

اتجاهات حديثة في الإعلام

إعلام ثورة ٢٥ يناير



تأليف

أ.د. شريف درويش اللبان

أستاذ الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة



دار العالم العربي

إعلام
ثورة ٢٥ يناير

سلسلة

اتجاهات حديثة في الإعلام

مقرر السلسلة: **أ. د. شريف درويش اللبان**
المشرف العام: **أحمد فتحي مدكور**
المشرف الفني: **المهندس محمد العتر**

إعلام ثورة ٢٥ يناير

أ. د. شريف درويش اللبان



٢ شارع امتداد رمسيس (١) ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفاكس: ٢٤٠٢٤٦١٢ ـ ٢٤٠٥١٤٩٨
e. mail: af _ madkour @ yahoo . com

الطبعة الأولى: يناير ٢٠١٢ م/ صفر ١٤٣٣ هـ
رقم الإيداع: ٢٤٩٩ / ٢٠١٢
الترقيم الدولى: ٨ ـ ١٠٠ ـ ٤٩٥ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

سلسلة اتجاهات حديثة في الإعلام

إعلام
ثورة ٢٥ يناير

أ. د. شريف درويش اللبان
أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال
كلية الإعلام - جامعة القاهرة



بيانات الفهرسة المكتبية
(إعداد: إدارة الشئون الفنية بدار الكتب المصرية)

اللبان، شريف درويش
إعلام ثورة ٢٥ يناير/
شريف درويش اللبان . .
ط ١ . . القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠١٢.
٥٤٨ ص؛ ٢٤ سم . .
(سلسلة اتجاهات حديثة في الإعلام)
تدمك: ٨ ـ ١٠٠ ـ ٤٩٥ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨
١ . الإعلام والسياسة
٢ . مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الثورات
أ. العنوان
ب. السلسلة
ديوي ٣٠١.١٦

هذه السلسلة

شهد الإعلام فى العقدين الأخيرين تطورات كبيرة تمثلت فى ظهور الوسائل الإعلامية الجديدة بما تشمله من القنوات الفضائية والإنترنت، وهما الوسيلتان اللتان مهدتا الطريق لنظام إعلامى جديد يقوم على أساس العولمة الإعلامية التى تعد امتدادًا طبيعيًا للعولمة على الصعيدين السياسى والاقتصادي.

وأيًا كان الأمر، فإن ذلك قد أدى إلى ظهور اتجاهات حديثة فى مجال الإعلام، سواء على مستوى الممارسة الإعلامية أو البحث العلمى الإعلامي، حيث ظهرت ممارسات إعلامية وظواهر إعلامية غير مسبوقة تطلبت أن يلحق البحث الإعلامى بهذه الممارسات والظواهر، ويحاول أن يخضعها للدراسة من قِبَل الباحثين الجادين، وذلك لمحاولة اقتفاء أثر هذه الظواهر على إعلامنا العربى .

وانطلاقًا من حرص "دار العالم العربى للطباعة والنشر والتوزيع" على ملاحقة الجديد فى كافة المجالات العلمية، ومنها مجال الإعلام، فقد اعتزمت نشر سلسلة جديدة متخصصة فى مجال الإعلام بعنوان "اتجاهات حديثة فى الإعلام"، بحيث تكون نافذة للمؤلفين المصريين والعرب لتقديم أفكارهم الجديدة إلى القراء العرب من المحيط إلى الخليج..

ويقوم على اختيار العناوين التى تصدر فى هذه السلسلة أساتذة متخصصون فى مجال الإعلام، وذلك لمراعاة المعايير العلمية والأكاديمية فى الأفكار المقدمة للنشر فيها، وذلك كضمانة أساسية للتميز فى تقديم العناوين الجديدة، والتفرد وعدم تكرار العناوين والموضوعات، سواء فى السلسلة نفسها، أو فى السلاسل المشابهة التى تصدرها دور النشر الأخرى.

وتعمل هذه السلسلة على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يأتي:

- تشجيع الباحثين المصريين والعرب فى مجال الإعلام على طرق موضوعات جديدة تتبناها السلسلة، وذلك لإثراء المكتبة العربية بعناوين جديدة فى هذا التخصص الذى أصبح التأليف فيه يتسم بالندرة النسبية.

ـ جذب أساتذة الإعلام فى مختلف الكليات والمعاهد والأكاديميات والأقسام إلى التأليف الفردى أو الجماعى لتغطية حاجات هذه الكليات والأقسام إلى المراجع العلمية المتخصصة لإفادة الباحثين من جهة، وتلبية حاجة العملية التعليمية لطلاب الإعلام من جهة أخري.

ـ محاولة تجسير الفجوة بين الممارسين والأكاديميين فى مجال الإعلام، وذلك من خلال أحد طريقين، أولهما: الاهتمام بالموضوعات الجديدة ذات المردود الإيجابى على الممارسة الإعلامية بمختلف أشكالها. وثانيهما: قيام بعض الممارسين من ذوى الرؤية الإعلامية المتميزة بتقديم عناوين جديدة فى هذه السلسلة.

ـ الاهتمام بتقديم الفكر الإعلامى الجديد والمتميز من خلال حفز الباحثين فى مجال الإعلام على نشر رسائل الماجستير والدكتوراه المتميزة، أو إصدار كتب تحتوى على أبحاث ودراسات متميزة فى مجال الإعلام .

كما تهدف السلسلة فى مرحلة تالية إلى تشجيع ترجمة العناوين المتميزة للمؤلفين الأجانب والعرب، وذلك بغية إطّلاع الباحثين والممارسين العرب على الجديد فى مجال الإعلام، والخروج من المحلية إلى العالمية، وإطلاع القراء الأجانب على بعض الإسهامات العربية المتميزة فى مجال الإعلام .

وفق الله الجميع لما فيه خير العلم والعلماء.

إهـــــــداء

إلى شهداء ثورة ٢٥ من يناير..

ومن بينهم «إسلام بكير».. ابن مدينتى «الخانكة»..

الذى افتدانا جميعًا فى جمعة الغضب.

المحتويات

مقدمة

«ماذا سيحدث يوم ٢٥ يناير؟» سؤال وضعته على صفحتي على الفيس بوك لكي أتلقى الإجابات والردود التي تمثل في مجملها توقعات الناس، وخاصة الشباب. وقد جاءت الإجابات مخيبة للآمال، فمن قائل: ولا هيحصل حاجة.. كل ما فى الأمر وقفة احتجاجية على سلم نقابة الصحفيين واليوم يروح وصوت الناس يروح .. ويعدين كل واحد يروح لحاله.. وأخرى تقول: همه بضع عشرات من المتظاهرين أمام دار القضاء العالى وسوف يحيط بهم مئات من جنود الأمن المركزى فى كردون يصعب اختراقه.. ويخلص اليوم على كده.. حتى زملائى فى قسم الصحافة بكلية الإعلام استطلعت رأيهم فيما سيحدث فقال معظمهم: لن يحدث شىء فى ظل السيطرة الأمنية الشديدة على مجريات الأمور.. واحد فقط هو الذى كان يوافقنى الرأى فى أن ما سيحدث هو أمر جلل وغير مسبوق فى تاريخ الشعب المصرى وهو الزميل والأخ العزيز أ.د.محمود خليل.. وعندما انتهى يوم الغضب كتبت على صفحتي على الفيس بوك مرة أخرى ردى على السؤال الذى طرحته: هذا ما توقعت أن يحدث فى يوم ٢٥ يناير.

ولا شك أن ما جرى كانت له مقدماته المنطقية على الأرض فى الواقع الحقيقى من حيث: تزايد حدة التظاهرات والاعتصامات والاحتقان بين مختلف فئات الشعب، فلم يترك النظام السابق فئة إلا واصطدم بها، وبعد الاصطدام تقف عصا الأمن الغليظة بوصفها أداة وحيدة للحوار.. فقد تعطلت لغة السياسة والحوار وصارت الغلبة والسيادة للأجهزة الأمنية؛ فهى التى تحكم البلاد والعباد، مما استدعى فى أذهان الناس صورة الدولة القمعية البوليسية.. الأمر الذى أشعرهم بفقدان الكرامة والكبرياء، وجعلهم يحسُّون بالذل والمهانة.

وبعد أن كنا نثق فى ذكاء النظام البائد فى ظل حرسه القديم الذين يُعَدُّون أساطين لعبة السياسة، من خلال ترك بعض المقاعد للأحزاب السياسية وجماعة الإخوان، ليترك لهم حرية الصراخ فى البرلمان ويترك لنفسه حرية الفعل بالأغلبية التى كان يملكها.. إذ بالنظام بالعامية المصرية «جاب آخره» مع الحرس الجديد «جمال مبارك وأحمد عز وشركاهما» من خلال عمليات التزوير للانتخابات البرلمانية فى أواخرعام ٢٠١٠، لتخرج القوى السياسية من البرلمان وقد حشد الشارع ضده.. علمًا بأن الشارع لم يكن معه أصلا.. وكنا ننتظر من الرئيس المخلوع أن يخرج علينا بإعادة الانتخابات وإعادة الأمور إلى نصابها ليكون البرلمان ممثلا لمختلف القوى السياسية، إلا أنه قال قولته الشهيرة التى أنهى بها حياته السياسية إكلينيكيًا: «خليهم يتسلوا».

أما عن الواقع الافتراضى، فلا يمكن أن ننسى أنه عمل بالكامل ضد النظام من خلال المواقع والمدونات والمنتديات والشبكات الاجتماعية وعلى رأسها الفيس بوك. وعلى الرغم من شعارات جيل المستقبل وحملات «حاسب آلى لكل بيت» والكلام عن تكنولوجيا الاتصال والإنترنت، فإن الحزب الوطنى البائد خسر معارك المستقبل جميعًا: خسرها للمرة الأولى أمام الإخوان فى انتخابات ٢٠٠٥؛ حيث نجحت الجماعة فى أن تدشن موقعًا لكل مرشح من مرشحيها للدعاية الانتخابية له فى ظل حرمان الجماعة من امتلاك أى وسيلة إعلامية، ونجحت هذه المواقع فى أن تكون إعلامًا بديلا أمام الترسانة الإعلامية الهائلة التى يحركها الحزب الحاكم، وكانت النتيجة مبهرة.

كما خسر النظام معركته الفاصلة فى الواقع الافتراضى أمام شباب الإنترنت والفيس بوك، وبدأ نزيف الخسائر مع الدعوة إلى إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ على الفيس بوك من قِبل إسراء عبد الفتاح التى دخلت عالم السياسة من وراء الكى بورد وشاشة الكمبيوتر لتقود جماعة أقوى من أى حزب من أحزاب العهد البائد، وكانت الهزيمة مؤلمة للنظام. لكن العمى السياسى لم يكن يسمح له بتدارس الأمر ومحاولة علاج الأخطاء، مكتفيًا -كالعادة- بالحل الأمنى من خلال القبض على إسراء عبد الفتاح مرة من قِبل الشرطة وأخرى من قِبل مباحث أمن الدولة.. بعد أن أُفرج عنها من سراى النيابة، لما علم المحقق يعنى إيه فيس بوك، وكيفية عمل جروب فيه، وأنه ليس من الضرورى أن يكون منشئ الجروب هو الذى يدعو الناس جميعًا للانضمام له. ولا نسطيع أن ننكر أن الصحافة القومية رسّخت العمى

السياسى لدى النظام من خلال إدخاله مرحلة الإنكار لكل ما يقع على الأرض، فالصحف الخاصة والفضائيات العربية الإخبارية تعلن أن إضراب ٦ أبريل نجح، فى حين تخرج الصحافة القومية وتليفزيون الدولة تزفُّ بشرى فشل الإضراب، وهى الممارسات التى استمرت حتى كتابة هذه المقدمة.

ولا نستطيع أن نهمل دور المدونات الإلكترونية على شبكة الإنترنت عندما كانت فى طليعة الأدوات الإعلامية المناوئة للنظام فى الفترة ما بين عامَى ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ قبل انتشار الفيس بوك بمصر. لقد استطاعت المدونات أن تنتقد النظام من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعملت على خلق حالة من السخط على هذا النظام. ولعل المدونات هى الأداة الأولى التى خرج أفرادها (المدونون) من الواقع الافتراضى إلى الواقع الحقيقى ليصيروا نشطاء ولهم أسماء كبيرة فى معارضة النظام، وأصبحوا معروفين أكثر من بعض رؤساء الأحزاب السياسية.

وفى ظل خسارة النظام معركته السياسية على يد الوريث جمال مبارك وشريكه أحمد عز، وفى ظل خسارته معركة المستقبل على يد جمال مبارك صاحب جمعية جيل المستقبل.. فقد أصبح نظامًا يتهاوى، وأصبح كائنًا من الماضى الذى لا مستقبل له.

وقد استُخدمت الشبكات الاجتماعية بوصفها آلية لحشد الجماهير ودعوتهم إلى الثورة يوم ٢٥ يناير، وقد استفادت الحركات والجماعات التى دعت إلى ذلك من خبرات سابقة، من أهمها: الدعوة إلى إضراب السادس من أبريل ٢٠٠٨ ، كما تمت الاستفادة من عدم كفاية العمل على الإنترنت والشبكات الاجتماعية لتحريك الواقع على الأرض. ومن هنا، فقد وزَّع بعض النشطاء آلاف الدعوات فى مناطق الشرابية والوايلى وباب الشعرية بالقاهرة والمحافظات الأخرى للمشاركة فيما أسموه «الانتفاضة الشعبية يوم ٢٥ يناير».

لقد تم تعديل وظائف الشبكات التى كان يهدف مؤسسوها إلى أن تكون شبكات للتواصل الاجتماعى بإبداع من قِبل الشعبين المصرى والتونسى لتصير شبكات للتواصل والعمل السياسى. وقد اتضح ذلك جليًّا من خلال: تبادل الخبرات بين التونسيين والمصريين فى تحديد أوقات بدء التظاهرات، والتعامل مع العربات المدرعة والغازات المسيلة للدموع.

إننى أستطيع القول إن «مارك زوكربرج» نفسه -مخترع الفيس بوك- لم يكن ليحلم يومًا

بأن يستخدم المصريون شبكته الاجتماعية بهذه الروعة ليحققوا بها إسقاط نظام مستبد جثم على أنفاس مصر طيلة ٣٠ عامًا فى ١٨ يومًا فقط. وقد ترددت «فيس بوك» فى قبول هذا؛ حتى لا تحارَب فى المنطقة العربية. حيث نفت أن تكون أداة لإسقاط الأنظمة.. إلا أنها سرعان ما أصبحت فخورة -على لسان زوكربرج ذاته- بما أنجزته على أيدى المصريين. وبعد أن تم تقييم الفيس بوك قبل ثورة ٢٥ يناير بـ٤٠ مليار دولار، ارتفعت قيمتها لتصل إلى ٦٠ مليار دولار عقب نجاح الثورة المصرية، وقيل إن أحد الأنظمة العربية طلب شراءها بـ١٠٠ مليار دولار؛ خوفًا من أن تعمل الشبكة ضده وتعمل على إزالة ملكه..!!.

فى النهاية، أتمنى أن يكون هذا الكتاب إسهامًا منا فى ثورة ٢٥ يناير، لاسيما وأنه يسلط الضوء على الآليات الإعلامية وأساليب الحرب النفسية التى مورست خلال الثورة.. متمنيًا لزملائى وأبنائى من الباحثين الجادين المضى قدمًا فى سبيل استكمال المسيرة البحثية؛ لاستجلاء كل الجوانب الإعلامية لأنبل الثورات فى تاريخ الأمم والشعوب.

رحم الله شهداءنا الأبرار.. وألهمنا أن نسير على دربهم.. ونستكمل الثورة التى لم تنته بعدُ.. إنه على ما يشاء قدير.. وبالإجابة جدير.

شريف درويش اللبان

الثالث من أكتوبر ٢٠١١

الفصل الأول

فى ثورة الفيس بوك

آليات استخدام الشبكات الاجتماعية فى ثورة ٢٥ يناير

البداية

انتشرت دعوة بين الشباب على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» إلى مظاهرة كبرى أمام مقر وزارة الداخلية، تحت شعار «فعلتها تونس»، وبدأت الدعوة على صفحة «خالد سعيد»، وجذبت أكثر من ٥٤ ألف مشترك فى بضعة أيام. وفى المقابل، ظهرت صفحات أخرى مضادة من شباب الحزب الوطنى، تدعو إلى عدم الاستجابة لدعوة التظاهر. وأطلق بعض المعارضين دعوات مضادة تحت شعار «لا لثورة ٢٥ يناير.. لا لتخريب مصر»، واعتبروا أن مصر مرشحة لأن تشهد فوضى وتخريبًا مثلما يحدث فى تونس على حد قولهم. ووجهت حركة شباب ٦ أبريل، الدعوة إلى الشباب من مختلف التيارات السياسية وجميع أطياف الشعب المصرى للتعبير عن رفضهم ما أسموه ببعض الممارسات التى تنتهجها وزارة الداخلية فى تعاملها مع المواطنين، حسب بيان الدعوة.

فى السياق نفسه، وزّع نشطاء الجبهة الحرة للتغيير السلمى يوم ٢٠ من يناير ٢٠١١، نحو ٣ آلاف دعوة فى مناطق الشرابية والوايلى وباب الشعرية للمشاركة فيما أسموه «الانتفاضة الشعبية يوم ٢٥ يناير بالتزامن مع عيد الشرطة»، ودعا المنشور المواطنين إلى التحرك من أجل التحرر من النظام. من جانبه، دعا عبدالحليم قنديل -المنسق العام السابق لحركة «كفاية»- إلى التخلى عن سلالم نقابة الصحفيين والعمل فى الشارع، وقال: «أتمنى أن يصل عدد المتظاهرين إلى ١٠ آلاف ويستمروا لمدة أسبوع واحد فى القاهرة لتغيير النظام».

وفى حين انتشرت صور العلم التونسى على «فيس بوك» قال أحد الشباب -عبر صفحة «٢٥ يناير يوم الثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة»، التى اجتذبت أكثر من ٤ آلاف

عضو- إن اختيار يوم ٢٥ من يناير لم يأتِ من فراغ، بل لكونه يوافق عيد الشرطة. وكان موقعا «فيس بوك» و«تويتر» قد لعبا دورًا كبيرًا فى إشعال ثورة تونس ضد نظام زين العابدين بن على؛ إذ نسب بعض المراقبين الفضل فى نجاح الثورة لهذين الموقعين بجانب الشاب محمد البوعزيزى الذى أطلق الشرارة الأولى للثورة بعد أن أحرق نفسه، احتجاجًا على أوضاعه الاجتماعية.

واستشهد أعضاء المجموعات الداعية لـ«الثورة» بمقالات وتحليلات دولية تشير إلى أن هناك دولا مرشحة لأن يتكرر فيها السيناريو التونسى، ومن بينها مصر.. لكن أعضاء «الجروب» لم يحددوا توقيتًا أو مكانًا للتظاهرة، رغم أن البعض دعا لأن تكون أمام القصر الجمهورى. وأجرى عدد كبير من الشباب تغييرًا فى صورهم الشخصية على «البروفايل» الخاص إلى صور تحمل العلم المصرى، متضمنًا الرقم «٢٥»، إشارة إلى اليوم المحدد للحدث.. فى حين آثر عدد كبير أن يتركوا أعلام تونس، لكنهم أضافوا إليها العلم المصرى، مكتوبًا عليه الرقم «٢٥».

ولا شك أن يوم ٢٥ من يناير لم يغيِّر فقط وجه مصر أو نظرة العالم إلى الشباب المصرى، لكنه أيضًا غيَّر النظرة الى الإنترنت عامة والمواقع الاجتماعية مثل:«الفيس بوك» و«تويتر» خاصة. فقد كانت هذه المواقع بمثابة الخلية التى تجمع فيها آلاف المنادين بالإصلاح والتغيير والموت دون هذه المطالب؛ حيث بدأت الثورة المصرية بشرارة أطلقها موقع «الفيس بوك»، ولعبت شبكة الإنترنت دورًا كبيرًا فى تأجيج هذه الثورة والتحضير لها ربما منذ عامين حين تأسست حركة ٦ أبريل التى دعت إلى إضراب عام يوم ٦ أبريل احتجاجًا على تدهور الأوضاع فى مصر، ثم تلتها حركات كثيرة لعل أكثرها شهرة كانت حركة «كلنا خالد سعيد». وتفجرت الثورة المصرية التى وُصفت بأنها الأولى من نوعها فى تاريخ الشعب المصرى؛ ذلك لأن الموعد الذى تحدد لبدء الشرارة الأولى كان عيد الشرطة فى ٢٥ من يناير الماضى، كان نقطة البدء لمظاهرة شبابية جعلت العالم كله يرصدها عن قرب، ويعيد حساباته.

إن إحصاءات رسمية تشير إلى أن ٢٣ مليون مصرى، يدخلون بشكل منتظم أو شبه منتظم على شبكة الإنترنت، مما يعنى أن ربع سكان مصر يتواصلون افتراضيًا بشكل دائم

ويتبادلون المعلومات والتعليقات. لكن يبقى السؤال: كيف تمكن هؤلاء الشباب من التشبيك بعباراتهم القصيرة المختزلة، ولغتهم التى غالبًا ما تبقى فى إطار العامية؟.

ولا ننسى أن المدونات كان لها دور فاعل فى تأجيج الثورة واشتعالها، فالدعوة للتظاهر جاءت على إحدى المدونات هكذا «لو خايف على مصر.. لو فعلا عايز تطالب بحقك.. شارك وكفاية سكوت. لو جوه مصر انزل للشارع وشارك يوم ٢٥ يناير. لو بره مصر، ادعُ كل أصحابك وأقاربك للمشاركة معنا فى أى من الوقفات الاحتجاجية. لو موجودين فى نيويورك أو واشنطن أو تورونتو أو لندن، شارك، وبعدها تتوالى الاحتجاجات من المصريين حول العالم. لازم تحضر اليوم ده للأهمية القصوى».

وقد كان للثورة التونسية فضل كبير فى إشعال حماس الشباب المصرى؛ فقد رأوا فى النموذج التونسى حلمًا وأملا فتواصلوا مع التونسيين الذين سبقوهم إلى التظاهر، وكان بعضهم يهنئهم بعبارات من قبيل «أنتم السابقون ونحن اللاحقون»، وكذلك غيرهم من العرب الذين يقاسمونهم المعاناة. وبمجرد أن عرف الشباب التونسى بما يحضِّر له المصريون انهالوا عليهم بسيل من خبراتهم. وهنا عينة من النصائح التى أُرسلت للمتظاهرين من إخوانهم الفخورين بما حققوه بعد رحيل رئيسهم زين العابدين بن على:

«إخواننا فى مصر.. لنجاح ثورتكم عليكم بما يلى: المظاهرات تكون ليلا، وهذه لها عدة فوائد: تقللون من فرص القبض عليكم ومن فرص معرفة هوياتكم، تستطيعون النجاة من عمليات التصوير، ترهقون قوات مكافحة الشغب. فأنتم تثورون ليلا وتنامون نهارًا. وهم فى حالة طوارئ قصوى ولا يستطيعون النوم، ومن ثم يكونون ضعفاء. وهكذا تمنعون عمليات الخطف وزوّار الفجر. إياكم وعمليات الانتحار. فإذا كان مصيرك الموت، فليكن برصاص طاغية. استغلوا الإعلام لتبليغ صوتكم؛ فالضغط الخارجى رهيب جدًّا».

وهذه نصيحة أخرى: «من تونس الشقيقة إلى كل إخواننا الثوار فى مصر: استخدموا (الإسبراى) الأسود أو البويا لتغطية زجاج السيارات المصفحة لتشلُّوا حركتها». وتضيف النصيحة التونسية: «ملاحظة مهمة: غسل الوجه بالكوكاكولا يزيل فورًا مفعول القنابل المسيلة للدموع.. جربنا هذا فى تونس حتى باتت قنابلهم بلا جدوى.. الله معكم يا مصريون».

وقد انتشرت الرسالة التونسية على نطاق واسع، عمل المتظاهرون ببعضها وأهملوا البعض الآخر؛ فلكلٍ تجربته وظروفه. لم يتوقع المصريون أن تُقطع خدمة الإنترنت كما التليفونات الجوالة بشكل كامل، راهنوا على «البروكسى» الذى يمكّنهم من دخول الصفحات المحجوبة. الانقطاع الكامل أو ما يشبه الكامل للخدمة، جعل صفحات الإنترنت خالية من النشاط المصرى منذ يوم ٢٧ من يناير، وكأنما الشباب غادروا إلى مكان آخر، وبقيت كلماتهم التى سجلوها آخر مرة معلقة بانتظار عودتهم ليكتبوا صفحات جديدة.

وكان بمقدورك أن تقرأ آخر عبارات كتبوها، ونداءات حضّروها لمظاهراتهم: «مش مهم مين الريس، المهم نعيش كويس»، و«هو المجلس مجلس مين.. مجلس نهب المصريين»، و«قول للأمن يقتل فينا.. لا حايخرسنا ولا ينفينا». ويعلق أحدهم على «الفيس بوك»: «إذا أردنا نجاح هذه الثورة فعلينا بقطع رأس الأفعى، لا بد من التوجه فى ثورة بالملايين ومحاصرة مبنى وزارة الداخلية وكل الإدارات التابعة لها حتى يتم شل عمل الوزارة، بعد ذلك علينا بمناداة الجيش للتدخل لحماية الشعب. فثورة تونس لم يُعلَن انتصارها وهرب الرئيس إلا بعد محاصرة الوزارة». خطة مكملة مقترحة من شابة مصرية: «يوم الجمعة نستمر فى المظاهرات حتى يستجيبوا للمطالب: حل مجلسى الشعب والشورى، وإلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين. فإذا لم تستجب الحكومة فسنستمر حتى يوم الجمعة التالى، ولكن عندها لن نرضى إلا بإسقاط النظام تمامًا.. وعلينا أن نجهز قائمة بأعضاء الحكومة المؤقتة التى نطالب بها؛ حتى لا نقع فى مأزق تونس».

اللواء متقاعد عمر عفيفى المقيم فى واشنطن لم يتوانَ أيضًا عن تقديم نصائحه دومًا، وكانت إحدى نصائحه للشباب المُقدمين على التظاهر قبل يوم ٢٥ من يناير: «برجاء الالتزام بقواعد الأمان فى المظاهرة.. قواعد الأمان هتنزل بعد الانتهاء من تصوير الفيديو وهتنزل هنا خلال ساعات، وسوف يتم إرسالها على الإيميلات فى خطة الطوارئ، وبرجاء إعادة إرسالها لكل أصدقائكم.. الرسالة دى ممكن تنقذ أرواح.. اللهم بلغت اللهم فاشهد».

قد لا تكون مصادفة أن نرى أن ما حدث على الأرض بعد ذلك مشابه لما خُطط له على الشبكة العنكبوتية. فالشباب أنفسهم الذين كانوا ينشطون افتراضيًا ذهبوا ليتظاهروا. انقطاع خدمة الإنترنت لا بد أربكهم، وأخذ مَنْ يتمكن من التسلل إلى الشبكة يحاول أن يعطى

نصائحه بطريقة اختراقها طالبًا من الآخرين أن يحذوا حذوه. لكن الانقطاع كان بالفعل كبيرًا، وتم رصد انخفاضًا فى دخول الشبكة من قِبل المصريين وصل إلى ٩٧٪. وفى اليوم الخامس عادت الخدمة، ورجع الشباب لتسجيل رسائلهم، ما بين الفرح والترقُّب لما قد تسفر عنه الأيام المقبلة. ظاهرة تحضير الثورات الشبابية على الإنترنت، أثارت فضول الصحف الغربية التى استنطقت محلليها الاجتماعيين والنفسيين كما المؤرخين؛ لفهم ما يدور فى العالم العربى.

كاترين لاكور أستول -وهى متخصصة فى التاريخ الحديث- شرحت لصحيفة «لو فيجارو» الفرنسية، فى معرض محاولتها تفسير هذه الظاهرة العربية، على ضوء ما حدث فى ثورات أخرى فى العالم قبل زمن الإنترنت. قالت أستول: «إنه بالتأكيد ثمة عوامل عديدة تتفاعل لتجعل شعبًا ما يصل إلى حد الانفجار. والناس فى مثل هذه الحالات يتواصلون لينظموا تفكيرهم ثم ليدبروا خطواتهم التنفيذية. وما كان يفعله الثوار الأوربيون أثناء الحربين العالميتين هو توثيق عرى التواصل فيما بينهم عبر العائلة والمعارف والأصدقاء حتى تكبر الحلقة، وهو ما يستعيض عنه الشبان العرب اليوم بالإنترنت».

تقول «ديانا مقلد» فى صحيفة «الشرق الأوسط»: «تقول الأرقام إن ٧٥٪ من مستخدمى «فيس بوك» العرب هم ممن تتراوح أعمارهم ما بين الـ١٥ والـ٢٩ عامًا. أتاح هذا الموقع إلى جانب «تويتر» للشباب المصرى أن يُظهر غضبه وتذمره وينسق آليات تحركه». وتضيف ديانا: قبل أيام، أُطلق سراح وائل غنيم بعد أن احتجزه الأمن المصرى ١٢ يومًا.. أى منذ اندلاع المظاهرات. ووائل هو المدير التنفيذى لشركة «جوجل» فى الشرق الأوسط، وهو الذى كان يقف وراء تأسيس مجموعة «كلنا خالد سعيد»، وأحد أبرز الداعين لمظاهرات ٢٥ يناير (كانون الثانى) الماضى. يقول غنيم إن بعضًا ممن حققوا معه استعمل عبارة «هو إنت من عيال فيس بوك؟».

وائل غنيم هو اليوم بصدد التحوُّل إلى ممثل للشباب المحتشدين فى ساحة التحرير ومفاوض عنهم، وعدد المنتسبين إلى صفحته فى موقعَى «تويتر» و«فيس بوك» تجاوز المائة والثلاثين ألفًا.

إن مظاهرات يوم الغضب ٢٥ من يناير، أكدت أن مصر دومًا ولادة، وتستطيع أن تنجب طول الوقت أبناء الرفض لأى ظالم يدوس أو يتخطى حدودها.. وإن كانت فى بعض

الأحيان هذه الحدود مطاطة أو حدودها تتحمل ما لا طاقة لأى أجناس أخرى.. وإن كانت الجينات المصرية أكثر صبرًا وتحملا، مما يجعل البعض يظن أن شعبها قد تآكل أو عشش عليه الإحباط، إلا أن الفترة الأخيرة جاءت لتؤكد لتلك الحكومة البلهاء أن هذا الشعب قد صار «كومة» من الضحايا غير القادرين على تصحيح مسار هؤلاء الوزراء، الذين استنفدوا كل مرات الرسوب فى كل القضايا التى تشغل الرأى العام.

ولأنها حكومة لا تقدِّر العواقب والمواقف ولا تفهم كيف تدير الأزمات، فلم تلتفت كثيرًا لكل متطلبات القوى السياسية بجميع ميولها وأطيافها، ولم تبالِ حتى بالموعد الذى حددته القوى الوطنية للتظاهر يوم ٢٥ من يناير الساعة ١٢ ظهرًا.

ولكن جاءت المفاجأة المدوية التى لم يتوقعها أحد، وخرج الآلاف من المتظاهرين يعلنون يوم الغضب ضد هذه الحكومة التى أضاعت كل فرص التفاهم. وما لفت نظرى هو سقوط الإعلام الحكومى بكل غطرسته وأدواته الباهتة تحت أقدام شباب الفيس بوك، الذين أداروا وجوههم لإعلام أنس الفقى وإعلام الشاشات الليلية، بعدما تأكدوا أنه أصبح مشابهًا للإعلام الحكومى.

ذهبت مجموعات الشباب لتشكل وجدانها بالطريقة التى تراها الأفضل والأنسب لها، واستطاعت جموع الشباب أن تحدد خرائط المظاهرات من خلال الفيس بوك وتويتر، وحددوا كل المواقيت التى سيلتقون من خلالها بدقة متناهية وكأنها غرفة عمليات منظمة لإدارة تلك المظاهرة الكبرى.

استطاع هؤلاء الشباب أن يوقفوا مفعول موقعَى وزارة الداخلية والخارجية معًا، حتى لا يبثا أى أخبار ضدهم. ورغم محاولات الحكومة أيضًا أن ترد بتعطيل حركة الفيس بوك وتويتر، فإن الخبرات الواسعة لهؤلاء الشباب كانت تجعلهم قادرين على إعادة الحياة للفيس بوك للتواصل معًا من أجل استكمال مسيرة تلك المظاهرات. ولكن لأنها حكومة غبية تستمتع بفرد العضلات، فلم تجد وسيلة لإثبات هذا التطور المذهل سواء فى إدارة المظاهرات أو فى الرغبة فى تحقيق الطلبات المشروعة لهؤلاء المتظاهرين، فجاءت القوة الوحشية واستخدام قنابل الدخان وخراطيم المياه والمصفحات لتفضَّ المظاهرات؛ ظنًا منها أنها انتصرت بالضربة القاضية. ويبدو أن الغمامة مازالت على العيون؛ لأنهم لم يدركوا

أن الجولة الأولى كانت يوم ٢٥ من يناير، ومازالت هناك جولات أخرى قريبة جدًا، وربما ستكون قاضية وموجعة لهؤلاء الوزراء الذين جعلوا الانتحار أسهل الطرق لحل الأزمات.

وهكذا، فإن الفيس بوك استطاع أن يجمع شباب مصر جميعًا بمختلف انتماءاتهم وأفكارهم وتوجهاتهم يوم ٢٥ من يناير ليخرجوا فى ذلك اليوم ويعبروا عن مطالبهم بضرورة إحداث التغيير. وبالفعل نجحت ثورتهم وحققوا مطالبهم المشروعة، ولكن مع تصاعد الأحداث وإصرار البعض على عدم مغادرة ميدان التحرير إلا بتحقيق مطالبهم كاملة.. ظهر الكثير من المجموعات والحركات الشبابية على الفيس بوك لتنادى بالإصلاح وإنقاذ مصر والعودة لإعمار ما أفسده البعض.

وفى الحقيقة، فإن هذه الدعوات لم تنطلق سوى من قِبل بعض الشباب الذين جنَّدتهم وزارة الاتصالات باعتراف اللواء أحمد شفيق فى حديثه إلى إحدى القنوات الفضائية الخاصة المصرية، حين ذكر أنه مع عودة الإنترنت سيقوم بعض الشباب بإشراف وزير الاتصالات طارق كامل بإقناع زملائهم بفضِّ اعتصامهم بميدان التحرير، وقد رصدنا دعوات هذه الفئة من الشباب على النحو التالى:

فتحت شعار «شباب إنقاذ مصر»، أطلق مجموعة من الشباب دعوة للمتظاهرين بضرورة فضِّ المظاهرات ووجهوا لهم هذا النداء: «يا شباب مصر.. لقد قمنا بالثورة ولكننا نواجه خطر سرقة الحلم.. يجب أن نرفض هذه المحاولة السافرة المغرضة لسرقة حلمنا.. حلم الشباب المصرى.. يجب أن نواصل الجهود للمحافظة عليه.. ليس من مصلحة حلمنا ولا من المصلحة العامة أن نطالب الرئيس بالرحيل.. دعونا نعطه فرصة.. دعونا نرفض ما يكيده لنا الأعداء». وكانت هذه بعض التعليقات لأعضاء هذا الجروب:

يوسف عبدالرحمن:

إن كنتم تريدون فوضى.. فقد حققتموها..إن كنتم تريدون تغييرًا.. فقد غيَّرتموه.. إن كنتم تريدون الرئيس فهو معنا حتى نهاية الفترة.. إن كنتم لا تريدون الرئيس.. فقد قال إنه لن يرشح نفسه مرة أخرى.. إن كنتم تريدون النهضة.. فقد حان الوقت لنساعد بعضنا.. لننهض مرة أخرى.. إن كنتم تتظاهرون بدون هدف.. فاتركوا مصر لأن شعبها أعظم الشعوب.

ميدو الشرقاوى:

باصرخ وأنادى بأعلى حس وأعلى صوت للناس تموت ومفيش أمان جوه البيوت.. بس مصر هتفضل مصر، ومصر هتعيش مش هتموت.. الله أكبر على رجالة شارعنا.. الله أكبر على كل الجيش بتاعنا.. الله أكبر عليكى وعلى شعبك يا مصر.. الله أكبر مليون آه للحرية.. الله أكبر ولا للبلطجية.. الله أكبر ونموت نموت وتحيا مصر.. تعالوا نعمل يوم الجمعة «جمعة مصر» لا مظاهرات ولا وقفات ننزل ننظف الشوارع ونصلح البيوت.. تعالوا نعتذر لمصر.

بهاء علام:

يا جماعة إحنا زى ما قلنا إن إحنا مهمتنا الإصلاح والتوعية، مش مجرد الكلام والحماس اللى من غير فعل، عشان كده حنبدأ من هنا أول أنشطتنا اللى عايزينها تبقى أسبوعية بهمَّتكم كلكم معانا، وربنا يقدرنا كلنا.. أول نشاط للأسبوع الحالى اللى حيبدأ النهاردة السبت: كل واحد يجمع ١٠ من الشارع عنده على الأقل ونبدأ ننظف شوارعنا من كل الفوضى اللى فيها عشان نبقى بلد حضارى ونحرص على توعية الناس بأن شارعنا زى بيتنا بالظبط.. كلنا نحب نشوفه نضيف، لما يجيلنا ضيف فى البيت بنكون عايزينه يرتاح ويشوف أد إيه إحنا ناس نضيفة وشارعنا بنستقبل فيه ضيوفنا قبل بيوتنا.. ده غير إن إحنا نفسنا بننزل فيه، وبنستقبل فيه سياحنا.. يلا يا شباب كلنا نبدأ قولوا معايا: شوارعنا نظيفة، بلدنا نظيفة.

محمد كامل:

أعتقد كده نقدر نقول إن الرؤية كل شوية بنعرف مين اللى ليهم ناس بتخرب مصر.. يا ريت نصحى قبل ما يفوت الوقت يا ريت.

محمد حسن:

لا يوجد وقت لمحاولة إقناع الآخر بوجهة نظرك وقصور نظره.. كلنا نتفق فى النوايا إن شاء الله وهى الخير لمصر والمصريين.. فإذا كنت تريد الذهاب لميدان التحرير اذهب، وإذا كنت تريد الدعاء فابتهل، وإذا كنت تريد نشر فضائح النظام فافعل، وإذا كنت تريد مساعدة المصابين فأسرع، وإذا كنت تريد مساعدة المحتاجين فلا تتردد.. ولكن كفانا عراكًا

بالكلمات؛ فالظلم واحد وهو واقع على الجميع بصوره المختلفة سواء فى ميدان التحرير أو فى البيوت.

هديل علام:

أنا هقول حاجة بس الحقيقة أنا بدأت برضو زيكم جميعًا أحس إنى مش عارفة أنا المفروض أكون مؤمنة بإيه الفترة دى.. أكيد مش مؤمنة بالنظام القديم.. بس حاليًا بسمع فى نقاش عائلى عاقل جدًا حاجات جديدة.. أعتقد أنها مرضية للجميع.. سيبونى أفهم وهنقل لكم الخلاصة وإن شاء الله خير.

نانسى محمد:

البلد محتاجة ٢٠ سنة إصلاح من خراب ٦ أيام.. كفاية بقى.

مصطفى عادل:

شددتم الساق المائلة حتى قومتموه فشكرًا، ولكن إن استمر الشد فإما أن تختنق الساق أو تنقطع الرقاب أو نُجتث جميعًا من فوق الأرض.. أسكتوكم حتى صرختم.. صرختم حتى أسمعتم الأصم.. ولكن إن استمر الصراخ فسيصمُّ السامع.. خرجتم لأن البلد تئن منهم.. فعودوا لأن البلد تئن منكم.

وفى الوقت الذى اختلف فيه قادة ورؤساء الدول العربية ونسوا فيه معنى القومية العربية، اجتمع شباب الفيس بوك العرب على ضرورة وحدة الشعوب والوقوف ضد أنظمة الفساد ومحاربتها.. بل أسس العديد من شباب هذه الدول صفحات على الفيس بوك لتأييد ثورة شباب مصر وتونس والدعوة إلى تعميم هذه المظاهرات فى جميع الدول العربية التى يستبد بها حكامها.. ففى تونس أسس أصحاب ثورة «الياسمين» صفحة باسم «تونسيون مساندون لحركة ٢٥ يناير الاحتجاجية المصرية» انضم لها ما يقرب من سبعة آلاف شخص حتى الآن، وقد تم تأسيسها ليلة ٢٥ من يناير لدعم الثورة المصرية التى وجهوا لها رسالة قصيرة قالوا فيها: «٢٥ يناير ٢٠١١ يوم مهم فى تاريخ الشعب المصرى العريق الذى مازال يعانى الاضطهاد والفساد.. نشدُّ على أيدى إخوتنا وأصدقائنا».

وعلى عكس كل المتوقع، وعلى الرغم من توهُّم البعض انقطاع العلاقة بين الشقيقتين «مصر والجزائر».. فإنه وبمجرد اندلاع ألسنة الثورة المصرية، سارع شباب الجزائر

بمساندتها حتى ولو من خلال الشبكات الاجتماعية، فصمموا عدة صفحات تعنى دعمهم للحركة المصرية الرافضة للنظام، وكان منهم صفحة «شباب الجزائر المتضامن مع ثورة مصر الشعبية» التى عملت تحت شعار «فى قلوبنا الطيبة.. اتحادنا قوة.. نحن إخوة».

الكثير من الدعوات بالنصر والنجاح للمصريين فى ثورتهم وجهها لهم شباب المغرب الذين أسسوا هم أيضًا صفحة بعنوان «شباب المغرب يدعم ثورة مصر».. معتبرين أن «الشباب العربى يد واحدة ضد الفساد العربى»، كما استعارت الصفحة الكثير من الإفيهات مصرية الطابع والتى كُتبت مؤخرًا حول موقف النظام مما يحدث فى الشارع، بالإضافة لنشرها الكثير من الصور الملتقطة من قِبل الشارع المصرى.

عدة صفحات أيضًا أسسها شباب سعودى لإعلان تضامنهم مع شباب الثورة المصرية «الأحرار» كما وصفوهم فى صفحة «المساندة السعودية الشعبية لثورة شباب مصر» التى توجهوا من خلالها للشعب المصرى قائلين: «إنها كلمة الشعوب لتعلو وتُسمع.. ثورة الشعب المصرى ثورتنا.. انتصارها انتصار لنا جميعًا».

حجب تويتر والفيس بوك وقطع خدمة الإنترنت والتليفون المحمول

وعلاوة على ذلك فقد حجبت وزارة الاتصالات مواقع التواصل الاجتماعى -خاصة تويتر وفيس بوك- منذ اندلاع الثورة فى الخامس والعشرين من يناير، بالإضافة إلى قطع خدمة الإنترنت والتليفونات المحمولة فجر جمعة الغضب فى الدقائق الأولى بعد منتصف الليل، وقد أكدت الشركة التى تدير موقع التواصل الاجتماعى «تويتر» أن موقعها تم حجبه فى مصر، التى تشهد خروج الآلاف إلى الشوارع للاحتجاج على حكم الرئيس حسنى مبارك. وقالت الشركة فى ملاحظة كتبتها على الموقع: «نعتقد أن التبادل الحر للمعلومات ووجهات النظر يفيد المجتمعات ويساعد الحكومات على التواصل بشكل أفضل مع شعوبها». وترددت أنباء خلال اليومين الماضيين عن إغلاق موقع تويتر، الذى كان أول المواقع التى دعت إلى يوم الغضب. كما بدأ نشطاء الإنترنت فى التحايل للدخول على الموقع الشهير من خلال برامج مختلفة. ورفض مسؤولو الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات المصرى التعليق على تقارير إغلاق بعض المواقع، وسوء خدمات المحمول فى منطقة وسط البلد.

وقد ذكرت صحيفة الفاينانشيال تايمز أن تقريرًا من موقع «هيرديت ويب» -التابع لمركز بيركمان للإنترنت والمجتمع بجامعة هارفارد الأمريكية، الذى يقوم بجمع تقارير عن أعطال المواقع الإلكترونية- يؤكد أنه تم غلق موقع تويتر فى مصر خلال الساعات الـ٢٤ التى سبقت يوم الغضب فى ٢٥ من يناير. ونشرت الصحيفة تقريرًا حول غلق خدمة الشبكة الاجتماعية «تويتر» فى مصر والتى أسهمت بشكل مباشر فى تنظيم التظاهرات الحاشدة التى شهدتها البلاد يوم عيد الشرطة ٢٥ من يناير ضد النظام الذى يحكم المصريين منذ أكثر من ٣٠ عامًا.

وقالت الصحيفة: إنه فى الوقت الذى اشتبك فيه آلاف المصريين مع قوات الشرطة فى «يوم الثورة»؛ حيث لعب الإنترنت دورًا بارزًا فى تنسيق ومشاركة المعلومات حول المظاهرات بما يذكرنا بالأيام الأولى للاحتجاجات التونسية، تم الانقضاض على الإنترنت من قِبل الحكومة ليتم غلق مدونات النشطاء وصفحاتهم على فيس بــوك.

كما اشتكى عدد كبير من مستخدمى فيس بوك فى مصر، يوم الأربعاء ٢٦ من يناير فى اليوم التالى ليوم الغضب، من تعطُّل الموقع الاجتماعى عن العمل. وأتى تعطُّل فيس بوك بعد ساعات من إعلان شركة تويتر عن حجب موقعها فى مصر، مما أثار علامة استفهام لدى المستخدمين، الذين ربطوا بين تعطُّل الموقع ومظاهرات الغضب التى بدأت يوم الثلاثاء. وقد بدأ نشطاء الإنترنت فى استخدام وتداول مواقع لكسر الحظر المفروض على المواقع التى ترصد أحداث مظاهرات الغضب فى مصر.

وكانت هذه الخطوات من قِبل حكومة أحمد نظيف ووزارة الداخلية بقيادة حبيب العادلى وطارق كامل (وزير الاتصالات) مقدمة لحجب خدمة الإنترنت والتليفونات المحمولة فى الدقائق الأولى من صباح يوم جمعة الغضب الموافق ٢٨ من يناير؛ اعتقادًا منهم -كما هو الحال فى الحروب الحديثة سواء فى يوغسلافيا أو العراق أو حتى الحرب على غزة- أن إعاقة الاتصالات بين القوات هى أولى الخطوات للانتصار على الأعداء.. مع فارق واحد هو أن الحروب تنشب بين جيوش وقوات محددة تمثل الدول والشعوب. ولم يدركوا أنهم على الرغم من كل ما يفعلونه من قطع الاتصالات وعلى الرغم مما يقرب من مليونى عنصر شرطى، فإنهم لن ينتصروا على الشعب المصرى. وفى رأينا أن ثورة ٢٥ يناير أثبتت أن حكومة نظيف لم تكن ذكية على الإطلاق بقطعها خدمة الإنترنت التى يعتمد عليها ما يناهز

٢٣ مليون مستخدم، وخدمة التليفون المحمول التى يعتمد عليها ما يزيد على ٥٦ مليون مواطن مصرى؛ حيث اضطرت قطاعات كبيرة من الجماهير للنزول إلى الشوارع والميادين فى مختلف المدن المصرية لمعرفة ما يدور على أرض الواقع، فى ظل تعتيم على ما يجرى من قِبل الآلة الإعلامية المصرية، سواء الرسمية أو الخاصة المملوكة لرجال الأعمال الذين استفادوا من فساد عصر مبارك.

الفيس بوك.. الاستعداد للثورة الكبرى بعد يوم الغضب

وبتميُّز منقطع النظير.. تمكن نشطاء الإنترنت -خاصة على موقع فيس بوك، بعد تعطيل موقع تويتر- من نقل أحداث مظاهرات يوم الغضب مباشرة من الشارع فى مختلف أنحاء مصر، بل تحريك المتظاهرين وحثِّ المواطنين على المشاركة ببث مقاطع فيديو ونقل الشعارات الحماسية ودعوات إنقاذ الوطن من أيدى خاطفيه. وفى اليومين السابقين للمظاهرات، طرح النشطاء عبر صفحات الإنترنت إرشادات ونصائح طبية وفنية وأمنية؛ لتجنُّب أساليب الشرطة فى قمع المتظاهرين؛ والتحايل على وسائلهم المبتذلة فى تفرقة المحتجين، وعلى رأسها استخدام القنابل المسيلة للدموع.

ونشرت الصفحات أساليب الوقاية من الغازات المسيلة للدموع من خلال: استخدام الأقنعة الواقية ضد الغازات والمناديل وقطع القماش المبللة بالماء أو الخل لحماية الأنف والفم، واستخدام نظارات السباحة لحماية العين، وغسل الوجه مسبقًا بالصابون المصنع من زيت الزيتون، وارتداء ملابس ضد الماء تغطى أكبر قدر ممكن من الجسم. كما اقترح عدد من نشطاء «الفيس» على المتظاهرين استخدام البصل لإبطال مفعول الغازات المسيلة للدموع؛ لما له من رائحة نفاذة تساعد على التنفس بشكل أفضل؛ ويمكِّن مركز الدموع من العمل بشكل جيد لإخراج الغاز والمواد المؤذية من العين.. واستخدام مبيد حشرى من الحجم الصغير للدفاع عن النفس فى حالة تعدى الأمن على المتظاهرين.

وفيما يتعلق بالنصائح الأمنية، نُشرت عدة إرشـادات بعنوان «أهم عوامل حماية المتظاهرين فى مظاهرات ٢٥ يناير»، على رأسها: ضرورة اتخاذ وضع الجنين فى رحم أمه حال تعرُّض المتظاهرين للضرب بهدف حماية نقاط الضعف الموجودة بالجسم، وهى

«الرأس والصدر والبطن»؛ لتفادى الآثار الناجمة عن الركل.. بالإضافة لقيام الشخص الذى يتعرض لذلك بتغطية رأسه بذراعيه وحماية الرأس من ضربات عصى الأمن المركزى عن طريق ارتداء خوذة واقية.

وطالبت الصفحة المتظاهرين بضرورة استخدام الـ«فازلين» أو الكريمات المرطبة ومستحضرات التجميل؛ لما لها من خاصية امتصاص الغاز المسيل للدموع. كما طالبت الفتيات بعدم استخدام الماكياج «الميكاب»، ورفع شعرهن، وعدم ارتداء أقراط طويلة وسلاسل وعدسات لاصقة؛ لأنها تحجز الغاز المسيل للدموع وراءها. ونصحت الصفحة بحمل المتظاهرين زجاجات نصفها ماء ونصفها محلول أو حبوبًا مضادة للحموضة لعلاج الآثار الناجمة عن الغاز المسيل للدموع، وتجنُّب ركوب مترو الأنفاق خلال توجههم لأماكن المظاهرات.

ونشرت إحدى الصفحات إرشادات خاصة للمتظاهرين الذين سيتم القبض عليهم ويُنقلون بواسطة عربات الترحيلات عن تجربة لأحد النشطاء السابقين مؤكدة ضرورة أن يكون خيار الاستسلام للقبض على المتظاهر هو الأخير بعد قيامه بعدة محاولات للهرب، قائلة: «فى حالة إلقاء القبض عليك ولا يوجد خيار للهرب استسلم حتى لا تصاب بمكروه، وتأكد أن هناك جيشًا بره من المحامين والمنظمات الحقوقية والقنوات الفضائية للدفاع عنك، واحرص على ضبط النفس والهدوء حتى تتوافد أعداد أخرى عليك، فتبدأ مرحلة تقسيم الأدوار واختيار واحد فقط للتحدث باسمكم والتفاوض مع الأمن، وبمجرد تحرُّك عربة الترحيلات ابدءوا فى الهتاف والخبط على جدران العربات ليعلم كل اللى فى الشارع، وأكثروا من الغناء الوطنى لرفع المعنويات، وغالبًا سيتم إلقاؤكم فى الصحراء، وستجد أكثر من سائق يوافق على نقلكم لأقرب منطقة آهلة بالسكان عندما يعرفون أنكم قُبض عليكم أثناء مظاهرات.. وأهم شىء: عدم فقدان الروح والتمسك بالأمل».

ونصحت صفحة أخرى المتظاهرين بعدم حمل مبالغ مالية كبيرة، وعدم حمل موبايل غالى الثمن، والاحتفاظ بما يثبت هويتك الشخصية، والتحرك فى مجموعات وعدم التحرك المنفرد، وعدم إعطاء معلومات خاصة لأى فرد لا تعرفه، وعدم رفع مستوى الحدة مع الأمن، والتعرف على المحيطين بك لتساعدهم فى حالة إلقاء القبض عليهم، ومحاولة التصوير لتوثيق الأحداث بشرط عدم التعرُّض للخطر.

وتداول النشطاء أيضًا ترجمة مقالة لصحيفة الجارديان البريطانية عبارة عن نصائح للمتظاهرين، على رأسها: ضرورة تشكيل لجنة مسئولة عن نشر البيانات الخاصة بالمظاهرة، وبث الطمأنينة فى صفوف المتظاهرين الجدد، ويفضل أن تكون هناك إشارات واضحة على ملابس أعضاء هذه اللجنة.

ولم تقتصر الصفحات على تقديم النصائح فقط؛ حيث شهدت حملات مكثفة لدعوة المصريين للمشاركة فى ثورة التغيير.. فيما وجهت صفحة «شباب ٦ أبريل» إنذارًا شديد اللهجة لوزارة الداخلية بعنوان «الاعتداء على مصرى واحد هو اعتداء على الأمة كلها». وأعلن عدد من الصفحات عن أسماء رموز المعارضة المشاركين فى يوم الغضب. وتعمد رواد «الفيس بوك» من منظمى مظاهرات الغضب استخدام كلمات سر حتى لا يفهم المراقبون من أجهزة الأمن أيًا من خططهم.

الفيس بوك.. عدو الحكام.. وصوت الأغلبية الصامتة

وهكذا، فإن ثمة صفعات مستمرة تتلقاها الأنظمة العربية الحاكمة من المدونين وشبكات التواصل الاجتماعى، وخاصة موقع «فيس بوك».. الصفعة الأولى، حين لم تكن تتوقع أن اهتمامها بتحديث البنية التكنولوجية وتدشين الإنترنت فائق السرعة سيأتى بالوبال عليها؛ حيث أسفر هذا التطوير عن خلق جيل من المدونين ونشطاء الإنترنت ينتقدون تلك الأنظمة ويقفون ضد انتهاكاتها ويفضحون فسادها. هذه الصفعة أدت إلى تحوُّل طريقة تعامل الدول العربية مع الإنترنت، من الاهتمام إلى المراقبة؛ لذا حلَّت ضيفًا على قائمة أعداء الإنترنت التى أعدتها منظمة «مراسلون بلا حدود»، والتى ضمت ١٢ دولة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٩، جاء منها أربع دول عربية هى: مصر والسعودية وتـونس وسوريا.

الصفعة الثانية لم تكن أيضًا تدور بخلد الأنظمة العربية إطلاقًا؛ حيث انتقل هذا النقد من الإنترنت إلى الشارع.. متمثلا فى احتجاجات شعبية فى مختلفة البلدان العربية، وكان المروِّج الأكبر لها هو شبكات التواصل الاجتماعى وخاصة «فيس بوك». فقد شكَّل الفيس بوك خلال فترة احتجاجات الشارع التونسى التى أدت إلى إسقاط نظام الرئيس المخلوع بن على وهروبه، أداة مهمة جدًّا للشباب الذين أطلقوا شرارة الثورة من الإنترنت، فكان الموقع

بمثابة وقود للانتفاضة على قمع الحريات والقهر والكبت الاجتماعى، وبديل لوسائل الإعلام الرسمية التى زيّفت الحقائق وحجبت المعلومات.

وتشير بعض الإحصاءات إلى أن ثلث سكان تونس يستخدمون الإنترنت، وتجاوز عدد مستخدمى الفيس بوك فى تونس خلال الفترة ما بين ١٨ و٢٦ ديسمبر الماضى -التى شهدت ذروة الأحداث- المليونى مستخدم يوميًا، لجئوا إلى تداول الأخبار ونشر أماكن الاحتجاجات وتوقيتاتها ومقاطع الفيديو الخاصة بالانتهاكات.. إلخ. وما حدث فى تونس سرعان ما قرأته السلطات الجزائرية؛ حيث قامت خلال الاحتجاجات التونسية بالتشويش على موقع «فيس بوك» الذى يستخدمه نحو ٥ ملايين جزائرى، فقد تزامنت الاحتجاجات التونسية مع احتجاجات أخرى فى الجزائر ضد غلاء المعيشة. وإذا كان التوانسة قد نجحوا من خلال «الفيس بوك» والإنترنت فى إسقاط نظام الحكم، فإن نشطاء الإنترنت المصريين تشجعوا فى إطلاق دعوة العصيان المدنى يوم ٢٥ من يناير ٢٠١١، وهو اليوم الذى لا يدرى أحد ما الذى قد يحدث فيه.

وتعتبر مصر من أكثر الدول العربية استخدامًا لموقع فيس بوك، والذى منه اندلعت شرارة الإضراب الشهير وحركة ٦ أبريل، والحملات المنددة بالتوريث والمعارضة للحزب الوطنى، والدعوة ليوم الغضب فى ٢٥ من يناير. و«يجسد خالد كامل قطاعًا واسعًا من الشعب المصرى كانت تطلق عليه المعارضة: الأغلبية الصامتة، لكنه يعرف الآن باسم: جيل فيس بوك». كما تقول مقدمة تقرير نشرته مجلة «تايم» الأمريكية، حول أبرز قيادات الثورة المصرية الشبابية. وأضافت: هناك الملايين من الشباب المصريين المنتمين للطبقتين الوسطى والدنيا -معظمهم تحت سن الخامسة والثلاثين- الذين اشتكوا طويلا من فساد النظام، والبطالة، ووحشية الشرطة فى التعامل معهم- لكنهم لا يرتبطون بأى حزب سياسى أو قائد محلى، ولم يحركهم أحد للخروج للشوارع.

وخالد كامل هو طالب جامعى عمره ٢٠ عامًا، يقطن فى قرية زاوية غزال (شمالى مدينة دمنهور)، ويعد أحد مؤسسى الجماعة الأساسية التى أشعلت الثورة المصرية العظيمة فى ٢٥ من يناير. ويقول خالد: «نحن جميعًا شباب عاديون.. ولم يكن الأمر يتعلق بالشئون السياسية». لقد كان الأمر متعلقًا بدرجة أكبر بالحرص على الحصول على وظائف والزواج، والعداء الشديد للحكومة المركزية وجنودها الذين يقول خالد إنهم عاملوه والآخرين

كمخلوقات يمكنهم ركلها وسحقها. وأوضح قائلا: «لقد عاملتنا الشرطة كما لو كنا نوعًا مختلفًا من البشر». ويتذكر سقوطه ذات مرة داخل أحد القطارات، وتعرُّضه للإهانة من قِبل الشرطة بسبب هذا السقوط!!!.

ولعدة سنوات، كتب خالد فى مدونته عن إحباطاته. وقال: «لقد كانت مدونة ساخرة»؛ لأن الدعابة هى وسيلة مهمة تعلمها المصريون لكى يستطيعوا التعايُش مع حياتهم الصعبة. وأضاف: «كتبت عن كل شىء اعتقدت أنه خاطئ». وحول شغف خالد كامل بالكمبيوتر، قالت أمل عبد المجيد -والدة خالد-: «إذا أردت -واحتجت- أن تختصر حياة خالد كامل فى مربع لا تزيد مساحته على ستة أقدام مربعة، فهو هذه المنضدة التى يوجد عليها جهاز الكمبيوتر الخاص به». وأشارت إلى أنها كانت تعتقد أنه كان يضيع وقته. وأوضحت: «لم أكن أريده أن يجلس أمام الكمبيوتر كثيرًا.. أردت أن يذاكر، وأن يحصل على درجة الدبلومة، وأن يحصل على وظيفة، ولا ينشغل بالسياسة».

لكن فجأة، وصلت جميع إحباطات كامل إلى نقطة حرجة، فى أحد الأيام، مع وصول أخبار عن شاب آخر يُدعى خالد سعيد. وحول هذا الأمر قال: «لقد صُدمت عندما شاهدت صورة وجه خالد سعيد.. لقد أردت أن أفعل شيئًا حيال هذا الأمر». وخالد سعيد كان يكبر خالد كامل بثمانى سنوات عندما ضربه أفراد من الشرطة يرتدون ملابس مدنية حتى الموت، فى أحد شوارع الإسكندرية فى يونية الماضى. لكن وفاته والصورة البشعة لوجهه المهشم -التى تداولتها مواقع الإنترنت بعد ذلك بقليل- جذبت أكثر من مائة ألف شخص للانضمام لصفحة فيس بوك، التى ساعدت بعد ذلك على تحفيز الآلاف للخروج إلى الشارع فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

وبالعودة إلى يونية ٢٠١٠، تعرَّف خالد كامل على وائل غنيم -الموظف بموقع جوجل، مؤسس صفحة خالد سعيد على فيس بوك- ومنذ ذلك الوقت ظلا يتبادلان الرسائل الفورية بانتظام لكى يخططا لما سيفعلانه فى الشهور التالية. وبعد تعرُّف كامل على شخصية وائل غنيم للمرة الأولى، الأسبوع الماضى، التحق الصديقان بالنشطاء الآخرين للظهور فى برنامج «العاشرة مساء» الشهير، لكى يتحدثوا عن كيفية قيام جماعة المجهولين هؤلاء بالمساعدة فى إشعال الثورة.

ويعتبر الكثير من المصريين أن كامل وغنيم وأمثالهما أبطال مصر الجدد. لكن كامل يردد ما يقوله غنيم فى هذا الشأن من أن: «كل من خرج إلى الشارع هو بطل»، وأن الصفة المهمة التى يتميز بها التنظيم الإلكترونى هى أن ثورة الشباب المصرية لا تحتاج لقائد. وأضاف: «نحن جميعنا تبادلنا الرسائل الفورية، لقد كتبنا أفكارنا على الصفحة، وتعرفنا على أفكار بعضنا البعض».

ويقول كامل إنه سيواصل استخدام نشاطه الفردى ومهاراته المتقدمة فى التصوير بالفيديو لكى يدفع من أجل التغيير حتى يأتى، ومن أجل أن تصير البلاد مكانًا تتحقق فيه الأحلام. وبعد ذلك يتمنى أن يصير مخرجًا.

والمثير للتأمل أنه فجاة ودون مقدمات، فكّكت ثورة ٢٥ يناير كل خبراتنا السابقة عن الثورات. فالذين أشعلوا شرارتها الأولى يختلفون عن الثوّار الذين نقرأ عنهم فى كتب التاريخ. والذين شاركوا فيها وطالبوا بإسقاط النظام على مدار ١٨ يومًا، نجحوا فى تقديم نموذج لثورات المستقبل ولما يمكن لجيل وائل غنيم وأحمد ماهر وغيرهما أن يحدثه من تأثير فى المجتمع.

اختار قادة الثورة شبكة التواصل الاجتماعى «فيس بوك» لتكون مركز قيادة الثورة وغرفة عملياتها. فأداروا بمهارة شبكة من أنصار الثورة الافتراضيين، الذين توزعوا على صفحات ومجموعات «فيس بوكية» معارضة لفساد وقمع النظام السابق. كانت الأسئلة المستحيلة قبل الثورة: متى ينزل أعضاء هذه الصفحات إلى الشارع؟ وهل يمكن أن يتحول المعارضون الافتراضيون إلى حركة على الأرض تثور ضد النظام؟

كانت الدعوة إلى الإضراب العام، التى وجهتها حركة ٦ أبريل فى ٢٠٠٨ هى المحاولة الأولى لقياس قدرة مجموعة على الفيس بوك على صناعة الأحداث على الأرض. فكانت وزارة الداخلية بكل ما تحمله من تقليدية فى التفكير والأدوات هى أول من تسلم الدعوة، فحاصرت قواتها ميادين القاهرة، وتواجدت بكثافة فى كل مكان يمكن أن يقصده المتظاهرون القادمون من «فيس بوك». كان التواجد الأمنى الكبير دليلا على نجاح حركة ٦ أبريل فى نقل نقاشات فيس بوك الغاضبة إلى الشارع، كما تحوّل «فيس بوك» إلى مصدر دائم لإزعاج وإرهاق الأجهزة الأمنية.

وعندما نشرت صفحة خالد سعيد دعوتها ليوم الغضب وحددت له تاريخ ٢٥ يناير، استعدت أجهزة الأمن بأسلحتها التقليدية وانتظرت -كما تعودت- بضع مئات من شباب الإنترنت الافتراضيين الذين تمكن السيطرة عليهم. ولم يلتفت أحد فى النظام إلى أن تواجد المصريين على الإنترنت فى ٢٠١١ لا يمكن مقارنته بعام ٢٠٠٨، فعدد مستخدمى الإنترنت فى مصر قد اقترب من ٣٠ مليون مستخدم، خمسة ملايين منهم يستخدمون «الفيس بوك».

لم تخذل شبكة الإنترنت شبابها يوم ٢٥ من يناير، خرج المصريون بمئات الآلاف إلى الشوارع، ووصلت الدعوة إلى كل مدن مصر، وتفاعلت وسائل الإعلام التقليدى مع شبكات التواصل الاجتماعى. حدث ما لم يتوقعه أحد، وبدأت أيام الغضب. كانت معركة بين نظام يستخدم قنابل غاز منتهية الصلاحية، وجيل يستخدم أحدث أدوات التواصل الاجتماعى على الإنترنت.

وعندما قرر النظام السابق عزل مصر عن العالم بوقف خدمات الإنترنت والموبايل وحجب الفيس بوك وتويتر، لم يدرك مرة أخرى أن الإنترنت لم تعد مجرد صفحات وأدوات يمكن حجبها، فقد تحولت إلى ثقافة وطريقة للتفكير، فأسهم ذلك فى خلق وعى جمعى قرر الالتقاء فى ميدان التحرير، وكان ذلك هو أحد أسرار نجاح ثورة ٢٥ يناير. سقط النظام؛ لأنه لم يفهم أن ثورة ٢٥ يناير ليست الثورة التى يمكن القضاء عليها بالخيول والجمال والحمير والبلطجية. فالوعى الجمعى الذى تكوَّن بفعلها قد أدى إلى ظهور تصورات جديدة عن الدور الذى يمكن أن يلعبه جيل الشباب فى مصر.

ثورة ٢٥ يناير فرصة لإعادة بناء الدولة المصرية ولكسر الحواجز التى بناها النظام السابق بين المصريين؛ لذا فإننا لابد أن نفكر فى فيس بوك ونحن نقدم تصوراتنا عن الدولة الجديدة التى نريد تأسيسها. ولا تنسوا الشهداء الذين قدموا أرواحهم من أجل مصر الحرة، التى تتسع للجميع.

الشعب يريد إسقاط النظام

انتشرت على موقع «فيس بوك» مشاركة بعنوان (الشعب...يريد...إسقاط النظام) التى كتبها أحد الشباب المتظاهر فى ميدان التحرير يوم ٢٥ من يناير، هو الشاب أحمد عبد الحميد، التى كتبها فى ساعة متأخرة بعد رجوعه من المظاهرات. كانت المشاركة عبارة

عن ملاحظات أو كما كتب مفاجآت، عاشها على مدار ساعات «يوم الغضب». المشاركة نعرضها كما هى دون تدخُّل، فقط نشير إلى أنها من شاب مصرى إلى شباب مثله ..

«أنا لسه راجع من المظاهرة، تعبان جدًّا وعندى برد من الميه اللى رشوها علينا، ده كله مش مهم، اللى شفته لازم يتحكى، ويتنقل بين الناس كمان..

أنا مش هاكتب بالفصحى، مافيش حيل.

اللى شفته النهاردة كان سلسلة من المفاجآت العظيمة ، العظيمة بجد.

المفاجأة الأولى: عدد الناس كان كبير جدًّا زى ما شفتوا على التليفزيون، كله كان فاكر إنه رايح لوحده، و الباقى كالعادة قاعد فى البيت، بس لأ، مش ده اللى حصل.

المفاجأة الثانية: إن معظمهم شباب، وفرافير، بتوع الفيس بوك، شكلهم يدل على راحة مادية نسبيًا، وناس كتير من مهن كتير، شفت زملاء فى الكلية ماشفتهمش من عشر سنين فى المظاهرة دى، غريبة إن دول اللى نزلوا مع إنهم فى معظم الأحوال مش مطحونين أوى زى بقية الناس.

المفاجأة الثالثة: على الرغم من أن معظم الناس شباب بس كان فيه كبار وستات فى الخمسينات وماشيين على مهلهم كده، ومش قليلين، كتار، وكان فيه ناس ماشيين بولادهم.

المفاجأة الرابعة: كان فيه بنات معانا، أو عشان أكون دقيق كانوا اكتر مننا فى الجروب بتاعنا، وبنات فرافير من اللى تشوفهم فى الشارع تقول دول متربيين فى شرنقة دهب، ومايعدوش الشارع لوحدهم، بس ايه رجالة، وجدعان، بنات بس رجالة، مش عارف إزاى.

المفاجأة الخامسة: كنا خايفين على البنات إن حد يتحرش بيهم، ما حدش، كله كان محترم، وخايف عليهم أكتر مننا، ده دليل إن التحرشات اللى بتحصل من مدسوسين من الداخلية.

المفاجأة السادسة: ما فيش عنف، خالص خالص، ولما ناس بدأوا يهاجموا عربيات الأمن المركزى اللى رشوا علينا ميه، بدأ كله يهتف: سلمية، سلمية، سلمية.

المفاجأه السابعة: لما و صل الاعتصام التحرير وقعدنا فى التحرير، فيه ناس بعد كده بدأوا ينظفوا الميدان من المخلفات عشان الناس تعرف إننا متحضرين.

المفاجأة الثامنة: بصيت على الحتة اللى كنت فيها فى الميدان لقيتها نضفت فعلا!

المفاجأة التاسعة: بنت معانا ماكنتش أعرفها بتحلف بالمصحف وبالنبى عرفت إنها مسيحية، الغريب إنه مابانش!!! ليه؟ عشان كلنا بنحب بلدنا وبنهتف عشان تبقى أحسن، فما بانتش الفروق الطفيفة دى.

المفاجأة العاشرة: مقدار النشوة والفخر وإنت بتهتف باسم مصر بأعلى صوتك «مصر... تصفيق قوى.. مصر... تصفيق قوى»، البلد اللى المفروض إنه وطنك، وبتحلم طول عمرك إنك تعيش فيه بقية عمرك، من غير ما حد يتهمك أو تتهم نفسك بالعاطفية والحمق، أخيرًا بتعلن إنك بتحبه، ومن غير خجل.

المفاجأة الحادية عشرة: فى وسط الخوف والقلق من اللى ممكن يعمله الأمن، تبص للسما وتهتف مع عشرين أو تلاتين ألف وتقول الله أكبر و يـااااااارب، وتطمن، لأنك نصرته، فهو أكيد هاينصرك، وقد فعل، له الحمد والشكر.

المفاجأة الثانية عشرة: جميل منظر الناس وهم فى وسط ده كله يتجمعوا ويصلُّوا جماعة.

المفاجأة الثالثة عشرة: شباب مصر شباب زى الفل، من غير مبالغة، وبكل ما فى الكلمة من معانٍ: شهم، جدع، بيحب بلده، واعى، وفاهم جدًّا، وربنا فى قلبه.

المفاجأة الرابعة عشرة: أقوى هتافات كانت بتجمع الناس كانت هى الموجهة لمبارك، والنظام، الشباب فاهمة أوى وعارفة فين المشكلة، الهتافات التانية ماكانتش بتلاقى نفس الحماس.

المفاجأة الخامسة عشرة: شفنا إبراهيم عيسى والناس بتشيلوا على الأكتاف، وحبهم ليه ظاهر وواضح، وقابلت نوارة نجم، وسلمت عليها، وكانت مدمعة من الفرحة من جمال وبهاء اللى شايفاه.. فعلا، المحترم محترم فى كل حاجة، واللى بيرضى ربنا مش نفسه، ربنا بيديله كتير، كتير أوى.

المفاجأة السادسة عشرة: إحنا بفضل الله خطينا الجيزة، وكل ما يحاولوا يوقفونا يلاقوا العدد كبير ويفتحوا: مصطفى محمود، شارع جامعة الدول ذهابًا وإيابًا، البطل أحمد عبد العزيز، ميدان الدقى، شارع التحرير، الأوبرا، ميدان التحرير.

كتير كنت باحس إنى خايف ومش عايز أتضر، بس مافيش خيار آخر، ده باطل وظلم، ولازم نحاربه، ربنا أمرنا إننا نحاربه؛ لأنه مش خالقنا اعتباطًا، لو كان خالقنا عشان نعبده ونستمتع بنعمه، وخلاص، يبقى فين الفايدة؟ ربنا خالقنا عشان نعمر الأرض، ونستعمل نعمه فى إن إحنا نحارب الظالمين وننشر العدل، وهو قالنا من الأول، عمرك ورزقك بإيدى مش بإيد حد تانى، انطلق إنت بأه ولا يهمك.

اكسر خوفك وانضم للى بيدافعوا عن الحق، مسلمين أو مسيحيين، مش بتحلم إن ولادنا يكبروا فى وطن؟ يكون همهم اختراع كبير بيعملوه فى جامعة محترمة، أو كتاب معقد بيألفوه، بدل ما احنا مستهلَكين فى العيشة واللى عايشينها، والشغل التافه اللى كلنا بنعمله، أيوه تافه، إنت يا دكتور عارف إنك اتعلمت أى كلام وبتوع بره أحسن منك بمراحل أو مهندس زيى ما يحلمش إنه يعمل شىء معقد، كل اللى بيعمله اتعمل قبل كده خمسين مرة مع فرق التفاصيل غير المهمة، ولو عايز فلوس اشتغل فى البيع واللا التسويق، أو تلاقيك بتعلِّم فى جامعة وعارف إن اللى بتعلمه مضى زمنه، وحتى لو كان كورس كويس إنت متأكد إن تلاميذك مش هايشتغلوا بربعه، لأنهم هايتخرجوا يشتغلوا فى الكلام الفاضى اللى احنا بنشتغل فيه (ده لو اشتغلوا)، ما عندناش ناسا ولا هارفارد ولا كليفلاند ولا إم آى تى، انسى. أنا لما بابص لابنى اللى عنده شهر بافكر لو ربيته كويس هل ينتهى زيى؟ مشغول بالقرف اللى بيحصل، وغالبًا هاينضم لأى حركة، عشان يطلّع الغل اللى جواه، والله أعلم إيه اللى هايحصله، ياللا أربيه أى كلام فيطلع حرامى أو حزب وطنى، ياللا يسافر وأشوفه كل سنة مرة، ياللا أتكل على الله وأحاول إنى أصلحله البلد.

الأخبار إن الأمن فض الناس فى ميدان التحرير، ما أعرفش إيه اللى هايحصل بكره أو بعده أو بعد شهر، الناس دى زينا، بيتظاهروا عشان الظلم بيوجع، وبيئلم، فيه ناس ماتت، وفيه ناس اعتقلت ولسة هايكملوا، عشان الحرية والكرامة طعمهم جميييييييييل، روح خليك معاهم، خليك مع الحق، سواء فى ميدان التحرير، أو فى أى حتة فى المستقبل، ما

تنساش إن كله بإيد رب العالمين، رزقك وصحتك وعمرك، ولو ما كانش اللى ماتوا فى المظاهرات ماتوا شهداء النهاردة، كانوا برضه هايموتوا فى نفس المعاد فى حادثة هابلة، أو أى حاجة من الحاجات اللى بتموت الناس فى مصر لأتفه الأسباب.

المفاجأة الاخيرة: نسيت أقول لها معلش: مصر بلد محترمة شعبها حى وبينتفض عشان كرامته، وظهر على الجزيرة أخيرًا وهو بيصرخ ويقول، وش كده من غير لف ولا دوران: الشعب... يريد... إسقااط النظام».

انتصار ثورة الفيس بوك

شعور بالزهو والسعادة ملأ شباب الفيس بوك عقب قرار الرئيس مبارك بالتنحى وتسليم مقاليد البلاد للمجلس الأعلى لقوات المسلحة؛ حيث تبادل الشباب رسالة مفادها:

«من النهاردة دى بلدك إنت.. تاريخك إنت.. وطنك إنت.. بيتك إنت.. ما ترميش زبالة.. ما تكسرش إشارة.. ماتدفعش رشوة.. ماتزوِّرش ورقة.. اخلص فى شغلك.. بإدينا نقدر نبنى بلدنا.. كلنا إيد واحدة.. المصريين كلهم إيد واحدة..

منقولة.. أهم من إنك تنشرها.. إنك تعمل بيها.

وفى هذا الصدد برزت مبادرة أطلقها الداعية معز مسعود على «الفيس بوك» تحت عنوان «المصرى الجديد» انضم لها ما يقرب من ٨٠ ألفًا قال إن هدفها عمل دستور أخلاق للمصرى الجديد الذى أوجدته الثورة مناديًا:

الحمد لله.. لقد وُلد المواطن المصرى الجديد.

والأخلاق هى أهم ما يمكننا أن نركز عليه فى هذه المرحلة الانتقالية الحساسة.

وكان هناك شعور بالفرحة الغامرة، وكلمة «مبروك» تتردد بين أصدقاء «الفيس بوك» حتى الأجانب منهم الذين حرصوا على تهنئة المصريين، فقالت «لينا السرحان» من السعودية: «نحن كالشباب المصرى سمعنا دومًا عن عظمة مصر لكننا شعرنا بيها اليوم». فقالت مثلا «شيماء الشامى»: «مبروووووووووووووووووووووك لمصر ولكل المصريين.. الحمد لله.. الحمد لله إنى عشت وشفت الشعب إرادته بتتحقق.. بقولها بأعلى صوت: أنا مصرية

وأفتخر بحبك يا بلدى». فى حين قال محمد ممدوح -أحد الشباب الذين شاركوا فى مظاهرات التحرير من البداية حتى جنى الثمار-: «الله أكبر.. نصر الله أسقط النظام.. هنفقد جدًا صلاة الجماعة فى بيت الثوار ميدان التحرير مع أفضل شباب عرفتهم فى حياتى.. أنا فخور يا بلدى إنى كنت ترس فى عجلة الثورة».

وأشاد الشباب بالبيان الثالث للجيش لا سيما التحية العسكرية للشهداء وعلقوا «تعظيم سلام لجيش مصر». وبلغت درجة تحمُّس الشباب حد رفض بعضهم النوم والإصرار على السهر حتى استقبال فجر يوم جديد من الحرية أو كما قال أحدهم: «الهوا النهارده فى مصر له ريحة تانية.. ريحته مش فساد.. أرجوكم حافظوا عليها كده».

وتبادل الشباب دعوة لتنظيف ميدان التحرير أمس، وأعلنوا تحمُّسهم للقاء والاحتفال بانتصارهم وإعادة الميدان إلى أفضل مما كان عليه، وترددت فى الوقت نفسه بقوة اقتراحات بإعادة تسمية الميدان ميدان الشهداء وعمل اكتتاب لإعداد نصب تذكارى للشهداء.

وعلى صفحة «كلنا خالد سعيد»، دعت الصفحة إلى حملة لإعادة إعمار مصر بـ١٠٠ مليار جنيه يتبرع بها الشرفاء وأعلنوا عن استعداد رجل أعمال «لم يذكروا اسمه» دفع أول مليار وبدأت الصفحة تلقى اقتراحات حول القادم شارك فيها الآلاف «بعد ما قدرنا ننهى عصر من الفساد والظلم دلوقتى وقت كلنا فيه لازم نفكر ولازم نقترح ولازم نبقى شركاء ولينا صوت.. يا شباب مصر دى فرصتنا دلوقتى نلم كل السياسيين وكل الوطنيين اللى عايزين يعملوا حاجة للبلد ونقول لهم الشباب المصرى عايز إيه.. يا ريت كلنا نشارك بالاقتراحات ونشارك بالتصويت على اقتراحات غيرنا عشان نقدر نعرف إيه الخطوات المهمة عشان بلدنا تتقدم».

من هذه الاقتراحات التى تعكس وعى الشباب ما قاله أحمد سعيد عن ضرورة بدء حملة توعية عن كيفية اختيار رئيس الجمهورية القادم حتى لا يأتى بطاغية وإضافة مادة من المرحلة الابتدائية للتوعية بالدستور وحقوق المواطن الدستورية. ودعا أحمد مختار إلى رصف الشوارع والتشجير. فى الوقت الذى تحدث فيه آخرون عن مشروعات طُرحت من قبل مثل: ممر التعمير وجامعة زويل. وجاءت أفكار عن المرحلة المقبلة، مثل: تشكيل لجنة تلخص المطالب الشعبية وتتابع تنفيذها، وتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد لردعه تتفرع منها لجان مركزية بالمحافظات واسترداد الأموال المسلوبة من الشعب.

ولم ينس الشباب شهداء الثورة وبدأت دعوات أيدها الآلاف للمشاركة فى حياة جديدة لمصر فاقترح شباب الثورة إطلاق أسماء الشهداء على المشاريع التى تحمل اسم الرئيس السابق حسنى مبارك وأن توضع صورهم فى المصالح الحكومية لمدة عام.

وقدَّم الناشط المصرى وائل غنيم -الذى اعتُقل لمدة ١٢ يومًا خلال التظاهرات الشعبية المطالبة بإسقاط الرئيس حسنى مبارك- تهانيه إلى الشعب المصرى بمناسبة تنحى مبارك وانتصار الثورة. وفى موقعه على «تويتر» قال غنيم مساء الجمعة: «مبروك لمصر .. المجرم غادر القصر».. مشيرًا إلى أن الأبطال الحقيقيين هم الشباب المصريون في ميدان التحرير ومختلف المدن المصرية.. داعيًا إلى الاحتفال فى شارع جامعة الدول العربية.

يشار إلى أن وائل غنيم -وهو مدير التسويق فى شركة «جوجل» الشرق الأوسط- كان قد أسس صفحة على «فيس بوك»، دعت للتظاهر فى ٢٥ من يناير، وقد اعتُقل لمدة ١٢ يومًا قبل أن يُفرَج عنه ليتحول إلى أحد أبرز نشطاء الثورة المصرية.

وكان عمر سليمان -نائب الرئيس المصرى- قد أعلن فى وقت سابق الجمعة أن الرئيس حسنى مبارك قرر التنحى عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. وقال سليمان: «إنه فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، قرر الرئيس مبارك تخليه عن السلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد».

وفور إعلان سليمان قرار تنحى مبارك عن السلطة اشتعل ميدان التحرير وسط القاهرة بهتافات الفرح من قِبل المتظاهرين الذين يحتشدون فيه. ولوَّح آلاف الثوار المصريين بالأعلام وبكوا وهتفوا وعانقوا بعضهم البعض فى تلك اللحظة التاريخية من تاريخ مصر والعالم العربى.

وقد خصَّص الرئيس الأمريكى باراك أوباما جزءًا من خطابه الذى ألقاه يوم الجمعة التالى لنجاح ثورة الشباب للتعقيب على الأحداث فى مصر وجعله عنوان مشاركته على صفحته الرسمية على الفيس بوك، وأظهر فيه حفاوة بما قدمه المصريون فى ثورتهم. حيث قال: «اليوم هو يوم الشعب المصرى الذى لا يقبل سوى بالديمقراطية الحقيقية غير المنقوصة، والشعب الأمريكى متأثر بما تشهده القاهرة ومصر جميعها؛ حيث قدَّم لنا المصريون العالم

الذى نريد أن ينمو فيه أطفالنا». وقد شهدت مشاركة أوباما الخاصة بمصر أكثر من ٢٤ ألف حالة إعجاب وثلاثة آلاف تعليق من مختلف الجنسيات. ومن أبرز التعليقات: روبرت كرومر «تهنئة للمصريين؛ حيث نعلم فى أمريكا وكل العالم الديمقراطى قيمة ما تحقق، وأدعوكم للجلوس والهدوء والتفكير فيما تريدون تحقيقه فى الفترة المقبلة». أما «إدوين تايلور» فقال: «يبقى فى النهاية أن التغيير جاء بجهود الشعب المصرى».

وشهدت كلمات أوباما تعليقات من مصريين، منهم: أحمد حلمى أحمد الذى قال: «شكرًا مستر أوباما.. الآن المصريون يشعرون بالحرية». أما حسين جلال فقد جاءت مشاركته مختلفة حيث قال: «هناك جمل لم ترضنى، منها ما قالته هيلارى كلينتون فى البداية إن النظام مستقر فى مصر، وأيضًا عندما قال أوباما كلمة «الآن»؛ حيث بدت كالأمر».

كما أعرب مارك زوكربيرج -مؤسس موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»- عن سعادته الغامرة بدور شبكته فى إحداث ثورة شباب ٢٥ يناير المصرية، والتى أسهمت بشكل فاعل فى التواصل الشبابى للإطاحة بنظام حسنى مبارك.

ووفقًا لما أورده موقع صحيفة «معاريف» مساء الأحد عبَّر زوكربيرج عن فخره بالدور المحورى لشبكة الفيس بوك «البيبى» وكونها وسيلة لإزاحة نظام مبارك «العجوز» الذى حكم مصر لمدة ٣٠ عامًا، وكذلك الأحداث الكبرى بالعالم فى الآونة الأخيرة.

وتابعت الصحيفة: «لقد كان الإنترنت مصدرًا لانزعاج الآباء فى الشرق الأوسط؛ نظرًا للوقت الكبير الذى يقضيه أولادهم على مواقع التواصل الاجتماعى.. لقد تغير الأمر تمامًا، وهو ما دعا الشاب المصرى جمال إبراهيم لإطلاق اسم «فيس بوك» على ابنته الأولى؛ تعبيرًا عن امتنانه لهذه الوسيلة الحضارية فى تغيير وجه مصر».

ونقلت معاريف عن إحدى شبكات الرصد التكنولوجية تقريرها بأن عدد مستخدمى «الفيس بوك» وصل بمصر إلى ٥ ملايين، وهو العدد الأكبر بدولة واحدة فى العالم العربى وشمال أفريقيا. وقالت إدارة «الفيس بوك» إن قرابة ٣٢ ألف مجموعة و١٤ ألف صفحة تم إنشاؤها فى الشهر الماضى فقط.

كما أشار التقرير إلى إنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة صفحة على الموقع ذاته

حتى لا يغيب عن المشهد، كما أنشأت وزارة الداخلية المصرية كذلك عشرات الصفحات للتواصل مع الشباب المصرى ومعرفة آرائهم تجاه الأوضاع الجديدة بالبلاد.

واحتفل الشباب بـ«عيد حب بطعم الثورة» كما عبروا على موقع «فيس بوك» عن إحساسهم بعيد الحب الذى احتفلوا به أمس، فتغير شكل الإهداءات التى اشتهرت بها تلك المناسبة، عن الأعوام الماضية، وتحولت صور «القلوب والورود» والأغانى العاطفية، إلى صور لشهداء الثورة، وأغانٍ وطنية.

وحصلت أغانى: «إزاى» للفنان محمد منير، و«يا بلادى يا بلادى أنا بحبك يا بلادى» لرامى جمال وعزيز شافعى، و«صوت الحرية» لفريق وسط البلد، على أعلى نسب المشاركة فى صفحات الأعضاء.. فى حين انتشرت على الصفحات الشعارات التى تحتفل بنجاح الثورة، ومنها «قوم يا مصرى ابنى مصر»، بالإضافة إلى الأدعية للشهداء.

وبعيدًا عن «فيس بوك» جاء الاستعداد لعيد الحب الذى يتزامن مع يوم ١٤ فبراير من كل سنة «باهتًا» على غير العادة، فى المحال والمولات التجارية وباعة الورد والشيكولاتة والهدايا.. فالمتجول بين أروقة المولات الكبرى يلاحظ حالة من الركود على مستوى عرض الهدايا وبيعها.

وقال أحمد إدريس -صاحب أحد محال الهدايا- إنه بسبب ظروف حظر التجول والمظاهرات وإغلاق المحال لمدة طويلة، لم يستطع أغلب البائعين شراء بضائع هدايا عيد الحب.. مشيرًا إلى أن نسبة ضعيفة جدًا من المشترين يُقبلون على شراء الهدايا، والكثير من النسبة الضعيفة لا يجدون ما يشترونه من أغلب المحال. وأضاف إدريس أن الثورة غيَّرت فى نفوس الشباب والفتيات، وأصبح ما يشغل تفكيرهم هو الوطن فى الأساس، وتغلبت مشاعر الوطنية على ما سواها من مشاعر.

«شهداء ٢٥ يناير» و«قوائم العار»

وقد انتشر على فيس بوك عديد من الصفحات ذات العلاقة بثورة ٢٥ يناير، أو ثورة الغضب.. منها ما «يفضح» الفنانين والرياضيين والإعلاميين والمسؤولين، من مؤيدى

الرئيس المصرى السابق، حسنى مبارك.. ومنها ما يتطرق للمؤيدين منهم لهذه الثورة.. ومنها ما يتناول «شهداء الثورة». ولكن أبرز تلك الصفحات كانت تلك المتعلقة بقوائم العار، والتى يسرد فيها أصحاب تلك الصفحات، الشخصيات التى ناهضت الثورة منذ انطلاقتها، ويأتى على رأسهم: التوءم حسام وإبرهيم حسن. ونشرت صفحة «قوائم العار» أسماء الفنانين: غادة عبدالرازق، وإلهام شاهين، وحسن يوسف وزوجته شمس البارودى، وغيرهم.

وهناك صفحة باسم «BLACK LIST OF ENEMIES OF THE REVOLUTION القائمة السوداء لأعداء الثورة»، ضمَّت أسماء فنانين ممن عارضوا الثورة، وأيدوا الرئيس السابق، حسنى مبارك، بل شارك بعضهم فى مظاهرة التأييد لمبارك.

وكان موقع البديل، قد نشر أسماء ٢٤ شخصية من المناهضين للثورة، وعلى رأسهم وزير الإعلام السابق، أنس الفقى (باعتباره صاحب السياسة الإعلامية المؤسفة التى قدمها التليفزيون المصرى طوال أيام الثورة)، وحسن راتب (صاحب قناة المحور التى انحازت للنظام طوال الوقت حتى انطلقت دعوات المقاطعة لها بعد فضيحة صحفية جريدة ٢٤ ساعة).

كذلك ضمت القائمة أسماء المذيعين: سيد على وهناء سمرى، مقدمَى برنامج ٤٨ ساعة، والممثل حسن يوسف الذى قالت المعلومات إنه اتصل بكل القنوات العامة والخاصة لتأكيد أولا أن خلايا إيرانية مهدت للثورة، ثم كان صاحب أول تصريح حول توزيع الجنيهات ووجبات الكنتاكى على الشباب للبقاء فى الميدان، وتضاف إليه زوجته شمس البارودى، وغيرهم.

وظهرت صفحة أخرى بعنوان «قوائم العار لتوثيق أسماء المحرضين ضد الثورة للتاريخ»، وفى هذه الصفحة كما فى غيرها، نُشرت أسماء الفنانين والرياضيين الذين عارضوا الثورة، نُشرت كذلك مقاطع منشورة على موقع اليوتيوب، تأكيدًا لأقوالهم.

وبالمقابل، ظهرت صفحات للمؤيدين للثورة الشعبية، منها صفحة حملت عنوان «القائمة البيضاء للفنانين والمشاهير المؤيدين للثورة الشعبية». كذلك زخر موقع التواصل الاجتماعى بالصفحات التى تتحدث عن «شهداء ٢٥ يناير»، ومنها صفحة حملت الاسم

نفسه، وضمت فى عضويتها حوالى ١١ ألف شخص. وصفحة أخرى بعنوان «ألبوم شهداء ٢٥»، التى نشرت أسماء وصورًا لمن سقطوا خلال ثورة الشباب فى مصر.

جمهورية الفيس بوك

فى حين انشغل الإعلام العالمى بالمظاهرات المصرية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، لجأت اثنتان من كبريات الشركات المزودة لخدمة الإنترنت فى الصين إلى حجب كلمة «مصر» فى قوائم البحث، واضطرت خدمة «ويبو» -الشبيهة بـ«تويتر»- إلى تعليق أى أخبار عن المظاهرات. الصين لديها حائط صد «FIREWALL» هو الأكبر فى العالم، فهو قادر على حجب مواقع خدمات مثل: «فيس بوك»، «تويتر»، و«يوتيوب»، وغيرها. خلال الأسبوع الماضى نشرت جريدة «جلوبال تايمز» الصينية افتتاحية تحت عنوان «الثورات الملونة لن تأتى بديمقراطية حقيقية».. حذرت فيها من أن الثورات التى تشهدها مصر ودول أخرى قد تأتى بقلاقل سياسية واقتصادية، وأن الديمقراطية الغربية -وإن كانت نجحت فى الغرب- «فإن إمكانية تطبيقها فى مجتمعات أخرى محل شك.. بعض الديمقراطيات الناشئة فى آسيا وأفريقيا لا تزال تتلقى الضربة تلو الأخرى من الشارع الغاضب».

ولا شك أن التخوُّف الصينى من انتشار العدوى «التونسية» و«المصرية» إلى آسيا له ما يبرره، فالسلطات الصينية تجادل بأن الأولوية ليست فى استجلاب النموذج الديمقراطى الغربى، بل فى توفير التنمية والخدمات لأكثر من مليار إنسان. هناك الكثيرون بالطبع ممن يختلفون مع وجهة النظر الصينية التى تهمش الديمقراطية وحرية التعبير، ولكن المسؤولين الصينيين يجادلون بأن النهضة الصناعية قد انتشلت مئات الملايين من الفقر. فى ١٩٧٨ كانت نسبة الصينيين الذين يرزحون تحت خط الفقر تتجاوز ٦٤٪، وبفضل التنمية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادى الرأسمالى، انخفضت نسبة الفقراء إلى معدل ١٨٪. دائمًا ما يحب المسؤولون الصينيون أن يقارنوا بين النموذج الصينى والنموذج الهندى الديمقراطى؛ حيث إن الأخيرة، على الرغم من امتلاكها تجربة ديمقراطية عريقة، فإن نسبة الفقراء فيها خلال الفترة نفسها من الستينيات كانت مقاربة للصين، وأن الهند بسبب عوائق النقابات فى نظامها الديمقراطى لا يزال الفقر فيها يتجاوز ٤١٪. وفى حين تجاوز الاقتصاد الصينى هذا العام

اليابان ليصبح الثانى فى الترتيب العالمى، فإن الهند لم تبلغ إلا المرتبة ١١ خلال الفترة ذاتها.

بإزاء النموذجين الصينى والهندى، فإن مصر وتونس أمام تحدٍ صعب للغاية فيما يتعلق بالانتقال السلمى للسلطة؛ حيث ينبغى عليهما أن تعيدا تشكيل بنية الدولة فى وقت تواجه فيه اقتصادياتهما تراجعًا مقلقًا. لقد أقدم الآلاف من النشطاء على صفحات «فيس بوك» فى القاهرة على القيام بمظاهرات أشعلت احتجاجات شعبية، وحالة عصيان مدنى غير مسبوقة؛ حيث انضمت غالبية قوى المعارضة إلى المحتجين فى ميدان التحرير ليطالبوا بشكل حازم برحيل «النظام». وعلى الرغم من كل التنازلات والتعديلات، والتعهدات التى قدمها الرئيس السابق، فإن المحتجين أصرُّوا على رفض «الانتقال الدستورى»، ورحبوا بتعطيل الدستور وتسليم السلطة للمجلس العسكرى الأعلى. التاريخ وحده سيكون الحكم على ما إذا كان خيار المحتجين بالإصرار على إسقاط النظام بكامله فى صالح المصريين سياسيًا واقتصاديًا.

فى الحالتين، التونسية والمصرية، قيل بشكل متكرر إن جدار الخوف قد كُسر، ولكن للبعض أن يتساءل حول ما إذا كان جدار النظام -والأمن- قد كُسر، بحيث بات المواطنون غير واثقين بأجهزة الأمن السابقة، وبحيث فُتحت أبواب السجون للصوص والمخالفين للقانون. المأزق فى حالات كهذه، أن انعدام الأمن، وضعف الحكومة الشديد، وعدم وجود سلطة نافذة للقانون تفتح الباب أمام سيل لا يتوقف من الاحتجاجات والمظاهرات التى تبدأ من المطالبة بالديمقراطية والحقوق السياسية، مرورًا باحتجاجات قطاع البنوك والنقل والشرطة، حتى تصل لحد المطالبة بالتثبيت فى الوظائف المؤقتة، أو تنفيذ الترقيات والعلاوات فى القطاع العام. هذه الحالة من الفوضى واللانظام، قد تعتبر أمرًا طبيعيًا فى أى مرحلة انتقالية. بيد أن الخطورة تكمن فى أن الاقتصاد -وهو سبب رئيس فى توفير المناخ الملائم لدعم الاحتجاجات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع البطالة، وهما ظاهرتان عالميتان- معرَّض للتراجع الحاد خلال الفترة المقبلة.

لقد حقق جيل الشباب مطالب مهمة وتاريخية مستحقة فيما يتعلق بالمطالبة بالتعديلات الدستورية، ومكافحة الفساد.. لكن العالم الافتراضى للإنترنت لا يعكس المعطيات الصعبة

للواقع الاقتصادى على الأرض. ما بين عامى ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ حقق الاقتصاد المصرى نموًا تجاوز ٧٪، وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية حافظت مصر على نموها بواقع ٧, ٤٪. البعض يجادل بأن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد رفعت نسبة التفاوت الطبقى بين فئات المجتمع، هذا صحيح.. لكن الأكيد أيضًا أن الإصلاحات الاقتصادية قد أسهمت نسبيًا -بحسب آخر تقرير للبنك الدولى- فى تحسين دخل ملايين المصريين البسطاء؛ حيث إن تلك السياسات أسهمت فى المحافظة على نسبة الفقر دون حاجز الـ٢٠٪.

لا بد أن الكثيرين يحمّلون الرئيس السابق وحكوماته، التى تعاقبت على مدى ثلاثين عامًا، المسئولية.. لكن المقلق هو أن الاحتجاجات الأخيرة كلفت مصر حتى الآن ٣٠ مليار دولار، بل إن القطاع السياحى -الذى يمثل ١٠٪ من سوق القوى العاملة- قد تعطل بشكل كبير. المشكلة ليست هنا فقط، بل إن دولة مثل تونس التى شهدت نموًا اقتصاديًا مميزًا فى السنوات الأخيرة قد تضاعفت فيها نسبة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، ويحذر الخبراء من أن نسبة النمو قد تنخفض إلى الصفر أو ١٪ فى دول مثل مصر وتونس خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. هذه الدول تعتمد بشكل كبير على قطاع السياحة، وهذا القطاع معرض للتراجع، ليس لأن السياح قد يُعرضون عن قصد تلك الدول، هم قد يودون الذهاب، ولكن شركات السياحة والبنوك التى تمولها ستمتنع عن دعم تلك المشاريع؛ لمخاوف تتعلق بالتغيير الذى قد يطال التشريعات والقوانين التى تتعلق بحقوق الملكيات والاستثمارات الأجنبية خلال مرحلة التحوُّل الديمقراطى التى قد تتعرض لها تلك البلدان.

فى موضوع غلاف لمجلة «نيوزويك»، جادل البروفيسور فؤاد عجمى (١٤ فبراير/ شباط) بأن: «منظِّرى الواقعية السياسية كانوا يقولون للعرب إنهم يلعبون بالنار، وأن وراء جدران السجن خطر الفوضى، ولكن طوبى للعرب الشباب، فإنهم لا يستمعون لذلك النداء». وفى مجلة «نيوستيسمن» البريطانية كتب أولفيه روا -مؤلف كتاب «نهاية الإسلام السياسى»- (١٤ فبراير): «عملية التغيير ستكون بلا شك طويلة وفوضوية، ولكن عهد الاستثناء العربى-المسلم فى السياسة قد انتهى». كلاهما محق، ولكن الطريق سيكون طويلا، وفوضويًا، وبغير استيعاب الدروس المنطقية لتأسيس الدولة المعتدلة والناجحة

اقتصادية فإنهم قد لا ينجحون. العبرة ليست فى الحصول على الحرية، وحق المشاركة السياسية، ولكن الأهم هو تحقيق النهضة الاقتصادية، وانتشال ملايين الفقراء من وضعهم المزرى، وهذا يستلزم البعد عن المثالية الخادعة، والأحلام الافتراضية لثوار الإنترنت، والعمل على أرض الواقع لتحقيق بناء الدولة بشكل عملى.

فى نهاية التسعينيات، طرحت حكومة كمال الجنزورى (الشعبية) مشروع «توشكى»، الذى وعدت الحكومة بأنه يخلص الملايين من الفقر عبر مشروع زراعى استثنائى.. لكن المشروع فشل لأسباب كثيرة، أبرزها: أنه كان طموحًا غير واقعى لا يتلاءم مع الحقائق الاقتصادية على الأرض. حاول المخرج خالد يوسف تجسيد هذا الفشل من خلال فيلم يحمل اسم «كلمنى شكرًا». تدور أحداث الفيلم فى إطار كوميدى من خلال شخصية إبراهيم «توشكى» وهو نموذج لشاب مصرى بسيط يعيش فى منطقه عشوائية ويعمل بمهن مختلفة، منها: كومبارس فى السينما والبرامج، ونوبتجى أفراح، كما يمتلك متجرًا لتأجير الهواتف الجوالة والخردوات ليستطيع مواجهة ظروف الحياة. والفيلم يناقش تأثير وسائل الإعلام على المواطن البسيط والمهمشين فى العشوائيات، ويثير قضية طلب المواطن المصرى مكالمة مجانية بعد أن كان يطلب رغيف عيش.

لقد نجح شباب الـ«فيس بوك» فى تحريك الحياة السياسية المصرية بشكل غير مسبوق، ولكن هل بوسعهم تحويل ذلك الاحتجاج إلى مكاسب سياسية واقتصادية تتجاوز جمهوريات العالم الافتراضى للـ«فيس بوك»؟! لقد تمردوا على جمهورية «توشكى» القائمة على وعود مخالفة للواقع، فهل ينجحون فى تأليف جمهورية واقعية قادرة على بناء دولة، واقتصاد نامٍ؟.. تلك هى المسألة.

ومع تنامى الدور الذى يقوم به موقع «فيس بوك» الاجتماعى فى الثورات التى نجحت فى إسقاط النظامين الحاكمين فى تونس ومصر، قد يظن البعض أن كبار المسؤولين التنفيذيين فى الشركة سوف يستغلون هذه اللحظة التاريخية لتسليط الضوء على دور الموقع باعتباره منبرًا للدعوة إلى التحوُّل الديمقراطى، لكنهم لا يريدون أن يتحدثوا عن هذا الأمر.

لقد وجد عملاق المواقع الاجتماعية نفسه تحت ضغوط مضادة بعد الثورات التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط. ففى الوقت الذى أصبح فيه هذا الموقع الاجتماعى إحدى

الوسائل التى يستعين بها النشطاء لتنظيم الاحتجاجات ومشاركة المعلومات، لا يريد أن يُنظر إليه وكأنه ينحاز إلى طرف على حساب الطرف الآخر؛ خشية فرض بعض الدول مثل سوريا -التى وجد بها موطئ قدم منذ وقت قريب فقط- قيودًا على استخدامه أو مراقبة مستخدميه عن كثب، وذلك بحسب بعض المسؤولين التنفيذيين فى الشركة الذين رفضوا الكشف عن هويتهم لمناقشتهم أمورًا تخص الشركة.

كذلك لا يريد موقع «فيس بوك» تغيير سياسته الصارمة التى تتطلب تسجيل المستخدمين بأسمائهم الحقيقية. وتقول الشركة إن هذا يحمى المستخدمين من خطر التعرض للاحتيال. لكن بعض نشطاء حقوق الإنسان مثل سوزان فيلا -مديرة المحتوى والتواصل فى موقع MOVEMENTS.ORG الإلكترونى الذى يوفر مصادر معلومات لنشطاء شبكة الإنترنت- تقول إن هذا من شأنه أن يعرِّض البعض إلى خطر بسبب تعقُّب بعض الحكومات للمعارضين. وتوضح قائلة: «يستخدم الناس الموقع باعتباره منبرًا للدعوة إلى الحراك السياسى، وهو ما يؤكد أهمية ضمان حمايتهم».

وبموجب هذه القواعد، أغلق موقع «فيس بوك» أكثر الصفحات المصرية شعبية على الموقع فى نوفمبر الماضى (تشرين الثانى) بسبب استخدام وائل غنيم -المسئول التنفيذى لـ«جوجل» الذى أضحى رمزًا للثورة- اسمًا مستعارًا لعمل حساب بصفته أحد الإداريين المسئولين عن الصفحة، وهو ما يُعدُّ انتهاكًا لشروط خدمة الموقع.

فى ظل العمل بقانون الطوارئ الذى يقيد حرية التعبير، كان غنيم سوف يعرِّض نفسه ومنظمين آخرين للخطر إذا تم افتضاح أمرهم فى ذلك الوقت. وقد ناضل النشطاء من أجل العثور على مسؤول إدارى آخر لإعادة تشغيل الصفحة. وعندما اكتشفت السلطات المصرية دور وائل غنيم فى إنشاء تلك الصفحة على «فيس بوك» والتى ساعدت فى الترويج لتظاهرات الخامس والعشرين من يناير (كانون الثانى) فى ميدان التحرير، تم اعتقاله لمدة ١٢ يومًا.

وقد حثَّ ريتشارد دوربين -عضو مجلس الشيوخ الديمقراطى عن ولاية إلينوى- الأسبوع الماضى موقع «فيس بوك» على اتخاذ «خطوات ملموسة وفورية» للمساعدة فى

حماية الديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان من مستخدمى الموقع، بما فى ذلك معالجة مخاوف عدم القدرة على استخدام أسماء مستعارة.

وفى خطاب إلى مارك زوكربيرج -الرئيس التنفيذى لموقع «فيس بوك»- قال دوربين إن الأحداث الأخيرة التى شهدتها كل من مصر وتونس سلطت الضوء على تكلفة وفوائد الوسائل الاجتماعية بالنسبة إلى دعاة الديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان. وكتب: «أشعر بقلق إزاء عدم اتخاذ الشركة للتدابير الاحترازية الكافية لحماية حقوق الإنسان لتجنُّب استغلالها من قِبل أنظمة الحكم القمعية».

ورفض إليوت شريج -نائب رئيس الاتصالات العالمية والسياسة العامة والتسويق فى «فيس بوك»- مناقشة دور الموقع فى الاضطرابات الأخيرة وتأثيرها على الخدمات التى تقدمها الشركة. وقال فى تصريح مقتضب: «لقد شاهدنا أناسًا شجعانًا من جميع الفئات العمرية يتجمعون لإحداث تغيير عميق فى بلادهم. من المؤكد أن التكنولوجيا قد لعبت دورًا محوريًا فى محاولاتهم، لكننا نعتقد أن شجاعتهم وإصرارهم وعزيمتهم كانت الأهم». كذلك قامت المواقع الاجتماعية الأخرى مثل الـ«يوتيوب» و«تويتر» بأدوار مهمة فى تونس ومصر خاصة عند اندلاع موجة الاحتجاجات. لكن موقع «فيس بوك» كان هو أول وسيلة استخدمها الشباب فى مصر لنشر تقارير عن الانتهاكات التى ارتكبتها الشرطة ثم لتأسيس مجتمع على شبكة الإنترنت تم توجيهه إلى الانضمام إلى احتجاجات ٢٥ يناير (كانون الثانى).

وقد تزايد عدد الصفحات والمجموعات على موقع «فيس بوك» خلال الأسابيع الأخيرة فى الجزائر والبحرين والمغرب وسوريا. وقد ساعدت أداة العثور على كلمات بحثية على موقع «تويتر» على انتشار الاحتجاجات التى امتدت من الجزائر إلى البحرين وإيران واليمن خلال نهاية الأسبوع الماضى.

ويقول إيثان زوكرمان -كبير الباحثين فى مركز «بيركمان للإنترنت والمجتمع» بجامعة هارفارد- الذى يعمل على مشروعات تخصّ استخدام التكنولوجيا والإعلام فى الدول النامية: إن هذا يمثل تحديًا كبيرًا وفرصة عظيمة لـ«فيس بوك» و«تويتر» و«جوجل». قد

يكون ذلك أصعب على «الفيس بوك» أكثر من أى موقع آخر. فقد تردد «فيس بوك» فى أن يتم استخدامه من قِبل النشطاء بوصفه منبرًا لهم».

وعلى عكس شركة «فودافون» وشركات الاتصالات الهاتفية الأخرى التى كثيرًا ما تحتاج إلى عقود وتراخيص للعمل داخل الدول، ينتشر موقع «فيس بوك» والمواقع الاجتماعية الأخرى حول العالم، باستثناء دول مثل الصين والمملكة العربية السعودية وإيران، وتشجع تلك المواقع على تقديم المعلومات بحريَّة إلى أى مستخدم لشبكة الإنترنت.

وقد أكدت هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، فى خطاب لها عقب نجاح الثورة المصرية أن حرية الإنترنت حق ثابت. وترسل وزارة الخارجية الأمريكية خلال الأسابيع الأخيرة رسائل «تويتر» باللغة العربية، وكذلك بدأت فى إرسال رسائل باللغة الفارسية خلال عطلة نهاية الأسبوع. وأصبح موقعا «تويتر» و«يوتيوب» المملوكان لشركة «جوجل» أكثر عزمًا على القيام بدورهما فى مجال النشاط السياسى والاضطرابات على حد قول زوكرمان.

وقد لعب موقع «فيس بوك» دورًا بارزًا فى الثورات الشعبية التى حدثت فى تونس ثم مصر، ويتردد فى الترويج لنفسه بوصفه مكانًا للديمقراطية والتغيير؛ خوفًا من تعرُّض مستخدميه لقيود أو حظره فى بعض الدول التى تشهد اضطرابات، وذلك حسب ما ذكر فى صحيفة «نيويورك تايمز» يوم الثلاثاء ١٥-٠٢-٢٠١١.

وأفاد مسؤولون فى الشركة بأن الموقع يتعرض لكثير من الضغوط بعد الثورات التى حصلت فى الشرق الأوسط؛ إذ على الرغم من أن الناشطين يستخدمونه أداة رئيسية للدعوة إلى تظاهرات واحتجاجات، فإنه لا يريد أن يُنظر إليه على أنه يأخذ مواقف ضد الحكومات؛ خشية أن تلجأ بعض الدول مثل سوريا، التى سمحت أخيرًا بعودة «فيس بوك» من دون بروكسى منذ ٢٠٠٧، إلى وضع القيود على الموقع أو وضع رقابة مشدَّدة عليه.

ولن يغير «فيس بوك» سياسته التى تمنع استخدام أسماء مستعارة، على الرغم من دعوة جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان الموقع لاتخاذ إجراءات تمنح حماية أكبر للناشطين وذلك باستخدامهم أسماء مستعارة للحفاظ على شخصياتهم. غير أن الموقع صرح بأن منع استخدام الأسماء المستعارة يحمى مستخدميه من التزوير. وإشارة إلى ذلك، فإن الموقع

أغلق فى نوفمبر ٢٠١٠ صفحة شعبية أسّسها الناشط المصرى مدير التسويق فى شركة «جوجل» بالشرق الأوسط وائل غنيم باسم مستعار.

ووجّه عضو مجلس الشيوخ الأمريكى الديمقراطى ريتشارد دوربين رسالة إلى مؤسس موقع «فيس بوك» مارك زوكربيرج أعرب فيها عن قلقه من عدم اتباع الشركة إجراءات لحماية الناشطين من انتهاكات الحكومات.

وفى سياق متصل، لعب موقعا «تويتر» و«يوتيوب» دورًا مهمًا أيضًا فى التظاهرات التونسية وبالأخص المصرية، حيث مكّن «تويتر» باتفاق مع «جوجل» المتظاهرين من إسماع صوتهم عبر خطوط الهاتف الأرضى من دون الحاجة إلى الإنترنت بعد الحظر الذى فرضته الحكومة المصرية.

وقد اعتبر الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز فى حديث مع الإذاعة الإسرائيلية العامة أن الانتفاضات التى اندلعت فى الشرق الأوسط تدل على نهاية «الأنظمة الديكتاتورية». وقال بيريز: «الواضح الآن هو أنه لم يعد بإمكان أى ديكتاتور أن يكون مطمئنًا فى الشرق الأوسط. هم راحلون وفيس بوك باقٍ». وأضاف الرئيس الإسرائيلى: «يتعين على الطغاة من الآن فصاعدًا أن يجيبوا عما يراه العالم على الشاشات من الفقر والقمع والفساد. لقد بات كل شىء اليوم شفافًا إلى حد أنه لم يعد أمام الطغاة أى مكان يختبئون فيه».

من ناحية أخرى، ندد وزير التنمية الإقليمية ونائب رئيس الوزراء سيلفان شالوم بإيران مجددًا، وقال: «إن محاولة إيران اليوم المشاركة بقوة أكبر فى كل الثورات التى تحصل فى منطقتنا ينبغى أن تدفع إلى خلاصة واحدة فحواها أنه على العالم أن يتحد بهدف منع إيران من تحويل هذه المنطقة إلى منطقة معادية، ومن وضع يدها على كل الموارد النفطية للسنوات المائة والخمسين المقبلة». وأضاف الوزير الإسرائيلى: «إن العدوى التى وصلت الى ليبيا تدفعنا لطرح السؤال عمن سيكون سيد الشرق الأوسط».

وأسهم الموقع الاجتماعى «فيس بوك» فى تحقيق عدد من أهداف الثورة التى قامت فى كل من مصر وتونس؛ إذ كان أداة مهمة فى تنظيم صفوف المتظاهرين، ودعوتهم إلى المشاركة فى الاعتصامات. فخلال لقاء أجراه مع CNN، قال الناشط المصرى وائل غنيم،

إنه يطمح إلى لقاء مارك زوكربيرج يومًا ما لتقديم الشكر الجزيل له. بينما أكد القائمون على فيس بوك أن الفضل الوحيد يعود إلى شجاعة المتظاهرين وثباتهم على تحقيق أهدافهم.

ولعل ما حصل من استخدام للموقع الشهير فى دعوة المتظاهرين للمشاركة فى ثورتَى تونس ومصر كان حلمًا تحول إلى حقيقة بالنسبة لزوكربيرج، الذى توقع قبل عامين أن تغير وسائل الإعلام الاجتماعى الطريقة التى تتعامل بها الشعوب مع حكوماتها وقياداتها، غير أن ما يحصل قد يؤثر سلبًا على صورة الموقع الاجتماعى فى مجال الاستثمار.

فيقول إيفجينى موروزوف -مؤلف كتاب «وهم الشبكة»-: «هذه الشركات ترغب أيضًا فى التوسع عالميًا، وبالنسبة إليهم هذه ليست طريقة جيدة فى التسويق، وهى أن يصبح فيس بوك موازيًا لحركة تحرير». من جهته، يقول سرى سرينيفاسان، من جامعة كولومبيا: «لا أعتقد أن الاستثمار والثورات تتفق مع بعضها البعض، فالعديد من الدول قد تنظر إلى فيس بوك واستخدامه فى تحريك الثورات والمظاهرات، وتقول إنها لا ترغب فى أن تصبح جزءًا من ذلك كله».

ولكن هل يجب على «فيس بوك» أن يأخذ بعين الاعتبار كل ذلك؟.. يُذكر أن عددًا من الناشطين العرب يطلقون حاليًا صفحات خاصة على الفيس بوك للدعوة إلى أيام غضب جديدة، كليبيا والجزائر والمغرب والأردن؛ إذ إن هذا المنبر ساعد كثيرًا فى زيادة التواصل ونقل بعض ما يحدث فى هذه الدول، وبالتالى تحقيق التواصل بين أعضاء هذه المجموعات فى مختلف أنحاء العالم.

روح السخرية والدعابة المصرية على فيس بوك

إن الكائن المصرى فريد من نوعه، ولم تفلح دراسات علم النفس وعلم الاجتماع فى تحديد طبيعة شخصيته، وإن كانت كلها اتفقت على الأمر البدهى الذى يقول إن الكائن المصرى موطنه الأصلى مصر.

إن كل أصحاب هذه الدراسات الآن يسعون للاختفاء عن الأنظار أو ربما يشد بعضهم فى شعر رأسه ثم يهرول برأسه نفسها ليصطدم بها فى أقرب حائط فى محاولة لفهم كيف انتفض وثار الشعب الذى قال عنه دائمًا إنه خامل وخاضع ومستكين ويعشق تأليه حكامه. أقول لك هذا الكلام يا صديقى؛ لأن العالم كله أصيب بالحيرة من هذا الشعب الذى كان

يبكى شهداء ثورته فى ساعة، ويرقص ويؤلف النكات الساخرة فى ساعة أخرى، فى حين ينشغل فى الساعة الثالثة بالهتاف الحماسى لإسقاط النظام.

إن أحدًا من الناس لم يصدق نفسه حينما تنحى الرئيس مبارك، ليس لأن الرئيس تنحى، وليس لأن عمر سليمان الرجل القوى كاد يختنق ببكائه وهو يلقى خطاب التنحى، ولكن لأن المصريين مارسوا عادتهم فى خلق النكت وتركوا خطاب التنحى بكل تفاصيله وتوقفوا أمام الرجل الذى كان يقف خلف السيد عمر سليمان لحظة إلقاء خطاب التنحى كحارس خاص أو شىء من هذا القبيل، وتحول الرجل فى يوم وليلة إلى أيقونة الثورة المصرية، بل طغت أخباره والنكت التى تم تأليفها على وضعه على أخبار الثورة وأخبار الرئيس الراحل نفسه، وأصبح هو الوجه الأشهر على صفحات الفيس بوك، ووصل أعضاء بعض الصفحات الخاصة إلى أكثر من ٤٠ ألف عضو كلهم يسعون للنيل من هذا الرجل بالسخرية.

وبدلا من أن يلتف الشباب المصرى حول ثورته ويجلس فى ساعات هدوء للبحث عما هو قادم والتفكير فى مستقبل الوطن، خصص وقته لتأليف كل ما هو ساخر عن الراجل الذى كان يقف وراء عمر سليمان. ولأن الشعب المصرى ابن نكتة، جاءت الأمور كوميدية جدًّا لدرجة أنها انتشرت أكثر من انتشار إفيهات عادل إمام فى أفلامه ومسرحياته. فبدأت رسائل من هذا النوع تزور موبايلك أو صفحتك على الفيس بوك أو يلقيه على أذنك صديق لك فى قعدة قهوة أو حتى زوجتك وهى تحاول أن تبدو خفيفة الدم.. كلهم يبتسمون ويخبرونك شيئًا من الآتى: (قناة الجزيرة: مبارك سافر إلى دبى، العربية: مبارك سافر إلى لندن، التليفزيون المصرى: مبارك فى شرم الشيخ.. والحقيقة هى أن «مبارك فى بيت الراجل اللى ورا سليمان»، أو قناه الجزيرة: أنباء عن جلوس الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان، أو شبكة رصد: المتظاهرون فى ميدان التحرير يهتفون «لو لم أكن مصريًّا لوددت أن أكون الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان»، أو «الله- الوطن- الراجل اللى ورا عمر سليمان»...)، إلى آخر القائمة الطويلة من النكت والقفشات التى طالت الرجل ووصلت إلى حد استبداله بصورة باندا أو المقارنة بين ملامحه وملامح حسام البدرى مدرب الأهلى السابق وجورج قرداحى المذيع الشهير.

لا خلاف على أن فى الأمر عبقرية لا يمكن التغاضى عنها، عبقرية هذا الشعب القادر على أن يفرح ويسخر فى عز أزماته، ولكن فى الأمر أيضًا حالة من السخافة الواضحة والتجنى على رجل لا يعرفه واحد من هؤلاء الذين سخروا منه، حالة من الغطرسة والتعالى على رجل كان يقوم بأداء عمله وكل أزمته أن ملامحه لم تعجب السادة الساخرين منه.. حالة من السخرية التى تصل إلى حد الاستهزاء مثلها مثل الحالة التى كان النظام السابق يتعامل معنا بها، وكأننا نحاول الانتقام من كل رجال النظام، أو رد صاع ما فعله بنا النظام على مدار الثلاثين عامًا الأخيرة صاعين أو أكثر دون أن نحاسب أنفسنا ونعترف بأننا أيضًا مسئولون بصمتنا وصبرنا الطويل عما وصلنا إليه، ولا يصح أن ننتقم من كل هذه السنوات فى شخص هذا الرجل الذى ستظل حالة السخرية منه تمثل النقطة السوداء فى ثوب الثورة الشابة الأبيض.

كان سيل النكت لا ينقطع وطوفان السخرية لا يتوقف ومعه شعر الرجل بالغضب والحزن وقرر أن يخرج ليقول كفى، بعد أن شعر بالخزى والأسف أمام زوجته وأطفاله، الرجل هو مقدم أركان حرب حسين شريف قائد المجموعة ٦٤ قتال من القوات الخاصة، ليس لصًا ولا ممثلا هزليًا ولا حتى وزيرًا نهب الأراضى أو رجل أعمال نهب البنوك، ولذلك فهو يستحق اعتذارًا واضحًا وصريحًا، دعونى أقدمه له نيابة عنكم، ودعونى أحذركم من السقوط فى ذلك الفخ الصعب.. فخ التحوُّل إلى صورة أخرى من النظام السابق، نسخر من الآخرين ونُبكيهم ونفرح على جثث أبرياء، نعيش على قفا غيرنا، نفقد روح المسئولية ولا نحاسب أنفسنا على أفعالنا مثلما كان يفعل الرئيس المخلوع حسنى مبارك تمامًا.

وهكذا.. وبعد ٤ أيام على ظهوره التليفزيونى، تحول «الراجل اللى ورا عمر سليمان» إلى أحد أشهر الشخصيات المصرية على موقعَى «فيس بوك» و«تويتر»؛ حيث تزايدت التكهنات حول شخصية الرجل الذى ظهر عابسًا، خلف نائب الرئيس المصرى السابق عمر سليمان، يوم إعلان تنحى مبارك عن الرئاسة، الجمعة ١١ من فبراير ٢٠١١. فإلى جانب الرسائل والصور التى يتم تبادلها على «فيس بوك»، تم إنشاء صفحة خاصة باسم «رابطة محبى الراجل اللى ورا عمر سليمان»، يحاول فيها الزائرون التندُّر حول هوية الرجل، وعمله. فيكتب أحدهم «حارس أوباما الشخصى.. مورد الأسلحة النووية لصدام.. قائد الاستخبارات فى الاتحاد السوفيتى سابقًا.. تورط فى مقتل كلينتون.. أحد المقربين لهتلر..

يقال إنه شارك فى هزيمة التتار والهكسوس.. موحد القطرين.. يقف هناك فى كل اللحظات المهمة فى التاريخ.. قلما تجد مثله فى هذا الزمن: الرجل اللى ورا عمر سليمان». بينما يكتب يحيى عمر «عاجل وحصرى على الصفحة الخاصة بالراجل اللى ورا عمر سليمان: بيان رقم ٦ من القوات المسلحة بتقولكوا ملكوش دعوة بالراجل، والله الموفق». أما محمد فيقترح أنه «يكون ده أحسن واحد يمسك المنتخب الفترة الجاية».

كما تناقل الكثيرون صورة لعبارات مركبة تحمل اسم «الحقيقة الكاملة»، فتقول إن «أشهر ٣ حاجات فى مصر اليوم هى: ميدان التحرير، وائل غنيم، ثم الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان». ثم تنقل «فى مفاجأة من العيار الثقيل: الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان يعترف للنائب العام بأنه الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان»، و«الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان يثير ضجة فى الشارع المصرى، وأوباما يعقد اجتماعات مكثفة لكشف هويته».

لكن يبدو أن الصفحة أثارت غضب البعض، فطالبوا بإغلاقها لاعتبارها مهينة بحق الرجل، ما استدعى دفاعًا من المسؤولين عنها بتأكيد أن «هدف الصفحة الابتسام وليس الاستهزاء.. وهناك العديد من الصفحات التى تمثل شخصيات أخرى تظهر فى الخلفية، مثل الذى يظهر خلف محسن الفنجرى المتحدث باسم القوات المسلحة».

ويبدو أن نبأ هذه الرابطة وصل إلى شاب يقول إنه ابن «الراجل اللى ورا عمر سليمان»، ما دفعه لإنشاء صفحة مضادة، حملت اسم «أعتذر للمقدم أركان حرب حسين شريف (الراجل اللى ورا عمر سليمان) وكل أسرته». ويقول فيها: إن الرجل هو «مقدم أركان حرب حسين شريف قائد المجموعة ٦٤ قتال من القوات الخاصة». وبالفعل، بادر الكثيرون إلى بثّ اعتذاراتهم على الصفحة، مكررين أن الدافع اقتصر على التسلية لا أكثر. أما اللافت فكان التزايد السريع لعدد معجبى هذه الصفحة، لتقارب الـ٢٢ ألف معجب.. فى حين أن الصفحة السابقة لم تجمع أكثر من ألف شخص. ومن المعتذرين: المدّون وائل غنيم، الذى أكد أن التعليقات كانت مجرد «نكات لا يُقصد منها الإهانة الشخصية له أو عائلته».

وكما فى «فيس بوك» كان حال «تويتر»، حيث تم إنشاء «هاش تاج» خاص لـ «الراجل اللى ورا عمر سليمان» THE GUY BEHIND OMAR SULEIMAN، حيث تنافس الجميع فى تبادل الرسائل حول شخصية الرجل. فيقول وائل عاشور: «٤ بنوك أوروبية تعلن

عن تجميد أرصدة الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان لحين الكشف عن هويته». بينما يقول بدر حلوانى: «ليسَ الفَتى مَن يقولُ كانَ أَبى.. إن الفتى من قال أنا الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان». ويقول أحمد «أنباء غير مؤكدة: جلوس الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان». بينما ينقل بلال: «عاجل: بعد اتساع شهرة الراجل اللى ورا عمر سليمان، عمر سليمان يغيّر اسمه إلى الراجل اللى قدام الراجل اللى ورا عمر سليمان». كما لم يسلم وائل غنيم نفسه من التعليقات؛ إذ يقترح مروان المريسى أن الرجل خلف عمر سليمان هو «وائل غنيم لابس قناع». ولا يغيب الخليج عن الموضوع، فيقول أحدهم: «حل مشاكل الخليج يكمن فى استقطاب الراجل اللى ورا عمر سليمان». وكتب أحمد عمارى: «المستحيلات أربع: الغول والعنقاء والخل الوفى وجلوس الراجل الواقف ورا عمر سليمان». وبين النكات، تنساب دعوات لوقف السخرية من الرجل، لكن بسخرية أيضًا، فيقول عمر عبدالوهاب: «الإخوة اللى بيتريقوا على الراجل اللى ورا عمر سليمان.. الراجل ده حارب فى ٣ حروب واستُشهد مرتين.. يا ريت نقدره وكفاية».

وبعد كل ما نُشر عما جاء على صفحة فيس بوك تحت عنوان «سر الرجل الذى كان واقفًا خلف عمر سليمان فى خطاب تنحى الرئيس مبارك»، ألغت إدارة الفيس بوك عددًا من الصفحات والمجموعات التى تناولت الرجل بقدر من التهكم والسخرية وبما أساء له ولأسرته. يذكر أن إدارة «الفيس بوك» تقوم بإلغاء الصفحات من تلقاء نفسها فى حال وصول عدد معين من الإبلاغ عن طريق «ريبورت» يفيد باحتواء الصفحات أو المجموعات على معلومات أو بيانات غير أخلاقية أو تسىء للكثيرين.

كان عدد من المواقع الإلكترونية والمنتديات قد نقلوا ما نشرته بوابة الأهرام كاملا وبالعنوان نفسه بعد أن نسبوه إلى وكالات وليس إلى مصدره الأصلى وهو بوابة الأهرام. فى الوقت الذى اجتذب فيه الخبر نحو ٦٠ ألف قارئ، قدَّم عدد منهم -من خلال التعليق على الخبر- اعتذارهم، ارتفع وبشكل ملحوظ عدد المشاركين على صفحة «أعتذر للمقدم أركان حرب حسين شريف.. الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان وأسرته»، ووصلوا حتى كتابة هذه السطور إلى نحو ٤٤ ألف عضو. كما أنشئت نحو ٥٥ صفحة أخرى، على «الفيس بوك» عبَّرت عن الاحترام والحب والاعتذار، بل نادى بعضها بدعم «الراجل الذى ظهر خلف عمر سليمان» للترشُّح على منصب رئيس الجمهورية.

لقد شكَّلت الثورات التى شهدتها كل من تونس ومصر أرضية خصبة لنشطاء الإنترنت لاستلهام أفكار مزجت بين الطرافة والنقد السياسى الملوَّن بالسخرية لأوضاع اجتماعية وسياسية يعيشونها فى ظل حكوماتهم السابقة. ويبدو أن النجاح الذى عرفه الفيديو الخاص بـ «الراجل اللى ورا سليمان» إبان الثورة المصرية، والذى أطلقه المصريون من باب التندُّر بشخصية نائب الرئيس السابق حسنى مبارك فى آخر خطاب له، شجَّع نشطاء الإنترنت فى ليبيا التى تشهد بدورها احتجاجات شعبية تطالب برحيل القذافى من خلال إنشاء صفحة مماثلة، لكن مع تغيير الجنس لتصبح «الست اللى ورا معمر القذافى»؛ حيث نشرت صورة للزعيم الليبى ومن خلفه إحدى حارساته الشخصيات، والتى تكرر ظهورها فى أكثر من مرة. وجذبت هذه الصفحات المنتشرة بشكل كبير على موقع التواصل الاجتماعى عددًا كبيرًا من مستخدميه، وخاصة الليبيين منهم، حيث بلغ إجمالى عدد الصفحات نحو ٢٤ صفحة تحمل العنوان ذاته.

وتهكم أحد المشاركين فى إحدى الصفحات قائلا: «غالبًا الست اللى ورا القذافى دى اللى كان يقصدها بكلامه عن دعوته لتحرير المرأة، سواء كانت ذكرًا أم أنثى». وكتب آخر: «على فكرة ودى حقيقة مش تهريج، القذافى كان بيستعين بالستات دول، ودول مدربات زيهم زى الرجالة بالضبط، بس اللى بيفرق إن الست ساعة الخطر بيبقى رد فعلها أقوى وأسرع من الراجل». وعلقت أخرى: «وراء كل رجل عظيم امرأة». ومن المعروف عن الزعيم الليبى، على عكس الزعماء والقادة العرب، أنه يعتمد كليًّا على نساء يلازمنه فى أغلب تحركاته بهدف الحراسة، ويتم اختيارهن وفق معايير خاصة، ويدرَبن على مستوى عالٍ جدًا، ويخضعن لتكوين عسكرى ليفُقْنَ بقدراتهن الرجال.

وفوجئ بعض المشاركين فى الموقع الاجتماعى «تويتر» صباح ٢٠ من فبراير الماضى عقب القبض على أحمد عز ورفاقه وإيداعهم سجن المزرعة بطرة بشخص يدَّعى أنه رجل الأعمال أحمد عز، وهو يكتب ملاحظات يومية دقيقة عن السجن والزنزانة وعن الوزراء وعن الحالة التى أصبح عليها هو نفسه، وذلك على حساب باسم أحمد عز، وعليه الصورة المتداولة إعلاميًا لرجل الأعمال وهو يجلس فى إحدى جلسات مجلس الشعب، وذلك على سبيل السخرية. ولكن ما أثار شكوك العديد من المشاركين فى الموقع حول احتمال أن يكون هو بالفعل أحمد عز، هو أن الصيغة المكتوب بها هذه الكلمات من «موبايل ويب»،

وهو ما جعل الناس يعتقدون أنه بالفعل يبعث برسائل من داخل زنزانته بسجن طرة عن طريق التليفون المحمول.

وقد كتب هذا الشخص فى بداية حسابه الخاص بالإنجليزية: «رجل أعمال فى محنة فى مكانٍ ما فوق قوس قزح»، وإليكم ما كتب على حساب هذا الشخص:

«بس تجهيل الناس كانت مهمة هلال وزكى بدر، وتضليلهم أنس الفقى، يبقى أنا ذنبى إيه؟ تلاقيهم دلوقتى لسه فى الوزارة بيضحكوا ويشربوا بلودى ميرى».

«أكيد حاسس بالظلم ومش راضى. يرضى مين إنهم يقودونى من ياقة القميص للسجن بهذا الشكل.. بينما جرانة وأبو العينين داخلين كأنهم أهل بيت؟».

«ياصوت هذه الرياح العاتية! لا أستطيع التفكير سوى فى بيوت العمال اللى اتقفلت من ساعة ما مشيت. جايز عشان حرقت كشوف الموظفين مع باقى المستندات».

«مرتضى منصور لسه قافل معايا وأكد أن البراءة مسألة وقت ومعه أوراق وسيديهات تنهى القضية، الحمد لله، بس معرفش ليه فى آخر المكالمة قال أحمد شوبير».

«وآدى النوم راح. رندا أبو العزم قالتلى برأ نفسك، جمال مش هاينفعك. هيه»..

«استيقظت على صوت مريب ينبعث من زنزانة جرانة! يخرب بيت كدا!».

«العادلى عمال يخبط على الحيطة اللى بينا ويطلق صرخات يقشعر لها البدن. آه كم أنت قاسٍ أيها العالم، زى الشىء اللى بيخبطه العادلى فى الحيطة».

«الحارس جابلى ممسحة وجردل وطلب منى أن أمسح الأرضية من المياه التى أغرقتها علشان الملح هيبوظها. مش هاعيط تانى».

«إمبارح بعد ما فُقت من إغماءة لما قصوا شعرى لقيت نفسى فى الزنزانة تانى لوحدى. أشعر بأن جدران الزنزانة تضافرت مع الكون ضدى».

القوات المسلحة والفيس بوك

«من أجل الإنسان، من أجل البطل، من أجل الرمز، من أجل مصر، ووفاء إلى رجل عاش ومات من أجل مصر» تحت هذا الشعار دعت مجموعة من الشباب عبر صفحاتهم الخاصة

فى «الفيس بوك» مساء اليوم الأحد الشعب المصرى إلى الاشتراك فى جنازة إلكترونية للراحل الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال حرب أكتوبر يوم الجمعة ١٨ من فبراير. وعبر صفحة أقيمت تحت عنوان «جنازة إلكترونية لسعد الدين الشاذلى» قدَّم ١٠٠٩ أعضاء تعازيهم فى الفقيد وأعربوا عن حزنهم لفقدان شخصية وطنية كبيرة. وقالوا فى تعليقاتهم عبر الصفحة: إن الشاذلى صاحب النصر الحقيقى فى حرب أكتوبر المجيدة؛ لأنه وضع خطة الهجوم المعروفة باسم المآذن العالية. وأعلن ٢٠٠ عضو عن اشتراكهم فى الجنازة الإلكترونية التى استمرت من ١٢ ظهرًا حتى الثالثة مساء.

وأنشأ المشاركون فى موقع «الفيس بوك»عدة صفحات تتضمن السيرة الذاتية للفقيد ومقتطفات، منها: مولده عام ١٩٢٢ بقرية شبرتنا مركز بسيون بمحافظة الغربية، وتاريخه العسكرى، وتميُّزه بين أقرانه منذ الحرب العالمية الثانية حتى حرب أكتوبر، وما تبعها من خلافات مع الرئيس الراحل محمد أنور السادات بشأن تطوير خطة الهجوم على إسرائيل ومواجهة ثغرة الدفرسوار التى دفعت السادات إلى اتخاذ قرار بإقالته من منصبه فى ١٢ من ديسمبر ١٩٧٣.. مرورًا بتجاهُل السادات له وعدم تكريمه ضمن أبطال الحرب.. فضلا عن تفاصيل الحملة التى شنَّها ضده السادات والتى حمَّله فيها مسئولية الثغرة، وهو الأمر الذى واجهه الشاذلى ببلاغ إلى النائب العام اتهم فيه السادات بالكذب وتزوير التاريخ. وكان قد صدر حكم قضائى ضد الفريق سعد الدين الشاذلى بسجنه ١٥ عامًا بتهمة إفشاء أسرارعسكرية، وتم تنفيذ الحكم فور عودته من الجزائر ١٩٩٢ حتى أصدر الرئيس السابق حسنى مبارك بشأنه عفوًا رئاسيًا، ليعيش الشاذلى بعدها سنوات عديدة يصارع المرض حتى وافته المنية الخميس ٢٧ من يناير عن ٨٨ عامًا.

وانضم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى «الفيس بوك» وأسس صفحة خاصة به بعنوان:HTTP: / /WWW.FACEBOOK.COM /EGYPTIAN.ARMED.FORCES؛ فى محاولة منه للتواصل مع شباب ثورة ٢٥ يناير بلغتهم وأدواتهم التى أصبحت الإنترنت والشبكات الاجتماعية من مفرداتها الأساسية. وقد اشتملت الصفحة على بيان ترحيب أعلن فيه المجلس إهداء صفحته الرسمية إلى أبناء مصر وشبابها الشرفاء مفجرى ثورة ٢٥ يناير وإلى شهداء الثورة الأبرار.. معلنًا أنه تم إنشاء تلك الصفحة بقرار من المشير حسين

طنطاوى وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ إيمانًا من المجلس بأن التعاون المثمر خلال الفترة المقبلة مع أبناء مصر الشرفاء سوف يؤدى إلى الاستقرار والأمن والأمان لمصر بحسب بوابة الأهرام الإلكترونية.

وأكد البيان أن القوات المسلحة المصرية عندما تولت مهامها فى تأمين الوطن فهى تهدف إلى تأمين وحماية الدولة، ولم يكن لها أى تطلعات أو مطامع سياسية.. بل كان الهدف هو تأمين وضمان الانتقال الآمن للسلطة والتحوُّل الديمقراطى الذى قامت من أجله ثورة الشباب الحر، والذى تعاملت معه القوات المسلحة منذ اليوم الأول بما يمليه عليها الضمير الوطنى. وشدد البيان على أن القوات المسلحة لم ولن تطلق رصاصة على أرض مصر العزيزة، وبأنها تهيب بأبناء مصر وشبابها الحر التعاون خلال الفترة الحرجة المقبلة؛ لأن القوات المسلحة هى المؤسسة التى تمثل الاستقرار حاليًا فى الدولة، وهى درع الأمان والأمن لأبناء الثورة ولشعب مصر العظيم.

وفى أقل من ثلاثة أيام حظيت صفحة القوات المسلحة بنسبة عالية جدًّا من الدخول عليها بموقع التواصل الاجتماعى «الفيس بوك». قوبلت صفحة الموقع الرسمى أو الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقبال كبير من متصفحى الإنترنت، وشهدت تعليقات وتفاعلا كبيرًا بين المشاركين الذين تعدوا أكثر من ٣٧٠ ألف زائر ومعجب للصفحة.. إلا أن خبر أو بيان حفظ التحقيق مع الرائد أحمد شومان الذى سلَّم سلاحه وانضم للمتظاهرين فى ميدان التحرير، أثلج صدور المتصفحين على الإنترنت وخاصة الفيس بوك.

وقال المجلس العسكرى فى بيان على الصفحة: «إيمانًا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالأهداف النبيلة التى قامت من أجلها ثورة ٢٥ يناير، فقد قرر السيد رئيس المجلس حفظ التحقيق مع الرائد أحمد شومان.. رغم تعارض ذلك مع القوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل هذه المؤسسة العريقة».

أضاف البيان: «ننتهز هذه الفرصة لنجدد ونؤكد دعوتنا لهذا الشعب العظيم بالالتزام فى مؤسسات العمل المختلفة، حتى يمكن تحقيق طموحات هذه الثورة وشبابها».

لكن المشكلة فى ظهور العديد من الصفحات التى استخدمت اسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مما اضطر المجلس لإطلاق تحذير لأول مرة باللون الأحمر يقول:

«يحذر المجلس الأعلى للقوات المسلحة من استخدام اسم القوات المسلحة على موقع التواصل الاجتماعى فيس بوك، وأنه سيتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة حيال المخالفين. ويعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه لا توجد أى صفحات فرعية من الصفحة الرسمية، وفى حال إنشائها سيتم الإعلان عن ذلك بصفة رسمية عن صفحة المجلس الأعلى فقط».

وتقول الرسالة الترحيبية: إيمانًا من المجلس بأن التعاون المثمر خلال الفترة المقبلة مع أبناء مصر الشرفاء سوف يؤدى إلى الاستقرار والأمن والأمان لمصر. وأكد البيان التأسيسى أن القوات المسلحة المصرية عندما تولت مهامها فى تأمين الوطن فهى تهدف إلى تأمين وحماية الدولة ولم يكن لها أى تطلعات أو مطامع سياسية. بل كان الهدف هو تأمين وضمان الانتقال الآمن للسلطة والتحوُّل الديمقراطى الذى قامت من أجله ثورة الشباب الحر، والذى تعاملت معه القوات المسلحة منذ اليوم الأول بما يمليه عليها الضمير الوطنى. وشدد البيان على «أن القوات المسلحة لم ولن تطلق رصاصة على أرض مصر العزيزة. وبأنها تهيب بأبناء مصر وشبابها الحر التعاون خلال الفترة الحرجة المقبلة؛ لأن القوات المسلحة هى المؤسسة التى تمثل الاستقرار حاليًا فى الدولة، وهى درع الأمان والأمن لأبناء الثورة ولشعب مصر العظيم».

وعلَّق القراء على الصفحة بآرائهم التى أكد الموقع أنه سيدرسها، ومنها «نحن لم نقدم الشهداء لكى يظل أحمد شفيق وأركان النظام البائد جاثمين على صدورنا.. يجب إزالة كل أركان هذا النظام وأن يتولى الحكومة أفراد من ثورة التحرير.. إن كنتم حقًا تحبون البلاد والعباد فأزيحوا من كانوا قد ارتبطوا بالفساد، فالشعب المصرى ذكى ولن يرضى بعد الثورة بالمفسدين ولا الانتهازيين.. نحن نرجوكم لكى تعيش مصر فى أمن واطمئنان.. مطالب الثورة مشروعة يجب تفعيلها كى نحس نحن المصريين بالراحة والسكون».

وتعليق آخر: «نرجو من المجلس الموقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلغاء القرار الخاص بتعيين محمد إبراهيم مديرًا لأمن بورسعيد، وذلك حتى لا تعود المظاهرات وتعمّ الفوضى مرة أخرى فى بورسعيد؛ لأنه فى عهده السابق فى الإسكندرية قُتل خالد سعيد والسيد بلال ولكم جزيل الشكر ووافر الاحترام».

وتعليق آخر: «وزير الداخلية السابق حبيب العادلى على ذمة التحقيق فى قضية غسيل أموال وكسب غير مشروع.. السؤال: ليه مش بيتحاكم بتهمة الأمر بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين وقتل المئات منهم؟» وتعليق آخر: «بارك الله فيكم رجال القوات المسلحة.. رجال مصر.. لما بذلتموه من جهد فى حمايتنا وإنجاح ثورتنا.. وفقكم الله دائمًا لما فيه خير لهذه الأمة وأثابكم حسنات مضاعفة إلى يوم الدين».

وتعليق آخر: «أرجو منكم التواصل أكثر مع هذا الشباب؛ حيث إنه يوجد من يريد الإيقاع بين الشعب والجيش لأغراضٍ الله أعلم بها.. فقط نريد الرد على بعض تساؤلاتنا، وتوضيح أو نفى بعض الشائعات حتى يهدأ هذا الشباب الذى أصبح يشكٌ حتى فى والديه.. لكننا بالتأكيد سنصغى إليكم لأنكم أشرف من فى هذا البلد.. والله الموفق».

وفى محاولة من وزارة الداخلية لعودة العلاقات الطيبة وتحسين صورة الشرطة المصرية أنشأت الوزارة «جروب» على موقع التواصل الاجتماعى الشهير الـ"فيس بوك»؛ وذلك للتواصل مع الشباب والسماح لهم بالتعبير عن شكواهم ضد أى تعسف أو فساد فى جهاز الشرطة. وكان رد فعل الشباب المشارك فى هذه الصفحة بين مؤيد لفكرة التواصل مع وزارة الداخلية وإبلاغها عن أى تجاوزات، ومعارض يرفض فكرة أن تكون وزارة الداخلية هى الخصم وهى الحكم أيضًا.. بمعنى أن يشتكى المواطن جهاز الشرطة للجهاز نفسه.

وظهر هذا التباين فى الرأى جليًا من خلال تعليقات بعض الشباب المشترك فى هذا الجروب والتى نعرض لبعضها. يقول أحد الأعضاء واسمه أشرف كيلاني: «أنا ليا تار مع الشرطة.. بس من هنا أعلن إنى مسامح فيه عشان بجد كل مكان فيه الحلو والوحش.. وأنا زى ما عرفت فيكو الوحش أعرف أكثر منه حلو.. وربنا يساعدكوا إنكوا ترجعوا».

رحاب البرماوى: برافو عليكوا إنكوا رجَّعتوا الشعار القديم «الشرطة فى خدمة الشعب».

وبينما جاءت هذه التعليقات ومثلها الكثير، جاءت تعليقات أخرى معارضة، مثل أحمد منصور هشام: أنا كنت عايز أعرف تعليقى هيتحجب واللا لأ عشان بصراحة الوزارة فاسدة وستظل فاسدة.

كما فضَّل البعض الآخر من الشباب التفاعل مع الصفحة بشكل عملى وعدم التعليق على الفكرة.. أحدهم -وهو مصطفى زمزم- قدَّم شكوى فعلية قال فيها: بلاغ إلى السيد وزير الداخلية المحترم من سكان مدينة السادات.. هناك منذ الأمس مجموعة من البلطجية والمجرمين والهاربين من السجون يسرقون الشقق الخالية من السكان ووصلتنا رسالة من سكان المنطقة أنهم يحاولون الاتصال بالشرطة، ولكنهم لم يتحركوا للاستغاثة.. لذا نرجو حماية الأهالى وإغاثة الملهوف.. ولكم جزيل الشكر.

دعوات على الفيس بوك

أطلق شباب الفيس بوك فى الثامن من فبراير مبادرة لدعم وإنقاذ البورصة المصرية؛ بحيث تحث كل مواطن على شراء أسهم فى البورصة ولو بمبلغ ١٠٠ جنيه (١٧ دولارًا). وذكرت «رويترز» أن المشرفين على الحملة لم يكونوا يتوقعون هذا التجاوب؛ حيث لم تكن سارة لمعى تتوقع انضمام آلاف الأعضاء فى غضون ٧٢ ساعة لمجموعتها على الفيس بوك المنادية بدعم البورصة المصرية. وانتشرت مجموعات على الفيس بوك منذ أيام قليلة منادية بضرورة دعم البورصة المصرية بعد أن فقدت ٧٠ مليار جنيه فى آخر جلستَى تداول لها قبل الإيقاف. وفضلا عن مجموعة «استثمر ١٠٠ جنيه فى البورصة وأنقذ اقتصادنا» التى بدأتها سارة، تأسست مجموعات أخرى على الفيس بوك تنادى بالتحرك لإنقاذ البورصة. وقالت سارة (٢٦ عامًا، خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة) لرويترز: «لم أكن أتوقع هذا الإقبال على المجموعة؛ فقد وصلنا إلى أكثر من ٧٩٠٠ عضو، وهناك دعوة لأكثر من ٩٥ ألفًا آخرين. نريد جميعًا تقليل الخسائر المتوقعة للبورصة». وتابعت: «على الرغم من أن ثورة شباب ٢٥ يناير أفرحتنا سياسيًا، فإنها أحزنتنا اقتصاديًا وسياحيًا».

ويقدر كريدى أجريكول سى.آى.بى خسائر مصر الاقتصادية بما لا يقل عن ٣١٠ ملايين دولار يوميًا.. فى حين قال عمر سليمان -نائب الرئيس المصرى-: هناك مليون سائح غادروا مصر فى تسعة أيام فقط. وقالت موديز إنفستورز سرفيس فى بداية شهر فبراير الماضى إنها خفَّضت التصنيف الائتمانى لمصر إلى (BA2) من (BA1) وغيَّرت توقعاتها للتصنيف إلى سلبية بدلا من مستقرة.

وقالت سارة التى تعمل بالبنك العربي: «سواء كنت مؤيدًا أو معارضًا لما حدث فنحن جميعًا نتفق على هدف واحد هو أننا نريد مصر أفضل؛ لأن ما حدث سيؤثر على كل فرد منا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر».

وكتب شخص يدعى عمر عاطف على الفيس بوك فى «مجموعة الحملة المليونية لدعم البورصة» يقول: «أنا شاب مصرى أعمل فى إحدى شركات الأوراق المالية فى السعودية، وأستثمر فى البورصة المصرية منذ ثلاث سنوات، وخسرت رأسمالى فى البورصة بسبب المظاهرات الأخيرة. ولكنى أحب المصلحة العامة للشعب المصرى وليس المصلحة الشخصية».

وأكدت سارة أنها وجدت تحمُّسًا شديدًا من جانب المشاركين فى المجموعة، و«هناك شركات سمسرة بدأت تتحدث معنا فى الجماعة وتعرض المساعدة فى فتح حساب للراغبين وتكويدهم (تزويدهم بكود للتعامل فى البورصة) بدون مصاريف وبدون عمولات عند التداول». وعن مساعدة أحد المسئولين لها قالت: «تحدثت إلى رئيس هيئة الرقابة المالية وإلى مساعد رئيس البورصة حول الفكرة».

وقالت هيئة الرقابة المالية بمصر أمس إنها: «ترحب بمطالب الشباب بالاستثمار فى البورصة.. وتقدر الشعور الوطنى والغيرة على مصالح الوطن اللذين دفعا الشباب إلى هذه الدعوة النبيلة التى تؤكد حرصهم على مصلحة مصر الاقتصادية». ووجهت الهيئة «الراغبين فى الانضمام إلى هذه الحملة إلى الاكتتاب من خلال صناديق الاستثمار فى الأوراق المالية؛ لما يتمتع به هذا الأسلوب (صناديق الاستثمار) من تنظيم وحماية قانونية ورقابة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية».

وأعربت سارة عن أملها فى «استجابة المواطنين ومساعدتها فى تحقيق هذه الفكرة من أجل حماية البورصة».

وقال أحمد سيد -مؤسس مجموعة الحملة المليونية لدعم البورصة المصرية على الفيس بوك- لرويترز: «حملتنا ذات قيمة أخلاقية وطنية تتمثل فى تجميع الأسهم المتداولة فى سوق الأسهم المصرية فى أيدى مصريين» بعد أن أقبل المستثمرون الأجانب على بيعها.

وأضاف: «لا يصح أن يبيع الأجانب أول الأزمة بأسعار مرتفعة ليعاودوا شراءها بعد انتهاء الأحداث العنيفة للأزمة بأسعار بخسة من مصريين تكبدوا خسائر».

وبلغت مبيعات الأجانب بالبورصة المصرية منذ بداية العام أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه.. فى الوقت الذى أشارت فيه بيانات رسمية من البورصة إلى أن صافى تعاملات الأجانب خلال الخمس سنوات الماضية بلغ نحو ٣٣,٥ مليار جنيه مشتريات. واقترح سيد (٣٣ عامًا) تكوين مجموعة عمل «لتعليم الناس وتعريفهم بالبورصة لمن يرغب فى التعلُّم.. على أن يتفق الجميع على المشاركة الجادة». وتابع: «ليس هدف المجموعة هو أن نصبح خبراء فى المضاربة أو التعامل فى البورصة. هدفنا واضح وهو إيقاف انهيار الأسهم، وهذا لا يحتاج لأن نكون خبراء، ولكن يحتاج أن نعمل بجدية». وكان بنك الاستثمار إتش. إس.بى.سى قد أعلن مع بداية شهر فبراير أن التطورات الأخيرة فى مصر كانت «بناءة» بما يكفى لاعتبار سعر الأسهم المصرية مغريًا، ورفع تصنيفها إلى توصية بزيادة الوزن النسبى فى محافظ المستثمرين.

كما دعا جروب على موقع الفيس بوك الشهير إلى أن يكون يوم ٢٨ من فبراير ٢٠١١ يومًا لتكريم أفراد الشرطة من خلال حملة تحت عنوان «الشعب والشرطة إيد واحدة.. وردة لكل شرطى». وقال المحاسب أحمد دياب صاحب الجروب: «مش بس الشعب والجيش إيد واحدة.. لا وكمان الشعب والشرطة إيد واحدة.. رسالة إلى كل مصرى». وأضاف: «كل مصرى أكيد يعرف ضابط أو عسكرى شرطة، يمكن فيه واحد فى عيلتك، أو قريبك أو صاحبك، أو جارك، أو حد تعرفه من بعيد، أو حتى عسكرى مرور بتعدى عليه كل يوم وانت رايح شغلك.. انزل وسلم عليه واشكره عشان هو سهران طول الليل يحميك وانت نايم وبيحمى حدود مصر واحنا مش واخدين بالنا من اللى هو عمله.. بس حسينا بيه لما مكنش موجود فى الفترة الماضية». وأنهى دياب دعوته بأن يقوم كل مصرى يوم ٢٨ من فبراير المقبل بإعطاء وردة لكل شرطى فى الشارع ليثبت للعالم أن مصر فوق كل شىء وأن الشرطة من الشعب وليست ضد الشعب.

وأنشأ عدد من الأشخاص مجموعة على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» بعنوان «حاكموا أنس الفقى»، وزير الإعلام المقال، الذى يحمّله الكثيرون المسئولية عن الأداء

السلبى للإعلام الرسمى خلال أيام الثورة المصرية، ويتهمونه بتضليل الرأى العام، ونشر أخبار تسيء للمتظاهرين، خاصة خلال الأيام الأولى للثورة، مثل أنهم ينفذون أجندات أجنبية، وأنهم يتلقون أموالا ووجبات جاهزة من جهات ما. وكشفت المجموعة على صفحتها عن صور تُجلى الجانب الخفى فى العلاقة التى جمعت الفقى وجمال نجل الرئيس السابق مبارك.

وذكرت صحيفة الشروق المصرية أنه تم نشر عدد من المستندات الخطيرة بعدد من المواقع، تؤكد إهدار المال العام فى ماسبيرو، وتوزيع المكافآت على محاسيب النظام الذين تم وضعهم فى المواقع القيادية للقنوات، والذين تراوحت متوسطات أجورهم شهريًا ما بين ٢٠ ألفًا و٥٥ ألف جنيه.. وتكشف المستندات عن هذا التفاوت بين رؤساء القنوات على أساس القرب من القيادات فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، فيحصل رئيس قناة كوميدى على ٥٥ ألف جنيه، ورئيسا قناتَى سينما والرياضة على ٣١ ألف جنيه.. فى حين يحصل رئيس القناة الثقافية على ٨ آلاف جنيه.

ومن المفارقات الغريبة أن يحصل نائب رئيس قناة نايل كوميدى على ١٢٥ ألف جنيه عن فترة عمله فى شهر رمضان الماضى وذلك وفق مستند تم نشره على شبكة الإنترنت تحت عنوان «بيان المتوسط الشهرى للسادة رؤساءالقنوات المتخصصة ونوابهم»، وكذلك حصول المشرف العام على قناة النيل التعليمية على مبلغ ١٠٢ ألف جنيه عن الفترة من أبريل٢٠٠٩ حتى شهر سبتمبر من العام ذاته.

وطبقًا لكشوف صادرة عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون، فإن إجمالى المكافآت والرواتب الشهرية لرؤساء القنوات بلغ: نهلة عبد العزيز «الدراما» ١٩ ألف جنيه، وسيد فؤاد «نائب رئيس القناة» بلغ ١٥ ألف جنيه، ودينا رامز «نايل لايف» ٢١ ألفًا، ومصطفى حسين ٣١ ألفًا، وجمال الشاعر «الثقافية» ٢٧ ألفًا، وسحر السويفى «الأسرة والطفل» ١٩ ألفًا، ولطيفة الشافعى «التعليمية» ٢٣ ألفًا، وفريدة المكاوى «التعليم العالى» ٣٠ ألفًا، وخالد شبانة «نايل كوميدى» ٥٤ ألفًا، وعمر زهران «نايل سينما» ٣٢ ألفًا.

على جانب آخر، وبعد سقوط النظام، أعلنت قطاعات ماسبيرو مطالبها، وطالب العاملون بضرورة رحيل كل القيادات المنتمية للفترة السابقة باعتبارهم بقايا النظام

«المنقضية صلاحيته»، ومراجعة ملفات البرامج الترفيهية التى حاول وزير الإعلام وتابعوه تغييب المصريين بها وأنفق عليها الملايين.

وأطلق شباب الفيس بوك أيضًا حملة شعبية مطالبة بمحاكمة حبيب العادلى وزير الداخلية السابق محاكمة عسكرية، وتوجيه تهمة الخيانة العظمى للبلاد له جراء تعاملات الشرطة مع ثورة يناير، والجرائم التى ارتكبها فى حق المتظاهرين.. مما أدى إلى وقوع أكثر من ٣٠٠ شهيد نتيجة استخدام الرصاص الحى ضدهم. ويوضح الشباب دعوتهم عبر الحملة، قائلين: «هناك الكثير من العناصر الفاسدة فى الحكومة السابقة، ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن نتبع معهم سياسة (عفا الله عما سلف)؛ فهذه السياسة وهذه الطيبة من قِبل شعبنا العظيم هى التى جرَّأت علينا الكثيرين؛ وهى التى شجعت آخرين على خيانة هذا البلد وهذا الشعب.. فلنضع فى مقدمة مطالبنا محاكمة هذا الرجل محاكمة عادلة.. ولندع الكلمة الأخيرة للقضاء المصرى النزيه».

وقد استُقبلت هذه الدعوة بتأييد الكثير من الشباب الذين دعوا إلى ضرورة محاكمته فى ميدان التحرير انتقامًا لدم الشهداء، فتقول نجلاء محمود: «لابد من محاكمة العادلى فى ميدان التحرير أمام الناس وأهالى الشهداء». وتؤيدها بسمة زاهر قائلة: «الراجل ده مش لازم يموت.. لازم يتعذب بقية حياته عشان دم الشهداء مش هيروح هدر». واتفق معها عمر علم الدين الذى نادى برغبته فى أخذ حق الشهداء. وقد وصل الحد إلى المطالبة بقطع يديه ورجليه ورأسه فى الميدان، فيقول زيزو: «أنا شايف إننا نقطع راسه فى التحرير». ووافقه أحمد الشاذلى. وفى السياق نفسه، يقول عبودة سامى: «أنا من رأيى إننا نقطع إيديه ورجليه فى الميدان ونرميه من غير ما حد يقدم له ميه ولا أكل لحد ما يموت عشان يكون عبرة لغيره». أما محمود مبارك فقد دعا السلطات إلى القيام بشيئين قبل محاكمته، أولا: حمايته من الاغتيال؛ لأنه أصبح مستهدفًا من أشخاص كثيرين؛ نظرًا لما يحتفظ به ضدهم من مستندات تفضح فسادهم، ثانيًا: الحصول على كل المستندات التى يمتلكها العادلى من أجل التعرُّف على رءوس الفساد فى النظام السابق».

كما أطلق عدد من شباب ومستخدمى الموقع الاجتماعى الشهير «فيس بوك» دعوة جديدة تحت اسم «مسيرة رد الجميل للرئيس حسنى مبارك»، وذلك يوم الجمعة الموافق

١٨ من فبراير/ شباط الجارى من أمام جامع مصطفى محمود بشارع جامعة الدول العربية. وقد وصل عدد الأعضاء الذين وافقوا على الاشتراك فى هذه الدعوة إلى ٣٣ ألفًا.

وقال مؤسسو المسيرة فى دعوتهم على الفيس بوك من خلال بيان تحت اسم «رد الجميل»: «ردًا على إهانة الرئيس حسنى مبارك على أرضه وفى وسط وطنه، وإنكار تاريخه وإنجازاته فى مصر والوطن العربى وأسلوبه المتميز فى إدارة الأزمات الخارجية.. قررنا نحن شباب مصر الواعى المحترم الذى لا يتتمى إلى أى حزب سياسى أو جهة أمنية، وليس لنا أى أهداف أو مطالب سياسية سوى رد كرامة وتكريم الجندى والقائد والرئيس حسنى مبارك».

وأهداف المسيرة بحسب البيان: «رد كرامة واعتبار الرئيس حسنى مبارك، وحرية التعبير.. فإن كان لهم الحق فى إهانة الرئيس، فلنا أيضًا الحق فى تكريمه».

وانطلاقًا من أن إسقاط الأنظمة ليس نهاية المطاف بالنسبة لمستخدمى الفيس بوك، ومن أنهم يعملون على تغيير سلوكيات وأنماط المعيشة لبقية الشعوب، أعضاء صفحة «يلا نبنيها» يصممون على ذلك؛ حيث يقولون فى صدر صفحتهم بروح الثوار الأحرار: «حنبنى مصر من تانى.. بحق التوراة والإنجيل والقرآن.. وبحق الرسل والأنبياء الذين باركوا أرض مصر.. وبحق رسولنا الذى كرَّمنا بالزواج من ماريا القبطية.. وبحق النبى الكريم محمد الذى قال قولته التاريخية «إذا أنعم الله عليكم بفتح مصر فاتخذوا منها جندًا كثيفًا فإنهم خير أجناد الأرض».. بحق الشهداء الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم حتى تتنفس مصر الحرية.. وبحق الذين طهروا بدمائهم شعب مصر من الخوف والخنوع والذل والهوان.. وبحق الأجيال القادمة التى تتطلع لغد أكثر رحابة وأملا.. وحتى نبنى مصر من تانى فلابد من التكاتف والتعاون حتى نعيد البناء المتداعى على أساس متين.. نريد أن نبنى مصر العصرية الديمقراطية المتحضرة المدنية».

وحتى يكون البناء قويًا لابد أن نعمل من أجل هذا الهدف النبيل؛ لذلك تطمح حركة «مواطنون ضد الغلاء» إلى تشكيل لجان شعبية لحماية الثورة من أعدائها والمتربصين بها.. بدعوة رجال الأعمال الوطنيين المتلبسين روح رجل الاقتصاد الوطنى طلعت حرب إلى أن يتبرعوا بأموالهم لبناء مصر الجديدة على طريقة رجال الأعمال الأمريكيين الأربعين الذين

تبرعوا بنصف ثرواتهم لصالح وطنهم إبان الأزمة المالية العالمية.. نريد أن نبدأ العمل الجاد ونكفَّ عن المطالب الفئوية المحدودة؛ حتى لا تتحول مصر إلى الفوضى، خاصة أنه مع البؤر التظاهرية النشطة فى كل بقاع مصر يستحيل أن تعمل الحكومة المقبلة التى يختارها شعب مصر.. إنها صرخة وطنيين يعشقون تراب مصر.. لابد أن نبنى من جديد بلدنا على أساس سليم.. دستور يؤسس لدولة عصرية مدنية تؤمن بتداول السلطة وسيادة القانون وليس سيادة الرئيس.. دولة تحاسب الوزراء وهم فى السلطة وتحظر عليهم دستوريًا الاستفادة من مواقعهم الوزارية، وتبدد تضارب المصالح الذى تفشى فى دولة العشوائيات من قبل ٢٥ من يناير.. نريد رؤية جديدة تدمج جهاز الشرطة فى المجتمع بعد هذه الفجوة.. نريد أن نتبنى الأفكار الجديدة والابتكارات والاختراعات العلمية التى تحتاج لدعم الرأسمالية الوطنية.. إننا ندعو أصحاب الأفكار البناءة الذين أعلنوا عن أنفسهم عقب ثورة ٢٥ يناير أن ينضموا لتجمع موحد من أجل مصر.. يلا نبنيها».

وعلى صفحة أعضاء نقابة الصحفيين وثورة الصحافة المصرية، طالب مؤسسوها بتغيير عدد من السلوكيات؛ حتى تصبح مصر دولة ديمقراطية يُشاد لها بالتقدم الحضارى قبل التقدم الاقتصادى، قائلين: «لقد ضحى مئات الشباب بحياتهم وأرواحهم من أجلك لكى تستعيد حريتك وكرامتك، فضحِّ أنت بوقتك وجاهد نفسك بتغيير سلوكك.. وحتى تحظى بذلك فلابد لك ألا تدفع رشاوى أو إكراميات لأى موظف أو جهة حكومية.. ومن يطلب ذلك منك فلا تتردد فى تقديم شكوى ضده لتساعد فى القضاء على الفساد.. ابتعد عن الفهلوة فلا تظن نفسك أنك أنصح من الجميع.. التزم بدورك ولا تتعداه فى أى طابور ولا تقطع إشارة مرور؛ حتى يتعلم أولادك منك ذلك ويكونوا بارين بك ولا يتبعوا معك أسلوب الفهلوة عندما تكبر وتشيخ.. اطلع على القوانين والتزم بما لك وبما عليك واعلم أن أى موظف حكومى مهما وصل من مكانة فهو فى خدمتك لأنك تدفع له مرتبه من ضرائبك.. لا تكن سلبيًا واشترك فى صنع التاريخ بإيجابيتك.. طالب الناس بالبعد عن الفساد وتغيير سلوكهم وقدِّم نصيحة لمن يلقى قمامة على الأرض ولا تشاركه الجريمة بسلبيتك.. فالشباب بعد انتهاء الثورة نزلوا الشارع لينظفوه بأنفسهم.. فخادم القوم سيدهم.. حافظ على نظافة جيبك ولا تتبع أساليب النفاق فى الوصول للسلطة وشراء الذمم وأساليب الابتزاز.. فخير لك قليل من الحلال أنت وأبنائك.. وحب الناس أفضل من أن تصل للسلطة وتحقق الملايين

ثم تسقط وتصادَر منك أموالك أنت وأبنائك وزوجتك، وتفقد أيضًا وظيفتك واحترام أقاربك وحب الناس.. اعتبر ما حدث للقيادات السابقة خير إنذار لك، فقد دخل الحرام على الحلال ليكثره فجاء الحرام على الحلال فبعثره».

وأنشأ ناشطون على الفيس بوك صفحات تدعو لتعيين الدكتور «يوسف القرضاوى» شيخًا للأزهر الشريف، ووصل عدد المشاركين بها إلى ٤٤٨٦ شخصًا. وأكد المشاركون بالصفحات أن الدكتور القرضاوى هو الاختيار الصحيح والمنطقى منذ زمن بعيد. ويجب أن يتولى مشيخة الأزهر شخصية مثل القرضاوى؛ لإعادة الأزهر لدوره المطلوب بعد اندحار وانحدار الأزهر الشريف ولنعيد للأزهر كرامته ومكانته عند العالم الإسلامى وإعادة ممتلكاته المنهوبة. وأكدوا أن هذا المنصب أقل من جميع المناصب التى أوكلت للقرضاوى، ولو قبل فسيكون فضلا منه؛ حيث إنه سيرفع عمائم الأزهر فى ربوع العالم ثانية بعد أن خُسفت فى عهد النظام البائد. وقالوا له: كفانا فخرًا أنك صليت بأكبر تجمع فى تاريخ مصر، وإن شاء الله نصلى وراءك فى الأقصى. وإن شاء الله نحن ننتظرك شيخًا للأزهر أيها الشيخ الجليل.

وبعد الدور الكبير الذى لعبه الموقع فى نجاح الثورة المصرية، يبدو أن موقع «فيس بوك» فى طريقه لأن يكون بطل المرحلة المقبلة فى مصر، ونقصد بها مرحلة تحديد الرئيس المقبل لمصر؛ فقد بدأت عليه مبكرًا حرب ترشيح الأسماء للانتخابات الرئاسية، حيث وضعت مجموعات كبيرة من الشباب بعض أسماء المرشحين لشغل هذا المنصب.

وذكر تحقيق نشرته «مجلة الشباب» المصرية، التى تصدر عن مؤسسة الأهرام، أن عمرو موسى -الأمين العام لجامعة الدول العربية- يأتى على قمة المرشحين من خلال صفحات الفيس بوك، فقد تم تصميم أكثر من ٥٠٠ صفحة على الموقع لتأييده رئيسًا للجمهورية جذبت أكثر من ٥٠ ألف مشترك. ويبدو أن الكثير من الشباب يضعون ثقتهم فيه، خصوصًا بعد أن أعرب عن نيته ترك منصبه أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية. ويُجمع أعضاء تلك الصفحات تقريبًا على نزاهة الرجل وتاريخه المشرف فى خدمة الوطن ومواقفه وآرائه السياسية الثاقبة، سواء حينما كان يتولى منصب وزير الخارجية المصرية، أو الأمين العام للجامعة العربية.. بخلاف أن مؤيديه يرون أن ما يميزه عن غيره أنه قضى حياته يعيش على تراب هذا الوطن، مما يجعله لديه قدرة أكبر من غيره على فهم تفاصيل الشئون الداخلية

والمشكلات التى تواجه الشعب المصرى.. كما أنه -بحكم مهامه السياسية- على علم أيضًا بتفاصيل السياسة الخارجية، وبهذا يكون قد جمع بين مهمتين أساسيتين لا بد من توافرهما فى أى رئيس دولة.

وفى المرتبة الثانية، يأتى العالم المصرى الدكتور أحمد زويل الذى صمم له أعضاء الفيس بوك ٩ صفحات، انضم إليها أكثر من ٢٠ ألف مشترك، ولكن صفحاته كانت تجد خلافًا بين أعضائها بين مؤيد ومعارض؛ حيث إن هناك بعض المشتركين قد انضموا إليها ليعارضوا من خلالها.. معتبرين أن الدكتور أحمد زويل لا يعلم شيئًا عن شئون مصر الداخلية؛ نظرًا لقضائه فترة طويلة من حياته خارج مصر.. كما تساءل البعض: كيف يتم توليه هذا المنصب وهو المستشار العلمى للرئيس الأمريكى باراك أوباما؟!

وبخلاف هذا اعترض أيضًا بعض المشتركين على توليه منصب الرئيس بسبب أنه -على حد وصفهم- «كبير عليه».. فى حين أنهم يرون أنه يصلح لمنصب وزير التعليم العالى ليطبق مشروعه الذى فشل فى تحقيقه من قبل بسبب الفساد الذى كان موجودًا فى عصر الرئيس مبارك وهو مشروع «عصر العلم». فى الوقت الذى دشّن فيه المؤيدون له حملة باسم «الحملة القومية لترشيح أحمد زويل رئيسًا للجمهورية»؛ حيث إن هؤلاء يرون أن الإصلاح فى مصر لن يبدأ إلا من خلال تطبيق نظم تعليمية متميزة.. مستشهدين فى ذلك بالعديد من الدول التى بدأت من تحت الصفر وأصبحت من أكثر الدول تقدمًا بسبب اهتمامها بالتعليم، وهم يرون أن أنسب شخص لهذه المهمة هو الدكتور أحمد زويل الذى يتفهم ذلك جيدًا ولديه مشاريع لإصلاح التعليم فى مصر؛ ولذلك فالبلد فى أشد الحاجة له خلال هذا التوقيت.

وفى المرتبة الثالثة تأتى صفحات حمدين صباحى التى وصل عددها إلى ٩ صفحات، لم يتخطَّ عدد المشتركين فيها أكثر من ١٠ آلاف عضو.. وبالرغم من هذا فقد كتب مؤيدوه فيه شعرًا على صفحاته، فكتب مصممو الصفحة له فى الملف التعريفى لإحدى صفحاته: «عندما تريد أن تعرف وتدرك وتشعر وتحس وتلمس وتلامس قلب وأحاسيس ونبضات ودفء العروبة وكيانها النابض والطامح نحو مشروع الوحدة العربية.. عندما تريد أن تسمع مصر الوطن بتاريخها وجغرافيتها ومصر المواطن البسيط من عامل وفلاح وصياد وصولا لأستاذ جامعة، فعليك أن تتحدث وتحاور وتستمع إلى «حمدين صباحى» ليجسد لك ويعبر

عن أحلام وطموحات كل هؤلاء.. فحمدين صباحى قلب هذا الوطن وضميره اليقظ، ومنذ السبعينيات يناضل من أجل مصر والقضايا العربية وحلم الوحدة وقضية الصراع العربى الصهيونى».. وبالرغم من كل هذا، فإن صفحاته لم تحظَ بعدد كبير من المؤيدين يعطى له أملا فى القدرة على المنافسة.

وتراجعت الصفحات المؤيدة للدكتور محمد البرادعى -مدير هيئة الطاقة الذرية السابق- فى ترشيحه رئيسًا للجمهورية إلى أقل من ١٠٠٠ مشترك، بعد أن كان يتصدر قائمة الأسماء المرشحة لرئاسة الجمهورية من قبلُ. بل ظهرت صفحات أخرى تعبر عن كراهيتها للدكتور البرادعى؛ حيث عبَّر بعض مشتركيها عن أسباب اتخاذ هذا الموقف وهو عدم تقبُّلهم للطريقة التى تعامل بها مع ثورة ٢٥ يناير من محاولته التحدث باسمهم وخطف الأضواء منهم.. لكن حظيت الصفحة الشخصية للدكتور البرادعى بعدد كبير من الأعضاء وهو ٣١٧ ألف عضو، وهم من رأوا أن هذا الرجل يستحق احترام المصريين، وأنه ليست لديه النية من الأساس فى الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، والدليل على ذلك هو تصريحاته خلال الفترة الأخيرة.

والأهم من الترشيحات، الحملة الشبابية التى قدمها عدد كبير من الشباب من خلال الموقع والتى أطلقوا عليها اسم «حننزل للتصويت فى انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١١» والتى انضم لها حتى الآن أكثر من ١٢٧ ألف مشترك، وقد عبَّروا من خلال هذا الحدث الافتراضى عن أنهم سوف يتخلون عن حالة الصمت السياسى التى أصيب بها معظم الشباب الذين عزفوا عن السياسة بسبب عدم شعورهم بأن صوتهم له قيمة.

آليات استخدام الشبكات الاجتماعية فى ثورة ٢٥ يناير

من خلال هذا الاستعراض المفصل لاستخدام الشبكات الاجتماعية بعامة والفيس بوك بخاصة، فإننا يمكن أن نصل الى عدد من الآليات التى تم توظيف هذه الشبكات من خلالها فى ثورة ٢٥ يناير، وهذه الآليات يمكن أن نجملها فيما يلى:

أولًا: استُخدمت الشبكات الاجتماعية بوصفها آلية لحشد الجماهير ودعوتهم إلى الثورة يوم ٢٥ من يناير، وقد استفادت الحركات والجماعات التى دعت إلى ذلك من خبرات

سابقة، من أهمها: الدعوة الى إضراب السادس من أبريل ٢٠٠٨ ، كما تمت الاستفادة بعدم كفاية العمل على الإنترنت والشبكات الاجتماعية لتحريك الواقع على الأرض. ومن هنا، فقد وزّع بعض النشطاء آلاف الدعوات فى مناطق الشرابية والوايلى وباب الشعرية بالقاهرة والمحافظات للمشاركة فيما أسموه الانتفاضة الشعبية يوم ٢٥ من يناير.

ثانيًا: أن الشبكات التى كان يُتوى من قِبل مؤسسيها أن تكون شبكات للتواصل الاجتماعى، تم تعديل وظائفها بإبداعٍ من قِبل الشعبين المصرى والتونسى لتكون شبكات للتواصل والعمل السياسى. وقد اتضح ذلك جليًا من خلال: تبادل الخبرات بين التونسيين والمصريين فى تحديد أوقات بدء التظاهرات، والتعامل مع العربات المدرعة والغازات المسيلة للدموع.

ثالثًا: لم يؤتِ حجب تويتر والفيس بوك والتليفونات المحمولة والإنترنت ثماره لصالح النظام السابق، بل أدى إلى نتائج عكسية تعكس تمامًا مدى الاختلاف بين الأجيال التى تفكر بأساليب قديمة بالية وجيل الشباب الذى يسبق بتفكيره لواءات الداخلية وأمن الدولة ووزير الاتصالات السابق.. فقد أتاحت جوجل خدمة الوصول إلى تويتر من خلال التليفونات الأرضية.. كما روّج الشباب لأساليب التغلب على حجب الفيس بوك فى مصر قبل تطبيقها لدرجةٍ لم تلحظ شركة فيس بوك أى تغير على عدد مستخدميه بعد حجبه رسميًا.. وبالنسبة لحجب الإنترنت وقطع اتصالات التليفونات المحمولة فقد وظفها الشباب بوصفها آلية لدعوة الجماهير للنزول إلى الشوارع والميادين فى كل أنحاء مصر للمشاركة فيما يحدث فى بلدهم.

رابعًا: فككت ثورة ٢٥ يناير كل خبراتنا السابقة عن الثورات؛ فالذين أشعلوا شرارتها الأولى يختلفون عن الثوار الذين نقرأ عنهم فى كتب التاريخ. والذين شاركوا فيها وطالبوا بإسقاط النظام على مدار ١٨ يومًا نجحوا فى تقديم نموذج لثورات المستقبل، ولما يمكن لجيل الشباب أن يُحدثه من تأثير فى المجتمع.

خامسًا: انتشر على فيس بوك عديد من الصفحات ذات الصلة بثورة ٢٥ يناير.. منها ما يفضح الفنانين والرياضيين والإعلاميين والمسئولين من مؤيدى الرئيس المصرى

المخلوع.. ومنها ما يتطرق للمؤيدين منهم للثورة.. ومنها ما يتناول شهداء الثورة ، وهكذا فإن هذه الصفحات رسَّخت آلية مهمة لاستقطاب المؤيدين وتهميش وفضح المناوئين للثورة .. وبذلك فإنها أدت لصمت وتحييد عدد غير قليل من السياسيين ونجوم المجتمع انتظارًا لما قد تسفر عنه الأحداث.

سادسًا: أدت ثورة يناير المصرية إلى هلع عالمى فى بعض دول العالم، فقد لجأت اثنتان من كبريات الشركات المزودة لخدمة الإنترنت فى الصين إلى حجب كلمة «مصر» من قوائم البحث. وهكذا، فقد نجح شباب الفيس بوك المصريون فى تحريك الحياة السياسية المصرية بشكل غير مسبوق.. لكن السؤال: هل بوسعهم تحويل ذلك الاحتجاج الى مكاسب سياسية واقتصادية تتجاوز جمهوريات العالم الافتراضي؟ لقد تمردوا على جمهورية «توشكى» القائمة على وعود مخالفة للواقع، فهل ينجحون فى تأليف جمهورية واقعية قادرة على بناء الدولة المصرية؟

سابعًا: اعتمد الشباب المصرى على روح السخرية والدعابة على الفيس بوك، وهو ما يؤكد أن الكائن المصرى فريد من نوعه، ولم تفلح دراسات علم النفس وعلم الاجتماع فى تحديد طبيعة شخصيته.. فبدلا من أن يلتفَّ الشباب المصرى حول ثورته ويجلس للبحث عما هو قادم والتفكير فى مستقبل الوطن، خصص وقته لتأليف كل ما هو ساخر عن «الراجل اللى كان واقف ورا عمر سليمان»، ليصبح هذا الرجل أحد أشهر الشخصيات المصرية على موقعَى «فيس بوك» و«تويتر».

ثامنًا: ولإدراك القوات المسلحة ضرورة التواصل مع شباب ٢٥ يناير بلغتهم وأدواتهم وآلياتهم التى أصبحت الإنترنت والشبكات الاجتماعية جزءًا منها، أنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة صَفحته على الفيس بوك، وفى أقل من ثلاثة أيام حظيت هذه الصفحة بإقبال كبيرعليها، وشهدت تعليقات وتفاعلا كبيرًا بين المشاركين، وأصبحت هذه الصفحة هى التى تدشن بيانات المجلس الأعلى للقوات الملسحة.. كما علمت مصر نبأ استقالة حكومة شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة من خلال هذه الصفحة. وبعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بدأ عديد من الـوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية فى التواصل مع الشباب عبر الفيس بوك.

تاسعًا: وفى أثناء الثورة وعقبها، بدأت دعوات على «الفيس بوك» تنادى بدعم البورصة المصرية وإقالتها من عثرتها التى تسببت فيها الثورة بشكل غير مباشر.. كما دعت مجموعة «جروب» إلى أن يكون يوم ٢٨ من فبراير يومًا لتكريم أفراد الشرطة من خلال حملة بعنوان «مش بس الشعب والجيش إيد واحدة.. لا وكمان الشعب والشرطة إيد واحدة». ودعت مجموعات أخرى إلى محاكمة رموز النظام السابق، وهو ما حدث وتحقق بعد هذه الدعوات التى صاحبتها تظاهرات مليونية فى ميدان التحرير، كما بدأت صفحات أخرى ترشح عددًا من الشخصيات لانتخابات الرئاسة المصرية المقبلة.

عاشرًا: لم تكن الشبكات الاجتماعية عامة والفيس بوك خاصة هى التى أدت بآلياتها المختلفة إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير وحفاظها على المد الثورى حتى أطاحت بمبارك ونظامه، ولكنْ تضافرُ عددٍ من الأدوات والوسائل الإعلامية الأخرى على تحقيق هذا الهدف، منها: الاتصال الشخصى، الشعارات التى تنافس الشباب فى صياغتها والترويج لها، الشعر والأغانى، الصحف الخاصة والحزبية، الفضائيات العربية والناطقة بالعربية، مواقع الإنترنت، التليفونات المحمولة، إذاعة الثورة التى نُصبت فى قلب ميدان التحرير، الفتاوى الدينية، النكت والسخرية، الحرب النفسية، توظيف النجوم للترويج للثورة.

لقد استطاعت ثورة ٢٥ يناير من خلال توظيفها هذه الأدوات والوسائل الإعلامية أن تتفوق على نظام سياسى استبدادى يمتلك آلة إعلامية جبارة فشلت بكل المقاييس فى مواجهة الفكر الإعلامى لهؤلاء الإعلاميين الواعدين الذين أداروا إعلام الثورة، والذين يستحقون أن يُختار من بينهم وزير للإعلام أو أن يمثّلوا على أقل تقدير فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

مصادر الفصل الأول

• أخبار مصر، «القوات المسلحة تنشئ صفحة على «الفيس بوك» وتهديها لشباب الثورة»، ١٨ من فبراير٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET/

• الشروق، الموقع الاجتماعى الأشهر (فيس بوك) خارج الخدمة فى مصر، ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.SHOROUKNEWS.COM

• الشرق الأوسط، «من جمهورية توشكى إلى جمهورية الفيس بوك»، ١٦ من فبراير ٢٠١١.

• العربية نت، «خشية من شروع بعض الدول فى وضع قيود أو رقابة على الموقع.. «فيس بوك» يلجأ إلى الصمت بعد استخدامه فى الثورات العربية»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALARABIYA.NET/

• العربية نت، «دعوة للمساهمة بشراء أسهم بقيمة ١٧ دولارًا.. شباب الفيس بوك يقودون حملة مليونية لدعم البورصة المصرية»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• العربية نت، «موسى وزويل فى الصدارة.. والبرادعى مستبعد.. حرب على «فيس بوك» للمرشحين لرئاسة مصر بعد الثورة»، ١٦من فبراير، AVAILABLE AT: IBID.

• الوفد، «الفيس بوك.. بث مباشر لغضب المصريين.. ووجع فى قلب النظام»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• الوفد، «مفاجآت المتظاهر «أحمد» تجتاح فيس بوك!»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الوفد، «مؤسس الفيس بوك فخور بدوره فى الثورة المصرية»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أمانى صالح، «طعم آخر لانتصار الثورة على الفيس بوك»، الجمهورية، ١٣ من فبراير ٢٠١١.

• إنجى مجدى، «تقرير لمركز أمريكى يؤكد غلق تويتر فى مصر طوال ٢٤ ساعة»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• بى بى سى، «بيريز: سيرحل الطغاة من الشرق الأوسط ويبقى فيس بوك»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.BBC.CO.UK/ARABIC

• جمال العاصى، «تحيا مظاهرات الفيس بوك»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM.COM

• جنيفر بريستون، «مسئولو (فيس بوك) يعانون ضغوطات مضادة بعد ثورات الشرق الأوسط»، الشرق الأوسط، ١٧ من فبراير ٢٠١١.

• داليا عبدالرحيم، «وزارة الداخلية تتواصل معكم على الفيس بوك»، الأهرام، ١٥ من فبراير ٢٠١١.

• رشا خياط، «أنشأوا لها أكثر من ٢٤ صفحة مشترك.. «الست اللى ورا القذافى» تثير فضول مستخدمى الفيس بوك»، العربى نت، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• سارة عزو، «رسائل عز من أعماق طرة على (تويتر)»، الوفد، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• سماح حمدى، «حاكموا (أنس الفقى) على الفيس بوك»، اليوم السابع، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM.COM

• سى إن إن بالعربية، «شركة تويتر تؤكد حجب موقعها بمصر»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.CNNARABIC.COM

• سى إن إن بالعربية، «ثورات الفيس بوك.. هل تضر بالمجال الاستثماري؟»، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.CNNARABIC.COM

• شريف عبد المنعم، «الفيس بوك.. عدو الحكام وصوت الشعوب.. انطلقت منه شرارة الثورة التونسية.. ودعوات العصيان المدنى بمصر»، الوفد، ٢١ من يناير ٢٠١١.

• شيماء عبد الهادى، «الفيس بوك يلغى صفحات السخرية من الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان»، بوابة الأهرام، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / / GATE.AHRAM.ORG.EG /NEWS /40293.ASPX

• عبد الحليم حزين، «فيس بوك.. الثورة المصرية.. (شهداء ٢٥ يناير) و(قوائم العار)»، سى إن إن بالعربية، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW. /CNNARABIC.COM

• عزة مسعود، «الجمعة.. جنازة إلكترونية للفريق الشاذلى»، الوفد، ١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALWAFD.ORG/

• علام عبد الغفار، «٢٨ فبراير.. انطلاق حملة (الشعب والشرطة إيد واحدة).. وردة لكل شرطى»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW. YOUM7.COM

• فتحى أبوحطب، «إنهم يثورون كفيس بوك»، المصرى اليوم، ١٩ من فبراير ٢٠١١.

• لميس حطيط ، «ابنه أنشأ صفحة اعتذار وأكد أنه (قائد المجموعة ٦٤ قتال من القوات الخاصة).. (الراجل اللى ورا عمر سليمان) يشغل المصريين فى تويتر وفيس بوك»، سى إن إن، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW. CNNARABIC.COM

• محمد الدسوقى رشدى، «الراجل اللى كان واقف وراء عمر سليمان»، اليوم السابع، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

• محمد مجاهد وهيثم الشرقاوى، «دعوة على (فيس بوك) للتظاهر يوم ٢٥ يناير شعارها (فعلتها تونس) وشباب (الوطنى) يردون: (لا لتخريب مصر)»، المصرى اليوم، ٢١ من يناير ٢٠١١.

• محمد معوض، «القرضاوى شيخًا للأزهر على الفيس بوك»، الوفد، ٢٠ فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• محمود فؤاد، أوباما يحتفى بالمصريين على الفيس بوك، الأهرام، ١٦ من فبراير ٢٠١١.

• محيط، «لأنهم غيَّروا وجه مصر.. عيال (الفيس بوك) ثورة مصروثروتها»، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• محيط، «وائل غنيم يهنئ الشعب المصرى بتنحى مبارك»، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• محيط، «دعوات على (فيس بوك) لمسيرة (رد الجميل لمبارك)»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• معتز عبد المجيد، «مصر بوك»، أخبار اليوم، ١٢ من فبراير ٢٠١١.

• مصطفى عبيدو، «إقبال كبير على صفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. سعادة على الفيس بوك بعد حفظ التحقيق مع الرائد شومان»، الجمهورية، ٢١ من فبراير ٢٠١١.

• نزار الطحاوى، «تايم: الأغلبية الصامتة هتفت على فيس بوك»، الوفد، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• هدى رشوان، «صور الشهداء حلَّت مكان القلوب الحمراء فى صفحات فيس بوك»، المصرى اليوم، ١٥ من فبراير ٢٠١١.

• ياسر مطرى، «دعوات بالفيس بوك لبناء مصر»، الوفد، ١٩ من فبراير٢٠١١.

• ياسمين عبد التواب، «شباب الفيس بوك يقترحون العقاب المناسب للعادلى»، الوفد، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

الفصل الثانى

استخدام وسائل الإعلام الجديدة
فى ثورة ٢٥ يناير

من الإنترنت انطلقت الدعوة للتظاهر السلمى يوم الثلاثاء الأخير من الشهر الماضى بتاريخ ٢٥ من يناير، فى حين أطلق عليه أصحاب الدعوة اسم «يوم الغضب»، وهو اليوم الذى تحوَّل إلى ثورة شعبية بموعد سابق علنى على الإنترنت، تمامًا كأنه موعد غرامى بين الشعب والحرية.. انطلقت الدعوة من فيس بوك ليتردد صداها فى كل وسائل الإعلام الجماهيرية، وتفرض وجودها وسيطرتها على أحاديث رجل الشارع العادى، الذى قد لا يكون يعرف ماهية شبكة الفيس بوك من الأساس.

من داخل الشبكة الاجتماعية الأكثر شهرة على الإنترنت حول العالم بدأت الشرارة الأولى، ولم تكن هذه الشرارة لتنتقل من الواقع الافتراضى على شبكة الإنترنت إلى وسائل الإعلام الجماهيرية ومن ثم رجل الشارع العادى ما لم تتوافر أدوات معينة.. أدوات إلكترونية مختلفة استخدمها أصحاب الدعوة لتعريف الناس بدعوتهم، ومحاولة إقناعهم بالاشتراك معهم فيها، ولمحاولة كسر الحصار الأمنى الشديد المضروب على أغلب وسائل الإعلام الجماهيرية.. فكان الحل هو الاستعانة بالإعلام الموازى والبديل، والاعتماد على التقنيات الحديثة فى التواصل والتعبير عن الرأى.

من النقاط المهمة التى يجب علينا الإشارة إليها ونحن بصدد رصد أهم سبع أدوات إلكترونية استخدمها مشعلو الثورة لحشد الجماهير يوم ٢٥ من يناير الماضى، أن هذه الأدوات الإلكترونية التالية لم تنقل المعرفة بالدعوة إلى جموع المواطنين فحسب، وإنما أيضًا نقلت عامل الوعى بالدعوة إلى المشتغلين فى وسائل الإعلام الجماهيرية بالأساس، والذين يهتمون عادة باكتشاف كل ما هو جديد على الإنترنت بحثًا عن أفكار تساعدهم فى

عملهم.. فمن خلال المشتغلين فى وسائل الإعلام الجماهيرية تم نقل الوعى إلى جموع المواطنين فى مصر.. لذلك فنحن نحدد فيما يلى أهم سبع أدوات إلكترونية استخدمها أصحاب الدعوة لنقل الوعى بدعوتهم إلى المشتغلين بالإعلام، ومن ثم نقلها إلى المواطن العادى البسيط فى النهاية:

الأدوات الإلكترونية للدعوة ليوم الغضب

١- صفحات فيس بوك

يستطيع أى إنسان أن ينشئ صفحة خاصة على موقع فيس بوك ما دام يمتلك حسابًا شخصيًا هناك، وبالتأكيد من الممكن اختلاق حساب شخصى على الشبكة باسم مستعار، يحفظ لمنشئ الصفحة سرية شخصيته الحقيقية، ويكفل له البعد عن المخاطر المترتبة على ذلك فى ظل الدولة البوليسية التى كانت مصر تعيش فيها.. وعلى فيس بوك بدأت الدعوة فى صفحتين من أشهر الصفحات المصرية على الشبكة الاجتماعية، وهما صفحة «كلنا خالد سعيد» الذى يبلغ عدد المنضمين لها ٧٦٦ ألف مستخدم تقريبًا حتى وقت كتابة هذه السطور، التى أنشأها مدير تسويق منتجات شركة جوجل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وائل غنيم، وتم الكشف عن شخصية «أدمن» الصفحة خلال المدة التى تم اعتقال وائل غنيم فيها أثناء الأحداث الماضية.. بالإضافة إلى صفحة «حركة شباب ٦ أبريل»، التى يبلغ عدد أعضائها نحو ٦٥ ألف مستخدم حتى اللحظة.. فمن هاتين الصفحتين بدأت الدعوة تنتشر بين مستخدمى الموقع من المصريين، كما تم إنشاء صفحة أخرى تحت اسم «رصد» لرصد وتوثيق جميع الاعتداءات التى يتعرض لها المتظاهرون السلميون فى مصر خلال الثورة، وبلغ عدد أعضائها حتى الآن ما يقرب من ٤١٩ ألف مستخدم، وقد تناولنا الفيس بوك والشبكات الاجتماعية وآليات توظيفهما فى الثورة المصرية فى الفصل السابق.

٢- الصور الرقمية

ما إن ظهرت الدعوة إلى النور على موقع شبكة فيس بوك فى البداية، حتى سارع أصحابها بنشر مجموعة كبيرة من الصور الرقمية التى تم التقاطها فى السنوات الأخيرة،

والتى تصوِّر بعض اعتداءات الشرطة وأفراد من الأمن على الأفراد وعلى المتظاهرين، بهدف حثِّ الناس على الاشتراك فى المظاهرة التى يدعون إليها، والتى توافق الاحتفال السنوى بعيد الشرطة فى مصر.. وعلى الرغم من أن أغلب هذه الصور تم التقاطها فى الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وليست صورًا جديدة، فقد نجحت فى تأدية الدور المطلوب منها، سواء كان إحداث الصدمة للمستخدم الذى يشاهدها للمرة الأولى، أو استرجاع شعور الألم الذى صاحب مشاهدة هذه الصور فى السابق.. مع الدور الذى لعبته الصور الرقمية الجديدة الموثِّقة لأحداث الثورة المصرية فى دفع عدد أكبر من المصريين للتفاعل بشكل إيجابى فى مرحلة تالية.

٣- برامج تعديل الصور الرقمية

بعد أن تم إغراق الموقع بمجموعة من الصور الرقمية التى تصوِّر بعض الانتهاكات الواضحة ضد المواطنين، سرعان ما تم استخدام برامج تصميم وتعديل الصور؛ بهدف تصميم وابتكار «لوجو» أو شعار يعرِّف الناس بدعوتهم ويدعوهم إلى الاشتراك معهم فيها، وتعددت الشعارات التى تم تصميمها من أجل هذه الدعوة، وانتشرت بشكل كبير فى الصور الشخصية لحسابات مستخدمى فيس بوك من المصريين.. لعل أشهر هذه الشعارات: صورة عرضية لعلم مصر، يتوسط الجزء الأحمر منه الهلال والنجمة الموجودان فى علم تونس، ومكتوب على الجزء الأسود من العلم «موعدنا يوم ٢٥».. وصورة أخرى لعلم مصر مكتوب فى منتصفها «٢٥ يناير، حأرجع حق بلدى»، وتم استخدام التقنية نفسها أيضًا لتصميم العديد من الشعارات المتعلقة بأيام الجمعة تحديدًا ولدفع مزيد من الناس إلى النزول والمشاركة.

٤- البريد الإلكترونى والمجموعات البريدية

انتشرت الدعوة بشكل واضح، وأصبح هناك تخوف لدى أصحابها من أن يقتصر المصدر الوحيد للمعلومات حول دعوتهم والتعريف بها على صفحة الفيس بوك.. صفحة قد يتم تعطيلها فى أى وقت وربما حذفها أيضًا إذا تمكن أى مخترق لأجهزة الكمبيوتر من اختراق الحساب الشخصى للمستخدم منشئ الصفحة. لذلك بدءوا فى جمع عناوين البريد الإلكترونى للمستخدمين للتواصل معهم بشكل أقل علنية وأكثر كفاءة إذا ما حدث

أى مكروه للصفحة.. أيضًا اخترقت مجموعة من المستخدمين المؤيدين للدعوة بعض أشهر المجموعات البريدية على ياهوو وجى ميل، وإرسال رسائل تحريضية إلى المئات أو الآلاف من المشتركين فى هذه المجموعات.

٥- مقاطع الفيديو على «YOUTUBE»

الإعلام الفردى البديل تم استخدامه ضمن الأدوات الإلكترونية التى استخدمها أصحاب الدعوة للتعريف بدعوتهم ونشر الوعى بها، والتواصل أيضًا مع المؤيدين للدعوة والراغبين فى المشاركة فيها.. فعلى طريقة سلمى الدالى -المرشحة الافتراضية لرئاسة الجمهورية المصرية، رمز البطة!- ود.محمد البرادعى من بعدها، لم يتطلب الأمر سوى كاميرا رقمية ووسيلة اتصال سريعة بشبكة الإنترنت لينتشر فيديو لأحد الأشخاص يدعى محمد عفيفى وهو عقيد سابق بالشرطة، يوجه فيه عفيفى إرشادات عامة ونصائح وتعليمات للراغبين فى الاشتراك فى المظاهرة، مع الكثير من التوعُّد للنظام وللسلطة.. كما سجلت أيضًا أسماء محفوظ فيديو تلقائيًا تدعو فيه الشباب للنزول يوم ٢٥ لحماية أخواتهم من بلطجية النظام، وانتشر الفيديو بشكل كبير على الإنترنت وعلى التليفونات المحمولة أيضًا.

٦- برامج تجميع وتعديل الأفلام القصيرة

مع الرسائل الموجهة عبر مقاطع الفيديو التى يتم تصويرها بشكل بسيط دون قطع وتركيب للصور المتحركة، ورفعها على موقع «يوتيوب» ليشاهدها المستخدمون هناك، أو ينقلونها بعد ذلك إلى فيس بوك وتويتر والمدونات فى شكل روابط، لتحظى بكمٍّ أكبر من المشاهدة والانتشار.. كانت هناك نوعية أخرى من الأفلام القصيرة التى تمت صناعتها خصيصًا من أجل دعوة الأفراد للتظاهر فى عيد الشرطة، وهى عبارة عن نوعية بسيطة من الأفلام القصيرة التى تلعب على الجانبين النفسى والانفعالى لدى المتلقى، ويتجسد جزء كبير منها فى إعادة تصوير انتهاكات مجموعة من ضباط الشرطة المصرية، واعتدائهم على مواطنين بسطاء بعيدًا عن أى قانون أو إنسانية، لتشجعه على النزول وتشحنه بطاقة غضب داخلى. وهذه الأفلام القصيرة تمت صناعتها عن طريق مجموعة مبسطة من برامج المونتاج أو قص وتركيب مقاطع الفيديو والصور، كبرنامج MOVIE MAKER فى ويندوز على سبيل المثال، والذى لا يحتاج جهدًا كبيرًا لإتقان استخدامه.

٧- الرسائل القصيرة على التليفونات المحمولة

استغل أصحاب الدعوة والمؤيدون لها عرضًا خاصًا قدمته واحدة من شركات الاتصالات العاملة فى مصر، يسمح للمستخدمين بإرسال مجموعة كبيرة من الرسائل القصيرة عبر المحمول SMS، فى مقابل مبلغ قليل نسبيًا لا يتماشى مع القيمة الفعلية لهذه الرسائل، واستخدموا هذا العرض خلال أيام الدعوة بشكل كبير عن طريق إرسال رسائل تحريضية عبر التليفون المحمول إلى مجموعة كبيرة من الأقارب والأصدقاء، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأرقام العشوائية التى لا يعرفون أصحابها؛ إمعانًا فى الرغبة فى نشر الدعوة إلى أكبر قدر ممكن من الناس.

وفى هذا الفصل سوف نركز على وسيلتين مهمتين استُخدمتا بفعالية فى ثورة ٢٥ يناير، هما: الإنترنت والتليفونات المحمولة.

أولا: الإنترنت

بالتزامن مع دعوة موقع «حقوق دوت كوم» لدورة تدريبية تتناول الحماية القانونية للنشطاء المشاركين فى مظاهرات ٢٥ يناير؛ بهدف تنظيم خروجهم فى المظاهرات دون تعرُّضهم للضرب أو الاعتقال.. فوجئ القائمون على الموقع بعملية قرصنة إلكترونية نفذها مجهولون، نشروا على الموقع أخبارًا مصحوبة بصور مخلّة ودعوة منسوبة للموقع عن تنظيم مظاهرة للمثليين، بدلا من الأخبار الأصلية التى تخصُّ تنظيم الدورة التدريبية.

قال المركز فى بيان له أمس: «ما زاد الأمر تعقيدًا أن هؤلاء المجهولين توصلوا إلى (كلمة سرِّ PASS WORD) الصفحة الخاصة بالموقع على الفيس بوك ونشروا عليها هذه الموضوعات».

وأعلن المركز عدم مسئوليته عن كل ما نُشر على صفحات الموقع فى الفترة من مساء أمس حتى الآن.. لافتًا إلى أنه تم بشكل مبدئى إيقاف عرض الموقع على شبكة الإنترنت لحين تشغيله مجددًا. وأكد سامح سعيد -رئيس موقع وراديو «حقوق دوت كوم»- لـ«المصرى اليوم» أنه سيتقدم ببلاغ إلى إدارة النظم والمعلومات بوزارة الداخلية للتحقيق فى الواقعة؛ تجنبًا للمساءلة القانونية بشأن نشر صور إباحية.

وجاء فى الخبر المنسوب للمركز: «يعلن موقع (حقوق دوت كوم) أنه إيمانًا بانحياز الموقع لجميع الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمصريين، وقبيل مظاهرات ٢٥ يناير التى تعبر عن مطالب الحرية والعدالة والحقوق.. يبدأ الموقع من هذه الساعة نشر تقارير وأخبار وصور وتحقيقات خاصة بـ(المثليين جنسيًا) باعتبارهم فئة مضطهدة فى المجتمع المصرى.. وتطالب إدارة الموقع جميع المهتمين والحقوقيين والباحثين فى الشأن المثلى بالمشاركة فى تحرير وإعداد وحدة جديدة عنوانها: حقوق المثليين جنسيًا».

شهدت الاحتجاجات غير المسبوقة التى عاشتها المدن المصرية الثلاثاء حتى صباح الأربعاء تفوقًا واضحًا للمواقع الإخبارية والاجتماعية على الفضائيات العربية فى تغطية الأحداث التى عصفت بالبلاد.

ورصد المراقبون تغطية متواضعة لاحتجاجات «يوم الغضب» التى هزَّت مصر والمنطقة، لم تتجاوز الدقائق معدودة وكانت محصورة فى مواعيد النشرات الإخبارية الرسمية.. كما لوحظ غياب أسلوب «التغطية المتواصلة» لقنوات «الجزيرة» و«بى بى سى» و«العربية» والفضائيات المصرية وغيرها، الذى انتهجته خلال تغطيتها للثورة الشعبية التى أطاحت بالرئيس التونسى زين العابدين بن على.

وعزا المراقبون ضعف التغطية الإخبارية للفضائيات إلى انتقائية إدارات تلك القنوات التى تخضع لحسابات سياسية تراعى عدم إحراج الحكومات الممولة لها، خصوصًا أن الأحداث وقعت فى دولة ذات ثقل إقليمى كبير، لا تسمح القوى الكبرى فى العالم بزعزعة استقرارها.

وأفردت المواقع الإخبارية العربية ومواقع التواصل الاجتماعى والمنتديات مساحات واسعة لتغطية الأحداث بالنص والصورة والفيديو وعلى مدار الساعة. كما شهدت هذه المواقع ازدحامًا كبيرًا على صفحات النقاشات والحوارات.

وقد اتهمت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، السلطات المصرية بحجب المواقع الإلكترونية التى تنقل وقائع المظاهرات؛ للتعتيم على أخبار المظاهرات المطالبة بالديمقراطية التى تجتاح شوارع مصر اليوم منذ الحادية عشرة صباحًا.

وقالت الشبكة فى بيان لها مساء يوم ٢٥ من يناير إن الحكومة المصرية حجبت العديد من المواقع التى كانت تغطى أحداث المظاهرات السلمية التى تنظمها المعارضة المصرية اليوم، للاحتجاج على سوء الأوضاع والمطالبة بالديمقراطية، وعلى رأسها موقع «تويتر» للتدوين القصير، وموقع «بامبيوزر» للبث المباشر الذى يستخدمه النشطاء والمدونون لبث فيديوهات مباشرة للمظاهرات، وموقعا «الدستور الأصلى» وموقع «البديل الإلكترونى»، بسبب تخصيصها صفحات تبث متابعة حية للمظاهرات.

واعتبرت الشبكة العربية، أن الحكومة المصرية قد صعَّدت من قمعها للحريات العامة بشكل كبير اليوم -على حد قول البيان- فبعد الاعتداء على المتظاهرين الذين لم يفعلوا شيئًا سوى استخدام حقهم المشروع فى التعبير الجماعى عن الرأى، حجبت المواقع التى كانت تبث أحداث الاحتجاجات. وأضافت الشبكة: لم يعد من المقبول الآن القول بأن السلطات المصرية تخلت عن سياسة حجب المواقع؛ حيث إنها بعد أن توقفت عن الحجب منذ عام ٢٠٠٥ حجبت العديد من المواقع التى كانت تراقب العملية الانتخابية فى يوم التصويت فى شهر نوفمبر ٢٠١٠، وجاءت واقعة اليوم لتؤكد أن الحكومة المصرية مازالت تستخدم الحجب ولكن بشكل منظم، لاسيما وأنها تقوم بحجب المواقع المهمة فى أكثر الأوقات التى يكون المصريون فى حاجة إليها.

وحذرت الشبكة العربية الحكومة المصرية من التمادى فيما أسمته بـ«سياسة الحجب والتضييق» على الحريات العامة.. مؤكدة فى الوقت نفسه أنه بدلا من قمع الأصوات الرافضة للاستبداد، عليها التحاور مع المواطنين المصريين والاهتمام بمطالبهم.

بعد مفاوضات مع الشركة المصرية لنقل البيانات «تى إى داتا»، عادت بوابة الوفد الإلكترونية إلى البث، بعد أن كان قد تم حجبها من الساعة السابعة مساء الثلاثاء حتى العاشرة والربع، بما يزيد على ثلاث ساعات. وكانت الشركة -المملوكة للحكومة المصرية خلال تلك الفترة - قد حجبت البوابة للحيلولة دون تواصل القراء معها، ما أدى إلى تعذُّر الدخول على موقع الوفد من قِبل الجمهور، وذلك بسبب التغطية الحية الساخنة على مدار الساعة التى قامت بها بوابة الوفد الإلكترونية منذ اللحظات الأولى لأحداث يوم الغضب، وبعد معركة شرسة استمرت لأيام بين فريق البوابة التقنى والتطويرى وهاكرز محترفين حاولوا إسقاط الموقع وتعطيله.

وكانت بوابة الوفد قد تابعت لحظة بلحظة يوم الغضب وبثّت العشرات من مقاطع الفيديو للأحداث من مواقع المظاهرات فى مختلف أنحاء الجمهورية، ومنها فيديو إصابة جندى من الأمن المركزى خلال الأحداث إثر التدافع بين الجنود والمتظاهرين. وقد شهد موقع الوفد على مدار الساعة خلال الأحداث متابعة كبيرة من القراء ومشاركة واسعة من المواطنين فى بث لقطات حية للأحداث.

وفى المقابل، تعرَّض الموقع الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى خلال الساعات الأخيرة لأعمال قرصنة إلكترونية من جانب الهاكرز، وأكدت مصادر بالحزب أن مهندسى الموقع يتعاملون مع هذه الأعمال بكفاءة وفى طريقهم للتعرف على هويتهم. كان الحزب الوطنى قد بدأ صباح اليوم نشر عدد من الموضوعات والمقالات التى انتقدت ما قام به المتظاهرون اليوم فى عدد من محافظات مصر.. موضحًا فشل هذه الدعوات المطالبة بالتغيير ووقوف جماعة الإخوان خلف هذه الدعوات.

قطع خدمة الإنترنت

شهد ميدان التحرير أطيافًا عديدة من الشعب المصرى.. لعبت الهواتف الذكية -من بينها «البلاك بيرى والآى فون»- دورًا مهمًا منذ بداية ثورة الغضب حتى نجاحها فى إسقاط النظام، واستطاع الثوار أن يتحدُّوا بهما الظروف القاسية التى فُرضت عليهم بعد قطع جميع وسائل الاتصال بما فيها شبكة الإنترنت.. فكما يقول سعيد عبدالخالق -موظف فى شركة الأدوية- إنهم كانوا يرسلون الصور والرسائل القصيرة عبر «البلاك بيرى والآى فون» إلى صفحاتهم على الفيس بوك من خلال الاتصال بالقمر الصناعى. وأضاف أنه حتى بعد عودة الإنترنت لم يستطيعوا استخدام أجهزة اللاب توب؛ لانعدام توافر شبكة الإنترنت فى ميدان التحرير، فضلا عن عدم وجود أماكن لشحن بطاريات اللاب توب.

وقد عُقد بالشركة المصرية للاتصالات اجتماع طارئ «سرى»، تم خلاله إعطاء أوامر لكل من الشركة المصرية للاتصالات وشركة تى إى داتا ومقدمى خدمات الإنترنت وشركة موبينيل وفودافون واتصالات برفع حالة الطوارئ يوم جمعة الغضب ٢٨ من يناير ووجود جميع رؤساء وممثلى الشركات فى مقر الشركة من الساعة ٨ صباحًا. وفى حالة الضرورة

سيتم حجب مواقع «فيس بوك» وتويتر وبعض المواقع الأخرى غدًا مع بدء المظاهرات أو قبلها، وفى حالة الضرورة القصوى سيتم إيقاف خدمات الاتصالات بصفة وقتية ومؤقتة.. إما فى جميع مناطق الجمهورية أو فى بعضها.

وكان شباب ٦ أبريل، وعدد من جروبات «نشطاء التغيير» على موقع التواصل الاجتماعى الـ «فيس بوك»، قد دعا جميع المواطنين المهمومين بقضايا الوطن والمواطن، إلى إغلاق هواتفهم الجوالة لمدة ساعتين بدءًا من السابعة حتى التاسعة مساء اليوم الخميس، وذلك كشكل من أشكال الاحتجاج على قيام شركات المحمول المصرية الثلاث بقطع خدماتها عن ميدان التحرير ومحافظة السويس وبعض الميادين الحيوية بمحافظات الجمهورية.

ووصف موجهو الدعوة ما قامت به الشركات، بأنه يعد انتهاكًا لبنود العقد المحرر بين مقدم الخدمة ومستهلكيها «المواطنين»، بالإضافة إلى كونه استخفافًا بالمستهلكين.. لافتين إلى أن ما يقال عن أن النظام الاقتصادى المصرى نظام رأسمالى حر، مجرد أكذوبة، ويؤكد ثمة تعاون بين الأجهزة الأمنية وشركات المحمول فى مصر.

وأكد النشطاء إعلان مجموعة جديدة من الخطوط الساخنة؛ نظرًا لتتبُّع الأجهزة الأمنية على مدار يومى أمس الخطوط القديمة ووصولهم لأماكن تجمعهم.. لدرجة أن الأمر وصل بهم للاتصال بالنشطاء والطلب منهم أن يحضروا فرادى كى يتم القبض عليهم.. مؤكدين الحرص على إيصال كل ما يحدث فى مصر صوتًا وصورة للعالم أجمع.

كما علمت «الشروق» أن أنباء غير مؤكدة ترددت حول تلقى موظفى الشركة المصرية للاتصالات تعليمات مشددة بعدم التغيُّب غدًا الجمعة عن العمل وإصلاح جميع أعطال التليفون الأرضى؛ حيث سيتم توقُّف العمل بشبكات المحمول الثلاث بدءًا من الساعة الثانية عشرة ظهر «جمعة الغضب» وبشكل تام حال ما استدعت الحاجة ذلك.

وكشفت مصادر إسرائيلية عن أن النظام المصرى استخدم تقنيات إسرائيلية حديثة لتعطيل شبكة الإنترنت فى البلاد طوال الأسبوع الأول الذى اندلعت فيه الثورة ضد النظام. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن النظام الحاكم فى مصر اضطر إلى الاستعانة بطاقم من خبراء إسرائيل التقنيين لحجب شبكة الإنترنت فى مصر؛ وذلك بهدف تهدئة آلاف المتظاهرين الذين خرجوا إلى ميدان التحرير. ونقلت الصحيفة عن مصدر إسرائيلى

كبير بمجال الاتصالات قوله إن شركة «الإسرائيلية للبرمجيات» صممت برنامجًا متطورًا للغاية (نايروس) استُخدم لشلِّ الإنترنت فى مصر. وأشارت إلى أن هذه الشركة تتعامل مع أكبر شركة حكومية مصرية لخدمات الاتصالات والإنترنت منذ وقت طويل وتزودها بتقنيات خاصة. ونوهت صحيفتا «يديعوت أحرونوت» و«هآرتس» بأن الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز اعترف بشكل غير مباشر بصحة هذه المعلومات.

وأكدت الشركة المصرية لنقل البيانات «تى إى داتا» أن قطع خدمة الإنترنت فى الفترة من ٢٨ من يناير إلى ٢ من فبراير كان بناء على تعليمات أمنية وخارجًا عن إرادة الشركة.. نافية أى علاقة لها بما تردد فى بعض الصحف عن اعتماد شركة كبرى مصرية على تقنية إسرائيلية فى قطع الإنترنت.. ومؤكدة أنه لم يتم التعامل من قريب أو بعيد مع الشركة المذكورة مطلقًا. وأكدت الشركة كذلك أنها تطبق أعلى معايير الجودة والأمان للحفاظ على سلامة وسرية بياناتها وبيانات جميع المشتركين.. لافتة إلى أن ثقة المشتركين فى خدماتها كانت وراء احتلالها مركز الصدارة بين شركات تقديم خدمات الإنترنت فى مصر.

وقد أعلنت الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت فى مصر تعويض المشتركين الذين تضرروا من انقطاع خدمة الإنترنت خلال الفترة من ٢٨ من يناير/ كانون الثانى ٢٠١١ حتى ٢ من فبراير/ شباط.. مؤكدة أن الإجراء كان خارجًا عن إرادتها. وقالت كل من الشركة المصرية لنقل البيانات «تى إى داتا» وشركة «لينك دوت نت» وشركة «فودافون» وشركة «اتصالات» أن قرارها ناتج عن التزامها الشديد تجاه عملائها. وشددت على حرصها على تلبية احتياجاتهم.

وقد تقدمت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ببلاغ للنائب العام فى مصر المستشار الدكتور عبد المَجيد محمود لمطالبته بفتح تحقيق -مع كل من وزير الاتصالات، ورئيس الجهاز القومى للاتصالات، ورؤساء مجالس إدارات شركات: موبينيل، واتصالات، وفودافون لخدمات الاتصالات، ورئيسَى مجلسَى إدارتَى شركتَى «لينك دوت نت» و«تى إى داتا» لخدمات الإنترنت- عن المسئولية الجنائية المتعلقة بمشاركتهم فى الإضرار بالمتظاهرين وقتلهم عن طريق قيامهم بقطع خدمات الإنترنت والاتصالات عن المواطنين المصريين بشكل تعسفى.

وكان المتظاهرون فى محيط ميدان التحرير -وبينهم فريق عمل الشبكة- قد تفاجئوا فى مساء يوم ٢٥ من يناير ٢٠١٠ بانقطاع خدمات الاتصالات عن محيط ميدان التحرير فى واقعة مريبة ومتعمدة من قِبل شركات الاتصالات، وهو ما أدى إلى الإضرار بهم معنويًّا وماديًّا وأصاب ذويهم بالذعر بسبب عدم تمكنهم من الاطمئنان عليهم، واستمر هذا الانقطاع لـ٣ أيام متتالية. وهو ما عرَّض المتظاهرين للخطر الشديد، وأدى لعدم تمكن المصابين الذين تعرضوا للإصابات من الاتصال بالإسعاف.. مما أسفر عنه مقتل العديد منهم بسبب التأخر فى وصولهم للمستشفيات.

أما شركتا الإنترنت «لينك» و«تى إى داتا» فقد أضرتا بالمواطنين ومستخدمى الإنترنت فى مصر، ومن بينهم الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وفريق عملها، وإعاقتهم عن القيام بعملهم الذى يعتمد بشكل كبير على الإنترنت وذلك جراء قيام هاتين الشركتين بقطع خدمات الإنترنت لمدة تجاوزت الخمسة أيام وذلك منذ يوم ٢٨ من يناير حتى يوم ٢ من فبراير ٢٠١١؛ لتشكلا بذلك اعتداء غير مقبول على حقوق مستخدمى الإنترنت جراء مخالفة بنود التعاقد بين الطرفين بشكل تعسفى يستوجب محاكمتهما عليه.

ومن الأمثلة القاسية جدًّا على مشاركة تلك الشركات فى قتل المواطنين: حالة الشهيد أحمدعبد الرحيم السيد أحمد، الذى يبلغ من العمر ١٨ سنة، والذى أصابته آلة الداخلية الإجرامية التى استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين بطلق نارى فى صدره أثناء مشاركته فى المظاهرات السلمية.. وقد حاول أصدقاء أحمد الاتصال بالإسعاف للإسراع فى علاجه وإنقاذه من الموت، إلا أن انقطاع خدمات الاتصالات حرم أحمد من حقه فى العلاج.. فحاول أصدقاؤه حمله والذهاب به إلى أقرب مستشفى، لكنهم وصلوا للمستشفى فعلا بعد ما يزيد على ساعة ونصف الساعة كان المصاب فيها ينزف بشكل مستمر، وهو ما أدى إلى وفاته.

وقالت الشبكة العربية: «إن إجرام شركات الاتصالات والإنترنت أثناء ثورة ٢٥ يناير لم يتوقف عند حد انتهاك حق المواطنين المصريين فى الاتصال، وحقهم فى حرية التعبير، والاستجابة لمجرمى الحكومة التى تم إسقاطها عن طريق الإخلال ببنود التعاقد مع المواطنين.. إنما امتد إجرام تلك الشركات لحد مشاركتهم فى حصار المتظاهرين

السلميين، وحرمانهم من العلاج والاتصال بالإسعاف وذلك بشكل متعمد، وهو ما يحمِّلهم مسئولية جنائية على النائب العام فتح تحقيق عاجل فيها حتى لا يتمكن أحد من الإفلات من العقاب».

وأضافت الشبكة العربية: «مضى وقت الحديث عن جهات هلامية، لابد أن نعرف اسم الشخص الذى أصدر قرار قطع الخدمة -تحديدًا- وهل كان هذا القرار مكتوبًا، وقانونيًا أم لا؟ قد يوضح وجود قرار مكتوب حجم مسئولية هذه الشركات عن المشاركة فى جريمة حصار المتظاهرين وقتلهم.. لكن تبقى مشاركتها فى هذا الحصار، مشاركة فى جريمة لابد من عقابها عليها».

وقد برَّأ مجلس الوزراء فى بيان أصدره أمس ساحة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جريمة قطع خدمات الإنترنت والمحمول خلال الأسبوع الأول للثورة. وحمَّل المجلس -برئاسة د.عصام شرف- الجهات الأمنية المسئولية كاملة عن اتخاذ هذا القرار المعيب الذى أساء لمصر. قال مجلس الوزراء: إن إصدار السلطات المختصة أوامرها إلى شركات الاتصالات بوقف خدمة الإنترنت والرسائل القصيرة وخدمة المحمول فى القاهرة والإسكندرية ومناطق أخرى مستخدمة حقها القانونى لم يكن قرارًا ملائمًا. وعد المجلس بمراجعة مواد قانون الاتصالات -خاصة المادة ٦٧- على أن يتم الاسترشاد بالمواد المشابهة فى قوانين الاتصالات فى الدول المشهود لها بالديمقراطية؛ حتى لا يتم استخدامها على نحو يؤثر على سلامة المواطنين أو يحدُّ من حريتهم.

وأعلن ماجد عثمان -وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- أن ما حدث إبان أحداث الثورة من قطع لخدمات الإنترنت فى مصر لن يتكرر فى المستقبل، وأن وزارة الاتصالات بصدد إعداد مشروع قانون لتعديل بعض مواد قانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ -خاصة المادة ٦٧- لمنع أى جهة من القيام منفردة بقطع خدمة الإنترنت والاتصالات، مستخدمة فى ذلك بعض المواد الفضفاضة فى القانون.

المدونات وثورة يناير

ويبدو أن تنحى الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك، ألهم عشرات المدونين المصريين الإسراع إلى مدوناتهم لتخليد «ذكرى الثورة»، ودخول عصر جديد يأمل فيه معظمهم ألا تتم

ملاحقتهم أمنيًا، كما كان الحال فى السابق. وحفلت المدونات المصرية والعربية بالمقالات التى مجَّدت «ثورة الشباب»، وانتفاضتهم التى أجبرت الرئيس المصرى على التنحى بعد ٣٠ عامًا من حكم مصر.. كما أشادت «بتكاتف الشعب والجيش» من أجل التغيير.

وعلى مدونته الشخصية، كتب أبو مريم يقول: «بعد أن بتنا ليلة الجمعة بمشاعر مختلطة بين الإحباط والتحدى، وكأن الله يريد أن يأتى النصر فى وقت تنقطع فيه كل الأسباب إلا التوجه إلى الله». وأضاف: «فجاءت جمعة الزحف أو جمعة النصر، وهى جمعة تاريخية بكل المقاييس، وكانت خطبة الجمعة وتوجهنا جميعًا بالدعاء مع الشيخ محمد جبريل، وسمع الله دعاء الملايين ورأى بكاءهم وإلحاحهم». ومضى يقول: «أراد الله أن يؤجل النصر ليوم الجمعة حتى يسمع دعاء ملايين المصريين فى الداخل والخارج ويتنزل نصر الله لحظة انقطاع الأمل إلا من الله حتى تتحقق الآية: (وما النصر إلا من عند الله)».

وأشار المدون إلى أن «البعض أصيب بالإحباط أكثر والخوف على مستقبل الثورة عند سماعهم البيان الثانى للجيش، والبعض قال إن الجيش انحاز للنظام، ولكن كان الجيش عند حسن ظن الناس، وانحاز للشعب لما رأى منه إصرارًا وخرج فى جمعة الزحف عن بكرة أبيه وبكل طوائفه». وختم بالقول: «الآن نفتخر بأن الجيش لم يطلق رصاصة واحدة على مواطن مصرى، فالجيش أكد فى أكثر من بيان أنه لم ولن يطلق النار على أحد من الشعب، مما يعنى أنه يقول للشعب: تقدَّم وخذ حقوقك بيدك؛ فأنا لن أقف فى طريقك...وقد وفى الجيش بذلك الوعد».

وعن الجيش المصرى أيضًا، كتب المدون أحمد مصطفى على مدونته الشخصية، تحت عنوان «جيش مصر العظيم» يقول: «لقد أثبت الجيش المصرى بانحيازه إلى الثورة أنه المؤسسة الوطنية كما كان دائمًا، وأنه جزء من الشعب المصرى البطل». وقال إن «البيان الذى ألقاه المتحدث باسم وزارة الدفاع، وأعلن فيه أن الجيش يقرُّ بالمطالب الشرعية للمتظاهرين، وبحق التظاهر السلمى، يعد انقلابًا صامتًا على الرئيس مبارك، وإشارة واضحة إلى أنه لم يعد يتمتع بأى شرعية». وأضاف: «الجيش المصرى المعروف بتاريخه الوطنى الحافل، وتضحياته اللامحدودة فى الدفاع عن قضايا الأمة والعقيدة أخذ زمام المبادرة، ووقف فى خندق الشعب الذى ينتمى إليه، ويعتبر مصدر كل السلطات فى مواجهة خندق الفساد والتفريط».

وفى لعب على الأسماء والأوصاف، كتب المدون طارق الجيزاوى على مدونة «إكسلانس» يقول: «الشعب المصرى شعب غريب حقًا، فحياته مليئة بالمتناقضات، كما لم توجد فى شعب من شعوب الأرض.. فانظروا معنا لتلكم المتناقضات الشاذة فعلا». وأضاف يقول: «رئيس مصر المخلوع كان اسمه مبارك، إلا أن البركة منزوعة من كل شيء حتى من رغيف العيش.. وعلى الرغم من أن رئيس وزراء مصر كان اسمه (أحمد) نظيف، فإن القمامة تملأ كل ركن فى مصر». وتابع الجيزاوى: «وعلى الرغم من أن رئيس برلمانه يدعى (فتحى) سرور، فإن الحزن مرسوم على وجه كل مصرى.. ورئيس مجلس الشورى اسمه (صفوت) الشريف إلا أن رجاله لصوص قتلوا الشباب وأشاعوا الفساد».

ومضى المدون فى عرض مفارقات الأسماء، فقال: «ووزير الداخلية اسمه (حبيب) العادلى، لكن عصره اتسم بالتعذيب والإرهاب والظلم.. ومع أن وزير التجارة اسمه (رشيد محمد رشيد)، فإنه لم يزد البلاد إلا سفهًا وفقرًا وجورًا.. ومع أن أمين الحزب الحاكم اسمه (أحمد) عز، فإنه لم يقم سوى بنهب الفقراء والتجبُّر على الضعفاء».

أما المدونة ميادة مدحت، فكتبت على مدونتها الشخصية تحت عنوان: «موظفة صباحًا.. وثائرة بعد الظهر» تقول: «عادت الأمور إلى طبيعتها ولكن التحرير مازال ثائرًا رافعًا راية المقاومة.. أما أنا فقد عُدت إلى سيرتى الأولى.. موظفة حكومية صباحًا، ومدونة ثائرة بعد الظهر». وأضافت: «عدت من جديد إلى مكتبى المكيف، وسيارة العمل التى تقلُّنى من باب المنزل إلى باب الهيئة، وتعيدنى من الباب إلى الباب. عدت إلى وضع كان يحيرنى ويقسمنى قبل الثورة، وصار يعذبنى ويحرقنى بعد قيامها».

ومضت تقول: «أذكر أمى وهى تعنفنى بشدة يوم الثلاثاء ٢٥ من يناير ٢٠١١ عندما علمت أننى اشتركت فى المسيرات الغاضبة، كانت تتهمنى بالسفه والجنون.. طيب دول بيتظاهروا عشان حد أدنى للأجور.. أو عشان مش لاقيين شغل.. إنما انتى بتشتغلى وحكومة ومديرة مكتب رئيس هيئة وبتاخدى الألف وميتين عايزة إيه تاني؟ عايزاهم يفصلوكى؟!».

وتابعت ميادة: «لم أقل لها سوى إن هناك أشياء فى الحياة أهم بكثير من الوظيفة والمرتب، لكنها لم تفهمنى وأنهت المكالمة بغضب.. وعندما عاودتْ الاتصال بى بعد ساعتين وجدتنى أبكى فرقَّ قلبها لى وهى تظن أنى أبكى من آلام أصابتنى فى التدافع أمام

هراوات الأمن أو أبكى ندمًا على مشاركتى.. وعندما أخبرتها أننى أبكى لأنى فى الفراش لا أقوى على الحراك، وزملائى معتصمون فى التحرير، أصابتها حالة ذهول لم تنته إلا يوم جمعة الغضب».

وواصلت المدونات العربية، وخصوصًا المصرية، تناولها للأحداث الدائرة فى البلاد، تارة بالتحليل ونشر معلومات وصور يتداولها الناس، وتارة أخرى بالسخرية والفكاهة المصرية المعتادة.

وعلى مدونة «دماغوس،» للمدون المصرى أسامة صابر، كُتبت مشاركات عدة حول الأحداث فى مصر، منها واحدة تحت عنوان «مبارك الجهنمى،» وهى تعليق ساخر كتبه المدون تحت صورة لمشروع جزر العالم الذى ينفذ قبالة سواحل إمارة دبى. ورسم المدون سهمًا يشير إلى موقع مصر فى مشروع جزر العالم، وكتب يقول على لسان الرئيس المصرى حسنى مبارك: «آه يا شعب نمرود، طب أدينى أهو اشتريت مصر، وحابقى ريس من تانى.. بفلوسى».

وتحت عنوان «كشرى التحرير» نشر المدون صابر تسجيل فيديو، قائلا: «قمت بتصوير هذا الفيديو؛ لأنه لفت انتباهى، فقد التزم المتظاهرون المصريون بالنظام والوقوف صفًا أمام محل كشرى التحرير الشهير بجوار ميدان التحرير فى يوم المظاهرات المليونية». وأضاف يقول: «لكنى أنشره اليوم لنرى كيف كان يحصل المتظاهرون على وجبات الكنتاكى الممولة من جهات خفية، كما ادعى الكذابون والمضللون».

أما المدون «أبو مريم» فكتب على مدونته الشخصية يقول: «شاء القدر أن تكون لذة المعرفة مرتبطة دائمًا بمرارة التجربة. وها نحن نمر بتجربة بالغة الحرج، تستحق أن نتعلم منها الكثير. وأول ما نتعلمه ألا نصنع «مبارك» آخر». وأضاف: «لا بد أن تختفى ثقافة «عشق الزعيم» وفكرة «صمام الأمان».. كل من يمجد الحاكم، أى حاكم، جعله وجعلنا جميعًا ضحيته. كل من يغنى للحاكم الأماديح من قبيل «ناصر يا حرية» و«عاش عاش» و«اخترناه اخترناه» وكل من حجب عن الحاكم النقد ووفَّر له بيئة لا يسمع فيها إلا مديحًا، فقد أوجد داخل الحاكم فرعونًا ضخمًا يلتهم عقله».

وتابع المدون يقول: إن «ثقافة (مستبد، لكن) سيطرت على عقولنا لنقبل أى مبرر لقبول الاستبداد طالما يحقق لنا الأمان أو يجعلنا «مستورين».. ليس مع الاستبداد عذر، وليس

بعد الاستبداد جريمة». وخاطب المدون المصريين يقول: «قولوا لا، لكل مستبد متفرد بالسلطة. لا زعماء بعد اليوم، بل موظف عام بدرجة رئيس له مهام محددة دستوريًا، ومرتب معلن جماهيريًا، ورقابة حادة على تصرفاته الشخصية والمهنية».

وختم بالقول: «كل من رأى انتخابات اتحادات الطلبة تزوَّر، والنقابات تجمَّد، والأحزاب تنفجر، ومؤسسات الدولة تتفكك، وعلاقات المجتمع تتحلل، فقد أسهم فى صنع «الفرعون».. فلا تلوموا المتظاهرين فى ربوع مصر، فهم رفضوا أن يكرروا أخطاء آبائهم».

وعلى مدونة «مذكرات مواطنة مصرية» كتبت المدونة ميادة مدحت تحت عنوان «الأيام الحمراء» ما قالت إنه «مذكرات عن ثورة ١٩ فليتأملها الثائرون والحكماء سويًا». وأضافت: «أكتفى هنا بذكر مقاطع من كتاب الأيام الحمراء للشيخ عبد الوهاب النجار التى سجل فيها مذكراته عن ثورة ١٩١٩ العظيمة، والتى لا يضاهيها فى النبل إلا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١».

ومضت ميادة تقول: «فى تلك المقاطع كل العبر وفيها ما نراه الآن رأى العين، فتاريخ الثورات وحاضرها واحد، والشعب الذى ثار فى التاريخين واحد.. لقد استمرت ثورة ١٩١٩ لشهر وأكثر؛ فلا توجد ثورة تثبت مكتسباتها فى أسبوع واحد، ولا يوجد نظام يسقط بجمعة أو جمعتين للغضب فقط».

وأشارت إلى أنه «عندما صدر المنشور الذى أعلن قرار الإفراج عن زعماء الوفد، نادى بعض الحكماء -الذين يشبهون الحكماء الذين نراهم الآن- بإيقاف الثورة وبدء الاحتفالات، وتوقفت الثورة ليوم وبدأت الاحتفالات، فانهمر رصاص الإنجليز على مواكب المحتفلين يحصد أرواحهم».

وأضافت: «عن أحداث الشغب التى حدثت وعن المخربين الذين انضموا إلى مظاهرات المطالبة بالاستقلال قال الشيخ: ومما يجدر إثباته هنا ما سمعته من أن أول المخربين والمحرضين على النهب البوليس السرى الذى اندسَّ بين الغوغاء، وإنما فعل ذلك لتشويه الحركة وإظهارها بمظهر النهب والسلب».

وفى مدونة «مصريات عربية» كتب المدون هشام الناصر، يقول: «اندلعت أول ثورة مصرية حقيقية خالصة فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.. مصداقيتها وحقيقتها

ونقاؤها نابعة من كونها صادرة من الممثلين الحقيقيين للشعب المصرى.. من شبابها بجناحيه، لا نقول من أولادها وبناتها، بل من رجالها الحقيقيين ونسائها». وأضاف: «الثورة جاءت ردًّا على ظلم تاريخى استمر قرونًا عديدة.. ظلم تمثَّل فى مقولة: إن مصر رجالها خشب ونساؤها لعب وحكمها لمن غلب... الرد جاء من أفواه الثوار المتظاهرين: قالوا علينا شعب جبان .. والكل نازل فى الميدان».

ومضى الناصر يقول: «ثورة شعبية بالملايين من الغاضبين الثائرين بلغت ذروتها بما قدرته وكالة الأخبار الألمانية بثمانية ملايين متظاهر غاضب فى أنحاء مصر المحروسة يوم الأربعاء ٢ من فبراير ٢٠١١».

وواصلت أحداث الشارع المصرى فرض نفسها على معظم المدونات العربية؛ حيث حرص العديد من المدونين العرب على مشاركة المصريين فرحتهم بنجاح «ثورة ٢٥ يناير»، والتى مهدت لعهد جديد بعد إسقاط نظام الرئيس حسنى مبارك، الذى قاد البلاد لنحو ٣٠ عامًا:

فعلى مدونة «آخر بهدلة» HTTP://A5RBAHDALA.BLOGSPOT.COM وجَّه صاحبها رسالة للرئيس المصرى «السابق»، حسنى مبارك، عنوانها: «مثلك لا يمنُّ على مثلنا». وجاء فى الرسالة: «قلت إنك ترفض إملاءات الخارج، وأنت أول من فعلها، وقبلت بقتل الفلسطينيين واللبنانيين، وفعلت كل شىء لترضى عنك أمريكا.. قلت إن الدم المصرى لن يذهب هدرًا، وأنت الذى أطلقت يد القاتل فى إصدار أوامر القتل.. قلت إننا يجب أن نحترم الدستور، وأنت عبثت به لمدة ٣٠ عامًا».

وتابع المدون فى رسالته قائلا: «عيَّرتنا بما قدمته لمصر (وطنك صاحب الفضل عليك)، ولم تذكر أنك كنت موظفًا تقبض راتبًا من أجل هذا.. بل الأنكى أنك قصرت فى أداء واجبك ولم تذكر هذا.. قلت إن الكل يعرف من هو حسنى مبارك، ويعزُّ عليك أن تعامَل هكذا، وأخبرك أنا من حسنى مبارك». وأضاف: «حسنى مبارك: معتقلين تجاوزوا ١٠٠ ألف شخص.. سجون سرية وتعذيب لصالح الحكومة الأمريكية.. جهاز أمن الدولة المسلط على رقاب العباد... ٥٢٪ من الشعب تحت خط الفقر.. ٤٢٪ حجم أمية الشعب المصرى.. مئات المليارات منهوبة على مدى ٣٠ عامًا، فقط فى ٣ أيام اكتشفنا ما لا يقل عن ٥٠ مليارًا».

وفى الشأن المصرى أيضًا، كتب أحمد حجاب على مدونته «أنا الشعب» HTTP: // AHMEDHELMASRY.BLOGSPOT.COM عنوانًا يقول: «رسالة من شعب مصر إلى الشعوب العربية الثائرة». وجاء فى رسالته: «قبل ثورتنا خرج شيوخنا وقالوا: مصر ليست تونس.. قبل ثورتنا طلع علينا المسئولون والوزراء يقولون: مصر ليست تونس.. قبل ثورتنا طلع علينا آباؤنا وأمهاتنا يقولون: لن تفعلوا شيئًا.. مصر ليست تونس.. قبل ثورتنا طلع علينا كل الإعلاميين يقولون: مصر ليست تونس.. قبل ثورتنا لم يكن يسمعنا أحد.. قبل ثورتنا قلل العالم من شأننا.. قبل ثورتنا خرجت التصريحات من كل مكان فى العالم تشيد بالطاغية مبارك وتمدح حكمته». وتابع قائلا: «بعد ثورتنا.. ينحنى العالم كله أمامنا، ليشهد كيف صنعنا التاريخ.. لا تستمعوا إلى أى صوت غير صوت الثورة على الطغيان والفساد.. أنتم فقط من تملكون الأمل فلا تضيعوه».

ولم يغب المشهد المصرى أيضًا عن المدونات السعودية، حيث كتب زهير الغامدى على مدونته: «مُشاهد» WWW.MUSHAHED.COM عنوانًا فى الشأن ذاته يقول: «مصر التى غيرتنا». وكتب تحت هذا العنوان: «رغم أن الانتفاضة الشعبية ضد الفساد، بدأت من تونس ونجحت فى اقتلاع النظام، فإنها لم تلفت انتباهى بالشكل الذى فعلت الثورة فى مصر.. متابعة الأحداث عبر شاشات التليفزيون لم تصبح شغلى وحدى، وإنما أصبحت السمة الطاغية على الجميع». وأضاف: «أهملنا القنوات الأخرى ولم تعد تشدنا الأفلام والمسلسلات ولا البرامج السخيفة.. هناك سؤال مهم على لسان الجميع عن آخر الأخبار وجديد الأحداث فى مصر وميدان التحرير على وجه الخصوص.. سألنا عن مطالب المتظاهرين ورد الحكومة، وتابعنا آراء خبراء السياسة والمجالات الأخرى». وتابع المدون السعودى: «ناقشنا جميع السيناريوهات فى حالة التنحى أو عدمه، وأصبحنا نعرف ماذا تعنى المواد الدستورية، وكيف يتم تغييرها.. إخوان مسلمون، كفاية، الغد، ٦ أبريل، وأحزاب أخرى يتم تقييمها كل يوم.. هذا هو الحال الآن بعد أن كنا نعتبر السياسة ماردًا مرعبًا، وأن الأمور السياسية فوق مستوى عقولنا، ولها متخصصون يرسمون وينفذون، ونحن ليس لنا من الأمر إلا آمين.. شكرًا شباب مصر التحرير».

وعلى مدونة «المرفأ» HTTP: //WWW.ALMARFAA.NET/ تناول صاحبها «عمر مشوح» قضية الفتاة السورية المتهمة بالتجسس، طل الملوحى، تحت عنوان «خمس سنوات

سجنًا لطل الملوحى بمناسبة عيد الحب»!! وكتب المدون تحت هذا العنوان: «أن يصدر حكم السجن على طل الملوحى فى عيد الحب (١٤ فبراير) فهذا قمة الكره وقمة الحقد!.. أن يُهدى قيد لفتاة فى ريعان شبابها بدل أن يُهدى لها ورد أحمر.. فهذا قمة الظلم والاستبداد والقهر!.. هذه باختصار نهاية قصة طل الملوحى، التى حكمت عليها محكمة أمن الدولة بخمس سنوات سجنًا، بتهمة إفشاء معلومات لدولة أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية)، يجب أن تبقى مكتومة، وفقًا للمادة ٢٧٣ الفقرة ٢ من قانون العقوبات السوري!.. حسب ما جاء فى الحكم». وتابع قائلا: «ولمن لا يعرف ما هى محكمة أمن الدولة العليا، فهى محكمة تأسست بموجب المرسوم التشريعى رقم ٤٧ فى ٢٨ من مارس/ آذار ١٩٦٨، لتحل مكان المحكمة العسكرية الاستثنائية، وهذه المحكمة مشكلة لأغراض سياسية غير قانونية، وأحكامها مخالفة للدستور؛ لأنها أحدثت تحت مظلة قانون الطوارئ!.. حسب رأى الحقوقيين». وأضاف متسائلا: «ماذا فعلت طل الملوحى لكى تُزجَّ كل هذه السنوات فى ظلام السجن؟.. أين هى حقيقة التهمة الموجهة لها؟.. لماذا لم تتم محاكمة علنية لها وتعلق على أعواد المشانق إذا ثبتت جاسوسيتها؟.. ماذا فعلت بالضبط؟.. ومن هذه الدولة المعادية؟.. أمريكا؟؟!!!.. أمريكا التى يتم التنسيق معها والتواصل ليل نهار وفى جميع القضايا والملفات.. أصبحت هى الدولة التى تقوم فتاة فى التاسعة عشرة من عمرها بتسريب معلومات لها؟!.. أين هو العقل والمنطق فى هذه الادعاءات؟.. هل لهذه الدرجة يتم الاستخفاف بعقول الناس؟».

وقد فوجئ الآلاف بهذه الرسالة على بريدهم الإلكترونى بدون توقيع.. وقد حاول صاحبها كتابتها بهذه الطريقة لتوصيل وجهة نظر قد نتفق معها أو نختلف، لكنها تستحق أن نتوقف أمامها قليلا:

«إزيك يا مامى، وحشتينى قوى إنتى وبابى وأخويا الصغير وجدو وتيتة وعمو جمال وكل أصحابى.. مصر كلها وحشتنى..

يا مامى يوم ٢٥ يناير أصحابى فى الجنة نادولى وقالولى «تعال بسرعة يا محمد فيه ناس من بلدك دخلوا الجنة».. قولتلهم مصريين! قالوا: أيوه دول شهداء كمان يا محمد..

جريت بسرعة معاهم أشوف الشهداء اللى من بلدى وأسلم عليهم وأفتخر بيهم، وكل يوم بييجى شهداء تانيين ولما كتروا قوى يا مامى وزادوا ووصلوا أكتر من ٣٠٠ شهيد قلت

لصحابى وأنا فرحان: عارفين ده أكيد جدو بيقود مصر فى حرب تانية على إسرائيل أو أعداء تانيين..

رُحت يا مامى وقعدت معاهم علشان يحكولى عن جدو القائد واللى بيعمله وأسمع بطولاتهم، ولما سألتهم: هى مصر بتحارب مين وانتو استشهدتوا إزاى وفين؟ وجدو كرّمكم قبل ما تيجوا الجنة .. بصوا لبعض ومحدش رد!

سألت تانى: ردوا عليا مين قتلكوا؟ واتقتلتوا برصاص إسرائيل واللا مين؟ وجدو عمل إيه فى اللى قتلوكوا؟ ولما بكيت لأول مرة لأن الجنة ما فيهاش حزن.. قالولى: لا مش إسرائيل.. ده رصاص مصرى يا محمد ، وحراس جدك يا محمد هما اللى قتلونا!

لقيتنى مش فاهم حاجة، صرخت وقلت: مش عاوز أسمع حاجة، وجريت ورُحت قعدت لوحدى، لكن الشهداء جُم وقالولى: متبكيش يا محمد إنت ملكش ذنب وخدونى فى حضنهم وطبطبوا عليا، حسيت بدفا حضنك يا مامى وهما بيضمونى فى صدرهم، رفعت راسى وقلتلهم إنتوا طيبين قوى.... قالولى: مش إحنا بس اللى طيبين.. ده كل المصرين طيبين.

يا مامى أنا مش هاسأل حصل إيه ولا عاوز أسمع حاجة، لكن قولى لجدو أنا مش أغلى من أى واحد منهم عند أمه، وزى ما حسيتى يوم ما أنا مت اوصفى له كل أم حاسة بإيه دلوقت، وقولى له إنتى لأنى أنا مخاصمه.... إزاى هان عليه كل الناس دى ومعملش حاجة للى قتلهم؟!

قولى له لازم يبرد قلوب الأمهات والأبهات.. ده الابن غالى وانتى عارفة يا مامى وانت يا بابى.. قولوا لجدو إنه خلاص مبقاش ينفع يبقى رئيسها بعد اللى حصل، جدو لازم يرتاح فى بيته ويسيب مصر لولادها هما أولى بيها وأنا هادعى له ربنا يغفرله، وقبل ما أخلص كلام يا مامى ..أهم حاجة والكلام ده لبابى وعمو جمال وجدو قبل ما تسيبوها لولادها يديروها، اوعى يكون يا بابى فى مالك انت وعمو جمال وجدو حق لمصر وللمصريين وخدته، اوعوا يا بابى.... أنا بحبكو ومقدرش أشوفكو شايلين ذنب زى ده. اوعوا يا بابى مال الشعب الطيب الغلبان الشقيان تاخدوه معاكوا تصرفوا وتعيشوا منه بقية حياتكوا .

اوعى يا بابى أخويا الصغير ياكل ويعيش ويتربى بمال مش من حقه وفيه مصريين كتير مش لاقيين.

ساعتها تبقى كتبت عليا أفارق أخويا دنيا وآخرة لأنه لازم يتربى بمال حلال عشان أقابله يوم فى الجنة.. وقول لجدو وتيتة وعمو جمال وطنط خديجة إن الجنة حلوة قوى.. أحلى من أى حاجة، ولا أى مليارات مش حلال تستاهل يضحوا بالجنة عشانها، ده ربنا بيسأل عن كل جنيه كسبته إزاى وصرفته فى إيه ..والسلام عليكم يا عيلتى اللى بحبها.. والسلام تحية أهل الجنة».

وقد أثار مقطع فيديو يظهر فيه اللواء مجدى أبوقمر -مدير أمن البحيرة- يلقى كلمة لعدد من ضباط المديرية، يوم ٦ من فبراير الجارى، حالة من الجدل بين المواطنين، بعد تسريب الفيديو على الإنترنت، أمس الأول، بالتزامن مع حادثَى اشتباك وإطلاق نار بين مواطنين وضباط شرطة فى محافظتَى القاهرة والجيزة.

تبلغ مدة مقطع الفيديو ٣ دقائق و٢٢ ثانية، لكن المتداول منه على نحو واسع عبر موقع «فيس بوك» مدته دقيقة و٤٨ ثانية، ويظهر فيه اللواء «أبوقمر» وحوله عدد من قيادات ضباط المديرية فى ساحة بنك القاهرة بدمنهور وهو يقول: «إحنا موجودين ورجالة، وبندافع عن المواقع بتاعتنا صح، ومفيش أى (...) يقدر يقرب منكم، وإحنا إيد واحدة، وعمالين يطلّعوا فى إشاعات إن مساعدين الوزير يروحوا المحاكمة.. أنا بقى أمشي؟.. الكلام ده كله كذب، والمقصود بيه يستولوا على البلد والسلطة، وأى شخص غلط لازم ييجى ويتعمل معاه إجراء قانونى.. واللى يمد إيده على سيده لازم ينضرب بـ(الجزمة)، بس وإحنا بنتعامل مع الناس يجب تكون المعاملة بأسلوب كويس، أما المنحرف فله معاملة خاصة، ولازم نقف إيد واحدة ولا نسمح بالكلام ده، شدوا حيلكم».

من جانبه، علق اللواء مجدى أبوقمر لـ«المصرى اليوم» على مقطع الفيديو قائلا: «الكلام فى الفيديو واضح جدًا، وكان يتعلق بالمنحرفين والخارجين على القانون، لكن تم قطع أجزاء منه بطريقة (لا تقربوا الصلاة)، والغرض من ذلك إثارة المواطنين ضد الشرطة؛ لأن الجزء الثانى المستقطع من الفيديو يحث أفراد الشرطة على حسن معاملة المواطنين، وعدم التعالى عليهم».

وقد أقال وزير الداخلية السابق محمود وجدى اللواء مجدى أبو قمر بعد انتشار الفيديو الذى هدد فيه المواطنين بالضرب بالجزمة، والذى انفردت بوابة الوفد بنشره. وعقب توارد أنباء الإقالة عمَّت الفرحة أهالى البحيرة الذين استبشروا خيرًا بتولى اللواء محمد صلاح الدين زيدان مديرًا للأمن فى المحافظة.

حرية الإنترنت

إن لعبة القط والفأر بين المتظاهرين والحكومات فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تعد مقتصرة فقط على الشوارع، فبعض الأنظمة -بما فيها النظام المصرى- قلَّصت خدمات الإنترنت والهواتف الخلوية؛ لإدراكها أن صوت المتظاهرين يتواصل عبر المواقع الاجتماعية والشبكة العنكبوتية. ثورات الشباب الرقمية تسخِّر المواقع الاجتماعية للمشاركة والتعبير عن طموحاتهم، التى أصبحت تسمى بـ«التحرير التكنولوجى». ومع ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل فى المنطقة والتغير الديموغرافى الهائل، فإن حجم أغلبية السكان أصبح تحت سن الخامسة والثلاثين عامًا.

وبعد التطورات فى مصر وتونس ومشاهدة مصير كل من الرئيسين المصرى، حسنى مبارك، والتونسى المخلوع، زين العابدين بن على، فإن بعض القادة فى المنطقة فى السابق من كانوا يعارضون الإصلاحات، يقايضون الآن ما هومسلم به وكأنه «بازار عربى». وسارع بعض القادة إلى إجراء تغيرات وتعديلات لتلبى مطالب الشعب كما حدث فى الأردن عندما أقال العاهل الأردنى عبدالله الثانى الحكومة عقب مظاهرات عارمة طالبت بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.

وفى سوريا قال الرئيس بشار الأسد لصحيفة «ستريت جورنال» بأنه يجب على القادة رؤية حاجة الإصلاح قبل قيام تظاهرات مشابهة لما جرى فى مصر وتونس، وبعد أن يصبح الإصلاح متأخرًا وغير مجدٍ. التظاهرات امتدت أيضًا إلى الجزائر واليمن والسودان، وبالتالى أصبحت قدرة الشعوب العربية على إحداث هذا النوع من التغيير هى من خلال شعار جديد «بإمكاننا أن نفعل- كما أن مستوى التضامن العربى أذهل الكثيرين.

ويبقى الاقتصاد والإحباط الاجتماعى التهديد المشترك، فلكل دولة تركيبة سكانية مختلفة وتحديات مغايرة. ورغم الهزات الارتدادية لما يحدث فى مصر على المنطقة، فإن

الخبراء حذروا مما يسمى بـ«نظرية الدومينو»؛ حيث تواصل الأنظمة العربية التهاوى. ويرى الخبراء أن ما حدث من ثورات ومظاهرات فى بعض الأنظمة الجمهورية -كما فى تونس ومصر واليمن- حيث استعد قادة بعض تلك الدول مبكرًا لتوريث أبنائهم، يختلف عنها فى الأنظمة الملكية كما هو الحال فى الأردن والمملكة العربية السعودية والمغرب؛ حيث تتمتع تلك الأنظمة بعلاقات قوية مع القبائل، مما يجعلها تحتفظ بدرجة من الشرعية تجعل حدوث ثورات مستقبلية ضدها محدودًا بالمقارنة بالأنظمة الجمهورية.

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كليتون فى خطاب مطول أمس أن بلادها ستقود الحملة لضمان حرية الإنترنت حول العالم، قائلة إنه «صراع لحرية وكرامة الإنسان». وجاء خطاب كلينتون لتأكيد ضرورة وضع أسس صائبة لاستخدام الإنترنت تعتمد على ٦ أعمدة يجب ضمان التوازن بينها، هى: الحرية، والأمن، والشفافية، والسرية، واحترام حرية التعبير، مع احترام الطرف الآخر.

وعلى الرغم من أن عنوان الخطاب هو «الصواب والخطأ فى الإنترنت: خيارات وتحديات فى عالم متواصل»، فإنه تمت الإشارة إلى الخطاب على أنه «حرية الإنترنت». وقالت كلينتون فى خطابها أمس: «إنها قضية مهمة جدًّا وتستحق اهتمام الحكومات والشعوب، وآمل أن نبدأ نقاشًا أكثر كثافة حولها». وفى خطاب استمر نحو ٤٠ دقيقة فى جامعة جورج واشنطن وسط العاصمة الأمريكية، عبرت كلينتون عن التزام إدارة الرئيس الأمريكى بحماية حرية الإنترنت، وطالبت دولا مثل الصين وإيران وسوريا وفيتنام باحترام تلك الحريات.. محذرة من تكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية لمن يرفض ذلك. وكانت الأحداث فى مصر واستخدام المتظاهرين الإنترنت للتواصل خلال الثورة التى أدت إلى تنحى الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك حاضرة بقوة فى خطاب كليتون، بالإضافة إلى القمع المتواصل للمتظاهرين فى إيران. وبدأت وزيرة الخارجية الأمريكية خطابها بالقول: «بعد دقائق من منتصف ليلة ٢٨ من يناير (كانون الأول)، دخلت شبكة الإنترنت عالمًا مظلمًا فى مصر، بعد أن تابع العالم التطورات فى مصر على مدار أيام عبر شاشات تلفازهم والإنترنت». وأصافت أنه حينما عبّر المتظاهرون عن مطالبهم، ردد «الملايين حول العالم: لستم لوحدكم ونحن معكم». وتحدثت كليتون عن «الأحداث التاريخية» فى مصر.. مؤكدة أهمية العامل الإنسانى لتحقيق التغيير، وأن الإنترنت فقط وسيلة لإحداث هذا التغيير

وتحقيق مطالب الشعب. وربطت كلينتون بين المتظاهرين فى مصر والمتظاهرين فى إيران، قائلة: «قبل بضعة أشهر، المتظاهرون استخدموا الإنترنت أيضًا ولكن فى إيران.. ومثل مصر، حاولت إيران قطع الإنترنت».. لكنها لفتت إلى الاختلاف بين مصر وإيران؛ حيث استطاعت الحكومة فى طهران قمع المتظاهرين ومنعهم من التعبير عن رأيهم وإحداث التغيير السياسى. وقالت: «فى مصر القصة انتهت بشكل مختلف، المظاهرات تواصلت على الرغم من قطع الإنترنت.. الناس تواصلوا مع العالم من خلال الفاكسات والتواصل المباشر.. وبعد ٥ أيام، الحكومة تراجعت وسمحت بفتح الإنترنت».

وانتقدت كلينتون الحكومة الإيرانية واستخدامها العنف خلال الأيام الماضية، قائلة: «إيران مرة أخرى اليوم تستخدم العنف ضد المتظاهرين». وأضافت: «الأمر فى إيران ومصر أكبر من الإنترنت، فهى عن الحريات.. فى كلتا الدولتين، استخدام المواطنين والسلطات للإنترنت كان مهمًا: من جهة لدفع التغيير، وأخرى للاضطهاد». وتابعت: «مصر تلهم الناس، ليس لأنهم تواصلوا عبر (تويتر).. بل لأن الناس تجمعوا وأحدثوا التغيير.. التجربة فى إيران شنيعة؛ لأنها حكومة تضطهد شعبها». واعتبرت كلينتون أنه فى حين تمثل مصر إلهامًا، فإن إيران تمثل مساوئ الإنترنت عندما تُستخدم لقمع الناس، مثل متابعة المتظاهرين عبر موقع «فيس بوك» من أجل اعتقالهم.

وبعد الحديث عن الأحداث فى مصر وإيران، تحدثت كلينتون بشكل أوسع عن ظاهرة الإنترنت والضوابط التى يجب أن تحدد مستقبل هذه الظاهرة، التى قالت إنها فى بدايتها وستؤثر بشكل كبير على مستقبل الأجيال المقبلة. وقالت: «مليارا شخص يستخدمون الإنترنت، نحو ثلث سكان العالم... نحن ننظر إلى الإنترنت للقيام بقضايا مهمة فى حياتنا، بات موقع اللقاء فى العالم وميدان الالتقاء، كلنا نتأثر بما يحصل هناك، وهذا يشكل تحديًا، لحماية إنترنت تعطى أكبر نسبة من المنافع للجميع، علينا بحث الضوابط فى التصرفات». وأضافت: «نحن لا نريد أن نقول للناس كيف يتصرفون فى ميدان التقاء، ولكن نحن بحاجة إلى رؤية بيننا حولها».

وعدَّدت كلينتون ٣ تحديات تعتمد على تحقيق التوازن بين مبادئ أساسية، أولها «تحقيق الحرية والأمن.. أؤمن بأنهما يجعلان الثانية ممكنة، من دون أمن الحرية هشة، ومن

دون حرية الأمن يصبح قامعًا». وأضافت: «التوصل إلى التوازن الصحيح مهم.. فالولايات المتحدة ملتزمة بوقف الإرهاب على الإنترنت وليس عبر الإنترنت».

وصرحت بأن «التحدى الثانى هو حماية الشفافية والسرية.. الإنترنت موقع عام ولكن فى الوقت نفسه موقع تواصل خاص، وعلينا حماية التواصل السرى». وهنا دخلت كلينتون بخطاب تفصيلى للدفاع عن موقع إدارة أوباما من تسريب البرقيات الأمريكية عبر «ويكيليكس»، قائلة: «النقاش حول (ويكيليكس) خاطئ، فقد بدأ بالسرقة، سرقة أوراق حكومية... النقاش حول الإنترنت». وأضافت: «من خلال نشر البرقيات الدبلوماسية، عرَّضت (ويكيليكس) الكثير للمخاطر.. بالطبع على الحكومات أن تكون شفافة، لذا علينا أن نكون حذرين عندما نغلق أبوابنا للشعب». وأوضحت كلينتون أن الإدارة الأمريكية لم تفرض على شركات الإنترنت عدم استضافة موقع «ويكيليكس» الذى تعرض أيضًا لهجمات عبر الإنترنت. وقالت: «الأمر ليس صحيحًا أننا فرضنا على الشركات الابتعاد عن (ويكيليكس)، اتخاذ شركات قرارات للابتعاد عن (ويكيليكس) كان يتماشى مع مبادئ تلك الشركات». ومن اللافت أن كلينتون لم توضح ما إذا كانت الحكومة الأمريكية نصحت تلك الشركات بعدم التعامل مع هذا الموقع، حتى وإن كانت لم تجبرهم.

واعتبرت كلينتون أن «التحدى الثالث هو السماح بحرية التعبير مع احترام التنوع حول العالم.. نؤمن بأن جهود منع التعبير قلَّما تنجح، الحل الأفضل للرد على الكلام المسيء هو المزيد من الحوار، من خلال الحوار الكفء». وتحدثت هنا عن زيارة عدد من الأئمة الذين كانوا يرفضون الاعتراف بالمحرقة اليهودية، وقالت إنهم لم يُعتقلوا لرأيهم، بل تمت دعوتهم للمشاركة فى زيارة لموقع «أشوفيتز» لاعتقال اليهود فى بولندا، ومن خلال هذه الزيارة تم إقناعهم «بحقيقة المحرقة من خلال الفكر، بدلا من الفرض». وتابعت: «نحن نحمى حرية التعبير من خلال قوة القانون، ونعتمد على قوة المنطق لمواجهة الكراهية».

وشرحت كلينتون أن «كل هذه القضايا تضع البنية التحتية لمجتمع حر وميدان حر للإنترنت.. بعض الدول تفضل طرقًا مختلفة، وضع الحواجز بين التبادل الفكرى.. مواقع التواصل الاجتماعى ليست فقط لوضع الصور، بل لتبادل الأفكار». وحذرت من أن «وضع الحواجز له ثمن سياسى واجتماعى واقتصادى.. فعندما تمنع الحكومات حرية الإنترنت،

فإنها تعرقل المستقبل الاقتصادى». وأضافت: «البعض يشير إلى الصين بوصفها نموذج دولة تضع رقابة شديدة، وفيها اقتصاد ينمو، ولكن هذه القيود سيكون لها ثمن على المدى البعيد». وحذرت كلينتون أيضًا من جهود فصل «الإنترنت السياسى» عن باقى الإنترنت، مشيرة إلى تونس؛ حيث سمحت السلطات بالتواصل عبر الإنترنت من أجل مشاريع واتفاقات تجارية، لكن قمعت حرية التعبير السياسى، مضيفة: «جهود فصل الإنترنت السياسى عن باقى الإنترنت فشلت وأدت إلى تغيير ثورى».

وانتقدت كلينتون «التناقضات» التى تُظهرها بعض الحكومات، قائلة: إن «الحكومة السورية تحاول التفاوض حول قضية لا يمكن التفاوض حولها، السماح قبل أسبوع بمواقع معينة للمرة الأولى منذ ٣ سنوات، وأمس حكمت على ناشطة بسبب الآراء التى عبرت عنها فى موقعها الإلكترونى». وكان ذلك فى إشارة إلى إعلان سوريا السماح باستخدام موقعَى «فيس بوك» و«يوتيوب»، تزامنًا مع توجيه تهمة لإحدى المدونات السوريات هذا الأسبوع بتهمة التجسس.

وخلصت كلينتون فى خطابها إلى التشديد على أهمية الإنترنت الآن ومستقبلا، قائلة: «التصاعد غير المسبوق لاستخدام الإنترنت هو البداية فقط، خلال السنوات العشر المقبلة سيكون هناك ٥ مليارات مستخدم للإنترنت». وأضافت: «حرية الإنترنت تشمل ضمان إبقاء الإنترنت مكانًا للقيام بكل النشاطات.. حرية الإنترنت تعنى حماية المكان للقيام بكل النشاطات، ليس فقط لكم، بل كل من يأتى بعدكم». وتابعت: «إنه صراع لحرية وكرامة الإنسان».

اعتبرت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية حرية التعبير من خلال الإنترنت عاملا حيويًّا للتغيير.. لافتة فى الوقت ذاته إلى أن الأمن مازال أيضًا يحتل أهمية قصوى، فيما يعد بمثابة تنويه من جانبها لما وصفته بوثائق ويكيليكس المسروقة- على حد وصفها. جاء ذلك فى سياق خطاب سياسى متعدد الجوانب بعنوان: «حقوق وأخطاء الإنترنت.. خيارات وتحديات فى عالم الإنترنت» ألقته بجامعة جورج واشنطن حول السلطة والتعهد، وأخطار الإنترنت بوصفه قوة يمكن أن تؤثر فى شئون العالم.. مستشهدة فى هذا الشأن بالحركة الموالية للديمقراطية التى تزحف سريعًا على الشرق الأوسط.

وذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، على موقعها الإلكترونى مساء اليوم الأربعاء، أن كلينتون انتهزت الفرصة لتقديم بيان حالة واضحة لموقف إدارة أوباما حيال ملحمة تسريبات الويكيليكس بقولها: إن الوثائق المتسربة «مسروقة»، ونشرها قضايا خطيرة خلق وضعًا أكثر خطورة بشأن كيفية تحقيق التوازن بين حرية الحديث والاحتياجات الأمنية المشروعة.

وتطرقت وزيرة الخارجية الأمريكية -فى كلمتها التى تمت صياغتها فى إطار تصنيفى للدور الحيوى الذى تلعبه «تكنولوجيا الاتصالات» فى استحداث تغيير سياسى واجتماعى فى تونس ومصر- إلى الحكومات القمعية التى تحاول إخماد حريات الإنترنت بوصفها أحد الأساليب لكبت حرية التعبير.. منوهة بأن ما وصفته بـ «معرض المارقين» يتضمن العديد من الدول ابتداء من كوبا حتى إيران التى تمارس سياسات القمع وتستثمر الميديا الاجتماعية لاقتناص خصومها.

واعتبرت كلينتون الإنترنت بأنه «الفضاء الشعبى» والحيوى والميدان للمدينة العالمية فى المستقبل، الذى يمكن من خلاله الاشتراك فى مصالح مشتركة.. مشددة كذلك على عدم الجدوى الحتمية للفصل بين الإنترنت الاقتصادى وأى شىء آخر غير الإنترنت.

واختتمت الصحيفة، فى تعليق لها على كلمة كلينتون: مما لا شك فيه أن الخطاب وفَّر فرصة للولايات المتحدة لبعث رسالة قوية وسط استمرار حالة الغليان والتفجُّر التى تسود الشرق الأوسط، بحسب ما ذكره سكوت أوستين- مفوض الملكية الفكرية والشريك بمكتب جوردون آند ريس، مستشار شركة الإنترنت الذى يعد الجهاز الحاكم لبروتوكولات الإنترنت.

وحذرت الصين الولايات المتحدة من أن تستخدم الدعوات لحرية الصحافة ذريعة للتدخل فى شئونها. وجاءت تصريحات وزارة الخارجية الصينية بعد أن أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون مبادرة لمساعدة المعارضين فى شتى بقاع العالم على تخطى الرقابة والحظر المفروض على الإنترنت من قِبل الحكومات. وقد أُزيلت التعليقات حول خطاب كلينتون من مواقع المنتديات الشبيهة بتويتر فى الصين. وقال السفير الأمريكى لدى الصين: إن التعليقات التى نشرتها السفارة على الإنترنت قد أُزيلت أيضًا. وقال السفير

جون هنتسمان لصحيفة وول ستريت جورنال: «نشعر بخيبة الأمل؛ لأن بعض المواقع الصينية قررت إزالة خطاب الحرية الذى ألقته وزيرة الخارجية من على مواقعها».

وقال هنتسمان فى تعليقات أكدتها السفارة الأمريكية فى الصين لـمحطة بى بى سى «إنها مفارقة أن الصينيين يحجبون نقاشًا عن حرية الإنترنت». وتستخدم السفارة منتديات الإنترنت وغيرها من خدمات الإنترنت فى الصين منذ عام ٢٠٠٩ فى محاولة للتواصل مع المواطنين الصينيين.

وفى ثانى خطاب لها حول تكنولوجيا الإنترنت دعت كلينتون المجتمع الدولى لتبنى معايير عامة لاستخدام الإنترنت. وفى الكلمة التى ألقتها فى جامعة واشنطن يوم الثلاثاء، انتقدت كلينتون الدول التى تحاول قمع الدول عن طريق التضييق على الإنترنت. وقالت كلينتون إن الإطاحة بالرئيس التونسى والرئيس المصرى والمظاهرات فى إيران والتى لعب الإنترنت دورًا كبيرًا فيها، توضح أنه ليس فى يد الحكومات أن تحدد الحريات التى تمنحها للشعب.

وقالت كلينتون: «نعتقد أن الحكومات التى تضع عوائق أمام حرية الإنترنت، سواء كانت عن طريق تقنيات الغربلة أو الرقابة أو الهجمات على من يمارسون حرية التعبير على الإنترنت، ستجد نفسها محاصرة فى نهاية المطاف». وقالت كلينتون إن الصين تواجه «معضلة الديكتاتور» وتبقى عرضة للتخلف.. فى حين يستخدم العالم تقنيات جديدة.

وفى السياق نفسه، حذر وليام أسانج -مؤسس ومدير موقع ويكيليكس الشهير- فى محاضرة ألقاها على طلاب جامعة كامبريدج الإنجليزية العريقة من أن شبكة الإنترنت أصبحت «أكبر أداة للتجسس شاهدها العالم حتى الآن».. كما وصف أسانج الإنترنت بأنه أصبح يقف عائقًا أمام حرية التعبير للأفراد؛ حيث زعم أسانج -الذى تمت إدانته فى قضايا سابقة متعلقة باختراق المواقع على الإنترنت- أن الشبكات الاجتماعية الموجودة حاليًّا على الشبكة مثل: فيس بوك وتويتر وغيرهما قد «منحوا الحكومات فرصة أكبر للتلصص والتجسس من خلال هذه المواقع». وذكر أسانج اضطرابات ٦ أبريل عام ٢٠٠٨ فى مصر للتدليل على ذلك. فعلى الرغم من أن أسانج أخطأ حين زعم أن هذه الاضطرابات كانت فى القاهرة وليست فى مدينة المحلة الكبرى، فإنه قال: «لقد حدثت ثورة مصغرة فى القاهرة

منذ ثلاثة أو أربعة أعوام، وتم استخدام شبكة فيس بوك لتجميع المحتجين، إلا أن الشبكة نفسها تم استخدامها بعد فشل الحركة، لجمع الناشطين والقبض عليهم واستجوابهم».

وأضاف أسانج أن «الإنترنت ليس أداة لدعم حرية التعبير، وليس أداة لدعم وتأييد حقوق الإنسان الأساسية التى تنص عليها القوانين والمعاهدات، ولكنه بالأحرى أداة تساعد الأنظمة الشمولية القمعية فى التجسس على معارضيها بصورة لم يكونوا يحلمون بها فى أى وقت سابق».

تراجعت حركة البيع والشراء بدرجة كبيرة وأصبح كل فرد يحافظ على ما يملكه من نقود ولا يرغب فى الإنفاق؛ تحسبًا وخوفًا من أى ظروف قد تطرأ على المجتمع، وانتقلت العدوى لأسواق البيع والشراء على بعض الجروبات على موقع الفيس بوك على الإنترنت.. فهناك جروبات لبيع الروائح والنظارات وغيرها من الاحتياجات المختلفة.. كل هذه الجروبات شهدت تراجعًا كبيرًا فى أسواق البيع.

فى السياق نفسه تقول سلمى كراوية -صاحبة جروب تستر برفيوم أوريجينال- إنه بالفعل حدث تراجع بنسبة كبيرة فى حركة البيع والشراء، وبدا أن المستخدمين الذين طلبوا زجاجات روائح وغيرها إما تراجعوا عن فكرة الشراء تمامًا وتم إلغاء الطلبات كلها.. أو لجأ البعض لتخفيض حجم الأشياء المطلوبة للنصف، وهذا راجع لضعف المرتبات، وأن بعض الشركات خفَّضت مرتبات موظفيها للنصف، والبعض الآخر لم يعطِ الموظفين مرتباتهم كالشركات الأجنبية وشركات السياحة.. المشكلة أننا لن نستطيع تقليل الأسعار؛ لأننا نشتريها من المستورد بأسعارها نفسها وأحيانًا أغلى، وهذا قد يدفعنا إلى تقليل نسبة المكسب؛ لأننا لن نستطيع أن نغلى الأسعار على الزبائن.. للأسف لا توجد أى بوادر لتخفيض الأسعار إلا إذا تم إلغاء الجمارك والضرائب المفروضة عليها؛ فهذا قد يخفض من أسعار السلعة.. وإننى لا أتوقع رجوع الحياة لطبيعتها إلا بعد الانتخابات واستقرار الحياة فى البلاد كما سبق.

ثانيا: التليفون المحمول

أشاد الملتقى العالمى للهواتف المحمولة الذى يقام حاليًا فى مدينة برشلونة الإسبانية خلال الفترة ١٤-١٧ فبراير بالدور الكبير الذى لعبته تكنولوجيا الاتصال فى الثورتين

الشعبيتين فى مصر وتونس. وأكد المشاركون فى الملتقى أن الهواتف المحمولة ستساعد على زيادة ثقة الإنسان فى نفسه وفى قدرته على التعبير وتبادل الأفكار والمعلومات بين الملايين من البشر والمساهمة فى الشأن العام.

وأبدت الدورة السادسة للملتقى حرص المصنعين على تقديم أحدث ما توصل إليه خيال التكنولوجيا فى مجال الهواتف المحمولة والتنافس الشديد بين الشركات المتنافسة للفوز بأكبر شريحة من الجمهور والتقنيات التكنولوجية الهائلة من إتاحة خدمات التواصل عبر الشبكة العنكبوتية والتقاط الفيديو والصور وغيرها من التقنيات ثلاثية الأبعاد..

انقطعت خدمات التليفون المحمول فى منطقة وسط البلد منذ الخامسة من مساء ٢٥ من يناير ٢٠١١؛ حيث شهدت تظاهرة كبيرة شارك بها عشرات الآلاف من المصريين، كما تم حجب موقع تويتر الاجتماعى الشهير لوقت قصير، وتمكن نشطاء على الإنترنت من إعادته للخدمة مرة أخرى من خلال برامج مختلفة. وقام بعض الشباب بتدشين صفحة على موقع فيس بوك الاجتماعى لمساعدة المستخدمين بطرق جديدة للدخول على الموقع الشهير.

من ناحية أخرى، رفضت شركات المحمول الثلاث العاملة فى السوق المصرية «فودافون وموبينيل واتصالات» التعليق على قطع خدمات الاتصالات فى منطقتَى رمسيس والتحرير، أثناء مظاهرة حاشدة فى يوم الغضب الذى دعا إليه مجموعة من نشطاء الإنترنت على المواقع الاجتماعية الشهيرة، واكتفى مسئولو الشركات الثلاث بعدم التعليق على هذا الموضوع. يأتى ذلك فيما شكك مصدر مسئول بالقرية الذكية فى مسئولية شركات المحمول عن قطع الخدمة عن مشتركيهم فى تلك المناطق.. موضحًا أن مصلحة الشركات تتمثل فى تقديم خدمات ذات جودة عالية لمشتركيهم، فى ظل المنافسة الشرسة بينهم.

وقال مصدر مطلع -رفض ذكر اسمه- لـ «اليوم السابع» إن الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات دائمًا ما يضع عقوبات على شركات المحمول، فى حال تخطى الحد المسموح به لجودة الخدمة. ورفض الدكتور عمرو بدوى -الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات- الإدلاء بأى تصريحات حول انقطاع خدمات المحمول وغلق موقع تويتر الاجتماعى الشهير.

يشار إلى أن الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات يضم فى عضويته ممثلين عن: رئاسة الجمهورية، وهيئة الأمن القومى، ومجلس الدولة، ووزارات الدفاع والداخلية والمالية

والإعلام، إضافة إلى الرقابة الإدارية، بجانب ثلاث شخصيات عامة، وثلاث شخصيات من ذوى الخبرة، وممثل عن العاملين بالجهاز والرئيس التنفيذى.

كان عدد من الناشطين السياسيين قد تقدموا ببلاغ إلى النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، يتهمون فيه شركات المحمول الثلاث بقطع الخدمة عن المتظاهرين بمنطقة التحرير والمناطق المجاورة لها.

وقد أعلنت الحكومة البريطانية عن وساطتها لعودة خدمة رسائل المحمول لفودافون فى مصر بعد أن تلقت موافقة من قِبل الحكومة المصرية بعودة إرسال الرسائل النصية عبر الهاتف فى ظل الأزمة التى تواجهها مصر.. علمًا بأن خدمة الرسائل الصوتية قد توقفت فى مصر يوم ٢٩ من يناير فى شركات المحمول. وذكر موقع «بلومبرج» أن وزير الخارجية فى بريطانيا اجتمع مع السفير المصرى فى لندن لبحث الأوضاع فى شركة «فودافون» بعد أن حصلت الشركة على موافقة من قِبل الحكومة المصرية بعودة الرسائل النصية بشرط أن تكون تحت إشراف أمنى.. وفقًا لبعض المسئولين فى مصر. وهذا الإشراف يشمل أيضًا كلا من شركتىْ موبينيل وفودافون. وقد أعربت شركة فودافون فى بريطانيا عن احتجاجها على الوضع الحالى.. مشيرة إلى أن الرسائل النصية لابد أن يتم إرسالها بكل وضوح وشفافية، وخاصة بعد أن عادت خدمات الإنترنت إلى مصر فى يوم ٢ من فبراير الماضى بعد ٥ أيام من الانقطاع المتواصل لجميع الشبكات.

وبالفعل سمحت الجهات الأمنية بعودة خدمة الرسائل القصيرة عبر شركات المحمول بعد توقفها بسبب ثورة ٢٥ يناير، ويتزامن ذلك مع فتح الشركات فروعها بدءًا من الأحد ٦ من فبراير. وأكد المهندس حسان قبانى -الرئيس التنفيذى لشركة موبينيل- أن فروع الشركة الرئيسة على مستوى الجمهورية ستبدأ فى العمل تدريجيًا من يوم الأحد ٦ من فبراير.. فى حين أشار إلى أن الشركة لن تتمكن من بدء العمل فى ٤ فروع تعرضت للنهب والسرقة، وكذلك فى الفروع الموجودة بالمولات التجارية التى لا تزال مغلقة. وقال: عودة خدمة الرسائل القصيرة اليوم أمر مهم.. أما بخصوص ما يتعلق باستغلال التجار للأزمة وزيادة أسعار كروت الشحن وكيفية حلها، فقد أضاف قبانى: قمنا بضخ العديد من كروت الشحن، وكذلك منحنا التجار دقائق عديدة للشحن على الهواء.

وأوضح «قبانى» أن عرض الشركة الخاص بمنح رصيد يومى مجانى قدره جنيه لكل مشترك بنظام الكارت لن ينتهى بمجرد بدء العمل بالفروع وإنما سيستمر حتى تنتهى أزمة الاحتجاجات فى مصر، وكذلك الأمر بالنسبة لتسديد فواتير أصحاب الخطوط، فلن يتم فصل الخدمة عنهم أو مطالبتهم بسداد الفواتير حتى تحدث انفراجة. وردًا على سؤال حول البلاغات المقدمة للنائب العام ضد شركات المحمول بسبب قطع الخدمة عنهم منذ بدء ثورة ٢٥ من يناير أوضح أن غرفة عمليات تابعة للجهات الأمنية هى التى تولت قطع خدمات الاتصالات والرسائل القصيرة عن المشتركين.. وأضاف: ما حدث خارج إطار الشركات، وياريت عندى الزر لأضغط عليه حتى أضغط عليه وتعود الخدمة، فنحن وفقًا للترخيص الممنوح لنا مضطرون أن نلتزم بقرارات الجهات الأمنية فى حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية، والشركات ليست مسئولة عما حدث وموقفها سليم قانونًا؛ لأن الجهات الأمنية هى التى تتحكم فى الشبكات، وهذا يحدث فى كل الدول، وليس فى مصر وحدها.

أما المهندس خالد حجازى -رئيس قطاع العلاقات الخارجية لشركة فودافون مصر- فقال لـ"الدستور الأصلي»: إن الشركة تحذر التجار من زيادة أسعار كروت الشحن، وعلى المواطنين أن يتصلوا برقم ٨٨٨ فى حالة مخالفة أى تاجر للتعليمات، وستقوم الشركة بإنهاء التعاقد معه ومعاقبته بغرامة مالية كبيرة، خاصة أن فروع الشركة ستبدأ فى العمل من الغد، باستثناء الفروع التسعة التى تعرضت للنهب والتخريب. وفيما يتعلق بما نشرته صحيفة الجارديان البريطانية حول مطالبة فودافون العالمية السلطات المصرية بعودة خدمة الرسائل القصيرة، أضاف حجازى: ليس عندى علم ولا أستطيع نفى الخبر أو تأكيده، لكن المهم أن الخدمة عادت، ولا نملك أن نمنع الجهات الأمنية أو نرفض طلبها بفصل الخدمة، وذلك وفقًا لنصوص التراخيص الممنوحة والمادتين ٦٤ و ٦٥ من القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ لتنظيم الاتصالات.

ومن منطلق أنه أول شاهد على ولادة «الثورة المصرية» فى ٢٥ من يناير، لايزال موقع التواصل الاجتماعى «تويتر» يحمل كل أنباء الثورة الشبابية عبر مدوّنيه الذين يتناقلون الأحداث فيما بينهم لحظة بلحظة وتأكيدها لبعضهم بعضًا، فمنهم شاهد عيان ومنهم من ينتظر التأكيد. وبينما أكد بعضهم نقلا عن بعض وكالات الأنباء ووسائل الإعلام نبأ إطلاق سراح المدون الإلكترونى والناشط وائل غنيم، نفى البعض الآخر من شهود العيان

المرابطين فى ميدان التحرير عبر مدوناتهم على «تويتر» نبأ وصوله للمشاركة فى الاعتصام الذى ينهى يومه الرابع عشر.. الأمر الذى دعا الخارجية الأمريكية لتأكيد نبأ الإفراج عنه.

وفى سياق متصل، أفصح بعض المدونين من الشباب المعتصمين فى ميدان التحرير عبر «تويتر» عن اكتشافهم شرائح تنصت وتتُّبع زرعتها عناصر من الداخلية المصرية فى الهواتف المحمولة الخاصة بالمحتجين الذين اعتُقلوا منذ أيام وأفرجت عنهم السلطات قبل أيام حتى يتسنى لها ملاحقتهم والاستماع لجميع مخططاتهم المستقبلية للاحتجاجات، وفى الوقت نفسه القبض عليهم وقتما شاءت؛ لأن هذه الشرائح -بحسب بعض المدونين ذوى الخبرات التكنولوجية- تتيح الفرصة لراصديها فى معرفة كل تحركات الشخص الذى يحملها وتحديد موقعه بمنتهى السهولة واليسر. وكانت السلطات المصرية قد ألقت القبض على مجموعة من الشباب المحتجين الذين شاركوا فى «الثورة المصرية» منذ بدئها فى ٢٥ من يناير/ كانون الثانى والتى انطلقت بعدة أهداف ومطالب، على رأسها: تنحى الرئيس مبارك وإسقاط النظام المصرى الحاكم بكل رموزه.

وقد كشفت شركة فودافون عن تفاصيل تتعلق بالقرار السيادى الصادر بقطع خدمات الإنترنت والمحمول عن مصر خلال ثورة ٢٥ يناير، وقال مصدر أمنى مسؤول لـ«المصرى اليوم»: هذا القرار صدر بعلم الرئيس السابق حسنى مبارك. وقال المهندس حاتم دويدار -الرئيس التنفيذى للشركة-: إن مسؤولى الجهات الأمنية استدعوا ممثلى شركات المحمول يوم ٢٣ من يناير قبل اندلاع الثورة بيومين وقالوا لهم: «الحالة الأمنية تستدعى قطع الخدمة»، ولم يحددوا لهم أماكن بعينها باستثناء ميدان التحرير. وتابع: لم يكن أمامنا أى بديل سوى الاستجابة لطلب الجهات الأمنية؛ إذ إن القانون يتيح لهم اقتحام شركات المحمول والسيطرة عليها وقطع الخدمة إذا رفضنا الاستجابة لذلك.. مؤكدًا أن الشركة تلقت تعليمات بقطع خدمات المحمول نهائيًا عن ميدان التحرير ظهر يوم ٢٥ من يناير، وبعدها اتصلنا بشركتى موبينيل واتصالات للتأكد من صدور تعليمات موازية، ولما تأكدنا من ذلك تم قطع الخدمة.

وأضاف دويدار أنه صباح يوم الجمعة ٢٨ من يناير -المعروف باسم جمعة الغضب- وقبيل صلاة الجمعة تلقينا تعليمات شفهية من غرفة الطوارئ بقطع خدمة المحمول نهائيًا

عن ٤ محافظات هى: القاهرة والإسكندرية والسويس والدقهلية، ووصلتنا هذه التعليمات عبر شبكات الربط بين غرفة الطوارئ والفنيين المتواجدين بشركات المحمول. وأكد أن فودافون تمتلك تسجيلات صوتية لجميع الأوامر التى أصدرتها الجهات الأمنية السيادية، خاصة أنها كانت تتواصل معنا عبر أجهزة اتصالات ثابتة، واتفقت معنا على كلمة سر يتم التأكد بمقتضاها من صحة الاتصالات وتوثيقها، بحيث لا يشك مسؤولو شركات المحمول فى صحة الأوامر الموجهة إليهم أو فى الشخصيات الأمنية التى توجه التعليمات.

وأوضح دويدار أن قطع الخدمة شمل جميع الوزراء والمسؤولين ومؤسسة الرئاسة.. لكن الأخيرة تمتلك شبكات اتصالات بديلة يعتمد بعضها على الأقمار الصناعية. وأكد أن الأجهزة الأمنية قطعت ليلة جمعة الغضب خدمات الإنترنت من خلال البوابة الدولية التابعة للشركة المصرية للاتصالات، وطلبوا من شركات الإنترنت إغلاق الشبكة المحلية أيضًا.. مشيرًا إلى أن فنى الشركة الذى كان مسؤولا عن تنسيق قطع الخدمة مع الجهات الأمنية كان يبكى عندما صدرت له تلك التعليمات. وكشف عن تقدم شركات المحمول بطلب للحكومة لإصدار بيان يوم ٢٨ من يناير لتوضح للرأى العام أن قطع الخدمة لم يكن قرار الشركات، بل تنص عليه مواد قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣. لكن الحكومة لم يصدر عنها أى توضيح فى هذا الشأن، وهو ما جعل الشركات تتحمل عبء السخط الشعبى.

وأوضح دويدار أن القانون يُلزم الحكومة بتعويض شركات المحمول والإنترنت عند قطع الخدمة.. لكن القانون غير واضح ويشير فقط إلى التعويض فى حالة وجود خسائر مباشرة، ولم يحدد ماهية تلك الخسائر المباشرة، وكيف يمكن الفصل بينها وبين الخسائر غير المباشرة.

وتقدمت شركة فودافون بمقترحات لتعديل قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ للحد من القوة الممنوحة للسلطات الأمنية التى بمقتضاها يتيح لها القانون قطع جميع خدمات الاتصالات دون الرجوع لأى جهة تنظيمية. وطالبت بضرورة تخفيف القبضة الأمنية عن القطاع، وتحديد الجهات التى يحق لها مباشرة الحقوق المقررة فى القانون، وتقليص عدد الجهات التى يحق لها مباشرة تلك الحقوق، وتحديد الحالات التى

يحق فيها لتلك الجهات قطع الخدمة بما لا يمس المصالح العليا للبلاد والأمن القومى. وتضم المقترحات المقدمة: تعديل المادة ١٨؛ بحيث تضم لجنة الترددات ممثلين عن المشغلين، وكذا تعديل المادة ٢٤؛ بحيث يكون لجهاز تنظيم الاتصالات وحده الحق فى الفصل فى المنازعات المتعقلة بالمنافسة فى سوق الاتصالات؛ لحسم الخلاف فى ذلك مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وجاء فى ورقة المقترحات مطالبة بإلغاء المادة رقم ٢٩ الخاصة باللجوء للجهاز فى حالة نشوب خلاف خاص بالترابط، بحيث يكون للمحاكم المختصة وحدها الحق فى الفصل فى تلك النزاعات.

وكما ذكرنا سلفًا، فإن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان تقدمت ببلاغ إلى النيابة العامة ضد رؤساء مجالس إدارات شركات موبينيل وفودافون واتصالات لخدمة الاتصالات وشركتى لينك وتى إى داتا لخدمات الإنترنت وكل من وزير الاتصالات ورئيس الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات للتحقيق معهم حول مسئوليتهم الجنائية عن قتل المتظاهرين والإضرار بهم، والناتجة عن إصدار قرار قطع الاتصالات وخدمات الإنترنت فى مصر أثناء ثورة ٢٥ من يناير، وما سببه ذلك من أضرار عديدة للمتظاهرين السلميين. وقد بدأت النيابة العامة التحقيقات وطلبت محامى الشبكة العربية للتحقيق فى البلاغ المقدم، وتم الاستماع لأقوالهم. وطالبت المنظمة باستكمال التحقيقات مع شركات المحمول.

وكأن الثورة التى كشفت عن معدن المصريين وأظهرت ما بداخلهم من طاقات نور وإبداع لم تمس من بعيد أو قريب أصحاب العقول الباردة من رجال البيزنس فى مصر.. فلم تغير الثورة نظرة هؤلاء للسوق ولا للمستهلك. إن شركات المحمول الثلاث التى كونت ثرواتها الطائلة من جيوب المصريين.. قطعت عنهم الاتصالات فى ميدان التحرير وقت أن كانوا يمرون بمرحلة مفصلية فى ثورتهم: فإما ان ينجحوا أو تتعرض حياتهم ويتعرض مستقبلهم للخطر.. فى سلوك من قِبل الشركات أشبه بالخيانة، وانعدام الإحساس بالمسئولية.

لقد تواطأت شركات المحمول مع النظام السابق وقررت الانصياع لطلب حكومة نظيف بقطع خدمة الإنترنت عن المشتركين ووقف الاتصالات على الهواتف المحمولة خلال الأيام الأولى من الثورة.. وقد اتخذت هذا القرار بلا تردد بحجة أنها لا تملك حق الرفض..

فى حين نراها الآن تتلكأ فى تنفيذ ما وعدت به وما تعلنه على صفحات الجرائد من أنها ستقوم بتعويض المتضررين عن تلك الفترة. فقد طالعنا عشرات الإعلانات يوميًا تؤكد أن شركات الاتصالات سوف تمنح نصف شهر زيادة فى استهلاك الإنترنت وأنها ستقوم بعمل خصومات على قيمة الفواتير، وأنها سوف تشحن رصيد عملاء الكارت المدفوع بجنيه فى اليوم.. لكن كل هذه الوعود لم ينفَّذ.

ومن الواضح أن لجوء الشركات الثلاث إلى نشر هذه الاعلانات بهذا الشكل المكثف قد جاء فقط للتهدئة وامتصاص مشاعر غضب المشتركين فى الخدمة الذين عانوا وأصابهم القلق لفقد الاتصال بذويهم خلال تلك الفترة الحرجة وبعد أن هدد المتضررون برفع قضايا تعويض ضخمة على الشركات.

ولم تشهد فواتير شهرى يناير وفبراير أى نوع من الخصومات التى وعدت بها الشركات؛ لنكتشف حجم الخداع والتضليل والتسويف الذى يمارسه هؤلاء. وفيما يبدو أن عقلية رجال الأعمال فى مصر لم تتغير، فهم بعيدون جدًا عن روح هذه الثورة التى نزعت رداء السلبية عن المصريين وأصبحوا أكثر تمسكًا بحقوقهم، وجعلت العجائز قبل الشباب يرون أن على هذه الأرض ما يستحق الحياة «مع الاعتذار للشاعر الراحل محمود درويش».. وللأسف فإنه فى الوقت الذى يسهل على رجال الأعمال أن يدفعوا الملايين لنجوم السينما والطرب مقابل الدعاية لشركاتهم، إلا أنهم يبخسون حقوق المستهلك الذى يمول هذه الدعاية. لذلك فإن قضايا التعويض المتوقع أن يرفعها أفراد وجمعيات مجتمع مدنى يجب ألا تقتصر على التعويض المادى فقط، ولكن بتنظيم حملة لتجريس هذه الشركات تعويضًا عن الأضرار النفسية التى لحقت بالكثيرين الذين فقدوا الثقة ليس فى جودة الخدمة المقدمة لهم ولكن فى مصداقية من يقدمونها.

وقد قررت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار حمدى ياسين عكاشة -نائب رئيس مجلس الدولة- أمس تأجيل قضية إلغاء تراخيص شركات المحمول الثلاث بسبب قطع الخدمة على المواطنين يوم جمعة الغضب ٢٨ من يناير الماضى إلى جلسة ٩ أبريل المقبل لاختصام رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بصفتيهما. وألزمت المحكمة محامى الحكومة بتقديم أصل القرار الصادر من الحكومة برئاسة أحمد نظيف بقطع

خدمة الاتصالات المحمولة عن المواطنين يوم جمعة الغضب؛ لتحديد الجهة المسئولة عن إصدار هذا القرار؛ وبيان الخسائر المادية التى لحقت بالشبكات والمواطنين جراء هذا القرار إذا وجدت.

وقال المحامون الذين أقاموا الدعوى إن وزير الاتصالات الأسبق طارق كامل أرسل خطابًا إلى شركات فودافون، وموبينيل، واتصالات، يأمرها فيه بقطع الخدمة عن المواطنين فى جميع أنحاء الجمهورية لإعاقة الاتصال بين المتظاهرين فى المحافظات والقاهرة الكبرى. بينما قال محامو الشركات الثلاث إنه تم قطع الخدمة بناء على تدخل أمنى وسياسى رفيع المستوى، ولم يكن لإدارات الشركات أى دخل فيها.

وقد قضت محكمة القضاء الإدارى -السبت ٢٨ من مايو- بتغريم الرئيس السابق حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى خمسمائة وأربعين مليون جنيه تعويضًا عن الأضرار التى لحقت بالاقتصاد القومى لقطع خطوط الهواتف المحمولة والإنترنت خلال ثورة ٢٥ من يناير. وقررت المحكمة برئاسة المستشار حمدى ياسين قبول دعوى تعويض الدولة عن قطع الاتصالات أثناء الثورة وإلزام مبارك بتعويض قدره مائتا مليون جنيه والعادلى ٣٠ ثلاثمائة مليون جنيه ونظيف أربعن مليون جنيه من أموالهم الخاصة؛ لإضرارهم بالاقتصاد القومى. وهذا هو أول حكم يصدر على مبارك منذ تنحيه عن الرئاسة فى الحادى عشرمن فبراير/ شباط، ويواجه مبارك اتهامات أكثر خطورة، من بينها: قتل محتجين، وهى تهمة أقصى عقوبة لها هى الإعدام. كما احتفظت المحكمة بحرية خزانة الدولة فى إعادة النظر فى تقرير زيادة التعويض من عدمه فى مدة أقصاها نهاية السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢، وألزمتهم المحكمة بمصروفات التعويض.

تعود وقائع الدعوى عندما أقام أحمد عبدالعال المحامى -عن المركز المصرى لحقوق السكن- دعوى قضائية ضد رئيس الجمهورية السابق محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى طالب فيها بمنح الحكومة تعويضًا لهم عن الأضرار التى لحقت بهم جراء قطع خدمات المحمول والإنترنت أثناء الثورة.

وقالت المحكمة فى أسباب حكمها إن قطع خدمات الاتصالات عن الهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت جاء انتهاكًا لـ: حرية التعبير، والحق فى الاتصال، والحق فى الخصوصية، والحق فى استخدام الطيف الترددى، والحق فى المعرفة وما يتصل به من «الحق فى تدفق المعلومات وتداولها»، وارتباطه بكل من «الحق فى التنمية»، و«الحق فى الحياة». وأكدت المحكمة أن سلامة الأمن الوطنى إنما تعنى سلامة أمن البلاد لا سلامة أمن النظام الحاكم، الذى لا تكفل سلامته سوى تعبيره الصادق عن آمال وطموحات الشعب وفقًا للعقد الاجتماعى الذى قام النظام على دعائمه، وبالتالى لا تكون سلامة الأمن الوطنى بتقطيع أوصال المجتمع وفصل بعضه عن بعض وعزل مواطنيه فى جزر متباعدة.. مشددة على أن الأمن يعنى التواصل والتشاور والحوار، وليس لأحد فى مجتمع ديمقراطى أن يدعى الحق الحصرى فى صيانة أمن المجتمع.

وأشارت المحكمة إلى أن المحافظة على النظام العام والأمن القومى وصيانة المجتمع لا تكون بحجب التواصل وقطع خدمات الاتصالات والتلصص على ما يتم منها. مشددة على أنها -أى المحكمة- رأت عدم مشروعية قرار قطع خدمات الاتصالات وخدمات الإنترنت. وتطرقت محكمة القضاء الإدارى إلى ملابسات وظروف قرار قطع خدمات الاتصالات والرسائل القصيرة عن الهواتف النقالة وخدمات الإنترنت مؤكدة «أن البلاد قد عاشت حقبة من الفساد السياسى، وإهدار المال العام، وانتهاك الحقوق والحريات العامة، وتزوير وتزييف الحياة النيابية، وغيبة العدالة الاجتماعية، وبروز الفوارق الشاسعة بين الطبقات، وتخلى النظام الحاكم السابق نهائيًا عن مسئولياته السياسية والاجتماعية تجاه المواطنين فازداد الفقراء فقرًا، وانتشرت الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وتدخل جهاز مباحث أمن الدولة فى حرمة وخصوصية المواطنين وتحديد مصائرهم فى شغل الوظائف العامة وغيرها».

وأضافت المحكمة أن قرار قطع خدمات الاتصال لم يكن قرارًا عفويًا أنتجته ظروف الاحتجاجات السلمية المتقدم بيانها، وإنما كان قرارًا متعمدًا ومقصودًا تم الترتيب والإعداد له قبل بزوغ فجر ثورة ٢٥ من يناير.. موضحة أن كلا من وزارات الداخلية والاتصالات والإعلام بمشاركة شركات المحمول الثلاث والشركات المقدمة لخدمة الإنترنت، قامت بإجراء تجارب إحداها تم فى السادس من أبريل عام ٢٠٠٨، والأخرى تمت فى العاشر من

أكتوبر ٢٠١٠ -أى قبل بداية ثورة ٢٥ من يناير بثلاثة شهور- تستهدف قطع الاتصالات عن مصر وكيفية حجب بعض المواقع الإلكترونية، وأسلوب منع الدخول على شبكة الإنترنت «المدينة أو لمحافظة أو لعدة محافظات»، وكذلك حجب أو إبطاء مواقع إلكترونية محددة .

وأشارت المحكمة إلى أن تلك التجارب انطوت على منع خدمة التليفون المحمول للشركات الثلاث عن منطقة بذاتها أو مدينة أو محافظة أو عن مصر كلها.. لافتة إلى أنه ثبت من واقع التقرير التفصيلى عن أحداث قطع خدمة الاتصالات عن الهواتف المحمولة وشبكات المعلومات الدولية أن لجنة وزارية اجتمعت برئاسة الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق وعضوية سبعة من الوزراء والقيادات من بينهم حبيب العادلى وزير الداخلية السابق استعرضت الإجراءات المختلفة فى عدة قطاعات المطلوب اتباعها استعدادًا لأحداث ٢٥ يناير فى ضوء التقييمات الأمنية، وقررت اللجنة الوزارية أن تشمل الإجراءات: قطع خدمات الاتصالات للمحمول والإنترنت فى مواقع مختلفة بالجمهورية، إذا دعت الحاجة لذلك طبقًا للتقييم الأمنى فى حينه وفى حالة تعرض الأمن القومى للخطر.

وذكرت محكمة القضاء الإدارى أن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى بصفته المسئول عن تحديد تعرض الأمن القومى داخل البلاد للخطر من عدمه -بحكم طبيعة عمله- أصدر قراره وتعليماته المشددة بضرورة قطع خدمات المحمول عن منطقة ميدان التحرير اعتبارًا من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ من يناير حتى صباح اليوم التالى، ثم أصدر قراره وتعليماته المشددة إلى غرفة العمليات عدة مرات يوم الخميس الموافق ٢٧ من يناير بضرورة قطع خدمات الاتصالات اعتبارًا من صباح الجمعة ٢٨ من يناير؛ لوجود خطورة على الأمن القومى.

وأكدت المحكمة أنه ثبت لديها أن مُصدر القرار لم يكن وزير الداخلية الأسبق وحده، فقد كان لكل من رئيس الجمهورية السابق حسنى مبارك ورئيس مجلس الوزراء الأسبق دور واضح وصريح، فرئيس الجمهورية مسئول عما يمسُّ سلامة المواطنين بقدر مسئوليته عما يمسُّ سلامة الوطن والأمن القومى.. ومن ثم فإن قطع خدمات الاتصالات والإنترنت هو قرار مشترك بين هؤلاء بحسبان رئاسة الجمهورية هى أحد أجهزة الأمن القومى.

كما شارك فى إصدار القرار رئيس مجلس الوزراء الأسبق نظيف الذى شكَّل اللجنة الوزارية التى اتخذت قرارات قطع الخدمة، وتركت لوزير الداخلية تقدير توقيتها بتوجيه الأوامر بقطع خدمات الاتصالات وخدمات الإنترنت. ومن ثم يكون القرار المشار إليه قد صدر بمشاركة ومباركة ثلاثة أقطاب من الحاكمين والمتحكمين فى أقدار الشعب المصرى هم: رئيس الجمهورية السابق، ورئيس مجلس الوزراء الأسبق، ووزير الداخلية الأسبق.

وأكدت المحكمة عدم صحة السبب (الظاهر) المتعلق بادعاء حماية الأمن القومى للبلاد.. مشيرة إلى أن السبب الحقيقى والدافع لإصدار قرار قطع خدمات الاتصالات والإنترنت كان حماية للنظام، وليس حماية للدولة. وأشارت المحكمة إلى أن أوراق الدعوى كشفت عن أن الاقتصاد القومى المصرى قد تكبد أضرارًا بالغة نجمت عن قرار قطع خدمات الاتصالات وخدمات الإنترنت، وعن أن خسائر قطاع خدمات الاتصالات والإنترنت بلغت فى خمسة أيام نتيجة قطع تلك الخدمات (٩٠ مليون دولار أمريكى) خلال فترة انقطاع الخدمة فى أعقاب ثورة ٢٥ من يناير، أى ما يمثل خسارة تقارب الـ١٨ مليون دولار يوميًا، وأن هذا المبلغ لا يشمل الآثار الاقتصادية الثانوية التى تُحسب عن فقدان الأعمال فى القطاعات الأخرى المتضررة من إيقاف خدمات الاتصالات مثل: التجارة الإلكترونية والسياحة ومراكز الاتصال.

وقد حصلت صحيفة «الأخبار» المصرية على نص وثيقة تكشف ملابسات قطع خدمة الاتصالات للهواتف المحمولة وشبكات المعلومات الدولية فى أحداث ٢٥ من يناير ٢٠١١، يقول النص:

«اجتمعت يوم الخميس ٢٠ من يناير ٢٠١١ الساعة الثانية ظهرًا بالقرية الذكية لجنة وزارية برئاسة د.أحمد نظيف وعضوية مجموعة من الوزراء «٧ وزراء» من بينهم: حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق، وأنس الفقى وزير الإعلام الأسبق، وأحمد أبوالغيط وزير الخارجية السابق، ود.طارق كامل وزير الاتصالات، وعمر سليمان رئيس المخابرات العامة السابق، ود. سامى سعد زغلول أمين مجلس الوزراء.

واستعرضت اللجنة الوزارية الإجراءات المختلفة فى عدة قطاعات والمطلوب اتباعها استعدادًا لأحداث ٢٥ من يناير فى ضوء ما تم عرضه من تقييمات أمنية، بما فيها الإجراءات

المطلوب اتباعها بالنسبة لإدارة شبكات الاتصالات أثناء الأحداث المرتقبة. شكلت اللجنة غرفة عمليات لتعمل ٢٤ ساعة يوميًا طوال مدة الأحداث، وتجتمع فى مبنى سنترال رمسيس، وتشارك فيها المؤسسات التالية: وزارة الداخلية «جهاز أمن الدولة- قطاع الشئون الفنية بالوزارة»- وزارة الإعلام والجهاز القومى للاتصالات- مؤسسات أخرى؛ وذلك لمتابعة تنفيذ أى إجراءات لازمة لتطبيق المادة ٦٧ من قانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ التى تعطى للدولة الحق فى قطع الاتصالات فى عدة حالات، منها ما يتعلق بالأمن القومى.

وقررت اللجنة فى هذا الاجتماع أن تشمل الإجراءات: قطع خدمات الاتصالات للمحمول والإنترنت فى مواقع مختلفة بالجمهورية إذا دعت الحاجة لذلك، طبقًا للتقييم الأمنى فى حينه وحالة تعرض الأمن القومى للخطر..

وقد أصدر وزير الداخلية السابق حبيب العادلى -بصفته المسئول عن تحديد تعرض الأمن القومى داخل البلاد للخطر من عدمه بحكم طبيعة عمله- تعليمات مشددة بضرورة قطع خدمات المحمول عن منطقة ميدان التحرير اعتبارًا من ظهر الثلاثاء الموافق ٢٥ من يناير حتى صباح الأربعاء ٢٦ من يناير ٢٠١١.

كما أصدر وزير الداخلية تعليمات مشددة لغرفة العمليات عدة مرات يوم الخميس الموافق ٢٧ من يناير ٢٠١١ بضرورة قطع خدمات الاتصالات اعتبارًا من صباح الجمعة ٢٨ من يناير ولمدة يوم واحد بالنسبة لخدمات المحمول فى ٤ محافظات هى «القاهرة الكبرى- الإسكندرية- السويس- الغربية».. وضرورة قطع خدمات الإنترنت على مستوى الجمهورية اعتبارًا من مساء الخميس ٢٧ من يناير ٢٠١١؛ لوجود خطورة على الأمن القومى.. وأُخطرت غرفة العمليات التى كانت تعمل ٢٤ ساعة يوميًا وتشارك فيها الجهات الأمنية.. ولم تعترض أى جهة على طلب وزير الداخلية بقطع خدمات الاتصالات.

وقامت غرفة العمليات بتنفيذ طلب وزير الداخلية السابق.. واستمرت خدمة الإنترنت مقطوعة حتى ظهر الأربعاء ٢ من فبراير ٢٠١١؛ حيث أُخطرت غرفة العمليات من قِبل المخابرات العامة بإعادة الخدمة، وقد قامت غرفة العمليات بالتنفيذ مع الشركات المعنية».

وقد أعلنت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول «موبينيل» أنها تكبدت خسائر تراوحت ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون جنيه خلال فترة أيام ثورة ٢٥ يناير/كانون الثانى التى أطاحت بنظام الرئيس المصرى المتنحى محمد حسنى مبارك. وذكرت الشركة فى بيان صادر عنها يوم الإثنين ٢٨ من من فبراير ٢٠١١ أن الأضرار تمثلت فى تكسير وتخريب محطات المحمول وبعض المحلات التابعة للشركة، وتعطيل خدمات الإنترنت والرسائل القصيرة «SMS»، فضلا عن قطع الخدمات الصوتية ليوم واحد. وأكدت «موبينيل» أنها قامت بتخفيض ٣٠٪ من قيمة اشتراك العملاء عن المدة التى تم فصل خدمة الإنترنت بها وذلك بالتنسيق مع الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات. وأنهت الشركة البيان بأنها بصدد تقدير الأضرار التى تعرضت لها بعض أصول الشركة، وقد تمت الإشارة إلى أنها لا تؤثر إطلاقًا على عمليات التشغيل بالشركة.

وقد حققت «موبينيل» أرباحًا عن الربع الرابع من ٢٠١٠ بلغت قيمتها ٣٦٩,٣٤٧ مليون جنيه مقابل ٥٥٨,٨٥٤ مليون جنيه خلال الربع الرابع من ٢٠٠٩ لتتراجع بنسبة ٨,٣٧٪. وذكرت الشركة أن صافى إضافات مشتركى موبينيل خلال الربع الرابع من ٢٠١٠ قد بلغ ١,٨٢٤ مليون مشترك ليؤدى إلى إضافات كلية قدرها ٤,٨٧١ مليون مشترك لعام ٢٠١٠ (٠,٧٦٧ مليون مشترك فى الربع الأول، ٠,٠٢٦ مليون مشترك فى الربع الثانى و ٢,٢٥٤ مليون مشترك فى الربع الثالث). وتجاوز عدد مشتركى موبينيل الـ٣٠ مليون مشترك. وهو ما يؤكد قوة موقعها فى سوق المحمول فى مصر، ويؤهل الشركة لنمو مربح فى المستقبل.

وقد شهد ميدان التحرير فى يوم جمعة التطهير أحداثًا عدة أثارت حولها علامات استفهام، خاصة بعد ظهور قوات من الأمن المركزى والجنود فى الساعة ٣ فجرًا تقوم بإطلاق النار نحو المتواجدين فى الميدان. ولم يتم الإفصاح أو الكشف بشكل واضح عن انتماء هذه القوات أو أهدافها الحقيقية، فى حين أشار عدد من الخبراء إلى أن هؤلاء هدفهم هو تفعيل ثورة مضادة لثورة ٢٥ يناير.

وفى هذا الصدد أكد اللواء رفعت عبد الحميد -الخبير فى العلوم الجنائية- لبرنامج مصر فى أسبوع المذاع على قناة ON TV الفضائية أن أحداث الفوضى التى شهدها ميدان التحرير فى يوم جمعة التطهير يقف خلفها أحمد عز -أمين التنظيم السابق فى الحزب الوطنى- وحبيب العادلى وزير الداخلية السابق.. ورأى أن عز والعادلى يقومان بالتنسيق معًا عن طريق هواتفهم المحمولة الممنوعة داخل السجن، مع المستأجرين والمرتزقة

والترتيب لمحاولة خلق حالة من الفوضى السياسية، ونشر أعمال البلطجة والتعدى على الثوار فى ميدان التحرير.

وقد نفى مصدر أمنى ما ذكره أحد المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت حول قيام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك بالاتصال هاتفيًا بنجليه علاء وجمال المودعين بسجن المزرعة بطرة ١٥ يومًا على ذمة التحقيق فى التهم المنسوبة إليهما. وقال المصدر مساء الخميس ١٤ من أبريل ٢٠١١ إن الخبر عارٍ تمامًا من الصحة.. مؤكدًا أن نجلى الرئيس السابق وجميع المسئولين السابقين -المودعين فى السجن- لا يحملون أى هواتف محمولة، حيث قاموا بتسليمها جميعًا لدى أمانات السجن أثناء دخولهم. وشدد المصدر الأمنى على أن جميع المسئولين والوزراء المحبوسين حاليًا بسجن المزرعة بطرة لا يلاقون أى معاملة تفضيلية، ويعامَلون كغيرهم من السجناء.. منوهًا بأن جميعهم لم يطلبوا أى طلبات إضافية أو غير قانونية.

وقد تقدم المحامى نزار غراب ببلاغ أمس للنائب العام يطالبه فيه بمنع التواصل أو الاتصال بين كل من «حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق وأحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق وزكريا عزمى، رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق وأحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى وزهير جرانة، وزير السياحة السابق وأحمد المغربى، وزير الإسكان السابق» الذين هم قيد الحبس الاحتياطى بأى وسيلة داخل السجن. وشدد نزار فى بلاغه أيضًا على ضرورة منع تواصلهم مع أشخاص من خارج السجن، على أن يتم ذلك فى إطار قواعد أمنية غير منتهكة لمبادئ حقوق الإنسان. وطالب نزار النائب العام بسحب الهواتف النقالة والحاسوب الآلى المحمول «LAP TOP» من هؤلاء المحبوسين معًا فى سجن مزرعة طرة؛ وذلك لردع أى تخطيط يمكن أن يتم من داخل السجن للانتقام من ثورة ٢٥ يناير الشعبية التى تسببت فى دخولهم السجن.. مشيرًا إلى أن وسائل الاتصال لديهم تشكل خطرًا على أمن مصر.

طلب الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات من شركات المحمول الثلاث خفض قوة ترددات شبكات المحمول الموجودة على الحدود الشرقية للبلاد، وذلك للحد من وصول الإشارات إلى إسرائيل، والتى تسمح بتمرير المكالمات لها، بحسب ما ذكره عمرو بدوى

-الرئيس التنفيذى للجهاز- بأن «شبكات المحمول آمنة ضد أى اختراق إسرائيلى، ولكن المكالمات التى تمر عبر الشبكات القريبة من الحدود يمكن تسجيل بعضها فى حال كانت الإشارة قوية، لذلك طلبنا عدم تقوية إشارات هذه الشبكات» تبعًا لبدوى. من جهته، أكد حاتم دويدار -الرئيس التنفيذى لشركة فودافون مصر- أن شركات المحمول تلقت بالفعل هذا الطلب من الجهاز.. مشيرًا إلى أن الشركات أبدت استعدادها للاستجابة لهذا المطلب.

وكانت الفترة الأخيرة قد شهدت تساؤلات عديدة ـ خاصة بعد سقوط جهاز أمن الدولة ـ حول مدى ضلوع شركات المحمول فى عمليات تسجيل ومراقبة لبعض المكالمات، الأمر الذى نفته شركات المحمول بشدة.. مؤكدة أنها لا تملك أجهزة تسمح لها بذلك، ولا يوجد تنسيق بينها وبين جهاز أمن الدولة المنحل بخصوص هذه العمليات.

كان بدوى قد قال إن إسرائيل تستغل تغطية شركات المحمول على الحدود التى تتجاوز الحدود المصرية، فتقوم بالتقاط الشبكة والتجسس وتمرير المكالمات الدولية، من خارج الحدود، ويأخذون الإنترنت من خارج مصر، فيستطيع تسجيل المكالمات القادمة إلى مصر وتمر عبر المنطقة نفسها. وأوضح أن إسرائيل لا يمكنها التجسس على تليفون وزير، إلا فى حالتين، هما: إذا استقبل مكالمة من الخارج، والأمر الثانى: أن تكون هناك قائمة بأرقام معينة، ويتم وضعها على نظم تكنولوجية لالتقاط اتصالات أصحاب هذه الأرقام وهو أمر معقد وصعب، يحتاج إلى إمكانات عالية وشركات كبيرة جدًا.

ومن عِظم تأثير التليفونات المحمولة فى ثورتى مصر وتونس ، أمرت شركات الهاتف المحمول فى أوغندا باعتراض الرسائل النصية التى تحوى مفردات أو عبارات مثل «مصر» و«تونس» و«رصاصة» و«قوة الشعب» قبيل الانتخابات التى جرت أمس، والتى يُخشى أن تشوبها أعمال عنف، والتى يُتوقع لها أن تعيد انتخاب الرئيس يورى موسيفينى الذى يحكم منذ ربع قرن لفترة رئاسية جديدة. ووسط مخاوف من اندلاع أعمال عنف، تسربت إلى ائتلاف تعاون الأحزاب المعارض رسالة بريد إلكترونى داخلية من لجنة الاتصالات الأوغندية المملوكة للدولة، وتحوى أمرًا بمنع أسماء «مصر وتونس ومبارك وبن على» من الرسائل النصية.

وأكد باتريك مويسيجوا، رئيس اللجنة، أن الرسالة صحيحة، وأضاف: «عقدنا اجتماعًا مع مقدمى الخدمة الثلاثاء الماضى وقررنا ضرورة عدم السماح بانتقال قائمة من الكلمات الأساسية». وتابع: «الرسائل التى تحوى مثل هذه الكلمات يتعين التدقيق فيها حين يقابلها مالك أو مشغل المنشأة أو الشبكة.. على أن يتم وقفها أو منعها إذا وجد أنها مثيرة للجدل أو أُرسلت لتحريض الجمهور».

ومن بين الأسماء والعبارات المحظورة على القائمة: «تونس» و«مبارك» و«ديكتاتور» و«غاز مسيل للدموع» و«الجيش» و«الشرطة» و«بندقية» و«بن على» و«يو. بى. دى. إف»، وهو اختصار لاسم الجيش الأوغندى، الذى يقول محللون إنه يدعم الرئيس يورى موسيفينى الموجود فى السلطة منذ نحو ربع قرن، وقد يلجأ للعنف لإسكات الاحتجاجات الشعبية.. كما ضمَّت القائمة عددًا من المفردات باللهجات المحلية الأوغندية. وقد فتحت مراكز الاقتراع أبوابها فى أوغندا صباح الجمعة ١٨ من فبراير ٢٠١١ فى انتخابات رئاسية وبرلمانية.

مصادر الفصل الثانى

• إحسان السيد، «تعرُّض الموقع الإلكترونى الرسمى للحزب الوطنى للقرصنة»، اليوم السابع، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.YOUM7. /COM

• أحمد العطار، «مجلس الوزراء يبرئ الاتصالات من قطع الإنترنت والمحمول»، الجمهورية، ٩ من أبريل ٢٠١١.

• أخبار مصر، «أكدت أن الإجراء كان خارجًا عن إرادتها.. شركات الإنترنت تعوض مشتركيها عن انقطاع الخدمة بنصف شهر مجانًا»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.EGYNEWS.NET

• أخبار مصر، «أكد أن المسئولين السابقين المحتجزين سلموا هواتفهم المحمولة للأمانات.. مصدر أمنى ينفى اتصال الرئيس السابق بنجليه فى سجن طرة»، ١٥ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT. IBID:

• الأخبار، «الأخبار تنشر نص وثيقة تكشف ملابسات قطع الاتصالات والإنترنت»، ٢٩ من مايو ٢٠١١.

• الشباب ، «رسالة من محمد علاء مبارك»، ٢١ من فبراير ٢٠١١.

• العربية نت، «تناقله شهود عيان من ميدان التحرير عبر (تويتر).. اتهامات للأمن المصرى بزرع شرائح تجسس فى هواتف المتظاهرين المُفرج عنهم»، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• المصرى اليوم، «أوغندا تمنع كلمات (مبارك وبن على وتونس ومصر والجيش وديكتاتور) من رسائل (SMS)»، ١٩ من فبراير ٢٠١١.

• المصريون، «يديعوت: مصر استعانت بتقنية إسرائيلية لتعطيل الإنترنت»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALMESRYOON.COM

• بوابة الوفد، «عودة بوابة الوفد بعد ٣ ساعات من الحجب»، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALWAFD.ORG .

• بوابة الوفد، «كلينتون: حرية الإنترنت مهمة للتغيير»، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• بوابة الوفد، «العالمى للمحمول يشيد بدور الاتصالات فى ثورتى تونس ومصر»، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• بى بى سى، «تحذير صينى للولايات المتحدة بخصوص الدعوة لحرية الإنترنت»، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.BBC.CO.UK /ARABIC

• حمدى قاسم وياسر شميس، (مدير أمن البحيرة لضباطه فى مقطع فيديو: إحنا أسيادهم.. واللى يمد إيده على سيده ينضرب بالجزمة)، المصرى اليوم، ٢٦ من فبراير ٢٠١١.

• دعاء حسام الدين، «تراجع فى أسواق البيع على الإنترنت»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

• رامى نوار، «(الشبكة العربية) تتهم الحكومة بحجب مواقع إلكترونية»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• رانيا ربيع، «بلاغ يطالب بقطع الاتصالات عن قادة النظام السابق فى طرة»، الشروق، ١٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.SHOROUKNEWS. COM

• رجاء النمر، «المطالبة باستكمال التحقيقات مع شركات المحمول»، الأخبار، ١٥ من أبريل ٢٠١١ .

• رنا البلك، «تغريم مبارك ونظيف والعادلى ٥٤٠ مليونًا لقطع الاتصالات أيام الثورة»، أخبارمصر، ٢٨ من مايو ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.EGYNEWS. NET/

• سهام الباشا، «الثوار أقاموا خيامهم بحديد (عز).. و(الهواتف الذكية) أبطال معركة الإنترنت فى التحرير.. وضابط متقاعد فى الجيش يطلب من ابنه عدم ترك الميدان»، اليوم السابع، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7. COM

• سى إن إن بالعربية، «مدونات: فساد (الشريف) وقمامة (النظيف)»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.CNNARABIC.COM

• سى إن إن بالعربية، «مدونات: مصر غيَّرت العرب.. ورسالة لأمثال مبارك»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سى إن إن بالعربية، «الثورة الرقمية تغيِّر شكل العالم العربى»، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سى إن إن بالعربية، «مدونات: كشرى التحرير وعبرة الأيام الحمراء»، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• شيماء شلبى، «الاتصالات تتخذ إجراءات لمنع تنصت إسرائيل على مكالمات المحمول»، الشروق، ٢٩ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW. SHOROUKNEWS.COM

• عصام عامر وأحمد بـدراوى، «أنباء عن اجتماع (سـرى.. طارئ) بالمصرية للاتصالات تحسبًا لوقف الخدمة فى (جمعة الغضب)»، الشروق، ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• على عبد الودود، «بالهاتف المحمول ....عز والعادلى يقودان ثورة مضادة من سجن المزرعة»، محيط، ١٠ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW. MOHEET.COM/

• كريم فؤاد، «مليون جنيه خسائر (موبينيل) خلال أيام الثورة»، محيط، ٢٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• ماجدة خضر، «خدعة الاتصالات»، الشروق، ٥ من مارس ٢٠١١،AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.SHOROUKNEWS.COM

• محمد الجارحى، «عودة خدمة الرسائل القصيرة.. وشركات المحمول تتهم الجهات الأمنية بالتحكم فى الشبكات»، الدستور الأصلى، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.DOSTOR.ORG

• محمد بصل، «المحكمة تُلزم الحكومة بتحديد المسئول عن قطع الاتصالات فى (جمعة الغضب)»، الشروق، ٢٦ من مارس ٢٠١١،AVAILABLE AT: /HTTP: / / WWW.SHOROUKNEWS.COM

• محمد قرنه، «ماذا قدمت التكنولوجيا للثورة المصرية؟»، الشروق، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محمد قرنه، «جوليان أسانج مؤسس ويكيليكس: الإنترنت أكبر أداة تجسس فى العالم»، الشروق، ٢٩ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محمد مجاهد، « (فودافون) تكشف تفاصيل جديدة حول قطع الاتصالات خلال الثورة.. ومصدر أمنى: مبارك كان على علم به»، المصرى اليوم، ٢٦ من مارس ٢٠١١.

• محيط، «مواقع الإنترنت تفوقت على الفضائيات فى تغطية يوم الغضب»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.MOHEET.COM

• محيط، «مصر: بلاغ للنائب العام يتهم شركات الاتصالات بالاشتراك فى قتل المتظاهرين»، ٢٦ من فبراير ٢٠١١،AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «قانون لحظر تكرار قطع الإنترنت فى مصر»، ١٣ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• مينا العريبى وعبد الله مصطفى طهران، «كليتون: سنقود حملة لضمان حرية الإنترنت حول العالم»، الشرق الأوسط، ١٦ من فبراير ٢٠١١.

• نصر اللقانى، «إقالة لواء الضرب بالجزمة»، الوفد، ٢٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALWAFD.ORG

• هبة السيد، «تى إى داتا: لا نتعامل مع أى شركة إسرائيلية فى قطاع الإنترنت»، اليوم السابع، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.YOUM7. COM

• هبة السيد، « انقطاع خدمة الاتصال فى وسط البلد»، اليوم السابع، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• هبة السيد، «شركات المحمول ترفض التعليق على قطع الخدمة عن المتظاهرين»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• وائل على، «قراصنة يستولون على موقع (حقوقى) ويستبدلون بدعوته للتظاهر صورًا فاضحة»، المصرى اليوم، ٢٤ من يناير ٢٠١١.

• ياسمين خالد، «بريطانيا تتوسط لعودة رسائل (فودافون) بمصـر»، اليـوم السابـع، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

الفصل الثالث

ثورة فى المؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية

الاعتداء على الصحفيين أثناء الثورة

على عكس ما بدأ، انتهى يوم الغضب الثلاثاء ٢٥ من يناير ٢٠١١، فقد أعلنت وزارة الداخلية وفاة مجند بقوات الأمن المركزى فى ميدان التحرير، بعد سقوطه تحت أقدام المتظاهرين فيما سُمى بـ«يوم الغضب»، فى حين توفى ثلاثة مواطنين فى محافظة السويس، هم: غريب السيد، وعمره ٤٤ سنة، وسليمان صابر، ويبلغ من العمر ٣١ عامًا، والشاب مصطفى رجب عبد الفتاح، البالغ من العمر ٢٢ عامًا. وصباح الأربعاء، حاولت قوات الأمن المصرية فضّ الاعتصام والمظاهرات بواسطة خراطيم المياه وقنابل الغاز، وفقًا لما ذكرته وزارة الداخلية المصرية. وقالت الوزارة إن الحكومة «لن تسمح بأى تحركات استفزازية أو احتجاجية أو مسيرات أو تظاهرات».

وكانت القاهرة وعدة مدن مصرية، قد شهدت صباح يوم الثلاثاء مظاهرات عدة شارك فيها آلاف المواطنين خرجوا منذ الصباح فى احتجاجات تعبيرًا عن سوء الأحوال المعيشية التى يعانونها، واستمرت تلك المظاهرات حتى الساعات الأولى من صباح يوم الأربعاء.

وأعلنت وزارة الداخلية أنها أنهت تلك المظاهرات فى الساعة الواحدة من صباح يوم الأربعاء، وأنها اضطرت إلى استخدام المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين رفضوا الاستجابة لمطالب فضّ المظاهرات بطريقة سلمية، وأن عددًا من أفراد قوات الأمن تعرض لإصابات من جراء الدخول فى مواجهة عنيفة مع عدد من المتظاهرين، وأصيب ١٨ ضابطًا و٨٥ من أفراد الأمن.

وقالت وزارة الداخلية، إنها لجأت لفض المظاهرات بالقوة لإعادة الحياة إلى طبيعتها

يوم الأربعاء، بعد أن رفضت استخدام القوة مع المتظاهرين طوال يوم الثلاثاء، وأن الأمن سيتعامل بالقوة مع أى تظاهرات قد تخرج فى الشوارع خلال الأيام المقبلة.

وحاصرت قوات الأمن مبنى نقابة الصحفيين بوسط القاهرة، وألقت القبض على عدد من المتظاهرين الذين تجمعوا على سلم النقابة، منهم عضو نقابة الصحفيين يحيى قلاش، بالإضافة إلى عدد آخر ممن تواجدوا فى المكان .وكان عدد من المتظاهرين قد وصلوا لنقابة الصحفيين صباح الأربعاء، فى محاولة منهم للوقوف احتجاجًا على سوء الأحوال المعيشية، استمرارًا لما حدث الثلاثاء، ووصل فى الوقت نفسه عضو مجلس نقابة الصحفيين يحيى قلاش، واقتيد مع من قبض عليهم الأمن المصرى .على جانب آخر، تقدمت هيئة الدفاع عن المتظاهرين ببلاغ للنائب العام المصرى المستشار عبد المجيد محمود، بسبب اعتداءات الأمن على المظاهرات التى جرت الثلاثاء وضربها بالقنابل المسيلة للدموع. وقال مصدر مسؤول داخل الهيئة لقناة CNN بالعربية، إن عدد من اعتقلتهم جهات الأمن بلغ ١١٤ مواطنًا فى جميع المحافظات التى شهدت مظاهرات الثلاثاء، وغير معلوم أماكن احتجازهم.

كما ألقت قوات الأمن القبض على مصطفى لبيب -الصحفى بصحيفة المسائية القومية- فى ميدان التحرير أثناء قيامه بتغطية مظاهرات الاحتجاج فى يوم الغضب. ولم يتم الوصول إلى مكان احتجاز لبيب لدى جهات الأمن بعد أن حاول أهل لبيب الاتصال به عبر هاتفه المحمول الذى تم إغلاقه.

كما تعرض أحمد البهنساوى -الصحفى بجريدة الشروق، عضو نقابة الصحفيين- للاعتداء مساء يوم الغضب، الثلاثاء، بعدما انهال عليه عدد من ضباط وجنود الأمن المركزى بالعصى، مما أدى لإصابته بجرح قطعى بالرأس انتقل على إثره إلى مستشفى العجوزة، كما تم الاستيلاء على هاتفه المحمول لحذف كل الصور ومشاهد الفيديو التى التقطها أثناء اعتداء قوات الأمن على المتظاهرين فى مسيرات ٢٥ من يناير التى تطالب برحيل الحكومة.

وقال البهنساوى لـ"اليوم السابع" إن عددًا من ضباط الأمن المركزى انهالوا عليه بالضرب والسباب، رغم أنه أشهر لهم كارنيه عضوية نقابة الصحفيين ليثبت لهم أنه جاء

ليغطى ما يحدث فقط. وقرر البهنساوى كتابة مذكرة للنقابة لاتخاذ الإجراءات اللازمة قانونيًا مرفقًا بها تقرير طبى عما لحق به من إصابات، كما سيتقدم ببلاغ للنائب العام ضد وزير الداخلية بسبب ما حدث. من ناحية أخرى، اعتقلت قوات الأمن عددًا من الصحفيين، منهم: وائل ممدوح الصحفى بجريدة الدستور، ومحمود ترك الصحفى بجريدة اليوم السابع والذى تم الإفراج عنه بعد ساعات من اعتقاله.

وتجددت مساء الأربعاء ٢٦ من يناير ٢٠١١ المصادمات بين قوات الأمن ومحتجين فى القاهرة ومدينة السويس شمال شرق العاصمة المصرية، ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين فى شارعَى رمسيس والجلاء ومنطقة الإسعاف وسط القاهرة، فى حين تظاهر محامون وصحافيون أمام مقر نقابتيهما المتجاورتين فى شارع عبدالخالق ثروت الذى أغلقته الحواجز الأمنية.

واعتقلت قوات الأمن ٨ صحافيين على رأسهم الصحافى محمد عبدالقدوس رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، وكارم يحيى. واحتشد نحو ٣ آلاف متظاهر أمام دار القضاء العالى خلف مبنى نقابة الصحافيين، فى حين اتجهت حشود من المتظاهرين إلى ميدان العتبة قادمة من شارع الألفى. وشهد شارع سليمان الحلبى بوسط القاهرة مظاهرة ضخمة من ٨ آلاف شخص متجهة إلى ميدان العتبة .وتظاهر نحو ٤ آلاف شخص أمام مسجد القائد ابراهيم فى الإسكندرية الذى وقعت أمامه مصادمات مع قوات الأمن تخللتها قنابل مسيلة للدموع.

وفى السويس تظاهر ١٥ ألف شخص أمام المشرحة التى توجد فيها جثامين قتلى الأمس، حيث هتفوا «عاشت السويس سيدى بوزيد المصرية».. فى ربط بينها وبين مظاهرة مدينة سيدى بوزيد التى انطلقت منها الاحتجاجات التونسية.

ولفظ أحمد محمد محمود (٣٦ سنة) الصحفى بجريدة «التعاون» أنفاسه الأخيرة يوم الجمعة ٤ من فبراير ٢٠١١، بوحدة الدكتور شريف مختار بمستشفى قصر العينى بالقاهرة بعد دخوله فى حالة غيبوبة تامة قبل ٤ أيام، بعد إصابته برصاص أحد رجال القناصة، أثناء تواجده فى شرفة شقته بمنطقة شارع القصر العينى، حيث كان يقوم بتصوير المشاجرات بين المتظاهرين والشرطة.

وكانت وزارة الصحة قد نفت وفاة أى من الصحفيين فى مظاهرات يوم الجمعة ٤ فبراير أو ممن كانوا فى المستشفيات، وأنه بعد مراجعة بيانات وقوائم المصابين بمستشفيات وزارة الصحة ثبت عدم وجود أى من الصحفيين بين المصابين أو المتوفين، وأن أحمد محمود كان فى مستشفى قصر العينى الذى تشرف عليه وزارة التعليم العالى؛ لذلك لم يكن لدى وزارة الصحة أى معلومات عنه.

وقد أطلق مئات الصحفيين أمام مقر نقابتهم صرخة: «مكرم بيه.. يا مكرم بيه.. دم الصحفى بكام جنيه» فى وجه مكرم محمد أحمد -نقيب الصحفيين- الذى اتخذ موقفًا هجوميًا ضد تظاهرات الشباب المطالبة بإسقاط النظام وكذا الفضائيات التى تدعمها، كما اعتبر المتظاهرون أنه لا يفى بوعوده فى حماية الصحفيين.

وقد حمل الصحفيون صباح يوم الاثنين ٧ من فبراير نعشًا رمزيًا ضمن جنازة تندد بقتل زميلهم الصحفى أحمد محمد محمود الذى اغتالته يد قناص شرطة فى ٢٩ يناير أثناء قيامه بتصوير التظاهرات من مكتبه بالجريدة، حسبما أكدت زوجته التى حضرت الوقفة وعدد كبير من الكتاب والطفلة ابنة الشهيد .

وحاول المتظاهرون الغاضبون منع النقيب من الدخول فيما وصفه بعضهم بـ«شاويش مبارك»، كما ردد آخرون «يسقط النقيب الحكومى والإعلام الحكومى الكذابـ»، وهتفوا ببطلان النظام وأوراقه.. فى إشارة للصحف القومية ورؤساء تحريرها. وذكر صحفيون اليوم أنه تم إعداد قائمة سوداء بأسماء مقدمى البرامج ورؤساء التحرير والصحفيين الذين «خانوا أمانة المهنة» وزيفوا حقيقة التظاهرات أمام الرأى العام المصرى بتكليف من وزير الإعلام أنس الفقى.

وقد بدا على مكرم الغضب الشديد وحاول تبرئة ساحته.. لكن أحدًا من المتظاهرين لم يستمع.. فى الوقت الذى ذكرت فيه صحف قومية مصرية أنه وعد زوجة الشهيد بتكريمه فى احتفالات التفوق الصحفى وصرف معاش كامل لأسرته من النقابة، وإقامة تذكار إنشائى بصورته فى النقابة.

كما وعد النقيب برفع دعوى قضائية ضد وزير الداخلية السابق لإصابة الشهيد برصاصة من الشرطة، وأضاف أنه أجرى اتصالات بالدكتور عبد المنعم سعيد -رئيس مجلس إدارة

الأهرام- لصرف تعويض مادى لأسرته، وسيكون أكبر تعويض صرفته الأهرام على مر تاريخها.

وقد عبَّر مكرم محمد أحمد -نقيب الصحفيين- فى تصريح لـ«المصريون» عن حزنه الشديد من الهجوم الشديد الذى تعرض له أثناء الجنازة الرمزية للصحفى أحمد محمود الذى قُتل برصاص الشرطة أثناء تغطية المظاهرات. وقال إنه حزين جدًّا لما حدث من بعض الزملاء ضده من محاولة الاعتداء عليه وطرده من مبنى نقابة الصحفيين، إلى حد أنه بكى؛ لأنه كان لا يتوقع أن يحاول أبناؤه الاعتداء عليه وطرده من النقابة.. متناسين أنه فى أرذل العمر وأن الإهانة التى وُجهت له وصورتها الفضائيات قد وُجهت بالتبعية لباقى الصحفيين.

وأوضح أنه عندما يحاول عرض وجهة نظره الشخصية بشأن الرئيس مبارك فإنه يعبّر عن نفسه ولا يتحدث باسم النقابة. وتابع: كل الذى حاولت أن أؤكده عبر وسائل الإعلام أن الرئيس حسنى مبارك لا يستحق منا أن نطرده، أو نُخرجه بالقوة من مصر، فإذا ارتكب أخطاء فبالتأكيد هناك حسنات له.. حتى ولو كانت قليلة. وأضاف: المعارضة فى مصر تتهم النظام بتكميم الأفواه، لكنها لا تسمح برأى يخالف وجهة نظرها، فحينما تريد أن تعبر عن وجهة نظرك تُتهم بالعمالة ولا صوت يعلو فوق صوتهم؛ لأنهم الأصدق والباقون لهم مصالح وأهداف. واستدرك: أنا مع التغيير؛ لأن دوام الحال محال، لكن كل ما أبغيه هو الخروج الآمن والمحترم الذى يجعلنا نظهر بشكل حضارى أمام المجتمع الدولى. وقال نقيب الصحفيين إننى «حتى الآن لا أزال فى حالة ذهول مما حدث لى بأيدى أولادى الصحفيين، فقد تناسوا مهنيتى وعمرى الذى تجاوز الثمانين، وأننى لا أدخر جهدًا فى الاستجابة لأى زميل يطلب منى شيئًا».

وتحكى سعاد مخنيت -الصحفية الألمانية ذات الأصول المغربية التركية، مراسلة نيويورك تايمز- تجربة تغطيتها للثورة المصرية وتعرضها للاعتقال على يد سلطات النظام السابق:

«لقد تعرضت لمواقف صعبة، وفى بعض الأحيان كانت بها مخاطر، ففى تقرير «داخل الجهاد» الذى قمت به لصالح صحيفة «نيويورك تايمز» ذهبت إلى الشوارع الخلفية داخل

مدينة الزرقا فى الأردن، حيث أجريت مقابلات مع رجال شباب ذهبوا للحرب داخل العراق. كما سافرت إلى المناطق القبلية القاحلة داخل وزيرستان وإلى أفغانستان والعراق. وقمت بزيارة أماكن تجد فيها دومًا رائحة البارود منتشرة فى الهواء. كما قابلت رجالا اعتُقلوا وتحدثوا والدموع تترقرق فى أعينهم عن التعذيب الذى تعرضوا له. كما واجهت مواقف أخرى تعرضت فيها لاستجوابات. ولكن الشيء الصعب تحمله داخل مصر هو سماع ضرب المواطنين وصراخهم من وراء الحوائط. لقد كان شيئًا مروعًا».

وعن سبب اعتقالها تقول: «كنا فى طريق عودتنا إلى القاهرة بعد قضاء بعض أيام فى كتابة تقارير عن الاحتجاجات داخل الإسكندرية لصحيفة «نيويورك تايمز». كنتُ أسافر مع زميل لى عائديْن إلى القاهرة مع صحافيين آخرين من محطة «زد دى إف» التليفزيونية الألمانية العامة، ومن الشائع فى مثل هذه الظروف أن نجد نوعًا من الأمان فى تجمعنا سويًا. كان المناخ متوترًا بشدة فى مختلف أنحاء البلاد، وسمعنا عن طواقم تليفزيونية تتعرض للضرب وتُتهم بالقيام بدعاية مناهضة لمصر. وقبل يوم من رحلة العودة إلى القاهرة، علِقنا مع زملائنا الألمان فى وسط أعمال شغب. وفى ضواحى القاهرة، ثم استوقفتنا ما بدت كأنها نقطة تفتيش مدنية، وكنا قد اجتزنا العديد من نقاط التفتيش من دون أى مشكلات، ولكن هذه المرة عندما قام السائق بفتح صندوق السيارة، انفجر حشد من الناس عندما رأوا حقيبة سوداء كبيرة ويخرج منها ميكروفون برتقالى اللون لمحطة «زد دى إف». وتبين أن زملاءنا فى محطة «زد دى إف» وضعوا بطريق الخطأ معداتهم فى سيارتنا، وكانت الحقائب معها كاميرات ومعدات لإرسال الأفلام عبر الأقمار الصناعية، إلى جانب بعض المال. وارتفع صياح الحشد، وأخذوا يضربون بأيديهم على السيارة وفتحوا الأبواب. وتمكن طاقم «زد دى إف» فى السيارة الأخرى من الانطلاق بالسيارة، فى حين تم اعتقالنا. اعتُقلت مع زميلى نيكولاس كوليش ظهيرة يوم الأربعاء، وكانت هذه بداية رحلة استغرقت ٢٤ ساعة داخل أحد مراكز الاعتقال فى مصر، وانتهى الأمر -بحسب ما قاله لنا جنود سلمونا إلى هناك- بنا عند الشرطة السرية. وطلبنا من سجانينا أن يعرِّفونا بأنفسهم، ولكنهم رفضوا ذلك. و شعرت بأننا لا حول لنا ولا قوة، وسمعنا أفرادًا يصرخون من الألم، وسمعنا صوت الضرب، وشعرنا بأنه ليس فى مقدورنا القيام بشيء. كان ذلك هو أسوأ شيء فى عملية اعتقالنا، لا سيما سماع هذا الصراخ المرعب من وراء الحوائط.. المعاملة السيئة للمصريين الذين شاركوا فى الاحتجاجات أو تحدثوا إلى وسائل الإعلام على يد مواطنيهم».

وذكر مارك هامريك -رئيس النادى الأمريكى للصحافة- أن هناك تحديًا كبيرًا يواجه الصحفيين أثناء تغطية تقاريرهم، يتمثل فى توافر عامل الأمان لهم؛ فكثير من المراسلين يُقتلون أثناء تغطية أحداث كالحروب أو الكوارث الطبيعية، وكذلك الثورات.. ففى مصر أعتقد أن هناك ١٥٠ مراسلا أصيبوا أثناء تغطية الأحداث، وهو ما يجعل عامل الأمان تحديًا أساسيًا يواجه الصحفى الذى ليس بمقدوره أن يدفع ثمن أداء عمله بأن يفارق الحياة ويترك أسرته، وهو ما يحتم على الحكومات المحافظة على المراسلين الأجانب وحمايتهم. بالإضافة إلى تحدٍ آخر هو توفير الموارد المالية اللازمة التى يمكن للصحفى أن يعمل من خلالها؛ فليس من المعقول أن يعمل المرء جيدًا وهو يتقاضى راتبًا متدنيًا، وبالتالى فإن توافر أجور جيدة للصحفيين أمر فى غاية الأهمية.

وقد أدان السكرتير العام لمنظمة «مراسلون بلا حدود» الممارسات القمعية التى تمارسها يوميًا ميليشيات البلطجة التابعة للحكومة المصرية ضد الصحفيين من مختلف أنحاء العالم، وقال لـ«العربية»: إننى أستنكر الاعتداء الوحشى الذى تعرض له طاقم «العربية» وهو يقوم بعمله بكل حيادية فى نقل الحدث للعالم أجمع.

وقال جون فرانسوا جويلار -السكرتير العام لمنظمة «مراسلون بلا حدود»-: «نحن متضامنون مع الصحفيين جميعًا، والجميع مستهدف؛ الصحفيون الأوربيون، والأمريكيون، والعرب.. ونشجب ما تعرض له فريق العربية وقنوات أخرى، ومعلوماتنا تؤكد أن جميع الصحفيين مستهدفون من قِبل نظام مبارك وميليشياته التى لا تريد شاهدًا على جريمتهم».

وقد اتهمت مصادر إعلامية عربية وزير الإعلام المصرى أنس الفقى بأنه كان المخطط لعملية الترويع التى تعرض لها المراسلون الأجانب أمس الأول الخميس، والتى أدت إلى مقتل أحدهم وإصابة الكثيرين.. كما دمرت العديد من الكاميرات.. وتم اجتياح مكاتب بعض القنوات الفضائية وتدميرها. وكانت الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوربى قد أصدرا بيانات بالغة العنف تندد بهذه الوحشية التى تعاملت بها السلطات المصرية مع المراسلين الأجانب، وطالبا بوقف هذه الممارسات فورًا، وهو ما دعا رئيس الوزراء أحمد شفيق إلى التدخل بنفسه لوقف تلك الممارسات وفرض الحماية على المراسلين الأجانب.

ويمثل أنس الفقى أحد أبرز القيادات الرسمية المعروفة بولائها المطلق لجمال مبارك ومشروع التوريث، وقد أبدت دوائر سياسية معارضة كثيرة اندهاشها من دخول أنس الفقى

فى وزارة أحمد شفيق؛ حيث مثَّل حضوره واختياره إشارة إلى أن ملف التوريث ما زال حاضرًا بقوة فى أجهزة الدولة وأن رجاله ما زالوا يمثلون رجال المرحلة الجديدة.. مما أضفى ظلالا من الشك على تصريحات نائب الرئيس حول عدم وجود أى فرضية لترشُّح نجل الرئيس فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأدان الصحفيون المصريون فى اجتماعهم الذى عُقد بمقر نقابتهم، الجرائم التى يتعرض لها الصحفيون المصريون والمراسلون الأجانب وتغطية الإعلام الحكومى والخاص -التى وصفوها بالمشينة- لأحداث الثورة، وأعلنوا تضامنهم اللامحدود مع كل الصحفيين والمراسلين الأجانب الذين يعملون فى مصر الآن لنقل وقائع ثورة الشعب المصرى.

ووصف الصحفيون فى بيان لهم، ما يتعرضون له بأنه جرائم تجاوزت حوادث الاعتداء البشع والاختطاف من الشوارع، ووصلت إلى حد القتل المتعمد كما حدث مع الشهيد الصحفى أحمد محمد محمود.. مؤكدين أن هدف ذلك كله منع الصحافة والإعلام الحر من نقل الحقائق وفضح الجرائم المشينة التى مارستها عصابات النظام منذ انطلاق ثورة الشعب المصرى المجيدة فى الخامس والعشرين من يناير الماضى.

كما أدان الصحفيون التغطية الإعلامية الحكومية وتغطية بعض القنوات التليفزيونية الخاصة لأحداث الثورة، ووصفوها بأنها جريمة مهنية وأخلاقية لا تقل خسة وبشاعة؛ لقيامهم ببث مواد وأخبار مزورة أو ملفقة وعلى نحو فاحش بهدف حجب الحقائق الساطعة عن الرأى العام ومحاولة تشويه ثورة شباب.. ووصفوا الكتَّاب الذين يشاركون فى هذه الجريمة -ومن بينهم نقيب الصحفيين حسب قولهم- بأنهم باعوا ضمائرهم وعميت عيونهم فصاروا أبواقًا تنعق بالكذب والعداء الصريح للشعب.. عبر منابر الإعلام الحكومى ووسائل إعلامية مشبوهة يملكها رجال أعمال لصوص راكموا ثرواتهم الطائلة مستفيدين من وجودهم وقربهم من قمة هرم الحكم.

وناشد البيان كل الصحفيين العاملين فى هذه الوسائل والمنابر الإعلامية الحفاظ على مصداقيتهم وسمعتهم والتمسك بمعايير وأخلاقيات المهنة، وعدم التورط فى تلك الجرائم التى لن ينساها الشعب المصرى.. كما حيوا الموقف الشريف الذى اتخذه زملاء لهم أصروا على احترام أنفسهم وتشبثوا بشرف المهنة ورفضوا التورط فى عمليات الكذب وتشويه الحقائق واختلاق الوقائع وفبركة الأخبار.

وقد أفادت الأنباء أن المراسلة «لارا لوجان» تتماثل للشفاء فى أحد المستشفيات الأمريكية بعد تعرضها للاعتداء الجنسى والضرب الأسبوع الماضى. وذكرت (سى بى إس) فى بيان أصدرته الثلاثاء أن لارا كانت فى ميدان التحرير مساء يوم الجمعة الماضى بعد أن تنحى الرئيس المصرى حسنى مبارك عن السلطة. وأضافت القناة فى بيانها أن مجموعة ممن أسمتهم بـ«العناصر الخطرة» قد أحاطت بلارا والفريق المصاحب لها والحراس الأمنيين التابعين لهم، وذلك أثناء الاحتفالات التى انطلقت فى ميدان التحرير. وقالت (سى بى إس) إن لارا قد عُزلت عن الفريق المصاحب لها وتعرضت إلى «اعتداء جنسى وحشى ومتواصل». وأضافت القناة فى بيانها أن مجموعة من النساء وحوالى ٢٠ جنديًا مصريًا استطاعوا إنقاذ لارا. وقد أعيدت لارا إلى أفراد فريقها، ومن ثم غادرت إلى الولايات المتحدة يوم السبت الماضى.

يذكر أن ميدان التحرير كان قد تحول إلى ساحة للاحتفالات الصاخبة يوم الجمعة عقب خطبة ألقاها نائب الرئيس المصرى عمر سليمان أعلن فيها عن تنحى مبارك عن الحكم. وتقول وكالة أسوشيتدبرس للأنباء إن الاعتداء على لارا لوجان هو واحد من ١٤٠ حادثًا مماثلا تعرض لها المراسلون الصحفيون الذين غطوا الاحتجاجات الشعبية فى البلاد منذ ٣٠ من يناير الماضى.

وإذا كنا نتحدث عن الاعتداء على الصحفيين أثناء الثورة، فإنه ينبغى لنا أن نتحدث عن التخطيط للاعتداء على الصحف قبل الثورة؛ حيث يروى مجدى الجلاد -رئيس تحرير «المصرى اليوم»- كيف كان النظام السابق يخطط لاختفاء «المصرى اليوم» عام ٢٠١٢: كنت أظن واهمًا أن النظام الحاكم السابق له سقف فى التنكيل بالمعارضين أو من يعتقد أنهم معارضون.. غير أن هذا الظن تبخر خلال السنوات الأخيرة يومًا بعد يوم.. وللحق فقد تبقت بداخلى ذرة أمنية أن يدرك مصلحة الوطن فى لحظة ما.. تمنيت أن يقود إصلاحًا حقيقيًا من داخله.. أن يتحدث معنا باعتبارنا مصريين نحب أرض البلد أكثر من أنفسنا.. نختلف فى وجهات نظر، ولا نختلف فى فصيلة الدم الذى يجرى فى عروقنا.. غير أن تلك «الذرَّة» تبخرت مؤخرًا، ومعها أسف على «العمى السياسى» الذى أصاب النظام ورجاله..!

سأروى لكم قصة كانت وراء صدمتى.. قبل أشهر قليلة خرج فجأة رئيس تحرير صحيفة يومية «حكومية» صدرت فى عام ٢٠٠٥ بدعم مالى مباشر من أحد أبرز رجال الأعمال المحيطين بجمال مبارك.. الصحيفة صدرت لهدف واحد: الترويج لسيناريو «التوريث»

وتجريح كل رموز المعارضة والرأى المستقل الحر فى مصر.. رئيس التحرير خرج على شاشة قناة «أون.تى.فى» وتحديدًا فى برنامج «مانشيت» للزميل جابر القرموطى، وأقسم إن لديه معلومات مؤكدة أن صحيفة «المصرى اليوم» سوف تختفى فى عام ٢٠١٢.. سأله القرموطى: لماذا ستختفي؟.. ولماذا فى هذا العام تحديدًا؟.. أجاب: «لن أفصح عن الأسباب.. ولكنها...!

ثم كانت المفاجأة.. التقيت قبل يومين أحد الأعضاء البارزين بلجنة السياسات بالحزب الوطنى، الرجل كان شديد القرب من جمال مبارك ومجموعته.. قال لى بلهجة خاطفة: «عليكم أن تحمدوا الله أن النظام سقط»، فأجبته: «الشعب المصرى كله يحمد الله».. فردّ: «لا.. أنتم تحديدًا».. أبديت اندهاشى قبل أن يكشف لى السر قائلا: «هل تذكر كلام رئيس تحرير الصحيفة القومية عن اختفاء المصرى اليوم فى ٢٠١٢؟».. قلت: «طبعًا».. واصل: «لقد كنتم على رأس القائمة.. فالرجل كان صادقًا فيما قال وكتب.. كان يعرف أن جمال مبارك سيأتى رئيسًا لمصر نهاية عام ٢٠١١، ومع بدء العام الجديد كان الرئيس الجديد ورجاله يعتزمون إغلاق (المصرى اليوم) بأى مبرر.. كانت الخطة مرسومة ومحددة.. لقد اطلعت عليها بنفسى، وعلمت أن (المهندس) المقرب جدًا من جمال مبارك، والذى كان وراء إصدار الصحيفة القومية، هو الذى سرّب المعلومة لرئيس التحرير..»!

سمعت كلام الرجل ولم أعلق.. فقط حمدت الله عز وجل أن الثورة العظيمة نجحت.. ليس لأنها أنقذت «المصرى اليوم» من الاختفاء بعد أن أصبحت الصحيفة اليومية الأولى فى مصر.. وإنما لأنها حررت مصر كلها من ظلم النظام وكابوس «التوريث»..!»

ثورة فى المؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية

وجهت حركة «صحفيون بلا حقوق» تهانيها الحارة للشعب المصرى الثائر الذى أنجز ثورة شعبية مجيدة ، خلعت الديكتاتور حسنى مبارك الذى أفقر وقهر وأذل أقدم شعوب التاريخ بحسب بيان للحركة، وقدمت الحركة تحية خالصة لأرواح الشهداء «الأبطال» الذين عمَّدوا بدمائهم حرية ٨٥ مليون مصرى وملايين المضطهدين فى العالم.

وشكرت «صحفيون بلا حقوق» كامل أعضائها وكل الصحفيين الثوريين الشرفاء الذين شاركوا بكل جهد فى إنجاح فعاليات ثورة ٢٥ يناير.. على أن الحركة تطالبهم ببذل جهود

ضخمة وتحمُّل مسئوليتهم فى تطهير نقابة الصحفيين من النقيب الحكومى مكرم محمد أحمد، وباقى العناصر الأمنية الفاسدة التى تتلون الآن كالحرباء بعد رحيل حسنى مبارك.

فى الوقت ذاته طالبت «صحفيون بلا حقوق» أعضاءها وباقى الصحفيين بالحضور اليوم بكثافة لمقر نقابة الصحفيين لحضور الجمعية العمومية الطارئة التى تستهدف سحب الثقة من النقيب الحكومى مكرم محمد أحمد والمشاركة فى لجنة حماية الثورة بالنقابة لدعم ثورة ٢٥ يناير، وتقديم كامل الدعم للزملاء الصحفيين الثائرين فى الصحف القومية (وكالة أنباء الشرق الأوسط أ.ش.أ، والأهرام، والجمهورية والأخبار وروزاليوسف) لتحرير هذه المؤسسات التى يملكها الشعب من رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير الفاسدين.

وإذ تطالب «صحفيون بلا حقوق» بالثورة والإطاحة بكل مبارك فى المناخ الصحفى، تعلن دعمها لانتفاضة الزملاء فى الصحف القومية، وتشدد على ضرورة أن يكونوا فى هذه الصحف، لجانًا ذاتية، مالية وإدارية وتحريرية تعبر عنهم وعن الثورة بعد طرد ذيول النظام الذين خانوا ثورة الشعب وخالفوا ميثاق الشرف الصحفى الذى يلزمهم بالانحياز للحقيقة، والأمانة والدقة فى نقل الأخبار، وانبطحوا فى حجر نظام استبدادى، كان يرتكب جرائم حرب، فى حق الثوار المسالمين.

ودعت «صحفيون بلا حقوق» الصحفيين إلى تشكيل لجان لحماية الثورة داخل جميع المؤسسات الصحفية، قومية، وحزبية، وخاصة؛ لتطهيرها من كل أشكال القرارات التى تنتهك حقوق الصحفيين، أو التى تعبر عن النظام المخلوع.. كما أنها تدعو الصحفيين للتواصل مع الزميلين رضوان آدم، وعمرو بدر -منسقَى الحركة- وباقى أعضاء الحركة؛ لإعداد قوائم سوداء بأسماء الصحفيين الذين خانوا ثورة الشعب، وأهانوا دماء الشهداء، تمهيدًا لتقديمهم للجان تأديب فى نقابة الصحفيين وشطبهم من قوائم القيد، وفضحهم فى محاكمات شعبية.

وحددت حركة «صحفيون بلا حقوق» مطالبها فى الآتى:

١- عدم التخلى عن سلاح الشارع كأحد أدوات الضغط الجذرية على المجلس الانتقالى العسكرى الحالى.

٢- إلغاء المجلس الأعلى للصحافة الذى كان سلطة قمعية على حرية الصحافة والنشر فى مصر.

٣- إلغاء وزارة الإعلام الحالية باعتبارها تعبيرًا عن الأنظمة الشمولية والقمعية فى كل العصور وليس فى عصر مبارك فقط.

٤- إطلاق حرية إصدار الصحف للجميع بالإخطار.

٥- تطهير المؤسسات الصحفية القومية من العناصر المباركية الفاسدة، ومحاسبتهم حسابًا عسيرًا داخل نقابة الصحفيين على مخالفتهم ميثاق الشرف الصحفى، وملاحقتهم جنائيًا بعد تضخم ثرواتهم المالية بطرق غير مشروعة.

٦- إلغاء سلطات رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير فى الصحف القومية، وإلغاء سلطات رؤساء الأحزاب ورؤساء التحرير فى الصحف الحزبية، وإلغاء سلطات رؤساء مجالس الإدارات «ملاك الصحف» ورؤساء التحرير فى الصحف الخاصة، ونقل كل الصلاحيات للجان النقابية والجمعيات العمومية المنتخبة للصحفيين داخل كل أنواع هذه المؤسسات.

٧- تنقية جداول القيد بنقابة الصحفيين، وتغيير قانون نقابة الصحفيين، وإعادة الهيبة للجمعية العمومية للصحفيين، وقيد جميع الزملاء الصحفيين الذين مرَّ على عملهم بمهنة الصحافة سنة واحدة بشكل منتظم.

٨- تنمية موارد نقابة الصحفيين وإقرار قانون الدمغة وعودة الضبطية القضائية لنقابة الصحفيين فى جمع موارد النقابة من المؤسسات الصحفية.

٩- إقرار قانون شفاف لحرية تداول المعلومات من أجل تسهيل حق الصحفى فى الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية دون أى قيود.

١٠- إلغاء جميع القوانين الخاصة بالحبس فى قضايا النشر، وإقرار قانون ديمقراطى لنقابة الصحفيين غير القانون الحالى الغارق فى العيوب.

كما طالبت حركة «صحفيون بلا حقوق» المئات من زملائها بالصحف القومية المصرية بتأييد مطالب ثورة ٢٥ يناير، والثورة على كل من أسمتهم بـ«مخبرى» رؤساء التحرير

الفاسدين وطردهم من هذه الصحف التى يُفترض أنها ملك للشعب؛ تمهيدًا لمحاكمتهم على إهدار المال العام، وخيانة ثورة الشعب المصرى، عبر ترويج أكاذيب عن استقرار الرئيس مبارك ونظامه، وهو ما يخالف ميثاق الشرف الصحفى الذى يلزم الصحفيين بدقة النقل وشرط الضمير.

كما أعربت الحركة فى بيان لها عن بالغ عزائها لأسرة أول شهداء ثورة ٢٥ يناير من الصحفيين، وهو الصحفى أحمد محمود الذى استُشهد قبل يومين على يد رجال شرطة الرئيس مبارك المخلوع شعبيًا، وتؤكد أن دم الزميل الشهيد وباقى شهداء الثورة الشعبية المجيدة لن تذهب هباء، وأنه حتمًا سيتم القصاص من كل من تورطوا فى جرائم القتل والترويع التى طالت المتظاهرين المصريين المسالمين الذين يطالبون برحيل حسنى مبارك.. مشددة على أن دماء كل الصحفيين المصريين هى فداء لثورة شعب مصر التى تطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وثمَّنت الحركة الخطوة التى قام بها بعض الزملاء الصحفيين بتقديم بلاغات للنائب العام للتحقيق مع رؤساء تحرير صحف قومية بتهمة الثراء الفاحش، وإهانة أخلاقيات مهنة الصحافة بالارتماء فى حضن نظام مبارك.. مطالبين النائب العام بمنعهم من السفر.. داعية هؤلاء الزملاء الصحفيين الأحرار للاستمرار فى انتفاضتهم حتى يتم تطهير هذه المؤسسات الصحفية من العناصر الفاسدة التى تعبر عن نظام مبارك المخلوع شعبيًا.

وأكدت حركة «صحفيون بلا حقوق» أنها تنظم وتشارك بقوة مع زملائها فى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين لإسقاط مكرم محمد أحمد -نقيب الصحفيين الحكومى- الذى يدافع كل دقيقة عن نظام مبارك، وتدعو كل الصحفيين إلى جمعية عمومية طارئة خلال الساعات القليلة المقبلة لطرد مكرم محمد أحمد وسحب الثقة من نقيب الحزب الوطنى «البائد»، وانتخاب مجموعة من الزملاء لإدارة شئون النقابة حتى حلول موعد الانتخابات المقبلة، نهاية العام الجارى .

وأوضحت «صحفيون بلا حقوق» أن الزميلين رضوان آدم، وعمرو بدر -منسقَى الحركة- وعددًا من أعضاء الحركة يشاركون الآن فى تنظيم عدة نشاطات بنقابة الصحفيين للتضامن مع الثوار فى ميدان التحرير، من بينها: تشكيل لجنة لدعم أسر شهداء الثورة والمعتقلين،

وتقديم جميع الخدمات للصحفيين والنشطاء السياسيين.. كما تؤكد «صحفيون بلا حقوق» أن أبواب نقابة الصحفيين مفتوحة لجميع المصريين، استنادًا إلى أن هذه النقابة هى ضمير كل المصريين الشرفاء.

فى السياق ذاته، طالبت «صحفيون بلا حقوق» الإعلاميين فى التليفزيون المصرى الرسمى بالثورة على سياسات الكذب والخداع التى يروجها هذا الجهاز «الفاسد»، وتوسيع الإضراب عن العمل، تأييدًا لثورة ٢٥ يناير التى تطالب بإسقاط الرئيس مبارك؛ لمنع بث التقارير والأخبار المخادعة التى تخالف حقائق المد الثورى فى ميدان التحرير وباقى الميادين المصرية.. مؤكدة أن كل المسئولين عن ترويج الأكاذيب عن الثورة الشعبية، سوف يحاسَبون حسابًا عسيرًا بتهمة خيانة ضمير وثورة الشعب المصرى.

كما طالبت حركة «صحفيون بلا حقوق» جميع الصحفيين المصريين بالتوحد فى جبهة واحدة من أجل إلغاء أى سلطة فوقية تقمع حرية الصحافة والصحفيين، وعلى رأس هذه الأجهزة: المجلس الأعلى للصحافة، الذى كان يمارس سلطات «محاكم تفتيش» على حرية الصحافة والصحفيين لسنوات طويلة، لم تنته آثارها السوداء حتى الآن، خاصة بعد أن قررت الحكومة الانتقالية الباطلة بالشرعية الثورية «حكومة أحمد شفيق» نقل اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة لنائب رئيس الوزراء يحيى الجمل، وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا ومباشرًا على حرية الصحافة والصحفيين الذين يطالبون -وهذا أقل مطالبهم- بإلغاء جميع الأجهزة الحكومية التى كانت تمارس استبدادًا منظمًا على حرية الصحافة وإطلاق حرية إصدار الصحف، بحسب بيان للحركة.

ودعت «صحفيون بلا حقوق» فى البيان الصحفيين إلى رفع مطلب إلغاء المجلس الأعلى للصحافة داخل جميع المؤسسات الصحفية، قومية وحزبية وخاصة، بالتزامن مع انتفاضاتهم المتواصلة ضد رموز النظام السابق، وبقايا الفاسدين.. مشددة على أن الإبقاء على المجلس الأعلى للصحافة، بصلاحياته الاستبدادية، يعيد حرية الصحافة للنقطة صفر، ويهيئ الأوضاع الصحفية للعودة مجددًا لعصر الملاحقات والقمع اللذين كانا سائديْن فى عهد الرئيس السابق، حسنى مبارك، ونظامه.

كما دعت إلى استصدار قانون لحرية تداول المعلومات وحرية إطلاق إصدار الصحف بالإخطار، وليس كما كان معمولا به، وقت المجلس الأعلى للصحافة.. وأن الواجب

النقابى والمهنى يحتم على الصحفيين الآن، الراغبين فى إصدار صحف، أن يصدروها فورًا وفقا للشرعية الثورية، التى أسقطت كل الأطر التى كان يستند إليها نظام مبارك.

إعلام فى ورطة

بعد ثمانية عشر يومًا هى عمر ثورة ٢٥ يناير، ظهر فيها الإعلام الرسمى المصرى من تليفزيون وإذاعة وصحف منفصلا تمامًا عن الشعب الذى يُفترض أنه يموله. ولم يقتصر الأمر على الإعلام الرسمى، بل طال الإعلام غير الرسمى الذى يملكه رجال أعمال ليسوا بعيدين عن النظام لم يقصر فى تضليل مشاهديه ومتابعيه.

لكن الورطة الحقيقية هى أن محاولة استعادة بعض المصداقية بدت وكأنها قد جاءت بنتائج عكسية، إذ لم ينطلِ على جماهير المصريين انقلاب الإعلام مائة وثمانين درجة من مؤيد شرس للنظام وحاشيته إلى مؤيد متحمس للثورة ومنتقدًا للنظام بعد خلع رئيسه بساعات.

فقد بثّ التليفزيون المصرى صباح السبت بيانًا هنأ فيه الشعب والجيش على نجاح «الثورة العظيمة». وخرجت الصحف الرسمية مثل الأهرام والجمهورية بعناوين تمتدح الثورة وتبشر بانهيار النظام، وهى التى كانت حتى قبل يوم واحد تتهم أبناء الشعب بأنهم أصحاب «أجندات» أجنبية ومخربون. بيان التليفزيون المصرى أعقبه السبت بيان لبعض العاملين فيه استنكروا «موقف اتحاد الإذاعة والتليفزيون فى تضليل الرأى العام المصرى» وطالبوا بمحاكمة قياداته من وزير الإعلام ورئيس الاتحاد ومدير الاخبار. ويسخر المصريون الآن بشدة من وجوه شهيرة على القنوات الحكومية والخاصة وفى الصحف كانت تسبح بحمد النظام وتصور الثورة على أنها «قلة مندسَّة»، وانقلبت فجأة متحمسة للثورة وكاشفة عن مظالم نظام مبارك.

لا شك أن مصر شهدت فى السنوات الأخيرة هامش حرية إعلامية ضيقًا، لكنه امتلأ بمنافذ يملكها رجال أعمال يدورون فى فلك النظام. واستُخدمت تلك المنافذ من صحف وقنوات فضائية إما فى خوض معارك لصالح أصحاب رءوس الأموال، سواء مع الحكومة أو رجال أعمال منافسين، وإما للترفيه المدرِّ للإعلانات دون جودة عالية. وسمح ذلك

بالتنفيس قليلا عن كبت الجماهير المنسحبة سياسيًا والمقموعة أمنيًا.. كما ألهاها الإعلام المثير (على طريقة الصحف الصفراء) عن كثير من قضاياها المصيرية، حسب تعبير بعض الإعلاميين المصريين ممن عملوا فى مؤسسات دولية.

لكن ثورة الجماهير وضعت الجميع فى ورطة حقيقية، لم تسعفهم فيها مهنية عالية أو مصداقية كبيرة لدى الجماهير. فإحدى القنوات الفضائية التى كانت تنافس التليفزيون الحكومى فى متابعة نشاط نجل الرئيس المرشح لخلافة والده تجد نفسها فى مأزق حقيقى لكشف مساوئه الآن، حتى إن بعض المذيعين على القنوات الخاصة -الذين تعللوا بأنه كانت تمارَس عليهم ضغوط لعدم قول الحقيقة- لم يقنعوا كثيرًا من مشاهديهم، الذين اضطروا للتحول للجزيرة وبى بى سى والحرة لمتابعة أخبار ثورتهم هم أنفسهم.

وإذا كان النظام السابق فى مصر لم يسمح للقنوات الخاصة بتقديم الأخبار، والتفَّت تلك القنوات على ذلك بالبرامج الحوارية، فإن فرصة أن تطور هذه القنوات من عملها الآن ضعيفة مع فقدان المصداقية عن جماهيرها المستهدفة.

أما الإعلام الرسمى، فالواضح حتى الآن أن الجيش الذى يدير البلاد سيحافظ عليه؛ باعتباره وسيلة أساسية لمخاطبة الجماهير بشأن إجراءاته لتحقيق التحول الديمقراطى. لكن ذلك لا يعنى أن أى حكومة مقبلة يمكن أن تتغاضى عن التضليل والتزييف الذى انتهجه الإعلام، خاصة فى أسابيع الثورة.

ويتهم كثير من المتظاهرين والمواطنين التليفزيون المصرى، وبعض القنوات الخاصة إلى حد ما، بأنهم ضللوا الجماهير إلى حد تعريض حياتهم للخطر، خاصة بعد غياب الأمن المصرى تمامًا مساء الجمعة ٢٨ من يناير. ومن تابع الإعلام المصرى فى ذلك الوقت لاحظ أنه كان يقوم بدور مقصود، وليس إعلامًا لنقل المعلومة أو الخبر ولو منقوصًا أو مشوَّهًا. لكن مشكلة أى نظام حكم جديد هى أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون يعمل به عشرات الآلاف من الموظفين، ويعنى التخلص منه أو تقليصه تسريح الآلاف، فى وقت تسعى فيه الدولة لامتصاص غضب الناس الذين لم يُفيقوا بعدُ من حجم الفساد المالى الذى نددوا به فى ثورتهم.

أما الصحف المسماة بالقومية، فهى مملوكة للمجلس الأعلى للصحافة التابع لمجلس الشورى الذى يرأسه صفوت الشريف وزير الإعلام الأسبق، أمين عام الحزب الوطنى السابق، أحد المقربين من مبارك. ولا يمكن لتلك الصحف إذا تُركت للسوق الحر أن تستمر؛ لكثافة العمالة فيها وفقدانها نصيبًا كبيرًا من سوق القراء.. ناهيك عن تراجع سوق الإعلانات للإعلام المطبوع بعد انتشار مواقع الأخبار الإلكترونية.

الأمر شبه الأكيد الذى يُجمع عليه كثير من المهتمين بالإعلام أن أى نظام حكم جديد فى مصر، خاصة لو كان ديمقراطيًا شفافًا كما هو مأمول، لا يمكنه الاحتفاظ بهذه المنافذ الإعلامية الكثيرة والمتضخمة والمترهلة والضعيفة مهنيًا.

ربما يتم توزيع قدر من العاملين فيها على جهات حكومية أخرى؛ لامتصاص صدمة تسريح عشرات الآلاف، والاحتفاظ بتليفزيون مصغر (لا يضم عشرات القنوات الحكومية كما هو الحال الآن)، وترك الصحف القومية للسوق تدريجيًا. وسيؤدى ذلك إلى ضرورة أن تعمل تلك المؤسسات على تحسين مهنيتها والتنافس بضراوة مع الصحف والتليفزيونات الخاصة.. ما يزيد الضغط على الأخيرة. وربما تكون تلك فرصة لبروز منافذ إعلامية جديدة مهنية وقادرة على مواكبة مرحلة ديمقراطية حقيقية فى مصر تتجاوز ورطة الإعلام الرسمى والخاص الحالى.

ثورة فى الأهرام

بالطبع ليست مؤسسة الأهرام بعمر أهرامات مصر، التى اشتقَّت اسمها منها. لقد تأسست الأهرام فى عام ١٨٧٥، ولكنها أصبحت مع مرور الزمن صحيفة ودار نشر ومعهد أبحاث ومركزًا ثقافيًا.

إلا أن الصحيفة مملوكة من قِبل الدولة، وهكذا فقد ألفت المؤسسة نفسها، خلال الأحداث الصاخبة التى شهدتها البلاد مؤخرًا، فى حالة حرب مع نفسها. قد يحلو للبعض هنا أن يطلق على ما يجرى الآن داخل المؤسسة مصطلح «ثورة الأهرام».

خلال اجتماع جرى فى المؤسسة عقب اندلاع ثورة يناير، تأججت مشاعر الصحفيين «الثائرين» فى وجه إدارتهم المعينة من قِبل الدولة، والتى أظهرت ولاء لا يُشقُّ له غبار للرئيس محمد حسنى مبارك حتى رحيله عن السلطة فى الحادى عشر من الشهر فبراير ٢٠١١.

صباح حمامو هى من بين أولئك الصحفيين الذين وقفوا فى وجه الإدارة، يدفع بذلك كما تقول «الحماس والتوق إلى التغيير». «أعتقد أن الأهرام فى خطر. فإن كان بعض مديرى التحرير يهتمون حقًا بالأهرام بوصفها جزءًا من مصر، فعليهم إذًا أن يتخذوا موقفًا مشرِّفًا ويستقيلوا».

أسامة سرايا -رئيس تحرير صحيفة «الأهرام» الحكومية، كبرى الصحف المصرية التى طالما سخَّرها لخدمة توجهات النظام السابق- سرعان ما حوَّلها إلى صحيفة متحدثة باسم الثورة التى أطاحت بذلك النظام.. لكن الثورة لم تنس مواقفه السابقة وملفاته القديمة فكان اسمه ضمن أسماء العديد من رؤساء التحرير الذين طالتهم الكلمة الشهيرة للثوار «ارحل».

و«سرايا» يعتبره الكثير واحدًا من كبار «منافقى» النظام السابق، الذين يسَّروا له التزوير والخداع والسرقة والسلب والنهب. ولكن ما إن تهاوى النظام، حتى سارع إلى ركوب موجتها وتغيير جلده والسجود للثورة التى كان واحدًا ممن هاجموها فى البداية، وظهرت على صفحات الأهرام مانشتات لم تظهر حتى فى صحف المعارضة.

طوال فترة رئاسته لتحرير الأهرام اعتبر سرايا فى مقالاته المتهافتة، أن مبارك ونجله جمال ومعهما أحمد عز عقلاء العالم، وأن حصول الحزب الحاكم على ٩٨٪ فى الانتخابات الماضية يرجع إلى شعبيتهم الهائلة وضعف المعارضة.. كما شنَّ حملات على كل معارضى النظام، وتفهم حملات الاعتقال والتعذيب، وبررها، وشجع عليها.

يمتلك «سرايا» قدرةً عجيبةً على تجسيد الوهم وتسويق الخيال! تراها فى كل كتاباته وآرائه، وهو يملك صمودًا وصبرًا غير مألوفٍ، وقدرة عجيبة على ليِّ الحقائق، فهو على الدوام يرسم كادرًا واحدًا يمجد لحكمة عهد ومصداقية نظام ونجاح حكومةٍ! ثم يعرض لكل احتمالات الرفض، وكأنه يغلق باب الحوار والمناقشة بإمكانية لا يستطيع أحد أن ينافسه فيها! وقد يظن أنه بهذا قد أدى الأمانة ونال الرضا ونصح الشعب!.

أزعجنا «سرايا» طوال الفترة الماضية بقدرة الاقتصاد المصرى، ومتانة وقوة وبنية النظام السياسى المصرى الذى يتحرك نحو التطور والنمو، ومسألة العدالة الاجتماعية، وكيف قفزت إلى صدارة الاهتمام، واحتلت أولوية الرئيس مبارك، وكيف أصبحت التجربة المصرية فى الإصلاح الاقتصادى تمثل نموذجًا رائعًا فى التجارب العالمية فى مجال الحرص على البعد الاجتماعى.

وكان «سرايا» ومعه أحمد موسى -المحرر الأمنى- قد ذهبا قبل الثورة ليقدما للجماهير البشرى بأن البلد «تمام» فى حوار صفحتين بجريدة الأهرام مع وزير الداخلية السابق اللواء حبيب العادلى.. لم يراعيا فيه حتى تقديم أسئلة تفيد المواطن فى معرفة شيء عن تاريخ الشرطة.. أسامة سرايا -رئيس تحرير الأهرام- ابتسم كثيرًا فى حواره مع وزير الداخلية السابق ولم يكن يعلم أن الموقف سيتغير.

فى بداية الثورة دأب سرايا على وصف الشباب بأنهم قلة مندسَّة يعملون وفق أجندات أجنبية.. ووصف فى اليوم التالى لـ٢٥ يناير ما حدث فى ميدان التحرير بأنه فوضى يثيرها عشرات، ولم يكتفِ بما كتب.. بل خرج على الفضائيات ليصف المتظاهرين بأنهم «قلة مندسَّة لديهم أجندات أجنبية ويعملون لمصلحة هدم النظام ولديهم مخططات يعملون بموجبها».

وبعد خطاب مبارك الأول خرج «سرايا» ليؤكد أن التغيير فى مصر تم بالفعل، من خلال عدم ترشيح الرئيس مبارك نفسه لدورة مقبلة، وتعيينه نائبًا له، وتعهده بإجراء تعديلات دستورية تم الاتفاق عليها بالفعل. كما قال فى حوارات تليفزيونية، على خلفية الاشتباكات التى وقعت بين مؤيدى ومعارضى الرئيس مبارك فى ميدان التحرير: «طبيعى أن يكون هناك رأى آخر، يتعارض مع آراء الشباب الذى طالب بتنحى الرئيس». وتابع أن «اليوم كانت هناك مظاهرات مليونية بمعظم أحياء الجمهورية لتأييد الرئيس مبارك، وكان نتيجة تواجدها بالقرب من المظاهرة التى كانت متواجدة بالأمس، أن حدثت الاشتباكات».

وأكد سرايا أن استمرار المظاهرات فى ميدان التحرير، ليس لها أى مطلب موضوعى، خاصة أنه تمت الموافقة على أغلب طلباتها. أما بعد الثورة فقد انقلب سرايا على من أتوا به إلى الكرسى الذى جلس عليه هيكل ليقول إن ما حدث فى مصر "ثورة شعبية" يجب الاعتراف بنبلها، وسلامة المقصد من قيامها.. موضحًا أن الانتفاضة الشعبية التى بدأت فى ٢٥ يناير جاءت نتيجة التراكم وحركات إصلاحية واحتجاجية زادت وتيرتها مع بداية الألفية الجديدة، كما وصف من قام بها بـ«الثوار النبلاء».

وطالب سرايا، خلال مقاله بالأهرام الذى حمل عنوان "عقل الثورة"، الدولة بكل رموزها والأجيال الأكبر والسياسيين والقوى الأخرى على المسرح السياسى متنوعة الاتجاهات

بالتواضع واستيعاب طموح الشباب وأحلام الوطن. وتابع رئيس تحرير الأهرام نفاقه بقوله: "حانت لحظة قطف ثمار الحرية للمصريين، وألا يسطو على طموحاتهم أى متربص، أو أى قوة من موروثات الماضي، فالثورات يفجِّرها الأنقياء، وتديرها العقول الناضجة الموثوق بحكمتها، حتى يحافظوا على مسارها ويصلوا بها إلى بر الأمان.. الثوريون لا يريدون عادة وسطاء، فالثورة تدفعهم إلى أن يجرفوا كل مَنْ أمامهم!».

وفجأة تحولت الأهرام إلى منبر للثورة، لتُخرج بعد تنحى الرئيس مبارك ملحقًا صحفيًا يحمل اسم «شباب التحرير» يضم بين صفحاته الأربع أخبار الشباب الذين وصفهم من قبل بأنهم «عملاء وخونة».

صباح حمامو، صحفية فى جريدة الأهرام المصرية، عملت حمامو فى الصحيفة على مر السنوات الـ١٨ الماضية من عمرها المهنى، وهى تشغل الآن منصب نائب رئيس تحرير الشؤون الاقتصادية. تقول حمامو إن ولاءها للمكان الذى تعمل فيه لا حدود له، فهى تعتبر المؤسسة بيتًا لها.

وعمَّا تواجهه الصحيفة فى الوقت الراهن، تقول حمامو: «أعتقد أن الأهرام فى خطر. فإن كان بعض مديرى التحرير يهتمون حقًا بالأهرام بوصفها جزءًا من مصر، فعليهم إذا أن يتخذوا موقفًا مشرِّفا ويستقيلوا». تقول حمامو إن على الأهرام أن تقتفى أثر مصر التى ثارت خلال الأيام الماضية على نظامها الحاكم إلى أن أسقطته. وتضيف: «لقد بُعثت مصر من جديد فى الحادى عشر من شهر فبراير/ شباط الجارى. وأنا أعتقد أن الأهرام ستقتنص فرصتها، ونحن قادرون على فعل ذلك».

وخلال مؤتمر صحفى عقدوه عقب ثورة يناير، طالب الصحفيون بإجراء تغييرات تعكس بعض التطورات السياسية التى شهدتها البلاد مؤخرًا، بما فى ذلك تشكيل مجلس إدارة ومجلس تحرير جديدين لإدارة شؤون المؤسسة خلال المرحلة الانتقالية، على أن يلى ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لكلا المجلسين.

وكانت الصحيفة قد نشرت فى وقت سابق من الأسبوع الجارى اعتذارًا لقرَّائها، معترفة فيه بما أسمته «تغطية غير مهنية وغير أخلاقية» لأحداث الثورة. ومما جاء فى بيان الاعتذار الذى نشرته الصحيفة: «لقد فشلنا فى سماع هدير رسالة التغيير».

وكانت تهمة «التصرف اللاأخلاقى» قد وُجِّهت إلى الصحيفة أيضًا فى شهر سبتمبر الماضى عندما نشرت نسخة معدَّلة لصورة كان البيت الأبيض قد وزعها على وسائل الإعلام. ففى الصورة الأصلية، يظهر الرئيس الأمريكى باراك أوباما وهو يقود مجموعة من زعماء دول الشرق الأوسط خلال سيرهم على بساط أحمر فى طريقهم لمؤتمر صحفى مشترك، بينما يبدو الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك فى المؤخرة. لقد قررت الأهرام تعديل الصورة بغرض إظهار الرئيس المصرى حينذاك فى مقدمة المجموعة.

أمَّا فى الممر خارج غرفة الأخبار فى الأهرام، فقد عُلِّقت صورة كبيرة يظهر فيها الرجل المسؤول عن ذلك القرار المثير للجدل، أى رئيس تحرير الصحيفة أسامة سرايا، وهو يجتمع مع الرئيس المصرى السابق وجهًا لوجه.

وفى لقاء أجراه معه مراسل القسم العربى فى بى بى سى، يرد سرايا بشكل غاضب على دعوات البعض باستقالته من منصبه، إذ يقول: «أنت تأتى الآن إلى التهييج داخل المؤسسة، ولذلك أنا أرفض كلامك. فى لحظات الفوران، تأتى المؤسسات الإعلامية التى تلعب هذه اللعبة، والتى أسميها اللعبات القذرة لبعض المؤسسات الأجنبية. هل هذا ما تحاولون فعله؟ أنا أرفض التحريض من قِبل بى بى سى أو أى محطة عربية أو أجنبية».

وفى لهجة تذكِّر بما قاله مبارك فى آخر إطلالاته التليفزيونية، يتهم سرايا المراسل بالتحريض ضده داخل المؤسسة، ومن ثم يرمى الميكروفون على الأرض وينهى اللقاء. ومع تسارع الأحداث فى مصر، فقد غيَّرت الأهرام بشكل جذرى من لهجتها فى تغطية التطورات فى البلاد. لكن يبدو أن الدعوات لتغيير رئيس تحرير الصحيفة لا تمضى بعيدًا.

وبدأ عدد من صحفيى مؤسسة الأهرام جمع توقيعات للمطالبة بإقالة رئيس تحرير جريدة الأهرام ورؤساء تحرير مطبوعاتها المختلفة ورئيس مجلس إدارتها وحل مجلس إدارة المؤسسة، والدعوة إلى انعقاد جمعية عمومية طارئة لانتخاب مجلس إدارة جديد ورؤساء تحرير جدد للأهرام وجميع إصدارات المؤسسة المختلفة.

وقال بيان صادر عنهم، إن مؤسسة الأهرام تمر بلحظة تاريخية بالغة الحرج، وعلى أبنائها المخلصين وقياداتها التاريخية أن ينتفضوا لينقذوها من الانهيار، على حد قولهم.. موضحًا أن السياسات التحريرية والإدارية أدت إلى انهيار مصداقيتها التى تحولت إلى بوق جاهل يردد كل أكاذيب النظام ويخدم حفنة من رجال الأعمال.

وغلبت على التوقيعات أسماء صحفيى الأهرام المسائى، ممن أعربوا عن رفضهم رئاسة طارق حسن تحرير جريدة الأهرام المسائى.. واصفين إياه بـالمتحول؛ نظرًا لقيامه بتغيير الخط التحريرى للجريدة بعد ثورة ٢٥ يناير.

من جانبه، علق أسامة سرايا، رئيس تحرير الأهرام، بأنه ليس لديه شيء يخفيه، ومستعد للمثول أمام أى جهة تحقيق، وأن إجاباته جاهزة؛ لأنه لم ينتفع من منصبه.. رافضًا اعتبار رده هذا تحفظًا على البيان. وأضاف سرايا: كل واحد يريد أن يصدر بيانًا باسم العاملين بالأهرام من حقه أن يقوم بإصداره.. مؤكدًا أن تقديم صحفى أو عدد من الصحفيين بيانًا لوسائل الإعلام لا يعد تعبيرًا كليًا عن رغبة جموع العاملين. ولفت إلى أنه لا يجوز لأى شخص بالأهرام إقالته؛ لأنه مرتبط بأوضاع قانونية ومحاسبية وملتزم بها.. مضيفًا: إنه يؤدى عمله على أكمل وجه، وسيرد على كل ما يظهر من بيانات بخصوص إجراء تغييرات فى قيادات الأهرام.. موضحًا أن من لديه صلاحيات بذلك هو الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة العريقة.

كما تصاعدت حدة الاحتجاجات «الغاضبة» داخل عدد من المؤسسات الصحفية القومية، خاصة فى مؤسستَى الأهرام و«روزاليوسف»؛ حيث أعرب المئات من المحتجين عن استيائهم الشديد إزاء تردى الأوضاع الإدارية والمالية بها.

ودعا الصحفيون والعاملون فى «الأهـرام» إلى إنقاذ مؤسستهم، التى وصفوها بـ«العريقة».. قائلين إن السياسات التحريرية والإدارية التى قادها «أذناب النظام الفاسد» الذى تم إسقاطه، أدت إلى «انهيار مصداقيتها»؛ حيث تحولت منذ سنوات إلى «بوق جاهل» يردد كل أباطيل النظام وأكاذيبه، ويخدم حفنة من رجال الأعمال «الفاسدين».

وقالوا فى حملة توقيعات: «لأننا أبناء هذه المؤسسة فلا يمكن أن نصمت أو نتحمل وزر تدهورها».. مطالبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وثوار ٢٥ يناير بإقالة رئيس تحرير الأهرام ورؤساء تحرير مطبوعاتها المختلفة ورئيس مجلس إدارتها، إلى جانب حل مجلس إدارة الجمعية العمومية.

ودعوا كذلك إلى عقد جمعية عمومية طارئة لانتخاب مجلس إدارة وجمعية عمومية جديدين، على أن يتم إجراء الانتخابات فى مؤسسة «الأهرام» على مستوى مجلس الإدارة، ورؤساء التحرير فى جميع الإصدارات.

وطالبوا بوضع لائحة مالية وإدارية جديدة تضع حدًا أقصى للأجور، بما يراعى التوزيع العادل لعائدات المؤسسة على العاملين بها.. إلى جانب تحقيق مطالب تطوير قطاعات المؤسسة التحريرية والإدارية، وتلافى عيوب اللائحة القديمة.

وفى تطور جديد، طالب مئات الصحفيين والإداريين والعاملين بمؤسسة «روزاليوسف» بإقالة كل من كرم جبر، رئيس مجلس الإدارة، وعبدالله كمال، رئيس تحرير جريدة ومجلة «روزاليوسف».

وشددوا فى مذكرة -أرسلوها لكل من المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونقابة الصحفيين والمحكمة الدستورية العليا- على ضرورة الكشف عن ثرواتهما التى «جمعاها من دماء العمال والإداريين والصحفيين»، واتهموهما بـ«الاستيلاء على أرباح المؤسسة وإعطاء الفتات للعاملين دون وجه حق.. فضلا عن استقطاع المكافآت من المغضوب عليهم فى ظل النظام القمعى».

وانتشرت وحدة من أفراد الشرطة العسكرية داخل الطابق الرابع بمبنى مؤسسة الأهرام، الذى توجد به صالة التحرير، بناء على طلب رئيس تحرير الأهرام أسامة سرايا، وذلك بعد ترويج سرايا شائعات تفيد بوجود بعض الصحفيين الذين يحاولون اقتحام صالة التحرير والتحكم فيها.

واعتبر صحفيو الأهرام تلك الخطة محاولة من رئيس التحرير للرد على الصحفيين الذين ضبطوا مدير مكتبه مساء الجمعة وهو يحاول تهريب العديد من المستندات المهمة التى تخص المؤسسة وتثبت تورط سرايا شخصيًّا فى عمليات فساد. وأبدى الصحفيون استياءهم الشديد من رد فعل سرايا محاولا الظهور بمظهر الحريص على الأهرام وأنه مظلوم ومهدد، واتهامه من ضبطوا جرائمه بأنهم «فوضويون ودمويون ومن مثيرى المشكلات».. معتبرين أن «ما يتبعه سرايا أساليب فجة تأتى ضمن تفاصيل الثورة المضادة القذرة التى ينتهجها البعض لضرب ثورة شباب ٢٥ يناير ووأد ما حققته من نجاح حتى الآن».

كانت الشرطة العسكرية قد انتشرت حول مبنى الأهرام قبل اقتحامها المبنى بناء على طلب رئيس تحرير الأهرام، ومنعت خروج أو دخول أى أوراق من المؤسسة، وذلك بعد ضبط مجموعة من الصحفيين ثلاث كراتين كان يحاول مدير مكتب أسامة سرايا تهريبها خارج المبنى، تحوى أوراقًا ومستندات تخص المؤسسة.

من جهة أخرى، أعلن العشرات من صحفيى «الأهرام» دخولهم فى اعتصام مفتوح، داخل مقر المؤسسة؛ احتجاجًا على عدم تعيينهم ضمن التعيينات الأخيرة التى جرت العام الماضى. وقال المعتصمون -الذين انضم إليهم أمس عدد من صحفيى وإداريى «الأهرام» فى قليوب و٦ أكتوبر-: إن رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير يتقاضيان أموالا طائلة، ويستأثران بكل مقدرات «الأهرام».. فى حين يحصل الصحفيون على الفتات فقط.

وعبَّر المتظاهرون عن استيائهم من استبعاد أكثر من ٢٥٠ صحفيًا من قوائم التعيينات، رغم عملهم بالمؤسسة لفترة طويلة تراوحت ما بين خمسة أعوام وتسعة عشر عامًا. كما عبروا عن رفضهم ما وصفوه بـ«الفساد الإدارى وسوء الأوضاع داخل المؤسسة»، وطالبوا بإلغاء الوساطة والمحسوبية لما شعروا به من ظلم خلال الفترة الأخيرة داخل مؤسساتهم، وردد المتظاهرون شعارات، من بينها: «مش عايزين الملايين.. مش عايزين غير التعيين»، «يا تعيين فينك فينك .. عبد المنعم بينا وبينك».

ورفض الدكتور عبد المنعم سعيد -رئيس مجلس الإدارة- النزول من مكتبه لتهدئة المتظاهرين من شباب الصحفيين. وأكد المتظاهرون عدم خروج سعيد وأسامة سرايا رئيس تحرير «الأهرام» من الباب الرئيسى للمؤسسة؛ تفاديًا للقاء المتظاهرين، وبعد أن أصدر قرارًا بأنه لن يعين أحدًا طالما لم يمر عليه ١٥ عامًا.

وفى مؤسسة «أخبار اليوم»، تظاهر العشرات من العمال والإداريين ضد رئيس مجلس الإدارة محمد بركات لتحسين أوضاعهم المادية وتعيينهم

..وثورة فى روز اليوسف ضد عبد الله كمال

وبدأ فى الوقت ذاته عدد من صحفيى مجلة روز اليوسف حملة جمع توقيعات ضد عبد الله كمال رئيس تحرير المجلة؛ للمطالبة باستبعاده وإقالته رسميًا؛ اعتراضا على ممارساته التحريرية المعادية للوطن. وأكدوا فى بيان لهم حمل توقيع ٢٢ صحفيًا حتى الآن، ضرورة تشكيل مجلس تحرير جديد يعبر عن آمال وتطلعات الثورة الجديدة لتعود «روز اليوسف» صوتًا للشعب المصرى وليس صوتًا لفلول النظام السابق.

وانتهز الصحفيون الفرصة لتقديم الاعتذار عن جميع الممارسات السابقة، بما فيها

البذاءات والاعتداءات على كبار الكتاب والشخصيات السياسية الشريفة والممارسات التى قام بها رئيس تحرير المجلة. واتهمه الصحفيون بتلويث تاريخ المؤسسة العريقة، والتباعد كل البعد عن الأهداف الأساسية التى صدرت من أجلها روز اليوسف. وأضاف البيان أن «كمال» سخَّر المؤسسة والعاملين بها من صحفيين وعمال مطابع وإداريين لخدمة أمانة السياسات بالحزب الوطنى، ولكى تكون لسان حال «آل مبارك» وأعوانهم وعلى رأسهم أحمد عز. وقرر صحفيو روز اليوسف إرسال نسخة من البيان للمشير حسين طنطاوى -القائد الأعلى للقوات المسلحة-لمطالبته بتنفيذ ما جاء فى بيانهم.

من جانبها قالت الصحفية إيمان مطر -إحدى الموقعين على البيان- إنهم أبلغوا كمال فى اجتماعهم به اليوم بالمطالب وممارساته، ولكنهم فوجئوا بعدم اهتمامه بمطالبهم وسخريته الشديدة منها. وأضافت مطر أنه طلب منهم استكمال الاجتماع ومناقشة أفكار المجلة، وهو ما أدى إلى انسحابهم من الاجتماع.. مؤكدة أنهم هددوا بالدخول فى اعتصام مفتوح داخل مكتبه.

وقد سخَّر عبد الله كمال -رئيس تحرير «روز اليوسف»- الجريدة والمجلة موهبته الصحفية لخدمة النظام السابق ورموزه، وجعل من قلمه سلاحًا يهاجم به كل الأصوات المعارضة للنظام، ولم يسلم من ذلك حتى أصدقائه الذين يخالفونه الرأى. فكانت صفحات مؤسسته تعجُّ بالسب والقذف بحق شرفاء الوطن فى كل المجالات، فى شكل غير أخلاقى ومن خلال النهش فى الأعراض والشرف.. طبقًا لما قاله حتى المقربون إليه.

واتخذ كمال موقفًا مناهضًا لثورة ٢٥ يناير، فحاول التقليل من شأنها وحجمها واتهام المشاركين فيها بسوء النية واتباع أجندات خارجية تحاول النيل من النظام الشرعى من وجهة نظره.. بل وصل الأمر به إلى حد السخرية من هؤلاء الشباب الشرفاء بقوله على صفحته الشخصية بتويتر وفيس بوك: «لست أدرى لماذا تختار هذه المجموعات دائمًا أيام الإجازات لكى تعلن عن ثورتها!. هل لأنها تخشى أن يعطل المرور وصول الثورة؟ نلتقى بعد الثورة». ثم اختتم سلسلة تعليقاته الساخرة بعبارة: «تصبحون على خير. نلتقى بعد الثورة.. أقصد يعنى على ناصية شارع الثورة أول ما تلف يمين».

فى صبيحة يوم الغضب، قلل كمال من حجم الحدث ووصف الغضب بأنه إلكترونى فقط، وكتب: «الثورة هتقوم الساعة كام؟ سؤال حقيقى تلقيته من أحد الأصدقاء ضاحكًا،

كما لو أنها موعد حفلة سينمائية. قلت له: الثورة قامت فعلا فى تويتر»، ثم عبارة «فقط، وبدقة، مائتان من جموع ملايين الشعب المصرى يشاركون فى فعاليات الثورة الفظيعة.. أكثرهم ٥٠ عند دار القضاء العالى لو حسبنا عدد المراسلين». وقبلها بفترة سخر عبد الله كمال من زميله محمود سعد عندما هنَّأ الأخير الشعب التونسى على ثورته فاتهمه كمال بأن «رأيه فى الثورة لا يختلف عن آرائه فى كرة القدم وإصابات اللاعبين».. مضيفًا أنه «لا يمكن اختزال موقف الدولة المصرية فى برنامج مهما كان حجمه، وفى آراء مذيع لا يفرق بين شيكابالا وزين العابدين».

وقبيل جمعة الغضب حاور كمال وزير الداخلية السابق حبيب العادلى وسخَّر صحيفته لتكون لسان الشرطة فى قمع الثوار نفسيًّا ، وحاول كمال إحباط الثوار بعد خطاب الرئيس السابق مبارك فنادى فى صحيفته: «يا إخوتنا فى ميدان التحرير وأى ميدان آخر: ليس صحيحًا أن الشعب يمكن أن يقبل مزيدًا من الخسائر.. وإذا كانت الحالة الثورية فى الميدان تعتقد أنها قادرة على التعبير عن كل مصالح المجموع الكامل للشعب.. وتقول له إن عليه أن يقبل مزيدًا من الخسائر.. فإن فى البلد من يعتقد أيضًا أنه أقدر على التعبير عن تلك المصالح.. وفى يده أن يوقف حدوث مزيد من الخسائر.. وتحقيق المصلحة الأهم وهى: استقرار البلد وصون الشرعية وحماية السيادة والدفاع عن الأرض وتلبية احتياجات الناس»..

هكذا تعامل كمال مع الثورة قبل حدوثها وأثناءها، وعندما أحسَّ بانقلاب موازين القوى لصالحها وترنُّح النظام أمامها، بدأت تتغير ملامح تعبيرات الرجل، وأصبح كلامه من نوعية: «عهد جديد.. روح متجددة.. آمال عريضة» وغيرها من العبارات التى جمعت بينه وبين أبواق النظام السابق فى الصحف القومية. تغيُّر خطاب كمال من الثورة لم يمنع عددًا كبيرًا من الصحفيين بمؤسسة روز اليوسف من التبرؤ منه. وأكدوا فى بيان لهم خلال الجمعية العمومية الطارئة لنقابة الصحفيين أنهم ضد الطريقة التى تعامل بها مع ثورة الشباب. وأكدوا كذلك أنه أجبر بعضهم على المشاركة فى تشويه الثورة، كما كان يجبرهم على السير خلفه فى النفاق للنظام الساقط، وأنه حوَّل المؤسسة الكبيرة إلى قزم، بعدما جعلها عزبة خاصة لجمال مبارك وخطة التوريث، وعزبة أيضًا لكل من أحمد عز وسامح فهمى. وطالب الموقعون على البيان بإبعاده من رئاسة التحرير حتى تعود «روز اليوسف» عملاقة كما كانت.

وفى النهاية ، اضطر عبد الله كمال -رئيس تحرير «روز اليوسف»- إلى مغادرة مكتبه فى حراسة الأمن، بعد أن هاجمه عشرات الصحفيين وحاولوا الاعتداء عليه وطرده إلى خارج الجريدة.. فى تصعيد للاحتجاجات من جانب العاملين بالمؤسسة. فقد اعتصم نحو ألف من العاملين بالمؤسسة، للمطالبة برحيل كرم جبر رئيس مجلس الإدارة وعبد الله كمال رئيس التحرير ومحمد عبد النور رئيس تحرير مجلة «صباح الخير»، بسبب ما وصفوه بالانتهاكات المتكررة ضدهم وعدم تحقيق العدالة داخل المؤسسة، وطالبوا بمحاسبتهم عن جميع المخالفات التى حدثت فى عهدهم.

وقد خسرت مجلة «صباح الخير» عام ٢٠١٠ فقط مليونين ونصف المليون جنيه، وحققت مجلة «روز اليوسف» خسائر مماثلة، فى حين سجلت جريدة «روز اليوسف» اليومية خسائر بلغت مليونًا ونصف المليون جنيه، ليصل حجم الخسارة الكلية للمؤسسة إلى ٦ ملايين ونصف مليون جنيه. وبلغ جملة توزيع مجلة «صباح الخير» (٩٠٠) نسخة، و«روز اليوسف» (٣) آلاف نسخة، وجريدة «روز اليوسف» (٧٥٠ - ١٢٠٠) نسخة يوميًا.

كان العاملون بالمؤسسة من صحفيين وإداريين قد أبدوا استياءهم إزاء سياسة كرم جبر رئيس مجلس الإدارة، خاصة أنه كان يغلق باب مكتبه دومًا فى وجوههم، وقام بإجراءات أثارت غضبهم.. منها تبديل مواقع الموظفين ومصادر الصحفيين، وألغى إجازة يوم السبت.. فضلا عن عدم وجود سيارة دفن موتى، وتوقُّف أتوبيسات نقل الموظفين إلى منازلهم عن العمل منذ زمن طويل.. إضافة إلى تراجع توزيع إصدارات المؤسسة.

وزاد من استياء الموظفين والعمال: عدم اكتراث جبر باحتجاجاتهم؛ حيث أرسل إليهم عبد الصادق مصطفى الذى اعتذر لهم عن عدم تواجد رئيس مجلس الإدارة لوجوده ضمن اجتماع مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية، على الرغم من أن الاجتماع كان مخصصًا لرؤساء التحرير فقط. وحضر جبر بعد ذلك ليقرَّ حزمة من الإجراءات لتهدئة الموظفين، منها صرف ١٥٠٠ جنيه لجميع العاملين بدلا من ٧٥٠جنيهًا التى كانت مقررة في١٥ مارس المقبل.. إضافة إلى العدول عن قراره بإلغاء إجازة يوم السبت، والتعهد بتحسين خطوط النقل، وتكوين لجنة فنية لبحث مشكلات العاملين بالمؤسسة، وفتح باب التعيين خلال شهر لجميع العاملين بالمؤسسة.

ورغم ذلك، قام مجموعة من العمال -تزعمهم أربعة موظفين هم: سمير مبروك، إبراهيم جاد، إبراهيم الشرقانى، سمير عبد الراضى- وهتفوا ضد رئيس مجلس الإدارة «برضه مش عاوزينك»، فغادر جبر المؤسسة سريعًا.

كما وقَّع ٣٠ صحفيًّا من مجلة صباح الخير على بيان يطالبون فيه بتنحى محمد عبد النور -رئيس تحرير المجلة- من منصبه؛ نظرًا للجريمة المهنية والأخلاقية والسياسية التى ارتكبها فى حق ثورة شباب مصر فى آخر عددين من المجلة، بعدما اتهمهم بالعمالة والخيانة وتنفيذ أجندات أجنبية، وذلك بسبب السياسة التحريرية المنحازة للحزب الوطنى التى وضعها دون موافقة الصحفيين العاملين فى المجلة وكذلك الممارسات التى تتنافى مع ميثاق الشرف الصحفى.

وقد طالب الصحفيون عبد النور بألا يضع اسمه على العدد المقبل من صباح الخير حتى لا يصدر عدد يحتفى بالثورة واسمه عليها، إلا أنه رفض هذا الطلب.. مما جعل صحفيى المجلة يدرسون قرارًا بعدم المشاركة فى العدد المقبل. وأرسل صحفيو صباح الخير هذا البيان إلى الجهات المختصة، منها: نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة.

الثورة تندلع فى أخبار اليوم

نظرت دائرة العقود بمحكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار حسن سيد عبدالعزيز -نائب رئيس مجلس الدولة- الدعوى المقامة من المركز المصرى للنزاهة والشفافية وعدد من صحفيى مؤسسة أخبار اليوم ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الإسكان ورئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ومحمد عهدى فضلى -رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم- والتى يطالبون فيها ببطلان تخصيص ١١٣ فدانًا (تعادل حوالى خمسمائة ألف متر مربع) بالمنطقة المميزة بمدينة السادس من أكتوبر بجوار مدينة الإنتاج الإعلامى لمؤسسة أخبار اليوم مقابل تخصيص ١٦٪ من الوحدات لوزارة الإسكان.

وشهدت الجلسة التالية تقدُّم الحكومة بالرد والمستندات عن الدعوى.. شهدت الجلسة الماضية دفع المدَّعين بأنه فى شهر أبريل من عام ١٩٩٨ قام المدعى وزير الإسكان ورئيس هيئة المجتمعات العمرانية بتوقيع عقد مع إبراهيم سعدة بصفته رئيس مجلس إدارة

مؤسسة أخبار اليوم الصحفية وعبد القادر عبد الوهاب العضو المنتدب لشركة أخبار اليوم للاستثمار، وذلك لتخصيص مساحة ١١٣ فدانًا بالمنطقة المميزة بمدينة السادس من أكتوبر بجوار مدينة الإنتاج الإعلامى بغرض إقامة مدينة سكنية للعاملين بمؤسسة أخبار اليوم، وذلك مقابل تخصيص ١٦٪ من الوحدات لوزارة الإسكان لقاء ثمن الأرض.

وأضافوا أن هذا المشروع الطموح كان يضم حوالى عشرة آلاف شقة موزعة على ٦٠٠ عمارة.. إضافة إلى المحال التجارية والمنشآت الخدمية والترفيهية ومستشفى وحدائق.. على أن ينفذ المشروع فى خلال خمس سنوات.

وأكدوا للمحكمة أن الغرض الأساسى من المشروع -بجانب توفير مساكن للعاملين- هو تخفيف الزحام من داخل القاهرة؛ حيث يمثِّل انتقال العاملين بمطابع أخبار اليوم الكائنة بمدينة ٦ أكتوبر يوميًا من داخل القاهرة وإليها عبئًا مروريًا.. مما حدا بالعاملين فى أخبار اليوم للتفكير فى إنشاء هذه المدينة السكنية التى تسهل ذهاب العاملين إلى عملهم دون أن يشكلوا عبئًا مروريًا داخل القاهرة. وأضافوا: مرَّت السنوات دون وضع طوبة واحدة فى هذا المشروع حتى عام ٢٠٠٧ حينما أنذرت هيئة المجتمعات العمرانية مؤسسة أخبار اليوم بسحب الأرض لعدم تنفيذ المشروع، وهو ما ألهم مستثمرى مؤسسة أخبار اليوم فكرة عبقرية تمثلت فى عرضهم على الهيئة شراء الأرض ودفع كامل الثمن.. وفى الوقت ذاته عرضوا على أحد المستثمرين الكبار الذى لم يتردد لحظة طبعًا.. ولكنه حتى لا يذكر اسمه واسم شركته فى الصفقة تم تأسيس شركة جديدة (رأسمالها مائتان وخمسون ألف جنيه فقط) تكون مهمتها شراء الأرض وتمت تسميتها شركة ركين إيجيبت، التى استحوذت عليها بالكامل بعد ذلك بأيام قليلة مجموعة بالم هيلز المملوكة لوزير الإسكان وآخرين، على الرغم من عدم سداد مؤسسة أخبار اليوم كامل ثمن الأرض لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

واستجابت الهيئة لطلب أخباراليوم بالبيع لقاء ثمن نقدى مدفوع بالتقسيط على عشر سنوات وفترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وأعيد التخصيص (دون مزاد أيضًا) بالشروط الجديدة، وحددت ثمن المتر بمبلغ ٢٧٠ جنيهًا مصريًا، وحتى يكتمل الشكل القانونى قامت مؤسسة أخباراليوم بنقل ملكية الأرض إلى شركة أخبار اليوم للاستثمار التى قامت

بدورها ببيع الأرض إلى الشركة المذكورة ركين إيجبت (إحدى شركات بالم هيلز للتعمير) وذلك بسعر ٥١٥ جنيهًا للمتر.. علمًا بأن سعر بيع متر الأرض من الهيئة فى ذاك الوقت كان ٩٠٠ جنيه.. فى حين كان السعر السوقى للأرض فى ذلك الوقت أربعة آلاف جنيه للمتر.

وأكدوا مخالفة العقد لقانون المناقصات والمزايدات، وكذلك قانون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الذى يمنع التصرف فى الأرض قبل تنفيذ الغرض المخصصة من أجله وسداد كامل الثمن، وكذلك تغيير الغرض الأصلى المخصصة له الأرض من مشروع إسكان اقتصادى للعاملين بمؤسسة أخبار اليوم إلى تجارة أراضٍ عن طريق بيع الأرض للشركة المذكورة. ولفتوا إلى تلكؤ الحكومة بأن تم التخصيص بهدف عام وهو بناء مساكن للعاملين.. إلا أن تغيير الغرض من قِبل المخصص له لغرض تجارى بحت يجعل من الركون إلى ذلك أمرًا لا محل له من إدارة يُفترض سهرها على المصلحة العامة. وشددوا على تزايد علامات الاستفهام عندما يصاحب تغير الغرض بيع هذه الأراضى بفارق يتجاوز مئات الملايين من الجنيهات لم تدخل المؤسسة ولم يستفد أى من العاملين الذين استُخدمت أسماؤهم فى التخصيص، بل حتى فى النشر فى صحافة ذات المؤسسة عن مشروع للمساكن تحول إلى متاجرة فى الأراضى حققت مئات الملايين من الجنيهات.

ونظَّم عدد كبير من المحررين والإداريين والعاملين بمؤسسة أخبار اليوم الصحفية وقفة احتجاجية ظهر الأحد، بمقر المؤسسة بشارع الصحافة للإطاحة بمن أسموهم «ذيول النظام بالمؤسسة». واستهدفت المظاهرة الضغط على المجلس العسكرى من أجل إقالة كل من: محمد بركات رئيس تحرير جريدة الأخبار السابق الذى يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة حاليًا، وممتاز القط رئيس تحرير أخبار اليوم، ومحمود صلاح رئيس تحرير أخبار الحوادث، ورفعت رشاد رئيس تحرير مجلة آخر ساعة، وآمال عثمان رئيس تحرير مجلة أخبار النجوم.

وشارك إلى جانب العاملين الذين أطلقوا على أنفسهم «جبهة إنقاذ أخبار اليوم» عدد كبير من الصحفيين بمؤسسات الأهرام، ودار التحرير (الجمهورية) وروزا اليوسف. وتأتى تلك المظاهرة بعد أيام من إطاحة العاملين بمؤسسة روز اليوسف بكل من كرم جبر رئيس مجلس الإدارة وعبد الله كمال رئيس التحرير، وطردهما من المؤسسة. وقال أحد

الصحفيين المشاركين فى الوقفة الاحتجاجية لـ"الدستور الأصلي»: «نود التخلص من كل ما يمتُّ بصلة للنظام السابق، كما نوجه الدعوة لكل مصرى شريف للتواجد معنا». وأضاف: «الصحف القومية جزء من حق المصريين وأموالهم المهدرة، ولابد من عودتها إليهم». وكان عدد من محررى أخبار اليوم قد وقَّعوا قبل نحو أسبوع على وثيقة من أجل المطالبة ببقاء ممتاز القط رئيسًا لتحرير الصحيفة، بناء على طلبه الشخصى.. إلا أنه فور التوقيع، شرع فى التنكيل وإصدار قرارات تعسفية اعتادوا عليها من القط على مدى السنوات السابقة، مما أثار غضبهم وقرارهم بالمشاركة فى الوقفة.

وأصدر صحفيو وإداريو مجلة (أكتوبر) بيانًا يتبرءون فيه من التغطية الصحفية المغرضة التى ضللت الرأى العام وتطاولت على الثورة المصرية الشعبية المطالبة برحيل النظام. وأدان البيان بشدة مجدى الدقاق -رئيس التحرير، عضو أمانة التثقيف بالحزب الوطنى، المتحدث باسمه فى وسائل الإعلام المختلفة- باعتباره أحد الوجوه المستفزة التى روَّجت لسيناريو التوريث ودعمت ركائز الفساد وتهكمت وسخرت واستخفت بالشعب الذى هو مصدر السلطات. وأكد البيان أن مجلة أكتوبر -التى حولها الدقاق إلى مجرد نشرة تابعة للحزب الوطنى- تستحق مثل الوطن ما هو أفضل وأرفع وأجمل.

وعلاوة على هذا البيان، نظَّم الصحفيون احتجاجات واسعة إزاء استمرار مجدى الدقاق فى رئاسة التحرير، باعتباره أحد أجنحة الحزب الوطنى. وطالب الصحفيون بإنهاء ما وصفوه بـ«الفساد الإدارى بالمؤسسة».. مؤكدين أنهم سيتقدمون ببلاغ للنائب العام يتضمن كل المخالفات التى ارتكبها الدقاق.

فى الوقت الذى اتخذ فيه محمد على إبراهيم -رئيس تحرير «الجمهورية»- بعض الإجراءات الاحترازية لمواجهة حركة الاحتجاجات التى تصاعدت وتيرتها ضده؛ حيث عدَّل من سياسة الجريدة التحريرية، وبدأ بتحية ثوار التحرير بعد أن هاجمهم أكثر من مرة.

وأكدت مصادر صحفية أنه شوهد أكثر من مرة يجلس فى غرفة «الديسك المركزى» التى لم يزرها منذ تقلده منصب رئيس التحرير، واستعان بالزميل ناجى قمحة -الذى كان يعمل مديرًا للتحرير إبان عهد سمير رجب رئيس التحرير الأسبق- ليكون مسئولا عن مجلس التحرير. وأضافت المصادر أن وفدًا من الزملاء بالجريدة قابلوا جمال مكاوى

-عضو مجلس إدارة الجريدة- وأبدوا له اعتراضهم على انحدار مستوى الجريدة المهنى، ووعدهم بأنه سيتم تغيير رئيس التحرير نهاية فبراير الجارى.

كما طالب أكثر من ٥٠٠ صحفى وإدارى وعامل فى وكالة أنباء الشرق الأوسط بسحب الثقة من الكاتب الصحفى عبد الله على حسن -رئيس مجلس إدارة وتحرير الوكالة- وأكدوا فى بيان لهم يحمل توقيعهم ضرورة عدم الاعتداد بقرارات حسن وإلغاء مجلس التحرير التابع له.. كما طالب العاملون فى وكالة أنباء الشرق الأوسط المستشار عبد المجيد محمود -النائب العام- بالتحقيق مع عبدالله على حسن وفحص الذمة المالية له ولأسرته.

وأكدوا فى بيانهم ضرورة تشكيل لجنة من قدامى العاملين بالوكالة لإعادة رسم السياسة التحريرية لها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة التى تعيشها مصر.. منتقدين ما أسموه بالموقف المشين الذى اتخذته الوكالة فى تغطيتها لأحداث ثورة الشعب المصرى. واتهموا حسن بأنه سعى إلى تزييف الحقائق لصالح القوى المضادة للثورة، مما أدى إلى إهانة وتشويه موقف الصحفيين العاملين بها، وإفقاد الوكالة مصداقيتها المهنية داخليًا وخارجيًا. وقرر الصحفيون إرسال نسخة من بيانهم إلى النائب العام ولنقابة الصحفيين. كما أكدوا حرصهم على حضور الجمعية العمومية الطارئة للنقابة بهدف إسقاط كل رموز الفساد داخل الصحف.. على حد وصفهم.

من جانبه حاول عبد الله على حسن استدعاء الجيش لفض احتجاجات الصحفيين ضده ولحمايته منهم، إلا أنه فور قدوم ضباط الجيش هتف الصحفيون قائلين: «الجيش والوكالة إيد واحدة»، كما ردد الصحفيون والعمال والإداريون بصوت واحد الشعارات التى رددها الشعب فى ثورتهم ضد الرئيس مبارك نفسها قائلين: «مش هنمشى.. هو يمشى.. ارحل يعنى امشى».

وأصدر حسين مجاور -رئيس مجلس إدارة اتحاد العمال- قرارًا بوقف إصدار جريدة العمال التى تصدر عن الاتحاد، وذلك حتى يتم اختيار رئيس تحرير جديد بدلا من سمير رجب الذى تم استبعاده بناء على رغبة صحفيى الجريدة. وكان مجاور قد عقد اجتماعًا أمس الأول مع صحفيى الجريدة للاستماع إلى مطالبهم، والتى كان على رأسها: استبعاد رجب من رئاسة تحرير العمال، بالإضافة إلى تعديل الخط السياسى للجريدة، وعمل لائحة

داخلية للعاملين بها. وقال أحد صحفيي الجريدة لـ«اليوم السابع» إنهم طالبوا باستبعاد رجب بسبب إصداره عددًا معاديًا لشباب الثورة ومطالبهم.. مشيرًا إلى أن مجاور قرر تشكيل لجنة من الصحفيين لوضع هيكل وظيفى للجريدة، بالإضافة إلى رسم الخطوط العريضة التى ستسير عليها خلال الفترة المقبلة.

كما دعا الصحفيون بجريدة الوفد إلى وقفة احتجاجية غدًا الثلاثاء أمام مقر الجريدة؛ اعتراضًا على سياسات الجريدة والحزب ورئيسه السيد البدوى تجاه ثورة ٢٥ يناير. وطالب الصحفيون بعدة نقاط يريدون تحقيقها داخل الجريدة وهى: إبعاد السيد البدوى عن رئاسة مجلس إدارة الجريدة، وتشكيل مجلس إدارة من بعض الشخصيات التى تحظى بثقة جموع الصحفيين، وإلغاء قرار فصل العددين اليومى والأسبوعى عن بعضهما، وأن يعودا ليكونا إصدارًا واحدًا برئيس تحرير واحد بدلا من سياسة «سبعة رؤساء تحرير» التى ابتدعها السيد البدوى. وأضاف الصحفيون فى مطالبهم ضرورة إلغاء بوابة الوفد الإلكترونية وتحويلها لموقع للجريدة، وتسريح العاملين من جرائد أخرى مثل «الدستور» التى اشتراها البدوى مع رضا إدوارد -عضو اللجنة العليا للوفد- حتى لا يصبحوا بمثابة رجاله فى الجريدةز وطالبوا كذلك بفصل ميزانية الجريدة عن الحزب، وتسليم كشف حساب عن إنفاقات المشروعات الوهمية التى أنشأها البدوى، وأخيرًا إبعاد حاشيته عن المناصب القيادية.

وقد تقدم جمال عبدالرحيم -الصحفى بالجمهورية، عضو مجلس نقابة الصحفيين- ببلاغ إلى النائب العام ضد صفوت الشريف -الرئيس السابق لمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة- جاء فيه: منذ تولى صفوت الشريف رئاسة مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة استشرى الفساد المالى والإدارى فى جميع المؤسسات الصحفية القومية بسبب تغاضيه عن جرائم الاستيلاء على المال العام التى ارتكبها رؤساء مجالس إدارات تلك المؤسسات وكذا رؤساء تحرير الصحف -سواء السابقون أو الحاليون- رغم تسلمه تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تؤكد ذلك.

وأضاف: لقد شارك صفوت الشريف فى الانهيار التام الذى وصلت إليه مؤسساتنا الصحفية القومية، مما أدى إلى تراكم الديون على تلك المؤسسات والتى وصلت إلى أكثر من ٤ مليارات جنيه. وهذه الديون كانت نتيجة للأموال التى حصل عليها رؤساء مجالس

إدارات المؤسسات ورؤساء تحرير الصحف. وأنه لم يكن غريبًا أن يتغاضى صفوت الشريف عن الفساد المالى والإدارى بالمؤسسات الصحفية القومية بسبب حصوله على ملايين الجنيهات فى صورة هدايا عينية من رؤساء مجالس الإدارات -سواء السابقون أو الحاليون- مع نهاية كل عام.. علاوة على ارتكابه جرائم إدارية تمثلت فى تعيين رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير، منهم من هو قريب منه شخصيًا، ومنهم من له انتماءات بالحزب الوطنى الذى كان يتولى منصب أمينه العام.. ضاربًا عرض الحائط بالقوانين والأعراف التى كانت توجب عليه اختيار الكفاءات الصحفية الكثيرة بتلك المؤسسات.. مما أدى إلى انهيارها بصورة لم يسبق لها مثيل.

وطلب عبدالرحيم فى نهاية البلاغ سرعة التحقيق مع صفوت الشريف -رئيس مجلس الشورى، رئيس المجلس الأعلى للصحافة السابق- ومنعه من السفر، والتحفظ على أمواله، وإحالته للمحاكمة بتهمة الاستيلاء على المال العام، ومخاطبة الجهاز المركزى للمحاسبات لتقديم تقارير ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية منذ توليه منصبه.. وسرعة التحقيق مع رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية السابقين والحاليين، ومنعهم من السفر، والتحفظ على أموالهم، وإحالتهم للمحاكمة بتهمة الاستيلاء على المال العام.

كما طالبت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بإقالة رؤساء تحرير الصحف القومية، وتعيين صحفيين صادقين وأمناء على رسالة الصحافة.. مؤكدة أن رؤساء تحرير الصحف القومية ضللوا الشعب ودعموا النظام السابق وصنعوا منه إلهًا.

وقالت الشبكة فى بيان لها اليوم: يجب أن يغادر رؤساء تحرير ومجالس إدارات صحف «الأهرام، روز اليوسف، الأخبار، الجمهورية، المصور، أكتوبر».. مؤكدة أنهم حرَّضوا المواطنين على ثوار يناير المطالبين بالديمقراطية فى مصر، وعقب الإطاحة بالنظام السابق تحولوا ١٨٠ درجة ليظهروا داعمين للثورة والديمقراطية. وقال جمال عيد -مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان-: «رؤساء تحرير الصحف القومية الحاليون دعموا الديكتاتور مبارك وصنعوا منه إلهًا، وبدءوا الآن فى استخدام النفاق الرخيص نفسه تجاه المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. متناسين أن المجلس الأعلى لا يرغب فى ذلك، ولن ينطلى عليه هذا النفاق الرخيص».

كما أقام نبيه البهى -المحامى- دعوى قضائية ضد رئيس مجلس إدارة جريدة أخبار اليوم السابق محمد بركات ورئيس التحرير ياسر رزق.. مطالبًا فيها بوقف إصدار الجريدة لاستخدامها أسلوب الثورة المضادة فى تغطية الأحداث. وأوضحت الدعوى أن تغطية الجريدة زيارة الوفد المصرى للخرطوم بالسودان فى عدد الاربعاء ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١١ تعد نموذجًا صارخًا لأسلوب الثورة المضادة، والتقليل من إنجازات الثورة، رغم ما قامت به من تطهير البلاد من الفاسدين الذين نهبوا ثرواتها.

وقالت الدعوى إنه جاءت تغطية الجريدة للزيارة فى عدد الأربعاء فى صفحتيها الأولى والثالثة تحت عنوان (الوفد المصرى عاد من الخرطوم بـ١٠ اتفاقيات و٢٠ كارتونة مانجو).. مما جعل تغطية الجريدة تحقر من حجم الزيارة ونتائجها ومن حجم الوفد، وتختزل الزيارة فى أقفاص المانجو والكركديه.. مستنكرة تعليق الجريدة القومية زيارة الوزراء لدولة شقيقة بهذا الشكل. وتساءلت الدعوى عما إذا كانت زيارات المسئولين للخارج فى السابق كان يتم الإفصاح فيها عن أى هدايا حصلت عليها الوفود.

كما تقدم أحد المحامين المصريين ببلاغ للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ضد حسن راتب -رئيس مجلس إدارة قناة المحور الفضائية المصرية- وفريق العمل فى برنامج «٤٨ ساعة» الذى توقف بثُّه مؤخرًا يتهمهم فيه بالتحريض على قتل المتظاهرين المشاركين فى ثورة ٢٥ يناير.

وقال تامر محمد حبيب المحامى -الجمعة- إنه قدم البلاغ ضد حسن راتب بصفته رئيس مجلس إدارة القناه وضد مقدمَى البرنامج سيد على وهناء السمرى.. إضافة الى بشير حسن رئيس التحرير، ويحيى ممتاز المدير التنفيذى للقناة ونجاة عبد الرحمن الصحفية بجريدة «٢٤ ساعة».

كما تقدم منتصر الزيات -المحامى، وكيل مؤسسى حزب الاتحاد- ببلاغ إلى النائب العام ضد عبد اللطيف المناوى -رئيس مركز أخبار مصر (قطاع الأخبار سابقًا)- متهمًا المناوى بتجديد الأستديوهات بصورة متكررة كلفت ميزانية التليفزيون ما يزيد على ٥٠ مليون جنيه مصرى تقريبًا.. آخرها ما أجراه عام ٢٠١٠، وتكلفت معدات الأستوديو (٥) و(١٦) ما يقرب من ٤٠ مليون جنيه.

وذكر الزيات فى بلاغه رقم ٧٧٠ بتاريخ اليوم الأحد أن المناوى ضمَّ إلى طاقم مكتبه مستشار وزير الإعلام أحمد طه وعماد ربيع مدير إنتاج قطاع الأخبار وخصص لهما مكافآت ورواتب تتجاوز عشرين ألف جنيه شهريًا.. بجانب أنه خص مقربين منه، أبرزهم: عبد الرحمن حجازى الذى عيَّنه بدرجة مدير عام إخراج رغم أنه حاصل على دبلوم متوسط قبل أن يحصل -بمباركة وزير التعليم الأسبق حسين كامل بهاء الدين- على بكالوريوس تعاون، ودينا عبد السلام التى تخطى بها كل العاملين القدامى، برواتب ومكافآت تتـراوح ما بين ٢٠ و٢٥ ألف جنيه شهريًا.

وأكد الزيات فى بلاغه أنه يمتلك كل المستندات التى تخص وقائع مخالفة القانون.. مطالبًا باتخاذ اللازم قانونًا إزاء الوقائع السالف بيانها، وندب لجنة ثلاثية من الخبراء الفنيين والمحاسبين لفحص أعمال المشكو فى حقه وكل من وردت أسماؤهم عاليه، وفحص ذمته المالية. وطالب كذلك بمنعه من السفر خارج البلاد، وإدراجه فى قوائم الترقُّب والتحفُّظ على جميع أرصدته المالية فى البنوك المصرية.

وأوضح البلاغ الذى تقدم به الزيات أن المناوى شغل منصب رئيس مركز أخبار مصر بالتليفزيون المملوك للشعب.. متهمًا إياه باستغلال منصبه للترويج للرئيس المخلوع حسنى مبارك ضد مصلحة الشعب. وأضاف أن المناوى سعى وفق خطة إعلامية للنيل من ثورة الشعب البيضاء السلمية وتسفيه المشاركين فيها، ووصفهم بأوصاف يعاقب عليها القانون.. مما عرَّض البلاد لمخاطر شتى، وهدد السلم والأمن القوميين بمصر. واتهمه بارتكاب تزوير معنوى للحقيقة فى صورة واقعة غير حقيقية. وكذلك اتهم الزيات المناوى بأنه باشر طوال فترة عمله إجراءات شابتها مخالفة تطبيق صحيح القانون، وشبهة التربح من المال العام وإهداره.

ومن التهم التى تضمنها بلاغ الزيات: إسناد بالأمر المباشر بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات لشركة قطاع خاص هى شركة «أروما» للأعمال التليفزيونية وشركة «جرافتى» تأجير معدات تليفزيونية.. رغم وجود المعدات بالتليفزيون المصرى والقيام بأعمال الجرافيك، مما ترتب عليه إهدار آلاف الجنيهات من خزينة التلفزيون. كما أسند عمليات تغطية الأخبار الخارجية إلى شركة بعينها هى شركة A.P أسوشيتدبرس وذلك بالأمر

المباشر، وأسند إلى المخرج مجدى يونس وظيفة الإخراج منذ أربع سنوات رغم أنه لا يمت لقطاع الأخبار بصلة، واختص نفسه وهو يشغل هذه الوظيفة بتقديم ثلاثة برامج أسبوعية هى: «ملف خاص» و«لقاء خاص» و«وجهة نظر» يتراوح أجره ثمانية آلاف جنيه فى الحلقة الواحدة، وأسند إلى المخرج عبدالرحمن حجازى السفر إلى دولة الإمارات العربية والصين الشعبية للتعاقد على معدات خاصة لأستوديو (٥) على غير ما تقتضيه المصلحة من سفر فنى قادر على الفحص والاختبار، وتبين أن تلك المعدات مستعملة ومن الدرجة الثالثة وتم تشوينها بالمخازن رغم أنها كلفت الخزينة العامة ملايين الجنيهات.

التغييرات الصحفية

أصدر الدكتور عصام شرف –رئيس مجلس الوزراء– قرارًا رقم ٤٥١ لسنة ٢٠١١ بناء على موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بتغيير عدد من القيادات الصحفية شملت صحف: الأهرام والأخبار والجمهورية ودار التحرير وعددًا من الصحف الأخرى.

وفيما يلى نص القرار:

«فى إطار إعادة هيكلة وتنظيم قطاع الصحافة تماشيًا مع روح التغيير واستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية التى تشهدها مصر للعمل على بناء مجتمع الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ونظرًا للدور المهم الذى تضطلع به دور النشر والمؤسسات الصحفية فى هذه المرحلة الدقيقة، أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٤٥١ لسنة ٢٠١١ وذلك بناء على موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وينص على:

أولا: يعيَّن رئيسًا لمجالس إدارات دور النشر والمؤسسات الصحفية كل من: أولا: دار التحرير: خالد أنور عبدالحميد بكير رئيس مجلس الإدارة، خالد أنور عبدالحميد بكير كتاب الجمهورية، محمود نافع رئيس تحرير جريدة الجمهورية، جمال أبو بيه رئيس تحرير المساء.

ثانيًا: مؤسسة دار الهلال: حلمى النمنم رئيس مجلس إدارة المؤسسة.

ثالثًا: مؤسسة روزاليوسف: محمد جمال الدين المعدول رئيس مجلس إدارة المؤسسة، إبراهيم خليل رئيس تحرير الجريدة، أسامة سلامة رئيس تحرير المجلة.

رابعًا: مؤسسة الأهرام: لبيب السباعى رئيس مجلس الإدارة، عبدالعظيم حماد رئيس التحرير، علاء ثابت الأهرام المسائى.

خامسًا: محسن أحمد حسنين مجلة أكتوبر- رئيس التحرير، السيد إبراهيم النجار أخبار اليوم- رئيس التحرير، إبراهيم قاعود مجلة آخر ساعة- رئيس التحرير، جمال الزهيرى أخبار الرياضة- رئيس التحرير، وائل عادل أبوالسعود أخبار الحوادث- رئيس التحرير، محمد عبدالله هيبة صباح الخير- رئيس التحرير.

سادسًا: وكالة أنباء الشرق الأوسط: عادل عبدالعزيز رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير».

وبعد هذه التغييرات الصحفية التى جاءت متوافقة مع رغبات الصحفيين فى العهد الجديد، بدأ عبد العظيم حماد فى مستهل عمله رئيسًا لتحرير الأهرام بكتابة مقال بعنوان «تحت القسم» جاء فيه:

«نحن -الصحفيين- لدينا أو علينا قسم قانونى يتحتم أن يؤديه كل واحد منا قبل أن يُقبَل عضوًا فى نقابتنا العريقة التى أتمت أمس عامها السبعين.

هذا القسم نصه هو:

أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن.. وأن أؤدى رسالتى بالشرف والأمانة والنزاهة.. وأن أحافظ على كرامة المهنة.. وأن أحترم آدابها وتقاليدها.

وقد اخترت تعبير «تحت القسم» لأستهل به عملى رئيسًا لتحرير الأهرام؛ لكى أتذكر فى كل لحظة، ومع كل كلمة أخطُّها، أننى أمام منصة للعدالة لا تقل فى نزاهتها ولا فى جلالها عن نظيرتها فى قاعات التقاضى.. وهى منصة المدعى أمامها.. وكذلك الشاهد.. وقاضيها أيضًا هو القارئ.. الذى هو دائمًا، وبالضرورة، قاضٍ عادل؛ لأن حكمه يصدر عما وقر فى ضميره..

لكن القسم الذى أشعر بأننى مطوق به لا يقتصر بعد ثورة ٢٥ يناير على تلك اليمين النقابية.. مع أنها كافية.. فهنا أيضًا دماء الشهداء.. وفدائية وتصميم الثوار.. وإخلاص قواتنا المسلحة للشعب والوطن.. وهنا أيضًا الأهداف الكبرى التى انطلقت من أجلها الثورة..

والآمال العريضة التى تجيش بها الصدور.. من أجل بناء مصر الديمقراطية المتقدمة الآمنة.

وكما كانت الأهرام طوال تاريخها المديد ـ إلا فى ظروف استثنائية يعـلمها قراؤهـا جيدًا ـ واحدة من أهم دعائم الوطنية والتقدم والحرية على أرض مصر.. فإننى أعاهد القارئ وأعاهد زملائى فيها أن تستأنف بجهود كل صحفييها.. والعاملين فيها هذا الدور الذى صنع مجدها.. ومكانتها الفريدة فى الصحافة المصرية.. والصحافة العربية والعالمية.. وهى -والحمد لله- تملك كل الموارد والإمكانات والمواهب القادرة على ذلك.. بشرط أن يكون ولاؤنا أولا وأخيرًا للقارئ.. وللمهنة.. وللوطن.

وإذا أذن لى القارئ.. فإننى أختتم هذه السطور بحديث قد يبدو خارجًا على السياق.. لكننى أشعر بأنه واجب محتمٌ على أن أتوجه اليوم بالشكر لكل الأساتذة الذين تعلمت منهم.. كما أتوجه بالعرفان لكل الزملاء الذين توسموا فيَّ خيرًا.. وكل الزملاء الذين استقبلوا وجودى بينهم رئيسًا للتحرير بأمل فى مستقبل أفضل.. وبالطبع الشكر كل الشكر لأصحاب القرار.

أما الأستاذ لبيب السباعى -رئيس مجلس إدارة الأهرام الجديد- فلا أقول عنه سوى إننى محظوظ بوجوده على رأس هذه المؤسسة.. وكذلك كل زملائى الذين يعرفون له جديته واستقامته وعطاءه.

بقيت كلمة أخيرة أعاهد فيها القارئ والزملاء فى الأهرام على أن هذه سوف تكون المرة الأخيرة التى يظهر فيها مقال لرئيس التحرير فى الصفحة الأولى.. فهذا تقليد انتهى زمنه فى الصحف الكبرى مثل الأهرام.. ولن يُنشر من المقالات فى الصفحة الأولى إلا ما كان يعبر عن رأى الأهرام نفسها فى قضية تستحق مكانًا فى الصفحة الأولى».

ثورة فى الإعلام المرئى

أقالت الشئون المعنوية للقوات المسلحة وزير الإعلام أنس الفقى ورجاله، فور تسلمها زمام الأمور فى التليفزيون الرسمى للدولة. وتعرض التليفزيون الرسمى لموجة انتقادات واسعة بسبب تغطيته التى وُصفت بـ«المزرية والمتخبطة» لأحداث ثورة ٢٥ يناير التى

طالبت برحيل الرئيس حسنى مبارك؛ والهجوم الذى شنَّه ضد المتظاهرين والمعتصمين فى ميدان التحرير والبذاءات التى أطلقها ضد المحتجين، ووصفهم بأنهم «ثلة من المخربين»، فضلا عن تعمده إخفاء الحقائق على المواطنين والكذب والتدليس.

وكان المحتجون قد حاصروا مبنى التليفزيون الحكومى القريب من ميدان التحرير ومنعوا العاملين من الدخول أو الخروج، وتمكن بعض المحتجين من اجتياز الأسلاك الشائكة التى وضعتها القوات المسلحة لمنع اقتحامهم المبنى. وردد المحتجون هتافات مناوئة لأنس الفقى والرئيس المخلوع حسنى مبارك من بينها، «يا وزير صح النوم.. النهارده آخر يوم».. بالإضافة لهتافات تدعو لإسقاط النظام «الشعب يريد إسقاط الرئيس».

كما تجمهر عدد كبير من العاملين فى ماسبيرو أمام استديوهات القناة الثالثة لمنع عادل معاطى -رئيس قطاع القنوات الإقليمية- من إلقاء أبيات شعرية كتبها خصيصًا لثورة ٢٥ يناير، اعتراضًا منهم على موقفه من الثورة منذ بدايتها، باعتباره أحد القيادات الذين التزموا الصمت خلال فترة التظاهر.

وقال على أبو هميلة، أحد المتظاهرين، إن كل قيادات ماسبيرو كان لها موقف معادٍ للثورة، وضللوا الرأى العام بأخبارهم المفبركة، وبالتالى لن نسمح لهم بـ«ركوب الموجة» الآن. أضاف: «نجمع حاليًا توقيعات من العاملين بقطاعات ماسبيرو المختلفة لإسقاط قيادات التليفزيون، وفى مقدمتهم أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ورؤساء القطاعات والقنوات الذين كانوا سببًا فى اتهام التليفزيون الرسمى بالموالاة للنظام الحاكم».. مؤكدًا أن إقالة وزير الإعلام ليست كافية ويجب إقالة باقى المتورطين معه. أكد «أبوهميلة» أنه وزملاءه تمكنوا من جمع ١٥٠٠ توقيع ضد هؤلاء. وقال: «سنستمر اليوم وغدًا (الأحد) فى جمع باقى التوقيعات وسنقدمها للمجلس العسكرى لتنفيذ ما يريده العاملون فى ماسبيرو».

وقد حصل «الدستور الأصلى» على تفاصيل أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة أحمد شفيق والذى كان سببًا لتقديم د.جابر عصفور استقالته من منصبه وزيرًا للثقافة بعد عشرة أيام فقط من توليه مهام الوزارة بعد إقالة فاروق حسنى.

وتقول التفاصيل التى نقلها مصدر رفيع إن د.جابر عصفور تحدث فى بداية الاجتماع عن ضرورة احترام «دماء الشهداء التى سالت فى ميدان التحرير؛ لأنها كانت لمواطنين

مصريين»، فردَّ عليه اللواء محمود وجدى وزير الداخلية قائلا: «وهو ما يعنى مافيش شهدا من الشرطة؟ واللا دول مش مصريين»، وأيَّده أحمد شفيق -رئيس الوزراء- فيما قال. بعدها قال د.جابر عصفور إنه حين وافق على الانضمام إلى الوزارة فعل ذلك متصورًا أنها «حكومة إنقاذ وطنى»، وهنا طرق وزير الإعلام أنس الفقى بقبضته على المائدة بقوة لثلاث مرات قائلا: «دى حكومة حزب وطنى». وهنا شعر د.جابر عصفور-بحسب المصادر- بأنه غُرر به وأنه انضم إلى حكومة لن تعبر عما أراده فقرر تقديم استقالته. وكان العشرات من المثقفين المصريين والعرب قد انتقدوا د.جابر عصفور بشدة بعدما وافق على تولى منصب وزير الثقافة فى حكومة أحمد شفيق.

وقد أعلن معتصمو ماسبيرو عن تماسكهم وصمودهم حتى تطهير الإعلام المصرى، مؤكدين -فى بيان لهم الأحد- رفضهم باعتبارهم حركة المشاركة فى أى حوار يسعى لإضفاء شرعية «مفقودة» على قيادات اتحاد الإذاعة والتليفزيون الحاليين.

وقال المعتصمون -منذ أكثر من شهرين بمبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون- إن حرب تكسير العظام من جانب قيادات الاتحاد تصاعدت الأسبوع الماضى باعتداءين، بالإضافة الى بلاغ لتطبيق قانون تجريم الاعتصام.. مشيرين إلى المحاولات التى يقوم بها قيادات ماسبيرو لعقد لقاءات مع عدد من الرموز الوطنية والسياسية والتى رفضت أداء الدور المطلوب، وأكدت مشروعية مطالب الحركة لتطهير الإعلام المصرى وتغيير القيادات. وأوضحوا أن قيادات ماسبيرو تحاول إقحام بعض من قوى شباب الثورة فى الصراع الدائر فى ماسبيرو؛ حيث عُقد لقاء ظهر الخميس الماضى مع رئيس الاتحاد وعدد من رؤساء القطاعات والقنوات.

وعلى الرغم من التغيرات التى طالت بعض قيادات الإذاعة والتليفزيون فى ماسبيرو، فإن المبنى لا يزال يعج بالاحتجاجات التى تزداد وتيرتها أمام مكتب الدكتور سامى الشريف رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وقد دعت مجموعة «الإعلاميون الأحرار» فى بيان لها للإضراب فى جميع قطاعات الإذاعة والتليفزيون غدًا الأربعاء، الذى يتزامن مع انطلاق يوم الغضب الأول فى مصر منذ عام ٢٠٠٨ والذى أطلقته حركة السادس من أبريل.. مشيرين إلى أن هذا الإضراب يعكس رفضهم التغيرات التى طالت بعض قيادات الإذاعة والتليفزيون.

وطالبوا القوى الوطنية وممثلين عن جميع أطياف الشعب بمشاركتهم فى هذا الإضراب لتطهير الإعلام بالكامل وإقالة باقى القيادات، وعلى رأسهم الدكتور سامى الشريف رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهالة حشيش رئيس شبكة تليفزيون النيل.

وفى السياق ذاته دعا عدد آخر من الإعلاميين والعاملين المعتصمين منذ ما أكثر من شهر داخل وأمام مبنى ماسبيرو جميع طوائف الشعب المصرى إلى المشاركة فى اعتصام مفتوح أطلقوا عليه أيضًا «يوم الغضب الإعلامى» أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون اعتبارًا من ظهر غد الأربعاء. وأكدت الإعلامية هاله فهمى -إحدى قادة الاعتصام- أن الدعوة مفتوحة أمام جميع القوى السياسية وأبناء الشعب المصرى للمشاركة فى الاعتصام من أجل تطهير الإعلام المصرى. وقالت فى تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط إن الإعلاميين والعاملين سيقومون غدًا بـ«تسويد شاشة التليفزيون وإيقاف ميكروفون الإذاعة»؛ احتجاجًا على عدم تلبية مطالب المعتصمين التى تهدف أولا وأخيرًا إلى تغيير الرسالة الإعلامية للإذاعة والتليفزيون المصرى لتتواكب مع ما تعيشه مصر حاليًا. وأكدت هالة أن المعتصمين يصرُّون على الاستمرار فى اعتصامهم حتى بلوغ هدف «تطهير الإعلام المصرى». كما تجمع العشرات من العاملين بقطاع الهندسة الإذاعية للمطالبة بإقالة رئيس القطاع، وكذلك العاملون بقطاع رئاسة الاتحاد الذين يطالبون بإقالة عدد من المسئولين بالقطاع.

ولعله من بين الأسباب التى أدت الى هذه الاعتصامات هو الشعور بالظلم الذى تجسده التعاقدات الخاصة ببعض مقدمى البرامج بالتلفزيون المصرى، والتى تكشف عن التفاوت الكبير فى الأجور بين مشاهير المذيعين وغيرهم، وقيامهم بالعمل مندوبى إعلانات لبرنامج «مصر النهاردة» الذى كان يشرف عليه شخصيًّا وزير الإعلام السابق أنس الفقى للحصول على نسب من الأرباح، وكان النصيب الأكبر من كعكة الأجور الضخمة، الأمر الذى أثار حنق المذيعين الآخرين.

ويأتى على رأس هؤلاء الإعلامى الشهير محمود سعد -مقدم برنامج «مصر النهاردة»- الذى تقدم باستقالته مؤخرًا، بدعوى رفضه استضافة رئيس حكومة تسيير الأعمال الفريق أحمد شفيق، والذى كشف وزير الإعلام المستقيل فى مداخلة هاتفية معه بالبرنامج عن الرقم الضخم الذى يتقاضاه. وكان سعد يتقاضى فى بداية عمله ببرنامج «البيت بيتك» مليونين

و ٩٠٠ ألف جنيه، مع حصوله على نسبة ٢٥٪ من الإعلانات التى يأتى بها للتليفزيون، وقد تم تعديل عقده فى عام ٢٠٠٨ ليحصل على خمسة ملايين و ٧٠٠ ألف جنيه، مع تثبيت نسبة الإعلانات.

وفى بداية ٢٠١٠ تم تعديل عقده ليحصل على ٨٠٠ ألف جنيه شهريًّا، أى ما يساوى تسعة ملايين و ٦٠٠ ألف جنيه سنويًّا. وقد حصل على عمولة من الإعلانات فى ٢٠١٠ بقيمة مليونين و ٢٣٠ ألف جنيه.

أما زميله تامر أمين -مقدم برنامج «مصر النهاردة» أيضًا- فكان يحصل فى البداية على ١٨٠ ألف جنيه شهريًّا، أى ما يوازى مليونين و٣٠٠ ألف جنيه سنويًّا، بالإضافة إلى ٢٥٪ من نسبة الإعلانات التى يأتى بها. وحصل أمين على إعلانات بقيمة مليون و١٤٥ ألف جنيه. فى حين يحصل الصحفى خيرى رمضان -مقدم البرنامج نفسه- على ١٥٠ ألف جنيه شهريًّا، أى ما يوازى مليونًا و ٨٠٠ ألف جنيه سنويًّا، مع حصوله أيضًا على ٢٥٪ من نسبة الإعلانات التى يأتى بها. وقد حصل على ٧٢٦ ألف جنيه عمولة إعلانات فى العام الماضى.

أما لميس الحديدى مقدمة برنامج «من قلب مصر» على قناة «نايل لايف» فتحصل على ٢٥٠ ألف جنيه شهريًّا، أى ما قيمته ثلاثة ملايين جنيه سنويًا، مع الحصول على نسبة الإعلانات الثابتة. وحصلت لميس على عمولة إعلانات بقيمة مليون و٣٢٣ ألف جنيه فى العام الماضى.

وكان الإعلامى محمود سعد قد انسحب من التليفزيون مؤخرًا، متذرعًا برفضه إجراء مقابلة مع رئيس حكومة تسيير الأعمال أحمد شفيق، بدعوى أن الشارع المصرى يرفضه، وهو مع الشارع.. لكن مصادر بالتليفزيون عزت ذلك إلى سبب آخر هو تخفيض رئيس الوزراء أجور مقدمى البرامج بالتليفزيون لتكون مقبولة.

وجاء ذلك فى محاولة لإنهاء حالة الاحتقان بين المذيعين، بعد أن هدد عدد كبير منهم بتنظيم وقفات سلمية للمطالبة بتحسين أجورهم.. منادين بالحصول على «عُشر» ما يتقاضاه زملاؤهم من أصحاب الرواتب المليونية. وقالت المصادر: إذا كان سعد رفض استقبال شفيق بحجة أنه غير مقبول من الشعب، فلماذا كان يستقبل الوزراء الأشد كرهًا لدى الشعب

أمثال الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق وغيرهم؟! ويشغل سعد منصب مدير عام قناة «أزهرى» التى يرأسها الداعية الشيخ خالد الجندى، والذى كان دائم الظهور فى «البيت بيتك» ومن بعده «مصر النهاردة».

من جانبه، صرح الإعلامى محمود سلطان لـ«المصريون» بأن التليفزيون المصرى شهد انهيارًا كاملا؛ لأن القائمين على أهم برامجه ليسوا إعلاميين أو من أبناء التليفزيون.. مشيرا إلى تدخل «الوساطة والمحسوبية»، بينما الغالبية لا يجيدون العربية ويسترسلون فى مواضيع غير مفيدة للمشاهد. وأكد أيضًا أن الفوارق المالية بين المذيعين ومقدمى البرامج أثارت ضغائن داخل «ماسبيرو»، مما تسبب فى جو غير صحى. وشدد على ضرورة أن يسارع التليفزيون المصرى إلى إنقاذ نفسه وأن يعلم أن هناك دولا اقتحمت المجال الإعلامى قبل سنوات قليلة، لكنها استطاعت أن تتفوق علينا؛ لأنها وضعت المهنية فى المقام الأول والأخير.

إن مؤرخى الإعلام المصرى، سوف يتوقفون طويلا أمام حلقة برنامج «مصر النهاردة»، المذاعة على شاشات التليفزيون الرسمى للدولة المصرية، وحلقة برنامج «الحياة اليوم»، التى أذيعت على شاشة قناة «الحياة».. سيتوقف مؤرخو الإعلام أمام هاتين الحلقتين، باعتبارهما نموذجين «لفضيحة مهنية» صارخة.

نبدأ بالفضيحة الكبرى أو الكارثة المهنية المركبة، التى تابعها مشاهدو حلقة «مصر النهاردة». كان السيد خيرى رمضان يقدم فقرة يناقش فيها مع ضيفيه موضوع «الدولة الدينية والدولة المدنية»، وفجأة أوقف الحوار ليتلقى «مداخلة» هاتفية من زميلته السيدة لميس الحديدى. وفوجئ المشاهدون بأن «المداخلة» لا علاقة لها بالموضوع الذى يناقشه البرنامج، فقد كانت المداخلة هجومًا عنيفًا على قرار لرئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون بإلغاء برنامج تقدمه السيدة «لميس» على إحدى شاشات التليفزيون الرسمى للدولة. وترك السيد خيرى رمضان السيدة لميس تصول وتجول فى التنديد بالقرار بعبارات بالغة العنف والتحدى، وكانت تعقيبات السيد خيرى تؤيد بقوة رفض السيدة لميس القرار. وبعد أن أنهت السيدة لميس مداخلتها التى استمرت فترة طويلة، عاد السيد خيرى ليواصل حواره مع ضيفيه حول موضوع الحلقة. ولم تمض ثوانٍ حتى قطع سيادته الحوار مرة أخرى ليذيع «مداخلة» هاتفية

للدكتور سامى الشريف -رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون- حاول من خلالها التعقيب على هجوم السيدة لميس ورفضها قراره بإلغاء برنامجها. وبدا الرجل مضطربًا ومرتبكًا إلى أبعد حد. وتدخل السيد خيرى رمضان معنفًا رئيس الاتحاد بعبارات خشنة وقاسية، وتداخلت السيدة لميس مرة أخرى مهددة ومتوعدة، وفى مواجهة هذا الهجوم الشرس كان رئيس الاتحاد يحاول جاهدًا استرضاء خيرى ولميس ويبحث عن عبارات اعتذار ترضيهما!! وبعد أن أتمَّ السيد خيرى والسيدة لميس «مرمطة» رئيس الاتحاد وتوبيخه بأعنف العبارات، أنهى خيرى رمضان المداخلتين.

من شاهد هذه «الفضيحة المهنية» لم يستطع أن يصدق أن هذه المهزلة الكبرى تحدث على شاشة التليفزيون الرسمى للدولة المصرية. فهذه الفضيحة غير مسبوقة على الإطلاق، ولا يتصور من يعرف الحد الأدنى من الالتزام المهنى أن يشاهد مثل هذه الكارثة المهنية على شاشة تليفزيون خاص، مهما بلغت تفاهته، فما بالنا بتليفزيون دولة بحجم مصر؟!

ويرى خبراء الإعلام أبعاد هذه الفضيحة المهنية على النحو التالى:

أولا: قطع الحوار حول الموضوع الذى يناقشه البرنامج لإذاعة مداخلة لا صلة لها بموضوع النقاش يُعَدُّ «سقطة مهنية» بكل المعايير.

ثانيًا: عندما تكون «المداخلة» متعلقة بموضوع «شخصى» لصاحب المداخلة تكون السقطة المهنية أكبر، فإذا كان مقدم البرنامج له هو الآخر المصلحة الشخصية نفسها لمن أذيعت مداخلته، فإن السقوط المهنى يصبح كارثة ومهزلة كبرى. وهذا ما حدث فعلا؛ لأن مداخلة السيدة لميس تتعلق بإلغاء برنامج تقدمه على شاشات التليفزيون، وقرار الإلغاء يشمل أيضًا استبعاد السيد خيرى رمضان من تقديم برنامج «مصر النهاردة»، والإلغاء يحرم كلا منهما من الحصول على مبالغ فلكية أثارت احتجاجات صاخبة من جموع العاملين بالتليفزيون.

ثالثًا: إلغاء برنامج السيدة لميس تمَّ فى إطار مبدأ عام يقضى بعدم الاستعانة بمقدمى برامج من غير العاملين بالاتحاد، وهم الذين بنوا بجهدهم هذا الصرح الإعلامى، ثم وجدوا أنفسهم محرومين من حقهم الطبيعى فى أن يتولوا تقديم البرامج على شاشات التليفزيون الذى يعملون به. وكان هذا القرار استجابة لمطالب جموع العاملين بالاتحاد. وأظن أن

السيد خيرى رمضان يعرف أن بدهيات المهنة تحتم عليه عند التعرض لقضية خلافية أن يقدم وفى الوقت نفسه مَنْ يمثّلون وجهات النظر المختلفة وبشكل متوازن.. وقد تجاهل السيد خيرى هذه البدهية المهنية، فلم يقدم مداخلات لبعض العاملين الممثلين لمن طالبوا باستبعاد غير العاملين بالتليفزيون وإلغاء برامجهم.. وهذه سقطة مهنية مشينة.

رابعًا: كشفت مداخلة الدكتور سامى الشريف عن مدى الارتباك والضغط والتخبط الذى يدير به رئيس الاتحاد هذه المؤسسة الإعلامية الحساسة والضخمة. ومجرد مناقشة قرار أصدره رئيس الاتحاد على الهواء مع أحد العاملين بالاتحاد وبالطريقة التى ظهر بها رئيس الاتحاد مستجديًا الرضا السامى والعفو ممن أصدر القرار بإلغاء برامجهما -بل محاولة إيجاد مخرج للتراجع عن القرار!!- يؤكد أن الدكتور الشريف لا يتمتع بالحد الأدنى من القدرة على إدارة الاتحاد بكفاءة ومقدرة.

وتأتى واقعة برنامج «الحياة اليوم» المذاع فى اليوم نفسه لتؤكد أن شخصية الدكتور الشريف وإمكاناته لا تمكنانه من القيام بمهام القيادة العليا لجهاز إعلامى بحجم ومكانة الإعلام الرسمى للدولة المصرية. فقد فاجأنا السيد شريف مراد (عامر) مقدم «الحياة اليوم» فى نهاية البرنامج بتصريح أكد فيه أن البرنامج رفض إذاعة مداخلات كثيرة حاول أصحابها التعقيب على أقوال الدكتور الشريف. وبرر مقدم البرنامج رفض إذاعة هذه المداخلات، بأن الدكتور الشريف اشترط للمشاركة فى البرنامج عدم إذاعة أى مداخلات!! وهذا الشرط يكشف عن خشية الدكتور الشريف من مواجهة المختلفين معه فى الرأى أو المعترضين على أسلوب إدارته.

يبقى أن الفضيحة المهنية هنا تلحق بمقدم برنامج «الحياة اليوم» الذى قبل أن يتخلى عن إحدى أهم القواعد المهنية، وهى: إتاحة الفرص المتكافئة لكل الآراء المختلفة للتعبير الحر عن نفسها عند مناقشة أى موضوع. وهذا التخلى عن هذه القاعدة المهنية الجوهرية يعتبر بكل المعايير «فضيحة مهنية»، ولا يخفف من حجم الفضيحة أن ضيف البرنامج فرض شروطه؛ فمقدم البرامج الذى يحترم مهنته والذى يحترم نفسه يرفض بحسم أى شرط يُلزمه بتجاهل القواعد المهنية المحترمة.

المؤسف أن هذه الكوارث مرشحة لمزيد من التكرار نتيجة: حالة الارتباك والتخبط التى تترك اتحاد الإذاعة والتليفزيون نهبًا لمناخ فوضوى رهيب، وتردد المسئولين فى

اتخاذ قرارات حاسمة تطمئن المحتجين إلى أن خطوات جادة قد بدأت على طريق حل المشكلات المعقدة.

هيئة الإعلام المستقلة

أثارت ملامح هيئة الإعلام المستقلة جدلا بين الأكاديميين والخبراء المهنيين، وتباينت الآراء حول طرق إدارتها والجهات واللوائح المنظمة. بل سادت تخوفات حول مدى تأهُّل أبناء ماسبيرو لهذه التجربة الرامية لبلورة إعلام المواطن المعبر عن نبض الشعب بدلا من صوت الحكومة.. وسط تحذيرات من انقلاب الحرية إلى فوضى. والأهم هو: هل تنجح الهيئة الجديدة فى تحرير اتحاد الإذاعة والتليفزيون من هيمنة النظام، أم سيبقى الحال تحت مسمى مختلف؟!.

بدايةً، ذكر الدكتور سامى عبد العزيز -عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة- أن تصوُّر المؤسسة الإعلامية الجديدة مازال تحت الدراسة من خلال لجنة بالكلية تتعاون مع القائمين على تشكيل المؤسسة بالاتحاد لبلورتها خلال أسابيع، من أجل تهيئة أجواء إعلامية متحررة؛ حتى نستطيع المنافسة فى السوق الإعلامية الكبيرة.

واقترح د.على عجوة -عميد إعلام القاهرة الأسبق- أن يتشكل مجلس أمناء يضم رموز الإدارة والفكر والإعلام والاقتصاد. وليس مقبولا النص المباشر على تواجد عضو من الداخلية؛ لأنه من المفترض أن الأعضاء لديهم حسٌّ أمنى. ونماذج التمويل متوافرة، لكن الإدارة السيئة وغياب الرقابة والمحسوبية تسببت فى إهدارنحو ١٠ مليارات جنيه باتحاد الإذاعة والتليفزيون حتى الآن.. إلا أن الدولة لم تعد ملزمة بتحمُّل الخسارة بحجة أن الاتحاد يخدم النظام .

ويرى «د.عجوة» أن استقلال الاتحاد وحسن الإدارة سيتلافيان الخسائر، بل سيكون هناك فائض وحوافز وإمكانات، ولابد أن تتفكك الوزارة بحيث تصبح هيئة الاستعلامات مستقلة أو تُدمج مع جهةٍ ما . وأشار إلى أن نمط المؤسسة الإعلامية كان موجودًا أيام تولى د.مصطفى خليل -رئيس مجلس الوزراء الأسبق- مجلس الأمناء، وهناك تجارب لدول عربية كالأردن بلا وزارة إعلام.

والآن هناك حرية إعلامية، وبالتالى لابد من: رفع مستوى التدريب، وتشكيل لجنة من الكفاءات لإدارة الأزمات إعلاميًّا وليس أمنيًّا، وبلورة معايير جديدة للتغطية الموضوعية المحايدة المتكاملة؛ بحيث تختفى التعليمات والتوجيهات الفوقية لتحل محلها الاعتبارات المهنية التى تحترم حق المشاهد وتقدم كل الجوانب ومختلف الآراء فى قضايا الرأى العام.

د.مرعى مدكور -أستاذ الإعلام بإحدى الجامعات الخاصة- قال: إعلام الدولة المستقل يعبر عن النظام دون تضليل، ولا يوجد إعلام حر تمامًا؛ لأن هناك اعتبارات لاستقرار البلاد والحفاظ على أمنها القومى، ولكن هناك منظومة إعلامية ذات إمكانات مهنية عالية.. فالجزيرة تناقش كل شىء باستثناء ما يمسُّ قطر. ويرى «د.مرعى» أن التليفزيون المصرى بعد الثورة اختلف وصار ينقل مختلف الأحداث ويعرض الرأى والرأى الآخر، أى أنه وضع قدمه على الطريق.. مشيرًا لأهمية تحرى دقة الخبر وتوثيق المعلومة؛ حتى نجتذب المشاهد تدريجيًا إلى التليفزيون الرسمى بعيدًا عن القنوات العربية والخاصة.

وعلى الصعيد المهنى، قالت الإذاعية الكبيرة آمال فهمى: «أؤيد إلغاء وزارة الإعلام وتشكيل مؤسسة إعلامية مستقلة تتمتع بحرية الكلمة والمصداقية». وأكملت: «أنا مرشحة ضمن أعضاء اللجنة التى ستضع لائحة العمل بالمؤسسة الجديدة، وأرى أن يستعان فيها بشخصيات واعية مثقفة تقدِّر قيمة الرسالة الإعلامية وتأثيرها، وأن الحرية لا تعنى الفوضى والتشهير وتبادل الاتهامات، مثلما كان يحدث حينما كانت الإذاعة مؤسسة أهلية فى الثلاثينيات والمحطات تتبارى فى الشتائم دون الالتزام بلوائح أو قوانين عمل، فحدثت مهزلة تسىء لإعلام الدولة نرجو ألا تتكرر».

ونبهت آمال فهمى لضرورة توفير الميزانيات المهدرة على الممثلين والمهرجانات وتخصيصها لتدعيم المحطات والقنوات بالإمكانات اللازمة لإعلام فورى قوى.. مع مراعاة اختيار الكفاءات وعدم تهميشها وإجبارها على العمل خارج أسوار المبنى، وقد سبق أن طالبت بعدم تعيين أقارب العاملين حتى الدرجة الرابعة؛ لأن هذا من أسباب هبوط مستوى المنظومة الإعلامية مؤخرًا، والاستعانة بصحفيين بحجة رفع المستوى بأجور خيالية بدلا من دعم أبنائه الموهوبين.

ورحب جمال الشاعر -رئيس القناة الفضائية المصرية- بتغيير الإعلام الرسمى إلى إعلام دولة، يخضع لرقابة البرلمان كالمتبع فى بريطانيا.. داعيًا إلى لائحة جديدة للاتحاد على غرار الـ(BBC) التابعة لمجلس العموم البريطانى، أو ذات خصوصية تلائم واقعنا الراهن. وأوضح «الشاعر» أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون قد أنشئ أساسًا ليكون هيئة مستقلة، قائلا: «نحن لن نعيد اختراع العجلة؛ لأن النماذج الإعلامية موجودة والفكرة مطروحة منذ كان الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وزيرًا للإعلام، ولدينا مجلس أمناء ولائحة يحتاجان فقط إلى إعادة نظر، فهناك بندان رئيسان باللائحة يمكن حذفهما لبلورة سياسة إعلامية حرة، هما: أنه فى حالة حضور وزير الإعلام اجتماع مجلس الأمناء يترأسه، وأن قرارات المجلس لا تصبح سارية إلا بعد اعتماد الوزير».

وأضاف رئيس الفضائية المصرية أن استعادة الريادة الإعلامية تتطلب إمكانات قوية وإتاحة فرص لذوى الخبرات وليس الولاءات، وأن تعبر المادة الإعلامية عن هموم الشارع المصرى، حتى يتمكن الإعلام من مخاطبة الجماهير وتوجيهها فى الأزمات بعد تجاوز فترة غياب المصداقية «الطرمخة» بتقديم الحقائق الكاملة والمعلومات الموثقة والاتجاهات المتباينة. فقديمًا قال فرنسيس بيكون: «القوة الحقيقية هى المعرفة»، وهو ما أثبته شباب «الفيس بوك» الذى أجاد توظيف تكنولوجيا العصر فى توصيل صوته خلال الثورة عبر وسائل إعلام جديدة.

أما الخبير عمرو الكحكى -مدرب صحفيين دولى- فيوافق على أن تتبع المؤسسة مجلس الشعب وتموَّل من: الضرائب، وعائد المشروعات، ورسوم تراخيص القنوات.. وبالتالى تعبر عن كل طوائف الشعب والأحزاب بموضوعية وحيادية. واقترح «الكحكى» تخصيص جهاز لتنظيم الإعلام مكوَّن من خبراء ومتخصصين يمثلون مختلف الهيئات الإعلامية بمساهمة أصحاب المحطات والقنوات العامة والخاصة، بحيث تكون له سلطة التقييم والمتابعة وتلقى شكاوى المواطنين والإعلاميين، ويحق له إيقاف تراخيص القنوات التى تتورط فى مخالفات مهنية، مثل: عرض أفلام للكبار فقط فى قنوات خاصة مفتوحة، أو الترويج للدجل والشعوذة، وفوضى الفتاوى الفضائية، وإثارة الفتن وغيرها. إضافة إلى توحيد ضوابط البث على الأقمارالصناعية بين الدول العربية، والالتزام بميثاق شرف إعلامى.

ونادى عمرو الكحكى بالاستعانة بأبناء التليفزيون من ذوى التجارب الإعلامية الناجحة عربيًّا وعالميًّا؛ حتى ينقلوا خبراتهم لغيرهم من الكفاءات الباحثة عن فرصة داخل مبنى ماسبيرو.. مع إعادة تأهيلهم للعمل وفق منظومة إعلامية متطورة. وأبدى استعداد منظمات كثيرة لتدريب العاملين دون مقابل بالاعتماد على ميزانياتها، مثل: اتحاد الصحفيين الدولى؛ حرصًا على أن يكون الإعلام المصرى درة التاج بالمنطقة.

وبعد إلغاء وزارة الإعلام المصرية سأل «محيط» عددًا من الإعلاميين والمتخصصين عن أوضاع هذه الوزارة فى عهد الرئيس السابق حسنى مبارك، الذى استطاع نظامه تحويل جهاز الإعلام لبوق مستفزٍّ للجماهير ولا يعبر عن همومهم، فلجأ الناس لفضائيات عربية وأجنبية لمعرفة ما يدور بوطنهم!

حلَّل دكتور محمود خليل -أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة- أزمة الإعلام قائلا إنها بدأت بمرحلة التعتيم والتعمية على المشاهد؛ ففى يوم ٢٥ من يناير وفى الوقت الذى كانت فيه شوارع القاهرة والإسكندرية والسويس تزدحم بآلاف المتظاهرين، كان التليفزيون المصرى يعرض برامج تتناول موضوعات الصحة والجمال.. فى حين بدأت الفضائيات العربية تهتم بالأحداث اعتبارًا من الساعة الخامسة مساء هذا اليوم. وتلاحقت المظاهرات يومى ٢٦ و٢٧ من يناير، وبدأ التليفزيون يتعامل بطريقته التقليدية القائمة على التهوين مما يحدث والحديث عن بضع عشرات من المصريين يتظاهرون.. مؤكدًا أن الشارع هادئ. بلغ التليفزيون قمة «السفه» يوم جمعة الغضب ٢٨ من يناير وما تلاها؛ إذ حاول -كما يقول أستاذ الإعلام- أن يضلل الرأى العام -الذى تيقن أن الملايين خرجوا مطالبين بتنحى الرئيس- من خلال صور تعرض صفحة النيل الهادئ، وكأنها تظاهرات فى مجال عالم البحار!

واستمر التليفزيون المصرى على هذا النحو حتى بلغ أسبوع المظاهرات المليونية الذى انتهى بجمعة الرحيل؛ إذ لجأ إلى محاولة التشكيك المستمر فى نيات وأغراض من يتظاهرون فى الشوارع، واتهمهم بتبنى أجندات أجنبية، وأنهم عملاء لبعض الأجهزة الخارجية، وغير ذلك من سفاهات؛ من أجل الالتفاف على مطالب الثورة؛ بهدف الإبقاء على نظام الحكم الملوث الذى يحكمه الفساد من قمة رأسه إلى أخمص أصابعه.

واللافت أن الفضائيات المصرية تلوَّنت بلون الإعلام الرسمى بدرجات متفاوتة، فمثلا قدمت فضائية «المحور» نفسها بوصفها قناة الحزب الوطنى الديمقراطى، وحاولت التآمر

على الثورة من خلال عدد من الإعلاميين العاملين بها، وبالتحديد سيد على وهناء سمرى، عبر تزييف لقاء وهمى مع فتاة تتحدث عن التمويل الذى حصل عليه شباب المتظاهرين، وحاربت القناة بكل السبل المطالب التى دعا إليها المتظاهرون. ورغم ذلك لم تخجل القناة بعد نجاح الثورة من أن تتحدث عن الوجوه المشرقة لشبابها، فى سابقة إعلامية خطيرة تعكس حالة التردى فى الأداء المهنى الإعلامى خلال الثلاثين عامًا الماضية. أيضًا حاولت فضائيتا «الحياة»، و«دريم» ممارسة هذه اللعبة، عبر بث معالجات إعلامية تلتفّ على مطالب الثورة، فى محاولة للإبقاء على نظام الحكم بعد قطع رأسه. وبرأى خليل تبقى فضائية «أون تى فى» الأكثر توازنًا؛ لأنها الأكثر مهنية، فلم تخلط بين دائرة السياسة والإعلام.

شمل تحليل أستاذ الصحافة والإعلام الحديث عن الصحف القومية المصرية، التى وصفها بأنها «مزبلة الإعلام».. واصفًا ورقها بأنه يصلح فقط لـ«المراحيض العمومية»؛ فقد كان الباطل والبهتان هو شعارها الدائم. يقول: أذكر أن جريدة الأهرام تحدثت فى ٢٦ من يناير عن وجود عشرات المتظاهرين، ثم بدأ الإعلام الورقى الرسمى يتحدث عن أن الشارع هادئ تمامًا، وكيف أن الملايين خرجوا للتظاهر للمطالبة بالإبقاء على حسنى مبارك!. وبعد تنحى الرئيس قدموا خطابًا إعلاميًا يشبه خطاب الإعلام المصرى فى الستينيات، وبالتحديد عام ١٩٦٧؛ حيث اعتمد الإعلام الورقى على السيناريو نفسه الذى أفاد بأننا أوقعنا مائة طائرة للعدو الإسرائيلى، ثم إعلان هزيمتنا بعد ذلك!.

المثير للدهشة -برأى الأكاديمى- أن الصحف القومية اعتمدت على هذه الطريقة فى ظل زمن تتوافر فيه شبكة الإنترنت التى تبث الأخبار من كل الاتجاهات، والفضائيات التى تنقل الحدث نفسه، وليست تقارير عنه. يحذر خليل من أن الإعلام المصرى سيصبح بلا مستقبل حقيقى إذا ظل أداؤه بهذا الشكل، فقرار إلغاء وزارة الإعلام صائب؛ لأنها أصبحت من مخلفات المتاحف الإعلامية.

حول الشكل الذى ينبغى أن تكون عليه هيئة الإذاعة والتليفزيون، أشار أستاذ الإعلام د. محمود خليل إلى ضرورة وجود هيئة مستقلة تشرف على التليفزيون المصرى تكون أشبه بهيئة الإذاعة البريطانية، فضلا عن ضرورة إعادة النظر فى ملكية الصحف القومية فى مصر، بحيث يملك العاملون بها ٥١٪ من أسهمها، وتُطرح باقى الأسهم فى البورصة حتى تتحقق لها الاستقلالية؛ لأنه لا إعلام ناجحًا بدون ذلك المبدأ.

ومن الإجراءات التى ينبغى اتخاذها أيضًا من أجل إعلام حر ومستقل برأيه: إعادة النظر بصورة كاملة فى القانون المسمى بقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ الصادر عام ١٩٩٦؛ لأن الكثير من بنوده تحتاج إلى إعادة صياغة، بحيث ترسخ مبدأين، الأول: حرية الصحفى فى الحصول على المعلومات ونشرها، والثانى: حرية إصدار الصحف من خلال الاعتماد على نظام الإخطار وليس الترخيص.

ليس هذا وحده، بل إصدار قانون لتداول المعلومات يمنح المواطن حق الحصول على المعلومة من أى جهة، إذا لم تكن المعلومة سرية أو عسكرية تتصل بالأمن القومى.. فكيف نحارب الفساد دون معلومات؟، كما أن قانون نقابة الصحفيين يحتاج إلى تعديل ليتمكن من ضمِّ العاملين بمجال الصحافة الإلكترونية إلى عضوية النقابة، خصوصًا أن الإعلام الإلكترونى هو الأداة المفجرة لهذه الثورة.. بالإضافة إلى السماح لخريجى أقسام الصحافة بالانضمام إلى النقابة، شأنهم فى ذلك شأن خريجى الكليات المختلفة.

يقول الإعلامى عبد الله يسرى -بالقناة الثقافية المصرية-: بالفعل تعامل الإعلام الحكومى مع الثورة وكأنها مجرد احتجاجات، واستفزَّ الناس، وظل قطاع الأخبار أسيرًا للمدرسة الإعلامية الحكومية، فتخرج الأسئلة سطحية والتحليلات غير أمينة. وأكد يسرى أن كل إعلاميى القطاع الحكومى لديهم خطوط حمراء كالتى تتعلق بالنظام وشخص الرئيس وعائلته، وما إلى ذلك، ولكن ذلك سيقلُّ فى المستقبل، وسيقتصر الأمر على مراعاة الآداب العامة، وخاصة مع وجود بيان صدر عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون ينصُّ على ميثاق عمل جديد يجعل الجهاز ملكًا للشعب ومعبرًا عن همومه.

هاجم يسرى الإعلامى محمود سعد واتهمه بأن ولاءه للمادة لا إلى المهنة الإعلامية، تشهد بذلك -فى رأيه- حلقات برنامج «مصر النهاردة» التى كانت تتلاعب بمشاعر الجماهير -على حد وصفه- ولا تقدم الحقيقة.. معتبرًا أن من يتقاضى الملايين لن يشعر بمعاناة الشعب وهمومه . وقال عبدالله يسرى إن وزير الإعلام خيَّر «سعدًا» بين العمل أو الإجازة فى وقت الثورة، فاختار الامتناع حتى يعرف لمن ستكون الغلبة، وهو الذى طالب بإجراء حوار مع الرئيس مبارك فى وقت سابق. ولكن يسرى أسف لاختزال التليفزيون

الحكومى فى قطاع الأخبار.. فى حين كانت برامج الهواء والبرامج الأخرى ممنوعة من الظهور؛ لإدراك الوزير وجود إعلاميين شرفاء يحرصون على تقديم الحقيقة للمشاهد.

وثمّن الكاتب والإعلامى قرار إلغاء وزارة الإعلام.. مشيرًا إلى ضرورة تحوُّلها إلى هيئة كما هو الحال فى باقى الدول المتقدمة، أو أن يتم ضمُّها إلى وزارة الثقافة، فلا يصح أن يكون ولاء تلك المؤسسة لغير الشعب، ومن ثم ضرورة الفصل بينها وبين صانع القرار. ويرى أيضًا أن تغطية الفضائيات الإخبارية العربية كانت غير موضوعية ولا تذكر الحقيقة كاملة.. فى حين كانت الفضائية الأكثر توازنًا هى الـ(BBC).

يرى الإعلامى جمال الشاعر -رئيس قناة الفضائية المصرية- أن وزير الاعلام السابق أنس الفقى أوقع ماسبيرو فى جريمة الخيانة العظمى، وجعل نظرة الناس إلى الإعلام الرسمى تتسم بالشك، وقد انضمت قنوات التليفزيون بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير للفضائية المصرية.

ويكشف «الشاعر» كواليس غرفة عمليات ماسبيرو أثناء الثورة.. مشيرًا إلى أن الفقى شكّل غرفة عمليات تتكون منه، وعبد اللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار.. فى حين تبرَّأ أسامة الشيخ -رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون- من تلك المعالجة المستفزة لإرادة الشعب المصرى المنادية بالإصلاح والحرية، وهكذا فعلت نادية حليم رئيسة التليفزيون المصرى، اللذان أكدا استجابتهما لقرار الوزير بضمِّ كل القنوات لبرامج ونشرات قطاع الأخبار على مدى ٢٤ ساعة.

يرى «الشاعر» أن عذر تعرُّض الإعلام لضغوط من قِبل النظام والجهات السيادية فى الدولة غير كافٍ لما حدث، فهناك واجب وطنى؛ فقد كان يتعين على وزير الإعلام -انطلاقًا من الضمير المهنى والأخلاقى- أن يحتج ويرفض هذه الضغوط، حتى لو كان ثمن ذلك هو إقالته من منصبه؛ لأننا أمام ثورة شعبية صادقة سلمية، تذكرنا بغاندى العظيم الذى كان الغرب يعتبره امتدادًا للمسيح.

وشوَّه الإعلام المصرى وجه الشباب المتظاهر، فى حين كان هؤلاء يحمون المنشآت الوطنية -ومنها المتحف المصرى- ويدافعون عن الوطن سلميًّا. وأكد «الشاعر» أيضًا أن داخل كل إعلامى فى التليفزيون خلايا سرطانية تسمى «الرقيب الداخلى»، فالتعليمات العليا يفهمها كل حصيف ولا يُشترط أن تكون مكتوبة.

يؤكد جمال الشاعر أنه تعرض لمتاعب نتيجة كتابته «الحرة» بصحف مصرية وكتبه، ومنها «اعمل عبيط» الذى ينتقد السلبية والفساد، ومن ذلك أن حرموه من الترقى لمناصب وظيفية رغم أنه ينتمى لجهاز الإعلام منذ ثلاثين عامًا.. فضلا عن راتبه المتواضع مقارنة بإعلاميين مثل محمود سعد، وهو اليوم يشعر وزملاء له بالخجل من الانتماء للفضائية المصرية.

وأخيرًا شجَّع جمال إلغاء وزارة الإعلام؛ حتى يتحرر اتحاد الإذاعة والتليفزيون من تبعيته للنظام والحكومة.. مشيرًا إلى أن غياب الحريات والإعلام الحر، يعد سببًا رئيسًا فى اندلاع الثورة المصرية.

«إعادة ترتيب البيت الإعلامى المصرى من الداخل لتقديم إعلام مصرى حقيقى يقدم الحقيقة ويحترم الدولة بمعناها الواسع.. هذا ما يتصدر قائمة أولوياتى» بهذه الكلمات بدأ الدكتور سامى الشريف -رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون الجديد- حديثه الخاص لموقع «أخبار مصر» فور تكليفه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بهذا المنصب.

بدأ الشريف -أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، عميد كلية الإعلام فى الجامعة الحديثة- حديثه بتقديم التحية لأرواح شهداء ثورة ٢٥ يناير الذين قدموا أرواحهم لإقامة مصر جديدة حرة يكون الإعلام فى طليعتها.. مؤكدًا أن أمامه العديد من التحديات التى سيواجهها معتمدًا على كوادر الإعلام المصرى من ذوى الخبرات المتميزة والكفاءات الهائلة.

وأضاف الشريف أن المرحلة المقبلة تحتاج لتكاتف كل المصريين -وخاصة الإعلاميين- ليعود الإعلام المصرى إلى الطليعة مرة أخرى بعيدًا عن إعلام الحكومة.. إعلام يترجم وينقل مشاعر وطلبات كل المصريين. وفيما يتعلق بما أثير حول تحويل وزارة الإعلام إلى هيئة، أكد الشريف أن هذا المشروع يخضع للدراسة لتحويل الوزارة إلى هيئة عامة تُمثَّل فيها جميع القوى الإعلامية والسياسية، وهذا يحتاج إلى الوقت الكافى للانتهاء منه وتنفيذه.

وأكد إبراهيم الصياد -رئيس قطاع الأخبار الجديد بالتليفزيون المصرى، الذى جاء خلفًا لعبد اللطيف المناوى- أنه سيتفرغ من أجل تطوير شاشة قطاع الأخبار؛ لأنه قد آن الأوان للاهتمام بمحتوى الأخبار لتتلاءم مع المرحلة التى تعيشها مصر حاليًا بعد ثورة ٢٥

يناير. وقال الصياد إنه سيعمل ليس لمنافسة الفضائيات الإخبارية فحسب، بل من أجل أن يصبح قطاع «أخبار مصر» فى الصدارة؛ إذ إن الإعلام المصرى بعد الثورة هو ملك للشعب المصرى، ولابد أن يعبر عن دافعى الضرائب. ووعد رئيس قطاع الأخبار الجديد المشاهد بأنه سيضع كل طاقته من أجل تحقيق التغيير وعودة ثقة المشاهد المصرى والعربى أيضًا فى التليفزيون المصرى.

وعن أول القرارات التى سيتخذها بعد توليه منصبه الجديد.. قال الصياد -فى أول تصريح له بعد تعيينه فى وقت سابق اليوم فى هذا المنصب-: «أنا ابن قطاع الأخبار الذى أعمل به منذ ما يقرب من ٣٦ عامًا، وعلى دراية بجميع المشكلات التى يعانيها». وأشار إلى أن إزالة أسباب الاحتقان الموجود فى الفترة الأخيرة فى القطاع، وتحقيق العدالة، وتقليل الفوارق بين الدخول لتكون وفقًا للوائح التى سيضعها اتحاد الإذاعة والتليفزيون.. ستكون على رأس أولوياته فى المرحلة الأولى. وأضاف أنه سيضع نصب عينيه الاهتمام بالعاملين؛ لأنهم لن يعطوا للعمل إلا إذا شعروا بالاستقرار والعدالة.. مضيفًا أنه لن يعمل بمفرده، ولكن بين زملائه وأبنائه من العاملين بالقطاع، وأن أى نجاح لن يُنسب لشخصه بل لجميع العاملين.

مصادر الفصل الثالث

• أحمد سعد البحيرى، «اتهامات لأنس الفقى بتشكيل ميليشيات لمطاردة المراسلين الأجانب وتدمير بعض مكاتب القنوات الفضائية»، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• أحمد سعد البحيرى، «أنس الفقى منع المتحدث باسم المجلس العسكرى من الظهور فى التليفزيون»، المصريون، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أحمد عثمان، «بعد أن تقدما باستقالتهما قبل أيام.. (لوبى الإعلانات) يسعى للإبقاء على هاشم وعلى إبراهيم بـ(دار التحرير).. والجمل يطالب الصحفيين بالتوافق»، المصريون، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أحمد عثمان فارس، «يطالبون برد الملايين التى حصلوا عليها.. عشرات الصحفيين بـ(الجمهورية) يتقدمون ببلاغ للنائب العام ضد أبو الحديد ورؤساء التحرير»، المصريون، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أحمد العدوى ومحمد سالم وحماد الحجر، «ثوار التحرير يطالبون بمحاكمة مبارك وقيادات الإعلام فى جمعة الإنقاذ»، المصريون، ٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أحمد العدوى، «هتفوا: (قلبوا وعملوا ثورجية.. دول حرامية وضلالية).. وقفة احتجاجية لصحفيى المؤسسات القومية للمطالبة بإقالة رؤساء التحرير ومحاسبتهم»، المصريون، ٢١ من فبراير ٢٠١١،AVAILABLE AT: IBID.

• أحمد العدوى ومحمد حمدى، «وصفوا سياستها التحريرية بـ(خيانة ثورة ٢٥ يناير).. جماعة شباب الميدان يطالبون بتطهير المؤسسات الصحفية وعلى رأسها (المصرى اليوم) من قوى الثورة المضادة»، المصريون، ١٠ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أحمد يعقوب، «أنباء عن استقالة (المناوى) من رئاسة قطاع الأخبار»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• أخبار مصر، «وعد بالعمل لعودة ثقة المشاهد للتليفزيون المصرى.. الصياد: سأتفرغ لتطوير قطاع الأخبار وتحقيق العدالة بين العاملين»، ٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• أخبار مصر، «إسماعيل الششتاوى رئيسًا للإذاعة.. وإبراهيم الصياد رئيسًا لقطاع الأخبار.. ونهال كمال رئيسًا للتليفزيون»، ٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أخبار مصر، «تشكيل لجنة تشريعية لمناقشة مشروعات القوانين الجديدة.. تعيين حماد رئيسًا لتحرير الأهرام والنجار لأخبار اليوم ونافع للجمهورية»، ٣٠ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أخبار مصر، «انتقدوا محاولات إقحام شباب الثورة فى الصراع الدائر.. معتصمو ماسبيرو: صامدون حتى تطهير الإعـلام.. ونرفض الحوار مع القيادات»، أول مايو ٢٠١١،AVAILABLE AT: IBID.

• أخبار مصر، «وضع لائحة أجور جديدة تضمن العدالة فى دخول الصحفيين.. يحيى الجمل: اختيار قيادات الصحف سيكون بالكفاءة المهنية والقبول»، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أسماء نصار وسهام الباشا، «الأمن يحاصر نقابة الصحفيين ويمنع دخول غير الأعضاء»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. YOUM7.COM

• أشرف عزوز، «مجاور يستبعد سمير رجب من رئاسة تحرير (العمال)»، اليوم السابع، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الجمهورية، «عبدالرحيم يقدم بلاغًا للنائب العام ضد الشريف ورؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية السابقين والحاليين»، ١٣ من فبراير ٢٠١١.

• الدستور الأصلى، «٣٠ صحفيًا من صباح الخير يطالبون بتنحى رئيس التحرير بعد جريمته فى حق الثورة»، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.DOSTOR.ORG

• الدستور الأصلى، «احتجاجات فى جريدة الوفد.. والصحفيون يرفضون سياسات (البدوى) تجاه ٢٥ يناير»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «أخيرًا إقالة المناوى وتعيين الصياد بدلا منه.. ونهال كمال للتليفزيون.. والششتاوى للإذاعة»، ٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «أسامة سرايا لـ(بى بى سى): أنتم تلعبون دورًا قذرًا لتهييج الصحفيين داخل الأهرام بعد الثورة»، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «المجلس العسكرى يجتمع برؤساء تحرير الصحف القومية ورؤساء مجالس الإدارات.. مراقبون: بقاء رؤساء التحرير فى مناصبهم ضد إرادة التغيير»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «بالفيديو.. محمود سعد يرفض الظهور مع شفيق بالتليفزيون المصرى ويترك (مصر النهاردة)»، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «رفض شعبى كبير لترشيح عماد الدين أديب لمنصب وزير الإعلام»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «رويترز نقلا عن مصادر عسكرية: وضع أنس الفقى وزير الإعلام رهن الإقامة الجبرية»، ١٢ من فبراير ٢٠١١،

• الدستور الأصلى، «سيد على لـ(مانشيت): لا أعرف شائعة وقف (٤٨ ساعة).. ومن يهاجمونى هم أعداء النجاح»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «صحفيو (أكتوبر) يتبرءون من رئيس تحريرهم وتغطية مجلتهم لأحداث الثورة»، ١٥ من فبراير ٢٠١١،

• الدستور الأصلى، «صحفيو مجلة (صباح الخير) يصدرون عددًا موازيًا لدعم ثورة ٢٥ يناير»، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «قيادات التليفزيون تتخلص من مستندات أيام مبارك تحت حماية السلطات»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «مكرم محمد أحمد يقول إنه لم يستقِلْ من منصب النقيب وَيصف الصحفيين بـ(البلطجية)»، ٢٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الدستور الأصلى، «وقفة احتجاجية الأحد بأخبار اليوم للمطالبة بإقالة محمد بركات وممتاز القط»، ٥ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

السيد الغضبان، «فضيحة مهنية على شاشات التليفزيون»، الشروق، ٣٠ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• الشروق، «إعلاميون يدعون للإضراب وتسويد شاشة التليفزيون واعتبار غد الأربعاء يوم الغضب الإعلامى»، ٦ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• المصرى اليوم، «مصور صحفى: تركتُ الكاميرا فى الجريدة وعُدتُ لأرمى الحجارة على البلطجية»، ٢٨ من فبراير ٢٠١١.

• المصريون، «القوات المسلحة تقبل استقالة ثلاثة من قيادات صحف قومية»، ٣ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALMESRYOON.COM

• المصريون، «دعوى قضائية لإقالة رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام»، ٢٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الوليد إسماعيل، «حبس محمد عهدى فضلى رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم ١٥ يومًا»، الدستور الأصلى، ١٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP:// WWW.DOSTOR.ORG

• اليوم السابع، «٣ من رؤساء المؤسسات الصحفية يقدمون استقالاتهم لرئيس

الوزراء»، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• اليوم السابع، «القبض على صحفى بجريدة (المسائية)»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أميرة عبد السلام، «وفاة صحفى متأثرًا بجراحه فى مستشفى قصر العينى»، اليوم السابع، ٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• بلال فضل، «رؤوس اصطباحات»، المصرى اليوم، ٢ من أبريل ٢٠١١.

• بوابة الوفد، «الجيش يدير التليفزيون ويقيل الفقى»، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG/

• بول آدامز، «مؤسسة الأهرام.. ثورة داخل الثورة المصرية»، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.BBC.CO.UK/ARABIC

• بى بى سى آرابيك، «صحفية أمريكية تتعرض لاعتداء جنسى فى ميدان التحرير»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• حسين البربرى، «أربعون مذيعًا يتقاضون ١٧ مليون جنيه سنويًا.. محمود سعد تم تعديل عقده فى ٢٠١٠ ليحصل على ٨٠٠ ألف جنيه شهريًا و٢٥٪ من الإعلانات»، المصريون، ٢ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM/

• حسين البربرى، «نقيب الصحفيين: بكيت لمحاولة أبنائى الاعتداء عليَّ»، المصريون، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• حمدى دبش، «جمع توقيعات لإقالة قيادات «ماسبيرو» المتورطين فى تضليل الرأى العام»، المصرى اليوم، ١٩ من فبراير ٢٠١١.

• حمودة كامل، «بعد تكليفه بمهام رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون.. سامى الشريف يتعهد بإعلام ينقل مشاعر وطلبات كل المصريين»، ٣ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• حميدة أبو هميلة، «حمدى قنديل: عودتى للتليفزيون مشروطة بتحقيق المطالب الأساسية لثوار ماسبيرو»، الدستور الأصلى، ٢٨ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• ربا نور الدين، «ضياء رشوان: البلطجة هى الامتناع عن تنفيذ القانون.. ووصف مكرم للصحفيين بالبلطجية سبـ»، الدستور الأصلى، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• رنا البلك، «قالت إن تغطية الجريدة تحقر من زيارة الوفد المصرى للخرطوم.. دعوى قضائية لوقف ترخيص أخبار اليوم لانتهاجها (الثورة المضادة)»، الدستور الأصلى، ٤ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• رنا ممدوح، «القضاء الإدارى تفصل فى استيلاء عهدى فضلى على ١١٣ فدانًا من أراضى أخبار اليوم غدًا»، الدستور الأصلى، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• ريمون فرانسيس، «اعتصام داخل قطاع الأخبار.. ومطالب برحيل المناوى»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• ريمون فرانسيس، «عبد اللطيف المناوى بعد ثورة يناير: كان من السهل أن أستقيل وأدَّعى بطولات زائفة لكنى تحملت المسئولية تجاه وطنى ولم أتلوَّن مثل الآخرين.. وإذا كان هناك أخطاء فهى مقبولة فى إطار العبور من نظام إلى آخر»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• ريمون فرانسيس وعلى حسان، «أنس الفقى فى مداخلة لـ(مصر النهاردة): استقلت لأنى لم أقدر أن أتلوَّن أو أغيِّر موقفى من قبلُ.. وسبب تقصيرنا فى التغطية المباشرة من التحرير لأننا ليس لدينا الكاميرات الكافية.. وأطالب (بكرى) بالكشف عن ثروته»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سعد المسعودى، «مراسلون بلا حدود تدين اعتداءات «البلطجية» ضد الصحفيين

فى مصر»، العربية، ٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. ALARABIYA.NET

• سهام الباشا، «٢٥ صحفيًا بـ(دار التحرير) يتقدمون ببلاغ للكسب غير المشروع ضد (هاشم)»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: // WWW.YOUM7.COM

• سهام الباشا، «٥٠٠ من العاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط يطالبون بسحب الثقة من عبدالله حسن»، اليوم السابع، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا ونورا فخرى، «الصحفيون يطالبون بعقد «عمومية طارئة» لأعضاء النقابة غدًا»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا، «(الكسب غير المشروع) يستعلم عن ثروات رؤساء تحرير أربع صحف حكومية»، اليوم السابع، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا، «توقيعات لإقالة أسامة سرايا.. ويرد: (لا يجوز لأحد إقالتى)»، اليوم السابع، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا ونورا فخرى، «جمال فهمى لرجال الأمن: (دى نقابة الصحفيين مش نقابة الشرطة)»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا، «حملة توقيعات ضد عبد الله كمال للمطالبة بإقالته»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا، «(شهيب) لقيادات الصحف القومية: (استقيلوا يرحمكم الله)»، اليوم السابع، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا، «صحفى بـ(الشروق) يتعرض للضرب فى مظاهرات أمس»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سهام الباشا، «مجلس نقابة الصحفيين يقبل استقالة النقيب مكرم محمد أحمد»، اليوم السابع، ٢٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• سى إن إن بالعربية، «مصر.. قوات الأمن تحاصر نقابة الصحفيين»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.CNNARABIC.COM

• شعبان هدية، «فى بلاغ للنائب العام.. (الزيات) يتهم (المناوى) بإهدار المال العام»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. YOUM7.COM

• شعبان هدية وسهام الباشا ومحمد إسماعيل وأشرف عزوز، «متظاهرون يحاولون تحطيم واجهة (أخبار اليوم) والأمن يمنعهم»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• شيماء عيسى، «صحفيون مصريون يهتفون ضد مكرم ويحمِّلونه دم الشهيد»، محيط، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET.COM/

• صافيناز محمد، «(وائل غنيم) عبر الـ(فيس بوك) مدافعًا: راجل يا محمود يا سعد!!»، محيط، ٢٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• صافيناز محمد، «رئيس تحرير (مصر النهاردة) يكشف تفاصيل مثيرة فى أزمة محمود»، محيط، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• صلاح الدين أحمد وأحمد العدوى، «الجمل يفجِّر الغضب بـ(دار التحرير).. ترشيح الإبراشى لـ(روزاليوسف) والبابلى لـ(الجمهورية) واستمرار رزق فى (الأخبار) ورشوان يرفض (الأهرام)»، المصريون، ٢٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP:// /WWW.ALMESRYOON.COM

• عبد العظيم حماد، «تحت القسم: القارئ.. المهنة.. الوطن»، الأهرام، أول أبريل ٢٠١١.

• عبد المجيد عبد العزيز، «(سرايا) يستدعى الشرطة العسكرية لمواجهة غضب صحفيى الأهرام ضده»، الدستور الأصلى، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.DOSTOR.ORG

• عمر طاهر، «المهندس أسامة الشيخ»، المصرى اليوم، أول مارس ٢٠١١.

• على حسان، «بالفيديو.. مواجهة ساخنة على الهواء بين أنس الفقى ومحمود سعد»، اليوم السابع، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. YOUM7.COM

• لوسى نشأت، «سيد على.. «مذيع» من جهة أمنية»، محيط، ٢٨ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET.COM

• لوسى نشأت، «خيرى رمضان.. مذيع (مصر امبارح)»، محيط، ٢٢ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محمد الشافعى، «مراسلة (نيويورك تايمز).. امرأة على خط النار.. سعاد مخنيت روت لـ(الشرق الأوسط) تفاصيل ساعات اعتقالها فى مصر»، الشرق الأوسط، ١٧ من فبراير ٢٠١١.

• محمد أمين، «على فين: اقرأ كتابك يا فقى»، بوابة الوفد، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• محمد جمال عرفة، «رزق يستقيل.. ورشوان يرشح نفسه نقيبًا»، بوابة الوفد، ٢٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محمد حمدى، «انتخابات مبكرة بنقابة الصحفيين.. التحقيق مع رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط لـ «استئجاره بلطجية» للاعتداء على الصحفيين»، المصريون، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• محمد عبد الخالق مساهل، «تصاعد احتجاجات الغضب فى «الصحف القومية» ضد تردى الأوضاع.. ومطالب بإقالة قيادات (الأهرام) و(روزاليوسف)»، المصرى اليوم، ٣ من مارس ٢٠١١.

• محمد عبد الواحد، «هل رؤساء تحرير الصحف القومية أهم من مبارك؟» اليوم السابع، ٢٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.YOUM7. COM.

• محمد غنيم، «اختفاء برنامج ٤٨ ساعة من على المحور.. فيديو»، بوابة الوفد، ٢٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• محمود المملوك، «بكرى يطالب بالتحقيق مع أنس الفقى»، اليوم السابع، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

• محمود حسين، «تنشر قصة هروب (المناوى) من مبنى (ماسبيرو)»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «أحمد عيد يحرج مذيعَى برنامج ٤٨ ساعة على الهواء مباشرة»، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.MOHEET.COM

• محيط، «(صحفيون بلا حقوق) تطالب الصحفيين بخلع (أشباح مبارك) فى مؤسساتهم»، ١٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «(صحفيون بلا حقوق) تطالب بالثورة على رؤساء تحرير الصحف القومية الفاسدين»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «(صحفيون بلا حقوق) تطالب بحرية إصدار الصحف وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة»، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «فض اعتصام أمام صحيفة الأهرام»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «لبيب السباعى: الأهرام فقدت بوصلتها خلال الثورة»، ١٠ من أبريل ٢٠١١.

• محيط، «سامى الشريف رئيسًا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون»، ٣ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• مجدى الجلاد، «اختفاء «المصرى اليوم» فى ٢٠١٢..!»، المصرى اليوم، ٢٢ من فبراير ٢٠١١.

• مصطفى شعبان، «احتجاجات واسعة بالمؤسسات القومية... عبد الله كمال فى حراسة الأمن خوفًا من بطش صحفيي (روز اليوسف) بعد اقتحام مكتبه»، المصريون، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALMESRYOON.COM

• منة شرف الدين، «جمال فهمى: مكرم قدم استقالته فى خطابين لأسباب

صحية.. وحالته العقلية تشبه حالة القذافى»، الدستور الأصلى، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• مونيكا عياد، «طلاب إعلام يطالبون برحيل الفقى»، بوابة الوفد، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• نادية الدكرورى، «رئيس النادى الأمريكى للصحافة لـ(الدستور الأصلى): ١٥٠ مراسلا أجنبيًا أصيبوا فى الثورة»، الدستور الأصلى، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• هانى رزق، «أسامة سرايا.. (مطرب أخبار) النظام السابق»، محيط، ٢٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• هانى رزق، «عبد الله كمال.. الرقص على (ثورة ونص)»، محيط، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• هند بدارى، «موجة جدل صاحبته داخل ماسبيرو.. إلغاء وزارة الإعلام يثير علامات استفهام»، أخبار مصر، ١٢ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW. EGYNEWS.NET

الفصل الرابع

ثورة الإعلام الحكومى والخاص

الحالة الراهنة وتحديات المستقبل

الوضع الراهن للإعلام المصرى

تواجه الحالة الإعلامية فى مصر بعد ثورة يناير أزمة خانقة، اختلطت فيها المعايير والأهداف والولاءات، سواء فى الصحافة القومية «الحكومية» أو فى الإعلام المرئى التليفزيونى. وباستثناء عدد محدود من الصحف الخاصة المستقلة أو ما يُطلَق عليه الإعلام الخاص، فقد شهدت المؤسسات الصحفية خلافات داخلية حادة بين قياداتها ومحرريها. كما شهدت شاشات التليفزيون مبارزات ومشادات كلامية ومناظر هزلية تذاع على الهواء بين المسئولين عن الإدارة ومقدمى البرامج من المذيعين. وبات واضحًا أن النسق الإعلامى الذى أقامته الدولة على مرِّ العقود الماضية، يوشك على الانهيار. وأن التغيير الذى سعت إليه الثورة ينبغى ألا يقتصر على تغيير نظام الحكم والقائمين عليه.. بل لابد أن يصاحبه تغيير جذرى فى المنظومة الإعلامية المصرية.

ومنذ سنوات كانت كل المؤشرات تؤكد أن المنظومة الإعلامية فى مصر منظومة خربة، تم تركيبها بطريقة تضمن خدمة النظام وتبرير أخطائه. وفى ظل بريق من الشعارات الخادعة تتحدث عن الريادة والسيادة الإعلامية، ارتبطت هذه السياسة بتقييد التدفق الإعلامى، وتجاهل تأثيرات البث الفضائى المنافس، والإنترنت.. والاعتماد على دغدغة المشاعر، وتجاهل الواقع الدولى والعربى، والتعامى عن تراجع دور مصر الثقافى والسياسى. وكان الأمن ورجاله وعملاؤه هم المسيطرين على المشهد الإعلامى؛ حيث غلبت الجوانب الأمنية على الكفاءة المهنية والأخلاقية. وتغلبت الشللية والتبعية والجرى وراء الحصول على رضا لجنة السياسات وقيادات الحزب الحاكم وتلميع ورثة النظام والطامعين فيه.

وانكشف غطاء الأوضاع الإعلامية المهترئة، حين وقعت أحداث ٢٥ من يناير دون توقُّع. فتجاهلتها الصحف القومية ونشرات التليفزيون فى البداية.. بل حدث تسابق بين مقدمى البرامج فى كيفية تضليل الرأى العام والاندفاع إلى تشويه أحداث الثورة، وأعيد الاعتبار لاستخدام تعبير «القلة المندَسَّة»، الذى صار عملة رائجة فى العالم العربى من ليبيا إلى سوريا واليمن.. ولولا قناة الجزيرة التى تابعت تغطية الأحداث على الرغم من منعها من البثّ فترات طويلة، لَمَا عرف المصريون حقيقة عمليات القتل التى جرت فى ميدان التحرير، ولَمَا شاهدوا أغرب موقعة فى التاريخ الحديث وهى موقعة الجمل.

وخلال ١٢ يومًا حدث انقلاب إعلامى مذهل، من محاربة الثورة وشبابها وأهدافها إلى التصفيق لها وركوب موجة الدفاع عنها.. الأمر الذى جعل مجلة «إيكونوميست» البريطانية تفرد مقالا عن التغييرات الدرامية التى وضعت الإعلام المصرى فى خانة العجائب!

وكان طبيعيًا ألا تُرضى هذه الانقلابات والتقلبات الحادة جموع الشباب والإعلاميين، سواء فى الصحافة القومية أو فى التليفزيون. فليس يُعقل أن يبقى على رأس هذه المؤسسات الأشخاص أنفسهم الذين نافقوا وهللوا للفساد ولجرائم النظام السابق. ومن ثم كان طبيعيًا أن نشهد ما نشهده اليوم من احتجاجات وغضب وسخط فى دور الصحف والتليفزيون.

ولكن يبقى السؤال المهم: هل يبحث الإعلاميون عن سيد جديد ممثل فى وزارة الإعلام أو المجلس الأعلى للصحافة أو اتحاد الإذاعة والتليفزيون أو المجلس العسكرى، أم أنه قد آن الأوان لكى يصنع الإعلاميون مصيرهم بأيديهم وتكون الكفاءة المهنية والأخلاقية هى السيد الحقيقى الذى يقود المنظومة الإعلامية؟

قد يحتاج الأمر فى المرحلة الانتقالية الراهنة إلى تدخُّل المجلس العسكرى لإحداث بعض تغييرات محدودة فى القيادات الصحفية وفى التليفزيون والإذاعة لإعادة الهدوء والانسجام إليها. علمًا بأن لكل مؤسسة خصائصها وظروفها التى تختلف عن غيرها.. مع الاعتماد على الكفاءة المهنية والوعى السياسى والاستقلالية الفكرية. ولكن يبقى من الضرورى إبعاد القيادات التى عُرفت بعمالتها للأجهزة الأمنية والحكومية. أما تغيير المنظومة الإعلامية برمتها طبقًا لأسس الإدارة الحديثة ومواكبة التطور الإعلامى الهائل، فسوف يحتاج إلى دراسات معمقة تشارك فيها نقابة الصحفيين؛ لتحرير الصحافة اقتصاديًا

وسياسيًا من هيمنة الدولة؛ وتنظيم أوضاع البث التليفزيونى بما يضمن استقلالية الأداء المهنى والقدرة على المنافسة، والتخلص من حالة الترهُّل المرضى والعجز الإعلامى التى يعانيها التليفزيون المصري!.

وليس بتغيير قيادات الصحف -وأجهزة الإعلام- القومية يتحرر «الإعلام القومى»، أو يتوقى الأخطاء المهنية التى وقعت فيها بعض قياداته، خلال الأيام العشرة الأولى من الثورة؛ لأن جوهر المشكلة لا يكمن فى هذه الأخطاء، ولكن يكمن أساسًا فى صيغته وشكل ملكيته وطبيعة إدارته، التى لو استمرت فسوف يقع الخلف الصالح -مضطرًا أو مختارًا- فى الأخطاء نفسها، التى وقع فيها السلف المتهم الآن بأنه كان طالحًا.

ونظرة عابرة إلى تاريخ «الإعلام القومى» -منذ تأسس بتأميم الصحافة عام ١٩٦٠- تكشف عن أنه نشأ انطلاقًا من رؤية واضحة وفلسفة معلنة، لكى يكون «إعلام تعبئة»، مهمته الأساسية هى أن يعبئ الناس ويحشدهم حول شخص الرئيس القائم، بأن يشرح لهم خطبه وقراراته وسياساته، ويسعى لإقناعهم بأنها الوحيدة التى تحقق المصالح العامة للوطن والشعب، وأن كل من يعارضونها -أو حتى ينتقدوها- هم من «أعداء الشعب»، الذين ينبغى التصدى لهم، وحرمانهم من التعبير عن آرائهم، تطبيقًا لقاعدة «الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب». ولذلك لم يجد الذين يديرونه، خلال نصف القرن الماضى، حرجًا فى الدفاع عن رؤساء مختلفين، اتبعوا سياسات متناقضة، فدافعوا عن اشتراكية عبدالناصر العلمية، بالحماس نفسه الذى دافعوا به عن انفتاح السادات، السداح مداح، وعن خصخصة مبارك التى أسفرت عن بيع أصول الوطن بتراب الفلوس.

ولم يختلف ما قاله الذين كانوا يوجهون هذا الإعلام عن انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١، عما قاله أسلاف لهم عن انتفاضة فبراير ١٩٦٨ وانتفاضة يناير ١٩٧٢ وانتفاضة يناير ١٩٧٤ وانتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، التى دخلت تاريخ الإعلام القومى التعبوى باسم «انتفاضة الحرامية»!

مشكلة إعلام التعبئة أنه يتعامل مع الجماهير، باعتبار أن لها آذانًا وليست لها ألسنة، وأن الله عز وجل خلقها لكى تسمع فقط ما يقوله الرؤساء والمسؤولون، لا أن تتكلم كذلك.. وهو إعلام يفسد عقول الناس، ويعطلها عن العمل، ويُفقدها الحد الأدنى من الحس النقدى

الذى يمكّنها من التمييز بين الصواب والخطأ، وبين المصلحة والضرر، وبين الحقائق والأكاذيب.

ويؤدى فى النهاية إلى تشكيل رأى عام غير ناضج، يفتقد الوعى السياسى الذى يمكّنه من التفرقة بين الأطهار والفجّار، وبين الثوار والشطار، وبين المتدينين والذين يشترون بآيات الله ثمنًا قليلا.. وبين الديمقراطيين والذين يرفعون رايات الديمقراطية، لكى يقيموا استبدادًا بديلا.

إن تحرير الإعلام القومى لن يتم بمجرد تعيين رؤساء مجالس إدارات وتحرير جدد للصحف القومية، أو مديرين جدد للقنوات التليفزيونية، ولكن بتحريره أساسًا من قيود مدرسة إعلام التعبئة، ومن الاحتلال الحكومى لنا، الذى استمر نصف قرن، وإعادة هيكلته اقتصاديًّا ومهنيًّا، بحيث يتحول إلى «إعلام حر»، ولاؤه الأساسى للوطن وللشعب ولتقاليد وأدبيات المهنة. وهى مهمة ليست مستحيلة، على الرغم من المشكلات المعقدة، التى تراكمت فى المؤسسات الإعلامية خلال نصف القرن الماضى؛ فما أعرفه أن دراسات كثيرة أُجريت فى هذا الاتجاه خلال السنوات الخمس الماضية، وانتهت إلى أفكار كانت تنتظر قرارات سياسية.

والمطلوب الآن هو أن تنفض الحكومة الغبار عن هذه الدراسات، وأن تطرح الحلول التى توصلت إليها للحوار بين كل الذين يعنيهم أمر تحرير الإعلام، فضلا عن المتخصصين وأصحاب الشأن من الصحفيين والإعلاميين؛ حتى يمكن التوصل إلى رؤية وطنية مشتركة، يجرى تنفيذها خلال فترة زمنية معقولة، تحافظ على حقوق العاملين فى هذه المؤسسات، وتوقف نزيف الخسائر، وتغلق أبواب الفساد التى تؤدى إلى إهدار المال العام، وتحرر الإعلام من مدرسة «إعلام التعبئة»، والإعلاميين من الضغوط التى تضطرهم للخروج على تقاليد مهنتهم وآدابها.

رؤية تنطلق من قاعدة واحدة لا شطارة فيها ولا اجتهاد.. ففى المجتمعات الحرة لا يجوز للحكومة أن تملك صحفًا أو أجندة إعلامية، وإذا حدث ذلك، فلابد من فصل واضح بين الملكية من جانبٍ والإدارة والتوجيه من جانبٍ آخر. باختصار ووضوح: مشكلة الصحف وأجندة الإعلام القومية، ليست -أساسًا- فى مديريها ورؤساء تحريرها، بل هى

فى صيغتها.. ورحم الله السلف الصالح الذى قال «هان شأن قوم أصلح أمرهم أن أبدلهم أميرًا بأمير..».

التغطية الإعلامية المشوهة للثورة

خصصت مجلة تايم الأمريكية غلاف عددها المقبل للثورة المصرية؛ حيث حمل الغلاف صورة لعين «الإله حورس» المصرى. وعلى الرغم من اشتعال الثورات الشعبية فى سوريا واليمن وليبيا، فإن المجلة الأمريكية اختارت الثورة المصرية لتكون موضوع غلافها للمرة الثانية خلال شهرين. وكتبت المجلة على صدر غلافها «ثورة مصرية لا تنتهى.. الديمقراطية والانتهازية السياسية تتنافسان على مستقبل مصر». وكانت المجلة الأمريكية قد خصصت غلاف أحد أعدادها فى شهر فبراير الماضى لشباب الثورة المصرية، وظهرت عليه صورة تضم عددًا من شباب الثوار، وكتبت المجلة على الغلاف «الجيل يغيِّر العالم».

وقال تقرير المجلة الأمريكية عن الثورة المصرية إن هناك حالة من الشد والجذب بين التيارات السياسية المختلفة لتشكيل مستقبل مصر. وأشارت المجلة إلى أن التيار الاسلامى هو أكثر ما يخيف شباب الثورة ودعاة الديمقراطية فى مصر، خاصة السلفية وجماعة الإخوان المسلمين. وتابعت الصحيفة بالقول: إنه وسط «الكرنفال السياسى» فى مصر ما بعد مبارك، برز السلفيون بوصفهم إحدى الجماعات التى يدور الكثير من التساؤلات حول خلفياتها وطموحها فيما يتعلق بالرغبة فى المشاركة فى تشكيل مستقبل مصر.

وقالت «تايم» إن فرص السلفيين فى تحقيق مشاركة ملموسة فى تشكيل المستقبل المصرى تظل ضئيلة للغاية؛ فالانتخابات البرلمانية المقررة فى سبتمبر المقبل ومن بعدها الانتخابات الرئاسية تقلل المساحة الزمنية المتاحة أمام السلفيين لتنظيم أنفسهم بشكل جيد؛ كى يتمكنوا من دخول البرلمان الذى يعد السبيل الوحيد للمشاركة فى تشكيل المستقبل المصرى.

واعتبرت الصحيفة أن مشاركة مثل تلك الجماعات المتطرفة فى العملية السياسية لا تعد مبررًا بالنسبة لهم للتخلى عن العنف والسلوك المتطرف.. ومع ذلك فلا أحد يستطيع تخمين رد الفعل السلفى على الفشل فى صناديق الانتخاب. وتابعت الصحيفة بالقول: إنه

من بين الجماعات الإسلامية التى تتطلع إلى المشاركة القوية فى مستقبل مصر: جماعة الإخوان المسلمين التى تعتبر معتدلة فى توجهاتها مقارنة بالسلفيين، ومن المتوقع أن تشكل الجماعة تيار الأغلبية فى البرلمان المقبل، فى حين يعتقد كثيرون أن الجيش الذى يدير البلاد حاليًا لن يتخلى عن قوته وامتيازاته فيما بعدُ.

وخصصت مجلة تايم غلاف أحد أعدادها بُعَيْد الثورة لشباب الثورة المصرية وظهر عليه صورة تضم عددًا من شباب الثوار، وكتبت المجلة على الغلاف «الجيل يغيِّر العالم». وضم العدد مجموعة من المقالات التى تتناول الثورة المصرية، منها: مقال (فريد زكريا) بعنوان: «لماذا هم يصنعون التاريخ؟»، ومقال لـ(بوبى) بعنوان: «ماذا يريدون من الديمقراطية؟».

وقبيل ثورة يناير وبالتحديد فى ٢٢ من يناير ٢٠١١، نشرت «الأهرام» على غير عادتها نقدًا صريحًا لثلاثة من الوزراء فى حكومة الحزب الوطنى فى تحقيق صحفى بعنوان: «أزمات الوزراء الثلاثة لا تنتهي!».. فى محاولة لامتصاص غضب المصريين قبيل يوم الغضب، يقول التحقيق:

«لا يكاد يمر يوم حتى نستيقظ على أزمة جديدة بطلها أحد الوزراء الثلاثة.. فهم يسبحون دائمًا ضد التيار.. يقفون بصمود فى وجه العاصفة.. ربما لاقتناعهم بجدوى قراراتهم.. أو من واقع خبراتهم الدفينة.

لكن معارضيهم يقفون دائمًا حجر عثرة فى طريق ثلاثى الحكومة الذى لا تكاد تخلو صفحات الجرائد يوميًا من أزماته.

الثلاثة يتنافسون فى ضرب الرقم القياسى فى تلقى طلبات الإحاطة بمجلس الشعب، ودائمًا الجلسات الساخنة بالمجلس يكون بطلها أحد أضلاع المثلث الذى يتكون من: حاتم الجبلى وزير الصحة، ووزير التربية والتعليم أحمد زكى بدر، ووزير التضامن الاجتماعى على المصيلحى.

لنبدأ مع الوزير أحمد زكى بدر الذى تلاحقه الأزمات منذ توليه وزارة التربية والتعليم، فالرجل على حد قوله جاء ليغير استراتيجية التعليم بالكامل، ويستهدف من خلال منصبه: رفع المستوى المادى والمهنى للمعلمين والإداريين، وتحسين مستوى المنتج الذى تقدمه الوزارة وهو الطالب.

سياسة ذبح القطة.. منذ اليوم الأول لدخوله الوزارة أراد أن يذبح القطة للجميع، فاتخذ قرارًا بالتخلص من قيادات الوزارة والاستغناء عن المستشارين، وهو القرار الذى فتح عليه النيران من كل الاتجاهات، وسرعان ما دخل فى أزمة حقيقية جديدة عُرفت باسم «أزمة الكتاب الخارجى» بسبب اتخاذ وزارة التربية والتعليم -ويمثلها الوزير بدر- قرارًا برفع رسوم ترخيص الكتب الخارجية، مما أثار أزمة مع دور النشر التى عرقلت نشاطها بسبب القرار. وشهدت أزمة الكتاب الخارجى تطورًا مخيفًا بعد إعلان اتحاد الناشرين الانسحاب من المفاوضات مع وزارة التربية والتعليم حول حقوق الملكية الفكرية للكتاب المدرسى، وترك الأمر للقضاء فى القضية التى رفعها أصحاب المكتبات ودور النشر ضد الدكتور أحمد زكى بدر بصفته وزيرًا للتربية والتعليم. وقالوا إن قراره سيؤدى إلى تدمير صناعة كاملة يعمل بها عشرات الآلاف من العاملين وأسرهم، بعد تمسُّك الوزارة بتحصيل المبالغ التى حددتها بناء على دراسات علمية للسوق (تبلغ أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه.. على حد قول الناشرين). فى الوقت الذى أكدت فيه الوزارة عدم التنازل عن حقوق الدولة فى ذلك، وأن المبالغ المحصلة سوف توظَّف لتطوير العملية التعليمية والكتاب المدرسى.

وإلى أزمة أخرى واجهها الوزير بدر أو -بالأحرى- وضع نفسه فيها، وهى تحويل المدارس القومية إلى تجريبية، والتى على أثرها جمع أولياء أمور طالبات كلية النصر للبنات بالإسكندرية وطلاب النصر للبنين ٢٠٠٠ توقيع، لرفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزيرالتعليم؛ احتجاجًا على قراره بتحويل المدارس القومية إلى مدارس تجريبية، وقد جاء هذا القرار بعد دفع الأهالى الرسوم الدراسية المرتفعة لأبنائهم فى هذه المدارس.. ومديرو المدارس يقولون إن هذا القرار غير قانونى.

واشتعلت الأزمة كالعادة -خاصة داخل المدارس القومية بالإسكندرية- احتجاجًا على تحويلها إلى مدارس تجريبية طبقًا لقرار وزير التربية والتعليم. وكانت الأحداث أكثر سخونة فى مدرسة كلية النصر للبنات المعروفة باسم E.G.C التى تم تحويلها إلى مدرسة المستقبل التجريبية للبنات. وحطمت طالبات المدرسة سيارة وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة، وخرجت المديرة الجديدة للمدرسة فى حراسة الشرطة، واضطر اللواء عادل لبيب -محافظ الإسكندرية- إلى إرجاء تنفيذ قرار وزير التربية والتعليم بتحويل ٣ مدارس تابعة للمعاهد القومية إلى تجريبيات إلى أجل غير معلوم؛ وذلك لامتصاص

موجة الغضب التى انتابت طلاب مدارس كلية النصر للبنات (إي.جي.سى) وكلية النصر للبنين (آي.بي.إس) وليسيه الحرية.

وفى ظل تصاعد الأزمة التى اشتعلت بين أولياء أمور مدرسة ٦ أكتوبر القومية ووزير التربية والتعليم، على خلفية قرار تحويل المدرسة من خاصة إلى حكومى تجريبي، نظّم تلاميذ المرحلتين الابتدائى والإعدادى مظاهرة أمام المدرسة؛ للتنديد بقرار الوزير المفاجئ، وتوقفت الدراسة بالمدرسة، وتوجه وفد من أولياء الأمور إلى مجلس الدولة ومعهم ١٠ توكيلات، لرفع دعوى قضائية ضد وزيرالتربية والتعليم بصفته؛ لوقف قراره. في الوقت الذى أكد فيه الوزير أن السبب وراء قراره بحل مجلس إدارة المدرسة هو ارتكاب مخالفات إدارية عديدة، كاشفًا عن تحويل ٣ مدارس أخرى من خاصة إلى حكومي؛ لارتكاب مخالفات مماثلة. وأكد عدم تضرر أى طالب بالمدارس القومية الـ٣، التى تحولت إلى تجريبية متميزة، وقال إن القرار صدر وفقًا لصحيح القانون وضمن سلطات الوزير.. مضيفًا أن المخالفات التى تم ضبطها بواسطة لجان التحقيق بالوزارات كانت ستؤثر قطعًا على العملية التعليمية بالسلب، كما تؤدى للإضرار بمصالح هيئات التدريس العاملة بها. وناشد أولياء الأمور عدم الانزعاج من القرارات، وعدم الاستسلام لمثيرى الرأى العام؛ حيث يرى الوزير أن المعارضين لقراراته هم من مثيرى الرأى العام. وخرج علينا الوزير عبر شاشات الفضائيات مدافعًا عن وجهة نظره كالعادة وكأنه هو الأصوب دائمًا.

ولم تكن أزمات الوزير مع أولياء الأمور خارج الوزارة فقط، بل امتدت إلى الداخل أيضًا مع العاملين بها، وهى الأخيرة التى تفجرت بسبب اتخاذه قرارًا بنقل ٣٢ موظفًا بقطاع الكتب إلى الإدارات والمديريات التعليمية بالمحافظات، مما دفع المئات من العاملين بالديوان العام للوزارة إلى تنظيم مظاهرة حاشدة داخل الوزارة وافترشوا حديقة قصر الأميرة فائقة -مقر مكتب الدكتور أحمد زكى بدر وزير التربية والتعليم- مطالبين بإجبار الوزير على التراجع عن قرارات النقل الجماعية. وطالب المتظاهرون بإقالة الدكتور أحمد زكى بدر.. مؤكدين أنه لم يضف جديدًا إلى التعليم.. مما دفعه هذه المرة إلى الاستسلام والتراجع عن قراره بنقل الموظفين وإلغاء ندب رئيس القطاع وفاء عبد الفتاح وإعادتها إلى عملها الأصلى.. لكنه لم يعطِ إجابة شافية حول بقية مطالب العاملين. وقد حاصرت قوات الأمن مبنى الوزارة والشوارع المؤدية لها، وأقنع الأمن المتظاهرين بفضّ اعتصامهم بعد أن وعدهم الوزير بحل مشكلاتهم، ثم أغلق الأبواب فى وجوههم.

لكن السؤال: إلى متى سيظل الوزير أحمد زكى بدر يقف فى وجه العاصفة؟ وإلى متى سيظل يسبح ضد التيار دون مبرر؟ هل من الممكن أن يكون هو صاحب القرار الصائب دائمًا والكل على خطإ؟ أم هو فى حاجة لمراجعة قراراته؟!.

حظى وزير الصحة حاتم الجبلى بالمرتبة الثانية فى قائمة الوزراء الذين شغلت سياساتهم الرأى العام بامتياز؛ لكونها تركت تأثيراتها الكبيرة على قطاع لا يُستهان به من الشعب المصري. إذ تمس الخدمة الصحية شرائح عديدة فى المجتمع شأنها شأن التعليم، وتحديدًا الشرائح المتوسطة والفقيرة.

وبخلاف سابقة وزير التعليم الذى رفع راية التطوير، حدث تناقض كبير لدى الجبلى بين رسالة الحكيم، وهو الوصف الذى كان يُطلَق قديمًا على الطبيب المعالج؛ نظرًا لقدراته على تفهُّم وتقدير حاجات المريض العضوية والنفسية والاجتماعية (بل الاقتصادية فى أحيان كثيرة)، وبين رسالة رجل الأعمال الذى يرتدى عباءة الطبيب ويسعى لرفع العبء عن كاهل وزارته، تجاه إدارة العملية الصحية بمؤسساتها.. دون أن يدرى أن الإنفاق على الصحة هو أحد مؤشرات التنمية المجتمعية، وليس العكس.

وقد اعترف وزير الصحة من خلال تصريحاته بأن مرفق الصحة فى حاجة لتمويل كبير قد يصل إلى ٢٠ مليار جنيه، وأنه يعمل فى إطار المسموح به من حجم الإنفاق المخصص لقطاع الصحة. ورغم ذلك حدث تطوير فى مرفق الإسعاف على مستوى الجمهورية، وتم رفع كفاءة العاملين فى هذا القطاع من خلال دورات تدريبية على أعلى مستوى، كما تم إجراء تحسينات فى حالة الوحدات الصحية طبقًا لما هو متاح من إمكانات مادية.

فالوزير يريد أن يُحدث نقلة نوعية كبيرة فى إدارة هذا القطاع الصحى المترهل منذ سنوات بسبب سوء الإدارة والتمويل، من قطاع حكومى خدمى يوفر العلاج بتكلفة يمكن أن يتحملها الجميع بمشاركةٍ أكبر من الدولة، إلى مسئولية يتحملها الجميع بالأساس بعيدًا عن الدولة. إلا أنه لا الظروف المعيشية لشرائح عديدة من المجتمع المصري، ولا طبيعة التطور الاقتصادى الراهن، يمكن أن تبرر تلك النقلة النوعية التى يريدها الوزير؛ حيث كان شعاره الخفى «العلاج لمن يقدر على تحمل تكلفته».

بخلاف بدر، فإن من سوء حظ الجبلى أنه اتخذ قرارات باتت تؤثر على الفقراء والمساكين الذين يعتمدون على العلاج الفقير داخل المستشفيات الحكومية الفقيرة من

أساسه، بسوء الإدارة بالأساس؛ لكون القضية هنا ليست قضية موارد بقدر ما هى أزمة إدارة رشيدة، ولنا فى موروث الدكتور العظيم هاشم فؤاد فى إدارة قصر العينى عظة واستفادة، لمن يريد.

وكانت أولى أزمات الجبلى المجتمعية مع إنفلونزا الخنازير، فهو لم يتحمل تكلفة قرار إغلاق المدارس عام ٢٠٠٩، لمنع شيوع انتشار المرض بسبب عمليات الاختلاط المسبب الرئيسى لانتشار المرض.. لم يقرر من اللحظة الأولى إقامة «مكتب أزمة TASK FORCE» لمعالجة تلك القضية بشكل شامل مع الجهات المعنية. ثم أتى الجدل بشأن نوعية الأمصال التى استوردتها الوزارة من الخارج لتزيد من حدة هذا الجدل، وتحديدًا بعد موافقة الوزارة على شروط الشركة البريطانية المصدرة للمصل فى البداية بعدم مسئوليتها عن أى آثار جانبية لاستعمال الدواء، وهى الأزمة التى بررتها الوزارة بوقوف لوبى صناعة الأدوية داخل مصر وراءها.

ثم أتت أزمة قرارات العلاج على نفقة الدولة عام ٢٠١٠، وعمليات إيصالها لمن لا يستحقها -وتحديدًا من جانب أعضاء مجلس الشعب السابق، الذين وُصفوا بـ«نواب العلاج على حساب الدولة»- لتزيد من أزماته مع المجتمع. وهى الأزمة التى أثارت مبدأ الاستحقاق فى تلقى وتمرير تلك الطلبات من عدمه، فتلك الخدمة وفرتها الدولة لعلاج الحالات الخطيرة لمن لا يقدر على تحمل نفقاتها بالخارج.. إلا أن الأزمة كانت كاشفة لخلاف ذلك؛ حيث استفاد منها القادرون وفى حالات مرضية لا تستلزم توفير العلاج بالخارج. والوزير نفسه هو الذى فجَّر هذه القضية واتهم النواب بمجلس الشعب بكونهم أكبر المستفيدين من تلك القرارات.

إلا أن أخطر تلك السياسات، بدأ فى نهجه الساعى لتحويل المستشفيات الحكومة لمستشفيات استثمارية، والتى تعنى بالنسبة للناس البسطاء رفع تكلفة العلاج وحرمانهم منها، تحت شعار «الخدمة لمن يدفع الثمن»، دون تقدير للدور الاجتماعى المنوط بالدولة فى رعاية مواطنيها غير القادرين. وهى القضية التى فجَّرها على نطاق واسع الرئيس مبارك فى خطاب افتتاحه مجلس الشعب فى دورته الأولى بعد الانتخابات الأخيرة بقوله: «إن تحويل المستشفيات لاستثماري.. ده كلام فارغ».. ثم الضجة التى أثارها من بعده الدكتور

زكريا عزمى ضد الوزير بسبب قراره تقسيم العلاج داخل المستشفيات والمراكز الصحية على أن يكون مجانيًا صباحًا.. وبأجر مساءً..! فالرجل انطلاقًا من حسِّه الإنسانى العام، والدور السياسى الذى يقوم به لتصويب قرارات وزراء الحزب أعلنها صراحة: «ابعد عن الفقراء.. الناس مش ناقصة». وقال للسيد وزير الصحة: إذا كان من حقك تنظيم قرارات العلاج، فليس من حقك تحديد موعد معين للعلاج المجانى بالمستشفيات.. ليس من حقك أن تقول للمريض تعال الساعة ٦ مثلا.. هو رايح سينما!!.

وأزمات الوزير لم تقتصر على الشرائح الفقيرة فحسب، وإنما نالت أيضًا من زملاء المهنة فى صراعه الطويل مع الصيادلة بشأن تسعير الدواء المصري، والذى وصل لساحة القضاء بعدما رفع نقيبهم قضية على وزير الصحة يطعن فيها على قراره رفع سعر الدواء المعالج لمرض ضغط القلب «أندرال». وأكد نقيب الصيادلة فى دعواه أن هذا الدواء مخصص للمرضى البسطاء، وقرار وزير الصحة بزيادة سعره جعله غير متوافر بالصيدليات، وهذا يعد تمهيدًا لرفع سعره لأكثر من عشرة جنيهات.

وكان مجلس الدولة فى حكمه يوم ١١ من يوليو ٢٠١٠ قد ألغى قرار الجبلى بربط سعر الدواء المصرى بالأسعار العالمية، وهو القرار الذى أثار حفيظة الكثير من المرضي. والمثير هنا أن هذا الحكم رحبت به نقابة الصيادلة وقالت إنه «بمثابة عنوان للحقيقة»، فى حين أبدت نقابة الأطباء -التى ينتمى إليها الوزير- اندهاشها من الحكم.

منذ أتى الدكتور على المصيلحى إلى الوزارة وتتوالى الأزمات على المواطنين دون حماية من أحد، لدرجة أن الناس يلقبون الوزارة بـ«العداء الاجتماعى» وليس «التضامن الاجتماعى»؛ فما إن تهدأ أزمة حتى تظهر أخرى، بدءًا من طوابير العيش، مرورًا بارتفاع أسعار الخضار، وأزمة السكر، وصولا إلى أزمة البوتاجاز. ومع كل أزمة يكتوى الناس بنار الأسعار وجشع التجار والاحتكار.. فكيف كان رد فعل الوزير على المصيلحي؟ وكيف حمى الناس وتضامن معهم اجتماعيًا ؟ وما برامجه لحماية المصريين من مثل هذه الأزمات الطاحنة؟! فى مجلس الشعب هاجمه الدكتور زكريا عزمى متهمًا الوزارة بالتقصير.. ليس هذا فحسب، بل أكد أن أسطوانات البوتاجاز يتم توزيعها فى السوق السوداء دون تحرك فعال من الوزارة يواجه الظاهرة.. مما دفع عددًا من النواب لتقديم طلبات إحاطة وجهوا

خلالها انتقادات حادة للحكومة بسبب أزمة أسطوانات البوتاجاز التى تتكرر كل عام، ويتضرر منها غالبية المواطنين. الأمر الذى جعل الدكتور على المصيلحى -وزير التضامن الاجتماعى- ينفى وجود أزمة فى إنتاج البوتاجاز أو الأسطوانات المنزلية الخاصة.. مؤكدًا أنه تمت زيادة الكمية المنتجة بنسبة ٢٥٪ فى ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. وشدد على أهمية وجود نظام قابل للرقابة الشعبية على المستودعات؛ لنقص عدد المفتشين بالوزارة.

وفى رده على أكثر من ٥٠ طلب إحاطة حول نقص المعروض من أسطوانات البوتاجاز قدمها النواب فى الجلسة المسائية لمجلس الشعب الثلاثاء.. أوضح الوزير أنه تمَّ تحرير ٣٨٧٦ محضرًا خلال شهر ديسمبر فقط لعدد من مصانع الطوب والمسابك ومزارع الدواجن لاستخدامهم أسطوانات منزلية. وأكد أن هناك حاجة لتشريع جديد يسدُّ كل الثغرات التى تواجه عمليات التوزيع، ويعمل على وصول الدعم إلى مستحقيه.. مشيرًا فى هذا الصدد إلى أنه تمت دراسة نظام جديد بالتعاون بين وزارات التضامن والبترول والتنمية المحلية والتنمية الإدارية يؤكد وصول الدعم إلى مستحقيه.. مبديًا استعداده لعرضه على اللجان المختصة بالمجلس وقتما تريد.

وحول مطالب النواب بتشديد الرقابة على مستودعات التوزيع، قال المصيلحى: إن الوزارة لديها ألف مفتش، وهناك ٢٦٠٠ مستودع و٢٥ ألف مخبز.. فكيف يغطون مثل هذا العدد الكبير؟ مؤكدًا أهمية وضع نظام قابل للرقابة الشعبية وقواعد صارمة. وأشار إلى أنه على الرغم من أزمة المقطورات الأخيرة، فإن الوزارة قامت بنقل أسطوانات البوتاجاز إلى جميع المحافظات.. معربًا عن تأييده لكل نائب طالب الحكومة بالحفاظ على الدعم لمحدودى الدخل والأسر الأولى بالرعاية.

تصريحات الوزير على المصيلحى دائمًا تؤكد عدم وجود مشكلة، على الرغم من أن الشارع المصرى يكتوى بنارها.. لكن إلى متى سنظل ندفن رءوسنا فى الرمال دون البحث عن حل جذرى للمشكلات التى تواجهنا؟ نظن أن الإجابة ليست عند الدكتور المصيلحى؛ فهو دائمًا لا يرى الأزمة أو حتى يشعر بوجودها!».

ولكن.. بالطبع جاء هذا النقد بعد فوات الأوان، وخاصة أنه لم تستتبعه فى اليوم ذاته أو حتى فى اليوم الذى يليه إقالة هؤلاء الوزراء الثلاثة للتخفيف من حدة غضب المصريين..

وبدا جليًا منذ ذلك اليوم أن إشارة «الأهرام» لم يفهمها النظام السياسى.. ومضت الأمور كالمعتاد.. فى إشارة إلى أن النظام السياسى قد فقد بوصلته ومرونته السياسية للتعاطى مع ما يحدث على الأرض.

ومما يدل على ذلك أن نادية حليم -رئيس التليفزيون- بدأت فى عقد اجتماعات موسعة مع رؤساء القنوات للإعداد لاحتفالات التليفزيون بعيد الشرطة لمدة ثلاثة أيام من ٢٣ إلى ٢٥ يناير؛ حيث قررت سفر أسرة برنامج «وصال» بالفضائية المصرية إلى كندا لتغطية رحلة ضباط الشرطة إلى هناك من أجل استخراج الجوازات والرقم القومى لأبناء المصريين.. كما تقرر عرض أفلام: «الباشا تلميذ» لكريم عبدالعزيز، «عيون سهرانة» لصلاح ذو الفقار، «النمر والأنثى» لعادل إمام. وأكدت نادية حليم أن عددًا من البرامج على جميع القنوات سيتم تطويعها لإلقاء الضوء على أنشطة رجال الشرطة فى خدمة المجتمع، ولم تتم الإشارة من قريب أو بعيد إلى يوم الغضب على الشرطة والنظام الذى تحميه فى يوم عيدها..!

وفى مقال للصحفى إبراهيم عيسى بعنوان «عارضوا الرئيس» ينمُّ عن وجوب توجيه الغضب لرأس النظام، كتبه عيسى على موقع الدستور الأصلى يوم ٢١ من يناير ٢٠١١، قال فيه:

«سيبوا حكومة نظيف فى حالها.. اتركوا وزير الداخلية وحلوا عنه بلا نقد ولا معارضة ولا رفض ولا مطالبة بالإقالة.. سيبوا أحمد عز فى حاله.. الإخوة الجامدون قوى والغاضبون جدًا من الحكومة ونظيف والحزب الوطنى وأحمد عز والداخلية وعمايلها وتهاجمونهم بقوة وبقسوة: هل ممكن تراعوا ربنا وتهاجموا المسئول الحقيقى والوحيد؟ عنوانه فى قصر العروبة أو شرم الشيخ ليس نظيف ولا العادلى ولا أحمد عز.. ليس هؤلاء من زوَّروا الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. ولا هم الذين احتكروا الحكم أو السلطة.. فقبلهم كان هناك رؤساء وزراء ووزراء داخلية وكمال الشاذلي!

يتغير الجميع ويبقى مبارك.. الرئيس هو المسئول والفاعل.. فاذهبوا حتى معبده وادخلوا إلى مكمنه وهاجموا سياسته هو وليس أى أحد آخر.

لا كفرنا ولا قلينا أدبنا ولا تجاوزنا حين نقول إن مشكلة مصر فى رئيسها، وإن ثلاثين عامًا من الحكم كفاية جدًا، خصوصا أنه لا حكم رشيد ولا ناجح.. وحتى لو كان ناجحًا فشر اليابان ورشيدًا فشر السويد فلا مكان لرئيس جمهورية مدى الحياة.

يتم تزوير الانتخابات منذ تولى الرئيس مبارك الحكم ويوم كان أحمد عز طالبًا فى الجامعة مشغولا بالمذاكرة وأحدث موضة شبابية لتصفيف الشعر والعزف فى فرقته الموسيقية.. فلماذا يكون عز هو المستهدف بالهجوم؟!.

الحزب الوطنى يحتكر الحكم عبر تزوير سافر وسافل للانتخابات منذ نشأته ومن يوم تأسيسه حين كان حسنى مبارك نائبًا للرئيس يتحدث عن حكمة وعظمة الرئيس السادات وقراراته.. ووقتها كانت أحزاب المعارضة (الآن بعضهم أعوان وأبواق مبارك) تهاجم الرئيس السادات هكذا عينًا بعين ووجهًا لوجه.. ولم تكن المعارضة أليفة لطيفة خفيفة يديرها كما يديرها هذه الأيام أمناء شرطة فى ائتلاف ثلاثى أو على أربع!

منذ ثلاثين عامًا ومن يوم تولى مبارك الحكم والمعارضة الأليفة تحترف رمى التهم على كمال الشاذلى -رحمه الله- يوم كان ملء السمع والبصر وتحميله مسئولية ما يجرى فى الحياة السياسية.. فى حين أن الرجل مثله مثل أحمد عز تمامًا كان مخلصًا فى تنفيذ تعليمات وتوجيهات رئيسه!

هل يتصور عاقل واحد أو حتى شخص عنده ربع طاير إن أحمد عز مثلا يتصرف منفردًا بنفسه ويدير بذاته وكأن الرئيس لا يعرف ولا يعلم؟!

أولا: لا حاجة لبلد أو لشعب رئيسه لا يعرف.. وإذا كان الرئيس مبارك لا يعرف أن الانتخابات مزورة وأن الفساد يدير البلد.. فالحاجة إلى تغييره أهم مليون مرة مما إذا كان يعرف.

ثانيًا: فى مصر تحديدًا الرئيس يعرف كل شىء.. فلا أحد يملك أن يقرر أمرًا أو ينفذ قرارًا بدون ختم موافقة الرئيس.

الرئيس مبارك سيترشح للولاية السادسة وسيبدأ مرحلة ما بعد الثلاثين عامًا فى الحكم، وهى فرصة ممتازة لكى تعارضه المعارضة وتتخلى عن هذا الضعف فى مواجهته.. فالمؤكد أن مبارك كان سيصبح رئيسًا أفضل لو كانت هناك معارضة لا تشارك فى تأليهه ونفاقه.. بل تخاصمه وتهاجمه وترفض سياسته وتدينه شأن أى معارضة فى الدنيا.. لكن المعارضة على طريقة (عاش الرئيس ويسقط أحمد عز، عاش الرئيس ويرحل العادلى) معارضة رخيصة جدًّا».

وفى الوقت الذى خرج فيه آلاف المصريين يتظاهرون فى يوم ٢٥ من يناير، استمرت القنوات الفضائية المصرية فى برامجها العادية؛ حيث كانت قناة الحياة تذيع برنامج المطبخ.. فى الوقت الذى أذاعت قناة «أون تى فى» نشرة خاصة عن لبنان. وأذاعت قناة دريم ١ برنامج «عيش أيامك».. وقناة دريم ٢ كانت تذيع برنامج «طريق الهداية».. فى حين كانت تبث قناة المحور برنامجًا عن الصحة والجمال، وانشغل التليفزيون المصرى بتغطية أخبار لبنان.

وهكذا وفى ظل الأحداث الجسام فى مصر، وأحداث ثورة الشباب المجيدة التى وصفها الكاتب والمحلل السياسى محمد حسنين هيكل بأنها أعظم ثورة من ثورات التاريخ الحديث، يطالعنا التليفزيون المصرى بحقائق وأخبار مغلوطة، ويبدو أنه لم يستوعب المظاهرات الحاشدة فى مصر إلا بعد أيام.

لذلك شعر كثيرون -بمن فيهم أبطال الثورة- بأن هذا الجهاز موالٍ للنظام ويتعمد إخفاء الحقائق؛ لذا استخدموا لافتات خلال المظاهرات مكتوبًا عليها «الكذب الحصرى على التليفزيون المصرى» ونددوا بوزير الإعلام أنس الفقى.. فى الوقت الذى تم فيه التشويش على بعض القنوات الفضائية باعتبارها عميلة وتثير الفتنة.. على الرغم من أن الصورة نفسها تتناقلها الفضائيات المحايدة الأخرى وبدون رتوش.

ويبدو أن التليفزيون كان فى وادٍ آخر عندما كان يعرض الهدوء القاتل على كوبرى ٦ أكتوبر وهو خالٍ تمامًا من البشر والسيارات «وكله تمام»، وبالتالى لم تصل معلومة التظاهرات المليونية فى القاهرة إلى التليفزيون نهائيًا ولم يتم الاعتراف بوجودها، وبعد أيام تم وصف التظاهرات بأنها تضم عدة آلاف و«قلة مندسَّة». وبعد خطاب الرئيس مبارك تم التركيز بشكل كلى على المظاهرات المؤيدة له، وأطلقوا عليها مسيرات الوفاء التى تضم مئات الألوف.

وعلى قناة أخرى مصرية نجد مسرحية هزلية أخرى.. فتاة استيقظ ضميرها فجأة، واعترفت بأنها عميلة وتدربت على يد يهود بأمريكا لقلب نظام الحكم، واتهمت بعض الرجال الشرفاء بتقاضى مبالغ مالية تقدر بـ٥٠ ألف دولار لقلب نظام الحكم والعمالة وأجندات و«كلام كبير»، والغريب أن عددًا كبيرًا من المشاهدين صدقوا تمامًا «نظرية المؤامرة» والرسالة التى تعمدت القناة إرسالها للمشاهد.. إلى أن ظهر بعض العقلاء من المفكرين والكتاب

للسخرية من هذه التمثيلية، منهم: الكاتب بلال فضل والملحن عمار الشريعى، وبالتالى فقد التليفزيون المصرى مصداقيته نهائيًا لدى قاعدة كبيرة من المصريين.

وبعد أيام كشفت عدالة السماء هذه المؤامرة التى لم يتم الإعلان عن المسؤول عنها، وانكشف أمر هذه الفتاة المدربة فى أمريكا على حشد الحشود وقلب النظام وإثارة البلبلة.. إنها صحفية بجريدة ٢٤ ساعة، واختلقت القصة كاملة، وتبين أنها لم تسافر إلى أمريكا فى يوم من الأيام، وكتبت إقرارًا بأن الجريدة لا تتورط معها فى هذه الأكذوبة، وتم فصلها من العمل وإخطار نقابة الصحفيين بذلك بعد أن أصبح وجودها بين زملائها غير مرغوب فيه.

حقائق أخرى انكشفت على طريقة «وشهد شاهد من أهلها» بعد استقالة بعض المذيعات بالتليفزيون المصرى، وكان أولاهن مذيعة قناة النيل للأخبار «سها النقاش» التى قدمت استقالتها وامتنعت عن الاستمرار فى العمل بعد ٢٠ سنة.. مبررة خطوتها بـ«افتقاد الأخلاقيات المهنية» فى تغطية الاحتجاجات المتواصلة التى تطالب برحيل الرئيس حسنى مبارك.

وأشارت المذيعة «سها النقاش» إلى أنها قرأت خمس نشرات إخبارية فى قناة النيل للأخبار فى ٢٦ من يناير، وهو ثانى أيام الغضب، وأنها استاءت؛ لأن شوارع القاهرة صُوِّرت على أنها هادئة، بينما كانت تعجُّ بآلاف المتظاهرين.. مؤكدة أنها قررت ألا تعود مرة أخرى لمزاولة نشاطها الإعلامى فى تلك القناة؛ لأن التغطية افتقرت إلى الحد الأدنى من الأخلاقيات المهنية. وقالت إنها خلال الاستراحة كانت تذهب مع الزملاء الذين كانوا يتجمعون أمام قنوات تليفزيونية أخرى لمشاهدة ما يحدث فى مظاهرات علنية مستمرة فى كل مكان فى مصر.

وبعد أيام قدمت الإعلامية نائبة المدير العام فى فضائية النيل «شهيرة أمين» استقالتها من التليفزيون المصرى؛ احتجاجًا على الأوضاع بعد ٢١ عامًا من العمل فى هذا الجهاز، وقالت مبررة استقالتها: لقد فاض الكيل ولم أعد أطيق ما يجرى فى وسائل الإعلام المصرية، وخاصة المرئية منها». وأضافت: «أسبوع كامل من وخز الضمير لحق بى وأنا أقدم نشرات الأخبار والتقارير عما يحدث فى مصر.. مُنعنا من عرض صور المتظاهرين فى ميدان التحرير وأماكن أخرى فى مصر، هذا الأمر كان بمثابة سخرية من الإعلام المفتوح

والحر.. لقد تلقينا أوامر من إدارة التليفزيون بعرض مشاهد من المظاهرات الداعمة للنظام فقط!»

وبعد الاستقالة مباشرة نزلت الإعلامية إلى ميدان التحرير للانضمام إلى المتظاهرين لتتحرر -على حد تعبيرها- وقالت «شهيرة أمين» لتليفزيون الجزيرة باللغة الإنجليزية: «أنا الآن فى ميدان التحرير مع المتظاهرين وإلى جانبهم، وليس إلى جانب الجهاز الإعلامى الذى يضلل الشعب ويغسل أدمغة أبنائه.. ما يعرضه التليفزيون الرسمى المصرى هو مظاهرات مؤيدى مبارك، ولا يعرض حقيقة ما يدور منذ أيام فى ميدان التحرير».

وسبق أن قدَّم الإعلامى محمود سعد على إجازة مفتوحة من برنامج «مصر النهاردة».. مسجلا موقفًا لمحاولة القائمين على البرنامج فرض سياسة معينة عليه، وإجباره على خيانة شباب الثورة وعدم نقل الحقيقة كاملة.

كما تقدم أسامة الشيخ -رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون- باستقالته من منصبه مساء الخميس قبيل جمعة الغضب بسبب اعتراضه على معالجة التليفزيون للأزمة الحالية التى تشهدها مصر بسبب «مظاهرات الغضب» التى خرجت منذ ٢٥ من يناير الماضى للمطالبة برحيل الرئيس مبارك.

وفى مقال بعنوان «إنهم يأكلون الكتاكى» بجريدة «الدستور» هاجم د.أحمد خالد توفيق التليفزيون المصرى قائلا: «لو كنت أنا ضمن النظام لكافأت الإعلام الحكومى الرسمى والمسئول عن هذا السيرك الإعلامى الذى يدور ليلا ونهارًا على كل القنوات.. فالحقيقة أن هذا الإعلام يخوض حربًا حقيقية ويلعب بكل الأوراق ولا ينام.. كل الألعاب يلعبها مهما كانت سخيفة أو ساذجة أو قذرة؛ فهو يؤمن بأنها معركته الأخيرة إن لم يربحها.. والنتيجة بالفعل أنه بدأ يشطر الرأى العام الذى كان موحدًا منذ أسبوع، وقد أجاد اللعب على عواطف ربات البيوت اللاتى كن يقلن منذ أشهر: «ومين تانى ينفع؟.. اللى نعرفه أحسن من اللى ما نعرفوش».. فى حين تقول الحقيقة -حسب هيكل-: (إن أى شعب يعجز عن إيجاد بديل لشخص هو شعب يستحق الفناء)».

وتناول الكاتب بلال فضل فى مقال ساخر بـ«المصرى اليوم» بعنوان «ها... الريس اتنحى واللا لأ؟» وتحدث بفكاهة عما يحدث من صراع بالتليفزيون وقال: تشغل التليفزيون شوية

على قناة «العربية» وبعدين الـ«بى بى سى».. تلاقى ناس بتسب فى النظام والبلطجية وصورة مركزة على ميدان التحرير من بعيد وباين فيها ناس كتير وشريط أخبار إن المئات يتوافدون على الميدان علشان يوم مليونى جديد.. أعصابك تبوظ، وتقول: دى قنوات عميلة عايزة تشعللها.. لما أجيب التليفزيون المصرى علشان يطمنك شوية (زى حنان الأم كدة).. بس قبل ما تحول تقول: أشوف الجزيرة اشتغلت واللا لسه.. وانت متأكد إن الجزيرة مش هاتشوف النايل سات تانى.

وتأتى الفضائية المصرية بصورة لناس مؤيدين للرئيس مبارك أمام مبنى التليفزيون أو فى ميدان مصطفى محمود.. وطبعًا الصورة من قريب علشان العدد قليل ومش عايزين يبينوا كدة... فاديلوا كادر قريب ونفس المذيع ونفس المذيعة ولسه بيناشدوا كل اللى عايز يطلع من ميدان التحرير ...كل اللى عايز يطلع يقف ويحط إيده اليمين على صدره ويغمض عينه ويقول: الحقنى الحقنى يابن الجنى.. واحنا هانبعتله العفريت ينقذه من الغابة وآكلى لحوم البشر اللى فى الميدان.. تهز دماغك تانى وتقول كلام قبيح .. وتقفل التليفزيون وتفتح النت.. ما هو رجع الحمد لله».

وعما يحدث من مهزلة إعلامية أسهمت فى انقسام آراء المجتمع، تقول الدكتورة سامية خضر -أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس-: للأسف لم يلعب التليفزيون المصرى دورًا إيجابيًا فى تغطية أحداث ثورة ٢٥ يناير، وكانت التغطية بطيئة بدرجة كبيرة جدًّا، مما دفع الناس إلى متابعة القنوات الأخرى بما فيها إحدى القنوات المشكوك فيها، وجاء هذا البطء مسايرًا لبطء استجابة السلطات لمطالب الشارع، وبالتالى فقدت موضوعيتها.

وطالبت د.سامية خضر مسئولى الإذاعة والتليفزيون بضرورة مذاكرة فترة ١٩٦٧ «فترة النكسة» التى لعب فيهَا الإعلام دورًا كاذبًا ومدلسًا، والمقارنة بينها وبين فترة ١٩٧٣ التى كانت تنقل الحقيقة بدون أى تهويل.. فعندما كان يُسقط الجيش خمس طائرات كان يُعلَن عن سقوط ثلاث فقط، ولم يعلن خبر العبور إلا بعد سيطرة الجيش المصرى التام على الموقف.

وتشير د.سامية إلى أن التكلُّس الذى يعانيه التليفزيون المصرى غير مقبول فى زمن لا يخلو فيه كل بيت مصرى من الدش والتليفزيون حتى فى العشوائيات، فالجميع

لديهم القنوات الفضائية المتنوعة.. بالإضافة إلى توافر وسائل الاتصال الأخرى، بما فيها الكمبيوتر والفيس بوك وتويتر وغيرها.. لذلك يجب أن يحترم التليفزيون عقول مشاهديه بصدق وحياد، وألا يكون مسيَّسًا أو تمارَس عليه أى ضغوط. ونجاح أى مؤسسة إعلامية يتوقف على السرعة والنزول لنقل نبض الشارع بدون تعتيم.

وشبهت د.سامية خضر الإعلام بالأسطول الحربى الذى بإمكانه أن يحرك توجهات المجتمع ويؤثر عليه، وإذا نجح فى أن يخدع بعض الناس بعض الوقت، فلن يتمكن من الخداع طوال الوقت.

وتلفت د.سامية خضر الانتباه إلى الصورة الجديدة الملحوظة فى المجتمع، وابتعاد الشباب عن متابعة الأغانى الخليعة وأفلام العشوائيات والابتذال والتحرش وغيرها التى كان ينشرها الإعلام دومًا ويلتفُّ حولها الجميع.. لكن الذوق العام اختلف واختفت تلك السلع الرخيصة، وأصبح الجميع يستمع إلى الأغانى الوطنية الجميلة التى تبث الإيجابية والروح الوطنية.

وتخوَّفت د.سامية من أن يلعب الإعلام دورًا فى التأثير على الرأى العام وإصدار أحكام بدون أحكام قضائية لأهداف معينة تتلخص فى: استهداف رجال الأعمال الشرفاء، وخاصة أن هناك أسماء فى مصر تُعرف عنها السمعة الطيبة من المصريين والأجانب.. الأمر الذى قد يدفعهم إلى الخروج من مصر، مما يؤثر على الاقتصاد ويدمره.. وهنا يجب أن تكون معلومات الجهاز الإعلامى مؤكدة وصادقة.

إن وسائل الإعلام يجب أن تمارس دورًا محايدًا بمهنية أخلاقية، بدون تعمد نشر الأحداث من زاوية واحدة فقط؛ حتى تحترم عقل المشاهد وتعود له الثقة فى الإعلام المحلى من جديد.

وقد انتقد الكاتب عادل عبد الرحيم معالجة قناة الجزيرة لأحداث الثورة منذ بداياتها قائلًا:

«نفسى كده ومنى عينى ربنا يمد فى عمرى لحد ما ييجى اليوم اللى نقف فيه وقفة رجالة مع إمارة قطر التى تقودها قناة الجزيرة زى ما هما خدمونا فى وقت الشدة اللى مرت بيها مصر طوال الأيام الماضية.

فكل ما أتذكره هو أن فضائية الجزيرة كان نفسها ومنى عينها أن ترى بلدنا المحروسة مصر وهى منورة «بالحرائق» وأن يعلو صوت شعبها بالصراخ.. فأغلب الظن أنها لم تكن تريد إلا الإصلاح!

وبغض النظر عن النتائج التى آلت إليها الأحداث ومن نوع الحكم عليها بالنجاح أو الفشل، الخير أو الشر، التقدم أو التدهور.. فإن الشيء الوحيد الذى لم يكن خافيًا على أحد هو مقدار النشوة والسعادة التى أظهرتها وجوه الفضائية بخراب مالطا.

فلا أعتقد أن رسالة الإعلام التى قامت بها الفضائية كانت مهنية فقط أو أخلاقية مساندة لتحرر الشعوب، وإلا فلتقل لنا «الجزيرة» كيف ستغطى هذه الأحداث حين تنتقل إلى قطر.

والحقيقة أن قناة الجزيرة لم تقف معنا وحدنا وقفة الرجالة هذه، وإنما سبقتها فى تونس لحد ما خربت وأهى دلوقتى بتقف الوقفة نفسها مع ليبيا والأردن واليمن والبحرين والجزائر وكأنها حالفة براس أبوها سمو الأمير مش عارف مين واللا مين إنها ما ها تهدا ولا يرتاح لها بال إلا لما تجيب عاليها واطيها.

فلا أعلم سبب الفرحة والنشوة التى تبديها القناة كلما سقط نظام عربى وكأنها حققت انتصارًا عظيمًا على العدو الغاشم؛ بحيث تحولت إلى حانوتى لا يفرح ولا ينتشى إلا فى المصائب.

وقبل أحداث تونس ومصر كانت «فضائحية» الجزيرة بدأت بثّ سلسلة من الوثائق التى لا نعلم كيف حصلت عليها ضد السلطة الفلسطينية وحرقت دم الراجل الطيب صائب عريقات، ولم يهدأ لها بال حتى أذلت عنق السلطة الفلسطينية.

وطبعًا كانت «الفضائحية» تخطط لنشر «غسيل وسخ» آخر لمسئولين عرب آخرين، ليس بهدف الإصلاح ولا التقويم وإنما بهدف نعرفه جميعًا، حتى أننى دعوت آنذاك بعد أن كشفت راسى: أشوف فيكوا يوم يا بتوع الجزيرة.

وسريعًا تحقق ما تمنيت وكأن الأقدار استجابت لدعائى حيث ظهرت متغيرات جديدة تشير إلى أن الخطر لن يستمر بعيدًا عن الدوحة.. فالدور القادم يبدو أنه عليها. فبحسب ما

تناقلته مصادر الأنباء، فإن أول مسمار فى نعش الإمارة «الأميرة» قد دُقَّ بالفعل، فطالبت صفحة على موقع «فيس بوك» حملت عنوان «ثورة الحرية ١٦ مارس قطر» بإجراء إصلاحات سياسية وتوفير المزيد من ميزات الرفاهية الاجتماعية للقطريين.. كما دعت للإطاحة بأمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثان.

وتضمنت المطالب المدرجة على الصفحة: إزالة القاعدة العسكرية الأمريكية من الأراضى القطرية، وإبعاد الشيخة موزة -زوجة الأمير حمد- التى تتمتع بنفوذ كبير فى كل شؤون الدولة.. ووضع القائمون على الصفحة صورة للشيخ حمد وعليها علامة خطأ باللون الأحمر.

كما دعت الصفحة إلى بحث قطع العلاقات الودية بين قطر وإيران وإسرائيل، التى كانت تملك مكتبًا للتمثيل التجارى فى قطر حتى أغلقته الدوحة فى ٢٠٠٩؛ احتجاجًا على الهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة فى ٢٠٠٨.

ونشرت الصفحة صورة للشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطرى، وهو يصافح مسئولا إسرائيليًا، وكُتب عليها تعليق يقول: «لماذا لم تنشر قناة الجزيرة هذه الصور؟».

وتموِّل قطر قناة الجزيرة الإخبارية، وهى القناة التى غطت أحداث الثورتين الشعبيتين فى تونس ومصر بشكل مكثف، ومن الصعب تحديد عدد أعضاء الصفحة الموجودين فى قطر أو كم عدد القطريين منهم.. كما يصعب معرفة ما إذا كان هناك احتجاج قد يجرى بناء على هذه الصفحة يوم ١٦ من مارس.

ويُنظر لقطر، الحليف المقرب من الولايات المتحدة، على أنها واحدة من الدول الأقل عرضة لخطر موجة الاضطرابات السياسية، التى تجتاح العالم العربى؛ حيث تملك احتياطيات هائلة من الغاز، جعلتها دولة على درجة كبيرة من الثراء.

يبلغ عدد سكان قطر ٣٥٠ ألف شخص فقط، يتمتعون بأعلى نصيب للفرد من الدخل القومى فى العالم.

واستولى الشيخ حمد على السلطة من أبيه فى انقلاب أبيض عام ١٩٩٥، وأعلن ابنه، تميم، وليًا للعهد فى ٢٠٠٣.. كما عانت عملية الإصلاح السياسى الركود بسبب التأجيل المتواصل للانتخابات البرلمانية، ولا توجد جماعات معارضة منظمة فى قطر.

وأخيرًا وليس آخرًا، فلعل الأيام المقبلة ستحمل لنا مزيدًا من المفاجآت حين نرى إمارة «الجزيرة» هكذا منورة.. وإن كنا لا نتمنى الشر لأحد وخلينا إحنا أجدع.

لكن ما أعدكم به أنه بمجرد انطلاق الشرارة الأولى فى الدوحة فإن وسائل الإعلام المصرية «تِمًا» أى عن بكرة أبيها ستنقل عدسات كاميراتها وميكروفوناتها إلى قطر لنعمل بالوكالة عن فضائية الجزيرة التى ستكون مشغولة آنذاك بتغطية احتجاجات موزمبيق.. وعجبى».

وكما كانت هناك بعض التحفظات على معالجة قناة «الجزيرة» القطرية لأحداث ثورة يناير، فقد كانت هناك أيضًا بعض التحفظات على قناة «العربية» السعودية، فقد أجّلت إدارة قناة «العربية» لأسبوعين متتاليين عرض حلقة الإعلامى حافظ المرازى من «استوديو القاهرة»، التى تناقش الأوضاع السلبية فى السعودية، والتى كان مقررًا عرضها، وهى الحلقة التى كانت قد أثارت أزمة كبيرة بين القناة و«المرازى» منذ مطالبته على الهواء كل القنوات العربية بفتح ملفات الفساد ومناقشة المشكلة التى تعانيها الدول العربية التى تمول هذه القنوات.

وقررت القناة بعدها عرض البرنامج أسبوعيًا بعد أن كان يوميًا.. ثم جاء قرار تأجيل الحلقة للجمعة المقبل، وهو ما بررته القناة بوجود تغطيات مهمة جدًا لمنتدى دافوس الاقتصادى.

«المرازى» أكد لـ«المصرى اليوم» أنه لن يتراجع عن تقديم هذه الحلقة، إلا إذا أعلنت القناة رفضها مضمونها، أو أنهت تعاقدها معه. وأضاف: «الأزمة بدأت منذ لقائى مع الإعلامى حمدى قنديل، حيث قلت وقتها إنه بعد تحرر الإعلام المصرى لم يعد هناك أى مبرر أن يتكلم أحد من قيادات المعارضة عن مصر فى القنوات العربية».

وتابع: «طلبت من كل من يتكلم فى أى قناة أن يتحدث عن بلده أولا، يعنى اللى يتكلم فى الجزيرة لازم يتكلم عن قطر، واللى يتكلم فى العربية لازم يتكلم عن السعودية أولا، وأعلنت أن الحلقة المقبلة من البرنامج ستناقش تأثيرات ما حدث فى مصر على السعودية، وقلت إننى إذا تمكنت من عرض الحلقة على قناة العربية فهذا دليل على أنها منبر إعلامى محترم، وإن لم أستطع فاسمحوا لى أن أودعكم».

أكد «المرازى» أن القناة أبلغته بصعوبة عرض الحلقة، أمس، وقال: «برروا ذلك بوجود تغطية مهمة لمنتدى دافوس، وإلى الآن وأنا على موقفى، إذا أجَّلوها شهرًا ستكون أيضًا أولى حلقاتى إذا عُدت للقناة، ولن أقدم غيرها. وعلى الرغم من أن القناة تراجعت دون سبب عن اتفاقها معى بتقديم البرنامج يوميًا من يناير حتى انتخابات الرئاسة، فإننى لن أتراجع عن موقفى، وستكون السعودية محور أولى حلقات البرنامج إذا عاد مرة أخرى». وللأسف لم يعد البرنامج مرة أخرى وانتهت علاقة المرازى مع قناة العربية على خلفية هذه الحلقة التى لم يُكتب لها الإذاعة مطلقًا..!!

يتكون اتحاد الإذاعة والتليفزيون من ١٠ قطاعات هى: الإذاعة، والتليفزيون، والقنوات المتخصصة، والقنوات الإقليمية، والقطاع الاقتصادى، وقطاع الإنتاج.. فضلا عن قطاعات: الهندسة الإذاعية، ومجلة الإذاعة، والأمانة العامة، وقطاع الأخبار الضخم. ويضم التليفزيون ٢٣ قناة ما بين فضائية وأرضية ومتخصصة، يبلغ إجمالى ساعات بثّها معًا نحو ٢٥٤ ساعة بث يومية.. فى حين يضم قطاع الإذاعة التاريخى ٤٢ إذاعة تبث بـ٢١ لغة مختلفة، منها: الإنجليزية، السواحلية، والعبرية، وحتى لغات الأردو والباشتو والهوسا وغيرها.

وعلى الدوام كان الجالسون على مقعد «الإدارة» فى التليفزيون، أقرب ما يكونون إلى النظام الحاكم، وهو النظام الذى لم يغامر ولو لمرة واحدة بوضع شخصية تتمتع بـ«الاستقلالية» على قمة «ماسبيرو».. رغم أنه فى النهاية وحسب الدستور «ملك للشعب وحده».

فى «معركة الثورة» كان «ماسبيرو» جزءًا من «أسلحة النظام»، فعل كل شىء تقريبًا ليقول إن «الدنيا بمبى».. وعلى الرغم من اشتعال مظاهرات بالملايين على مقربة منه فى ميدان التحرير، فإن إدارة الجهاز الضخم ظلت حريصة على أن تعبر عن «وجهة نظر القصر» دون أن تلتفت للشارع المنفجر غضبًا.

قبل ٢٥ من يناير بيومين بدأ التليفزيون حملة منظمة، ضد دعوات انتشرت على موقع «فيس بوك» تدعو للتظاهر تحت شعار «خبز.. حرية.. عدالة اجتماعية».. على الرغم من أن جميع طوائف المعارضة الرسمية، وحتى جماعة الإخوان المسلمين، اعتبرت ما سيحدث فى ٢٥ من يناير المتزامن مع عيد الشرطة لن يتعدى «مظاهرة من بتوع وسط البلد» كما علق ضيوف القناة الأولى على الدعوات.

التليفزيون وحده، كان لديه ما يشبه اليقين بأن «ثمة أمرًا ما سيحدث»، ربما بنى التليفزيون يقينه على «تسريبات» من أجهزة الدولة، فعكس قلقها على الشاشة بحملاته الإعلامية الداعية لتكريم «رجل الشرطة الذى ضحى بكل شىء من أجل مصر» كما فى الفضائية المصرية، والقناة الأولى، التى أعدت «بروموهات» عن «يوم الشرطة».

حملات التليفزيون أتت برد فعل عكسى، فمن شوارع ناهيا وجامعة الدول العربية والهرم ورمسيس، انطلقت مسيرات الغضب، وسط «حذر حكومى» أشبه بالخوف.. طاف المتظاهرون كل مكان تقريبًا، ولم يستقروا خلال ساعات من المسيرات الحاشدة، إلا أمام المبنى العتيق «ماسبيرو».. هتفوا قليلا، وناوشوا قليلا، وشاهدوا أنس الفقى، وزير الإعلام السابق، يخرج من شرفة مكتبه ليتحدث إلى «أفندم ما»، ربما ليطمئن منه على المستقبل الذى بدا غامضًا لنصف ساعة حتى «أفرج» عشرات الآلاف الذين تجمعوا فى ميدان التحرير عن المبنى.

جهازان فقط فى الدولة تعاملا بشكل مباشر مع «الغضب»: الداخلية التى وقفت مذهولة وخائفة من «التجربة التونسية»، و«ماسبيرو» الذى نشر على استحياء خبرًا عن اعتذار العاملين فى التليفزيون الرسمى التونسى للشعب عن ٢٣ عامًا من الكذب المباشر على الهواء بأوامر من «بن على» وزوجته «ليلى الطرابلسى».

مساء ٢٥ من يناير، كانت قوات الشرطة تسير على السيناريو التونسى ذاته، وشيئًا فشيئًا بدا أن الغضب لن ينتهى «بصفارة عسكرى»، وهنا بدأت اللهجة تتغير فى التليفزيون الرسمى، وكشر «ماسبيرو» عن أنيابه، ليعلن فى نشرته الأولى صباح الخميس ٢٧ من يناير، أن وزارة الداخلية تحذر من «أعمال الشغب والتعدى على الممتلكات العامة والخاصة».. فى حين بدأت القنوات المتخصصة فى بثٍّ يبدو متفقًا عليه، لأفلام حول «خيانة الوطن» مثل: «إعدام ميت» ولقاءات مع قيادات فى الحزب الوطنى الحاكم سابقًا، وأجهزة الشرطة.

فى «جمعة الغضب» بدا أن أحدًا لن يستطيع أن يوقف الطوفان البشرى الثائر، وتحولت شاشات «ماسبيرو» وإذاعاته إلى «بوق» يردد بيانات ذات مضمون واحد «الأمن مستتب، وتم التعامل مع العناصر المخربة والمثيرة للشغب».

«السادة المواطنون».. هذه كانت الأكثر تكرارًا بطول نشرات أخبار التليفزيون الرسمى، فالجهاز يعبر عن دولة قطعت شرايين الاتصالات بين المواطنين والعالم.

كان «ماسبيرو» العجوز يتحرك بالتوازى مع حملة «تشويش» مزدوجة، وصلت لدرجة «السباب» على شاشة الفضائية المصرية فى الأول من فبراير.

فى السياق نفسه، كانت أصوات المتصلين «الافتراضيين» تتكرر بشكل مضحك على الهواء، فبعد مكالمة تصرخ من «البلطجية» مقبلة من طنطا، يظهر الصوت نفسه بعد غلق الخط على «المحور» ليحذر من هجوم «القتلة» فى المعادى، ثم يختفى قليلا ليظهر مرة ثالثة على الفضائية المصرية، بعد ساعة تقريبًا، ليصرخ «بيقتلونا فى إسكندرية».

كانت جمعة الغضب، فارقة فى التغطية الإعلامية، وربما الأكثر ارتباكًا، ففى الخامسة والثلث بالضبط من مساء ٢٨ من يناير، اختفت عناصر الشرطة وجحافلها فجأة.. لم يفسر التليفزيون الرسمى الإجراء وصمت طويلا ليعود بقرار من «الحاكم العسكرى» يفرض حظر التجول، ابتداء من السادسة، ليكون أول حظر تجول فى العالم يبلغ به المواطنون قبل بدء سريانه بـ٤٠ دقيقة فقط.

صمت التليفزيون الرسمى تمامًا، فيما يتعلق بوصول طلائع قوات الجيش للشوارع، واكتفى فقط بنقل احتفاء المصريين بالقوات المسلحة، دون تعليق، حتى بدا أن «ماسبيرو» لا يعرف من أين ستأتى الأوامر هذه المرة.

فى الفترة من «جمعة الغضب» حتى قبل رحيل «مبارك» عن الحكم بساعات، كان «ماسبيرو» يبحث فى دفاتر الستينيات، ويصوِّر مئات المتظاهرين أمامه المؤيدين لـ«مبارك» باعتبارهم «آلافًا».. فى الوقت الذى كان ينقل فيه اتهامات حول «الأجندات الأجنبية» و«وجبات الكنتاكى».

انشغل التليفزيون فى معركة مع فضائية «الجزيرة»، وقد ركز كاميراته على «كوبرى ٦ أكتوبر» الفارغ تقريبًا، موجهًا اتهامات مجانية للجميع بـ«العمالة»: مرة لقطر، ومرة لإيران، ومرة لإسرائيل، ومرات لحماس.

بث التليفزيون المصرى ٣ خطابات للرئيس المتنحى «مبارك»، فى حين خرجت القوات المسلحة بالبيان رقم ١ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حول انعقاده فى غياب «مبارك»، وبعد ساعات من الشائعات «المفرحة» خرج أنس الفقى وحيدًا ليؤكد أن الرئيس «لم ولن

يتنحى»، وبعد موعده بـ٤٥ دقيقة خرج «مبارك» ليفوض جزءًا من صلاحياته السياسية لنائبه عمر سليمان، ولم تمر سوى ساعات الليل حتى وجد «ماسبيرو» نفسه محاصرًا بالآلاف، فحاول «مد الجسور» مع متظاهرين أكدوا اقتراب «يوم الحساب».

راهن التليفزيون فى خطابه على «الوطنية الرسمية»، وأن الرئيس «رمز مصر» وأطلق مقولة عجيبة تتحدث عن «إنجاز» فريد، أن يكون لنا «رئيس سابق بمحض إرادته»، وهو إنجاز رفض الملايين أن يتحقق -على الأقل- الجزء الثانى منه، وفشل التليفزيون المصرى فى كسب «معركة العقول والقلوب»؛ لأنه كان يريد إقناع ربِّ أسرة أن ولده الشهيد «مندسٌّ» وأن جاره الجريح «بتاع أجندات».

وتعليقًا على هذه المعالجة الفجة لثورة ٢٥ يناير قال الإعلامى حمدى قنديل «إن التليفزيون المصرى شهد دعارة إعلامية خلال الأحداث»؛ حيث كان متآمرًا على شباب الثوار.. واصفًا إياهم بالخائنين وأصحاب أجندات خارجية. وأضاف قنديل فى حوار لقناة العربية تعليقًا على أداء التليفزيون المصرى وتغيره بعد تنحى مبارك: «موظفو التليفزيون الرسمى لم يتعاملوا مع الأحداث بضمير مهنى، وشاركوا فى هذه الدعارة الإعلامية المهينة». وتابع قنديل قائلا: «لا أميل لسياسة الانتقام الآن، وأميل لسياسة المحاسبة.. أريد محاسبة كل الفاسدين والخائنين الذين أفسدوا البلد، فالمعيار الأول لمن يعمل بمهنة الإعلام هو الجمهور الذى يجب احترامه ونقل الأحداث له بمنتهى الصدق والشفافية كما هى فى الواقع». وأنهى قنديل حواره أن هناك شرفاء كثيرين فى مهنة الإعلام فى مصر، والمسألة تعتمد أولا وأخيرًا على شرف الإعلامى نفسه ومدى تمسكه بمهنيته وحرفيته الذاتية وبمبادئه الخاصة.

وهكذا.. لم نكن بحاجة لهذا الاختبار الفاصل، كى نفرز الأصوات الإعلامية الوطنية من المأجورة.. لم تزد خلال هذه الأزمة قائمة المنتفعين، ولم تنقص قائمة الشرفاء.. لم تُطِلّ وجوه جديدة على مشهد الإعلام الرسمى، ولم تغب الوجوه الغيورة على مصر عن الإعلام الخاص وبعض القنوات العربية الوطنية.. لكن خلال اليومين الأخيرين طفحت على تليفزيون الحزب الوطنى وقنواته الخاصة المستأجرة أطنان يتعذر قياسها من الهراء والأكاذيب إلى حد لم يسبق له مثيل أمر يتفوق على كل التوقعات، فأبواق الإعلام مدفوع

الثمن نثرت فى سماء مصر رسائل معادة ونمطية كثيرة، تبدو فى ظاهرها ملائمة تمامًا لثقافة مجتمعنا، ومتجانسة مع طريقة تفكير وحياة معظم أفراده.. لكنها فى الجوهر سموم تستهدف العزيمة، وتصيب الروح المعنوية للشباب فى مقتل.

والحقيقة التى باتت واضحة للجميع، بعد أحداث الأربعاء الدامية، أن الرئيس مبارك اختفى عن الأنظار بين بيانيه الأول والثانى خلال الأزمة، ولم يظهر إلا فى لقطات إخبارية تصور اجتماعاته برجاله الجدد، بينما لم تكن هذه اللقطات سوى بالونة هواء تشغل انتباه المتظاهرين والإعلام.. أما الرئيس فكان يتابع خطة أنس الفقى وزير إعلامه الوفى وفق سيناريو يخلط السذاجة بالدهاء، يبدأ من صياغة بيان رئاسى مطاط تغيب عنه الأساسيات، وتقطر منه دموع التماسيح، ثم تَبَنى حملةِ ولاء واعتذار للزعيم الأب، ترفع شعارات: «مبارك ما يستاهلش مننا كده»، و«عيب»، و«كفاية قلة أدب».. وعبارات أخرى من النوع الذى يسهل هضمه على الأميين وربات البيوت، كما يسهل على فنانى ومثقفى السلطة أداؤه بنبرة عتاب فوقية، تضرب على يد المتظاهرين، وتؤنبهم على تطاولهم على أبيهم وإنكارهم لجمائله.. بعدها يستدعى الآلاف من الشباب والبلطجية المسجلين فى قوائم جاهزة لدى الحزب الوطنى، بالإضافة لنساء وشيوخ من مختلف الأعمار لإكمال الصورة، ويحشد كل هؤلاء فى مسيرات تتقدمها الخيول والجمال للانقضاض على ميدان التحرير بالقاهرة، وقصف المتظاهرين الشبان بالزجاجات الحارقة والحجارة، وقتل وإصابة العشرات منهم لإرهاب الباقين، وتُتوِّج هذه الدسيسة باستفزاز الجيش للتدخل، وفضِّ الاعتصام، لتتحول الثورة بكل ما شهدته من مظاهر سلمية وإصرار على مطالب شرعية، إلى انقسام بين الشباب إلى فئتين: فئة المستغَلين سياسيًّا، سواء من قِبَل المعارضة (ذات الأجندة الدنيئة كما وصفها مؤيد للرئيس مبارك على قناة العربية السعودية المتعاطفة مع مبارك)، أو من قِبَل دول تضمر الكراهية لمصر، مثل إيران كما اقترح «سيد على» على قناة المحور، وفئة الوطنيين بمفهوم الحزب الوطنى، الذى يدين بالولاء للرئيس مبارك، ويرحب بقراراته الأخيرة، حتى لو كانت متأخرة.

يا لها من خطة! تُخْرج مبارك من وحل السقوط المدوى كالشعرة من العجين.. يستحق مؤلف ومخرج هذه الخطة الخبيثة جائزة أو علاوة من الرئيس، سيدفعها كالعادة من جيوب الشعب، ويضمُّها على فاتورة أجور الهتيفة، واستئجار الخيول والجمال (التى

زعم حسن راتب صاحب قناة المحور أنها تخص المتضررين من ضرب السياحة)، وتكلفة الزجاجات الحارقة التى ظهرت فجأة فى ميدان التحرير، وطبع صور لمبارك بالآلاف بين عشية وضحاها، طبعًا غير الخسائر التى نجمت عن حرق سيارات خاصة فى الإسكندرية، وتحطيم واجهات محلات فى ميدان التحرير نتيجة إلقاء الحجارة.. ناهيك عن الأرواح التى أُزهقت، والدماء التى سالت، من مصريين بأيدى مصريين.

تظهر بشاعة وجه النظام فى مثل هذه المناسبات، فهو لا يسلك أبدًا طرقًا سوية وقويمة فى التعامل مع معارضيه.. وإنما دائمًا ما يفتش عن أكثر الطرق التواءً وانحرافًا.. ويبدو أنها صارت من طبائعه التى يستحيل عليه التخلص منها، وهى توغل فى التدنى كلما اشتدت أزماته، كما لو كان يتحدى بها الشعب صاحب البلد، ويقول له: هذه بلدى أنا، فأنا صاحب اليد الطولى بامتلاكى مفاتيح الإنترنت، والهاتف المحمول، وخطوط السكك الحديدية، وقنوات الإعلام المرئى والمسموع، بما فيها المملوك لرجال الأعمال الأوفياء للنظام.. وأستطيع حشد البلطجية، ليجعلوا مصر صومالا خلال غمضة عين.

وقد أطلق القراء اسم «جريدة الثورة» على «الشروق»؛ لأنها جريدة لها مصداقية وهدفها أن تعبر عن الحقيقة وعن القارئ، فالجريدة لم تكن مع الحكومة ولا ضدها، وإنما هى مع العدالة الوطنية والديمقراطية ومع الشعب.. كما أنها كانت تعبر عن الثورة والشعب لأن الثورة هى ثورة عظيمة وأن هذا الحدث لن يتكرر فى مصر. لقد تعرضت دار «الشروق» لظلم كبير وإغلاق مصانع تابعة لها وتعرضت لخسائر مالية كبيرة وخسائر إعلامية ومحاولة هجوم من بلطجية لتكسير مقر جريدة «الشروق» بسبب مواقفها المناهضة للفساد والاستبداد.

وعن ثورة ٢٥ يناير، قال إبراهيم المعلم -رئيس مجلس إدارة «الشروق»- إنها فى بدايتها لم تكن ثورة، بل بمشاركة الشعب أصبحت ثورة، وإن جزءًا من نجاح هذه الثورة يرجع إلى «العولمة» واستخدامهم أحدث وسائل الاتصال، وأن الدولة استخدمت أسوأ الأساليب وقطعت الإنترنت فى ٢٠١١. واستكمل المعلم قائلا: إن العالم كله يرى نبل مطالب الشعب وسلوكه الحضارى والسلمى.. واصفًا شباب الثورة بأنهم مستقبل مصر.. متابعًا: «أول مرة فى مصر تحدث ثورة معلنة، ولكن العقليات القديمة لا تصدق هذا».

وأكد رئيس مجلس إدارة «الشروق» أن إقبال الناس والشباب بشكل خاص على القراءة وحضور الندوات فى آخر ٣ سنوات كان كبيرًا.. مضيفًا أن التعسف الخرافى تجاه الشباب

واضطهادهم فى الانتخابات الجامعية والاضطهاد من أساتذة الجامعة ومن الأمن.. كل هذا أدى إلى بناء المجتمع. وأرجع المعلم فقدان النظام القديم اتصاله بالشعب والعالم والاتصالات الحديثة إلى طول فترة حكمه.

ويحكى أحمد المصرى -مصور «المصرى اليوم»- ما فعله أثناء تغطيته لجمعة الغضب؛ حيث يقول: «خلال تغطيتى لـ«معركة الجمل» يوم الأربعاء الدامى، وصلت إلى الصفوف الأولى للمتظاهرين. انشغلت بالتصوير لأجد نفسى وسط البلطجية. لاحظنى أحد البلطجية وبدأ فى لفت أنظار الآخرين وحاول أخذ الكاميرا من يدى. تمسكت بالكاميرا، وبدأ البلطجى ومن معه فى توجيه اللكمات إلى وجهى. شعرت بأحدهم يمد يده فى جيب البنطال الخلفى محاولا سرقة حافظة النقود، وآخر يمد يده فى الجيب الأمامى يحاول سرقة الهاتف المحمول، فألقيت نفسى على الأرض فأخذوا فى ركلى بأقدامهم. سمعت شخصًا يقول: «سيبوه.. مالوش دعوة.. ده أكل عيشه» وأبعدهم عنى. عُدت إلى الجريدة وسلمت الصور وقررت العودة إلى ميدان التحرير مرة أخرى، ولكن متظاهرًا هذه المرة. دارت فى ذهنى مشاهد قمع المتظاهرين، وعندما وصلت إلى الميدان اتجهت إلى الصفوف الأولى وأخذت فى إلقاء الحجارة على البلطجية حتى حل بى التعب».

وقد كرَّم «تحالف ثوار مصر» صحيفة «الشروق»، تقديرًا لدورها الذى لعبته خلال ثورة ٢٥ يناير، وجهودها فى تغطية أخبار الثورة.. فضلا عن تكريم قناة الجزيرة الفضائية، وبرنامج «صباح دريم»، وموقع مصراوى الإلكترونى، خلال ندوة عُقدت بمسرح الفن، تحت عنوان «الصحافة والإعلام ودورهما فى إنجاح أو إجهاض الثورة». وأكد عامر الوكيل -المنسق العام للتحالف- اختيار المكرمين بعناية بعد جلسة مطولة للأعضاء.. مشيرًا إلى الإجماع على تكريم وائل قنديل (مدير تحرير «الشروق»)، وأحمد فتحى (الصحفى بالجريدة نفسها) على جهودهما فى إظهار حقيقة الثوار، وأيضًا حقيقة النظام الفاسد، على حد قوله. وأشار أحمد فتحى، فى كلمته إلى التزام فريق عمل الجريدة فى الميدان بخط الثورة دون تضخيم أو تهوين، والانحياز للعدالة والحرية والكرامة التى عبر عنها الثوار.. مستعرضًا عددًا من مانشيتات الجريدة وقت الثورة.

وحول موضوع الندوة، أشار فتحى إلى الدور الفعال الذى لعبه الإعلام الجديد من فيس بوك وتويتر ويوتيوب لإنجاح ثورة ٢٥ يناير، من خلال معرفة أخبار الثورة لحظة بلحظة،

واستخدام هذه الأدوات لاحقًا مصدر أخبار للعديد من وسائل الإعلام التقليدية، ومساهمته أيضًا فى توثيق أحداث الثورة من خلال مقاطع الفيديو والصوت والصور الموجودة بداخل المئات من الصفحات على فيس بوك أو يوتيوب. ودلل على ذلك بأن معرفة الشعب المصرى خبر إقالة حكومة أحمد شفيق كانت عبر صفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلى جانب خبر وضع الرئيس المخلوع مبارك تحت الإقامة الجبرية.

وحضر الندوة الفنان جلال الشرقاوى المخرج المسرحى، وألقى كلمة فى افتتاح الندوة بدأها بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح ضحايا مصر من شهداء ثورة ٢٥ يناير. وقال الشرقاوى: إن «الثورة كسرت حاجز الخوف عند الفنانين، وأنهم حلموا بهذه الثورة، ولكن لم يستطيعوا تحقيق هذا الحلم إلى أن قام الشباب المصرى بتحقيقه».

وقال عامر الوكيل فى تقديمه للندوة: إنه تم اختيار موقع «مصراوى» أفضل المواقع الإلكترونية المحترمة فى تغطية أخبار الثورة دون خوف، أو أى حسابات تعرفها مواقع أخرى بعينها، وهو ما دفعنا إلى دعوة شريف العجيل مدير الموقع، وعماد حسين ومعهما أحمد الليثى لتكريمهم.

وجاء تكريم الدكتور عمار على حسن -الباحث السياسى- على جهوده التى قدَّمها قبل وأثناء الثورة، وكتاباته الكاشفة لفساد نظام مبارك والحزب الوطنى. كما كرَّم التحالف برنامج صباح دريم، كونه أحد أفضل البرامج التليفزيونية، وحضر التكريم نيابة عن فريق البرنامج: حمدى الحسينى، قائد فريق الإعداد، وتسلم درع التكريم الخاص بمقدمة البرنامج دينا عبد الرحمن.

وكرَّم تحالف الثوار فريق قناة الجزيرة فى مصر، وحضر التكريم مدير المكتب عبد الفتاح فايد، وقال عبد الفتاح فى كلمته: إن فريق قناة الجزيرة اعتُقلوا أكثر من مرة، كما أُجبروا على النوم فى الشارع وفى الميدان بعد أن طردتهم كل الفنادق.

وكان التحالف قد اختار أيضًا برنامج «بلدنا بالمصرى»، الذى تقدمه ريم ماجد أحد أفضل البرامج الحوارية، وبرنامج «آخر كلام» للإعلامى يسرى فودة، إلا أنهما لم يتمكنا من الحضور بسبب ظروف خاصة.

وقد كشفت الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع الـ«فيس بوك»، عن مذكرة بتاريخ ١٠ من فبراير الماضى، تتضمن قرارًا عاجلا من الدكتور سمير رضوان، وزير المالية، بالموافقة على صرف «إعانة» تبلغ ٤٧ مليون جنيه لصالح المؤسسات الصحفية القومية، بغرض تعويضها عن الأضرار والخسائر التى لحقت بها خلال ثورة ٢٥ يناير، وتمكينها من الوفاء برواتب العاملين خلال المرحلة الانتقالية، دون التطرق بأى نوع من الدعم المادى لصالح النشاط الصحفى.

قالت المذكرة: «إن قطاع الموازنة العامة للدولة والتمويل طلب الموافقة على صرف مبلغ ٤٧ مليون جنيه للمؤسسات الصحفية الرسمية؛ حيث يوجه من إجماليه ١٠ ملايين جنيه لصالح دار (أخبار اليوم) فى حسابها ببنك باركليز مصر، و١٢ مليونًا لـ(الأهرام) فى حسابها بالبنك الأهلى الرئيسى، و٥ ملايين لمؤسسة (روزاليوسف)، و٥ ملايين لمؤسسة (دار الهلال)، و٥ ملايين لـ(دار المعارف- مجلة أكتوبر)، إضافة إلى ١٠ ملايين جنيه لـ(دار التحرير) فى حسابها ببنك القاهرة فرع قصر العينى». وتذيّل المذكرة توقيعات بالموافقة من الدكتور سمير رضوان (وزير المالية)، وعاطف ملش (رئيس الموازنة العامة للدولة)، ومحاسب محمود حسين (رئيس قطاع التموين).

اللافت أن أبرز التعليقات التى وضعها القراء على هذه المذكرة قال: «هذا البيان يوضح مدى التدليس الذى مازالت تمارسه أجهزة الدولة لصالح المؤسسات الصحفية القومية، ليس مقابل الخسائر والأضرار التى لحقت بها، ولكن مقابل ضمان ولائها للنظام الجديد بآلياته وأفكاره ودعمه لإغراق المجتمع فى وقائع فساد كانوا طرفًا بها». وجاء تعليق آخر باسم «ثمن التحول» قال: «هذه التعويضات جاءت قبل صرف تعويضات الشهداء».

إعلام أنس الفقى

العنوان الذى تم اختياره لوزارة أحمد شفيق، هو أنها وزارة بلا رجال أعمال، أو قيل إنهم أقصوا كل رجال الأعمال الذين استوزروا فى الحكومة السابقة، ونسى كل من هللوا للحكومة الجديدة/ القديمة واحدًا كان محسوبًا على رجال الأعمال وله «بيزنس» خاص مع كثير من قطاعات الدولة: أنس الفقى المحسوب على رجال الأعمال، وهو من أطلقت

عليه صحيفة «الوفد» «تلميذ الهانم»، الذى كان يدير وبفشل منقطع النظير الإعلام الرسمى للدولة، والذى ارتكب خلال الأيام الأولى من اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، جرائم لا تقل فى بشاعتها عن تلك التى ارتكبها جهاز الأمن القمعي! وفى حين تم الإعلان عن تجميد أرصدة عدد من الوزراء والمسئولين السابقين ومنعهم من السفر والبدء فى التحقيق معهم، كانت دهشتى لا توصف وأنا أراهم لا يستدعون من أهدر ١١ مليارًا من الخزانة العامة، والمبلغ هو قيمة مديونية وزارة الإعلام التى لا يحصل العاملون فيها على رواتبهم!

ربما يغضب أنس الفقى حين يوصف بـ«تلميذ الهانم»، رغم أنه هو نفسه الذى اعترف بأنه تتلمذ على يد السيدة الأولى أو الهانم! وبفضلها قفز «أنس أحمد نبيه الفقى» من مندوب مبيعات لموسوعات الأطفال إلى واحد من المتنفذين قبل أن يقع الاختيار عليه ليشغل منصب رئيس الهيئة العامة لقصور الثقافة بدرجة وكيل أول وزارة، وبعد ستة أشهر فقط تم اختياره وزيرًا للشباب.. ثم حدث التبديل الشهير والمستفزُّ بينه وبين ممدوح البلتاجى، لنجده فجأة وزيرًا لإعلام مصر، وهو الموقع الذى ظل كبيرًا عليه، وأكبر كثيرًا من قدراته التى لم نعرف شيئًا عنها إلى الآن.. أتحداك أيضًا أن تجد تفسيرًا آخر لعدم استبعاده أو محاكمته غير أن «الهانم» لا تزال تحتفظ بنفوذها، وبقدرتها على دعم تلاميذها وتلميذاتها، وكلهم احتفظوا بالمواقع التى منحتها لهم لأسباب لا نعرف منها غير رضاها عنهم؛ ولأنهم يقبّلون يديها سرًا وعلانية! هؤلاء احتفظوا بمواقعهم، وكلهم أيضًا حافظوا على أدائهم الهزيل.. لكن أحدًا منهم لم يقترب أداؤه «فى عهره وفجاجته» من أداء «تلميذ الهانم» الذى أدار إعلام مصر بشكل جعل العاملين فى ماسبيرو لا يستطيعون النظر فى عيون أبنائهم، والجملة أستعيرها من واحد من المئات الذين وقّعوا على بيان يدينون فيه الأداء الإجرامى لإعلام الفقى أطلقوا على أنفسهم اسم «حركة ماسبيرو ٢٠١١».. إعلام «تلميذ الهانم» أو أنس الفقى هو فعلا أداء إجرامى، يعيد إلى الأذهان الأداء الإعلامى لنظام رواندا الذى أدانت المحكمة الجنائية الدولية المسئولين عنه بعدة جرائم ضد الإنسانية، بينها: التحريض على العنف والكراهية. ساعد الفقى فى تنفيذ جرائمه أحد من مارسوا دورًا غامضًا لصالح الأجهزة الأمنية فى لندن وتمت مكافأته عليه بعدة مواقع داخلية كان بينها رئيس قطاع الأخبار، ومع الفقى وعبداللطيف المناوى عدد من المذيعات والمذيعين تجاملهم حين تصفهم بالبلاهة.

كل هؤلاء ظلوا طوال الأيام الماضية يحاولون -بجهلهم وغبائهم- أن يسيئوا لخيرة شباب مصر الذين خرجوا إلى الشارع بصدور عارية ليطالبوا بحقوقٍ مشروعة هى مطالبنا جميعًا ومطالب شعب بكامله ذاق الذلّ بكل أشكاله وألوانه على يد نظام حاكم تشكل من مجموعة عصابات لم يتركوا جريمة فى الدنيا إلا وارتكبوها.

وجوه كثيرة أكثر أهمية من أنس الفقى ضحى بها النظام استرضاء للشعب الثائر، فهل تستطيع الهانم أن تحمى تلميذها حتى النهاية منغضبة الشعب الثائر؟

وعلمت «المصريون» من مصادر إعلامية مسؤولة أن أنس الفقى -وزير الإعلام، المحسوب على جناح التوريث فى السلطة- منع ظهور المتحدث باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة على التليفزيون وهو يلقى البيان الثانى قبل ظهر اليوم الجمعة، وقرر أن تُستبدل به ورقة مكتوبة يقرؤها مذيع فى قطاع الأخبار. فى حين أذاعت قنوات أجنبية أخرى بيان القوات المسلحة بالصوت والصورة، وذلك فى مؤشر جديد على ضعف سيطرة القوات المسلحة حتى الآن على القرار الفعلى فى الدولة، وهو ما عزَّز من فقدان الثقة عند ملايين المتظاهرين فيما قدمه الجيش من ضمانات فى بيانه، وكشف عن عمق سيطرة جناح أسرة الرئيس على القرار السياسى فى مصر حتى الآن .

ولم يُفلح البيان الثانى فى إقناع ملايين المصريين بوقف ثورتهم المطالبة بتنحية حسنى مبارك عن الحكم ، على الرغم مما ورد فى البيان من القول بأن الجيش ضامن للإصلاحات المطروحة ويتابع تنفيذها بكل دقة وحزم. إلا أن البيان بدا وكأنه ينحاز إلى إبقاء وضع النظام الحالى على ما هو عليه، فلم يتغير أى شىء على أرض الواقع العملى -سواء من جهة الحكومة القائمة أو الإعلان الفورى لإلغاء حالة الطوارئ أو تنحية رجال مبارك من الإعلام الرسمى- فضلا عن الإعلان بشكل واضح لا لبس فيه عن تنحية الرئيس مبارك أو عزله عن الحياة السياسية.

وقد رأى محللون مصريون فى البيان الثانى للجيش خطوة إيجابية نحو الاستجابة لمطالب الشعب، الذى ما زال يثق فى المؤسسة العسكرية ويعتبرها الضامن الحقيقى بعد أن سحب الشعب ثقته نهائيًا فى الرئيس الذى فقد شرعيته.. إلا أنهم رأوا أن استمرار واجهات النظام السابق فى الحكومة ومؤسساتها الأمنية والإعلامية مؤشر على أن شيئًا لم يتغير، وأن

النيات ليست صادقة فى الاستجابة لتطلعات الشعب، وأن الأمر مجرد تهدئة للخواطر؛ حتى تتوقف الثورة الشعبية ويعود المتظاهرون إلى بيوتهم، خاصة بعد منع وزير الإعلام أنس الفقى بث شريط القوات المسلحة الذى كشف عن أن السلطة مازالت فى قبضة الجناح الموالى لبيت الرئيس مبارك فعليًا.

وبعيدًا عن أنس الفقى، فقد انتشرت ربات البيوت فى المحطات الفضائية المصرية الخاصة المملوكة عمليًا لمباحث أمن الدولة ويديرها -كما هو واضح- ضباط يعملون بعد الظهر مذيعين ومديرى محطات تحلل خطاب الرئيس مبارك وتقول إنه كان عظيمًا؛ حيث أعلن الرجل عن إصلاحات.. والحقيقة أن هذا التفكير إذا كان مقبولا من ربات بيوت طيبات غير مثقفات، فهو يصبح عندما يخرج من أفواه كهنة ومداحين ومنافقين جريمةَ تضليلٍ تضاف إلى جرائمهم المتتالية.. فالمؤكد أن مبارك لم يقل إنه لن يرشح نفسه فى الانتخابات المقبلة.. بل قال إنه لم يكن ينتوى الترشح لمدة مقبلة، ونحن نعرف جميعًا -بمن فينا المنافقون- أنه قال إنه باقٍ معنا حتى آخر نبضة، وأن ابنه كان ملصوقًا على ملصقات الدعاية التى روَّجها له رجال أعمالٍ فسدة وأفاقون ممن يصطحبون نجل الرئيس وممن يديرون الآن حملات الهجوم البلطجى على المتظاهرين ضد مبارك.. ثم إن الرئيس لم يذكر كلمة واحدة فى خطابه عن أن هذه هى فترته أو مدته الأخيرة.. بل كان يصفها بالفترة الحالية ولم يقل الأخيرة.. ثم من يضمن لنا وعود مبارك؛ فكلها أوهام وأضاليل على مدى ثلاثين عامًا (هل تتذكرون وعده بانتخابات حرة نزيهة؟ هل تتذكرون وعوده لمحدودى الدخل؟).. سنجد أنفسنا إذن بعد شهرين ثلاثة وقد وقف مئات من أعضاء الحزب الوطنى فى قاعة يهتفون بالمطالبة بترشيح الرئيس فتغرورق عيناه بالدموع ويعود عن قرار عدم ترشحه ويرشح نفسه بناء على رغبة الجماهير!

أما تعديل المادتين ٧٦، ٧٧ فهذا والله عين المراوغة والالتفاف.. فمن سيعدل هاتين المادتين؟ مفيد شهاب وفتحى سرور ورمزى الشاعر ومحمد الدكرورى؟ يا خبر أسود.. وهل لايزال هناك فى بلدنا عبيط يصدق هؤلاء أو يطمئن إليهم؟ وكيف سيتم تعديل المادتين مثلا؟ هل سيُفتح باب الترشيح لكن يقفلوا الشبابيك؟ ويقللوا من عدد المطلوب أصواتهم لتزكية مرشح مستقل من ٢٥٠ إلى ٢٢٥ مثلا؟ كيف يمكن بالفعل لعاقل أن يتصور أن يكون ما طرحه مبارك يحمل أى ذرة من أمل فى استكمال رئاسته؟

أما المزاح الطريف فى خطاب الرئيس فهو كلامه عن البرلمان؛ حيث إن الرئيس نفسه الذى نفحنا حتة دين خطبة منذ شهر يتكلم فيها عن روعة انتخابات مجلس الشعب وقوة الحزب الوطنى ونزاهة الانتخابات وجمالها وخفة دمها وخضار عيونها.. إذ به يقول الآن إنه سيحترم أحكام القضاء ببطلانها، يا فرحتى ، ثم الأهم هنا هو: ومن قال إن انتخابات جديدة فى الدوائر المطعون فيها ستكون نزيهةً وحرَّةً؟ ما الضمانة أساسًا؟ وهل مجرد تنفيذ الصفقة القديمة بمنح الأحزاب الأليفة السخيفة ثلاثين مقعدًا أو أربعين معناه أنها انتخابات بقت حرة والبرلمان فُلة؟

هذا استخفاف بالناس لكن تعمل إيه وربنا العظيم من فوق سبع سماوات قال لنا إن فرعون استخفَّ قومه فأطاعوه، وهذه النطاعة التى يتعامل بها منافقو ومؤيدو ومنتفعو الرئيس فى برامج العاشرة والتاسعة والثامنة ما هى إلا طاعة للفرعون!

أما المأساة فى خطاب الرئيس فتكمن فى قناعته التى يصمم عليها وهى قناعة مضللة ومزورة فى تصوير أن المظاهرات تحولت إلى عصابات نهب وسلب؛ فالذى أمر الداخلية وقواتها بالانسحاب هو وزير داخلية مبارك، والذى أطلق العصابات والبلطجية والفوضى فى البلد هو وزير داخلية مبارك، وهى مسئولية يتحملها مبارك شخصيًّا، ولا يمكن للضمير ولا للتاريخ أن يغفر له هذا الحريق الذى أشعله فى مصر.. قل لى يا سيادة الرئيس: ما علاقة المظاهرات فى ميدان التحرير بانسحاب العساكر والشرطة من مطار القاهرة؟

هذه خطة تمَّت بعلمك أو بغير علمك لكن تتحمل مسئوليتها فى الحالتين.. حين قررت الداخلية بثَّ الفوضى والرعب فى قلوب الناس حتى تضللهم زعمًا بأن الفوضى سببها المظاهرات، المجرمون فى وزارتك وحكومتك هم المسئولون عن إلقاء الرعب وبث الفوضى فى الشارع المصرى. أما كون الرئيس يخرج مصممًا بمنتهى الفظاعة على تلبيس المظاهرات مسئولية الفوضى فهو ما يؤكد أنه لا أمل فى إصلاح منه.. وحتى لو أن بعض الناس من شعب القناة الأولى وبرامج العهر الساسى فى قنوات رجال الأعمال صدقوا خرافة أن الفوضى سببها المظاهرات، فهذا لا يعنى إلا أن البلهاء لا مكان لهم فى صناعة مستقبل بلادهم!

إن مبارك يقول فى خطابه إنه يريد أن يموت ويُدفن فى مصر، ولا أجد مانعًا واحدًا لذلك.. ما علاقة تنحيه بأن يموت خارج مصر أو يُدفن فى غير أراضيها؟! فليبقَ فى بلده

آمنًا مطمئنًا مدفونًا فيها بوصفه رئيسًا مصريًّا سابقًا تنحى عن الحكم، وكأنه لو تنحى لن يعيش فى بلده ولن يموت فيها.. من قال له هذا؟! نحن نطمئن سيادته أنه لا يمر على خيال أى معارض أو متظاهر ضده أن يطالب بعدم موته فى مصر أو دفنه فيها.. ثم إن الأعمار بيد الله، ولا شأن لنا بهذا الأمر، وأطال الله عمر الرئيس ومتَّعه بالصحة والعافية بعيدًا عن مقعد الرئاسة!

أما أن يعتبر البعض أن تنحى مبارك إهانة له، فهذا كلام فارغ يهين الشعب المصرى ويهين الديمقراطية.. كأن تنفيذ إرادة الشعب إهانة وكأن استقالة رئيس موضوع يهينه.. بعض المرضى الذين يروجون أن التنحى إهانة لا يتذكرون أن جمال عبدالناصر -وهو زعيم جماهيرى حرر مصر من الملكية والاحتلال- قرر التنحى بعد هزيمته الساحقة فى ٦٧ وخرج ببيان تنحٍ لم يقل بنى آدم فى الدنيا إنه إهانة لعبدالناصر.. بل كان اعترافًا بالمسئولية عن التقصير، وقرر فيه أن يعود مواطنًا وجنديًا إلى صفوف الجماهير.. لكن الجماهير ذاتها هى التى خرجت بالملايين تطالب بعدوله عن التنحى رغم أنه المهزوم المكسور، لماذا؟ لأنها كانت تصدقه.. أما جماهير مصر الآن فهى لا تصدق مبارك!

وكتب محمد سعيد محفوظ عن مؤامرات الإعلام المصرى على شباب التحرير يقول:

«اللهم أرنى الحق حقًا وارزقنى اتباعه، وأرنى الباطل باطلا وارزقنى اجتنابه.. يبدو أننى رددت هذا الدعاء كثيرًا حتى استجابت السماء، وصار بمقدورى تمييز أكاذيب الإعلام المصرى بمنتهى البساطة والسهولة واليسر.. لا يستغرق الأمر منى لحظة واحدة كى أقرر بقلب مطمئن ويقين مستقر أن أيًا ممن يتصل بالبرامج الأمنية المخابراتية على تليفزيون الحزب الوطنى وأفرعه فى القنوات الخاصة، مدَّعيًا أنه متظاهر تائب، وداعيًا زملاءه بميدان التحرير للرجوع إلى رشدهم وإبداء أسفهم وإعلان ندمهم، هو مأجور ومنتفع وألعوبة.. لا أقول ذلك لاختلافى معه فيما يقول شكلا ومضمونًا، أو لشعورى بالغثيان كلما استمعت لعباراته المعادة، مصحوبة بنحيب وعويل مثير للاشمئزاز أملا فى استرضاء «بابا مبارك»، الذى يشعر بالمرارة من جحود أبنائه.. ولكن لأننى -إلى جانب ممارستى الصحافة- أعمل بالتأليف والإخراج، ولا يُعجزنى أن أفرق بين القناع الأبله المزيف والوجه الحقيقى.. وأن أترجم فى أصوات هؤلاء الكومبارس شفرة الخداع والكذب، وأستشعر من تكلُّفهم فى

الأداء والتشخيص مقدار التزامهم الحرفى بسيناريوهات معدة سلفًا، تسلك الخط الدرامى نفسه، الذى يبدأ بزعم المتصل أنه عاد للتوِّ من ميدان التحرير، ومعه الآلاف ممن انتبهوا فجأة للمؤامرة التى تحاك ضدهم، داخليًا من الإخوان وأحزاب المعارضة العميلة، وخارجيًا من إسرائيل وحماس وإيران.. وأنهم أعادوا النظر فى بيان الرئيس المليء بالشجون، وأدركوا أنه على حق، وأن مصر لا تعيش بدونه فى أمان، وإذا كنا قد صبرنا ثلاثين عامًا، فلِمَ لا نصبر ستة أشهر؟ وأن مطالب المتظاهرين قد تحققت بالفعل عبر القرارات التصحيحية التى أصدرها الرئيس، وأن مقامه وسنَّه يستحقان من المتظاهرين الشبان توقيرًا واحترامًا لا تطاولا واستخفافًا، على هذا النحو الذى يجرى فى المظاهرات منذ الثلاثاء قبل الماضى.. وأن رحيل الرئيس ينبغى أن يكون مدروسًا وتدريجيًا، ويوفر له التكريم اللائق، وأن سمعة مصر تُداس وتُمتهن أمام العالم مع كل يوم يصرُّ فيه المتظاهرون على البقاء فى ميدان التحرير، وترديد الهتافات المعادية للرئيس.. ثم ما يلبث المتصل أن يوجه خطابه للرئيس مبارك، متوسلا أن يقبل اعتذاره، وسرعان ما يبكى المتصل، ويرتفع صراخه، وهو يردد: أنا آسف يا ريس.. سامحنى يا ريس..

لكننى أعترف بأن سيناريست هذه الاتصالات ليس بهذه النمطية طوال الوقت، فأحيانًا ما يدسُّ متصلين لأداء أدوار مستوحاة من قصص المخابرات فى الأعمال البوليسية، مثل مسلسل «رأفت الهجان»، و«دموع فى عيون وقحة».. حيث يروون قصصًا طريفة وبلهاء عن محاولات تدريبهم من قِبل الموساد الإسرائيلى فى الولايات المتحدة وقطر على فن القيام بانقلاب على الدولة!! وتلقى قياداتهم خمسين ألف دولار لكل منهم!! صادف «سيد على» اتصالا من هذا النوع فى برنامجه «٤٨ ساعة» على قناة المحور المتواطئة مع النظام.. ولولا ثقتى فى فطنة وذكاء «سيد» لتصورت أنه صدَّق المتصلة الساذجة بالفعل، من انفعاله المبالغ فيه وتظاهره بالذهول مما قالته، حيث استوقفها، وطلب منها بجدية مصطنعة تكرار شهادتها «المضحكة»، ثم ذكَّرها (قبل أن تفسد الخلطة بالكامل) بأن عليها ألا تكشف عن شخصيتها، قائلا: طبعًا أنتِ لن تذكرى اسمك حتى لا يتعقبك الأمن!! فأجابت بخليط من اللغة العربية والإنجليزية الركيكة بأنها لا تخشى الأمن، ولكن تخشى زملاءها الذين تلقوا معها هذه التدريبات، كما أنها تخشى انتقام إسرائيل!! وأن ما أيقظ ضميرها هو خطاب «السيد الرئيس»، الذى دفعها للبكاء، ولأن تعتذر له، وتقول له: أنا آسفة يا بابا..!! وبمنتهى

الحماس، وعد «سيد» وزميلته «هناء» بأن يستضيفا هذه الفتاة فى الاستوديو لاستعراض وثائقها ومناقشة شهادتها بالتفصيل، وهو ما حدث بالفعل فى اليوم التالى، حيث ظهرت المتظاهرة التائبة فى الاستوديو، ولكن مع تشويه اللقطة للإيحاء والتظاهر بأنها فى خطر، وأن البرنامج مشكورًا يحافظ على سلامتها.. وكأن «سيد» لا يعرف أن من يقوم على تنسيق الاتصالات فى غرف التحكم بمعظم هذه البرامج منذ اشتعلت ثورة التحرير، هم من رجال الأمن.. وأنهم هم من جلبوا هذه الفتاة، على الأرجح من خلال ريجيسير رخيص، يصلح لتسكين الأدوار فى فيلم إباحى على الأكثر.. لقد وضع «سيد على» خبرته الصحفية وضميره المهنى والإنسانى على المحك بتورطه فى هذه المسرحية، التى تدينه هو وزميلته أكثر مما تدين الفتاة المأجورة، أو من استأجرها.. ويتحوُّله إلى معول هدم فى يد زبانية الحزب الوطنى، الذين يسعون بشتى الطرق لتخريب أحلام الشباب وإبادة مستقبلهم..

هذا هو جانب فقط مما يفعله إعلام الحزب الوطنى لتخوين المتظاهرين الشرفاء، وحشد الرأى العام ضدهم، والنيل من عزيمتهم، وزعزعة صمودهم وإرادتهم.. استأجر عشرات الشبان والفتيات لتقمص أدوار قيادية فى حركة ٢٥ يناير، ووزعهم على البرامج التلقينية (الحوارية سابقًا)، للزعم بأنهم يدعون لإنهاء الاعتصام، والاكتفاء بما تحقق، والاقتناع بوجهة نظر النظام فى ثوبه الجديد. والحقيقة التى يعرفها صفوت الشريف وأنس الفقى وغيرهما من خبراء الإعلام التحريضى فى دولة مبارك، أن النظام يتهاوى، وأن العد التنازلى لسقوطه فى مزبلة التاريخ قد بدأ بالفعل، وأن شباب ميدان التحرير متماسكون وصامدون، وأنهم أشرف شباب الأرض الذى لا يُباع ولا يُشترى، وأن مَن أهّله لإحياء كرامة ووعى وإرادة المصريين -بل العرب جميعًا- سيؤهله بالتأكيد لكشف المؤامرات وإحباطها، والحفاظ على طهارة الثورة ونبل أهدافها وصمود أبنائها».

الإعلام هو المتهم

فى عام ٢٠٠٣ أصدرت المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى رواندا حكمها فيما سُمى بمحاكمة الإعلام، المتهم فيها كبار المسؤولين فى محطة إذاعة «آر تى إل إم» وصحيفة كانجورا.. مؤكدة الدور الذى قام به إعلام الكراهية فيما وقع من مجازر. ويقول جزء من نص الحكم:

«إن المحطة والصحيفة موضع الاتهام قامتا بشكل صريح ومتكرر، بل دون كلل، باستهداف السكان التوتسى بهدف تدميرهم، وتشويه صورة التوتسى بوصفهم «العدو» الذى يحمل صفات شريرة. ودعت هاتان الوسيلتان الإعلاميتان إلى القضاء على جماعة التوتسى العرقية بسبب التهديد السياسى الذى يلازم تلك المجموعة البشرية» (الفقرة ٧٢ لعام ٢٠٠٣ من أحكام المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى رواندا).

فالذين قتلوا زهرة شبابنا فى ثورة الغضب، ليسوا عسكر العادلى ومبارك وزبانيتهما فقط، ولا خريجى السجون وبلطجية الحزب الوطنى ورجال أعماله الفاسدين فقط.. الذين قتلوا زهرة شبابنا واغتالوا الأمل فى نفوس جيل كامل من أبناء هذا الوطن هم مؤسسة التعهر الإعلامى، خريجو إعلام أمن الدولة ومرتزقة لجنة السياسات، من كتاب وإعلاميين، يرتدون لكل ذى سوط جلده، الفلاش والبلاوى ومرايا وكلام وغيرهم وغيرهم كثيرون، ممن مارسوا حملات تحريض عنصرية، بإلصاق أبشع التهم بأبناء الوطن، لا لشىء سوى أن هذا الشباب اختار أن يقول لا، ولم يتعهر كما يتعهرون.

على مراكز حقوق الإنسان وجمعيات حماية الصحفيين أن تكشف أسماء هؤلاء وتطالب بمحاكمتهم بتهمة التحريض وإثارة الكراهية.. وإذا لم تكن هذه الاتهامات موجودة فى القوانين المصرية، فهى موجودة فى قوانين كل الدول الأوربية التى يحمل بعضهم جنسياتها ويتبضعون منها، ومن ثم سيظلون أسرى فى مكاتبهم الفخمة المكيفة فى انتظار ديكتاتورية جديدة يكونون خدمها الأوفياء.

لن تكتمل ثورة، أى ثورة، ولا تغيير فى أى نظام دون محاكمة هؤلاء.. ليس فقط بتجريدهم من مناصبهم والأموال والثروات التى سرقوها عندما نصبُّوا أنفسهم متحدثين رسميين لحزب فاسد وطغمة فاشية..فالمأساة أنهم لم يدركوا أن المؤسسات التى يعملون فيها ومارسوا عهرهم الإعلامى عبرها لسنوات طويلة مملوكة لهذا الشعب المطحون، وأن تلميعهم وإقطاعهم المناصب لم يكن لكفاءتهم وقدراتهم المهنية الخارقة، ولكن لأنهم كانوا يلعقون أحذية النظام القذرة.

الذين تابعوا تليفزيون الدولة وصحف الحكومة والمحطات الخاصة التى تربطها مصاهرة المال والفساد مع النظام، أدركوا هذا وشعروا بطعنة الغدر والخيانة وهم يرون

تليفزيون الدولة يوجه اتهامات الخيانة للمتظاهرين، ويمارس حملات التحريض ضدهم، ويخصص يومًا كاملا للإشادة بالرئيس وأنصار الرئيس الذين أعدوا رباط الخيل والإبل ليرهبوا عدو النظام وعدوهم: عملاء إسرائيل وإيران وأمريكا وحماس وموزمبيق.. هؤلاء الأنقياء الجوعى ذوو القلوب والأيدى النظيفة، النائمون فى عراء ميدان التحرير.

كان تليفزيون الدولة ليلة جمعة الغضب يروِّع المواطنين، ببثِّ بيانات النهب والسرقة والحرائق والاستغاثات، بعد انهيار وزارة الداخلية وجنرالها.. كان تليفزيون الدولة يتحدث عن المسيرة المليونية فى يوم الوفاء فى مواجهة الحاقدين العملاء المرتزقة.. كان تليفزيون الدولة يتحدث عن مبارك الأمن والأمان على طريقة جوبلز وزير إعلام هتلر، وكان تليفزيون الدولة يمارس الإعلام على طريقة إذاعات وصحف الهوتو وهى تدل القتلة المحترفين على أماكن وجود التوتسى القذرين، ليقتلوهم ويخلصوا البلاد من شرِّهم لكى يعود إليها الأمن والأمان.. كان إعلام الهوتو هو إعلام أنس الفقى وقد كوفئ وزير الإعلام بتجديد منصبه بعد نجاحه الساحق فى تضليل الشعب وإصابته بالفصام النفسى، بدلا من تقديمه للمحاكمة.. عندما لاحت بوادر التغيير، أطلت طيور الظلام مجددًا فى حُلل جديدة تروِّج للإصلاح وانتفاضة الشباب والثورة المباركة.. أطلَّت الوجوه نفسها التى لعقت أحذية لجنة السياسات لتبدأ عهدًا جديدًا سعيدًا، ويعيشوا فى تبات ونبات ويخلفوا صبيان وبنات.. ألم أقل لكم إنهم يرتدون لكل ذى سوط جلده؟!

سيد على وهناء سمرى.. ٤٨ ساعة خداعا إعلاميًا

وضع الممثل الشاب أحمد عيد كلا من الصحفى سيد على والإعلامية هناء سمرى -مذيعَى برنامج ٤٨ ساعة على قناة المحور- فى ورطة وذلك عندما هاجمهما مؤكدًا أنهما كانا يهاجمان ثورة الشباب منذ بدايتها. وأعرب أحمد عيد عن غضبه الشديد من موقفهما الذى تبدل بعد تنحى الرئيس.. مؤكدًا أنهما كانا من مؤيدى بقاء الرئيس.. كما اتهمهما بتزييف الحقائق واستضافة فتاة ادَّعت أنها ناشطة سياسية وتلقت تدريبات على يد إسرائيليين فى أمريكا لتشويه صورة الشباب فى ميدان التحرير. وطالبهما بالاعتذار للمشاهدين وللمتظاهرين فى ميدان التحرير عما صدر منهما، وحاول سيد وهناء الخروج من هذا الموقف وظلا يدافعان عن موقفهما.. مؤكدين أنهما كانا ضد التخريب والتدمير.

وأثار اختفاء برنامج «٤٨ ساعة» اليوم من قناة المحور ورفع البرنامج من على موقع القناة الإلكترونى تساؤلات عديد من المشاهدين بعد إذاعة فيلم «سلام يا صاحبى» فى موعد إذاعة البرنامج على شاشة المحور. وجاء هذا الاختفاء بعد أنباء ترددت عن إقالة حسن راتب -رئيس القناة- سيد على وهناء سمرى وإلغاء البرنامج بعد تسببهما فى تشويه سمعة القناة أثناء ثورة ٢٥ يناير.

يُذكر أن البرنامج كان قد تعرض لانتقادات حادة منذ استضافته صحفية أكدت تلقيها تدريبات بالولايات المتحدة من خلال مؤسسة فريدم هاوس على أيدى جواسيس إسرائيليين لقلب نظام الحكم فى مصر مقابل مبالغ كبيرة هى ومجموعة أخرى من أجل القيام بثورة الشباب فى الخامس والعشرين من يناير.. ثم عادت واعترفت بأن فريق الإعداد بالبرنامج اتفق معها على الظهور بالبرنامج لتشويه الثورة المصرية وأن كل ما قالته غير صحيح.

وورد اسم الكاتب الصحفى والإعلامى الشهير سيد على فى القائمة السوداء ضمن معارضى ثورة يناير بعد أن اتهمه الثوار بالوقوف ضد الثورة ومطالبته الشباب المتظاهر فى ميدان التحرير بالعودة إلى منازلهم.. لكنه وبعد نجاح الثورة أخذ يهنئ الجمهور، وكأنه واحد من مؤيدى الثوار.. ما دفع الشباب إلى اتهامه بالنفاق.

غضب سيد على كثيرًا من هذه الاتهامات وكان رده على ذلك أن برنامجه كان من البداية مع الثورة وأنه من أوائل من طالب السلطات المصرية بضرورة عودة الاتصالات والإنترنت.. وطالب الرئيس السابق بالظهور للحديث والتفاهم مع شعبه.. وقال إن البرنامج أصبح يذاع يوميًّا بدلا من مرتين بالأسبوع وذلك لتغطية أحداث الثورة أولا بأول، فكيف بعد كل ذلك يتم وضعه فى القائمة السوداء؟! واصفًا من فعل ذلك بـ«السفيه».

كان أكثر ما أزعج الشعب من سيد على أثناء تغطية برنامجه «٤٨ ساعة» لأحداث ثورة يناير هو استضافة تلك الفتاة التى ادَّعت أنها تلقت تدريبات فى الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم، وكان توقيت الاستضافة غريبًا؛ حيث كان يوم معركة الجمل.. ففى الوقت الذى يُقتل فيه المواطنون فى الشارع، كانت تتحدث الفتاة المجهولة عن أن كل ما يحدث وراءه أجندات خارجية، وتم بعد ذلك اكتشاف عدم حقيقة تلك القصة التى نُسجت من وحى الخيال.

والسؤال: كيف لم يتأكد مسؤولو البرنامج -ولاسيما سيد على- من صدق حديث الفتاة قبل التصوير؟.. وإن كان قد حدث أن جلس المذيعان معها قبل التسجيل وذكرت لهما ما ذكرته فى الحلقة -كما ذكر سيد على لموقع إيلاف- فكيف يتم الظهور بالفقرة حتى لو سُطِّح حديث الفتاة ونُوه مرارًا وتكرارًا بعبارة «هذه الفتاة تتحدث عن «بلطجية» ميدان التحرير وليس الشرفاء الموجودين هناك»؟! ولم ينف سيد على خطأه فيما حدث.. إلا أنه يرى أن محاسبة المذيعين على ما يقوله الضيوف معهم شىء غريب يحدث لأول مرة فى الإعلام.

وشدد على استعداده الفورى لحضور التحقيق فى نقابة الصحفيين على أن يشمل الجميع وتُطرح الحقائق كاملة دون مواربة.. مشيرًا إلى أن الحلقة التى استضاف البرنامج فيها إحدى الصحفيات وروت أنها تدربت فى الخارج لإحداث بلبلة فى البلاد لا تمت بصلة مباشرة إلى المذيع الذى قام بدوره الكامل فى استجواب الزميلة وأصرَّ على الوصول إلى الحقيقة وطرحها أمام المشاهدين.

استضاف سيد على فى إحدى حلقات برنامجه «٤٨ ساعة» رجل الأعمال الهارب أشرف السعد (الذى كان يمتلك إحدى شركات توظيف الأموال فى مصر ويقيم الآن فى بريطانيا)؛ ليوضح وجهة نظره فيما اعتبره البعض انحيازًا للجانب الجزائرى بعد أحداث مباراة مصر والجزائر فى السودان، بعد هجوم القناة التى يمتلكها أشرف السعد التى تعرف باسم «المستقلة» على الإعلام المصرى.. معتبرة أن كل ما يحدث مجرد تهويل لأحداث المباراة فى السودان، فظهر أشرف السعد فى البرنامج ليدافع عن موقفه ويشرح وجهة نظره.

لكن بعد أن واجه سيد على ضيفه بمجموعة من التصريحات التى توضح تحيزًا غير مبرر للجزائريين وتبريرًا لأعمالهم، اتهم أشرف السعد المذيع سيد على بأنه يضلل الناس وأنه يعمل فى قناة لا تحترمهم.. فكان رد المذيع عليه بأنه سارق أموال المصريين وتاجر عملة وهارب فى لندن.

وعلى الفور قال أشرف السعد إن السيد على طلب منه رشوة ٥ ملايين جنيه حتى لا يهاجمه فى برنامج ٤٨ ساعة أثناء استضافته على الهواء، وحاول سيد على دحض الاتهام

بتلقيه أموالا من أشرف السعد مقابل تلميعه إعلاميًّا وتحسين صورته.. نافيًا وجود أى علاقة تربطه بالسعد، قائلا إنه لا يعرف شيئًا عنه سوى أنه أجرى مداخلة تليفونية على الهواء للرد على ما قاله بخصوص سوزان مبارك.

وقال إن الخلاف بدأ عندما تحدث على الهواء عن رئيس الدولة بشكل غير لطيف فقلت له: «عندما تعيد أموال الناس ابقى اتكلم فى السياسة والكلام الكبير»، فحاول اتهامى بأننى أخذت ٥ ملايين دولار. وأنكر «على» دفاعه عن الرئيس السابق حسنى مبارك قائلا: «لم أدافع عنه. ولو كان تنحى بعد عشر سنوات من حكمه، لكان المصريون نحتوا له تماثيل».

وسيد على كاتب صحفى من أشهر كتاب الأعمدة والمقالات فى مصر، وكان لعمود «بساطة» صدًى كبيرٌ لدى القراء. ويبدو أن الكاتب سيد على حاول أن يتنصل مما فعله سيد على الإعلامى.. ملقيًا باللائمة على زميلته هناء سمرى بشكل غير مباشر؛ حيث ترددت الأنباء فى بعض الصحف أنه قد أبدى رغبته الدائمة فى انفصاله الإعلامى عن هناء سمرى، وأنه طالب بذلك منذ عام تقريبًا وذلك لأسباب مهنية رفض الإفصاح عنها.

«حسبى الله ونعم الوكيل فى الذين يغتالون شرفى المهنى وسمعة بيتى.. ومش حادفع فواتير حد.. وحييجى اليوم اللى تنكشف الحقائق دون مزايدات».. كان ذلك رد الزميل سيد على -مقدم برنامج «٤٨ ساعة» على قناة المحور- على تقارير لزملاء فى صحف ومواقع إلكترونية، وتكوين البعض قوائم سوداء لمن كانوا ضد ثورة الشباب ضمَّت إعلاميين ومثقفين وفنانين بينهم مقدما البرنامج سيد على وهناء سمرى.

وأكد سيد على لجابر القرموطى فى برنامج «مانشيت» على قناة «أون تى فى» مساء الإثنين أن البرنامج مع ثورة الشباب على طول الخط، وأن زوجته وأولاده شاركوا فى الثورة فى ميدان التحرير أيامًا عدة، وهو أيضًا شارك فيها.. مؤكدًا أنه يتعرض لتصفية حسابات صغيرة جدًّا رغم تاريخه المهنى المكتوب والمرئى.

وشدد «سيد» على استعداده الفورى لحضور التحقيق فى نقابة الصحفيين، على أن يشمل الجميع وتُطرح الحقائق كاملة دون مواربة.. مشيرًا إلى أن الحلقة التى استضاف البرنامج فيها إحدى الصحفيات وروت أنها تدربت فى الخارج لإحداث بلبلة فى البلاد لا تمت بصلة مباشرة إلى المذيع الذى قام بدوره الكامل فى استجواب الزميلة وأصر على الوصول إلى الحقيقة وطرحها أمام المشاهدين.

ونفى علمه بوقف البرنامج.. واصفًا ما يتردد بأنه «شائعة سمعت بها، لكن لا يمكنني تأكيدها أو نفيها.. فأنا مريض ملازم بيتي».

في الوقت نفسه أكد الدكتور حسن راتب -مالك القناة- أن المحور قناة مؤسسة وستتخذ ما تراه مناسبًا، متعللا بأنه مشغول باستثماراته في العريش حاليًا، وليس لديه وقت لبحث مشكلات القناة.

في حين قال بشير حسن -رئيس تحرير البرنامج- إن البرنامج لم يتوقف وسيذاع يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع.. مشيرًا إلى أنه التقى ومقدمة البرنامج هناء سمري مالك القناة حسن راتب أمس الإثنين الذي وافق على استمرار البرنامج كما هو. ووصف حسن من يهاجمون البرنامج بأنهم أعداء النجاح، والرد عليهم سيكون بالتميز خلال الفترة المقبلة.

برامج التوك شو باعت الثورة

لعب الإعلام الحكومي (ماسبيرو) والإعلام الخاص بقنواته (دريم والمحور والحياة ومودرن) التي انتشرت مؤخرًا دورًا غريبًا بعيدًا عن المعايير المهنية للميديا والتي التزمت بها مكاتب القنوات العالمية والعربية بالقاهرة.

ظل التليفزيون الحكومي حتى قبل رحيل مبارك بساعات قليلة يشنُّ حملة عدائية على المتظاهرين في ميدان التحرير، وأطلق مذيعو ومراسلو قطاع الأخبار وقناة مصر الإخبارية لأول مرة جملا إنشائية تصف المتظاهرين بالعملاء والخونة، وأن بعضهم ينفذ أجندة أجنبية من الخارج.. مستشهدًا بأن بعض المتظاهرين يحصل على وجبات كنتاكي و ٥٠ دولارًا من جهات خارجية.

ووجَّه الإعلام الحكومي انتقادًا شديدًا للأحزاب السياسية وجماعة الإخوان والبرادعي، في الوقت الذي غابت فيه هذه الحركات جميعها عن الظهور على شاشات التليفزيون الرسمي.

وانساقت القنوات الخاصة -التي يُفترض فيها أن تنافس وأن تلعب دورًا مهنيًا مختلفًا- وراء توجهات ماسبيرو وأجهزة الأمن، وتم منع قنوات المحور والحياة من إذاعة أي أحاديث

مسجلة من ميدان التحرير تطالب برحيل النظام والرئيس مبارك فى ٣ برامج توك شو هى: «٩٠ دقيقة» و «٤٨ ساعة» و«الحياة اليوم».. باستثناء برنامج «مباشر مع عمرو أديب» الذى ظهر لسحب البساط من تحت أقدام قناة الجزيرة وتغطيتها الموسعة للأحداث وعقب قرار وقف بث القناة عبر النايل سات، وظهر مقدم البرنامج بين المتظاهرين وهم يرددون هتاف الثورة «الشعب يريد إسقاط النظام».

قناة «المحور» الفضائية التى يمتلكها رجل الأعمال حسن راتب -عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى- استضاف برنامجها «٤٨ ساعة» فتاة قالت خلال الحلقة مع المذيعَين سيد على وهناء سمرى إنها تقاضت أموالا أمريكية من أجل تدبير هذه الأحداث، وأعيد نشر الحلقة بالكامل على شاشة التليفزيون الرسمى.. فى الوقت الذى لم يظهر فيه متظاهر واحد على شاشة كل البرامج الحوارية فى القناة، وهو الأمر الذى أدى لإعلان إحدى المذيعات استقالتها على صفحتها على الفيس بوك.

مقدمو البرامج الحوارية «توك شو» (معتز الدمرادش- عمرو أديب- شريف عامر- لبنى عسل- أحمد شوبير- خيرى رمضان- تامر أمين) حاولوا -بلا استثناء- «الملمة» الحديث من الضيوف الذى ظهرت نواياهم للحديث عن الرئيس خلال الأسبوعين الأولين بعد اندلاع ثورة الـ٢٥ من يناير، وتركزت الحوارات الدائرة عن الأحداث على: حكومة الفريق أحمد شفيق، وشكل التعديلات الدستورية، ومجلسى الشعب والشورى.. دون الخوض فى لبِّ الأزمة وهو المطالبة برحيل الرئيس مبارك، الذى كانت إقالته أول مطالب ثورة الشباب.

مراسلو القنوات الفضائية الذين كانوا يصورون فى ميدان التحرير ويسجلون اللقاءات مع المتظاهرين تم حجبهم عن المشاهدين.. فى حين التفَّ ملايين المصريين حول قناتَى «الجزيرة» و«العربية» لمتابعة الأخبار.

لم يفلت من حالة التوجيه الإعلامى إلا محمود سعد؛ لرفضه الظهور فى برنامج «مصر النهاردة» تضامنًا مع المتظاهرين يوم ٢٥ من يناير، وبرنامج «العاشرة مساء» الذى تقوده الإعلامية منى الشاذلى؛ حيث عدَّلت منى من موقفها المرتبك خلال الأيام الأولى للثورة، حتى أنها رفضت إملاءات أمنية كثيرة، بل كانت تفضحها على الهواء مباشرة، حينما اتصل بها أحد رجال الأمن ليطلب منها أن تعلن أن المتظاهرين فى الميدان لا تتجاوز أعدادهم

العشرات فى حين كانوا قد تعدوا مئات الآلاف، ورفضت الخروج بحلقة الأربعاء ثانى أيام الثورة وكشفت ذلك فى حوارها مع المدون وائل غنيم، عقب تطور أحداث الثورة.

المدرسة الإعلامية لماسبيرو التى شكلت الإعلام المصرى الرسمى والخاص انهارت وانكشفت أمام ملايين المصريين، كما لو أنها تستمد قوتها من النظام السياسى للرئيس مبارك المخلوع. ولا شك أن الإعلام المصرى فى المرحلة المقبلة يحتاج بشكل واضح للتفكير بطريقة مختلفة، ودعوة إلى فلسفة حرة للإعلام الحديث.. بعيدًا عن قيادته البالية التى أصبحت سُبَّة فى جبين الإعلام المصرى والمطلوب رحيلها مع رحيل النظام الذى ظلوا يراهنون عليه ويرسمون عقول المشاهدين طبقًا لوصفاته الفاسدة.

وقد أكد خالد داود -أحد كوادر التيار الإصلاحى بجماعة «الإخوان المسلمين»- أن علاء وجمال (نجلى الرئيس حسنى مبارك) حصلا قبل خروجهما من مصر على ملفات تخص ثلاثة من أصحاب الفضائيات الخاصة؛ لاستغلالها ورقة فى الضغط عليهم خلال تغطية «الثورة الشعبية» التى تشهدها مصر.

وبحسب داود، فإن هذه الملفات تخص كلا من: الدكتور أحمد بهجت (رئيس مجلس إدارة قنوات «دريم»)، والدكتور حسن راتب (رئيس مجلس إدارة قناة «المحور»)، والدكتور السيد البدوى (رئيس حزب «الوفد»). وقال إن الهدف من ذلك هو ممارسة الضغط عليهم حتى لا يعلنوا عن الحجم الحقيقى للمظاهرات. ولم يكشف داود عن المصدر الذى استقى منه تلك المعلومات. وقال إنه يرفض الإفصاح عن هويته.. مكتفيًا بوصفه بأنه «مصدر موثوق به مائة بالمائة»، على حد قوله.

وقد اتصل الفريق أحمد شفيق -رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال- شخصيًّا بإدارة قناة دريم -مساء الجمعة- لقطع بث إعادة حلقة برنامج «واحد من الناس» التى ظهر فيها الكاتب الصحفى إبراهيم عيسى مع الإعلامى عمرو الليثى مساء الجمعة، وذلك بعد ٤٥ دقيقة من إعادة بثها، بعدما تم بث الحلقة على الهواء مباشرة.

وفوجئ المشاهدون بقطع حاد لحديث إبراهيم عيسى فى الحلقة، ثم أذاعت القناة بعدها مجموعة من الأغانى عن ثورة ٢٥ يناير قبل أن تبث حلقة قديمة من برنامج «العاشرة مساء»، دون أى توضيح أو اعتذار عما حدث وعن قطع حلقة برنامج «واحد من الناس» فى منتصفها فجأة.

وقالت مصادر للدستور إن الفريق أحمد شفيق قد طلب من إدارة دريم قطع بث إعادة الحلقة بدعوى أن عيسى هاجمه فيها بشدة، بعدما طالب باستبعاده؛ لأنه جزء من نظام مبارك.. قائلا إنه كان رئيسًا للوزراء عندما وقعت مذبحة يوم الأربعاء فى ميدان التحرير يوم ٢ من فبراير. واعتبر عيسى أداء شفيق حينها بأنه «آية من آيات الفشل الحكومى».

والمثير لم يكن فى انفعال شفيق وعدم تقبُّله للنقد، ولم يكن فى اتباعه منهج نظام مبارك السابق فى رفع سماعة التليفون وتوجيه الأوامر بمنع أى نقد له؛ فهذا منهج مفهوم لشخص يعد رمزًا من رموز نظام الرئيس المخلوع.. لكن المثير حقًّا هو استجابة إدارة قناة دريم الفورية لأوامر شفيق، وكأن الحديث عن حرية الإعلام الخاص بعد ثورة ٢٥ يناير هو محض هراء، وكأننا نعود إلى الحالة نفسها التى كانت سائدة قبل الثورة عندما كان الإعلام الحكومى والخاص يتم التحكم فيهما بريموت كنترول موجود لدى النظام.. ثم إذا كانت قناة دريم قد «هلعت» من اتصال تليفونى لرئيس وزراء «مؤقت»، فما الحال إذن عندما يأتيها اتصال من رئيس وزراء «دائم»؟.

وطالب الدكتور محمد البرادعى -المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية- بمحاسبة المسئولين عن الفساد، وكتب على موقع تويتر: «مَنْ المسئول عن الفساد السياسى والتشويه المخزى للدستور والقانون الذى تسبب فى جميع أنواع الفساد الأخرى؟ هل ستتم محاسبة هؤلاء؟». وأضاف البرادعى: «هل يعقل أن هذا الكم الهائل من الفساد «اكتُشف» فقط يوم ١٢ من فبراير ٢٠١١؟ الساكت عن الحق شيطان أخرس. لابد من طاقم جديد بالكامل». وقال: «إن التطهير لابد أن يبدأ من القمة».. متسائلا: «بعد تجميد أصول الرئيس السابق وأسرته، هل بدأ التحقيق معهم؟ وماذا ننتظر؟ التطهير يبدأ من القمة».

وتعليقًا على ما فعلته قناة دريم بقطع إعادة برنامج «واحد من الناس» التى كان ضيفها الكاتب الصحفى إبراهيم عيسى بعد اتصال من رئيس الوزراء أحمد شفيق، قال البرادعى: «قطع برنامج إبراهيم عيسى اليوم هو أبلغ دليل على أن النظام لم يتغير، وأن الفكر السلطوى مازال قائمًا، وأن حرية الإعلام مازالت وهمًا». وأضاف «الإعلام «المستقل» يجب أن يتوقف عن خداع الشعب بأنه إعلام حر.. رئيس الوزراء يجب أن يرحل فورًا!!»

كما تساءل كثيرون عن حضور عدد من قيادات صحفية متهمة بإفساد مؤسساتها لقاء رئيس الوزراء أحمد شفيق الذى عُقد أمس السبت، وعلى رأسهم: إبراهيم نافع (رئيس

مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام السابق، المتهم بإهدار المال العام فى مؤسسة الأهرام)، وجلال دويدار (أمين عام المجلس الأعلى للصحافة غير المأسوف عليه)، وعدد آخر من القيادات لم يعد لها أى دور على أى مستوى بعد أن اتُّهموا بإفساد مؤسسات إعلامية وصحفية مثل إبراهيم سعدة. وعلم «الدستور الأصلى» أن يسرية رجب -مستشارة شفيق الإعلامية- هى التى دعت كل هذه الوجوه للمؤتمر؛ حيث إنها زوجة جلال دويدار، واتخذها شفيق مستشارة إعلامية له بعد أن كانت موظفة فى العلاقات العامة بشركة مصر للطيران ووصلت لسن المعاش.. لكن شفيق كان يجدد لها منذ سنوات (ولا نعرف بالطبع كم تتقاضى الآن!!).

ويؤكد ما سبق أن شفيق ليس له دراية بالتعامل مع الإعلام والصحافة وعلى جهل واسع بالأوضاع الإعلامية، ومن ثم استعان بيسرية رجب التى جاءت له بكل أصدقاء زوجها جلال دويدار وهم شخصيات مرفوضة داخل مؤسساتهم، بالإضافة لرفض الرأى العام لهم، وهم الشخصيات نفسها التى كانت تضلل بأخبارها عن الثوريين ويتهمونهم بأنهم يعملون حسب أجندات خارجية. ويأتى ذلك فى سعى كبير من قِبل حضور المؤتمر والداعين له لتجميل وجه حكومة شفيق المرفوضة شعبيًّا؛ حيث يطالب الثوار بإسقاطها وتشكيل حكومة جديدة وطنية لا يوجد بها أى من العناصر والوجوه القديمة التابعة للحزب الوطنى الذى يتحمل كل المسئولية عما حدث من انهيار للبلاد، ومازالت ذيوله تحاول نشر الفوضى والترويع حتى الآن.

وقد استعاد التليفزيون المصرى «الحكومى» ذاكرته أثناء حكم الرئيس السابق مبارك، وقدَّم تغطية أقل وصف يليق بها أنها «مشينة» للثورة الشعبية الباسلة التى يقوم بها الشعب الليبى ضد طاغية مجنون هو معمر القذافى؛ إذ توارت أخبار الثورة الليبية فى التغطية الأخبارية للتليفزيون المصرى، وجاءت باهتة جامدة ولا تليق مطلقًا بأنهار الدم التى تسيل فى الجوار.. فى الوقت الذى احتشدت فيه كل وسائل الإعلام فى العالم لتغطية جريمة الحرب التى ينفذها القذافى فى حق الشعب الليبى.. رغم التعتيم الإعلامى الرهيب الذى حاول القذافى بجنون أن يضربه على ليبيا بعدما قطع عنهم الاتصالات وصار الحصول على صورة واحدة من ليبيا أمرًا شديد الصعوبة.. إلا أن ذلك لم يمنع الفضائيات الإخبارية المحترفة وكذا كل تليفزيونات العالم من تغطية الجريمة التى تقع بحق الشعب الليبى عبر

أى وسيلة متاحة للاتصال، ولم يمنعها أيضًا من التضامن الفعلى والحقيقى مع الشعب الليبى فى محنته التى يمر بها وهو يواجه إرهاب دولة منظمة وحرب مرتزقة وقصفًا بالطائرات.. فى سابقة ربما لم تحدث لأى شعب على مدار التاريخ.

وتثير هذه التغطية المخزية للتليفزيون المصرى لثورة الشعب الليبى العديد من التساؤلات حول ما إذا كان التليفزيون يريد أن يغسل العار الذى لحق به طوال السنوات الماضية والذى لحق به عبر كل هذه الأكاذيب والمفاسد التى بثّها.. كما تثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة التى تربط بين قيادات التليفزيون الآن وقيادات العمل الإخبارى فيه وبين النظام الإجرامى الذى يحكم ليبيا لأكثر من ٤٠ سنة برئاسة معمر القذافى. وهل ينحازون للحقيقة بالفعل وللشعب الليبى فى كفاحه من أجل التحرر من هذا الكابوس، أم ينحازون للبيزنس الذى يجمعهم مع القذافى ونظامه الذى سيرحل بكل تأكيد خلال أيام.. فماذا هم فاعلون حينها؟

سقطات مهنية

قالت صحيفة حكومية فى صدر صفحتها الأولى إن الدكتور محمد البرادعى ذهب إلى لجنة فى منطقة المقطم وأخرج مبالغ مالية لتوزيعها على الناخبين لكى يقولوا لا فى الاستفتاء. نحن هنا أمام اتهام صريح بالفساد السياسى والأخلاقى، فصحيفة «المساء» الحكومية تتهم البرادعى صراحة بالرشوة السياسية، وتزعم أن الأهالى رشقوه وابنته بالحجارة وجرادل المياه.

إذن فلو صحت اتهامات «المساء» يكون البرادعى قد ارتكب جريمة سياسية يعاقب عليها القانون. وعليه فإننى أتمنى من الصحيفة الحكومية المحترمة جدًّا أن تتقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد محمد البرادعى، خصوصًا أنها وضعت هذه الاتهامات فى صدر صفحتها الأولى. كما كان يجب على الدكتور البرادعى أن يتوجه هو الآخر ببلاغ إلى النائب العام إذا كان يرى أن ما نشرته الصحيفة كاذب وملفق ومختلق.

أما المجلس الأعلى للقوات المسلحة -المسئول عن إدارة البلد- وكذلك مجلس الوزراء فأمام حالة صارخة لأداء صحيفة حكومية صفراء، بينما يشتعل الجدل حول التباطؤ

فى التغييرات الصحفية. فما نُشر عن رجل يحمل قلادة النيل العظمى وجائزة نوبل للسلام وتحتفى به عواصم العالم المتحضر، يضعه فى صورة زعماء المافيا المدججين بالمال والسلاح الذين يشترون إرادة الجماهير بالفلوس.

وعليه مطلوب من الدكتور يحيى الجمل -نائب رئيس الوزراء، المسئول عن ملف التغييرات فى المؤسسات الصحفية- والدكتور عصام شرف والمجلس العسكرى التحقيق فى هذه الواقعة، باعتبارها تجسيدًا لحالة مخجلة من الانحطاط المهنى والانهيار الأخلاقى. وإذا لم يستطع رئيس تحرير هذه الصحيفة أن يثبت واقعة رشوة البرادعى للناخبين، فإننا نكون أمام حالة كذب فاضح، لا يستوجب فقط المساءلة المهنية، بل يستدعى أيضًا المحاسبة الجنائية.

وهذه ليست المرة الأولى التى تستهدف فيها الصحيفة ذاتها الدكتور محمد البرادعى على هذا النحو المشين، فقد تناولت زيارته إلى الإسكندرية للتضامن مع أسرة الشهيد خالد سعيد على نحو ساقط؛ إذ تورطت فى التعريض بسمعته وسمعة زوجته وعدد كبير من الناشطات المحترمات اللاتى شاركن فى الوقفة، عندما زعمت أن السيدات الفاضلات من أعضاء الجمعية للوطنية للتغيير كن يرتدين ملابس فاضحة وصارخة أثناء الوجود فى مسجد القائد إبراهيم، استفزَّت الجماهير وأثارت الرغبة فى التحرش.

وأظن أنه أمام هذا المستوى «المحترم النبيل» من المعالجات الصحفية والأمانة المهنية فإن المجلس العسكرى ومجلس الوزراء مطالبان بالتدخل وبحث الأمر. فإن كان هذا الأداء الإعلامى «الرصين» يعجبهما فلابد من مكافأة رئيس تحرير هذه الصحيفة فورًا وتعيينه وزيرًا لإعلام مصر بعد الثورة.. أما إذا كانا يريان أن هذه الصحافة لا تليق بمصر ولا بأى دولة محترمة فى العالم فأظن أن المطلوب فورًا البدء فى تنظيف الحديقة من الأعشاب الضارة وجحور الثعابين، إذا كنا جادين حقًّا فى موضوع التطهير.

وفى الإطار ذاته، اشتعلت أزمة جريدة «المصرى اليوم»؛ إذ دخل أكثر من ٦٠ صحفيًا بالجريدة فى اعتصام لمدة ساعتين، وذلك تزامنًا مع وقفة أخرى ينظمها مكتب الجريدة بالإسكندرية أمام نقابة الصحفيين بالمحافظة. يأتى اعتصام صحفيى «المصرى اليوم» احتجاجًا على الحوار الذى أجراه محمود مسلم -الصحفى بالجريدة- مع أحمد فتحى

سرور -رئيس مجلس الشعب السابق- واعتبره الصحفيون يأتى فى سياق «تجميل رموز النظام السابق والدفاع عن قادته» وللمطالبة بتحسين هيكل الجريدة ومعالجة تشوهات الأجور والقضاء على ما أسماه الصحفيون «الشللية» التى تحكم «المصرى اليوم».

وكان اعتصام الجريدة والوقفة الاحتجاجية بالإسكندرية قد تزامنا أيضًا مع وقفة -أمام مقر الصحيفة- لعدد من صحفيى «المصرى اليوم» الذين لم تعينهم الجريدة واستبعدتهم من العمل خلال الفترة الماضية.. فى حين ارتدى الصحفيون «شارة» كتبوا عليها كلمة «اعتراض» باللغة الإنجليزية دليلا على رفض ما يحدث بداخل الصحيفة.

وكانت جريدة «المصرى اليوم» قد أجرت حوارًا مع أحمد فتحى سرور -رئيس مجلس الشعب السابق- وهو ما أثار أزمة بداخل الصحيفة، لا سيما بعد أن رفع عدد من المتظاهرين فى ميدان التحرير يوم الجمعة الماضى لافتات تندد بالصحيفة مرددين شعارات ضدها، وهو الأمر الذى دفع صحفيى «المصرى اليوم» لإصدار بيان يعتذرون فيه للقراء عن الحوار، ويتهمون فيه قيادات الجريدة بخطف السياسة التحريرية لصالح «الثورة المضادة» على حد ما جاء بالبيان.

لقد تعلمنا فيما تعلمنا مع ألف باء صحافة أنه لا صوت فوق صوت العدالة، وأن أى قضية تُحال إلى النيابة العامة أو جهات التحقيق المختصة يجب أن يقف منها الإعلام المحترم موقف الحياد، وألا يحاول التأثير على العدالة أو أى جهة من جهات التحقيق، أو حتى على الرأى العام بالاستقطاب أو الاستعطاف مع المتهم أو ضده.. هذا فى الجرائم العادية، فما بالك لو كان المجرم أو قل المتهم متهمًا بسرقة قوت ودماء الشعب ومتهمًا بتضخم الثروة والاحتكار واللعب بكل القوانين والإجراءات المشروعة فى مصرنا الحبيبة وأقصد هنا المهندس.. رجل الأعمال.. عضو مجلس الشعب.. الرجل الذى يحمل صفًا من الألقاب ويحمل فى رقبته جبلا من الذنوب عليه إثبات براءته منها أمام جهات التحقيق الرسمية وحدها!.. أقصد أحمد عز.

لقد فاجأتنا قناة «العربية» أمس الإثنين فيما تفاجئ به المشاهدين بمصر والخارج بين فينة وأخرى بحوار أو سبق إعلامى مع داهية هذا الزمان «عز»، وأفردت له الزميلة الإعلامية راندا أبوالعز مساحة إعلامية لا يمكن أن يحلم بها متهم آخر فى العالم باستثناء «طبعًا

الملياردير أحمد عز» وهى ٤٠ دقيقة كاملة.. إضافة إلى دقائق أخرى ناظر فيها عز عددًا ممن استضافتهم «العربية» فى البرنامج أو النشرة «سمها كما تسمها» وعلى رأس هؤلاء طلعت السادات الذى سبق له أن هاجم عز أكثر من مرة تحت قبة البرلمان وواجهه بفضائحه وأسرار تضخم أمواله إلى درجة أن خلع طلعت السادات حذاءه وهجم به على عز ذات مرة، بعد أن استنفد كل الطرق الطبيعية فى المكاشفة بالفضائح.. دون أن يستجيب أحد من سادة البرلمان فى حينه ويكلف نفسه بفتح هذه الملفات العفنة.

ومما يؤسف له أن راندا التى يُفترض فيها أنها إعلامية واعية تعايش مرحلة شعبية مصرية حساسة، يغلى فيها الشعب غضبًا على الفساد ورؤوسه وعلى أمواله المنهوبة فى خزائن عز وغيره، إذ بأسئلتها لعز تخلو من الموضوعية والأرقام وتخلو من الوثائق والحقائق، وتأتى أسئلتها تعميمًا بالعموميات، فى صورة جمل وعبارات فضفاضة أشبه ما تكون بحوار «تلميع أحد المسئولين»، وتركت لضيفها العزيز العنان ليدافع عن نفسه فى استماتة، لدرجة أنى نفسى كدت أصدق هذا الرجل وكلماته ودفاعاته عن نفسه، فما بال غيرى من المواطنين البعيدين عن بؤرة الإعلام وبعيدًا عن قلب الأحداث؟ وهو ما وصفه طلعت السادات بأنه احتكار للحوار كما احتكر عز حديد مصر ورؤوس أموالها.

وانطلاقًا من الحياد الإعلامى المفترض، كنت أنتظر من «العربية» أن تفرد لضيوفها الآخرين -ممن لديهم وثائق الاتهام والإدانة ضد عز- مساحات البث التليفزيونى ذاتها فى برنامجها؛ ليقدموا للشعب عبر الشاشة أيضًا ما لديهم.. غير أن «العربية» أفسحت صدرها للمتهم عز من منطلق أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، ولم تفسح صدرها للآخرين ممن لديهم وثائق الإدانة والاتهام ضد عز، وكانت علة ضيق الوقت بالنسبة لقناة «العربية» مكشوفة وغير مقبولة تمامًا.. لقد بدت استضافة عز وكأنها مادة إعلانية مدفوعة، وأنا أطالب «العربية» بأن تجيبنا بصراحة: هل كانت استضافتها لعز مساحة إعلانية مدفوعة؟ وإن لم تكن كذلك، فإن ما حدث يعد سقطة إعلامية رهيبة لن تُغتفر ولن نعفى منها «العربية» فى هذا التوقيت المصرى الحرج.

إذا كانت «العربية» تتمسك بشعار الحياد الذى يكرره مذيعوها فى برامج البث إبان تغطية ثورة مصر، ألم يكن من باب أولى لهذا الحياد أن تتخلى «العربية» عن هذا السبق

الوهمى الإعلامى المزعوم باستضافة عز، أو تتيح الفرصة للآخرين كما أتاحتها للمتهم الماثلة ملفاته أمام جهات التحقيق، أو تتخلى عن هذا وذاك وتترك الأمر لجهات التحقيق المصرية، دون محاولة التأثير على الرأى العام بهذه الصورة المفضوحة؟!

لقد نصَّبت «العربية» نفسها بوقًا لإذاعة دفاعات عز عن نفسه، نصَّبت نفسها فى توقيت أعلن فيه كل الشعب المصرى اتهاماته لعز، ولن أقول «إدانته» من منطلق الحيادية الإعلامية، فإدانته هذه ستثبتها النيابة بالأدلة والوثائق قبل قرارات الاتهام، ومن بعدها القضاء .

علينا نحن الإعلاميين أن ندرك خطورة اللحظة التى نعيشها جميعًا فى مصر، وعلى الفضائيات أيًّا كانت توجهاتها أن تحترم معطيات تلك اللحظة، فأى سبق إعلامى هذا الذى يمكن أن أحققه وأنا أتحدى فيه الحقائق وأتحدى فيه إرادة الشعب؟! على «العربية» أن تكاشفنا بصراحة وتوضح إن كان حوارها مع عز مادة إعلانية مدفوعة، وإن لم يكن كذلك فإنها سقطة إعلامية خطيرة عليها تداركها لإثبات مصداقيتها وحيادها.

وردًا على ما قامت به قناة العربية تقدَّم ٤ محامين هم: ممدوح إسماعيل (عضو مجلس النقابة العامة للمحامين، مقرر اللجنة العامة لحقوق الإنسان)، وأشرف عبدالغنى، وممدوح الشويحى، ومحمود الهوارى، ببلاغ جديد للنائب العام ضد قناة «العربية» لإذاعتها شريطًا مسجلا لمحمد حسنى مبارك. جاء فى البلاغ الذى حصل على رقم ١٩٢٦ أنه فى ظهر يوم ١٠ من أبريل الماضى أذاعت قناة «العربية» شريطًا مسجلا للمواطن حسنى مبارك بصفته رئيسًا سابقًا لجمهورية مصر العربية، وقد تضمن الشريط إثارة للشعب المصرى بجميع طوائفه ومحاولة من المتهم حسنى مبارك لإثارة الشعب وإحداث انقسام داخلى فى الجبهة الداخلية وإثارة الشكوك فى سلطة المجلس الأعلى الذى فرض عليه الإقامة الجبرية، ومع ذلك استطاع أن يخترقها وينشر رسالته الصوتية التى تضمنت تهديدًا للشعب وتأثيرًا على القضاء.

ويبدو أن الإعلام المصرى لم تصبه رياح التغيير التى عملت على تجميل أمور كثيرة شوهها نظام الرئيس السابق، بل لم يتعلم إعلاميو مصر من أخطاء الماضى، فعلى الوتيرة الساذجة نفسها ضربت بين جميع وسائل الإعلام نبرة موحدة مفادها أن الثورة ليست للشباب وحدهم، بل ثورة الجميع، ولا أعلم إلى الآن ما الهدف من تسويق هذه الفكرة.. إلا

أن فجاجة التعاطى مع ترسيخ هذا المفهوم هو ما شد انتباهى، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار تبنى هذا المفهوم من قِبل بعض وسائل الإعلام والإعلاميين ممن نثق فيهم وفى نزاهتهم إلى الآن.. وحتى لا يساء الفهم، فالثورة نجحت بالشباب بجميع طوائفهم وتياراتهم الفكرية ووطنيتهم أولا وأخيرًا، وهى الآن للجميع، ومن حق الجميع أن يشارك فى الفرحة وإكمال مسيرة الثورة التى بدأها الشباب.

ملاحظات كثيرة غير مريحة من الممكن أن نرصدها بين وسائل الإعلام، فبخلاف الترويج لمفهوم الثورة للجميع، لم تتطرق أى وسيلة إعلامية للحديث عن كتائب الأمن المركزى، وكأنها تبخرت وذابت ولم يعد لها وجود.. أكثر من ٣٠٠ ألف جندى وضابط على مستوى الدولة تبخروا تمامًا، وتحديدًا بعد معركة الجمل؟!

وإذا ما انتقلنا إلى المحرمات التى تخجل وسائل الإعلام من الحديث عنها، أو قد يكتفى بعضها -أحيانًا قليلة- بالإشارة إليها من بعيد.. جهاز أمن الدولة وقياداته. ولعلنا نذكر جميعًا حديث بلال فضل لمنى الشاذلى فى برنامج «العاشرة مساء» عبر الهاتف عقب اجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذى أكد فيه إقالة رئيس جهاز أمن الدولة، فكررت عليه السؤال، فأكد لها المعلومة المنقولة على لسان مسؤولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وانتشر الخبر سريعًا، لكن سرعان ما كذبته منى الشاذلى ونفته نفيًا قاطعًا بعد نحو عشر دقائق.. ومن بعد هذه الواقعة لم يلمِّح أى من وسائل الإعلام إلى أمن الدولة.

لكن ما السبب وراء تجاهل أجهزة الإعلام لأمن الدولة؟.. ومن قبل ذلك: لماذا لم يتحدث المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن هذا الجهاز، على الرغم من مطالبة جميع أفراد الشعب بحلٍّ هذا الجهاز أو على أقل تقدير إعادة تأهيله ليصبح بالفعل أمنًا للدولة؟!

أضف إلى ما سبق واقعة إشعال الحريق فى مبنى يستخدم لتخزين الأدلة الجنائية بالقرب من وزارة الداخلية، وإشعال النيران فى ست سيارات خارج مقر وزارة الداخلية، والتى نُسبت إلى عدد من رجال الشرطة المفصولين والمطالبين باستعادة وظائفهم، وهو سبب غير مقنع للكثير منا، فكيف يطالب موظفٌ ما بالرجوع لعمله بعد فصله لسبب أخلاقى أو تقصير فى أداء مهامه، أو حتى خيانة الأمانة، ويثبت للجميع أنه فعلا معدوم الأخلاق، ومقصر، وخائن للأمانة؟!

أمر آخر تروِّج له وسائل الإعلام حاليًا، وهو تأكيد جدية رئيس الوزراء فى الانتقال بمصر إلى مرحلة جديدة، والعمل ليلا ونهارًا لتحقيق التغيير، ولا مانع هنا من الإشارة إلى أن الشعب بدأ يلمس فعليًّا التغيير، ويكفينا أننا نتنسم الآن رحيق الحرية.. ولا نقصد هنا الإساءة للفريق شفيق من قريب أو بعيد، فنتائجه لم تظهر بعدُ، ومن غير الإنصاف الحكم عليه بعد ثلاثة أسابيع فقط من توليه مهام رئاسة الوزراء.. لكن ما تحاول وسائل الإعلام الدفع به وترسيخه بين الناس يسير فى الاتجاه المعاكس تمامًا للثوار الشباب الأشراف، فهم يطالبون برحيل رئاسة الوزراء بمن فيها من وزراء، باعتبار أن الفريق شفيق أدى القسم فى عهد مبارك، ومن ثم فهو من بين أفراد النظام السابق، ولابد أن يذهب معه، ولا ينبغى وجود أى من أعوانه أو حتى من عيَّنهم وزراء حتى من نثق بهم.

أمر أخير أشرنا إليه من قبلُ فى كتابات سابقة.. مثلث الرعب.. فبعد أن كانت هناك حملات إعلامية مكثفة فور تنحى الرئيس عن فتح الملفات المتخمة بالفساد لصفوت الشريف وزكريا عزمى وفتحى سرور وروائحتها التى زكمت الأنوف، عاد الهدوء فى تناول هذا الأمر.. على الرغم من قناعة الشعب بأكمله، بل الأمة العربية بأنهم من وقفوا وراء النظام الفاسد فى عهد الرئيس السابق، ونهبوا واستباحوا أموال الشعب، وأنهم وراء مخططات قذرة كثيرة، من بينها: إجهاض ثورة يناير، والوقوف وراء الأعمال الإجرامية التى راح ضحيتها عدد كبير من أبناء هذا الوطن.

خلاصة القول.. هل نعيش حاليًا حالة من التغييب المتعمد عن أمورٍ ما تدار حولها معارك خفية لا نعلم عنها شيئًا؟ قد يكون التغييب هنا لدواعٍ أمنية للحفاظ على استقرار البلاد، أو أن المعارك الخفية التى نعتقد أن لأمن الدولة دورًا رئيسيًا بها صعبة لدرجة لا يمكن الإعلان عنها حاليًا.. نحن نثق فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. لكن ما يخيفنى حاليًا هو السذاجة الإعلامية التى تنبع من البلاهة الإعلامية نفسها التى كانت موجودة فى النظام السابق للترويج لأمر ما، والتى كان لها دور رئيسى فيما وصلنا إليه من فساد وضلال فى شتى مناحى الحياة.. فهل سيستمر الإعلام المصرى على وتيرته السابقة نفسها.. أم يحتاج هو الآخر إلى ثورة غضب ليفيق؟

الصحافة القومية فى مصر بعد ٢٥ من يناير

ثمة فارق كبير بين الصحافة القومية المصرية قبل ٢٥ من يناير وبينها الآن، حتى وصل البعض إلى وصف ما تنشره «الأهرام» -كبرى تلك الصحف وأهمها- بالتحول الراديكالى فى سياسة التحرير. العنوان الرئيس فى الصفحة الأولى يوم الأربعاء ٩ من فبراير ٢٠١١ «مليونية رابعة تؤكد صلابة قاعدة ثورة ٢٥ يناير».. فى إشارة إلى مظاهرات ميدان التحرير الثلاثاء التى قالت وكالة فرانس برس بأنها الأكبر منذ بدء الاحتجاجات قبل أسبوعين. وأصدرت ملحقًا خاصًا تحت عنوان «شباب التحرير» لتغطية أحداث المظاهرات، وتصدَّر العدد لأول من الملحق عنوان «ثورة ٢٥ يناير يوم وُلدت مصر من جديد».

ولم تجد «الأهرام» أى حساسية فى التفاصيل بالقول إن هؤلاء المتظاهرين يطالبون بإسقاط النظام وتنحى الرئيس مبارك.. بل فى عرض أخبار ما يجرى فى ميدان التحرير، حيث تضيف أن تحركات مكثفة تجريها قيادات الحركات الشبابية وحزب الجبهة والجمعية الوطنية للتغيير ولجنة العشرة المنبثقة عن الجمعية والبرلمان الشعبى والمعروفة بلجنة متابعة الميدان، لتشكيل قيادة عامة لثورة ٢٥ يناير على مستوى الجمهورية.

والعبارات هنا تكشف قدر التحول، فالأهرام -مثل غيرها من وسائل الإعلام الحكومية- وصفت فى اليوم التالى لـ٢٥ يناير ما حدث فى ميدان التحرير بأنه فوضى يثيرها عشرات، وأحصتهم «الجمهورية» -الصحيفة القومية التى تحتل المركز الثالث فى الأهمية بعد الأهرام والأخبار- بأرقام لم تتجاوز المائة فى القاهرة والإسكندرية والسويس، وهى المدن الثلاث التى شهدت أعنف الاحتجاجات والمعارك مع قوات الأمن يوم جمعة الغضب ٢٨ من يناير التى انتهت بانهيار جهاز الشرطة وإقالة الحكومة.

«الأهرام» تخلت عن كلمة «المحظورة» التى كانت تشير إلى «الإخوان المسلمين» وأصبحت تنشر اسم الجماعة، بما يعنى اعترافًا بوجودها، وتصنِّفها أيضًا على أنها أحد العناصر الشرعية لثورة ٢٥ يناير.. معتبرة القيادات السياسية التى ظهرت على السطح بأنها قيادات متسلقة، وهنا يبدو أنها تلمِّح لقيادات الأحزاب ولجان الحكماء التى حاورت عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية. تقول الأهرام «إن هذه التحركات تهدف إلى غلق الباب على كل محاولات القفز على الثورة أو التحدث باسمها من قِبَل الذين ظهروا فجأة لتسوُّل الزعامة السياسية».

متحدثة عن ائتلاف الثورة، نشرت أنه يضم ١٠ ممثلين عن شباب حزب الجبهة و٦ أبريل، والعدالة والحرية، والإخوان، و٤ مستقلين من شباب الثورة، وحملة البرادعى.. وأن هذا الائتلاف سيختار ممثليه فى الحوار السياسى المشروط برحيل مبارك. وتتحدث الصحيفة عن مظاهرة أمس فتحدد الأرقام بدقة: «شهد الميدان توافد العشرات منذ الصباح، تصاعد تدريجيًا إلى مئات الألوف مع انتهاء مواعيد العمل الرسمية».

تصف الأهرام كل شىء بدقة مهنية عالية فتقول: «إن المتظاهرين من مختلف الفئات والأعمار والتيارات والطبقات، والشعب يطالب بإسقاط النظام، وأن عشرات الآلاف أدوا صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء فى الميدان، ووقف الرجال مع النساء فى صفوف الصلاة فى مشهد أشبه بالصلاة فى الحرم». وتتحدث الأهرام عن رفض المتظاهرين حضور الإعلامية منى الشاذلى، وأنها حاولت توجيه كلمة إليهم فرفضوا الاستماع إليها؛ لنزولها الميدان متأخرًا بعد ١٤ يومًا.

صحيفة الجمهورية التى كانت متطرفة للغاية فى انحيازها للنظام السياسى وللحزب الوطنى، حتى إنها كانت تخصص معظم الصفحة الأولى لأخبار الحزب وتحركات جمال مبارك وصفوت الشريف، ولم تذكر اسم «الإخوان» مرة واحدة منذ تولى محمد على إبراهيم رئاسة التحرير، مستبدلة به تسمية «المحظورة».. تبدو معتدلة الآن فى حديثها عما يجرى، وهذا تراجع بنسبة ١٨٠ درجة فى خطها التحريرى.

أفردت «الجمهورية» ثانى موضوع فى صفحتها الأولى للقاء الناشط وائل غنيم بعد إطلاقه من السجن، مع منى الشاذلى فى قناة الدريم، وقالت تحت عنوان «دموع وائل»: كانت الدموع التى سكبها وائل غنيم فى قناة دريم بمثابة سيف قطع رقبة الداخلية فى عهدها السابق. صدقه وإخلاصه لوطنه أكدا أن الانتماء لمصر لا يكون بقانون الطوارئ أو خطف المواطنين من الطرقات.

الصحيفة إذن تهاجم الداخلية وقانون الطوارئ وتعترف بخطف المواطنين من الطرقات، مرتدَّة عما كانت تنشره حتى اليوم التالى لـ(٢٥ من يناير)؛ حيث كانت تنظر إلى مصر بأنها واحة الحرية وأن ما يقوم به جهاز الشرطة هو لحمايتها من المتآمرين، وأن قانون الطوارئ يحميها من الإرهاب.

وفى صحيفة «روز اليوسف» التى أطلقت على ما يجرى فى ميدان التحرير وصف «مهزلة التحرير» ثار العشرات من العاملين والإداريين فى مؤسستها «الأربعاء» لليوم الثانى على التوالى، احتجاجًا على ما أسموه «تردى الأحوال» داخل المؤسسة وصمت المسؤولين عنها، مع تراجع الأداء على المستوى المهنى والمالى.. مطالبين برحيل رئيس مجلس إدارتها كرم جبر ورئيس التحرير عبدالله كمال ورئيس تحرير مجلة صباح الخير محمد عبدالنور، وفق جريدة «اليوم السابع». وهدد المتظاهرون أمس بالبدء فى اعتصام مفتوح والانضمام إلى المتظاهرين فى ميدان التحرير فى حال عدم الاستجابة لمطالبهم.

«الأخبار» -التى تعتبر الصحيفة القومية الأهم بعد «الأهرام»- لم تخلُ موضوعاتها من آثار التحوُّل الكبير الذى تقف مصر على عتبته بعد ٢٥ يناير.. نشرت الصحيفة صورة «بالطو» معلق فى ميدان التحرير وبجانبه عنوان «دماء شهداء ٢٥ يناير على بالطو الدكتور محمود». وتبدأ التفاصيل بـ«لن أغسل هذا البالطو.. سأظل فخورًا بدم الشهداء عليه»، وهو القرار الذى اتخذه الطبيب محمود عقب الجمعة قبل الماضية التى سماها المتظاهرون فى ميدان التحرير بجمعة الغضب. ومؤخرًا قرر ألا يحتفظ بالبالطو له وحده، وإنما وضعه فى مقدمة ميدان التحرير من ناحية عبدالمنعم رياض ليشاهده وتذرف دموعه كل من يدخل الميدان.

وتضيف الأخبار أيضًا أن أحد المتظاهرين حاول تقبيل البالطو قائلا: «هذا الدم غالٍ علينا جميعًا، فأصحابه لا يقلُّون عن شهداء حرب أكتوبر». وأشارت الصحيفة إلى معرض نظَّمه ثوار ميدان التحرير لملابس الشهداء على أحد جوانب الميدان.

وتفرد «الأخبار» موضوعًا بعنوان «حلاق الثورة مجانًا» عن الشابين سيد طه (٣٠ عامًا) وأحمد الرفاعى (٢٨ عامًا) اللذين شاركا الشباب المتظاهرين بصالون حلاقة لتصفيف شعورهم وتهذيب لحاهم حتى يظهروا بمظهر لائق أمام عشرات الكاميرات الفضائية المحلية والأجنبية.

وفى عمود «نصف كلمة» الشهير الذى ينشره الكاتب الكبير أحمد رجب فى صحيفة «الأخبار» كتب: «مصر تشهد ثورة شبابية متحضرة أبرز سماتها: الأمن والأمان، فهى ثورة غير مسبوقة لا فى العالم ولا فى التاريخ. أول ثورة ترفض كل ألوان العنف، فلم يطلقوا

رصاصة، ولا أمسكوا بقنبلة، ولا فكروا فى إيذاء إنسان، فالقتل ليس من مفردات ثورتهم الشريفة إذا شاهدنا بكاءهم على كل مصرى استُشهد. دموع وائل غنيم فجَّرت دموعى. ولم تكن دموع هذا الشاب النبيل دموع ضعف ولا انهيار.. بل هى دموع إنسانية رفيعة».

رئيس تحرير أسبوعية «أخبار اليوم» ممتاز القط الذى اشتهر بعبارة «طشة الملوخية» فى مديحه بأحد مقالاته للرئيس مبارك، حتى إنه -على حد قوله- لا يتمتع بهذه الأكلة المصرية الشهيرة بسبب واجبات منصبه الكثيرة، تغيرت لهجته فى تسجيله لما يحدث الآن قائلا عن شباب ٢٥ يناير: «سجل شبابنا بأحرف من نور بداية عهد جديد من الإصلاح السياسى الشامل.. قدموه من خلال أروع تظاهرة عرفها التاريخ السياسى بمصر».

ولذلك كله عبَّر صحفيو المؤسسات الصحفية القومية عن ارتياح مشوب بالقلق بعد قرار تغيير القيادات الذى دخل من أيام قليلة حيز التنفيذ لنرى وجوهًا جديدة غير تلك التى عهدناها واتسمت بالقدرة على مصانعة ومغازلة النظام السابق لمصر ومعارضة كل ما يغضبه.. الأمر الذى تجلى فى أيام الثورة وظهر مردوده فى انخفاض نسبة توزيع تلك الصحف بشكل حاد.

فمن جهته اعتبر الصحفى علاء عبد الهادى -نائب رئيس تحرير «الأخبار»- أن التغييرات الجديدة إيجابية، خاصة أن القيادات جاءت من أبناء المؤسسة، وقد أدت القيادات القديمة رسالتها على حد قول عبدالهادى، بحسب المعطيات التى أتيحت لهم، ومن ثم تغير دورهم بتغير النظام. وأشار إلى أن تجديد الثقة فى محمد بركات رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم»، وياسر رزق رئيس تحرير صحيفة «الأخبار»، صادف هوى لدى العاملين فى المؤسسة.

وقد وعد رئيس تحرير الجريدة الجديد بالانحياز لقضايا الشارع لتعود الجرائد القومية ملكًا للقاعدة العريضة من الشعب معبرة بصدق عن قضاياه، وأن تكون صوت الشعب لدى السلطة، لا أن تظل كما فعلت على مدار تاريخها تبحث عمن تغازله.

من جهتها قالت الكاتبة شيرين المنيرى فى صحيفة «الأهرام» إن إقصاء عبدالمنعم سعيد وأسامة سرايا من رئاسة الجريدة يُكسبها مصداقية ويعيد لها معدل توزيعها الذى هبط للربع.. معربة عن أملها فى أن يعيد رئيس مجلس الإدارة الجديد لبيب السباعى

ورئيس التحرير عبدالعظيم حماد للجريدة ثقة الشارع. وصفت المنيرى رئيس التحرير السابق أسامة سرايا بافتقاره للموهبة والذكاء فى خدمته للنظام، على العكس من «إمبراطور التطبيع» د.عبد المنعم سعيد، على حد وصف الكاتبة، الذى كان همزة الوصل بين مصر وأمريكا من أجل تمرير سيناريو توريث الحكم لنجل الرئيس السابق. وأشارت المنيرى أيضًا إلى الدعاوى التى انتشرت على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» مطالبة القراء بشراء صحيفة «الأهرام» بعد رحيل سرايا عنها، وهو الرجل الذى كانت مؤهلاته تنحصر فى أنه ذراع إبراهيم نافع اليمنى، رغم المخالفات المالية التى كان يرتكبها فى مكتب الأهرام بـ«جدة».. لكن تم حفظ القضايا كلها.

وأثنت الصحفية على اختيار عبد العظيم حماد، الذى وصفته بالكفاءة على المستويين المهنى والإنسانى، ولكنها طالبته بإعادة الصحفيين إلى الأهرام بعد أن نجح إبراهيم نافع فى استقدام صحفيين من جهات أمنية للمؤسسة وأعطى الإداريين عضوية نقابة الصحفيين ليضمن صوتهم فى الانتخابات، كما قضى على ميزانية الأهرام فى أمور لا تفيد المطبوعة، وتخدم مصالحه الشخصية. كما أكدت المنيرى أن المضمون التحريرى بالأهرام يجب الالتفات إليه، إلى جانب أجور الصحفيين بالمؤسسة.. واصفة المرحلة التى عاشها الصحفيون بعد عهد محمد حسنين هيكل بالمأساة المروعة التى بدأت فصولها فى عهد إبراهيم نافع وانتهت بأسامة سرايا وعبد المنعم سعيد الذى حوَّل الصحفيين للتحقيق حينما طالبوا بأن تتماشى الصحيفة مع روح الثورة.

شملت التغييرات الصحفية، تعيين عادل عبد العزيز رئيسًا لمجلس الإدارة ورئيسًا لتحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، وعن ذلك قال رفعت الزهرى -سكرتير تحرير الوكالة ومدير مكتبها فى فلسطين والسودان-: مطلب إقالة رؤساء الصحف القومية طبيعى بعد أن تحولت تلك الصحف على أيديهم إلى صحف النظام والحزب الحاكم بدلا من أن تكون صوت الشعب.

وقال الزهرى إن العاملين بوكالة الشرق الأوسط وعقب تنحى الرئيس مبارك قاموا بطرد رئيس تحرير الوكالة عبدالله حسن، ورشحوا أسماء لقيادة الوكالة وقدموها للمجلس العسكرى وتمت الموافقة على عادل عبدالعزيز الذى تنتظره مهام، منها: إعادة الأموال

المنهوبة من الوكالة بفعل رئيسها السابق ومعاونيه، وإنهاء النزاع القضائى حول ملكية أرض الوكالة مع وزارة الأوقاف، وإصلاح أوضاع الصحفيين هناك مهنيًا وماديًا. أضاف الزهرى أن الوكالة كانت تخوِّل فى فترتها السابقة للإداريين التحكم فى الصحفيين عبر نظام حضور وانصراف، ما يعد انتهاكًا لكرامة الصحفى، مع تمييز الإدارى على الصحفى بالبدلات.

ترى الكاتبة الصحفية هالة فهمى فى صحيفة «الجمهورية» أن التغييرات -التى تضمنت تعيين خالد بكير رئيسًا لمجلس إدارة «الجمهورية»، ومحمود نافع رئيسًا للتحرير، وجمال أبو بيه رئيسًا لتحرير «المساء»- عبَّرت بدقة عن طموحات العاملين فى المؤسسة، الذين لم ينادوا بالتغيير إلا لرفضهم الأسماء التى كانت تابعة للنظام السابق، والتى حاربت الثورة. وطالبت هالة باستعادة ثقة القارئ عبر الكتابة عن همومه وأحلامه، وعبر نقل الصورة الصحيحة دون تزييف بعيدًا عن الإرهاب المعنوى أو المادى، الذى صرف القارئ عن الصحف القومية لصالح صحف المعارضة والمستقلة. كما تؤكد الكاتبة أن المطلوب من مجلس الإدارة الجديد بالجريدة هو: التخلص من الفساد داخل المؤسسةن وإعادة الكفاءات لأماكنهم التى يستحقونها.. مع تكوين صفوف ثانية وثالثة للتغلب على حالة الفراغ التى سيطرت على مؤسسات الدولة وليس المؤسسات الصحفية فقط .

ويشاركها الصحفى بالجمهورية أيضًا يسرى السيد الذى أكد أن المؤسسة بعد طول غياب تولتها كفاءات مهنية وعليها إعادة ترتيب الأوضاع بعيدًا عن الحسابات الخاصة والمجاملات.. مشيرًا إلى أنه أصبح يشرف من جديد بعمله فى صحيفة «الجمهورية» بعد أن كان يخجل من الاعتراف بذلك.

ترى الكاتبة د.عزة بدر أن التغيير الصحفى يحيى المطبوعات، وعن مجلة «صباح الخير» فقد تولاها محمد هيبة رئيسًا لتحريرها.. كما تم تعيين محمد جمال المعدول رئيسًا لمجلس إدارة «روز اليوسف»، وأسامة سلامة رئيسًا لتحرير مجلة «روز اليوسف»، وإبراهيم خليل رئيسًا لتحرير الجريدة اليومية. ودعت بدر إلى عدم استباق الحكم على أداء أى قيادة فى أى موقع صحفى، وإعطاء الفرصة كاملة لهم لممارسة دورهم الإعلامى.. مثمِّنة الأسماء التى تولت مطبوعات روز اليوسف، التى لاقت قبولا وارتياحًا من العاملين بها.

وترى الكاتبة الصحفية أن أهم التحديات التى تجابه تلك القيادات هو: النهوض بالسياسة التحريرية، وإعطاء الجميع الفرصة للتعبير عن رأيهم واحترام الاختلاف الذى يصنع الديمقراطية، وانشغال المطبوعات بالقضايا الحيوية فى المجتمع، ومناقشة العقد الاجتماعى الجديد الذى أصبح سائدًا بعد ثورة يناير.. بالإضافة إلى: المساهمة فى النهوض بالحوار الوطنى، وتوعية الناس بأمانة أصواتهم فى المرحلة المقبلة، والالتفاف حول قضايا البناء للمجتمع.

أصدر صحفيو مجلة صباح الخير -التابعة لمؤسسة روزاليوسف- عددًا موازيًا من المجلة يعبرون فيه عن اتجاهاتهم ومواقفهم وآرائهم، وسيقومون بإصدار «صباح الخير الأصلية والموازية» إلكترونيًا إلى أن تتم إعادة صباح الخير إلى «أصلها» التحريرى المعروف بجرأتها وشجاعتها ومهنيتها.

وكان عشرات الصحفيين بالمجلة قد وقَّعوا على بيانٍ يطالبون فيه بتنحية محمد عبدالنور -رئيس تحرير المجلة- نظرًا للجريمة المهنية والسياسية والأخلاقية التى ارتكبها فى حق ثورة شباب مصر، وتحديدًا فى آخر عددين بالمجلة واتهامهم بالعمالة والتخوين وتنفيذ أجندات أجنبية.. هذا بالإضافة إلى سياسته التحريرية المنحازة للحزب الوطنى ورموزه وكذلك بسبب الممارسات التى تتنافى مع ميثاق العمل الصحفى.

وقد أكَّد خبيران إعلاميان مصريان حدوث «تغير ملحوظ» فى شكل وأداء الإعلام المصرى (المقروء والمسموع والمرئى)، بعد تنحِّى الرئيس السابق حسنى مبارك عن المشهد السياسى فى الحادى عشر من شهر فبراير ٢٠١١، وإن اعتبرا أنه تغيير «دون المستوى المأمول» ويحتاج إلى «جهود كثيرة» و«وقت كافٍ». وبالنظر إلى أن المؤسسات الإعلامية الرئيسة مازالت «مملوكة للدولة»، فقد اعتبرا أن «الثورة لم تنضج بعدُ»، وأن «ثمارها الحقيقية لن تظهر إلا بعد استقرار مؤسسات الدولة من خلال وجود: برلمان منتخب، وحكومة وطنية، ورئيس منتخب يعبِّر عن أشواق الثورة».

وأوضح الخبيران الإعلاميان فى تصريحات خاصة لـ SWISSINFO أن «التغيير الحادث فى الصحف الحكومية سيلقى بتبِعاته على الصحافة الخاصة والمستقلة».. مشيرَيْن إلى أن «أداء الإعلام الحكومى فى مصر، خلال مرحلة ما قبل الإطاحة بالرئيس، لم

يكن مهنيًا بالمرة»، وأنه عمد إلى: «التعتيم على الشعب»، و«ترويع المواطنين»، و«تضليل الرأى العام».

وللوقوف على بعض ملامح التغيير الذى طال الإعلام المصرى بعد ١١ من فبراير، التقت SWISSINFO كلا من الخبير الإعلامى والأكاديمى الدكتور شريف درويش اللبان (أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، مدير مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر)، والكاتب الصحفى محمود سلطان (رئيس تحرير صحيفة «المصريون» الإلكترونية، ذائعة الصيت)، فكان هذا الموضوع:

فى البداية، أوضح الخبير الإعلامى الدكتور شريف اللبان أن مؤسسات الإعلام الحكومى المملوكة للدولة التى تديرها قيادات «معينة» من قِبل مجلس الشورى (الذى يرأسه صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الحاكم)، وقَعت فى تجاوزات إعلامية ومِهنية مُشينة أثناء الثورة، وتحديدًا خلال الفترة من ٢٥ من يناير (تاريخ اندلاع الثورة) حتى ١١ من فبراير (تاريخ تنحى الرئيس مبارك)، وهى تجاوزات تتعلّق بالتعتيم على الشعب، ثم ترويع المواطنين بإثارة الذعر والفوضى، بهدف تضليل الرأى العام فى محاولة للانقضاض على الثورة فى مهدها، وهذه كلها ممارسات إعلامية غير مقبولة بالمرة من الناحية المهنية.

وقال الدكتور اللبان -أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال بكلية الإعلام بجامعة القاهرة- فى تصريحات خاصة لـ«SWISSINFO»: إن الصحف الخاصة كانت أكثر مهنية من الصحف الحكومية، وكذا الفضائيات الخاصة كانت أكثر مصداقية من التليفزيون الحكومى، الذى اكتفى بلعب دور المضلل والمفزع للشعب.. فى حين تفوّقت الفضائيات العربية والأجنبية على الجميع من خلال تغطيتها المفتوحة، وجاءت فى مقدمتها: الـ«بى بى سى» والجزيرة والعربية والـ«يورو نيوز» والفرنسية «فرانس ٢٤» .... إلخ.

متفقًا مع اللبان، اعتبر الكاتب الصحفى محمود سلطان، أن الإعلام الحكومى، بمؤسساته الصحفية وقنواته التليفزيونية، ظل طيلة العقود الثلاثة الماضية يعمل بعيدًا عن المهنية والأصول الإعلامية التى تجب مراعاتها فى الإعلام الحُر النزيه، وأنه اكتفى بلعب دور المسوّق للنظام البائد وحزبه (الوطنى الديمقراطى) الحاكم، الذى أفسد الحياة السياسية ونشر السلبية وسمّم العمل السياسى والحزبى وأصابهما بالشلل التام، على حد قوله.

وفى إطار تقييمه للحرية الإعلامية، قال اللبان: «الحرية الموجودة الآن فى الإعلام الحكومى، هى حرية انتقاد رموز النظام السابق ورجال أعماله، دون المساس بالمؤسسة العسكرية الحاكمة فى البلاد».. مفسرًا الأمر بأن «الثورة ما زالت فى بدايتها ونحن ما زلنا فى فترة انتقالية، كما أن الصورة الحالية تتّسم بالضبابية، وهو ما لا يسمح برصد التحوّل الكامل ناحية الحرية الإعلامية المأمولة؛ لأن التجربة الجديدة لم تنضج بعدُ»، على حد رأيه.

مختلفًا مع اللبان، يرى سلطان أن «سقف الحرية الإعلامية ارتفع كثيرًا بعد ١١ فبراير، وهو أمر لا نستطيع إنكاره، وإن كانت ثمار الثورة -فيما يتعلق بالحرية الإعلامية- لن تظهر مرة واحدة، وإنما بالتراكم والتطوُّر المتلاحق».. معتبرًا أن «مصر بعد تشكيل برلمان منتخب بحرية ونزاهة ووجود حكومة معبِّرة عنه ورئيس منتخب من الشعب، ستكون شيئًا آخر».

وعما إذا كانت مازالت هناك خطوط حمراء من عدمه، قال اللبان: «بلا شك هناك خطوط حمراء، لكنها هذه المرة لصالح الجهة الحاكمة الجديدة، وهى المؤسسة العسكرية، وأبسط مثال على ذلك، أنه عندما هاجمت قوات من الشرطة العسكرية كلية الإعلام يوم الأربعاء ٢٣ من مارس الماضى وتصدت للطلاب وفضَّت اعتصامهم بالقوة واحتجزت ثلاثة من أساتذة الكلية، لم يتم طرح الموضوع بشكل مهنى فى وسائل الإعلام الحكومية، وهو ما يؤكد أن الخطوط الحمراء ما زالت موجودة».

من جهته، أكد الكاتب الصحفى محمود سلطان أن «هناك تغييرًا ملموسًا فى الإعلام المصرى بعد نجاح الثورة، وإن كان دون المستوى المأمول.. فالصحف الحكومية تغيرت كثيرًا، ويكفى للتدليل على ذلك أن متابعة «مانشيتات» وعناوين بعض الصحف مثل: الأهرام والأخبار والجمهورية بعد ١١ من فبراير، تذكِّرنا بـ«مانشيتات» وعناوين جريدة الشعب (لسان حزب العمل) فى الثمانينيات»، وهو أمر يلقى بتبِعاته على الصحافة الخاصة والمستقلة والحزبية.. كما نلحظ تغييرًا نسبيًا فى الإعلام المرئى؛ حيث أصبحنا نرى على شاشات قنوات التليفزيون الرسمى للدولة شخصيات ظلّت ممنوعة من الظهور طوال الثلاثين عامًا الماضية، وفى مقدمتهم قيادات ورموز جماعة الإخوان المسلمين».

وفى تصريحات خاصة لـSWISSINFO، أوضح سلطان، رئيس تحرير صحيفة «المصريون» الإلكترونية، أن «ما حدث من تغيير هو شىء كبير وأنه أحد ثمار الثورة، لكن

تظل المشكلة فى أن الجهة أو الشخصيات التى أسندت إليها مهمّـة فرز القيادات الإعلامية واختيار قيادات جديدة تناسب مرحلة ما بعد الثورة، قد تكون مرتبطة بمفهوم الشللية».. مشيرًا إلى أن «الدكتور يحيى الجمل (نائب رئيس الوزراء، المشرف على المجلس الأعلى للصحافة)، رغم تقديرنا الكبير له بوصفه فقيهًا دستوريًّا، غير مؤهّـل للقيام بهذا الدور، وقد أعرب بنفسه عن ذلك فى أكثر من مقابلة تليفزيونية بعبارات مختلفة».. مشددًا على أن «مصر لن تتغير التغير المنشود، إلا بعد وجود برلمان وحكومة ورئيس منتخبَيْن بنزاهة وشفافية».

ورغم اتفاقه مع سلطان، انتقد اللبان استمرار الإبقاء على القيادات الإعلامية الحكومية، حتى وقت قريب، رغم نجاح الثورة فى الإطاحة بالنظام الذى أوجدها، سواء على مستوى الصحف الحكومية (الأهرام/ الأخبار/ الجمهورية/ روزاليوسف/ صباح الخير/ ...) أو فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون بقطاعاته العشرة، وفى مقدمتها قطاعات: (الأخبار/ التليفزيون/ الإذاعة/ ...)، رغم اتفاق الجميع -تقريبًا- على ضرورة التخلص من هذه القيادات التى ظلّـت تعمل لثلاثين عامًا أبواقًا إعلامية للنظام الذى أسقطته الثورة».. مستغربًا قدرتها على التلوُّن والتحوُّل ورغبتها فى أن تظل أبواقًا إعلامية لكل من يملك ويحكم.

وتعجَّـب اللبان من أنهم «سرعان ما تحوّلوا من أبواق لنظام الرئيس السابق مبارك إلى الإشادة بالثورة، وكأنهم أحد صانعيها». فبينما كانت تجب الإطاحة بهذه القيادات الإعلامية بمجرّد الإطاحة بالنظام، فقد تأخر تغييرها كثيرًا، «مما كان يهدد طوال الوقت السابق باندلاع ثورة مضادّة».. معتبرًا أنه «تغيير فى الأشخاص، دون السياسات والأداء الإعلامى».. مرجعًا هذا إلى «عدم تغير مِـلكية هذه المؤسسات الإعلامية، حيث إنها ما زالت -حتى الآن- مملوكة للدولة، وهو ما يعنى تبَـعيتها للسلطة الحاكمة الجديدة، التى يمثلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

وعن دور نقابة الصحفيين، يرى سلطان أن «النقابة هُزمت فى صراع الإرادات بشأن اختيار القيادات الصحفية الجديدة للمؤسسات الصحفية الحكومية؛ لأن الشللية قد انتصرت».. موضحًا أن «أزمة النقابة ليست وليدة اللحظة، وإنما تعود للنظام البائد، الذى تعمد إضعاف المؤسسات المدنية، كالنقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئات التدريس ونوادى القضاة، عن طريق خلق مؤسسات موازية لها مدعومة من النظام، لتدمير بنيتها الأساسية وتمزيق وحدتها».. معتبرًا أن «النقابة بحاجة لقانون جديد، يتلاءم مع الوضع الذى أفرزته الثورة،

وما لم تتحرك لتصحيح أوضاعها، فستتجاوزها الأحداث وتصبح كيانًا ورقيًا لا قيمة له».. مقترحًا «إنشاء نقابة لمالكى الصحف، إلى جانب نقابة الصحفيين».

وبيَّن الكاتب الصحفى محمود سلطان أن «الخطورة اليوم تكمُـن فى الإعلام الخاص، حيث إن هناك قطاعًا كبيرًا منه تُـسيطر عليه أجندات بعض رجال الأعمال، الذين انتفخت حساباتهم البنكية فى عهد النظام السابق، كما أن هناك فضائيات يملكها رجال أعمال أثـرَوا ثراءً فاحشًا فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك من خلال مَـنحِـهم امتيازات خاصة».. مشيرًا إلى أن «هؤلاء أسَّـسوا منظومة إعلامية كبيرة تقف اليوم حائلا دون محاسبتهم والتحقيق معهم، رغم أن بعضهم متَّـهم فى قضايا فساد معلومة للجميع».

من ناحيته، اقترح اللبان «تشكيل مجلس أمناء مستقل يضطلع بإدارة المؤسسات الإعلامية الحكومية». وقال: «لقد عقدنا مؤتمرًا بهذا الخصوص أمام كلية الإعلام بجامعة القاهرة، حضره عدد كبير من أساتذة وخبراء الإعلام.. طالبنا فيه بإعادة هيكلة إعلام الدولة من خلال تغيير شكل الملكية؛ لتكون على النمط المأخوذ به فى هيئة الإذاعة والتليفزيون السويسرية أو هيئة الإذاعة البريطانية، باعتبارهما تجربتين أوربيتين رائدتين، نالتا احترام العالم من خلال استقلال المِـلكية واعتماد قواعد المهنية المُـتعارف عليها أساسًا للمعالجة.

وأضاف الدكتور شريف اللبان: «اقترحنا تأسيس شركات مساهمة للصحف الحكومية تُعرَض فى البورصة المصرية، يُفتح فيها الباب أمام الشعب لامتلاك نسبة محدّدة من الأسهم، بعد تحديد نسبة معينة منها للعاملين بها؛ ليتحوّلوا من مجرّد عاملين بها إلى ملاك لها.. على أن يتم ذلك كله وفقًا لمعايير معينة يضعها مجلس أمناء الإعلام، تمامًا مثلما هو معمول به فى النمط الغربى».

وأيًا كانت الأوضاع، فإن الشهور القليلة المقبلة حُبلى بالأحداث وستكشف لنا عن المزيد من التغييرات والتطورات المتعلقة بالمؤسسات الإعلامية القائمة بمصر.. فضلا عن ميلاد مؤسسات إعلامية جديدة، بحكم الزَّخم الحِـزبى المتوقع والحراك السياسى المأمول، فى إطار غدٍ إعلامى مشرق وواعد، وإن غدًا لناظره قريب!

وهكذا فإنه بعد ثورة الشباب والهمَّة القوية المدوية التى لوت عنق العالم بعد الوصول إلى الهدف بإصرار الشباب ودماء الشهداء الذين ينادون بثمن استشهادهم بمصر جديدة..

بعد كل ذلك يجب أن نقف ونفكر فى إعلام البناء.. يجب أن يبحث الكتاب والمحللون وأصحاب البرامج الحوارية فـى التليفزيونـات والإذاعـات عـن مـداخل لمصر الجديدة، لا أن يظلوا يتكلمون عن الفساد والفاسدين.. إنها مساحات إعلامية لا تبنى.. إنها فقط تجترُّ الحدث وأسبابه ومعناها أننا «محلك سر».

ومن خلال ثقة لا نهائية فى مصر البشر لابد أن يشارك الإعلام فى إذكاء الوعى بالبناء وبنظرة تساعد شباب الثورة وأهل مصر جميعًا على التواجد الوجدانى والعملى فى مواقع المسئولية.

يكفى أننا من ميدان التحرير استطاع شبابنا أن يثبتوا أنهم أهم من الأهرامات وأنهم أوصلوا العالم إلى النظر إلى الإنسان المصرى نظرة جديدة تمامًا.

فحينما يصرح رئيس النمسا هاينز فيشر بقوله: «المصريون هم أروع شعب على الأرض، ويستحقون جائزة نوبل للسلام» فلابد أن نتمسك باستكمال تحقيق هذا القول، الذى يجب أن يدعمه الإعلام بطرح مداخل جديدة للإصلاح ومحاور جديدة تكمل مسيرة ما حدث فى ميدان التحرير. لقد اندهش العالم وقال رؤساؤه ما يعبر عن قدرات الشباب اللا نهائية فى تحقيق ما عجزنا حتى عن المطالبة به.. فأيُّ فخر لنا حينما نسمع من رئيس وزراء النرويج قوله: «اليوم كلنا مصريون»، ومن الرئيس الإيطالى سلفيو بيرلسكونى تصريحه الذكى: «لا جديد فى مصر.. المصريون يقومون بكتابة التاريخ كالعادة»، ورئيس وزراء بريطانيا -التى يتيه تعليمها على العالم- حينما يصرح قائلا: «علينا أن نفكر جديًّا فى تدريس الثورة المصرية فى المدارس»!! وقد درَّست إنجلترا فى عام ١٩٨٥ السد العالى لتلاميذ المرحلة الإعدادية لديها حينما أنقذ السد مصر من العطش الأفريقى.. وفى هذا اعتراف منهم بمقدرة التعليم على اللحاق بالعصر، وحينما ينزل أوباما من تخبطه أثناء الثورة فى بيانات البيت الأبيض ويخطف نجاح ثورة الشباب بقوله منحنيًا لها: «علينا أن نربى أبناءنا ليكونوا مثل الشباب المصرى»!!

كل هذا المجد الذى حققه شبابنا بنجاحهم وإصرارهم على الوصول إلى أعلى سقف مطالبهم.. كل هذا يجب ألا يضيع، ويجب أن يدعم إعلاميًّا، ولا يتوقف الإعلام بطريقة انتقامية من فساد الماضى بإضاعة صفحات ومساحات فى الفضائيات بطريقة لا تبنى ولكن

فقط تجعل جذوة الانتقام تشتعل.. لا تجعلوا من الشعب المصرى شعبًا منتقمًا.. الشعب المصرى البشر أثبت شبابه أنهم بناة الأهرام بعد أن شككوا فى ذلك.. الشعب المصرى بشبابه المنتصر أثبت أن البشر هنا هم البناءون العظام.. أثبتوا مقولة إن «مصر هبة المصريين، وليست هبة النيل»؛ فالنيل يروى فى عشر دول فلماذا الحضارة هنا؟.. أثبت شباب التحرير المقولة وها هم الشباب يهبونها الحياة الجديدة ويهبونها الاستمرارية رغم التفسُّخ فى كل شىء.. ها هى مصر يأخذ شبابها بيديها بعد السقوط فى بئر التعليم الفاسد والبطالة التى تنخر فى العظام والفساد فى كل المجالات.. حتى مقولة «مصر بلد زراعى» أنهاها التطبيع الزراعي!! لابد أن يتغير الخطاب الإعلامى ولا نفتح الصحف والتليفزيونات لنجد كل ما أمامنا عبارة عن اجترار للماضى.. اتركوا التحقيقات تجرى.. وحينما نجد أن التحقيقات ليست كافية أو لا تشفى الغليل، ينبغى علينا وقتها أن نعلق، وعلينا أن نطالب على الأقل بإعادة أموالنا المنهوبة.. لنترك المساحات الإعلامية للمبدعين من العلماء والمفكرين لبناء مصر الجديدة.. لنفرد مساحة يومية لمشكلات التعليم وكيف نواجهها ونلحق بركب التقدم العلمى والتقنى.. بعدما أثبتت الأحداث أنه لولا التكنولوجيا الحديثة والبرمجيات والفيس بوك التى هرب إليها الشباب لما رأينا هذه الثورة!

ظاهرة التلوّن والتحوّل الإعلامى

ما إن ظهرت بوادر نجاح ثورة ٢٥ يناير، حتى رأينا العجب العجاب، ناس بلا أخلاق ولا ضمير تحولوا من النقيض إلى النقيض فى الصحافة وفى التليفزيون وفى السياسة وفى الفن.. ملايين المصريين خرجوا فى كل محافظات مصر -وعلى رأسها ميدان التحرير- طالبين الحلم المصرى، حلم الحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. تحقق الحلم ونجحت الثورة وأصبحنا تواقين إلى تحسُّن أحوال العباد والبلاد.. ومع الحلم كان التحوُّل وكان المتحولون من أذناب النظام السابق الذى هوى إلى الدرك الأسفل من التاريخ.

كل المنافقين الذين كانوا يصفقون للفرعون ورفعوه إلى أعلى عليين هو وعائلته.. تحوَّل هؤلاء لنفاق الجيش ونفاق الشعب والشباب الطاهر الذى كان على رأس الثورة التى نجحت بإرادة وعزمٍ من حديد فى تنحية الفرعون الطاغية، بدمائهم الزكية وأرواحهم الغالية، التى

هانت عليهم لنجدة الوطن والخروج به من بحر الظلمات الذى امتد إلى أكثر من ٦٠ عامًا.. كل فئران السفينة قفزوا فى محاولة الفرار من مصيرهم المحتوم فى مزبلة التاريخ.. الجرذان قفزوا من مركب الحزب الوطنى المتهالكة بعد اتهام قادته بالفساد وتدبير موقعة الجمل والحصان.. أكثر من ٢٥٠ نائبًا فى مجلسى الشعب والشورى المنحلَّيْن قرروا الرحيل والاستقالة من حزب الفساد فى انتظار ظهور حزب جديد أو اتقاء الشبهات التى تحوم حول هذا الحزب.. رغم أن الكثير من أعضاء هذا الحزب كانوا يلعقون الأحذية من أجل كلمة رضا ونظرة عين من أمين التنظيم أو أمين السياسات «عز الحديد وجمال المتين»!! .

وسرعان ما تحول المنافقون والمتحولون الذين كانوا يقبِّلون أقدام أسيادهم فى النظام السابق للإشادة بثورة ٢٥ يناير والثوار الجدد وكل المشاركين معهم من الشباب والشيوخ والنساء والأطفال، بالإضافة إلى الجيش المصرى ممثلا فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس.. طبل وزمر وتهليل ونفاق وقدرة فذة على الكذب والنفاق والتلوُّن.. منهم القابعون فى المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، ومنهم من يعمل فى جهاز الإذاعة والتليفزيون الحكومى، الذين يُصرف عليهم من دم الشعب ودم شهداء الثورة المباركة.. فى البداية ظلوا حيارى لمن ينحازون: لسيدهم الذى أغدق عليهم وأصبح ملكه على وشك الانهيار أو الزوال حتى سقط بإرادة الشعب، حين أعلن التنحى وتسليم القياد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.. أم إلى ثورة الشهداء وثورة شعب مصر الكريم وشبابه الطاهر الأبى؟!.. سقط الرئيس وزال ملكه وبدأ المتحولون ينحازون إلى الثورة على استحياء يومًا بعد يوم إلى أن خلعوا برقع الحياء ووصلت بهم قلة الأدب وقلة الذوق إلى شتم الرئيس مبارك والسيدة حرمه وأولاده واتهامهم بأسوإ الاتهامات، فساد ورشوة واستغلال نفوذ.. فأين كنتم أيها المنافقون المتحولون؟!.. المخادعون يُعرفون بسيماهم على وجوههم وبكتاباتهم الكاذبة التى كانت تقطر سمًّا زعافًا ضد المعارضين وأبناء الشعب الواحد.

روَّج المنافقون المخادعون للشائعات والأكاذيب التى أطلقوها ضد شباب الثورة الأطهار الأنقياء.. لوَّثوهم حين ادَّعوا عليهم كذبًا وافتراء أن الواحد منهم يحصل على ٥٠ دولارًا يوميًّا ووجبة كنتاكى.. حاولوا النيل من هؤلاء الشباب حين ادَّعوا أن من بينهم عناصر تعمل لصالح إيران، وأخرى لصالح حزب الله اللبنانى، وثالثة لصالح حماس الفلسطينية..

قالوا إنهم قلة مندسَّة لا لشىء إلا أنهم يسبِّحون بحمد سيدهم الذى حكمنا ٣٠ عامًا بالحديد والنار.. هؤلاء الملوثون سرعان ما يتحولون بعد أن غربت شمس سيدهم الفرعون هش النظام الذى سقط فى ١٨ يومًا فقط.. قلبوا مواقعهم المستميتة فى إرضاء النظام على حساب جموع الشعب.. وأصبحوا مع الثورة ومع الشباب ومع «الشعب يريد إسقاط النظام».

هؤلاء المتحولون يريدون أن يضحكوا علينا حين غيَّروا جلودهم وارتدوا عباءة الإصلاح والعظة.. ولكن هل يمكن للشيطان أن يعظ؟! وحين يعظ، فعلى من تخيل موعظته؟!.. قلوبهم مرتجفة وأياديهم مرتعشة وجلة خائفة على كراسيهم من أجل الاستمرار، فأين حمرة الخجل؟!

المنافقون فى بعض مؤسسات الصحافة القومية خرجت عليهم الثورة فى صحفهم ووكالاتهم وإعلامهم الكاذب.. عمال وموظفون وصحفيون وإعلاميون يريدون أن يفتكوا بهم مطالبين بتغييرهم ورميهم فى سلال القمامة التى يستحقونها جزاء لما صنعت أياديهم الآثمة فى حق الوطن.. هؤلاء المتحولون المنافقون ظلموا كثيرًا، وآن لهم أن يتساقطوا ويحاسَبوا ويحاكَموا محاكمة عادلة.. هؤلاء استولوا على حقوق العاملين معهم ومصُّوا دماءهم من أجل زيادة امتيازاتهم وأرصدتهم فى البنوك.. لدرجة أن بعضهم استولى على أكثر من ٥ سيارات من أملاك المؤسسات التى يعملون فيها وخصَّصوها من أجل الأبناء ولخدمة الزوجات بلا حياء ولا خجل.. فهل يُبقى المجلس العسكرى على هؤلاء فى مناصبهم وكراسيهم بعد أن التفُّوا وتحولوا لنفاق الثورة والجيش والشعب معًا.. رغم أنهم كانوا قلبًا وقالبًا مع النظام الفاسد وأركانه يسبِّحون بحمد الفرعون صباحًا ومساء؟!.

لو كانوا قد ثبتوا على مبدئهم فى تأييد النظام السابق، فهذا حق لهم؛ لأنه لا إجماع حتى على الله سبحانه وتعالى والأنبياء.. ولكنهم فعلوا ما فعلوه لأنهم مبرمجون على النفاق ومسح الجوخ ويأكلون على كل الموائد.. لديهم الاستعداد للانحناء والخنوع والركود من أجل استمرارهم فى كراسيهم أبد الآبدين!! هؤلاء القوم على دين ملوكهم لا يراعون قيمة ولا يحفلون بمبادئ.. فحينما كان سيدهم يأمل فى توريث كرسيه لنجله، كانوا معه وكان يفتحون الصفحات للابن والزوجة.. بل كانوا يُمسكون العصا من المنتصف: فإما أن يظل الفرعون لفترة سادسة على قلب مصر وشعبها، وإما فأهلا بالوريث، وكله مصالح!!.. ولكن شباب مصر وشعبها الكريم فاض بهم الكيل وثاروا ونجحت ثورتهم، وكان الخروج

المهين للفرعون الذى ختم الله على قلبه ورفض أن يلبى نداء شعبه ليخرج مغرمًا مكرهًا.. خرج الفرعون وبقى المنافقون فى انتظار السيد الجديد!!

لقد وصلت الحال بالمنافقين والمتحولين لأن يتجرءوا ليطالبوا بتغيير اسم كل ما أُطلق عليه اسم مبارك من جوائز ومحطات مترو وأكاديميات شرطة ومدن علمية ومدارس.. تحوَّل اسم مبارك فجأة إلى عورة يريدون أن يستروها.. رغم أن عوراتهم هم هى التى كُشفت.. يريدون إسقاط اسم مبارك والسيدة حرمه من فوق كل شىء رغم أنهم كانوا يزعمون لسنوات طويلة أن مصر هى هبة مبارك ولن تقوم لها قائمة بدون مبارك.. لقد آن الأوان لعزل هؤلاء المنافقين والمتحولين الذين فُضحت ثرواتهم وكُشفت عوراتهم أمام جموع الشعب الكريم.. تحية لشهداء ثورة ٢٥ يناير المباركة.. تحية لكل من ثابر وصبر وتحمل حتى جاء نصر الله المبين.. وآن للمنافقين المتحولين أن يستقيلوا ويتواروا خجلا أو تقديمهم لمحاكمات عاجلة لتتكشف للشعب فضائحهم التى لن يمحوها الزمن.. إنه العار.. وقديمًا قالوا «اللى اختشوا ماتوا».. فهل يختشى هؤلاء؟

وظهر حزب جديد بدأ أعضاؤه فى تسجيل أسمائهم تباعًا فى لائحته التأسيسية بوصفهم أعضاء مؤسسين منذ ٢٥ يناير الماضى! طلب العضوية يتم قبوله بمجرد أن يقبل صاحبه خلع ملابسه فى ستوديو أى قناة فضائية أمام المشاهدين على الهواء، أو أمام القراء على أحد أعمدة الرأى بأى صحيفة!. أعضاء الحزب الجديد يطلق عليهم اسم «المتلونون» أو «المتحولون».. ومعظمهم حتى الآن من الإعلاميين والسياسيين الذين كانت مواقفهم قبل الأول من فبراير متناقضة تمامًا مع مواقفهم بعده.

احترمنا كثيرًا الأستاذ هيكل وهو يترفع عن أن يقول كلمة واحدة مسيئة فى حق مبارك الرئيس السابق قائلا: «خلاص.. الرجل الآن رحل.. ومن كان يريد أن يقول شيئًا فى حقه، كان عليه قوله عندما كان يحكم». وقدَّرنا كثيرًا طلعت السادات عندما وجه كلامه إلى مبارك قائلا: «لو لم تجد مكانًا تذهب إليه.. بيت أنور السادات فى ميت أبوالكوم مفتوح لك». الرجلان وجَّها لمبارك الكثير من الانتقادات اللاذعة -التى كانت تطول حتى شخصه- عندما كان فى سدة الحكم.. لكنهما اليوم يعفَّان بلسانيهما عنه، مرددَيْن: اللهم لا شماتة.

أما «المتلوِّنون» أو «المتحوِّلون» الجدد فكانوا هم أول من منحوا مبارك لقب «الرئيس الفاسد» بعد خمس دقائق فقط من إلقاء عمر سليمان بيان التنحى.. رغم أنهم هم الذين

كانوا من أبرز أدوات النظام السابق والناطقين بلسانه.. ولا عجب فى ذلك؛ فهم أنفسهم الذين وصفوا المشاركين فى مظاهرات ٢٥ يناير وما سبقها وما تلاها من مظاهرات، بأنهم «شوية عيال» يقودهم عملاء وخونة.. ثم عادوا اليوم ليصفوهم بأنهم الأبطال الثوار الذين أعادوا إلى مصر كرامتها وحريتها. أحد أعضاء حزب «المتحولين» خرج علينا بعد جمعة الغضب ليقول: «أنا لسانى اتدلدل سبع سنوات مطالبًا بتغيير النظام.. فردَّ عليه ولاد الحلال من الشباب ببثٍّ مقطع فيديو على اليوتيوب من حوار له على إحدى الفضائيات يقول فيه: «أنا اللى بيحمينى فى مصر.. هو حسنى مبارك»! .

عضو أصيل آخر فى الحزب الجديد أرهقنا بكثرة تنقُّله بين ستوديوهات مدينة الإنتاج الإعلامى.. وبسرعة فائقة جعلتنى أشكُّ فى أنه أسرع من جهاز الريموت كنترول الذى أحمله فى يدي! ويُذكر أن هذا العضو الذى يبحث عن موطئ لقدمه فى العهد الجديد، كان قريبًا من صفوت الشريف -إبان توليه وزارة الإعلام- لدرجة أن التليفزيون الرسمى كان يحتفل ليلة العيد ببث مباشر لسهرة مفتوحة من منزله بحضور كبار الفنانين والمسئولين، رغم أنه كان حينها مجرد صحفى عادى قبل أن يصبح اليوم رئيسًا للتحرير. الطريف أن صاحبنا هذا كان خلال أيام المظاهرات يظهر صباحًا على الأكتاف يهتف فى ميدان التحرير، ثم يظهر فى المساء على الشاشة يوجه كلامه للمتظاهرين: «خلاص يا جماعة.. كفاية.. الرئيس لبى مطالبكم».. مطالبًا إياهم بإخلاء الميدان!.

إن ثورة المصريين لم تنجح بعدُ، طالما أن رؤوس الفساد تعشش فى جميع وزارات الدولة، بداية من أجهزة الأمن، إلى وسائل الإعلام التى يسيطر عليها بهلوانات استطاعت أن تقفز على أكتاف الثائرين. فأجهزة الإعلام -لاسيما القنوات الفضائية والصحف المملوكة للدولة والقطاع الخاص- تديرها فئة تحاول تقديم نفسها للناس بـ«نيو لوك»، بل تحدد مسار المستقبل للشعب بأسره بجرَّة قلم من كتَّاب السلطة وحواريى النظام المخلوع. تحاول هذه الفئة أن تسرق ثورة الشباب وتنحرف بها عن الأغراض التى قامت من أجلها أنبل ثورة فى التاريخ، وهى: مكافحة الفساد والرشوة والمحسوبيةن وإقامة نظام ديمقراطى حر يتسع فيه الوطن لصوت الجميع.

لقد ظهرت رؤوس الفساد الإعلامى، بعد أن انقلبت كفة الثوار لصالحهم، عقب «معركة الجمل» التى نظمها بلطجية النظام من الحزب الوطنى وأمن الدولة يوم الأربعاء الدامى ٢ من فبراير ٢٠١١، وظهر جليًّا أن حسنى مبارك لن يكون فى السلطة خلال ساعات. فبرز من يقول من هؤلاء الجهابذة لشريكه فى ملكية جريدته على الهاتف: أنا مع النظام أضرب وألاقى، يعنى عين على مبارك وأخرى مع الشارع، حتى تتضح الرؤية ويعلن ميله إلى الجهة الرابحة للمعركة الأخيرة. وهناك من وقف حائرًا بين الطريقين حتى أصابه الارتباك على الهواء مباشرة وظهرت عوراته أمام الناس.. فى حين قفزت فئة على الأحداث بسرعة البرق أطلق عليها الشاعر والإذاعى الكبير فاروق شوشة «فئة أوتاد النظام التى تمتلك قفزة قرد لا يحتاج إلى مهارة؛ لأن المسألة بالنسبة إليهم حب البقاء على حساب الشرف والأمانة والمهنية».

«فئة القرود» التى سمَّاها أستاذنا الجليل أطلق عليهم فى حواره مع تلميذه يسرى فودة الخميس الماضى، «أراجوزات الإعلام» التى تهيمن على البرامج -وخاصة الحوارية- الذين جاءوا على قنواتهم العامة والخاصة، مكافأة لهم على ما بذلوه من جهد فى معركة انتخابات الرئاسة الماضية، ليكون الهدف التالى لهم: تنظيم معارك إعلامية وهمية بين من يختارونه من شخصيات تلعب -فى الخفاء- مع النظام دور المؤيد تارة وأخرى دور المعارض؛ كى يثبِّتوا قضية توريث السلطة ويدافعوا عن أركان النظام الذى يضمن بقاءهم فى أماكنهم.

جاء تحذير أستاذنا العزيز منصبًّا على العمل السياسى، الذى رآه خطرًا على الثورة، فى الوقت الذى شهدنا معه تحولا أكثر خطورة. فعندما ضغط الشباب على الحكومة لمواجهة الفساد وملاحقة لصوص مال الشعب، قبل أن يهربوا إلى الخارج كما فعل رجل مبارك، حسين سالم الذى حمل مليار دولار ونصف المليار عدًّا ونقدًا فى طائرة فارًّا بها إلى دبى، وُزعت قوائم من الأجهزة الرقابية بوضع أموال العديد من رجال الأعمال والوزراء، تحت رقابة البنوك وسوق المال، لحين تحديد موقفهم القانونى. كان الموقف احترازيًا، بعد أن تأكد البنك المركزى أن عمليات التهريب كانت مستهدفة وسريعة الحركة.. وعندما وقعت المعلومات بين أيدينا، نشرناها عملا بمبدأ علانية البلاغ، وحتى نشارك -فى «بوابة الوفد» الإلكترونية- فى تبصير الناس بما يُعدُّ لهم فى الخفاء. لكن.. فوجئنا بأن الفضائيات التى انقلبت شكلا على النظام السابق، تظهر على حقيقتها، والصحف التى يديرها سدنة النظام

المخلوع تهاجمنا بشدة، فتتطوع لنفى ما قلناه عن قائمة الممنوعين من السفر والذين سيوضعون فى السجون.

استطاعت الطغمة التى احترفت اللعب على كل الحبال أن تُدخل الروع فى نفوسنا لأيام، إلى أن ظهرت القوائم علنًا بقرار من النائب العام، وأحيل أغلب من كتبنا عنهم إلى محكمة الجنايات أو مُنعوا من السفر. فى اللحظات التى كنا نواجه فيها الناس بالحقائق، كان إعلاميو النظام البائد يتحركون عبر شاشاتهم ومقالاتهم وهواتفهم، ليطاردونا، فأيقنًا أن الثورة المصرية لم تنجح بعدُ. فالثورة ظهر من قوتها الجانب الحسن وهو صوت الشعب المجلجل فى الشوارع الذى يطالب بحريته، وينهى يومه بتنظيف المكان الذى تظاهر فيه.. فى حين أن أهل النظام البائد الذين كنا نتوقع أن يعيشوا أسوأ أيامهم، يخرجون كالأراجوزات ويواصلون طرد أصحاب الكفاءات ويصرُّون على بقائهم على الهامش فى الصحف والمجلات والبرامج الحوارية حتى الآن.

هؤلاء الأراجوزات يدَّعون أمام الناس أنهم يقدمون إعلامًا مختلفًا يتسق من عصر الثورة المصرية الوليدة، ويقدمون بعض الرموز الحديثة فى الشارع دليلا على أنهم يسمحون بحرية الرأى الآخر. وعندما تحلل كلامهم والشخوص التى يستعينون بها، نجد المضمون نفسه الذى كان سائدًا قبل خلع الرئيس السابق. لم يتوقف الأراجوزات عند حد تزييف الحقائق، بل يريدون طرح أناس بأعينهم على الشعب باعتبارهم هم المخرج الآمن لمصر خلال المرحلة المقبلة، وهى الطريقة نفسها التى كانت تُستخدم على مدار السنوات الماضية. فقد كنت شاهدًا على موقف لن أنساه وكتبت عنه فى حينه عدة صفحات، عندما عاد الفريق المصرى من السودان بعد خسارته أمام الجزائر فى معركة أم درمان. كانت المباراة خسارة كروية ولكنها بالنسبة للنظام كارثة سياسية، حيث كان حلم جمال مبارك بالسطة فى ذروته، ومعه أحمد عز –أمين التنظيم– ورجال الحكم الذين يريدون إقناع الشعب بتوريث الحكم بأى وسيلة.

عندما فرَّ جمال مبارك ومعه عز وأبو العينين من معركة الخرطوم وتركوا المصريين فريسة الفوضى والخوف من الجمهور الجزائرى، صنعوا فيلمًا عن لقاء جمال وعلاء بالفريق القومى، والذى بدا فيه نجلا الرئيس المخلوع متأثرَيْن بالهزيمة المنكرة. تحولت

البرامج التليفزيونية والصحف إلى أبواق لنجل الرئيس ووُزِّعت عليهم جميعًا أفلام تُظهر كيف كان الجزائريون يحملون أسلحة بيضاء لمهاجمة المصريين، فى أم درمان. تمكن أراجوزات الإعلام العام والخاص -باستخدام مشهد قديم على الإنترنت لجمهور فى الجزائر- من إقناع الشعب العاشق للكرة، بأن الجزائريين نصبوا للمصريين معركة قتال. كنت مع القلة النادرة التى شرَّحت هذا الزيف وفنَّدته على صدر صفحات «الوفد» بالكلمة والصورة بعد العودة من الخرطوم. حرص أراجوزات الإعلام على إبعاد هذه الأصوات عن شاشات التليفزيون، وهاجمنا أمين الإعلام بالوطنى الدكتور على الدين هلال فى مؤتمر صحفى، بلغ به الحد أن يصمنا بأننا غير وطنيين. تحملنا الشتائم والتهميش العمد، لمجرد ذكرنا حقائق أفسدت علاقاتنا مع شعبَى السودان والجزائر.

من يتابع أراجوزات الإعلام فى برامجهم ومقالاتهم الشهيرة، يجدهم لا يستضيفون إلا من أطلقنا عليهم فئران السفن أو المتحولين، ومنهم قلة طلبت العفو والغفران وتبحث عن مكان جديد فى عصر الثورة، ولكن كيف نعفو عمن شاركوا فى صناعة نظام فاسد، وتحاول التستر على رجاله الموجودين بيننا حتى الآن؟! من المعروف أن الأراجوز لا يتحرك من تلقاء نفسه، ولا يجيد اللعب بالأراجوز إلا صانعه، وبالتأكيد هؤلاء صناعة عهد ولى ولن ينقضى إلا بعد أن نضمن عدم وجود أمثال هؤلاء فى أجهزة مازالت تسيطرعلى أدوات توجيه عقول الشعب.

وقد انتقدت وكالة رويتز للأنباء تحولات الإعلام الرسمى؛ حيث قالت: فى الصباح كان يجرى مقابلات مع ضيوفٍ يندددون بالمحتجين المعارضين للرئيس حسنى مبارك ويصفونهم بأنهم عملاء لإيران، وفى المساء عرض ملصقًا يدعو صراحة لسقوط النظام الحاكم.

هذا التحوُّل جاء من جانب التليفزيون الرسمى فى يوم واحد فى وقت سابق من الأسبوع الجارى؛ ليشير إلى تحوُّل أوسع بشأن الانتفاضة الشعبية. ومع اكتساب الانتفاضة المناهضة للفقر والفساد والقمع الذى تميز به حكم مبارك على مدى ٣٠ عامًا قوة دفع، رأى مسؤولو الإعلام المصرى والعاملون به أنه من الأنسب تغيير لهجتهم.

قد يفيدهم ذلك فى ضمان مستقبلهم إذا سارت الثورة الديمقراطية بشكل سليم وأطاحت بمبارك وحاشيته التى استخدمت الإعلام جزءًا من آلياتها لبسط السيطرة لوقت طويل.

وقال أحد المحتجين -يدعى أحمد عبد الباسط (٢٥ عامًا)- ويقف أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون الذى يخضع لحماية مشددة من قِبل الجيش بوسط القاهرة: «الإعلام الرسمى ربما يكون غيَّر لهجته ولكن بعد فوات الأوان، ولا أفهم لماذا يعتقدون أنهم هناك لحماية الرئيس وليس البلاد».

وأدرك الجيش المصرى أهمية الإعلام عندما استولى على السلطة فى عام ١٩٥٢، وكان الرئيس الراحل أنور السادات هو من أعلن الثورة عبر الإذاعة. وللإعلام الرسمى -الذى يوظف ٤٦ ألف شخص فى مبنى الإذاعة والتليفزيون بالقاهرة- وحده أكثر من عشرِ قنوات أرضية وفضائية، والعديد من المحطات الإذاعية، وأكثر من عشرين صحيفة ومجلة. ومنذ بدأت الانتفاضة ضد مبارك يوم ٢٥ من يناير، حاول التليفزيون المصرى خوض معركة خاسرة ضد رأى الجماهير. وأدانت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المظاهرات فى البداية ووصفت القائمين بها بالمخربين.

وبعد خطاب مبارك فى الأول من فبراير قالت الوكالة: إن المسيرات الاحتجاجية جاءت بتوجيه خارجى، وقالت: إن حزب الله اللبنانى وحركة المقاومة الإسلامية حماس لهما أشخاص داخل المشهد فى مصر، وكذا مصريون لهم «جداول أعمال خاصة».

فى الوقت ذاته تم تصوير الذين شاركوا فى الأيام الاولى من المظاهرات بأنهم شرفاء ونبلاء لهم مطالب مشروعة تدعو للإصلاح فيما وُصف بأنه «ثورة ٢٥ يناير».. على النقيض من هؤلاء الذين بقوا فى الشوارع وطالبوا برحيل مبارك. وفى مرحلة من المراحل حاول مقدمو البرامج بالتليفزيون الرسمى المصرى السخرية من المتظاهرين وقالوا: إنهم حصلوا على وجبات من محال أطعمة سريعة شهيرة لها فروع فى ميدان التحرير، على الرغم من أن معظم تلك الفروع -إن لم تكن جميعها- كان مغلقًا!!

وفى أجواءَ احتفالية بالميدان سخر المتظاهرون من الهجوم عليهم. وفى بعض المشاهد سار بعض المحتجِّين حاملين مدونات كبيرة كُتبت عليها عبارة «صاحب أجندة» أو «قضموا شطائر» أمام كاميرات قنوات تليفزيونية عربية شهيرة. وبنهاية الأسبوع ظهر على قنوات التليفزيون المصرى محتجُّون من ميدان التحرير سُمح لهم بالتعبير عن مطالبتهم لمبارك بالتنحى.. لكن مورست عليهم ضغوط لقبول تنازلاته والمساعدة فى إعادة البلاد لطبيعتها.

وقال باسم فتحى -أحد المحتجين الشبان- فى أحد تلك البرامج: «نحن لا نريد أن نفكك الدولة، مشكلتنا هى مَنْ يتولى الرئاسة...لم نُرد مزيدًا من تلك العقلية التى تقول: هذا خطأ.. أنتم مجرد عيال (صبية صغار)؛ فهذه هى وسيلة لإبقاء المستبدين فى أماكنهم». وشهدت الصحف القومية هذا الأسبوع تحوّلا كبيرًا عندما بدأت فى الإشادة بالثورة المستمرة التى يقوم بها آلاف الشبان الذين احتشدوا فى ميدان التحرير.

وقال أحمد موسى -مدير تحرير صحيفة الأهرام-: «إنهم مهددون بفقدان المصداقية، وأنه ليس من الخطإ إعادة النظر فى الحسابات». وأضاف: «إنهم يحاولون تحاشى أن يسجل التاريخ أنهم كانوا يقولون شيئًا وباقى الناس يقولون شيئًا آخر. وامتنع كثير من مذيعى التليفزيون الرسمى المصرى عن العمل، وتمرد أعضاء من نقابة الصحفيين على رئيس نقابتهم مكرم محمد أحمد -المدعوم من مبارك- والذى أعلن يوم الخميس أنه «فى إجازة مفتوحة».

إن أستاذ التاريخ الذى امتدح السلطان فى الكتاب المدرسى الحكومى، ثم ذمَّه بعد خلعه فى مقالة منشورة، لا يختلف عن الصحفى الذى ظل يلعق حذاء السلطان طول الوقت، وما إن تمت الإطاحة به حتى هتف صائحًا «انتصرنا»، وحدَّثنا بعد ذلك عن «تنظيف مصر» من بقايا النظام الفاسد. كلاهما من «جنود فرعون» الذين تحدثت عنهم أمس، وإن كان الأول جنديًّا يعمل نصف الوقت، بعد فراغه من التدريس بالجامعة. أما الثانى فهو جندى متفرغ كل الوقت. الأول التحق بكتيبة النفاق متطوعًا كى يستفيد ماديًّا من مكافآت الوزارة، والثانى منافق محترف تم استئجاره لكى يؤدى تلك الوظيفة.

وكما أن الذى صاح «انتصرنا» ليس فردًا ولكنه واحد من كتيبة النفاق، التى لوَّثت سمعة الإعلام المصرى وشوهت الإدراك العام، فإن أستاذ التاريخ -سابق الذكر- من نماذج المثقفين، الذين تعلقوا بأهداب السلطان واستسلموا للغوايات، التى جعلتهم يتنافسون على الالتحاق بجنود فرعون.

فى وقت سابق، ثار جدل فى مصر حول «أزمة المثقفين» وحظوظ أهل الثقة وأهل الخبرة، لكننا بعد أربعة عقود من ذلك الجدل نستطيع أن نتحدث الآن عن خيانة المثقفين. أقصد بذلك خيانتهم دورهم بوصفهم معبرين عن ضمير الأمة، وتطوعهم بالانتقال إلى

مربع المعبرين عن مصالح الطغيان المهيمن. وهو جرم أكبر مما اقترفه الإعلاميون. ولست فى مقام تبرئة الأخيرين أو إعذارهما؛ لأن الاثنين متورطان فى الإثم.. لكننى أزعم أن جرم المثقفين أفدح؛ لأنهم متطوعون ولم يطلب أحد منهم ذلك. أما الإعلاميون فهم موظفون لأجل ذلك. الأولون تطوعوا لخدمة السلطان؛ تقرُّبًا منه؛ وطمعًا فى رضاه وعطاياه. والآخرون عُيِّنوا خدمًا للسلطان وقبلوا بذلك وسعدوا به.

ليس جديدًا استخدام المثقفين من قِبل الطغاة؛ فقد كانوا دائمًا أحد الأبواق التى لجئوا إلى استخدامها للتغرير بالناس وتضليلهم. ولعل كثيرين يذكرون ما جرى فى ألمانيا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى بداية التسعينيات، حين كشفت الوثائق عن أن عددًا كبيرًا من المثقفين -الأكاديميين والكتّاب والفنانين- لم يكونوا يروِّجون للنظام فحسب، ولكنهم أيضًا كانوا يكتبون التقارير للأجهزة الأمنية عن الناشطين والمعارضين. وكتاب «الحرب الباردة الثقافية» للباحثة البريطانية ق.س.سوندرز، الذى صدر فى إطار المشروع القومى للترجمة، يوثق الأساليب التى اتبعتها المخابرات المركزية والأمريكية لاستخدام الفنانين والأدباء فى الصراع بين القطبين الكبيرين.

حدث ذلك أيضًا فى مصر؛ حيث انضم بعض المثقفين إلى جوقة المهللين للأب والمسوقين للابن، والمضللين لجموع المصريين. وأحسب أن فترة حكم الرئيس السابق -التى استمرت ثلاثين عامًا- كما وفَّرت فرصة كافية لنظامه لكى يتولى تفكيك مؤسسات الدولة وإعادة تركيبها على قياسه وطبقًا لهواه، فإنها أيضًا وفَّرت وقتًا كافيًا لإنجاح جهود إغواء المثقفين وترويضهم، ومن ثم ضمُّهم إلى حظيرة السلطان، بعد الإغداق عليهم بالأموال والهبات، إلى جانب ترفيعهم فى المراتب والوظائف بطبيعة الحال.

لا عذر لهؤلاء، وينبغى أن يحتلوا مكانهم فى صدارة قوائم العار؛ ذلك أن خيانتهم دورهم ينبغى ألا تُغتفر. كما أن فضح مواقفهم والتذكير بدورهم فى غش الجماهير والتدليس عليها يظل من الأهمية بمكان. ليس فقط لقطع الطريق أمامهم لكيلا يسارعوا إلى ركوب الموجة الجديدة، شأنهم فى ذلك شأن أقرانهم من الإعلاميين، ولكن أيضًا لكى يكونوا عظة وعبرة لغيرهم.

قد نعذر المكره والمضطر، لكن المثقف الذى يتطوع لخدمة الاستبداد لا عذر له. وإذا لم يكن بمقدوره أن يكون شريفًا يجهر بالحق وينحاز إلى صف الجماهير المغلوبة على أمرها، فإن ذلك لا يسوِّغ له أن ينبطح ويصبح خادمًا للسلطان.

حين رفض الأديب صنع الله إبراهيم فى حفل علنى جائزة الدولة التى مُنحت له، فإنه ضرب المثل للمثقف الشريف، الذى اختار أن يجهر برفضه السلطان أو عطاياه. ومن ثم سجل موقفًا يُحسب له وميَّزه على غيره ممن تسابقوا على عطايا السلطان والانخراط فى جنده. إننا قد لا نستطيع أن نطالب كل المثقفين بأن يكونوا شجعانًا ويجهروا بمواقفهم، وقد نقبل منهم أن يلتزموا الصمت؛ توقيًا لأى مخاطر يتوقعونها.. لكننا لا نقبل منهم بأى حال أن يصبحوا أعوانًا للاستبداد؛ لأنهم بذلك لا يخونون أماناتهم فحسب، ولكنهم يفقدون شرعيتهم أيضًا.

ويقول الكاتب سليمان جودة فى «المصرى اليوم» فى عدد ١٦ من فبراير ٢٠١١: «عندى اقتراح أرجو أن نراه متحققًا على الأرض ذات يوم، فميدان التحرير صار الآن أشهر من كل ميادين الدنيا، وعلى رأسها الميدان السماوى الشهير فى بكين، الذى سحقت الحكومة الصينية متظاهريها على أرضه عام ١٩٨٩.

وإلى جوار الصور سوف يكون علينا أن نرفع لوحات فنية توضح الطريقة التى تعاملت بها القوات المسلحة مع الثوار فى الميدان، وكيف أنها كانت حامية لهم طول الوقت، وكانت أيادى الطرفين تتعانق فى أغلب الأحوال.. بل فى كل الأحوال.

لوحات مع صور من هذا النوع، سوف تجعل الميدان يدخل التاريخ من أوسع الأبواب، ثم يظل مستقرًّا هناك، فلابد أن الذين يمرُّون فى التحرير بعد ٢٥ يناير يشعرون بأن الميدان ليس هو الميدان الذى كانوا يمرون فيه من قبل، ولا الهواء فيه هو الهواء الذى كنا نتنفسه فى أجوائه من قبلُ، ولا الأشياء التى مررنا عليها فيه آلاف المرات، هى الأشياء.. شيءٌ ما تبدَّل فى المكان.. شيءٌ ما أزاح عن الميدان رائحته القديمة، ثم نشر فى أرجائه رائحة جديدة!

ومع صور الشهداء، وتحديدًا أسفلها، سوف يكون علينا أن نضع أسماء وصور الذين تحولوا -فجأة- مع تصاعد الأحداث ثم نهايتها، بحيث أصبح الذى يكتبونه الآن، فى الصحف، ويقولونه على الشاشات، مناقضًا تمامًا لما كان يقال منهم هم أنفسهم، فى بدء

الحدث.. هؤلاء تحولوا دون إحم ولا دستور، وفى خمس دقائق انتقلوا بالكامل من مدح الرئيس مبارك إلى ذمِّه، ومن التسبيح بحمده إلى سبِّه وشتمه، ومن الوقوف بين يديه فى خضوع وخنوع إلى الانهيال عليه بالسكاكين!!

هؤلاء يجب تجريسهم فى ميدان التحرير بالكلمة والصورة.. هؤلاء يجب عدم وضع أسمائهم وصورهم فى ميدان صغير، أو حتى حقير، بما يليق بهم، على نحو ما همس به صديق عزيز فى أذنى.. لا.. يجب أن يكون تجريسهم على الملإ، وفى أوسع ميادين البلد، حتى يكون المشهدان إلى جوار بعضهما البعض: الذين استُشهدوا تمسكًا بما يعتقدون حتى النهاية، ثم الذين تحولوا فى لحظة كما يتحول الرجل بالطب إلى امرأة!!».

على مدى ١٨ يومًا، هى عمر ثورة الشباب، كانت أنظار العالم لا تفارق ميدان التحرير، ولم تكن هناك فضائية، ولا مطبوعة، ولا إذاعة، إلا والميدان فى الصدارة منها، ومن أخبارها!

والآن.. تلتقط كل الأطراف أنفاسها، ويهدأ الميدان، وتعود الحياة فيه إلى طبيعتها.. ولكننا فى المقابل، لا يجوز أن نترك ما حدث يمر دون توثيق يظل حيًّا فى الذاكرة مهما مرَّت عليه الأيام.

الآن.. عندى اقتراح بأن ترتفع صور جدارية لشهداء الثورة فى أرجاء الميدان، دائرًا ما تدور، وتحت كل صورة اسم صاحبها، وسيرته الذاتية، وكيف شارك فى أعمال الثورة، ثم كيف سقط شهيدًا حيًّا يُرزق.

رؤية جديدة لصحافة ما بعد الثورة

يحتفل العالم فى الثالث من مايو فى كل عام باليوم العالمى لحرية الصحافة، وذلك منذ إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٤٨/ ٤٣٢ المؤرخ فى ٢٠ من ديسمبر ١٩٩٣ اختيار هذا اليوم الذى تم فيه إعلان ويندهوك، الذى يمثل المبادئ الأساسية لحرية الصحافة؛ ليكون فرصة للاحتفاء بحرية الصحافة واستقلاليتها، وفرصة أيضًا للتعبير عن الإجلال والتقدير للصحفيين الذين لقوا حتفهم فى أثناء تأدية واجبهم. فإذا كان هذا هو حال العالم، فما حال الصحافة المصرية وهى ترتدى رداء الثورة، فى ظل أوضاع غير مستقرة

وتحولات جذرية تمر بها مصر؟ بهذا السؤال توجَّه أحد المواقع الإلكترونية إلى كل من الكتَّاب والصحفيين: الأستاذ أسامة هيكل، والأستاذ عبد الله السناوى، والأستاذة سكينة فؤاد، ليتعرف على رؤيتهم للصحافة المصرية بعد ٢٥ من يناير

يقول الكاتب الصحفى أسامة هيكل -رئيس تحرير الوفد-: أنا ضد القيود على الصحافة خاصة، والإعلام بشكل عام.. لكن فى الوقت نفسه، أنا مع الضوابط التى تنبع من الصحفى ذاته، وأتصور أنه آن الأوان لكى تقوم نقابة الصحفيين بمهمتها الأساسية فى الحفاظ على المهنة والعاملين فيها، بعيدًا عن عدٍّ وتجميع الأصوات فى الانتخابات الصحفية للنقابة.

فاليوم نعيش حالة من الانفلات فى الصحافة، وهذا طبيعى؛ لأننا كنا نعيش حالة من الكبت، فحدث مع الثورة ما يشبه الانفجار.. لكن هذه المرحلة ستهدأ، وسنصل للإعلام الحر المسئول، البعيد عن الرقابة إلا من ضمير الإعلامى نفسه، الذى كان يتم تصنيفه من قبلُ بشكل خاطئ. فيجب ألا نقول إن هذا صحفى حكومى وهذا معارض وغير ذلك؛ لأن الصحفى واحد، فى كل الصحف، والذى يجب أن يراعى المهنية وينقل الحقيقة الكاملة دون نقصان أو تحريف، وهو ذات الصحفى الذى يتخذ من ضميره رقيبًا عليه، دون الحاجة إلى قانون أو تجريم.

أما الأستاذ عبدالله السناوى -رئيس تحرير العربى الناصرى- فيرى أنه لا يوجد تعديل فعلى حتى الآن، فملف الصحافة والإعلام بشكل عام لم يتم فتحه بشكل حقيقى، وهناك موضوعات كثيرة تحتاج إلى إعادة نظر.. هناك موضوع ملكية الصحف القومية، وملف الإذاعة والتليفزيون، وملف المجلس الأعلى للصحافة، كلها ملفات جوهرية وأساسية، وهناك العديد من القوانين أيضًا التى يجب تغييرها، مثل: قانون الحصول على المعلومات، وقانون الحبس فى قضايا النشر، وتغليظ العقوبات على الصحفيين.. فإذا أردنا أن نحقق خطوة للأمام إلى ما نتمناه ونطمح إليه، فيجب أن نتخلص من الحرية العرفية التى كانت سائدة.. نريد الحرية الحقيقية، الحرية على قاعدة قانونية راسخة، بضمانات حقيقية تسمح بتداول المعلومات وإصدار الصحف بالإخطار وتمنع الحبس فى قضايا النشر.. نحن نتكلم عن دور حقيقى وصحيح لنقابة الصحفيين فى المرحلة المقبلة.

وتؤكد الكاتبة الصحفية سكينة فؤاد أنه من غير شك أن ثورة ٢٥ يناير انعكست على وجه الصحافة المصرية، وحدثت تحولات بشكل كبير، وخاصة فى الصحافة الحكومية

التى آن الأوان لها أن تتخلص من مفهوم التبعية للدولة للتحرك اتساقًا مع الثورة ومع إيمان حكومة الثورة بأن الشعب -كما يؤكد الدستور- هو مصدر السلطات.. لكن هذا لا يعنى أن التحولات التى حدثت لبعض الأقلام التى كانت تنتمى للنظام السابق دون مراعاة لله والوطن فى أمانة الكلمة، أصبحت تضع قناع الانتماء للثورة؛ لذا فإن الرسائل الداخلية لهذه القطاعات تحتاج للتقويم والتصحيح.

وبالرغم من أنه بعد أى ثورة فى العالم، من الطبيعى أن تمر الصحافة والإعلام بحالة من عدم الاستقرار، شأنها شأن كل قطاعات الدولة، فإن حجم المخاطر الموجودة في مصر، وقيمة وأهمية صناعة الوعى، ومسئولية الصحافة تجعل من الضرورة بمكان: الإمساك الصحيح بالدفة، واستلهام القضايا العربية فى هذه المرحلة وإبرازها، والعمل على صناعة الوعى، ونقل مبادئ الثورة -وعلى رأسها حكم الشعب- إلى كل مواطن فى مصر.. بالإضافة إلى مسئولية الرقابة الآمنة الموضوعية على الأجهزة المختلفة، بما لا يمزق الضمير العام، وبما لا يخدم فلول النظام؛ لأن ذلك مسئولية قومية؛ ولأن اللحظات التى يمر بها الوطن الآن تقتضى الأمانة المطلقة.

وأتصور أن نقابة الصحفيين تضم زملاء لهم قدر من الاحترام، ومشهود لهم بالكفاءة، وتاريخهم يشهد بأنهم دافعوا كثيرًا عن حرية الصحافة إيمانا منهم بمسئولية النقابة تجاة الصحافة والصحفيين.. إلا أننا نطلب منهم المزيد فى المرحلة المقبلة، بأن يفعلوا كل ما يطلق الحريات لمهنة الصحافة ويجعلها قادرة دائمًا على القيام بدورها نحو الشعب والوطن.

وبالرغم من أن وثيقة إعلان ويندهوك تدعو لوسائل إعلام مستقلة وحرة وقائمة على التعددية فى جميع أنحاء العالم، على اعتبار أن الصحافة الحرة أمر لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن هذه المبادئ الأساسية غير مفعَّلة.

وعلى خلفية حالة الحراك السياسى التى أحدثتها المظاهرات الواسعة المطالبة بالتغيير فى مصر الآن، طالب الصحفيون المصريون بتحرير الإعلام الآن وليس غدًا، باعتبار أن وسائل الإعلام هى لسان حال المجتمع، وتعمل طول الوقت على دعم الحريات العامة والديمقراطية.. داعين إلى إلغاء القوانين والمواد التى تنصُّ على حبس الصحفيين فى قضايا النشر.

وشددوا على ضرورة صدور قانون يسمح بتداول المعلومات، وكذلك إلغاء كل القيود المفروضة على حق إصدار الصحف.. فى الوقت الذى دعا فيه صحفيون التقاهم موقع «العربية نت» إلى إلغاء وزارة الإعلام، وأن تصبح الإذاعة والتليفزيون هيئة مستقلة عن الدولة، قائلين: «لا توجد دولة ديمقراطية لديها وزارة إعلام». وطالب البعض بانتخاب رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحريرها.

وكانت الدولة المصرية -ممثلة فى اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية- قد اضطرت إلى فتح حوار مع جميع القوى السياسية والحركات الاحتجاجية.. وفى هذا الإطار عقد سليمان اجتماعًا الثلاثاء ٨ من فبراير/ شباط ٢٠١١ مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة، وناقش معهم تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير وكيفية التعاطى معها إيجابيًا، سواء من الناحية الإعلامية أو السياسية، وذلك بعد اندلاع مظاهرات واسعة فى البلاد منذ يوم ٢٥ من يناير الماضى ومازالت مستمرة حتى الآن.. وقد تناولت جلسات الحوار بين سليمان والسياسيين من الأطياف كافة قضايا: الحريات العامة، والديمقراطية، وحرية الإعلام.

فى لقاءاتهم مع «العربية نت» وضع عدد من الصحفيين المصريين سيناريو حرية الإعلام، وتحدثوا عن طموحاتهم فى ضوء جلسات الحوار التى ما زالت مستمرة بين عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وممثلين من المعارضة والشخصيات العامة.

يرى مكرم محمد أحمد -نقيب الصحفيين- أنه منذ سنوات والأصوات تتعالى بتغيير أغلب القوانين المنظمة للعمل الصحفى والإعلامى، ولعل أهمها: قانون نقابة الصحفيين، الذى لايزال به عوار قانونى فاضح، وهو الإلزام بعضوية الاتحاد الاشتراكى شرطًا لعضوية النقابة الذى مازال يحكم العمل الصحفى، على الرغم من عدم وجوده على أرض الواقع. كما يشوب قانون نقابة الصحفيين بعض العيوب الأخرى التى لا يمكن من خلالها عمل إصلاح حقيقى ليرقى بمهنة الصحافة، منها: أن لجان التحقيق والتأديب داخل النقابة تكون من خلال عضو من مجلس النقابة بجانب عضو واحد من مجلس الدولة، وهذا الأمر يفتح الباب للعوامل الانتخابية والضغوط على بعض أعضاء المجلس لتمرير الأمور دون عقاب رادع ودون تطبيق ميثاق الشرف الصحفى.

ويطالب نقيب الصحفيين بأن يكون عضوا المجالس التأديبية منتخَبَيْن مباشرة من الجمعية العمومية، وكذلك تطبيق النصوص القانونية التى تخصُّ حق الصحفى فى تداول المعلومات، وكذلك لا بد من تغيير العمل بقانون الحبس فى جرائم النشر. وأضاف أنه لا يمكن القول بأن الصحافة المصرية الآن مكممة وأنها لا تتمتع بحرية، فلعل مصر هى أوسع دولة فى العالم العربى يتمتع فيها الإعلام بالحرية.. إلا أننا نطالب بالمزيد، وأهم تلك المتطلبات: قانون حرية تداول المعلومات.. مشيرًا إلى أن نقابة الصحفيين عرضت بنوده قبل الأزمة الحالية على مجموعة من كبار الصحفيين والإعلاميين؛ تمهيدًا لعرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية.

وأطالب -الكلام لمكرم محمد أحمد ـ بسرعة العمل به، والذى تتلخص بنوده فى: إمكانية حصول الصحفى على المعلومات فى زمن محدد، وإبداء الجهة الحكومية أو الخاصة أسباب امتناعها كتابيًا فى حالة رفضها إعطاء الصحف المعلومة، وكذلك أحقية الصحفى فى الطعن على قرار المنع هذا أمام محكمة مستعجلة. واستطرد قائلا: إن الحق فى تداول المعلومات معمول به فى دول العالم المتقدم، ليس للصحفى فقط، ولكن للمواطنين أيضًا من أجل جلب مزيد من الاستثمارات بناء على معلومات صادقة وشفافة.

ومن موقعه نقيبًا للصحفيين مسؤولا عن كفالة أى صحفى يتم فصله من صحيفته وصرف إعانة له، يختلف مكرم محمد أحمد حول مسألة حرية إصدار الصحف والمطبوعات قائلا: إنه يجب التضييق أكثر فيما يتعلق بالحصول على رخصة إصدار صحف؛ لأن بعض تلك الصحف للأسف تنشأ دون هياكل مالية حقيقية ودون ضمانات لحقوق الصحفيين، وتقوم بعمل عقود صورية للصحفيين بالحد الأدنى للأجور دون مقابل مادى حقيقى، وهى بالفعل بضاعة فاسدة فى سوق الصحافة.

ويشير إلى أن الأمر بالنسبة للصحف الحزبية أكثر يسرًا. ويضيف: فالأمر أيسر؛ حيث تصدر الأحزاب صحفها عن طريق الإخطار فقط، وتعتبر سارية إذا لم يعلق المجلس الأعلى للصحافة أو يصدر أى تحفظ ضد إصدار الحزب.

ورغم فشل تجربة صحيفة لوموند الفرنسية فيما يتعلق بتسمية رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير بالانتخاب، يطالب مكرم محمد أحمد بانتخاب رؤساء مجالس إدارات

الصحف القومية، ورؤساء التحرير، ويقول: «قد تنجح التجربة فى مصر، وتصبح الصحف القومية قادرة على منافسة الصحف المستقلة من حيث: تقديم خدمة إخبارية جيدة متدفقة دون عوائق، وكذلك تقديم الآراء الحرة. وذلك يتطلب ألا يأتى رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بالتعيين من مجالس نيابية مطعون على شرعيتها فى الأصل.. فى حين أن هذه الصحف ما زالت قادرة على المنافسة وخاصة أنها تسيطر على أكبر نسبة للتوزيع والإعلانات، ولايزال الصحفى المصرى يتعامل معها على أنها الأكثر ضمانًا لمستقبله المهنى من حيث: اللوائح والأجور.

ويتفق معه فى الرأى د.عبد العاطى محمد -رئيس تحرير مجلة الأهرام العربى- قائلا: إن بند تحرير وسائل الإعلام والاتصالات خطوة جيدة ومهمة على طريق الإصلاح. وأكد أن هذا لن يتحقق إلا فى ظل الفصل المطلق بين مجلس الشورى ورئاسة تلك المؤسسات الصحفية القومية الكبرى، وأن تتحول إلى إدارة مستقلة وأن تأتى الهيئة التحريرية بها بالانتخاب من جمعياتها العمومية، وألا تخضع ميزانيات تلك المؤسسات للدولة. ويقترح أن تظل تلك المؤسسات ملكية عامة، ولكن برقابة مالية سيادية كبيرة مثل الجهاز المركزى للمحاسبات مثلا. وأضاف أنه يجب وضع مواد دستورية تؤكد صراحة أن الإعلام حر ومستقل، وأن حرية المعلومات مكفولة للجميع.

ولكن يختلف مع نقيب الصحفيين فى أمر حرية إصدار المطبوعات؛ حيث يرى أن تكون حرية الإصدار مكفولة للجميع، ويكون الفصل فى المسألة للقارئ الذى يستطيع أن يقبل أو يلفظ ما يريد، بشرط أن تقدم النقابة ضمانات لأعضائها تحميهم من الإصدارات الخاصة.

ويرى د.نور فرحات -أستاذ القانون، الفقيه فى قوانين المؤسسات الصحفية- أن ما يجرى الآن من حديث حول تحرير وسائل الإعلام هو مجرد شعارات مرفوعة لن يتحقق منها إلا اليسير، فقد يقف هذا البند حائلا أمام السلطة يمنعها من فرض قبضتها الثقيلة على الصحف التى لا تتفق مع توجهاتها ويمنع المكائد التى تدبَّر لبعض الصحف مثلما حدث فى جريدة الدستور؛ لأن البيان التشريعى المنظم للعمل الصحفى والإعلام يحتاج وقتًا وجرأة، والنظام الحالى غير قادر على استيعابها.

ويضيف د.فرحات: إن تحرير وسائل الإعلام يندرج تحته الكثير من الموضوعات الكبرى، لعل أولها: أن يتم تشكيل هياكل للصحف القومية تكون الدولة مالكة لها فقط،

جنبًا إلى جنب مع العاملين بتلك الصحف التى تمثل الجناح المكتوب للإعلام الرسمى، وكذلك لا بد أن يعاد النظر فى العلاقة بين المؤسسات الصحفية والعاملين بها وحصول الصحفى على أكبر قدر من الاستقلالية والحرية والاعتماد على ما يمس بشرط الضمير.

ولفت د.نور فرحات إلى أن أهم الملفات التى تندرج تحت بند قيود الإعلام: ترسانة قوانين الحبس المتناثرة فى قانون العقوبات، والتى تُستخدم لإسكات أى صوت معارض.. فقد سبق أن وصف الكاتب الصحفى والنقابى الكبير كامل زهيرى مهنة الصحافة بأنها الأكثر خطرًا؛ لذا يجب إعادة النظر فى قرارات القانون الاستبدادى، وكذلك حرية تداول المعلومات بطرق ميسرة ما دامت لا تمثل إفسادًا بالأمن القومى. إن فرض الرقابة على شبكة الإنترنت يكون فقط لحماية الخصوصية وحماية النظم العامة للآداب، وليس كما فعل النظام من غلق الاتصالات والإنترنت والذى أضرَّ الاقتصاد المصرى ضررًا بالغًا؛ فقد خسرت مصر ٩٠ مليون دولار خلال خمسة أيام فقط.

وتؤكد الكاتبة الصحفية فريدة النقاش أن الحرية المطروحة الآن هى «حرية عرفية» ليست مبنية على أساس.. مطالبة بأن يكون إصدار الصحف بالإخطار فقط، وإلغاء القوانين التى تصادر حرية الصحافة، وإلغاء المواد المتعلقة بالحبس فى جرائم الطعن فى الذمة المالية الواردة بمشروع قانون تعديل العقوبات فى جرائم النشر.. على أن تتم مضاعفة العقوبة المادية لتصل إلى ٤٠ ألف جنيه حدًّا أقصى لعقوبة القذف.

وأبانت النقاش أن «هذا القانون المعدل غير مقنع لجميع الصحفيين، هذا بخلاف محاكمة المدنيين والصحفيين وقمع حرية التعبير.. فمصر تراجع ترتيبها فى التصنيف العالمى لحرية الصحافة الصادر عن منظمة «مراسلون بلا حدود» إلى المرتبة ١٥٦ من إجمالى ١٧٣؛ مما يدل على المناخ المناهض لحرية الصحافة واستمرار حبس الصحفيين».

وطالبت د.منى الحديدى -رئيس قسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام جامعة القاهرة- بأن يتم تطبيق التجربة البريطانية، وأن يتحول التليفزيون المصرى إلى هيئة مستقلة مثل هيئة الإذاعة البريطانية «B.B.C» تدعمه الحكومة دعمًا ماليًّا مستمرًّا ولا تتدخل فى سياسته. كذلك تطالب بإلغاء وزارة الإعلام، وأن يعمل التليفزيون الرسمى بوصفه مؤسسة مستقلة يشرف عليها مجلس أمناء يمثَّل فيها اتحاد العمال والأحزاب القائمة وخاصة بعد

«الضجة» الإعلامية الكبيرة التى تعرَّض لها جهاز الدولة وإخفاقه فى تغطية أحداث ٢٥ من يناير بشكل أهان عقلية المواطن المصرى.

وأضافت أنه يجب عمل فترة انتقالية قبل إلغاء الوزارة رسميًّا يقوم خلالها اتحاد الإذاعة والتليفزيون بعمل ما يُعرف بنظام الخدمة العامة لحين استقلالية الخدمات الإذاعية والتليفزيونية، وتكون خدمات قومية لكل الاتجاهات لحين عمل هيئة مستقلة للإذاعة والتليفزيون تحترم حرية التعبير وتحرر الإعلام المصرى وتطبق مبدأ المواطنة الذى طالما طالبناه لسنوات طويلة.

ويتفق الإعلامى إلهامى المليجى -الصحفى فى جريدة الأهرام، المراسل السابق لجريدة الدستور الأردنية وقناة المنار الفضائية اللبنانية- مع الدكتورة الحديدى.. مشددًا على أنه لا توجد دولة ديمقراطية لديها وزارة إعلام.. مشيرًا إلى أن وزارات الإعلام من بقايا الماضى.. من بقايا الاشتراكية التى تتبنى مبدأ إحكام قبضة الدولة على وسائل الإنتاج، وبالتالى قبضتها على الإعلام.. نحن الآن فى عصر السماوات المفتوحة، ويجب أن تتولى مسؤولية الإعلام مؤسسة أو هيئة مستقلة قادرة على مخاطبة الرأى العام، وتقديم المعلومات للمشاهد والمستمع بشفافية، مع صدور قانون يسمح بتداول المعلومات.

وأكد المليجى أن حرية الإعلام جزء أساسى من الحريات العامة، وأضاف: «إن مصر حاليًا على أعتاب دولة ديمقراطية، ومن ينكر ذلك لا يرى الحقيقة، وبالتالى لا يليق بها أن يكون إعلامها فى قبضة الدولة، فأنت كى تحصل على اعتماد للعمل مراسلا لقناة فضائية أو صحيفة أجنبية تحتاج إلى موافقات من ٦ أو ٧ جهات لا علاقة لها بالإعلام.. يجب أن يكون الأمر بالإخطار فقط. وطالب باختيار رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف الصادرة عن تلك المؤسسات.. موضحًا أن رئيس التحرير يجب أن يكون الأقدر على استيعاب كل الرؤى فى جريدته، والأفضل فى إدارة العملية الصحفية، وليس بالضرورة أن يكون الأفضل مهنيًّا.

أما الإعلامى محمود معروف، فيرى أن التليفزيون المصرى لا يشاهده سوى ١٠٪ من الشعب الذى انصرف لمشاهدة الفضائيات الأخرى، وذلك بعد أن فقد جهاز الدولة مصداقيته ليس فى الأحداث الأخيرة فقط، ولكن سبقتها أيضًا تغطيته أحداث كنيسة

القديسين والانتخابات البرلمانية. ويؤكد ضرورة استقلال التليفزيون، ويطالب بأن يدخل القطاع الخاص بنسبة تزيد على ٣٥٪ من أصل رأس المال؛ ليكون قادرًا على المنافسة.

ظاهرة التحريض الإعلامى

كشفت النتائج الأولية للجنة تقصى الحقائق التى شكَّلها المجلس القومى لحقوق الإنسان حول أحداث إمبابة عن وجود نوع من التراخى والتباطؤ فى التعامل مع التوترات الدينية وعدم علاجها المعالجات الملائمة وفق القانون العام.. الأمر الذى سهَّل إفلات الجناة من العقاب. كما كشفت عن تضافر عدة عوامل، منها: التحريض بوسائل الإعلام وبخاصة فضائيات الإثارة والسجال الدينى، التى دعت بعض الأفراد للتوجُّه لمكان الحدث، واصفها بأنها تهديد لكيان الدولة وشرعيتها وتفكك المجتمع، وتتحدى النظام العام بفرض ما يتصورونه حقوقًا بالقوة.

وأشار المجلس إلى مساهمة الانفلات الإعلامى وعشوائية بعض الفضائيات وخوضها فى مساحات تباعد بين المصريين وبعضهم البعض فى الأحداث.. مستنكرًا ما لمسه من تهوين من حالة الاستقطاب المتنامية عبر عقود. ويعتبر المجلس هذه الاعتداءات خطرًا شديدًا على المواطن المصرى من جهة، وتهديدًا لكيان ومستقبل وطن يعيد بناء نفسه عقب ثورة ٢٥ يناير التى تجلت فيها وحدة وطنية مصرية كاملة.

وشدد المجلس على عدم ترك الأمر منفلتًا، حتى وإن كانت الاعتداءات نتاج مناخ طائفى على مدى عقود. يشار إلى أن لجنة تقصى الحقائق التابعة للمجلس القومى لحقوق الإنسان ستكشف عن تفاصيل أحداث إمبابة فى مؤتمر صحفى الأربعاء المقبل.

من هنا، فنحن بحاجة إلى صياغة استراتيجية إعلامية للصحافة والفضائيات توضح كيفية التعامل مع القضايا التى تتسم بالحساسية المفرطة، وخاصة فيما يتعلق بالدين والأخلاقيات.

لم تستطع وسائل الإعلام المملوكة للدولة أن تصبح مصدر اعتماد رئيسًا للجمهور المصرى خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، وبالتالى فقد تعرضت مصر لانكشاف إعلامى خطير، جعل الجمهور رهينة للتعرُّض الدائم لوسائل إعلام أجنبية؛ لاستقاء المعلومات

والأفكار والرؤى وبناء السياسات واتخاذ القرارات خلال الأحداث المصيرية التى مرَّت بها البلاد.

إن هذا الانكشاف الإعلامى الكبير يعود أساسًا إلى: ضعف منظومة الإعلام التابعة للدولة، وتفاقم الفساد فيها، وعجزها عن الوفاء بالمعايير المهنية اللازمة، وارتهانها بمصالح نخبة ضيقة فى الدولة/ الحكومة/ الحزب الحاكم فى النظام السابق.. إضافة إلى عدم قدرتها على مواكبة التغيرات الكبيرة التى طرأت على الفضاء الإعلامى الإقليمى والدولى، وإهدار الموارد التى تستخدمها، وافتقارها للإطار المؤسسى، وعدم خضوعها إلى أى من أنماط التنظيم الذاتى، أو الرقابة على الأداء وضمان الجودة.

توضح التغطية الإعلامية لأحداث ثورة ٢٥ يناير، وما سبقها من انتخابات برلمانية فى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٠، أن المنظومة الإعلامية المملوكة للدولة المصرية فى حاجة إلى تغييرات جذرية، تمكنها من التطور، وتكرس حرية التعبير، وتسهم فى حماية الإطار الديمقراطى المنشود، وتلعب دورًا مهمًا فى قيادة التحوُّل ونقل مصر إلى الحداثة.

لقد بدا أداء منظومة الإعلام التابعة للدولة فى معظم فترات العقد الماضى متراجعًا أمام الرسائل الإعلامية الوافدة عبر الفضائيات والمواقع الإلكترونية الناطقة باللغة العربية، سواء كانت صادرة من دول عربية أو أجنبية.. كما بدا متراجعًا أيضًا أمام منظومة الصحافة المطبوعة المصرية الخاصة، التى بدأت تزيد رقعتها فى سوقَى التوزيع والإعلان، رغم عدم امتلاكها الموارد الواسعة والأسماء التجارية اللامعة والتسهيلات الكبيرة التى تحظى بها منظومة «الصحافة القومية».

فى منتصف العقد الماضى، تم تشكيل لجنة برلمانية برئاسة رئيس الوزراء الأسبق الدكتور على لطفى لتقييم خسائر وديون منظومة الصحافة المطبوعة المملوكة للدولة، وقد قدَّرت تلك اللجنة ديون المؤسسات الصحفية القومية بأكثر من سبعة مليارات جنيه مصرى، فى وقت تراوحت فيه التقديرات المستقلة لتلك الديون ما بين ٩ و١٥ مليار جنيه.

تحقق منظومة الصحف القومية المملوكة للدولة خسائر دورية، ولا يقوم أغلبها بتسديد الضرائب والرسوم المقررة عليها للدولة بانتظام.. رغم تمتُّعها بتاريخ عريق وتمركز جيد فى السوق.. ورغم امتلاكها أسماء تجارية براقة، وأعدادًا كبيرة من المهنيين الأكفاء، وموارد

واسعة، ومساعدات مباشرة وغير مباشرة من الدولة والحكومة وأجهزتها المختلفة. وتعجز تلك المنظومة فى الوقت ذاته عن الوفاء بدورها الأساسى باعتبارها منظومة اعتماد رئيسة للجمهور المصرى، وعن النهوض بأعباء المنافسة أمام صحف جديدة شابة لا تمتلك مقوماتها الكبيرة، لكنها تزيد من حجم انتشارها وحصصها الإعلانية فى السوق باطراد.

وتشير التقارير المتواترة عن بلاغات الفساد فى مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى حالة فساد صارخة يعانيها المبنى، وتصل الأموال التى يتم التحقيق فيها راهنًا إلى مئات ملايين الجنيهات.. فضلا عن الخسائر المتراكمة للاتحاد، وعجزه المتكرر عن الوفاء بالتزاماته، ومنها: تسديد الرواتب والحوافز والمستحقات للعاملين والعملاء فى مواعيدها، فى وقت تظهر فيه حقائق عن عمليات فساد واسعة وهدر كبير للمال العام.

وفى الوقت الذى تزيد فيه أعداد القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية المملوكة للدولة زيادة كبيرة، ويصل عدد العاملين فى مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى أكثر من ٤٠ ألفًا، وهو عدد يفوق عدد العاملين فى خمس من أهم وسائل الإعلام العالمية وأكثرها تأثيرًا وانتشارًا.. بل يفوق أعداد منسوبى ثلاثة جيوش عربية، هى قطر والبحرين والكويت، وفى الوقت الذى تزيد فيه الأعباء المالية المنفَقة لتشغيل الوسائل التابعة لهذا الاتحاد، والتى تستنزف قدرًا كبيرًا من الطاقة المالية المقتطعة من المال العام- فإن الحصيلة على مستوى المصداقية والاعتماد والانتشار والعوائد المالية تبدو متدنية.

وفى مايو من العام ٢٠٠٩، تم دمج مؤسستَى دار التعاون ودار الشعب فى أربع مؤسسات صحفية هى: الأهرام، وأخبار اليوم، ودار التحرير، والشركة القومية للتوزيع، ليتراجع عدد المؤسسات الصحفية التابعة للدولة التى يطلق عليها وصف «قومية» إلى ثمانى مؤسسات، تصدر عنها ٥٥ صحيفة. أما الإذاعة التى بدأت فى مصر من خلال القطاع الخاص فى فترة العشرينيات من القرن الماضى، فقد باتت تابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بوزارة الإعلام عام ١٩٨١. وتضم خدمات الإذاعة المملوكة للدولة تسع شبكات إذاعية عامة ومتخصصة. ويضم التليفزيون -الذى يُعدُّ قطاعًا من قطاعات «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» أيضًا- نحو ٢١ قناة فضائية وأرضية وعامة ومتخصصة.

ورغم أن الدولة المصرية لم تنشئ صحفًا إلكترونية مستقلة بذاتها، فإنها حرصت -مع صعود الاعتماد على الإنترنت فى التزود بالخدمات الإخبارية- على تطوير موقعين

إلكترونيين، أحدهما «إيجى نيوز»، التابع لـ«مركز أخبار مصر» المعروف بـ«قطاع الأخبار» بالتليفزيون المصرى سابقًا، وثانيهما: «نايل نيوز» التابع لقناة النيل للأخبار، إحدى محطات قطاع «القنوات المتخصصة». وثمة خدمات ثانوية بدأت فى الصدور خلال العقد الماضى عن عدد من المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة، ومنها خدمة الرسائل النصِّيَّة القصيرة عبر الهاتف المحمول، مثل: خدمة الرسائل الصادرة عن «مركز أخبار مصر» بالتليفزيون، وتلك الصادرة عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.

تطورات إعلامية بعد ثورة يناير

أعلن رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أسامة صالح أنه تمت الموافقة على إنشاء ١٦ قناة فضائية جديدة: بينها ٥ تابعة لشركات قائمة بالفعل، بالإضافة إلى ١١ قناة تابعة لشركات جديدة تم تأسيسها مؤخرًا. وقال صالح، فى تصريحات الأحد، إنه اعتمد قرارًا يقضى بإلغاء الاستعلام الأمنى عن المصريين الراغبين فى إنشاء القنوات الفضائية، وكذلك إلغاء قصر التراخيص للقنوات الفضائية على العمل بوصفها قنوات متخصصة، مما من شأنه أن يسمح بإقامة المزيد من القنوات الفضائية العامة والمتنوعة خلال الفترة المقبلة.

وأشار أسامة صالح كذلك إلى اعتماده قرارًا يقضى بمراجعة جميع الضوابط ومبادئ العمل بالمنطقة الحرة الإعلامية وعرضها على مجلس إدارة المنطقة فى جلسته المقبلة، وهو ما يهدف إلى تخفيف القيود ورفعها عن حرية التعبير لمختلف القنوات الفضائية العاملة بالمنطقة. وأوضح أن هذه القرارات والموافقات تأتى فى إطار محضر مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية الذى تم اعتماده اليوم، والذى يشتمل على عدد من الإجراءات التى تبنت هيئة الاستثمار البدء فى تطبيقها خلال المرحلة المقبلة. وأكد أسامة صالح أن القرارات التى تم اعتمادها تهدف إلى: التيسير على المستثمر فى مجال الإعلام، وإنعاش الحركة الفكرية والإعلامية بما يتيح مساحة أكثر رحابة وتنوُّعًا أمام الإعلام المسئول لممارسة حقه فى حرية التعبير.

كما صرح الدكتور السيد البدوى -رئيس حزب الوفد- بأن «قناة المصرى» الجديدة سوف يبدأ بثها التجريبى مساء السبت للتعبير عن: رؤية الحزب للمرحلة السياسية الحالية،

والمخاطر التى تحيط بثورة ٢٥ يناير، والإجراءات السريعة والحاسمة المطلوب اتخاذها لحماية الثورة.. وبذلك يعتبر الوفد أول حزب مصرى يمتلك قناة فضائية.

ويطرح البدوى -فى كلمة الافتتاح- العديد من التساؤلات حول أسباب ترك العناصر المحسوبة على النظام السابق الذين مازالوا موجودين فى المناصب من القمة للقاع حتى الآن، وكذلك فلول الحزب الوطنى السابق من: أعضاء برلمان سابقين ورجال أعمال وأعضاء المجالس المحلية والعمد والمشايخ والمحافظين. كما يتحدث البدوى عن تاريخ وتراث حزب الوفد منذ ثورة ١٩١٩ التى تعلَّم منها العالم كله والتى انصهر فيها المسلمون والأقباط. ويطالب فى كلمته بأن نستعيد روح ثورة ٢٥ يناير لإعلاء مبادئ المواطنة والتسامح والقبول بالآخر. وتنطلق قناة المصرى على القمر الصناعى النيل سات بتردد ١١٥٥٥.

وتفاعلا مع الأحداث المتلاحقة فى العالم العربى، أصدرت صحيفة «الجارديان» البريطانية العريقة مؤخرًا خدمة خبرية على مدار اليوم باللغة العربية على موقعها الإلكترونى على الإنترنت. وتكشف خدمة «الجارديان» الجديدة عن إحساس متصاعد فى أوساط صناعة الرأى، بأن الغرب ما عاد بإمكانه أن يحادث العالم العربى بلغة أخرى غير العربية.

بدأت الخدمة متقطعة فى أيامها الأولى، إلا أنها استمرت بمنوال أكثر حيوية بعد تصاعد الأحداث فى ليبيا، واعتمدت فى بعض مصادرها على مدونين وقراء نقلوا إليها انطباعاتهم عن الأحداث، وشكاوى وتساؤلات.. فى حين نشرت بعض المقالات والآراء. ويرى المتابعون أن هذه الخدمة -على بدائيتها- تقرِّب صحيفة «الجارديان» العريقة والتى يعود عمرها إلى مائتى عام، من المستخدمين العرب وبلغتهم الأصلية. ويرى الإعلاميون أن مثل هذه الخطوات البسيطة التى اتخذتها الجارديان تعنى أن الغرب والشرق صارا يتعلمان من خطيئة إغفال أحدهما للآخر.

وأصدر عادل معاطِى -رئيس قطاع القنوات الإقليمية التابع لاتحاد الإذاعة والتليفزيون- تعليماتٍ لرؤساء القنوات الإقليمية بالسماح للمذيعات المحجبات بالظهور على الشاشة، وتقديم البرامج دون حساسية. ونقلت صحيفة «الأهرام» عن معاطى قوله: «هناك مذيعات من المحجبات على أعلى مستوى، ويستطعن تقديم البرامج المتنوعة، وإذا كانت هناك بعض المذيعات يحْتَجْن إلى فترة من التدريب وتأهيل أنفسهن، فهذا يتم بالتنسيق مع رؤساء القنوات».

وأوْضَح أن القرار «تستفيد منه ٣٧ مذيعة فى القنوات الإقليمية، وعليهن أن يثبتن مكانتهن فى الإعلام خلال الفترة المقبلة، وليس هناك أى محاذير أو تعليمات لهؤلاء المذيعات إلا: الضمير المهنى، والأداء المتميز فى المضمون والشكل». وكان أنس الفقى -وزير الإعلام فى حكومة النظام المخلوع- قد رفض منذ فترة عودة المذيعات المحجبات للعمل على الرغم من حصولهنّ على أحكام قضائية بذلك، وقرّر منعهن من الظهور على الشاشة.

كما قامت قناة الجزيرة القطرية بإطلاق قناة إخبارية جديدة مخصصة للشأن المصرى، تحمل اسم «الجزيرة مباشر مصر»، بدأ العمل بالفعل على تجهيز المواد الإعلامية لها بين القاهرة والدوحة. واتخذت إدارة «الجزيرة» قرار إطلاق القناة لمتابعة الأوضاع المصرية، والفعاليات السياسية والشعبية المتتالية.. اعتمادًا على النجاح الكبير الذى حققته قناتها القائمة «الجزيرة مباشر» خلال ثورة ٢٥ يناير، والذى أدى إلى منع السلطات المصرية بثَّها على القمر الصناعى المصرى «نايل سات».

وأعلن ابراهيم عيسى -رئيس قناة «التحرير» الفضائية- أن هناك استعدادات لإنشاء صحيفة بالاسم نفسه. وقال عيسى إنه فكر فى إنشاء القناة خلال الأسبوع الثانى من الثورة، وقد تم إطلاق قناتين فضائيتين أخريين عقب نجاح الثورة هما: «٢٥» و«٢٥ يناير».

ومن بين توابع عدة أحدثتها ثورة ٢٥ يناير الأخيرة أكثرها لم يتوقعها البعض، فلم يكن فى الحسبان أن يظهر على شاشة التليفزيون المصرى الحكومى أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمون المسماة فى عصر نظام مبارك بالمحظورة.. فى حين أنه بعد الثورة اختفى مسمى المحظورة وظهر على شاشة القناة الثانية الأرضية محمد سعد الكتاتنى، عضو مكتب الإرشاد فى الجماعة فى مفاجأة للجميع، وفى هذا الصدد أكد الكتاتنى أن الإخوان لم يظهروا على تليفزيون الدولة منذ تم حظر نشاط الجماعة فى خمسينيات القرن الماضى.

وتناول فى حديثه بداية شرارة الثورة التى جاءت من خلال دعوة شباب الفيس بوك لمظاهرة يوم ٢٥ من يناير احتجاجًا على ممارسات ضباط الشرطة، وأذنت الجماعة للشباب فيها بالمشاركة فى هذه المظاهرة. بعدها أعلن وزير الداخلية السابق حبيب العادلى أن الإخوان يقفون وراء هذه المظاهرات، وقام جهاز أمن الدولة بتحذير قيادات الجماعة من المشاركة فى مظاهرات جمعة الغضب، وقوبل مطلب العادلى بالرفض، وقررت جماعة

الإخوان المشاركة فى المظاهرات دون أن يرفعوا شعاراتهم المعهودة لضمان أن تكون الثورة شعبية.

وأكد سعد الكتاتنى عدم ادعاء الجماعة قيادتها لثورة ٢٥ يناير قائلًا: «الذى قاد الثورة هو أهدافها النبيلة».. منتقدًا كل من يزعم الآن أنه قاد الثورة. وبيَّن أن مطالب الثورة فى البداية كانت الإصلاح، ولكن عناد النظام وإصراره على معاملة الناس بقسوة ومهانة جعلا سقف المطالب يعلو ليصل إلى المطالبة بإسقاطه.

ونفى سعد الكتاتنى تورُّط الإخوان فى أحداث يوم الأربعاء المعروفة بموقعة الجمل قائلا: لا يُعقل أن يعتدى الإخوان على أنفسهم فى ميدان التحرير. وأكد تورُّط بعض رجال الأعمال من أعضاء الحزب الوطنى والشرطة فى هذه الواقعة، واستبعد تورط الرئيس مبارك فيها. وأشار إلى رفض الإخوان فى البداية إجراء حوار مع نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان بسبب عدم ثقتهم فى جدية هذا الحوار.. فى حين أنه بعد الإطاحة بكبار المسئولين فى الحزب الوطنى ووزير الداخلية وافق الإخوان على الدخول فى الحوار.

وأكد الكتاتنى أن الجماعة لم تجرِ حوارًا مباشرًا مع الولايات المتحدة، ولكن ما تم فى السابق هو حضور برلمانيى الجماعة اجتماعًا مع وفد الكونجرس الذى زار مصر قبل الانتخابات الأخيرة. وأضاف أنه أثناء تواجد الجماعة فى البرلمان تقدم الإخوان بعشرات القوانين والتعديلات الدستورية، ولكن بسبب سيطرة الحزب الوطنى على البرلمان لم تتم الاستجابة لهذه المطالب.. كما تسبب وجود الإخوان بالبرلمان فى عدم نقل التليفزيون المصرى أى جلسة على الهواء.. بل كان يكتفى بعرض تقرير قصير فقط، قائلا: «الإخوان تقدموا بمشروع قانون لمباشرة الحقوق السياسية، ولكنه وُضع فى الأدراج».

وعن الانتخابات التشريعية الأخيرة أوضح أن الإخوان لم يحصلوا على أى مقعد فى انتخابات ٢٠١٠ بسبب التزوير الفاضح من جانب الحزب الوطنى، وأكد امتلاكهم سبع سيديهات تبرز عمليات التزوير التى قام بها الحزب الحاكم حينها بالتعاون مع جهاز أمن الدولة.

ولأول مرة منذ عشرات السنين، بعد أن ترك وزارة الإعلام فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ظهر الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل مساء اليوم على التليفزيون المصرى، الذى حلَّ ضيفًا على مكتب الكاتب الكبير فى حلقة خاصة بعنوان «هيكل.. والثورة».

أجرى الحوار المذيع والصحفى محمود سعد، الذى كان قد نوه بهذا اللقاء من خلال حلقة برنامج «مصر النهاردة» يوم الخميس الماضى، والتى استضاف خلالها عبداللطيف المناوى -رئيس قطاع الأخبار فى التليفزيون المصرى- فى نقاش ساخن شهد مشادة على الهواء بين محمود سعد ووزير الإعلام الأسبق أنس الفقى.

تقويم أداء الإعلام المصرى للانطلاق نحو المستقبل

كشفت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عن عدد من العوامل المتعلقة بأداء المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة المصرية ونمط ملكيتها وتشغيلها والعوائد من هذا التشغيل، منها:

١- افتقار منظومة وسائل الإعلام التابعة للدولة إلى الرؤية والاتجاه الإدارى والتحريرى والتشغيلى.

٢- ارتهان تلك المنظومة للحكومة وليس للدولة بوصفها تعبيرًا عن المجموع العام، وفى أحيان كثيرة لجناح ضيق فى الحكومة جسَّدته مجموعة مصالح محددة، وفى أحيان أخرى للحزب الحاكم سابقًا (الحزب الوطنى الديمقراطى)، ولجناح ضيق فى هذا الحزب، سخّر معظم هذه الوسائل الإعلامية لخدمة غرض توريث الحكم لجمال نجل الرئيس السابق حسنى مبارك.

٣- افتقاد الجمهور المصرى الثقة فى منظومة وسائل الإعلام المملوكة للدولة، خصوصًا بعد انتقالها المثير للدهشة والجدل من أقصى درجات الولاء للنظام السابق إلى أقصى درجات التشهير به والطعن فيه، مستخدمة فى كلتا الحالتين المقاربة غير المهنية والانحياز الصارخ.

٤- تفاقم المظالم والفساد والهدر الذى تنطوى عليه إدارات تلك المؤسسات.

٥- عدم خضوع أيٍّ من هذه الوسائل للمساءلة بشكل مستمر، وافتقادها أى إطار للمسؤولية، بخلاف تحقيق مصالح ورغبات النظام المتحكم فيها.

٦- سقوط الفلسفة التى بُنيت عليها فكرة تملُّك الدولة أو المجموع العام وسائل إعلام للنهوض بخدمات محددة، بسبب ارتهان تلك الوسائل لممثل المالكين، الذى جاء عبر انتخابات مزورة أو بتعيينات غير سليمة.

على الرغم من الانعكاسات السابقة على منظومة الإعلام التابعة للدولة جراء الثورة وما سبقها من احتقان شعبى كبير، فإن ثمة ذرائع ترجِّح ضرورة أن تُبقى الدولة على ملكيتها لتلك الوسائل فى هذه الفترة، منها ما يلى:

- تعرف دول متقدمة كثيرة نمط وسائل الإعلام المملوكة للمجموع العام، والممولة من دافعى الضرائب، والمدارة بواسطة الدولة وليس الحكومة، والتى تؤدى خدمة عامة للجمهور، ويمكنها أن تسد احتياجاته وتراعى أولوياته، من دون اعتبارات ربحية أو أجندات خاصة أو أنماط أداء منحازة لبعض القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حساب القوى الأخرى.

- حجم الاستثمار المجتمعى فى إنشاء وتطوير وسائل الإعلام التابعة للدولة كبير، وطرح تلك الوسائل للخصخصة أو أنماط تملُّك أخرى فى ذلك التوقيت سيمثل إهدارًا لها؛ لأنه سيطرحها للبيع فى وقت تبدو فيه فاقدة الاتجاه والمصداقية وغارقة فى الفساد، وبالتالى ستنخفض قيمتها السوقية مقارنة بقيمة أصولها، بما يمثل هدرًا للمال العام.

- تبدو الدولة المصرية فى مرحلة إعادة بناء بعد ثورة ٢٥ يناير، وهى تريد تطوير أنساق سياسية واجتماعية واقتصادية رشيدة تتسق مع المطالب الثورية المتعلقة بالانتقال الديمقراطى والقضاء على الفساد والاستبداد واختلاط المال بالحكم؛ ولذلك فإن تلك الفترة تحتاج إلى امتلاك الدولة منظومة إعلامية يمكنها أن تؤطر أهدافها وتنقلها للمجموع العام.

- ما زالت البنية الإعلامية الخاصة فى مصر من دون أى تنظيم ذاتى أو نمط من أنماط الدقة العامة المعنية بمراقبة الأداء الإعلامى، كما أن بعض عناصر منظومة الإعلام الخاص تفرط أحيانًا فى انتهاك القواعد المهنية، وتُستخدم أدوات مباشرة لمصالح سياسية ومالية ضيقة.

- أدى الانكشاف الإعلامى الذى تعرضت له مصر فى فترة ثورة ٢٥ يناير وما قبلها إلى زيادة تمركز بعض الأقنية الإعلامية العربية والأجنبية الناطقة بالعربية فى الواقع المصرى، وبعض تلك الأقنية يمتلك أجندات خاصة، ربما قد لا تتسق مع المصالح الوطنية المصرية. وقد يعجز الإعلام المصرى الخاص فى ذلك التوقيت -بسبب حداثة عهده النسبية، وأجنداته

الخاصة، وارتباطه بمفهوم الربحية، وصعوبة حشد موارد ضخمة من خلاله لإطلاق خدمات إخبارية منافسة- عن توفير المظلة الإعلامية الوطنية التى تلبى أولويات الجمهور.

ويجب أن تمثل المنظومة الإعلامية المملوكة للدولة المصرية، بأنماطها المختلفة، مصدر اعتماد رئيسًا للجمهور المصرى، خصوصًا فيما يتعلق بالتغطيات الخبرية، وتعمل فى إطار من الحرية والشفافية وتكافؤ الفرص والنزاهة والحق فى المنافسة، وفق الأسس والمعايير الدولية، وتنتهج أساليب مهنية ومؤسسية رشيدة، وتصون حرية التعبير وتدافع عنها، وتعكس الأوزان النسبية للقوى والمطالب الاجتماعية والسياسية بقدر كبير من الموضوعية، وتمثل استثمارًا ناجحًا للمال العام على صُعُد الوظيفة الإعلامية والمسؤولية الاجتماعية والعمل الوطنى.

ولن يكون بمقدور منظومة الإعلام القومى تحقيق تلك الأهداف من دون أن تتحول وسائل الإعلام التابعة للدولة إلى «هيئات خدمة عامة مستقلة»، عبر إعادة هيكلتها، وتعزيز كفاءتها المهنية والإدارية والمالية، وتشغيلها فى خدمة المجموع العام، لمدة خمس سنوات على الأقل، دون التفكير فى طرحها للخصخصة أو الملكية التعاونية.

ومن هنا تجب إعادة صياغة الإطار القانونى والمهنى الذى تعمل فيه هذه الوسائل، بالتركيز على العناصر التالية:

- تكوين إدارات محترفة مسؤولة وخاضعة للمحاسبة من قِبل لجنة برلمانية، وتكليفها بمرحلة استعادة الأموال المنهوبة، وإعادة هيكلة تلك الوسائل، وتحسين أنماط خدمتها ومواقعها التنافسية وأدائها لأدوارها المهنية والوطنية.

- تعزيز آليات المسؤولية والمحاسبة التى تخضع لها هذه الوسائل، وإعطاء حق الإشراف عليها للجنة برلمانية معينة من قِبل البرلمان المنتخب انتخابًا حرًّا نزيهًا.

- إطلاق حرية مديرى تلك الوسائل بما يساعدهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- تطوير عناصر التنظيم الذاتى لوسائل الإعلام التابعة للدولة.

- تطوير مؤسسات الدقة العامة لمتابعة ومراقبة وتقويم أداء وسائل الإعلام التابعة للدولة.

وتتلخص آليات تأهيل منظومة الإعلام المصرية التابعة للدولة فى العناصر التالية:

- الاستغناء عن خدمات جميع القيادات المسؤولة فى درجات المسؤولية العليا (رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير ورؤساء الخدمات الإذاعية والتليفزيونية المختلفة)، ويعيَّن آخرون فى مناصبهم على أن يكونوا من المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة المهنية.

- تشكيل لجان متخصصة لفحص الأوضاع المالية والتشغيلية لوسائل الإعلام التابعة للدولة خلال الفترة السابقة، ورصد حالات الفساد وهدر المال العام، وجمع المستندات اللازمة، وإحالة جميع المتسببين فى الهدر والمتنفعين من الفساد إلى المحاكمة، واسترداد الأموال المنهوبة وإعادة ضخِّها فى تلك الوسائل.

- تحويل الخدمات الصحفية والتليفزيونية والإذاعية والإنترنتية والثانوية (مثل تلك التى تُبثُّ عبر الهواتف المحمولة) المملوكة للدولة إلى نمط الخدمة العامة، بحيث تؤدى خدماتها للمجموع العام، ولا ترتهن فى الإدارة أو التشغيل إلى الحكومة أو الحزب الحاكم أيًا كان.

- الصحف القومية مملوكة للدولة، لكنها هيئات مستقلة عن أى حكومة، وتقع تحت إشراف لجنة يختارها البرلمان (المنتخب فى انتخابات حرة نزيهة)، وتكون تلك اللجنة مسؤولة أمام البرلمان، وتعيين مجلس مديرين لكل مؤسسة صحفية قومية من ١٢ عضوًا، نصفهم يتم انتخابه من الجمعية العمومية التى تمثل العاملين فى المؤسسة، ويكون مجلس المديرين مسؤولا أمام اللجنة البرلمانية.

- يعيِّن مجلس المديرين مديرًا مسؤولا (أو رئيس مجلس إدارة) محترفًا، يمثل القيادة العليا فى المؤسسة، وينضم إلى مجلس المديرين، ليصبح عدد أعضاء هذا الأخير ١٣ عضوًا، ويتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة فى حالات سحب الثقة من المدير المسؤول المعين. ويكون المدير المسؤول مسؤولا أمام مجلس المديرين، الذى يكون مسؤولا بدوره أمام اللجنة البرلمانية.

- يعيِّن المدير المسؤول رئيس التحرير، ويكون هذا الأخير مسؤولا أمامه، ويضع المدير المسؤول الخطط الاستراتيجية، ويشرف على تنفيذها، ويعتمد القوائم الختامية

والميزانيات، ويمثل المؤسسة فى المجالين القانونى والعام، ويكلَّف بإعادة هيكلة مؤسسته، وتحسين أوضاعها فى السوق، وتطويرها بما يسمح بتعزيز قدرتها التنافسية.

– تظل الصحف القومية مملوكة للدولة ومدارة بالطريقة سالفة الذكر لمدة خمس سنوات، يُتوقع خلالها أن تعيد هيكلة ذاتها، وتحسِّن حظوظها التنافسية، وتعيد بناء الثقة بينها وبين الجمهور، وتستعيد المصداقية، وتسترجع أموالها المنهوبة، وترشِّد أداءها المهنى والاقتصادى، بما يحسِّن قيمتها السوقية، ويعزز فرص التفكير فى خصخصتها أو تحويلها إلى نمط الملكية التعاونية بعد انقضاء السنوات الخمس.

– تتحول الخدمات التليفزيونية والإذاعية والإنترنتية التابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى نمط «الخدمة العامة»، بوصفها خدمات إعلامية مستقلة تابعة للدولة والمجموع العام، ولا تقع تحت سيطرة الحكومة أو إشرافها من قريب أو بعيد، على غرار «هيئة الإذاعة البريطانية» (بى بى سى).

– تصبح «هيئة الإذاعة والتليفزيون» المصرية هيئة مستقلة، مسؤولة أمام لجنة برلمانية مشكلة للإشراف على الإعلام التابع للدولة من خلال البرلمان المنتخب فى انتخابات حرة نزيهة.

– تعيِّن اللجنة البرلمانية مجلسًا للمديرين لهيئة الإذاعة والتليفزيون، كما فعلت سابقًا فى الصحافة القومية، حيث يتكون المجلس من ١٢ عضوًا، نصفهم تختارهم اللجنة البرلمانية، ويصادق عليهم البرلمان بأكمله، ونصفهم الآخر تنتخبهم الجمعية العمومية الممثلة للعاملين.

– يصبح مجلس المديرين مسؤولا أمام اللجنة البرلمانية، التى تكون مسؤولة بدورها أمام البرلمان، ويعيِّن المجلس مديرًا مسؤولا (رئيس مجلس إدارة) محترفًا، ويضمه إلى المجلس ليكون عدد أعضائه ١٣ عضوًا، ويمكن للمجلس سحب الثقة من المدير المسؤول المعين بالأغلبية البسيطة، ويكون المدير المسؤول مسؤولا أمام مجلس المديرين، معنيًا بتمثيل الهيئة، ووضع وتنفيذ خطتها الاستراتيجية، وإعادة هيكلتها وتحسين حظوظها التنافسية.

ولا تعمل منظومة إعلامية رشيدة فى أى من المجتمعات المتقدمة من دون نمط من أنماط التنظيم الذاتى. ويمكن تعريف التنظيم الذاتى بشكل مبسط بأنه نمط من أنماط التنظيم الطوعى الداخلى الذى ترتضيه منظومة أو مؤسسة إعلامية لذاتها، بشكل يضمن لها حرية عملها، ويفرض عليها التزامات أخلاقية ومهنية، تؤطر أداءها وتعزز مصداقيتها لدى جمهورها، وتضمن لها سبيلا إلى إصلاح الأخطاء والتطوير المستمر.

ولا يقتصر مفهوم التنظيم الذاتى على فكرة «مواثيق الشرف» و«الأكواد المهنية» رغم أهميتها، لكنه يتسع ليشمل عناصر متنوعة، منها ما يلى:

– بيان الرؤية: إذ يجب أن تعلن كل وسيلة من وسائل الإعلام التابعة للدولة بيانًا عن رؤيتها، أى المكانة التى تسعى إلى احتلالها بين جمهورها وفى السوق.

– بيان الرسالة (المهمة): توضح فيه الوسيلة أسباب وجودها، وعناصر مهمتها، وما يدخل فيها من أنماط الأداء، ودوائر التركيز التحريرى، ودورية الخدمة، وهى بمنزلة تعهُّد معلن من الوسيلة إلى الجمهور، يمكن لاحقًا محاسبتها أدبيًا عليه إذا ما أخلَّت به.

– الاستراتيجية: يجب أن تعلن كل وسيلة إعلامية تابعة للدولة استراتيجيتها للعاملين بها وللجنة البرلمانية المشرفة عليها، على ألا تضع ضمن تلك الاستراتيجية العناصر التى يمكن أن يشكل الإعلان عنها إضرارًا بموقعها التنافسى. ويشكل إعلان الاستراتيجية التزامًا من قِبل الإدارة بالتخطيط للمستقبل والاستعداد للمساءلة فى حال عدم تنفيذ التعهدات الاستراتيجية، وحقًا أصيلا للجمهور الذى يمتلك تلك المؤسسة ويريد أن يتأكد من أنها تمضى فى الاتجاه الصحيح.

– الأهداف: يجب أن تعلن المؤسسة الإعلامية التابعة للدولة أهدافها للمجال العام وللمسؤولين عنها، كأحد عناصر الالتزام أمام الملاك وممثليهم، على ألا تعلن الأهداف التى قد تشكل المعرفة بها ضررًا على الموقع التنافسى للمؤسسة.

– الأدلة التحريرية: مثل دليل الإرشادات التحريرية، ودليل الأسلوب، ودليل المسميات، وهى أدلة ضرورية لانتظام العمل وبناء شخصية المؤسسة وتسهيل أدائها لدورها؛ حيث يختص الأول بتقديم الإجابات المفصلة عن كل سؤال يتعلق بالاعتبارات

المهنية والأخلاقية والقانونية التى تؤطر الممارسة المهنية للوسيلة، وفق رؤيتها ورسالتها.. فى حين يختص الثانى بأسلوب الوسيلة فى الكتابة والكلام، بما يبلور شخصيتها ويحافظ على تميُّزها وفق رؤيتها.. أما الثالث فيتعلق بالأسماء الفنية التى تستخدمها الوسيلة لكل عنصر من عناصر المهنة أو حالة من حالاتها.

– الأدلة الإجرائية: مثل دليل السياسات والإجراءات المعمول به إداريًّا وماليًّا فى المؤسسة، والذى ينظم جميع الإجراءات التى يمكن اتخاذها فى الحالات كافة.

– الموارد البشرية والتدريب: حيث التدريب والتأهيل عمل مستمر لا يتوقف، بهدف رفع كفاءة المهنيين، وردم فجوة المهارات، بما يسهل تحقيق الأهداف، وصولا إلى إدراك رؤية المؤسسة.

– سياسات التوظيف: إذ تعلن المؤسسة سياسات توظيف وتوفير عادلة ونزيهة وشفافة للمجال العام، تنطوى على تحديد للشواغر الوظيفية المطلوبة وفق الخطة الاستراتيجية واحتياجات الأقسام، والإعلان العام عن الشواغر، واختبارات التعيين، وكيفية إعلان النتائج.

– الأجور والهياكل الإدارية: تطور المؤسسة سلمًا للرواتب والهياكل الإدارية، يتسم بالوضوح والمنطقية ويحقق العدالة الاجتماعية وفق الخطة الاستراتيجية للمؤسسة ووضعها المالى، ويقضى على التفاوت غير المبرَّر فى الأجور والمزايا.

– وحدات السياسة التحريرية: إذ يشكل مجلس المديرين وحدة للسياسة التحريرية، تضم: شيوخًا للمهنة، ومهنيين أكفاء مشهودًا لهم بالسمعة الحسنة والبراعة، وخبرات أخرى متنوعة، تقوم بدورها فى متابعة الخط التحريرى للمؤسسة، وضمان بقائه ضمن أطر الاستراتيجية والرؤية المعلنة، وتقديم المشورة لمجلس المديرين ومجلس التحرير والمهنيين العاملين بالمؤسسة، وحسم الخلافات المهنية والإدارية والقانونية.

– أمين لجنة الشكاوى: يتم اختياره من قِبل مجلس المديرين، ويكون أحد شيوخ المهنة المعتبرين لدى قطاع كبير من المهنيين والجمهور، وتتحدد مسؤوليته فى: تلقى الشكاوى الواردة من الجمهور فى حق الوسيلة، وبحثها وتحقيقها، والتوصية بعقاب المخطئين إداريًّا،

وإلزام الوسيلة بحق الرد والتصحيح والاعتذار، أو الاعتذار عن الوسيلة فى عمود أو فقرة مخصصة لهذا الغرض فى حال الخطإ.

وتعرف التجربة الإعلامية الغربية نمط مؤسسات الدقة العامة، التى تنشأ بصورة مستقلة عن الحكومات عادة، وتضمن تمويلا لا يمسُّ بالاستقلالية، وتقوم بأدوار متابعة الأداء الإعلامى، وتلقى الشكاوى من المتضررين من الممارسات الإعلامية، وبحثها، والوصول إلى تقييمات وقرارات فى شأن مسؤولية وسائل الإعلام والإعلاميين المعنيين بصددها. كما تمتلك صلاحيات لتوقيع اللوم المعنوى، ونشر الأخطاء، وإلزام الوسيلة الملامة بالتصحيح والاعتذار ونشر الردود.

ويمتلك بعضها سلطة توقيع عقوبة إيقاف الصدور أو البث بصورة مؤقتة، أو الإيقاف النهائى للبث والصدور وسحب التراخيص فى الحالات المتفاقمة وبعد عدد من التنبيهات والتحذيرات والعقوبات المتدرجة. وتضمن تلك المؤسسات تنظيم الأداء الإعلامى وبقاءه ضمن الثوابت المجتمعية وبعيدًا عن إثارة المخاطر والفتن من جهة، والحفاظ على حرية التعبير وفى مقدمتها حرية وسائل الإعلام بوصفها ضمانة للمجتمع الديمقراطى من جهة أخرى.

ومن تلك المؤسسات: مكتب الاتصالات بالمملكة المتحدة OFFICE FOR COMMUNICATIONS (OFC)، ولجنة شكاوى الصحافة بالمملكة المتحدة PRESS COMPLAINTS COMMISSION (PCC)، واللجنة الفيدرالية للاتصالات FEDERAL COMMUNICATIONS COMMISSION (FCC)، والمجلس الأعلى للإعلام المرئى والمسموع بفرنسا LE CONSEIL SUPÉRIEUR DE L'AUDIOVISUEL (CSA).

ويجب أن تنشئ مصر هيئة «دقة عامة» خاصة بالخدمات الإذاعية والتليفزيونية والإنترنتية والهاتفية، وهيئة أخرى خاصة بالصحافة المطبوعة. ويتم تشكيل لجنة تضم عناصر من البرلمان المنتخب انتخابًا حرًّا نزيهًا، وتمتلك السمعة الحسنة والكفاءة المهنية والخبرة العميقة فى مجالات الإعلام والقانون والمجتمع والاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية، وتضم إليها عناصر من الشخصيات العامة التى يختار بعضَها البرلمانُ وبعضَها الآخر رئيسُ الدولة، تكون مهمتها الإشراف على إنشاء هيئة الدقة العامة المصرية الخاصة بالإعلام المسموع والمرئى والإنترنتى والهاتفى، وأخرى خاصة بالصحافة المطبوعة.

تتكون هيئتا «الدقة العامة»، وتعملان بشكل مستقل، وتكونان مسؤولتين أمام البرلمان فقط، وتموَّلان بواسطة رسوم مدفوعة من الوسائل المنخرطة فى الصناعة (الصحف والفضائيات والخدمات الإعلامية المختلفة) وبنسب متفاوتة، وتعلنان الأدلة والمعايير والسياسات المرعية فى عملهما، وتباشران متابعة الأداء وتلقى الشكاوى وبحثها واتخاذ ما يلزم إزاءها.

تشكل هيئة «الدقة العامة» ضمانة لحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، وصيانة للإطار الديمقراطى، وضرورة لإتاحة المنابر أمام أصحاب المطالب والقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة من جهة، وتضمن ضبط الأداء الإعلامى، ضمن الأطر الأخلاقية والوطنية التى يتوافق عليها المجتمع من جهة أخرى.

ورغم الانكشاف الإعلامى الواضح الذى تتعرض له مصر راهنًا بسبب تردى أداء وسائل الإعلام المملوكة للدولة.. ورغم ما عرفته تلك الوسائل فى الفترة الأخيرة من: افتقار للرؤية والاتجاه والثقة، وتدنى المصداقية، وأنماط الفساد المالى والإدارى الصارخة.. فإن ثمة أسبابًا تستوجب الحفاظ على منظومة الصحف التابعة للدولة لمدة خمس سنوات على الأقل، والاحتفاظ بالإذاعة والتليفزيون التابعين للدولة كملكية وخدمة عامة، من خلال هيئة مستقلة، تخضع للإشراف والمساءلة من المجال العام والبرلمان المنتخب انتخابًا حرًّا نزيهًا.

لكن بقاء تلك المنظومة تابعة للدولة، يستلزم أولا: استعادة الأموال المنهوبة منها، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وتردى الأداء فيها، وتعيين إدارات جديدة تتحلى بالكفاءة والسمعة الحسنة، وإعادة تنظيم المجال الإعلامى العام التابع للدولة؛ لينزع أى تأثير حكومى فى اتجاه تلك الوسائل، ويضعها على طريق إعادة الهيكلة، واستعادة قيمتها السوقية، وتحسين تمركزها فى وسط الصناعة، وتعزيز حظوظها التنافسية، وضمان وفائها بأدوارها فى خدمة المجموع العام باحترافية واستقلالية وجدوى.

ويلزم لتحقيق تلك الأهداف: إعادة تشكيل إدارات تلك الوسائل على نحو يعكس الاستقلالية ويحقق المسؤولية ويضمن الكفاءة والنزاهة.. كما يتطلب: تبنيها نمط تنظيم ذاتى معلن، وخضوعها لإطار محاسبة ومراقبة مالية وإدارية عبر لجنة برلمانية متخصصة من

جهة، ومؤسسة دقة عامة، يتم إنشاؤها للقيام بأدوار المراقبة والمحاسبة الفنية والأخلاقية والقانونية، من جهة أخرى.

«إن السمكة تفسد من رأسها».. هكذا يقولون.. لكن النظرة العلمية الموضوعية للظواهر الاجتماعية ليست بهذه البساطة. فثمة علاقة جدلية بين السمكة ورأسها. كلاهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به. وهذا الأمر ينطبق على حال الدولة والثورة فى مصر. فقد ترجم ثوار ٢٥ يناير الوعى بأن السمكة تفسد من رأسها، فشددوا على مدى ١٨ يومًا مجيدًا على الإطاحة بالرئيس المتنحى. لكنهم يدركون أن عملية تغيير النظام برمته قد بدأت وحسب، ويجب ألا تتوقف حتى الإطاحة بكل «مبارك» ورجاله فى كل مؤسسة ومجال ومعهم دستورهم وقوانينهم وأساليبهم ومناهجهم وثقافتهم، تمهيدًا لبناء أسس جديدة لدولة ديمقراطية مدنية لم تشرق شمسها على البلاد منذ فجر التاريخ. وإذا ما شئنا أن نتناول أزمة الصحافة القومية، فإننا لا شك موقنون بأن أى محاولة لإنقاذها وإصلاحها تتطلب أولا تغيير القيادات التى تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية.. بل إن الاختيار فى الأغلب الأعم جانبته معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة. ودون التشكيك فى قيادة بعينها، فإن قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسمًا وشكلا بواسطة مجلس الشورى ولجنته العامة. وكلاهما يسيطر على أغلبيته الكاسحة الحزب الحاكم، ويرأسهما معًا أمين عام الحزب نفسه. وفعليًا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجرى من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم، الذى يصدر أيضًا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شئونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة. وإلى جانب سلطة رئيس الجمهورية فى اختيار قيادات الصحف القومية، هناك أسرته، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات، كما جرى فى السنوات الأخيرة.. فضلا عن أجهزة الأمن التى يظل لتقاريرها الكلمة المؤثرة فى دولة شمولية بوليسية بامتياز ومحكومة بالاستبداد والفساد.

ولما كانت هذه الدول سرعان ما تتحول للانقضاض على القوانين التى وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون فى شرعيتها شعبيًا وتأخذ فى انتهاك نصوصها واحدًا تلو آخر، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية من أعضاء الحزب الحاكم وبواسطة آليات تخالف نصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذى يقضى بأن الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية (المادة ٥٥). بل إن إدارة هذه المؤسسات التى تعود إلى

الشعب كله -كما تقول فلسفة انتقال كبريات الصحف فى عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة- جرت بالمخالفة لنصوص عديدة فى هذا القانون. وقد أُوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه فى ملكية هذه المؤسسات إلى «الاتحاد القومى» فى عام ١٩٦٠، ثم «الاتحاد الاشتراكى» بحلول عام ١٩٦٢، ثم «مجلس الشورى» بحلول عام ١٩٨٠. فاللوائح المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية. والميزانيات لا يجرى الإعلان عنها، ومعها المكافآت والمخصصات السرية لمجموعات منتقاة. والقيادات الإدارية والصحفية تستقطع لنفسها نسبة من حصيلة الإعلانات على نحو لا يقرُّه قانون، وبخاصة المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦. والمجالس التحريرية غائبة وغير قائمة بالأصل. كما جرى الخلط بين الإعلان والتحرير وعمل الصحفيين مستشارين لمسئولين تنفيذيين ورجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية. ناهيك عن أوجه الفساد وسوء الإدارة الأخرى. وفى كل ذلك ما يخالف قوانين عهد جمهورية ١٩٥٢ بما فى ذلك حكم «مبارك» نفسه.

ولأن الشعب المصرى قام فى مطلع عام ٢٠١١ بواحدة من أعظم الثورات فى تاريخ البشرية، ولأن النية تتجه بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية إلى دستور جديد يليق بالشرعية وبالجمهورية الجديدتين، فإنه لا يمكن تصوُّر أن تظل صحافتنا القومية بالقوانين السابقة ذاتها، وقد سكنتها روح الاستبداد لعقود طويلة. وبمقتضى هذه القوانين فإن مجالس الإدارة أغلبيتها من المعينين من جانب مجلس الشورى لا المنتخبين، فضلا عن الجمعيات العمومية التى جرى اختزالها إلى ٣٦ عضوًا نيابة عن جميع العاملين من عمال وإداريين وصحفيين يأتى معظمهم أيضًا بالتعيين. وهى بالأصل جمعيات محدودة الصلاحيات ولا تملك حق سحب الثقة من رئيس مجلس الإدارة أو المجلس وأعضائه. وقد جرى تركيز معظم الصلاحيات بين يدَىْ «رئيس المؤسسة»، وهو ما يعكس الثقافة السائدة فى نظام سياسى يركز السلطات فى يد رئيس الدولة. وإلى جانب ذلك فإن مجالس التحرير فى صحافتنا القومية هيكلها بالتعيين. بدءًا من رئيس التحرير المعين من قِبل مجلس الشورى ووصولا إلى أعضائه المعينين من قِبل مجلس إدارة المؤسسة بأغلبيته المعينة لا المنتخبة. وفى الممارسة ووفقًا لثقافة السياسة الاستبدادية ذاتها، فإن مجالس تحرير الصحف جرى اختزالها فى شخص رئيس التحرير.. بل إن غالبية الصحف القومية لا تعرف مجالس تحرير

ولا سياسات تحرير مكتوبة ولا نقاشًا ديمقراطيًا فى اتخاذ القرار التحريرى. وقد أضيف إلى ذلك تآكل ما تبقى من تقاليد مهنية طوَّرها الصحفيون فى مصر منذ القرن التاسع عشر إلى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضى. وكان أثر هذه التقاليد قد تجلَّى على نحو أو آخر فى السنوات الأولى للصحافة القومية، إلى أن تلاشى أو كاد.

إن حال الصحافة من حال البلد الآن. هناك مرحلة انتقالية يتلوها تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية. وحينها فإن مصير هذه الصحف القومية سيعود إلى الشعب، ممثلا فى برلمانه المنتخب ديمقراطيًّا، ليقرر نمط الملكية وأسلوب الإدارة وكيفية اختيار القيادات ومحاسبتها لو شاء أن تستمر هذه الصحف بفلسفتها وصيغتها «القومية» هذه. وفى كل ذلك، فإن المصريين لا الصحفيين المصريين وحدهم فى حاجة إلى نقابة صحفيين ونقابات مؤسسات صحفية فاعلة لا غائبة ومختطَفة لحساب الإدارة والحزب الحاكم وأجهزة الأمن، كى تشارك فى صياغة هذا المصير.

وتتحدد هذه المرحلة فى الأفق بمسار التحوُّل الثورى الجارى فى المجتمع كله ومعه مصير الصراع مع نظام ذهب رأسه واهتزت أركانه.. لكنه لايزال يسيطر ويحكم بقليل من التغيير فى الوجوه وبالأساليب والمناهج ذاتها. أما المرحلة الانتقالية فى صحافتنا القومية فيجب أن تبدأ بأسرع ما يمكن؛ إنقاذًا لهذه المؤسسات العملاقة وللأسماء التاريخية لصحفها، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها وشاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام، وخصوصًا بعد أدائها التحريرى غير المقبول شعبيًّا ومهنيًّا فى تغطية ثورة ٢٥ يناير. ولم يعد خافيًا على الرأى العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه ببرميل بارود على وشك الانفجار. وقد اختلط فى هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية ومهنية.. بل شخصية أيضًا. وهى صراعات تبدو من بعيد للثوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محورى ونبيل فيها؛ حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة فى رحم هذه المؤسسات ضمير مهنى وطنى إنسانى يكتسب يومًا بعد يوم أنصارًا وكتلا مؤثرة. وتتشكل جماعات من عمال وإداريين وصحفيين تبلور أفكارًا خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والشفافية. وهذه العملية -على أهميتها- لا تخلو من مشكلات وعراقيل، لا مجال لمناقشتها هنا وفى الحيز المحدد المتاح للنشر.

لكن المهم أن هذه الحركة داخل المؤسسات وبتأثير رياح الثورة أخذت فى غضون أقل من شهر واحد فى بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية. وعلى سبيل المثال، فقد وصلت هذه الحركة فى مؤسسة «الأهرام» إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بندًا يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين. وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاثة مكونات، هى: الشرعية الثورية.. والشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة.. وتراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقابية المهنية على مدى العقود الماضية. إذ إنه ليس دقيقًا القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحًا فى يوم أوعهدٍ ما، بما فى ذلك عقد الستينيات من القرن الماضى. فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانونًا وتطبيقًا منذ وُلدت. ولطالما كان هناك مقترحات للإصلاح. ولدينا تراث جماعى صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بنقابتهم، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع فى عامى ١٩٩٥ و٢٠٠٤. ولدينا تراث فردى كان لكاتب هذا المقال شرف المشاركة فيه بكتاب صدر مطلع عام ٢٠٠٥ بعنوان: «حرية على الهامش: فى نقد أحوال الصحافة المصرية». ويخطئ من يقول بأن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءًا بتغيير القيادات الآن تخلِّف فراغًا وفوضى. فلدينا بوصلة رؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيدًا ما هو الطريق. حقًّا إن إصلاح السمكة من رأسها؛ لذا تبدو المطالبة بتغيير قيادات المؤسسة الصحفية وعلى أسس جديدة أمرًا لا يحتمل التأجيل. لكن المنادين بهذا التغيير -مثل شعبهم- على وعى بأن رأس السمكة وحده لا يكفى. وهم فى ذلك يسعون لإنقاذ هذه المؤسسات واستعادة مصداقيتها.

تزايدت أعداد صفحات المشتركين على مواقع فيس بوك وتويتر للتواصل الاجتماعى وموقع يوتيوب للمقاطع المصورة مع اتساع نطاق الاحتجاجات فى أنحاء العالم العربى. فقد ذهبت إلى غير رجعة الأيام التى كانت شعوب الشرق الأوسط لا تصلها إلا الأخبار والمعلومات التى تسمح أجهزة الرقابة ببثها فى التليفزيون الرسمى. كما أوضح «بيكيت» أن انتهاء احتكار الحكومات لوسائل الإعلام يزيد من تمكين الشعوب.

وقال مدير مركز «بوليس» للأبحاث فى لندن: «وأعتقد أننا ربما ندخل مرحلة تكون فيها مواقع التواصل الاجتماعى على الإنترنت بصورةٍ ما أداةً للتحول الديمقراطى؛ لأنها على الأقل ستجعل الحكومات أكثر إدراكًا لما يفكر فيه الناس». وأثبتت موجة الاحتجاجات

فى أنحاء الشرق الأوسط أن الإنترنت والشبكات الاجتماعية تؤدى دورًا أساسيًّا فى تغيير العلاقة بين المواطن والدولة فى العالم العربى. لكن يبقى السؤال مطروحًا عما إذا كانت تلك الوسائل الجديدة التى أسهمت فى تغيير نظم الحكم سيكون لها دور أيضًا فى إقامة نظم جديدة.

لقد لاقت السياسة الإعلامية فى مصر أخيرًا هجومًا عنيفًا من قِبل خبراء الإعلام وقادة الرأى العام، وتحديدًا أثناء تغطية التليفزيون المصرى وقائع ثورة ٢٥ يناير، الأمر الذى يستدعى إحداث تغيير شامل للسياسات الإعلامية وطريقة المعالجات والمضمون الذى يقدَّم على الشاشة وفى الإذاعة وكذلك الصحف أيضًا. بدايةً تقول الدكتورة منى الحديدى (أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة): الإعلام الجديد يجب أن يعتمد على صحة البيانات ودقتها وحداثتها، وهى مسئولية كبيرة، التخلى عنها يُعدُّ خيانة للوطن. وأن يمارس الإعلام دوره فى التعبير عن كل الآراء وكل أطياف المجتمع، وأن يستمع متخذ القرار لكل هذه الاراء؛ فقد انتهى عصر الرأى الأوحد لمتخذ القرار، وأيضًا أن تعبِّر المؤسسات عن جميع الآراء وليس عن رأى المسئول بها كما كنا نسمع جملة «بناء على توجيهات فلان». لابد للجهات المسئولة أن تستمع للآخرين، فقد آن الأوان لوجود مشاركة حقيقية فى اتخاذ القرار وتقييم ما يحدث. وأطالب بإلغاء وزارة الإعلام، وأن تتحرر الإذاعة والتليفزيون من التهليل لصاحب القرار، وكذلك إطلاق حرية إصدار الصحف، وإلغاء التعيينات لرؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف، وأن يكون ذلك بالانتخاب من أعضاء الأسرة الصحفية للمؤسسة.

وترى الدكتورة سوزان قلينى (عميدة المعهد الكندى للإعلام) أن المطلوب فى المرحلة المقبلة: صياغة رؤية جديدة للإعلام، ورسم سياسات تحريرية تلائم الواقع الجديد -سواء المرئى أو المقروء- وتكون أكثر مهنية عن ذى قبل؛ فقد كان الإعلام حكوميًّا وليس مهنيًّا. ولذلك إذا أردنا التغيير فلابد من إعادة صياغته بحيث يتسم بمراقبة الإدارة وبعمق التغطية لكى يستعيد الثقة.

وقد بات من الضرورى إعادة تكوين شخصية مستقلة للقناة الإعلامية بما يخدم جمهورها المستهدف لكى يكون هذا الجمهور فى المقام الأول. بشكل عام، تلاشى فى العالم كله الإعلام الرسمى، وتضاءلت سيطرة الدول على إعلامها، وبالتالى لابد أن تتلاشى

هذه السيطرة أيضًا على الإعلام؛ لأنه غير مقبول لدى الجمهور. ولابد أن يتغير ويخاطب احتياجات واهتمامات الجمهور وليس الحكومة، وأن يكون حلقة وصل بين الحاكم والمحكومين والعكس.. أى أن يكون جسر تواصل بين صاحب القرار والشعب؛ وذلك لاستعادة ثقة المواطنين وإعادة استقطابهم بعد أن هرب هذا الجمهور من الإعلام الرسمى فى ظل القيود التى كانت مفروضة عليه. وعلى حد قول الدكتور فرج الكامل (العميد السابق لكلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية): لا يوجد ما يسمى بالمنظومة الإعلامية فى أى دولة فى العالم، وهى تشبه تلك التى كانت موجودة فى النظم الشمولية وانتهى دورها منذ سنوات طويلة، وتغيير المنظومة الإعلامية يبدأ بإلغاء منصب وزير الإعلام، وأن يتحول ميثاق الشرف الإعلامى إلى قوانين تحمى الإعلام والمواطن.

ويجب أن تنتهى تمامًا فكرة وجود إعلام حكومى مسموع أو مرئى أو مقروء، وأن تتحول المؤسسات القومية إلى مؤسسات مساهمة مملوكة للعاملين فيها وللمساهمين، ولا تكون مملوكة لجهة ما. فالاتجاه الجديد فى العالم وجود مؤسسة مرتبطة بقناة وموقع إلكترونى، بما يتواكب مع العصر الحديث.

بالنسبة للإعلام الخاص هناك أيضًا ضرورة ملحَّة تتعلق بالفصل بين الإدارة والملكية حتى لا تعبِّر القناة عن وجهة نظر مالكها وتخدم مصالحه، وهو فى الغالب غير متخصص فى الإعلام، وقد أنشأ القناة لتخدم مصالحه الشخصية. وأعتقد فى ظل تحرُّر الإعلام والمنافسة الشرسة سوف تُفرَض على هذه القنوات الخاصة ضرورة التغيير؛ لأنه فى آليات السوق يكون البقاء للأصلح.

وبالنسبة للصحف الحزبية لا يوجد فى العالم الآن صحيفة تعبر عن حزب، بل كل حزب يعبر عن نفسه من خلال موقع إلكترونى أو قناة؛ إذ كيف تصدر صحيفة تعبر عن وجهة نظر واحدة وتخدم أجندة معينة؟! لذلك لابد أن تعبر الصحف عن كل الآراء؛ حتى يكون لها مصداقية لدى الجمهور. وفى ظل تحرُّر الصحف القومية وإقبال القراء عليها سوف ينصرفون عن الصحف الحزبية التى تعبِّر عن رأى واحد ضيق. باختصار لابد من تحرير كامل وغير مشروط للصحف وللإعلام الحكومى من الملكية والسيطرة، وعدم تعيين العاملين فيها بناء على توصيات مسئول فى الدولة. هذه الثورة تستدعى تغييرًا شاملا فى الإعلام وفى أنماط تفكيره ومضمونه ومهارات العاملين فيه.

مصادر الفصل الرابع

• إبراهيم عيسى، «من أول السطر: خطاب مضلل»، الدستور الأصلى، ٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.DOSTOR.ORG

• إبراهيم عيسى، «من أول السطر: عارضوا الرئيس»، الدستور الأصلى، ٢١ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• أحمد زيادة، «فهمى هويدى: الصحف القومية تتكلم عن الرئيس بطريقة غير محترمة.. وبقايا النظام ما زالت موجودة.. والإخوان المسلمون ليسوا نجاسة سياسية.. وتوقيت الإضرابات غير مناسب بالمرة»، اليوم السابع، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

• أحمد سعد البحيرى، «معارضون اعتبروا بقاء أنس الفقى دليل عدم جدية عمر سليمان.. التليفزيون الرسمى للدولة يصف المتظاهرين فى ميدان التحرير بأنهم شواذ جنسيًّا وأنصاف رجال»، المصريون، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALMESRYOON.COM.

• أحمد محجوب، «(ماسبيرو).. الإعلام الفاسد الذى انقلب على النظام»، المصرى اليوم، ٢٨ من فبراير ٢٠١١.

• أحمد مصطفى، «ورطة الإعلام المصرى مع التغيير»، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.BBC.CO.UK /ARABIC

• أحمد مصطفى ورامى نوار، «الشبكة العربية: رؤساء الصحف القومية صنعوا من

(مبارك) إلهًا»، اليوم السابع، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: // WWW.YOUM7.COM

• أخبار مصر، «مع إلغاء الاستعلام الأمنى عن مؤسسيها.. إنشاء ١٦ قناة فضائية جديدة تتبع المنطقة الحرة الإعلامية»، ١٧ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: // WWW.EGYNEWS.NET

• أخبار مصر، «والبت فى التجاوزات والانتهاكات.. (تقصى الحقائق) تدعو الفضائيات لتقديم وثائقها عن أحداث (الأربعاء)»، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• أخبار مصر، «قدَّم بلاغًا ضد حسن راتب وسيد على وهناء سمرى.. محام يتهم قناة (المحور) بالتحريض على قتل ثوار ٢٥ يناير»، ٨ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• أسامة الشيخ، «حـزب العـراة الديمقراطى»، الشـروق، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• أسماء أبو شال، «يثير البلبلة ويضلل المشاهد.. الإعلام المصرى فقد مصداقيته»، محيط، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.MOHEET.COM.

• الأخبار، «راديو وتليفزيون: التليفزيون واحتفالات عيد الشرطة»، ٢٠ من يناير ٢٠١١.

• الدستور الأصلى، «البرادعى: قطع برنامج إبراهيم عيسى أبلغ دليل على أن النظام لم يتغير.. وشفيق يجب أن يرحل فورًا»، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• الدستور الأصلى، «التليفزيون الليبى يستعيد ذاكرة مبارك ويقدم تغطية مشينة لثورة الشعب الليبى»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الدستور الأصلى، «المصريون يتظاهرون.. والقنوات الفضائية تذيع برامج (المطبخ) و(الجمال)»، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الدستور الأصلى، «الدستور الأصلى يكشف: (دم الشهداء) وأنس الفقى سبب استقالة جابر عصفور من الثقافة»، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الدستور الأصلى، «شفيق يتصل غاضبًا بدريم لقطع إعادة برنامج ظهر فيه إبراهيم عيسى.. والقناة تمتثل»، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الدستور الأصلى، «صحفيون: تغطية الإعلام الحكومى للثورة جريمة مهنية وأخلاقية لا تقل بشاعة عن القتل»، ٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الدستور الأصلى، «صحفيون: تغطية الإعلام الحكومى للثورة جريمة مهنية وأخلاقية لا تقل بشاعة عن القتل»، ٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الدستور الأصلى، «ساويرس حذَّر شفيق من الظهور مع الأسوانى.. والمجلس العسكرى اتخذ قرار الإقالة أثناء الحلقة»، ٣ من مارس ٢٠١١،AVAILABLE AT:IBID.

• الشروق: «الجارديان تطلق خدمة إخبارية باللغة العربية»، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• الشروق، «عبد المنعم سعيد: الصحف القومية (عك صحفى) لا مثيل له فى العالم»، ٢٩ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الشروق، «نهاية عصر التليفزيون الرسمى للدولة»، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• العربية، «طالبوا بفصلها عن الحكومة بهيئة مستقلة.. صحفيون مصريون يطالبون بإلغاء وزارة الإعلام وتحرير الصحافة»، ٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• المصريون، «بعد غياب دام أكثر من ثلاثة عقود.. عودة المذيعات المحجبات للتليفزيون المصرى»، ٢٤ من فبراير ٢٠١١،AVAILABLE AT:HTTP://WWW. ALMESRYOON.COM

• المصريون، «خيرى رمضان يواصل الترويج لخطاب (الثورة المضادة) فى التليفزيون الرسمى باختلاق القصص الوهمية عن الأمن الذى ضاع بعد مبارك»، أول مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• المصريون، «قناة الجزيرة تستعد لإطلاق قناة إخبارية خاصة لتغطية الشأن المصرى»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• أكرم سامى، «حمدى قنديل: التليفزيون المصرى مارس دعارة إعلامية لصالح مبارك»، اليوم السابع، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW. YOUM7.COM

• إيهاب التركى، «مجلة تايم تخصص عددها لشباب الثورة المصرية وتتساءل: (لماذا هم يصنعون التاريخ؟)»، الدستور الأصلى، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• آية عامر، «المعلم: (الشروق) وقفت مع الثورة والشعب»، الشروق، ١١ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• بوابة الوفد، «إعلام تلميذ الهانم»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLEAT:HTTP: // WWW.ALWAFD.ORG

• بوابة الوفد، «برامج (التوك شو) باعت الثورة وسقطت فى مستنقع ماسبيرو»، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• بوابة الوفد، «(رويترز) تنتقد تحولات الإعلام الرسمى»، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• بوابة الوفد، «(فوكس): العالم يستنسخ الثورة المصرية»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• بوابة الوفد، «لأول مرة.. التليفزيون المصرى فى منزل «هيكل»، ١٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• حازم فؤاد، «للمرة الثانية.. مجلة تايم تخصص غلافها للثورة المصرية التى لا تنتهى»، الدستور الأصلى، ٩ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://
WWW.DOSTOR.ORG

• حمودة كامل، «والعالم يحتفل باليوم العالمى لحرية الصحافة.. الصحافة المصرية تعيش حالة من الانفلات والتحولات»، ٥ من مايو ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://
WWW.EGYNEWS.NET

• حنفى المحلاوى، «الكاتب الصحفى الكبير محسن محمد يعترف: عشنا تحت حكم عصابة ٣٠ سنة.. كنا جبناء.. والنظام السابق اشترى أقلامنا!»، الأخبار، ١٦ من أبريل ٢٠١١.

• خالد صلاح، «أوامر مباحث أمن الدولة»، اليوم السابع، ٧ من نوفمبر ٢٠٠٨،
AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• خالد صلاح، «ميثاق الحب والكراهية فى ثورة يناير.. كرهت منطق القرابين السريعة الذى استخدمه الرئيس المخلوع ورجال الميديا المتحولين .. وأحببت ميدان التحرير الذى زلزل عرش الحكم وخالد سعيد وسيد بلال»، اليوم السابع، ١٥ من فبراير ٢٠١١،
.AVAILABLE AT:IBID

• خالد محمود، «محاكمة قناة العربية»، الشروق، ١٤ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE
AT: /HTTP://WWW.SHOROUKNEWS.COM

• سامى بلتاجى، «خالد داود القيادى الإخوانى: نجلا الرئيس حصلا على ملفات تخص رؤساء قنوات (دريم) و(المحور) و(الحياة) للضغط عليهم فى تغطية المظاهرات»، المصريون، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.
ALMESRYOON.COM

• سلامة أحمد سلامة، «أزمة الإعلام المصرى»، الشروق، ٣٠ من مارس ٢٠١١،
AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.SHOROUKNEWS.COM

• سليمان جودة، «تجريس المتحولين»، المصرى اليوم، ١٦ من فبراير ٢٠١١.

• سميرة سليمان، «إعلاميون: شبح «الخطوط الحمراء» اختفى بإلغاء الوزارة!»، محيط، ٢١ من فبراير ٢٠١١، .AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET. COM

• سميرة سليمان، «صحفيو المؤسسات القومية: لا نخجل من عملنا اليوم»، محيط، ٤ من أبريل ٢٠١،AVAILABLE AT:IBID.

• سميرة سليمان، «صحفيو مصر بيوم غضب: «الشعب يريد إسقاط النفاق!»، محيط، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• شيماء البردينى، «(العربية) تواصل تأجيل عرض حلقة السعودية فى «استوديو القاهرة».. و«المرازى» يؤكد: لن أتراجع»، المصرى اليوم، ١٩ من فبراير ٢٠١١.

• شيماء صالح، «تقصى الحقائق: فضائيات الإثارة والسجال الدينى وراء أحداث إمبابة»، ٩ من مايو ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• صفوت عمران، «المعارضة تهاجم النظام الشمولى للتليفزيون المصرى»، الجمهورية، ١٥ من مارس ٢٠١١.

• صلاح عيسى، «الصحف القومية بين السلف الطالح والخلف الصالح»، المصرى اليوم، ٢ من أبريل ٢٠١١.

• طلعت المغاورى، «المتحولون يمتنعون»، بوابة الوفد، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• عادل صبرى، «أراجوزات الإعلام يسرقون الثورة»، بوابة الوفد، ٢٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• عادل عبد الرحيم، «إلى «فضائحية» الجزيرة.. نشكركم على وقفة الرجالة ونردها لكم فى قطر!!»، محيط ، أول مارس ٢٠١١، .AVAILABLE AT: HTTP://WWW MOHEET.COM

• عبد المنعم سعيد، «افتحوا ملف الصحف القومية»، الأهرام، ٢١ من فبراير ٢٠١١.

• علاء الدين سالم- محمـد دنيلـ سامح لاشين، «أزمات الوزراء الثلاثة لا تنتهي..!»، الأهرام، ٢٢ من يناير ٢٠١١.

• على حسان، «هانى صلاح الدين لـ(صباح جديد): الصحف القومية مليئة بالكوادر»، اليوم السابع، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7. COM

• على عبد الودود، «لأول مرة قيادى فى الإخوان المسلمين على شاشات التليفزيون المصرى!!»، محيط، ١٩ من فبراير٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW. /MOHEET.COM

• عمر عبد الحكيم، «(العهر الإعلامى) كان محرضًا على القتل فهل يحاكَم المسئولون عن الإعلام مثل رواندا؟»، الدستور الأصلى، ٧ من فبراير ٢٠١١،/ AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• عمرو بدر وحسام الهندى، «العشرات من صحفيى (المصرى اليوم) يعتصمون للمطالبة باعتذار الجريدة عن حوار سرور»، الدستور الأصلى، ٥ من أبريل ٢٠١١، .AVAILABLE AT:IBID

• فراج إسماعيل، «الصحافة القومية فى مصر بعد ٢٥ يناير تحوُّل فى الأهرام والأخبار.. اعتدال فى الجمهورية.. ثورة فى روز اليوسف»، العربية ، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• فكرية أحمد، «حوار العز.. سقطة إعلامية أم مادة إعلانية»، بوابة الوفد، ١٥ من فبراير ٢٠١١، /AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• فهمى هويدى، «خيانة المثقفين»، الشروق، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• كارم يحيى، «مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير»، الأخبار، ٣ من مارس ٢٠١١.

• محسن محمد، «منظومة الإعلام المنحرف»، الجمهورية، ١٧ من فبراير ٢٠١١.

• محمد الخطيب، «تعبر عن رؤية الحزب والمخاطر التى تحيط بثورة يناير.. «المصرى» أول قناة حزبية فى مصر يطلقها الوفد»، ٨ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.EGYNEWS.NET

• محمد الخطيب، «نفى تلقيه عروضًا للعمل به.. المرازى: لا أرغب فى العمل بالتليفزيون المصرى لأنه رقابى»، ١٥ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• محمد سعيد محفوظ، «إعلام الحزب الوطنى»، اليوم السابع، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

• محمد سعيد محفوظ، «مؤامرات الإعلام المصرى على شباب التحرير»، اليوم السابع، ٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• محمد عنتر، «تحالف ثوار مصر يكرّم الشروق ومصراوى والجزيرة لجهودهم فى تغطية أخبار الثورة»، الشروق، ١٠ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / / WWW.SHOROUKNEWS.COM

• محمد فهيم، «اقطعوا «ألسنة الضلال» وزير الإعلام وشركاه»، اليوم السابع، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.YOUM7.COM

• محيط، «عيسى: فضائية «التحرير» ستفضح الإعلام الحكومى والخاص» ، محيط، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: / /WWW.MOHEET.COM/

• مدحت بشاى، «ثورة يناير والإعـلام التعبيرى»، بوابة الوفد، ١٢ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW.ALWAFD.ORG

• مصطفى شحاتة، «سر حضور إبراهيم نافع وقيادات صحفية متهمة بإفساد مؤسساتها لقاء شفيق»، الدستور الأصلى، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: // WWW.DOSTOR.ORG

• نادية منصور، «تغيير شامل فى الإعلام»، الأهرام، ١٥ من فبراير ٢٠١١.

• نعم الباز، «آراء حرة: مصر البشر: الإعلام والاتجاه الصحيح»، الأخبار، ٢٠ من فبراير ٢٠١١.

• هدى رشوان وحمد كامل، «مفاجأة: ٤٧ مليون جنيه (إعانة حكومية) للصحف القومية تعويضًا عن خسائرها خلال (الثورة)، المصرى اليوم، ٣ من مارس ٢٠١١.

• همام سرحان، «الإعـلام المصرى تـغـير بعد ١١ فبراير لكنه لا يزال دون المأمول!»، المصريون، ١٦ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: / /WWW. ALMESRYOON.COM

• هناء بكرى، «بلاغ من ٤ محامين للنائب العام ضد قناة العربية»، الأخبار، ١٤ من أبريل ٢٠١١.

• وائل قنديل، «الصحف الحكومية الصفراء»، الشروق، ٢٢ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: / /WWW.SHOROUKNEWS.COM

• ياسر عبد العزيز، «ليس بالحرية وحدها يتقدم الإعلام»، المصرى اليوم، ٨ من مايو ٢٠١١.

• ياسر عبد العزيز، «ماذا نفعل فى الإعلام؟»، المصرى اليوم، ٢ من أبريل ٢٠١١.

الفصل الخامس

الأزهر والكنيسة
وموقفهما من ثورة ٢٥ يناير

أشار الكاتب الصحفى الشهير روبرت فيسك -فى مقال له فى صحيفة «الإندبندنت» البريطانية- إلى أن الثورات التى يشهدها الشرق الأوسط فى الآونة الأخيرة هى ثورات علمانية ولا دخل للدين فيها. وقال إن مبارك وبن على زعما أن الإسلاميين هم من وقفوا وراء الثورة المصرية. كما اتهم العاهل الأردنى الملك عبدالله «أيادى مظلمة وشريرة» -ربما تكون تنظيم القاعدة أو الإخوان المسلمين- بأنها هى التى تؤجج نيران العصيان المدنى فى العالم العربى. كذلك أعلنت السلطات البحرينية أن حزب الله الشيعى هو المحرك لانتفاضة الشيعة فى البحرين، برعاية إيران.

وتعجب فيسك: كيف يمكن لشخص متعلم واحد، حتى لو كان غير ديمقراطى، ألا يفهم ما يحدث؟ إن الانتفاضات العربية لا علاقة لها بالدين، ومع ذلك ألقت السلطات باللوم على الإسلاميين، كما وقع الشاه الإيرانى من قبل فى الخطإ نفسه، عندما كانت الثورة الإيرانية إسلامية، وألقى هو باللوم على الشيوعيين..!.

وانتقد فيسك كلا من الرئيس الأمريكى باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلارى كلينتون؛ لمساندتهما الأنظمة الديكتاتورية فى الشرق الأوسط.. فى حين كان ينبغى عليهما مساندة الديمقراطية والساعين لها. الآن، لا يريد المحتجون مساعدة من أمريكا، فقد أطاحوا بمبارك فى مصر من دونها.. وفى البحرين يقول المتظاهرون إن الأمن يطلق عليهم الرصاص من أسلحة أمريكية، والقنابل المسيلة للدموع كانت أيضًا أمريكية، حتى الشرطة كانت مدربة أساسًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، والآن يريد أوباما وإدارته مساندة الديمقراطية!! وأوضح أن الروح المعادية للأنظمة القمعية فى الشرق الأوسط، التى أشعلت الثورات

وستخلد فى كتب التاريخ لمئات السنين، نادت بالكرامة والعدالة، ولم تدعُ إلى إقامة إمارة إسلامية، وهو ما يثبت فشل المتشددين فى تغيير أوضاع القمع والديكتاتورية.

ورأى فيسك أن أحدث مقاطع الفيديو لتنظيم القاعدة ظهر بعد إزاحة مبارك من الحكم، تم تسجيله قبل الإطاحة بمبارك. وفى الوقت الذى شدد فيه الفيديو على ضرورة انتصار الإسلام فى مصر، كانت قوى العلمانيين والقوميين والمسلمين المعتدلين والمسيحيين، رجالا ونساء، منذ أسبوع واحد فقط قد تخلصت من مبارك دون مساعدة أسامة بن لادن.

وتعجب الكاتب البريطانى من رد فعل إيران، حينما حاول المرشد الإيرانى الأعلى إقناع الناس أن نجاح الشعب المصرى فى ثورته هو انتصار للإسلام. وفى حين كانت الجمهورية الإسلامية تمدح الديمقراطيين فى مصر، كانت تهدد بإعدام قادة المعارضة الديمقراطية فى إيران. وشدد فيسك على أن هتاف المتظاهرين المسلمين فى مصر مثلا «الله أكبر» كان يؤكد تمسكهم بمعتقداتهم، فتلك لم تكن «حربًا دينية» بالنسبة إليهم، وإنما كان ذلك «جهادًا» ضد الظلم ومن أجل العدالة، وهو أهم ما حثَّ القرآن عليه.

وإمعانًا فى توظيف الدين لصالح السلطة فى الأنظمة العربية، وبعد توليه الوزارة، زار محمود وجدى -وزير الداخلية فى حكومة أحمد شفيق- قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بمقر الكاتدرائية؛ حيث أكد وزير الداخلية الدور الوطنى للكنيسة وقداسة البابا الذى يحظى بحب وتقدير المصريين كافة.. كما أشاد الوزير بدور الكنيسة فى نشر قيم التسامح والتوحُّد بين جميع أبناء الشعب المصرى. وتناول الجهود الأمنية التى تُبذل خلال تلك المرحلة فى رفع معدلات الأداء الأمنى.. مؤكدًا ثقته فى رجال الشرطة فى تنفيذ مهامهم لحفظ أمن الوطن والمواطن تفعيلا لشعار «الشرطة فى خدمة الشعب»، وانطلاقًا من الدور الوطنى والخدمى لجهاز الشرطة.. مشيرًا إلى أهمية تلاحُم رجال الشرطة مع أبناء الوطن كافة من أجل عودة الاستقرار لمصر الغالية.

وأكد البابا شنودة الثقة الكاملة فى قدرة جهاز الشرطة من خلال استراتيجيته الحالية على أداء مهامهم من أجل حماية أمن وأمان المواطنين فى استقرار المجتمع.. مشددًا على ضرورة تكاتف كل طوائف الشعب لمساعدة جهاز الشرطة فى أداء المهام الموكلة إليه؛

حتى يعود الاستقرار الكامل لشتى ربوع الوطن لبدء مرحلة جديدة من الإصلاح والبناء لتشييد دولة قوية.

كما زار وزير الداخلية فضيلة الشيخ على جمعة -مفتى الجمهورية- بمكتبه فى دار الإفتاء؛ حيث أكد وجدى أهمية تفاعل الجهود التنفيذية والشعبية والمجتمعية لتدعيم أمن واستقرار البلاد فى تلك المرحلة الدقيقة وما شهدته من متغيرات وأظهرته من متطلبات شعبية تستدعى التضافر والتكاتف حولها.

موقف الأزهر والكنيسة من ثورة ٢٥ يناير

رفضت الطوائف القبطية الثلاث «الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية» دعوات المشاركة فى المظاهرات والاحتجاجات، التى ينظمها عدد من القوى السياسية يوم ٢٥ من يناير، حيث قال الأنبا مرقس -أسقف شبرا الخيمة، رئيس لجنة الإعلام بالمجمع المقدس-: «هذه المظاهرات لا نعرف هدفها، ولا نعرف تفاصيلها ومن يقف وراءها». وأضاف مرقس أن «الكنيسة الأرثوذكسية تطالب أبناءها بعدم الانسياق وراء الدعوات المشاركة فى المظاهرات الداعية إلى التخريب والهدم».

من جانبه، دعا القمص عبدالمسيح بسيط -كاهن كنيسة السيدة العذراء الأثرية بمسطرد- مسيحيى مصر والمهجر إلى الاعتكاف يوم ٢٥ من يناير للصلاة فى الكنائس أو المنازل ليحفظ الله مصر وشعبها، وعدم المشاركة فى يوم الاحتجاجات والمظاهرات.

وبينما رفض القس أندريه زكى -نائب رئيس الطائفة الإنجيلية- تلك الدعوات والمظاهرات بشكل قاطع، قال الأنبا أنطونيوس عزيز -مطران الجيزة للأقباط الكاثوليك-: «نرفض تلك المظاهرات، ولا نقبل الخروج على الحاكم إطلاقًا»، وأضاف: «نرفض تمامًا الانخراط فى تلك الأعمال التى لن تجدى».

ووسط إجراءات أمنية مكثفة للأسبوع الثالث على التوالى عقب تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، ألقى البابا شنودة الثالث عظته الأسبوعية مساء أمس الأربعاء بالكاتدرائية الكبرى بالعباسية. وبالرغم من محاولات البابا تهدئة غضب الأقباط من خلال إحاطة العظة بأجواء من المرح، فإنه لم يملك -بالنظر إلى كثافة الأسئلة المقدمة له- إلا أن يعلن عن

استيائه من كثرة الأسئلة التى تشير إلى تفشى الفقر والبطالة والرغبة فى الانتحار. وأمام مظاهرات الغضب التى تسيطر على مصر، قال البابا إنه يلقى عظة هذا الأسبوع حول «الخوف والقلق» خاصة أن المظاهرات تنتشر فى أماكن متعددة والناس تتخوف.

وعلى الرغم من ذلك ، وفى إشارة إلى عدم سيطرة المؤسسة الدينية الرسمية على الناس لارتباطها بالسلطة الحاكمة، أعلن مئات الأقباط النشطاء بعزبة النخل انضمامهم إلى مظاهرات «جمعة شهداء الغضب»، عقب انتهاء صلوات قداس الجمعة بمختلف كنائس العزبة فى الواحدة ظهرًا، وهو الموعد نفسه الذى تنتهى فيه صلاة الجمعة، ليلتحم المتظاهرون فى مسيرة تجاه حلوان والأتوستراد.

وفى الوقت ذاته، أعلنت حركة «أقباط من أجل مصر» -واسعة الانتشار فى أوساط الأقباط بعزبة النخل- تأييدها مطالب «الغضب» بحلٍ مجلس الشعب واستقالة الحكومة، وقال هانى الجيزاوى، منسق الحركة: «نحن لم نعلن عن المشاركة فى اليوم الأول؛ لتخوفنا من تحوُّل المظاهرة إلى منحى دينى، أما وقد ظهر أن مصر كلها ملتحمة على أسس وطنية، فإننا نعلن تأييدنا لمطالب الغضب، وسنشارك أفرادًا وجماعات فى المظاهرات غدًا الجمعة عقب انتهاء صلاة القداس». وأضاف: «الأمر الآن يتجاوز مشاركتنا بوصفنا أقباطًا، نحن نشارك بوصفنا مصريين، بغض النظر عن خلفياتنا السياسية والدينية».

كما أعلن شباب نشطاء الأقباط على «فيس بوك» من شبرا ومنشية ناصر والإسكندرية، ومغاغة والعدوة بالمنيا، انضمامهم إلى التظاهرات عقب انتهاء صلاة القداس بمختلف كنائس مناطقه».

وفى هذه الأثناء، قرر البابا شنودة الثالث -بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقصية- غلق المكتب الإكليريكى الخاص بقضايا الطلاق، وإغلاق المقر البابوى والأسقفية للخدمات والمركز الثقافى القبطى ومكتب كلية الإكليريكية والديوان البابوى ومنح إجازة لجميع الموظفين الأقباط العاملين بالكاتدرائية.

قال مصدر داخل المقر البابوى، إن قداسة البابا طلب ذلك؛ حتى لا تحدث أى مشكلات اليوم المعروف بـ «يوم الغضب».. مضيفًا أن كل الطلبات الخاصة بالأقباط سيتم تأجيلها إلى الأيام المقبلة. وأكد المصدر أن الكنيسة طلبت من كل «أولادها» عدم المشاركة فى هذه

الأحداث وعدم الخروج من منازلهم بناء عن طلبات البابا للأساقفة فى مختلف المحافظات بتوعية الأقباط بعدم المشاركة فى أى مظاهرات، وأن يقوموا بنقل توجيهات البابا ونصائحه بعدم التدخل فى هذه المظاهرات.

وإذا كان الإخوان المسلمون مطالبين فى تلك المرحلة بأن يقدموا خطابًا سياسيًا مختلفًا وجديدًا يطمئن المختلفين معهم سياسيًّا، فإن الكنيسة المصرية وعلى رأسها البابا شنودة مطالبة بالأمر نفسه، وربما بما هو أكثر.

كان الإخوان أكثر ذكاء سياسيًا وشاركوا فى الثورة منذ بدايتها؛ باعتبار أنه ليس لديهم ما يخسرونه، خصوصًا بعد فضيحة تزوير الانتخابات البرلمانية. ورغم قرار الجماعة المبدئى بعدم المشاركة فى يوم الغضب ٢٥ من يناير، فإن الأمر اختلف بالنسبة لشباب الجماعة الذين شاركوا منذ البداية.

لكن الكاتدرائية المرقسية ارتكبت واحدًا من أسوأ أخطائها الاستراتيجية، فقد كان مطلوبًا من الكنيسة أن تشجع الشباب القبطى على المشاركة فى هذه الثورة الشبابية المتجاوزة للشعارات والتقسيمات الطائفية، لكنها لم تفعل. بل رأينا البابا وبعض قادة الكنيسة يخرجون للإساءة إلى هذه الثورة، ويلقون بكل «بيضهم» فى سلة حسنى مبارك التى تبين أنها «مخرومة وفاسدة».

لقد تصوَّر البابا وبعض قادة الكنيسة أن ثورة الشباب «مجرد لعب عيال»، وسينتهى الأمر؛ ولذلك رأينا التصريحات المستفزَّة. ومن حسن حظ الأقباط والجماعة الوطنية أن هناك رموزًا مسيحية خالفت موقف البابا، مثل الأنبا موسى الذى أيد الثورة منذ بدايتها، إضافة إلى خروج مجموعات من الشباب القبطى إلى ميدان التحرير.. الأمر الذى غطى على هذا الموقف الرسمى «المتخاذل».

وانتهى الأمر بانتصار الثورة، والأهم شيوع المبادئ التى رفعتها وتتمثل فى: المطالبة بدولة مدنية لكل مواطنيها.. وهو المطلب الذى نادى به المسيحيون لسنوات طويلة، وعندما جاءتهم الفرصة، ارتكب البابا الخطأ الأكبر.

كل ذلك صار من الماضى، لكن السؤال الآن: هل يؤثر هذا الماضى على خريطة توزيع الأدوار -وربما المغانم- فى المستقبل؟ السؤال بصورة أخرى هو: هل سيحصد الإخوان

موقعًا سياسيًا أفضل مقارنة بدور الكنيسة التى تحركت متأخرة جدًّا مثلما فعل حسنى مبارك فى كل مواقفه خلال الأزمة؟.

من حسن الحظ أن القوى الفاعلة فى الثورة تعتبر قضية الدولة المدنية ومسألة المواطنة مسألة مبدإ، كما أن الجيش المصرى هو أفضل تعبير عن مدنية هذه الدولة؛ فهو يضم المسلم والمسيحى معًا، ودماء الاثنين روت أرض مصر دفاعًا عنها أمام العدو الإسرائيلى.

لكن الدرس الأبرز الذى ينبغى على البابا شنودة أن يتعلمه مما حدث هو أن يعلن طلاقًا باتًا مع السلطة الحاكمة، مهما كان اسمها. عليه أن يراهن على الشارع حتى لو دفع ثمنًا غاليًا. عليه أن ينسى الزمن الذى كان فيه يرهن الأقباط لدى الحاكم باعتبارهم «كارتًا» يلاعب به الآخرين.

لا ضمان للمسيحيين وحقوقهم فى هذا الوطن إلا فى ظل دولة مدنية ديمقراطية، أما غير ذلك فهو مسكنات. تخيلوا لو أن البابا ومساعديه أعلنوا مساندتهم للثورة منذ يومها الأول!

مرة أخرى لننسَ الماضى، ولنحيِ الشباب القبطى الذى خرج مع إخوانه المسلمين ليؤكد أن كل ما قيل عن انعزاله ورغبته فى الهجرة وطائفيته هو محض تخاريف وأكاذيب، ولننسَ الطائفية.. مصر تغيرت فعلا.. ويجب على البابا أن يتعامل مع المسيحيين باعتبارهم مواطنين مصريين وليسوا أبناء طائفة دينية قليلة العدد تلاعب بهم السلطة كلما اختلفت معها.

ولم يختلف موقف المؤسسة الدينية الإسلامية الرسمية عن المسيحية، فقد جدد البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية والدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر ثقتهما فى الرئيس مبارك وقدرته على قيادة البلاد إلى برِّ الأمان فى برقيتين بعثا بهما إليه مساء ٢٥ من يناير، وتصدرتا الصفحات الأولى للصحف القومية فى اليوم التالى..!

وتبنيًا للموقف ذاته، حذرت وزارة الأوقاف من إثارة البلبلة بين المواطنين أو نقل الشائعات المغرضة من غير بينة أو برهان.. مؤكدة أن الإسلام جعل من حب الوطن جزءًا أساسيًا من الإيمان. وأهابت بالمواطنين جميعًا العمل على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

وأشارت الوزارة -فى بيان لها الخميس لكى يلتزم به الخطباء فى الجمعة السابقة ليوم الغضب- إلى المعانى السامية التى يقرُّها القرآن الكريم والسُّنة النبوية والتى تتعلق بـ:حرية التعبير، بشرط ألا تتحول إلى فوضى أو فساد فى الأرض.. واحترام الإنسان حتى وإن كان مخالفًا لأخيه فى الرأى أو الاعتقاد، فلا يجوز الاعتداء على جسده أو عقله أو عرضه أو ماله أو ممتلكاته.. والعمل على نشر روح الوحدة والتفاهم بين الناس جميعًا. وأكدت احترام الإسلام حقوق الإنسان وعدم المساس بكرامته، وحرية الرأى والتعبير فى إطار الديمقراطية التى تعيشها الأمة، مع عدم الإضرار بمصالح الأفراد أو المجتمع .

وطالبت وزارة الأوقاف أجهزة الدعوة بالمديريات بمختلف محافظات الجمهورية بضرورة التنبيه على الأئمة وخطباء المكافأة فى خطب الجمعة والمحاضرات والندوات وكذلك جميع أبناء الوطن بالعمل على الوحدة تنفيذًا لأمر الله تعالى، والبعد عن التنازع والشقاق والاختلاف، واحترام الملكية الخاصة والعامة ومقدرات الوطن؛ حيث أكد القرآن الكريم أهمية تعمير الأرض بالعمل الصالح ونهى عن التخريب والتدمير.

إلا أن موقف جبهة علماء الأزهر -وهى جبهة مستقلة عن المؤسسة الدينية الرسمية- جاء مختلفًا؛ حيث دعت الجبهة المصريين إلى الخروج للمظاهرات قائلة: «اخرجوا فلن تكونوا أبدًا نملا.. فالنمل وحده هو الذى قبل من النملة نصيحتها بدخول الجحور خشية أن تحطمها جيوش الغادرين». وطالبت الجبهة فى بيان لها المتظاهرين بالخروج «ليسمع الظالمون صوتهم، وليبرئوا ذمتهم أمام الله تعالى الذى لا يقبل عذرًا من متخاذل فى مثل تلك المواقف».

وأضاف البيان: «إنه لولا ما فُرض علينا من مطاردات ألجأت من ألجأت منا لمفارقة الأوطان، وتضييق ألزم البيوت، وأسنان تقدمت، وعظام على الزمان والنازلات قد وهنت، لرأيتمونا فى الطليعة ومقدمة الركب نأمر بالمعروف، وننهى عن المنكر، درءًا للشرور التى استفحلت».

وتابع: «اخرجوا على نية الأخذ على يد الظالم قبل أن يخرج غيركم ممن لا يرقبون إلاً ولا ذمة من ملاحدة وشيوعيين، اخرجوا؛ فدخول الجحور غير جائز لغير النمل، اخرجوا وانفروا على وعد الله لكم، وتصديقًا به، وإيمانًا برسوله صلى الله عليه وسلم، واخرجوا وانفروا.. فماذا تنتظرون وماذا تأملون بعد أن نزفت الكرامة واستُبيحت المحارم،

واسترُخصت الدماء، وانتُهكت الأعراض، وزوِّرت الإرادة، وكُذب القادة، وتحروا الكذب تحريا كانوا فيه عند الله من الكاذبين؟».

وتساءل البيان: «ماذا تنتظرون بعد أن نطق فيكم الرويبضة، وسيق الأبرار إلى السجون، وطورد العلماء والمفكرون كل مُطرَّد، وخُوِّن الأمين، وائتمن الخائن، وصار فينا المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، حتى حُرمت الأمة من خيراتها وأقواتها وكنوزها، فسُرق ذلك كله استرخاصًا واستهانة ليُمدُّ به اليهود، إعانة لهم على جرائمهم فى المسلمين المستضعفين فى غزة والضفة وعرب ٤٨ وغيرهم، وذلك بعد أن حوصر المستضعفون منهم، وبعد أن أحيط بهم بأيدى الظالمين منا مجاملة منهم للمجرمين؟!.

وقبيل جمعة الغضب يوم ٢٨ من يناير ٢٠١١، أكد الشيخ محمد عبد الرحمن -مدير مديرية الأوقاف بالقاهرة- أنه لم يتلق أى إشارة من الوزارة أو من أى جهة أمنية بغلق المساجد الكبرى وحظر خطب الجمعة بها، خاصة فى وسط القاهرة.. مضيفًا بأن المساجد مفتوحة ولن تُغلَق.. مطالبًا المصلِّين بالحفاظ على هيبة بيوت العبادة.

وكانت وزارة الأوقاف قد أرسلت إشارات إلى جميع مديريات الأوقاف بالجمهورية بتوحيد خطبة الجمعة (جمعة الغضب)، وأصدرت توجيهاتها إلى خطباء المساجد فى جميع أنحاء الجمهورية بالالتزام بأربعة بنود فى خطبة الجمعة، أهمها: مناشدة جميع أبناء الوطن البعد عن التنازُع والشقاق والاختلاف، عملا بقول الله تعالى ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا﴾.

وأشارت الوزارة فى المنشور -الذى تم توزيعه على الأئمة، واستدل بـ١١ آية من القرآن الكريم- إلى ضرورة تأكيد حرية الرأى والتعبير فى إطار الديمقراطية التى تعيشها الأمة.. كما دعا المنشور الأئمة إلى تأكيد احترام الملكية العامة والخاصة ومقدرات الوطن، عملا بقول الله تعالى ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾، ونهى عن التخريب والتدمير، حيث قال تعالى ﴿ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها﴾. كما أكد البيان ضرورة أن تتضمن الخطبة العمل على الوحدة بقوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانًا﴾ [آل عمران:١٠٣].

وقال المنشور: «إن من أعظم ما ينشده الإنسان فى هذه الحياة الحرية؛ ولذلك جعلها من أخص خصائص الإنسانية، وجعل الناس أحرارًا وكفل لهم حرية الاعتقاد، وقرر حق

كل إنسان فى أداء شعائر دينه، وشرع الأحكام التى تصون هذه الحرية وتحميها وتمنع من الاعتداء عليها».

وأكدت الوزارة أن حرية التعبير من الحريات التى أقرَّها الدين، بشرط ألا تتحول إلى فوضى أو إفساد فى الأرض أو إساءة إلى أحد، أو تدمير للممتلكات. وأضافت أن الإسلام أكد احترام الإنسان، حتى وإن كان مخالفًا فى الرأى أو الاعتقاد، وأنه لا يجوز الاعتداء على سمعه أو عقله أو ماله أو عرضه، باعتبارها مقاصد الشريعة الإسلامية التى أكدتها كل الشرائع السماوية.

وأضاف المنشور، أن الإسلام نهى عن إثارة البلبلة ونقل الشائعات المغرضة من غير بينة أو برهان. وأكد حب الوطن باعتباره من الإيمان. ودعا إلى ضرورة المحافظة على كل الممتلكات العامة والخاصة، حتى يتمتع الناس بنعمتَى الأمن والسلام.

أكد شيخ الأزهر د.أحمد الطيب -الذى عُيِّن فى منصبه وهو لايزال عضوًا فى لجنة السياسات بالحزب الوطنى، وكان يرفض التنازل عن عضوية الحزب الى أن طلب مبارك منه ذلك- أن مؤسسة الأزهر لا تتملق الثائرين ولا الأنظمة الحاكمة؛ حيث لا يليق بهذا المبنى الشامخ والمؤسسة العريقة أن تتملق جماعة أو تنافق نظامًا. فنؤكد أن الأزهر فى موقف المستغنى ومواقفه تجاه القضايا ثابت من رفض الاحتلال والممارسات الإسرائيلية والاعتداءات المستمرة على إخواننا فى فلسطين وقطاع غزة.

وقال د.الطيب -فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بالمشيخة يوم ١٥ من فبراير (عقب إسقاط مبارك)-: لا نقبل على الإطلاق اتهامنا من أحد بتلوين مواقفنا أو محاولتنا السعى لمسك العصا من المنتصف. فنحن نسعى بمنطق واضح تجاه جميع القضايا التى عرضت بالأمة الإسلامية داخليًّا وخارجيًّا. فقد أعلن الأزهر منذ اللحظة الأولى التى سقط فيها قتلى الانتفاضة الشبابية يوم ٢٥ من يناير الماضى أن هؤلاء القتلى شهداء. ويوم تدخل الفاتيكان فى شئون مصر أعلنت مشيخة الأزهر تجميد الحوار معه. فالأزهر فى موقف المستغنى. لدينا أوقافنا التى استرددنا جزءًا كبيرًا منها، وبقى جزء آخر.

تناول فضيلة الإمام الأكبر موقف الأزهر من جماعة الإخوان المسلمين قائلا: الأزهر مؤسسة علمية، والإخوان حركة سياسية. عقيدتنا واحدة، واجتهادنا مختلف. فالأزهر ليس

حزبًا ولا يدخل فى أحزاب.. رافضًا الاقتراب من المادة الثانية من الدستور خلال تعديله فى الفترة الحالية؛ باعتبار أن هذا يؤدى إلى فتنة وفوضى.

أضاف أن حرمة الإنسان من أعظم الحرمات فى الدين والشرائع؛ والأزهر يتطلع إلى سنِّ قوانين صارمة تجرم التعذيب والإيذاء البدنى والمعنوى والاعتداء على حرمة المواطن بأى شكل من الأشكال، وتفرض ثقافة احترام المواطن أيًّا كان مركزه، ويصبح ذلك معيارًا أساسيًّا لدى أجهزة الأمن وسائر أجهزة الدولة.

وفى لقاء مع صحيفة «المصرى اليوم»، أكد الدكتور أحمد الطيب -شيخ الأزهر- أن الأزهر لم يتملق أو يهادن النظام السابق خلال المظاهرات.. مشيرًا فى هذا السياق إلى موقف السفير محمد رفاعة الطهطاوى، الذى كان قد شارك فى المظاهرات، وهو المتحدث الرسمى باسم الأزهر، وهو ما يعنى أن الأزهر كان مساندًا للثورة وليس للنظام.. مشيرا إلى أن مؤسسته التى يقف على رأسها تعلو فوق السياسة، إضافة إلى كونه غير مسيس. وأعرب «الطيب» عن رفضه انتخاب شيخ الأزهر خوفًا من تأثير المال السياسى على المنصب.

وقال «الطيب» فى حلقة من برنامج «مصر بعد مبارك» بثتها قناة العربية: إن الأزهر مؤسسة علمية وتعليمية وليس مؤسسة سياسية؛ لأن تحويلها لمؤسسة سياسية يعنى خضوعها لسلطةٍ أو جهةٍ ما داخل الدولة، وإن دور الأزهر ليس أن يكون جزءًا من النظام أو ثائرًا عليه.

ودافع شيخ الأزهر عن البيان الذى أصدره يوم الجمعة الذى سبق سقوط مبارك، وقال: دافعى أننى كنت أخشى أن تقع مواجهة بين الشباب الثائرين والجيش، وبالتالى لم يكن السبب وراء البيان تملُّق النظام؛ لأنه ببساطة لم يكن هناك نظام فى ذلك الوقت، حتى يتملقه، وأن البيان كان دافعه الخوف على دماء الشباب.

ونفى شيخ الأزهر أن يكون سبب تريُّثه وقت المظاهرات أنه معين من قِبل الدولة، فهو لم يأتِ راغبًا فى سلطة، ولا يخشى فقد منصب أو وظيفة، على حد قوله، «وبالتالى فأنا غير مسيس». وقال الطيب: إن الأزهر فوق الثورة وفوق السلطة الماضية وفوق السلطة المقبلة، فهو مؤسسة تعلو كل تلك الاعتبارات.

وعن جماعة الإخوان المسلمين، قال: إن هناك خلافات كبيرة معهم، وأولها أن الأزهر

يختلف مع التوجُّه السياسى للجماعة، فالأزهر ليس له حزب ولن يكون حزبًا. وأضاف: إذا تم تأسيس دولة مدنية فى مصر بالمفهوم الغربى فسوف يكون الأزهر أول من يتصدى لها.

وعلَّق «الطيب» على خطاب المرشد الإيرانى الأعلى على خامنئى الذى ألقاه أثناء الثورة المصرية وعدم وجود خطاب مماثل من الأزهر، قال الطيب: إن ذلك سببه الالتزام بقيم وضوابط الأزهر، فمرجعية إيران غير الأزهر؛ لأن المرجعية الإيرانية تتحدث باسم عشرة بالمائة من المسلمين، بينما يتحدث الأزهر باسم تسعين بالمائة من المسلمين، فحديثه أكثر تأثيرًا من المرجع الإيرانى، وأنه لو فعل الأزهر وأصدر بيانًا يكون قد تخندق ودخل فى خانة مع أو ضد.

وتحفظ شيخ الأزهر على فكرة اختيار شيخ الأزهر عن طريق الانتخاب؛ لأن المال يمكن أن يلعب دورًا فى الاختيار.. مشيرًا إلى أن منصب شيخ الأزهر لم يكن أبدًا بالانتخاب كما يتردد. وقال: إن نظام الانتخاب له عيوب، والتعيين له عيوب أيضًا، وأن الأفضل -من وجهة نظره- أن يتم شغل المنصب بالتعيين، على أن يُمنح شيخ الأزهر بعد تعيينه الاستقلال الكامل عن الدولة.

وحول سبب تخوفه من دور المال فى انتخاب شيخ الأزهر، قال «الطيب»: إنه يوجد حاليًّا إسلام سياسى ممول وحركات إسلامية ممولة ودعاة لديهم أموال، فما الذى يمكن أن يحدث لو انتُخب أحد هؤلاء شيخًا للأزهر؟ وأضاف أنه لو أصبح للمجتمع الأمانة فى الانتخاب، فسوف يكون مقتنعًا بفكرة الانتخاب.

وفى السياق نفسه، وجَّه رئيس مجلس الشورى الإيرانى، على لاريجانى، انتقادات إلى الأزهر -أحد أكبر المؤسسات الدينية للسُّنَّة- وقال إن حركة علماء الدين فى تلك المؤسسة «تخلَّفت عن حركة الشعب» ولم تتمكن من أداء دور إيجابى فى الانتفاضة، فى أحدث تطور على صعيد الردود المتبادلة بين الأزهر وأركان النظام فى إيران التى يغلب عليها المذهب الشيعى.

وقال لاريجانى -خلال احتفال لتدشين مركز دينى فى مدينة «قم» الإيرانية المعروفة بمدارسها الدينية الشيعية-: إن علماء الأزهر «لم يستطيعوا أداء دور جاد فى ثورة الشعب المصرى، بسبب عدم استقلاليتهم». واعتبر لاريجانى أنه لو لم تكن الحوزات العلمية

(التسمية الرسمية للمدارس الدينية الشيعية) مستقلة لكانت تواجه مشكلة، ولتأخرت فى الدفاع عن حقوق الناس والقيم الإسلامية.

وأعرب عن «أسفه لوجود تخلُّف عند علماء الدين» فى بعض البلدان التى شهدت انتفاضات شعبية، قائلا: «رغم وقوف الشباب وشرائح كثيرة من الشعب فى طليعة الثورات، لكن علماء الدين فى هذه البلدان تأخروا فى حركتهم». ورأى لاريجانى أن ما يجرى حاليًا من «صحوة إسلامية فى مختلف البلدان» يجب أن يدفع إلى «زيادة مدى اتصالات الحوزات العلمية على الصعيد الدولى». ورجَّح أن تتسبب هذه «الصحوة» فى جعل «علماء أهل السنة يقفون فى مكانهم الطبيعى».

وكانت الأحداث فى مصر، التى انتهت بتنحى الرئيس حسنى مبارك، قد شهدت أول تراشق علنى بين الأزهر وكبار رموز النظام الإيرانى؛ إذ إنَّه رغم الخلاف السياسى الذى ساد لسنوات بين القاهرة وطهران، فإن المؤسسة الدينية المصرية حافظت على موقف وسطى حيال المذاهب غير السُّنية.

فقد ألقى المرشد الإيرانى، على خامنئى، خطبة جمعة باللغة العربية لأول مرة، قال فيها إن الانتفاضة التى تشهدها مصر «توجه ضربة للسياسات الأمريكية فى المنطقة»، فى خطبة جاءت مع «جمعة الرحيل» التى توعد فيها المحتجُّون فى مصر إسقاط الرئيس، حسنى مبارك. واعتبر خامنئى أن «الصهاينة يعلمون مدى الزلزال الذى سيُحدثه انتقال السلطة فى مصر وعودة هذا البلد إلى مكانته الحقيقية». وذكر أن انتفاضة مصر، وفى حال نجاحها، ستكون هزيمة نكراء للولايات المتحدة فى المنطقة.

وقد ردَّ أحمد أبو الغيط -وزير الخارجية المصرى- على «خامنئى»، قائلا: إن حديث مرشد الثورة الإيرانية عن التطورات الداخلية فى مصر يكشف عن «مكنون ما يعتمل فى صدر النظام الإيرانى من أحقاد تجاه مصر». وأضاف أبو الغيط، لوكالة الأنباء المصرية الرسمية: «إن تمنيات المرشد بإقامة شرق أوسط إسلامى تقوده إيران إنما تكشف عما تسعى تلك الدولة لتحقيقه فى المنطقة».

وأدان شيخ الأزهر، أحمد الطيب، حينها بشدة التصريحات الإيرانية التى تناولت أوضاع مصر، وانتقد السياسات الإيرانية، التى قال إنها «تستخدم مرجعيتها الدينية العليا وتسخِّرها لتصدير النداءات التى تتناقض مع مبادئ الإسلام، وتخرج خروجًا سافرًا على صريح القرآن

والسنة وإجماع الأمة»، وذلك فى أعنف رد من أحد أكبر المرجعيات السُّنية على مواقف طهران.

وقد شنَّ الشيخ محمد علاء الدين ماضى أبو العزائم -شيخ الطريقة العزمية- هجومًا عنيفًا على بعض مشايخ الطرق الصوفية.. مؤكدًا أنهم كانوا من أنصار مشروع التوريث. وقال أبو العزايم، إنه يرفض فكرة التوريث، سواء توريث السلطة أو التوريث داخل الطرق الصوفية.. داعيًا الطرق الصوفية لإنشاء مجلس إدارة فى كل طريقة منتخب، تكون سلطته أعلى من الشيخ؛ لتقويمه وتعريفه الأحداث فى العالم الإسلامى ككل. وكشف أبو العزائم عن أنَّ عددًا كبيرًا من مشايخ الطرق الصوفية وأتباعهم ومريديهم فاسدون ويعيشون فى جهل شديد ويصدقون الخرافات والبدع.

وأضاف أبو العزائم -خلال احتفاله بالمولد النبوى الشريف- أن بعض المريدين والأتباع وصل بهم الأمر إلى تقديس شيخهم إلى درجة الشرك بالله، ويعتقدون أن الشيخ بإمكانه أن يحيى ويميت وأن يشفى المرضى ويجعل المرأة العاقر تحبل.. ذاكرًا فى هذا الصدد أن بعض المريدين والأتباع وصل بهم الجهل إلى درجة أن قاموا بدفن حمارة شيخهم بجواره وعملوا لها «مولد» كل سنة مثلها مثل شيخها، بعد اعتقادهم بأن الحمارة لها كرامات مثل أولياء الله الصالحين.

ولم يغفل شيخ العزميين مهاجمته للصوفيين لعدم مشاركتهم فى ثورة ٢٥ يناير، بقوله: إن على الطرق الصوفية تكفير خطيئتها للشعب المصرى لعدم مشاركتها فى المظاهرات.. مهنئًا الشعب المصرى والعالم بأسره بسقوط نظام الرئيس مبارك. وقرأ الفاتحة مع المئات من مريدى طريقته على أرواح الشهداء.

وأضاف أبو العزائم، أن ثورة ٢٥ يناير جاءت لتحقق المطالب التى عجزت عن تحقيقها ثورة يوليو، التى جاءت للقضاء على الإقطاع والفقر وسيطرة رأس المال.. فى حين أن الأنظمة المتعاقبة على حكم مصر لم تفعل شيئًا سوى القضاء على الشعب المصرى وطموحاته فى حياة كريمة وحرة.

وطالب أبو العزائم بإنهاء الاعتصامات والمظاهرات التى يقوم بها العمال والموظفون فى الشركات والمصالح الحكومية والبنوك والعودة للعمل؛ لإعطاء المجلس العسكرى

فرصة لتنفيذ الإصلاحات التى يقوم بها حاليًا.. مؤكدًا أنه يمكن للعمال والموظفين العودة للمظاهرات للمطالبة بالحقوق بعد فترة ٦ شهور.. مطالبًا المصريين بمساندة المجلس العسكرى الذى استجاب لمطالب الشعب وقام بحلّ البرلمان المزوَّر وأمر بتعديل الدستور.. تمهيدًا لإجراء انتخابات نزيهة بدون تزوير من ضباط مباحث أمن الدولة الذين كانوا يتدخلون فى كل شىء حتى أنهم لم يتركوا انتخابات الطرق الصوفية «اللى ما يعرفوش حاجة فى السياسة» وقاموا بتزويرها لحساب أحد أعضاء الوطنى الذى لا يتمتع بأى كفاءة، ومؤهله الوحيد هو انتماؤه للحزب الوطنى.

وفى نهاية الاحتفال كشف شيخ العزميين عن تبرعه بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه يقدمها للدكتور سمير رضوان -وزير المالية- لجرحى المظاهرات.. داعيًا كل أبناء الطريقة العزمية إلى المساهمة لتعويض أسر الجرحى والشهداء.

وإيمانًا بدور دور العبادة فيما يهم الناس، نشرت صباح الأربعاء ٣٠ من مارس ٢٠١١، صفحة «كلنا إيد واحدة لإصلاح مصر الغالية» على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، قائمة بأسماء المساجد والكنائس التى ستنطلق منها تجمعات المواطنين من الشعب المصرى يوم الجمعة الأول من أبريل المقبل، للمشاركة فى «جمعة إنقاذ الثورة»، وهو الدور نفسه الذى قامت به المساجد والكنائس بداية من جمعة الغضب حتى جُمع استرداد الثورة فى ٣٠ من سبتمبر ٢٠١١.

وقد تضمنت القائمة عددًا من المساجد والكنائس على مستوى جمهورية مصر العربية، وهى كما يلى: (مسجد مصطفى محمود بالمهندسين- مسجد النور وكنيسة السيدة العذراء والأنبا بيشوى بالعباسية- مسجد رابعة العدوية وكنيسة القديسة العذراء والقديس إثناسيوس بمدينة نصر- مسجد عمر مكرم بالتحرير- مسجد حسين صدقى ومسجد الأوقاف وكنيسة السيدة العذراء بالمعادى- مسجد المراغى بحلوان- مسجد الفتح برمسيس- مسجد الحصرى بمدينة ٦ أكتوبر- مسجد الحسين بمنطقة الأزهر- مسجد السلطان حسن والرفاعى بالسيدة عائشة- مسجد الخازنداره وكنيسة الأنبا أنطونيوس بشبرا)، وسيكون التجمع بعدها فى ميدان التحرير.

وفى الإسكندرية سيجتمع القادمون من (مسجد القائد إبراهيم وكنيسة المرقسية بمحطة الرمل- مسجد شرق المدينة بالعصافرة) فى ميدان سيدى جابر، وبمحافظة السويس ستنطلق المسيرات من (مسجد الأربعين- مسجد الشهداء- مسجد سيد الغريب- مسجد

السيد حمزة)، ومحافظة المنيا من مسجد الفولى، وكنيسة السيدة العذراء. وفى محافظة أسيوط سيخرج الأهالى من (مسجد السلطان الفرغل- مسجد خشبة- مسجد الهلالى). ومحافظة سوهاج من مسجد العارف بالله السوهاجي. ومحافظة البحر الأحمر من مسجد الناصر، ومسجد السلام بمحافظة بورسعيد، وكل من مسجد التوحيد ببلبيس، ومسجد كفر الحوت بفاقوس، فى محافظة الشرقية. كما سيتجمع المشاركون فى «جمعة إنقاذ مصر» عند (مسجد الأحمدى والسيد البدوى وكنيسة مار جرجس) بمحافظة الغربية. وفى المنصورة سيكون التجمع عند (مسجد الموافى ومسجد المصطفى). وأخيرًا مسجد أبو بكر الصديق بمحافظة الإسماعيلية.

وبعد نجاح الثورة، أعرب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية شنودة الثالث عن أمله فى أن تعود مصر مركزًا للشرق الأوسط كما كانت من قبل.. وقال: نأمل فى أن يعود الاستقرار إلى البلاد.

ونوه البابا شنودة -فى تصريح خاص للقناة الأولى بالتليفزيون المصرى اليوم «الأحد»- بأن ثورة ٢٥ يناير كانت سلمية وتنادى بمبادئ آمن بها الجميع.. معربًا عن أمله فى أن تتحقق هذه المبادئ يومًا بعد يوم لتحقيق الإصلاح.

وأشار البابا شنودة إلى مكانة مصر العظيمة بين دول العالم أجمع.. معتبرًا إياها جوهر وقلب الشرق الأوسط. وعن كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية، قال البابا إن السلام هو ما ينشده جميع المصريين، ولم تظهر فى الأيام الأولى من الثورة أى احتكاكات بين المسلمين والأقباط، ولكن للأسف حدثت فيما بعد، وهو ما شاهدناه جليًّا فى أحداث «أبو قرقاص» بالمنيا وأحداث قنا، مما يضر بمصلحة البلاد. وأضاف: نريد أن تكون مصر دولة ديمقراطية ومدنية. وأعرب عن شكره وتقديره للقوات المسلحة على إعادة بناء كنيسة صول بأطفيح.. معربًا عن تقديره أيضًا للإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب الذى توجه لزيارة هذه الكنيسة.

حرب الفتاوى والاتهامات

اتَّهم عدد من قيادات «الجماعة الإسلامية» المحتجزين بالسجون المصرية، جهاز مباحث أمن الدولة باستخدام السجناء السياسيين الإسلاميين «فزاعة» من أجل إثناء المجلس

الأعلى للقوات المسلحة عن الإفراج عنهم، بزعم أنهم يشكلون تهديدًا كبيرًا على الأمن القومى المصرى فى حال إطلاق سراحهم. وقال بدرى مخلوف حسين (أمير «الجماعة الإسلامية» بمحافظة قنا)، والشيخ فوزى الشريف (أحد قيادات الجماعة) فى رسالة بعثا بها إلى «المصريون» من داخل سجن العقرب نقلها محاميهما فرحات عبد الرازق: إن جهاز مباحث أمن الدولة يحاول إقناع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخطورة الإفراج عن السجناء الإسلاميين، ومن بينهم «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد».

وأشارا إلى أنه يستخدم الإسلاميين «فزاعة» بالطريقة نفسها التى اتبعها نظام الرئيس السابق حسنى مبارك والتى كان يستهدف منها تخويف الغرب والأقباط.. رغم أن ما يقرب من ٢٠ ألف سجين من «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» أُفرج عنهم منذ إجراء المراجعات الفقهية فى نهاية عام ٢٠٠١، ولم يتورط أى منهم فى ارتكاب أعمال عنف حتى الآن، وهو ما يكذب مزاعم جهاز أمن الدولة.

لكن القياديين فى الجماعة الإسلامية لهما تفسير آخر للإبقاء عليهم بالسجون وعدم إطلاقهم، إذ قالا إن ضباط أمن الدولة مرعوبون بشدة من إمكانية خروج السجناء الإسلاميين خوفًا من رفعهم قضايا ضدهم وكشف ما كانوا يرتكبونه فيما وصفاها بـ«سلخانات التعذيب وغرف جهنم»، خاصة أن قضايا التعذيب لا تسقط بالتقادم.

وطالب القياديان بـ«الجماعة الإسلامية» داخل السجون، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالإفراج عنهما وعن جميع السجناء السياسيين وقضايا الرأى.. خاصة أن عددًا كبيرًا منهم مسجونون بموجب المادة الخاصة بالاتفاق الجنائى التى أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا تاريخيًا بعدم دستوريتها. وعلى الرغم من ذلك، رفض نظام مبارك وجهاز أمن الدولة الإفراج عنهم وتنفيذ أحكام القضاء.

جاء ذلك فى الوقت الذى أشاد فيه مخلوف والشريف وقيادات «الجماعة الإسلامية» داخل السجون بدور الجيش فى مساندة ثورة ٢٥ يناير، واعتبروا أن الدور الذى لعبته القوات المسلحة فى هذا الإطار لا يقل أهمية عن البطولات التاريخية فى معركة العبور عام ١٩٧٣، خاصة إذا ما قورن بما حصل فى ليبيا؛ حيث «المذابح التى يقوم بها الطيران ووحدات الجيش الليبى وقصف الشعب الليبى وضربه بالذخيرة الحية، وهو ما لم يتورط فيه الجيش المصرى العظيم».

وأعرب شيوخ «الجماعة الإسلامية» عن مخاوفهم من حرمانهم من الفرح بثورة ٢٥ يناير، وألا يحصدوا جزءًا من ثمار هذه الثورة المباركة، على الرغم من أنهم كانوا أول من وضعوا بذورها ضد «ظلم وفساد نظام مبارك منذ ربع قرن». وقالوا إنهم كانوا الوحيدين الذين لا يزالون يدفعون ثمن فاتورة رفض سياسات نظام مبارك طوال هذه السنوات؛ حيث تعرضوا لأقسى أنواع التعذيب وانتهاك آدميتهم فيما أسموه بـ«غرف جهنم» الخاصة بالتعذيب داخل السجون، فى مسلسل تعذيب استمر ما يقرب من ١٠ سنوات، فيما يشبه مذبحة للسجناء انتهت بقتل المئات أثناء «حفلات التعذيب»، على حد قولهم.

ومن بين وقائع التعذيب التى تعرضوا لها على مدار سنوات سجنهم، يروى مخلوف كيف أن أحد ضباط أمن الدولة ويدعى «د.خالد» كان يجبر السجناء على الطواف حول صورة كبيرة للرئيس السابق حسنى مبارك تم تعليقها فى فناء السجن، بالطريقة ذاتها التى يطوف بها زوار بيت الله الحرام حول الكعبة وهم يرددون عبارة «لبيك حسنى مبارك!!».

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كان الضباط -وكما يقول مخلوف- «يقومون بتعليق صورة كبيرة لمبارك فى مدخل عنبر السجن ثم يقومون بضربنا أثناء دخول هذه الطرق للسجود فورًا لصورة مبارك عند اقترابنا منها!!». وكشف مخلوف عن جرائم بشعة أخرى كان يقوم بها ضباط أمن الدولة تفوق ما يقوم به الضباط الأمريكيون فى سجن جوانتانامو سيئ الصيت، ووصل الأمر إلى حد تدنيس المصحف الشريف. فيروى أن ضابطًا يدعى «عبد الناصر» كان يمارس أقسى أنواع التعذيب النفسى والجسدى، لدرجة أنه كان يجعلنا نلقى المصاحف على الأرض، ثم يأمر جنوده بضرب السجناء بوحشية تجعلهم يهرولون وهم فى غيبوبة وفقدان وعى من التعذيب ويدوسون بأقدامهم على المصاحف الملقاة على الأرض.

وقبيل ثورة يناير، كانت إحدى نائبات الحزب الوطنى تريد منع إذاعة خطبة الجمعة والعيدين والأذان من المساجد على مستوى الجمهورية، وهو ما ردَّت عليه وزارة الأوقاف بأن خطبة الجمعة والعيدين الصغير والكبير ستظل معلنة فى الإذاعة وبمكبرات الصوت الخارجية إلى أبد الآبدين، وهذا أمر شرعى لا جدال فيه.

وقال الشيخ فؤاد عبد العظيم -وكيل وزارة الأوقاف لشؤون المساجد- ردًّا على سؤال قدمته النائبة سلوى عمارة أمام لجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب، حول عدم اتخاذ

الوزارة الإجراءات اللازمة لمنع إذاعة خطبة الجمعة ودروس الوعظ بمكبرات الصوت الخارجية- إن ما تطلبه النائبة أمر غريب. وأضاف أن خطب الجمعة والعيدين وأذان الصلوات الخمس، يكون فى مكبرات الصوت الخارجية للمساجد؛ لأن هناك من يصلى خلف الإمام فى الشوارع والبيوت فلا بد أن يسمع، أما دروس الوعظ فتكون بالسماعات الداخلية.

ورفض وكيل وزارة الأوقاف ما رددته النائبة من أن بعض الأئمة فى دروس الوعظ يخرجون على المألوف وعلى الحدود الواجبة. وقال «إن الأئمة والوعاظ على أعلى مستوى من الأدب والثقافة، ولا يوجد خروج أبدًا على الآداب». وأشار إلى وجود ما يربو على ٥٠ ألف إمام وخطيب وواعظ، فضلا عن أساتذة الجامعات الذين يلقون دروسًا فى المساجد، وكلهم يخضعون لاختبارات من قِبل الوزارة قبل توليهم هذه المهمة. وأكد الشيخ عبد العظيم أن الخطب ستظل قائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وأوضح الشيخ فؤاد عبد العظيم -وكيل وزارة الأوقاف لشؤون المساجد- أن التعرُّض للآخر بعيد عن الدين، وأن الوزارة ترفضه سواء كان ضد الأقباط أو اليهود، ولو وُجد إمام يدعو على اليهود فنمنعه.. مشيرًا إلى أن الوزارة عندما تطلب أئمة ووعاظًا يتقدم إليها نحو ٢٠ ألف شخص، نختار منهم ١٥٠٠، مما يدل على أنها تختار من هو على أعلى مستوى من الفكر والثقافة، وقبل ذلك كله الدين. وقال «إنه فى السابق كان هناك من الأئمة من ينتهج نهجًا بعيدًا عن نطاق خطبة الجمعة، والآن لدينا الإمام الصالح للتواصل مع أمريكا وأوربا، وما يزيد على ٩٥٪ من الأئمة يسير على هذا النهج».

وكان الشيخ شوقى عبد اللطيف -وكيل اللجنة، الذى رأس الاجتماع- قد أكد أن شعائر صلاة الجمعة المذاعة شيء أساسى فى مصر بوصفها مجتمعًا إسلاميًّا، وستبقى على مر الأيام. وقال إن لوائح وزارة الأوقاف الخاصة بالمساجد تنص على إقامة شعائر صلاة الجمعة -بما فيها الأذان والقرآن والخطبة- وكذلك الأذان بالنسبة للصلوات الخمسن من خلال مكبرات الصوت، وفيما عدا ذلك بميكروفون داخلى حتى الصلوات الجهرية والسرية. وأمام ذلك تراجعت النائبة سلوى عمارة، وأوضحت أنها لم تطلب أبدًا وقف إذاعة الأذان فى الميكروفونات الخارجية، وكل ما طلبته هو خفض الصوت أثناء الدروس بالمساجد.

وأوصت لجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب بالعمل على تطوير الخطاب الدينى.. مع تنقيته من الأساليب التى تتنافى مع الصحة الدعوية، وتشديد الرقابة على المساجد حتى تؤدى دورها المنوط بها.. مؤكدة أن إذاعة شعائر صلاة الجمعة هى سمة من سمات الأمة الإسلامية، يجب أن تبقى على مر العصور.

وقد لعبت الفتاوى الدينية دورًا عبر الزمان فى دعم الأنظمة الاستبدادية التى لا تريد خيرًا لشعوبها، بداية من فتوى رجال الدين فى دولة الخلافة الاسلامية العثمانية بأن المطبعة رجس من عمل الشيطان؛ لإبقاء الرعية فى ظلام الجهل.. مرورًا بتجرؤ الملك فاروق بطلب فتوى من شيخ الأزهر آنذاك تحرم أن تتزوج مطلقته الملكة السابقة فريدة.. مساويًا نفسه برسول الإسلام، وهو ما رفضه شيخ الأزهر بشدة .

وقد استخدم الحزب الوطنى الحاكم الفتاوى أسوأ استخدام، فالمهاجرون غير الشرعيين الهاربين من البطالة وضيق العيش فى بلادهم، والذين يلقون حتفهم على يد النظام الجائر فى البحر وهم فى طريقهم لليونان أو إيطاليا ليسوا شهداء بل طماعون ولن يدخلوا الجنة.. ومن يعترض سيارة الشرطة وهى فى طريقها للقبض على أحد المتهمين وتدهسه السيارة فقد مات مخالفًا لدين الله.. وإلقاء الخبز المدعم للدواجن والماشية حرام ..إلخ.

فى مقاله تحت عنوان «فتاوى فاسدة» فى صحيفة «الشروق» تعليقًا على ظاهرة حرق النفس التى انتشرت فى مصر بعد حرق البوعزيزى نفسه فى تونس، ذكر فهمى هويدى أنه بدلا من تكفير المنتحرين وتسفيههم.. أليس الأجدى والأنفع أن نحاول بشكل جاد أن نجيب عن السؤال الأهم: لماذا ينتحرون؟..ألحَّ عليَّ هذا السؤال حين وجدت بعض وسائل الإعلام عندنا مهتمة باستطلاع آراء الفقهاء فى مصير هؤلاء فى الآخرة وعلى أى مراتب جهنم سيتم توزيعهم، وهناك صحفيون آخرون استطلعوا آراء بعض علماء النفس الذين لم يأخذوهم على محمل الجد، وقال أحدهم إنهم يريدون لفت الأنظار فقط، وكأنهم أرادوا أن يشتهروا قبل أن يموتوا! الذين أفتوا فى الموضوع تسرعوا فيما قالوه وأخطئوا فيما خلصوا إليه، على الأقل فيما نقلته عنهم الصحف المصرية. وأكبر خطأ وقعوا فيه أنهم حمَّلوا الأحاديث النبوية التى أدانت المنتحر واعتبرته كافرًا بأبعد كثيرًا مما تحتمل، واعتبروه كافرًا بالملة.. فى حين أن المراد هو الكفر بالنعمة التى لا تُخرج المرء من الملة. وأن المقصود

هو تحذير المؤمنين؛ حتى لا يسارعوا إلى القنوط ويفقدوا ثقتهم فى رحمة الله وفرجه، فيلجئون إلى التخلص من حياتهم التى وهبهم الله إياها. بالتالى فإن الأحاديث النبوية نهت عن قتل النفس وحذرت من يُقدم على ذلك من أنه سيكون خالدًا فى نار جهنم فى الآخرة.

فصل فى هذا الموضوع الإمام النووى فى شرحه على صحيح مسلم؛ حيث ذكر أن الأحاديث التى وردت فى هذا الصدد وتحدثت عن خلود المنتحر فى النار تُحمل على ثلاثة أقوال:

• قول يرى أن المنتحر إذا كان واعيًا بحرمة الانتحار وأقدم عليه رغم ذلك فإن الكفر بالنعمة يثبت فى حقه وينال عقوبته فى الآخرة.

• القول الثانى يرى أن المراد بالخلود طول المدة والإقامة المتطاولة، لا حقيقة الدوام، كما يقال: خلَّد الله ملك السلطان.

• القول الثالث أن ذلك جزاؤه. ولكن الله تعالى تكرَّم فأخبر (فى أحاديث أخرى) أنه لا يخلُد فى النار من مات مسلمًا.

هذه الخلفية تسوغ لنا أن نقول إنه ليس لدينا حكم شرعى عام بتكفير المنتحر، ولكنَّ هناك نهيًا عنه وإدانةً للمنتحر، إلا أن كل حالة ينبغى أن تُبحث فى ضوء ملابساتها، ولا ينبغى أن نصدر حكمًا عامًا على الجميع.

يساعدنا على استيعاب هذا الموقف أن نقيس على النص القرآنى الذى يقرر أنه: ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾ [النساء: ١٤٨]. ذلك أن الأصل هو النهى عن الجهر بالسوء، والمسلم اللعَّان مدان فى أحاديث نبوية كثيرة.. إلا أن المظلوم الذى يستشعر الغبن والقهر، يُستثنى من الإدانة ويُغفر له فعله.

لنا أن نقيس أيضًا على الآيات التى وردت فى أواخر سورة الشعراء التى تقول: (والشعراء يتبعهم الغاوون، ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون، وأنهم يقولون ما لا يفعلون، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرًا وانتصروا من بعد ما ظلموا. وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون).

إن الحكم على الشعراء ليس واحدًا فى هذه الآيات، ولئن كانوا ممن يتبعهم الغاوون، إلا الذين آمنوا منهم وانتصروا بعدما ظلموا فإنهم مستثنون من الإدانة والعقاب.

إن غضب المظلوم تُفتح له أبواب السماوات، وهو معذور فى كل ما يُقدم عليه، سواء جهر بالسوء أو أشعل النار فى نفسه. ولم أفهم لماذا نشغل أنفسنا بمصيره فى الآخرة، الذى هو متروك لعدل الله ورحمته. وأستغرب جدًّا أن نطلق حكمًا بتكفير الشاب التونسى محمد البوعزيزى الذى أشعل النار فى نفسه، لتصبح تلك الخطوة بمثابة عود الثقاب الذى فجَّر الانتفاضة الشعبية التى أطاحت بحكم الطاغية وتحدَّت جبروته.

لست أخفى أننى أتشكك فى براءة مثل هذه الحملات، التى تثنى الناس عن التعبير عن غضبهم بعدما فاض بهم الكيل وتحملوا مظالم لا قِبل لهم بها. فقد سبق أن قرأنا إدانة وتحذيرًا من الإقدام على الإضراب عن الطعام؛ بدعوى أنه يتعارض مع النهى عن أن يلقى الناس بأنفسهم إلى التهلكة. كما قرأنا تجريمًا للتظاهرات التى تخرج إلى الشوارعح بدعوى أنها تؤدى إلى تعطيل مصالح المسلمين. وهو ذاته التجريم الذى يدان به معارضة الأنظمة المستبدة والتمرد عليها، بزعم أن ذلك من شأنه إثارة الفرقة والفوضى فى دار الإسلام.. إلى غير ذلك من الفتاوى التى تسعى فى نهاية المطاف إلى حثِّ الناس على الرضا بالقهر والظلم، وتصرفهم عن تحدى الظلم وإنكار منكراته وفواحشه.

ليت الذين ينشغلون بمصير المنتحرين فى الآخرة يتركون ما لله لله. ولو كانوا مخلصين وشجعانًا حقًّا فليتهم يفسرون لنا لماذا أقدم أكثر من ١٠٠ ألف مصرى على الانتحار فى عام واحد، وهو الرقم الذى فاجأنا به مركز معلومات مجلس الوزراء (الأهرام ٢٠/ ١).

وفى مقاله بصحيفة «المصرى اليوم»، ذكر بلال فضل «عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس حارقًا نفسه»، عبارة صادمة لا أدرى هل كان سيدنا «أبوذر الغفارى» سيقولها لو كان حيًّا بيننا الآن بدلا من قولته الشهيرة «عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهرًا سيفه»؟. ربما لم يقلها؛ فقد كان رضى الله عنه رجلا مؤمنًا يعرف أن الانتحار يأس واليأس كفر، ولذلك لعله كان سيتمسك بشهر السيف بأشكاله الدستورية المعاصرة من إضرابات واعتصامات ومظاهرات وعمل سياسى، وكلها بدائل أكثر فاعلية ونجاعة من حرق النفس.

وبالتأكيد كان شيوخ الدولة سينعقدون بكامل هيئاتهم لكى يُصدروا بيانًا لإدانة منهج أبى ذر التحريضى، وشجب خروجه على الحاكم، ودعوته للالتزام بطاعة أولى الأمر بدلا من

إثارة البلبلة وتهييج الجماهير وإيقاظ الفتنة. لم يكن فى أيام أبى ذر مجامع حكومية للإفتاء، لكنْ كان هناك مستفيدون من الأوضاع القائمة، ومستغلون لأطهر النصوص فى خدمة أحطِّ المقاصد، وأولئك هم الذين نفوا أباذر وحققوا فيه نبوءة سيد الخلق، صلى الله عليه وسلم «يعيش وحده، ويموت وحده، ويُبعث يوم القيامة وحده»، وأمثالهم فى أيامنا هم الذين يتشطرون على الراغبين فى الانتحار حرقًا، ويصمتون عن الذين دفعوهم إلى الانتحار.

«هل أنا مع الانتحار؟» سؤال ستعاجلنى به الآن، طيب يا سيدى، سأجيبك بحكاية، منذ عشرين عامًا كنت طالبًا فى السنة الجامعية الأولى، مرت علىَّ أيام وليالٍ لم أكن أملك فيها قوت يومى بعد أن نفدت مدخراتى وتقطعت بى السبل، ومع ذلك لم أفكر فى الخروج على الناس حارقًا نفسى ولا شاهرًا سيفى، لماذا؟ لأنه كان لدىَّ أمل يعصمنى من الكفر، عشت ليلتين لا أجد ما آكله سوى أرغفة عيش قديمة وبرطمان ليمون معصفر وبرطمان عسل تجمَّد فى الشتاء دليلا على جودته، وكنت أعانى فى كَحْتِه بالمعلقة لكى أفرشه على سطح الرغيف، ومع ذلك كله كنت سعيدًا جدًّا؛ لأن جدتى أعطتنى البرطمانين قبل نزولى من الإسكندرية إلى القاهرة وإلا لكنت ربما قد لجأت إلى التسوُّل إسكاتًا لوحش الجوع، لماذا لم أفكر فى الانتحار يومها؟ ببساطة لأننى اخترت تلك الحياة القاسية بمحض إرادتى، تركت العيش المحتمل مع أهلى وقررت أن أطارد أحلامى.. نعم كانت لدىّ أحلام وأيضًا كان لدىَّ راديو، ولا أظن أن أحدًا يستمع إلى إذاعتَى البرنامج العام والشرق الأوسط يمكن أن ينتحر.

كلامى كئيب؟ طيب خذ عندك تفسيرًا ألطف قليلا، ربما لم أفكر فى الانتحار وأنا شاب مطحون لأننى جربته وأنا صبى بائس، الانتحار كان مرهقًا جدًّا، كنت فى التاسعة وقررت أن أهرب من تعاستى الأسرية بأن أبتلع كل ما يوجد من أدوية صلبة وسائلة كانت تشغل حيزًا كبيرًا من (دولاب الأدوية) الذى كان ضرورة فى بيتٍ مكتظٍّ بالسكان، فعلتها وظللت أسفله ساعتين أنتظر الموت، لكنه لم يأتِ، وجاء مكانه مغص حقير تمنيت الموت لكى أرتاح منه ومن التأنيب الذى تعرضت له طيلة اليوم الذى استغرقته لغسيل معدتى، «عايز تموت كافر يا حيوان»، أمى قالتها لى وهى تحتضننى وتبكى، وأنا رددت عليها بما أمتلكه من معلومات دينية أحفظها وبكل ثبات لا يناسب التقطيع الذى تشهده معدتى: «أموت كافر إزاى وأنا مابلغتش سن التكليف.. أنا كنت هاخش الجنة وأستريح»، لذلك ولذلك كله نصيحة من منتحر سابق: لا تجربوا الانتحار؛ لأنه ليس مريحًا على الإطلاق فى حالة فشله.

عارف؟ قبل أيام وفي عزِّ هوجة محاولات الانتحار التى أعقبت ثورة الشعب التونسى، طلب منى معدٌّ فى برنامج شهير أن أشارك فى حلقة يُفترض أن هدفها نصح الشباب بأن يتوقفوا عن التفكير فى الانتحار، المعد كان زميلا لى فى الجامعة وزارنى مرة فى «الشَّقِّ» الذى كنت أعيش فيه وقتها، العشم الذى بيننا جعلنى أشتمه وقلت له: «هل تتصور أننى يمكن أن أشارك فى دجل كهذا؟.. هل تريدنى أن أحدث الناس عن حرمانية الانتحار وعن حلاوة الأمل، ثم أخرج من الاستديو لأركب سيارتى الفارهة وأعود إلى بيتى لآكل عشاء صحيًّا ثم أنام قرير العين؟»، لم أقل له هذا بالفصحى طبعًا، بل بعامية ممزوجة بشتائم يعاقب عليها القانون، والعشم الذى بيننا جعله يرد الشتيمة بأقذع منها قبل أن يسألنى: «طب ترشح مين يقول بُقين حلوين عن الأمل واليأس؟».

الحكاية هكذا بالضبط، كل الذين يتحدثون الآن سواء بإخلاص أو بغير ذلك لا يقولون للناس سوى «بُقين حلوين عن الأمل واليأس»، والمقرف أن الكل يتحدثون وكأن حكاية الانتحار سخطًا اختراع تونسى ابتكره المرحوم بإذن الله البوعزيزى وسمع به المصريون فجأة، والكل ينسى أن من لم يهزّه انتحار عبدالحميد شتا فلا خير فيه.

ونشرت صحيفة «اليوم السابع»، بتاريخ ١٩ من يناير ٢٠١١، ما نصُّه «أفتى عدد من علماء الأزهر، أعضاء مجمع البحوث الإسلامية، بحرمة إقدام المواطنين على الانتحار بحرق أنفسهم، احتجاجًا على فشلهم فى حل بعض المشكلات التى يواجهونها.. مؤكدين أن إقدام أى شخص على فعلٍ قد يؤدى إلى هلاك النفس، هو انتحار محرَّم شرعًا يودى بصاحبه إلى النار، ويُخرجه من ملة الإسلام. وندد علماء الأزهر بالفتاوى المتشددة التى تطالب شباب الدول الإسلامية بإحراق أنفسهم والخروج على الحكام، والثورة فى بلدانهم؛ سعيًا نحو التغيير.. مؤكدين أن التغيير له ضوابط شرعية، وأن تلك الدعوات تتنافى مع ما جاء فى القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، وتتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية التى جاءت لحفظ النفس والبدن».

وأضاف علماؤنا الأفاضل: «ننصح الشباب الذين تسول لهم أنفسهم هذه الوسيلة للحصول على بعض المكاسب، أو استخدامها وسيلة للاحتجاج السياسى، بأنه يخطئ خطأ فادحًا فى حق نفسه باعتقاده إصلاح غيره، وهناك وسائل كثيرة بديلة للإصلاح تحفظ النفس

والبدن، وله من هذه الوسائل السلمية ما يحقق حفظ النفس -باعتباره مقصدًا من مقاصد الشريعة الإسلامية- وحفظ الغير، ولا يمكن أن تُحفظ مقاصد الشريعة بهلاك النفس.. فما كان العنف سبيلا أبدًا إلى السلم، فالعنف يولِّد العنف، والدم يلد الدم، وكما قال الله تعالى: (والفتنة أكبر من القتل)، فالانتحار بكل أشكاله وأنواعه حرام، وهو يأس وهلع وقنوط من رحمة الله، وأنه (لا ييأس من رَوْح الله إلا القوم الكافرون)، والمسلم معرض للابتلاءات، وعليه أن يصبر عليها حتى ينجو».

لقد استند هؤلاء العلماء فى توجيه فتاواهم ونصائحهم إلى العديد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية المطهرة، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «الإنسان بنيان الله، ملعون مَنْ هدمه»، وهنا ليسمح لى علماؤنا الأفاضل، بالسؤال: أليس ما تشهده دولنا ومجتمعاتنا كل يوم بل كل ساعة بل كل دقيقة، هدمًا لهذا الإنسان، وتحطيمًا لقدراته المادية والمعنوية وسحقًا لآماله وطموحاته، وهو يرى الفساد والاستبداد والتسلُّط تهيمن على كل ركن من أركان حياته؟.

لماذا توجهون دائمًا الفتاوى للمقهورين والمستعبدين فى الأرض، ولا توجهونها للفاسدين المفسدين من الطغاة والمرتشين؟ لماذا يجب علينا نحن -من المستضعفين فى الأرض- أن نسمع لكم، ونكون هدفًا لفتاواكم ونصائحكم، وولاة الأمر فى مأمن منها، أم أنهم معصومون من الخطأ والزلل، وهداة لنا فى الأرض علينا لهم السمع والطاعة، وعليكم لهم تثبيت الأركان، وليّ عنق الحقائق؟

يا علماءنا وأساتذتنا: نشكر لكم نصائحكم، ولكن أليس من أعظم حقوقنا عليكم، «شهادة حق عند سلطان جائر»، أم أن هذا ليس دوركم؟ وكل دوركم سكب المزيد من اليأس والإحباط على اليائسين المحبَطين، الذين قدمتموهم إلى الخنوع والذل والمهانة عبر قرون، بدعوى الصبر على السلطان ولو كان ظالمًا؟ أم أن دولة الظلم تدوم عندكم ما حييتم وتنعَّمتم فى خيرات مفسديها وولاة أمورها؟ ودولة العدل لا قِبَل لكم بها؟ أم أن الحرص على العدل ليس من الدين فى شىء؟ .

يا علماءنا وأساتذتنا: أليس ما يقوم به ولاة أمرنا مدعاة للفتنة، التى هى أشد من القتل كما تقولون؟ أليس الاستبداد والقهر مصدرًا للفتنة؟ أليس الغش والفساد وإهمال حقوق العباد،

مصدرًا للفتنة؟ أليس احتكار السلطة وتوريثها واعتبارها حقًّا مكتسبًا يرثها الأحفاد عن الآباء عن الأجداد، مصدرًا للفتنة؟ أليس اعتبار ثروات الدولة ومقدراتها، ملكًا خاصًا يتم توزيعه على الأعوان والأتباع وبطانة السوء مصدرًا للفتنة؟.

يا علماءنا وأساتذتنا: إنها ليست دعوة للانتحار، أيًّا كانت الوسيلة؛ فكلٌّ منا يقدس الحياة، ويسعى بكل ما آتاه الله من جهد، إلى أن يحقق الغاية التى من أجلها خلقه الله، ألا وهى عبادة الله وعمارة الأرض، ولكن كل ما نرجوه منكم، أن تعدلوا.. نعم اعدلوا.. واعقلوا.. وحددوا لمن توجهون فتاواكم ونصائحكم، التى يجب أن تكون لولى الأمر وليس للمأمور، للسيد وليس للعبد، للحاكم وليس للمحكوم، للمستبد وليس للمقهور.. أما نحن فنعرف طريقنا، ونعرف أيضًا مصدر فتاوانا.. إنه «قلبنا»، أم أنه ليس من الدين «استفت قلبك وإن أفتوك»؟ وقلوبنا تقول لكم الآن: اتقوا الله هنا، وكونوا قدرًا للمسئولية التى أودعها الله فى العلماء.. ارحمونا يرحمكم الله.. !!.

وقد نظَّم عدد من شباب فيس بوك رابطة حملت اسم «المختلِّين عقليًّا» للسخرية من وصم حكومات الدول العربية مَنْ أشعلوا النيران فى أنفسهم احتجاجًا على سياستهم الظالمة بالجنون. تضمن الجروب مقاطع فيديو عديدة لمسرحيات شهيرة وأفلام كوميدية عن الجنون ومستشفيات الأمراض العقلية تعليقًا على الأحداث الجارية. وانضمَّ للجروب عدد كبير من المصريين المقيمين بدول الخليج ، والذين بادروا بدعوة آخرين للانضمام للجروب من أجل توسيع قاعدة الاختلال العقلى بالخليج (على حد وصفهم). وطالب أحد الأعضاء بمشاركة جميع المختلِّين فى مصر الوقفة الاحتجاجية يوم ٢٥ من يناير المقبل التى تتزامن مع احتفالات عيد الشرطة.

كما دعا الجروب إلى عقد مؤتمر قريبًا بمستشفيات المعمورة لأبناء الإسكندرية، والعباسية لسكان القاهرة.. مشددين على ضرورة توجُّه سكان باقى المحافظات إلى أقرب مستشفى لهم ومطالبتهم بإذاعة هذا المؤتمر عبر «الفيديو كونفراس» فى جميع العيادات النفسية.

وقد حذَّر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ -مفتى عام السعودية- مما وصفه بـ«مخطط» يسعى إلى تقسيم المنطقة إلى «دول متخلفة»، على حد تعبيره، وذلك على خلفية الأحداث التى شهدتها كل من تونس ومصر.

وفى خطبة الجمعة فى جامع الإمام تركى بن عبد الله (وسط العاصمة السعودية)، انتقد المفتى العام للبلاد، المظاهر الاحتجاجية التى شهدتها المدن التونسية والمصرية. وهاجم كذلك ما وصفه بـ«الإعلام الجائر»، الذى يصور الأحداث على غير حقيقتها.

وبرر المفتى انتقاده للمسيرات الاحتجاجية والمظاهرات، بكونها تفضى إلى سفك الدماء ونشوء حالات سلب ونهب، كما حدث فى مصر. وقال: «إن من أسباب الفتن والغواية والضلالة: إثارة الفتن بين الشعوب والحكام فى هذه المظاهرات والمسيرات التى هى من الأمور التى جيء بها لضرب الأمة فى صميمها وتشتيت شملها وتقسيمها. إن لها نتائج سيئة وعواقب وخيمة، منها: سفك الدماء، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال».

ونبه مفتى عام السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء فيها، إلى ما وصفها بـ«الفوضويات» التى يتم إحداثها داخل الدول من أجل الإضرار بأمنها وضرب اقتصادياتها. وقال: «إن هذه الفوضويات إنما جاءت من أعداء الإسلام والذين يخضعون لهم». ودعا إلى الحذر من «مكائد الأعداء».. منبهًا إلى «أن الغاية من المظاهرات: إضعاف الشعوب، والسيطرة عليها، وإشغالها فى الترهات».

وأكد المفتى الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، ضرورة استشراف الأهداف بعيدة المدى من المخططات التى تتم فى بلدان المنطقة. وقال: «إن هناك غاية بعيدة المدى لضرب الأمة فى صميمها وضرب اقتصادها، وتخطيطًا بعيد المدى لتحويلها إلى (دول متخلفة)».. مؤكدًا أهمية الوقوف من الأمور «موقف الاعتدال».

ونبه مفتى عام السعودية، إلى احتمالية أن تمتد رقعة الأحداث لتشهدها دول أخرى. وقال: «إن مصاب الأمة جلل عندما نسمع أن هذه الأحداث تنتقل من مكان إلى مكان، نار أوقدت، اليوم هنا وغدًا هناك». وحذَّر فى سياق خطبة الجمعة، من مغبة الانسياق وراء ما وصفه بـ«الإعلام الجائر»، والذى قال إن من صفاته أن يكون آلة للتخريب، ووسيلة لتسويق الشعارات البراقة، ونقل الأحداث على غير حقيقتها.

وفى المقابل، شنَّ الداعية يوسف القرضاوى هجومًا حادًّا على كل من أفتى بحرمانية الثورات والتظاهرات العربية. كان القرضاوى قد وصف فى خطبة الجمعة المشايخ الذين أفتوا بحرمانية الثورات والتظاهرات العربية، بالنفاق والحرص على إرضاء الحاكم، وقال: إن هؤلاء المشايخ ينطبق عليهم قول الله تعالى ﴿اشتروا بآيات الله ثمنًا قليلا﴾.

وقال الشيخ القرضاوى: إن هؤلاء المشايخ أفسدوا الدين، وكادت فتاواهم الآثمة تُفشل الثورات العظيمة للشعوب العربية التى حررتهم من العبودية والظلم والبطش. واستنكر القرضاوى، فتاوى هؤلاء المشايخ، باعتبار الثورات خروجًا على ولى الأمر، وتساءل باستنكار: أى ولى أمر، وهو الذى أشاع الظلم والاستبداد والقهر؟ وقال: «إذا كانت المفسدة صغيرة، والمصلحة كبيرة فيجوز تقديم المصلحة على المفسدة».

واستغرب القرضاوى، ما يقوله مشايخ سوريا، وما يستشهدون به خطأ من آيات القرآن، ومنه قوله تعالى ﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾، وأكد أن هذا جهل وتحريف للكلم عن مواضعه.

وأكد القرضاوى، أن هذه الثورات نعمة كبرى من الله وآية من آيات الله، ودعا لكل الثورات العربية بالنصر، وقال: إن مكر وإجرام على عبد الله صالح، والقذافى، لن يغنى عنهما شيئًا، وسينتصر كل من الشعب اليمنى والليبى والسورى على «الطغاة».

ووسط أنباء عن صدور أوامر بقصف بنغازى أيضًا، أصدر الشيخ يوسف القرضاوى -رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين- مساء الإثنين فتوى يجيز فيها قتل الزعيم الليبى معمر القذافى بعد أن قرر إبادة شعبه، وخاطب القرضاوى الجيش الليبى قائلا: «أنت لست أقل وطنية من الجيشين التونسى والمصرى، لا تُضَحِّ بشعبك من أجل إنسان مجنون سلَّط الأجانب على أهله لقتلهم وهتك أعراضهم، السمع والطاعة فى تلك الحالة حرام، من يستطع منكم قتل هذا الرجل السفيه لا يتردد لإنقاذ الشعب الليبى».

وأصدرت جبهة علماء الأزهر بيانًا إلى الأمة دعت فيه إلى نصرة ثورة الشعب الليبى البطل فى وجه الطاغية معمر القذافى وعصابته، وشدت على أيدى رجال ليبيا الأبطال من أجل أن يصمدوا كما صمد البطل عمر المختار ، وأن يحرروا بلادهم من وطأة هذا الديكتاتور الفاسد.

وأضافت الجبهة فى بيانها قائلة: «يا أيها الشباب، إذا كان الطليان قد ذهبوا فإن صنيعتهم -القذافى- قد سام أبناء ليبيا سوء العذاب كما سامنا من قبلُ زين «الهاربين» وصاحب مصر المخلوع، وإخوانكم قد أحيط بهم فى ليبيا كما قد أحيط بكم من قبل.. لكن حالهم غير حالكم، «والمسلم أخو المسلم لا يسلمه، ولا يخذله» فاذكروا فى حقهم عليكم حق شيخهم

فى الجهاد وشيخكم عمر المختار، لا يشغلكم عن ذلك الواجب شاغل؛ فالظلم يمدُّ بعضه بعضًا، ولن تعجزوا عن أن تُخرجوا منكم طوائف إلى سفارات ليبيا وقنصلياتها لتحاصروها حتى تحملوا السفراء والموظفين فيها على الفرار أو الانضمام إلى الثائرين الذين أحيط بهم فى ليبيا إلى أن يسقط الصنم.

ويا خيرة أجناد الأرض: إن ليبيا تصرخ عليكم وأنتم أقرب الناس إليهم ومن خيرة السامعين فأصغوا لها السمع، وأجيبوها ولو بأن تندبوا منكم مليونًا يبدأ زحفه إليها من أمام المسجد التاريخى الذى أكرمكم الله به.. مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية.. يسير هذا الزحف من عنده حتى يبلغ الحدود لفك رهان إخوانه، ولو بالمقام على الحدود، يمد المجاهدين بكل ممكن، ثم لا يبرحونها حتى يهتوهم بالعتق من سطوة الجبارين، ثم يواعدونهم بيت المقدس إن شاء الله.

يا أحفاد عمرو: أدركوا أحفاد عقبة، هؤلاء الأحفاد الذين نبت فيهم عمر المختار القائل: «إننا نقاتل لأن علينا أن نقاتل فى سبيل ديننا وحريتنا حتى نطرد الغزاة أو نموت نحن» فجددوا فى العالمين هذا الكلام».

ووجَّه الدكتور العلامة الشيخ يوسف القرضاوى -رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين- رسالة لمعمر القذافى الرئيس الليبى مطالبًا إياه بالرحيل أو يبقى ليحاكمه الشعب ويُعدم بالميادين العامة على طريقة صاحبيه زين العابدين بن على، وحسنى مبارك.. مطالبًا الشعب بأن يصبروا ويرابطوا، فالنصر قريب. ووصف القرضاوى خلال مداخلة هاتفية لفضائية الجزيرة «القذافى بأنه كالأنعام بل أضل سبيلا، فهو لا يسمع ولا يرى أن شعبه لفظه تمامًا، بل إنه استعان بميليشيات من أفريقيا لسحل شعبه».

وقال رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين: «إن الشعب الليبى قال كلمته وأسمع الدنيا كلها، أنه يريد إسقاط النظام المستبد، المتغطرس الذى يمتلك مقاليد البلاد من البرلمان، والدستور، وقوات الجيش، حتى يمهد لتوريث الحكم». وأضاف: «القذافى وأعوانه من المستبدين، لايتعظون من جاريهما مبارك وبن على؛ لأنهم لا يرون سوى أنفسهم». وأشار إلى أن الشعب الليبى قادر على التغيير؛ حيث فاق عدد الشهداء بالمئات خلال أربعة أيام، رغم أن هذا الرقم لم يحدث طوال ١٨ يومًا بمصر».

وقد أكد المشاركون فى الندوة التى عقدتها مجلة «التبيان» لسان حال الجمعية الشرعية تحت عنوان «الإسلام ومعالم الإصلاح فى مصر الآن» أن المساس بالمادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الإسلام هو المصدر الرئيس للتشريع خط أحمر وأن من يطالبون بإلغاء تلك المادة يريدون إشعال فتيل الفتنة والفوضى فى مصر. وطالبوا بضرورة أن يُعقَبَ الإصلاح السياسى الذى بدأت مصر تجنى ثماره بسبب ثورة شباب ٢٥ يناير بالإصلاح الأخلاقى والاجتماعى والسلوكى لتتبوأ مصر مكانتها الرائدة بين الأمم وتستعيد دورها بوصفها دولة محورية فى العالمين العربى والإسلامى.

فى بداية الندوة أوضح الدكتور مختار جمعة -الأستاذ بجامعة الأزهر، الوكيل العلمى للجمعية الشرعية- أن الإصلاح السياسى فى حال تمامه واكتماله لن يكون نهاية الإصلاح، وإنما هو بداية لمرحلة شاقة وطويلة من الإصلاح الاجتماعى والأخلاقى والسلوكى والتربوى والعلمى.. مشيرًا إلى أن الثورة لا ينبغى أن تكون محاربة للفساد السياسى فحسب، وإنما يجب أن تكون ثورة على سائر ألوان الفساد مع بناء الإنسان عقيدةً وشريعةً وسلوكًا. مع العمل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى والاستغناء عن الأعداء للوصول إلى بناء الوطن القوى الذى يحلم به الجميع.

وفى كلمته أكد الدكتور محمد المختار المهدى -الأستاذ بجامعة الأزهر، رئيس الجمعية الشرعية- أن من أهم عوامل نجاح الثورة التى قام بها الشباب فى الخامس والعشرين من يناير أن إرادة الله وعنايته بمصر جعلت هذه الثورة تقوم على أكتاف شباب لا ينتمون إلى حزب أو اتجاه معين. وأن الحكمة الإلهية اقتضت ذلك؛ لأنه لو كانت الشعارات المنبثقة من هؤلاء الشباب إسلامية لتكتل الغرب والشرق وكل أعداء الإسلام لإجهاض هذه الثورة. ونبه فضيلته إلى أن الإنسان عليه ألا يستعجل ولا ييأس من وعد الله سبحانه وتعالى ووعيده للكفرة والظالمين؛ فقد انتظر سيدنا نوح ألف سنة إلا خمسين، حتى نزلت نقمة الله على الكافرين. وقديمًا استيأس الرسل من الإصلاح والهداية لكن الله تداركهم بعونه، قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّى مَنْ نَشَاءُ وَلا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يوسف: ١١٠].

وأوضح فضيلته أن الجمعية الشرعية سمحت لأبنائها الراغبين فى المشاركة فى الثورة بأن يشاركوا بأشخاصهم لا باعتبارهم ينتمون للجمعية الشرعية. وكان الهدف من ذلك:

عدم استعداء العالم على اعتبار أنها ثورة إسلامية، وكانت حكمة الله تعالى أن سارت فى هذا المسار، وكان ذلك من عوامل إنجاح الثورة. وشدد فضيلته على أن الثورة المصرية لم تقم لظلم اجتماعى فقط وإنما كانت لظلم أكبر، وهو ظلم وقع على دين الله عز وجل بسبب حملات التغريب المستمرة التى كانت تتعرض لها الأمة الإسلامية.

وكانت تونس فى هذا المجال مثالا يضربه الغرب لكل البلاد الإسلامية على ما يسمونه: التحديث. حتى جاءت نقمة الله على الظالمين والمفسدين «فالله يغار على دينه». ولهذا استمرت الجمعية الشرعية فى تقديم النصح للأئمة والعامة إعمالا لتوجيهات نصوص القرآن الكريم وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم التى تعد أسس الإصلاح الصحيح المنشود.

ونفى فضيلة الإمام تمامًا ما ردده بعض العلماء من أن المظاهرات حرام وأنها تُعدُّ خروجًا على الحاكم. وأكد أن الإسلام لا يمنع المظاهرات، كما أنها ليست خروجًا على الحاكم طالما كانت سلمية، وتعد من أساليب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.. مشيرًا إلى ضرورة نصح الظالم، فإن لم يستجب للنصيحة فالقرآن الكريم يطالب المسلمين برفع أصواتهم بمظلمتهم، فقال تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلا مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]. وأشار فضيلته إلى أن الله تعالى رتب الطاعة على العدل، وجعل التعاون بين الحاكم والمحكومين مرتبًا على عدل الحاكم وبين أن من السبعة الذين يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله «إمام عادل».

كما أن حديث النبى «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» بيَّن ثواب كلمة الحق والجهر بها؛ فلو قُتل مَنْ يأمربالمعروف وينهى عن المنكر يكون من أفضل شهداء الجنة.. لافتًا إلى أن الحاكم العادل ظل غائبًا عن مصر التى ظلت تُحكم بقوانين فرنسية تخالف شرع الله وسنة نبيه، وبالتالى فإن المظاهرات السلمية كانت الوسيلة الشرعية لإعلاء الصوت وإنكار المنكر.

من جانبه أكد المفكر الإسلامى الدكتور محمد عمارة أنه لم يرَ ثورة مصرية بهذا العمق والانتشار كالثورة التى فجَّرها الشباب فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. كما أنه لم ير رحيل حاكم مصرى أصيب بهذا الهوان والازدراء منذ رحيل الملك فاروق كما حدث للرئيس السابق حسنى مبارك، الذى عومل على نحو ليس له سابق ولا مثيل فى تاريخ الحكام الذين حكموا مصر.

ووصف الدكتور عمارة الثورة المصرية فى ٢٥ من يناير بأنها ثورة أعادت لمصر روحها وحياتها وخيريتها؛ فمصر هى البلد الذى ذُكر فى القرآن ٢٥ مرة صراحة وإشارة. كما أوصى النبى صلى الله عليه وسلم بأهل مصر خيرًا لأن لهم ذمة وصهرًا وقال: «اتخذوا من أهلها جندًا كثيفًا» فلما سأله أبو بكر الصديق: لماذا يا رسول الله؟ قال: «هم ونساؤهم فى رباط إلى يوم القيامة».

وعن السبب وراء هذه الثورة وهذا العمق والاتساع والرحيل المؤسف والمهين للرئيس السابق يؤكد الدكتور عمارة أن النظام السابق ارتكب أخطاء جسيمة على مدى العقود الثلاثة الماضية. فقبل أسابيع قليلة من تفجُّر الثورة وصف مسئول صهيونى فى إسرائيل حسنى مبارك بأنه: «كنز استراتيجى للأمن الإسرائيلى»، وهذا الوصف الصهيونى للرئيس السابق «عار» غير مسبوق فى تاريخ مصر وتاريخ الحكام المصريين.

وقد طالبت «جبهة علماء الأزهر» جماعة «الإخوان المسلمين» بالاعتذار عن التورط فى مبايعة الرئيس المخلوع حسنى مبارك عام ١٩٩٥، فيما وصفته بـ«الموقف الشائه الذى مثَّل صدعًا كبيرًا فى صفوفها ولا تزال تحمل من أوزاره»، وحثتها على الاعتراف بالخطأ فى مبايعته آنذاك.

وأوضحت أن أعضاء مجلس الشعب من جماعة «الإخوان» فى عام ١٩٩٥ قرروا مبايعة مبارك تحت قيادة المرشد مأمون الهضيبى وظاهروا ذلك بقولهم «نحن جزء من النظام»، وكان معهم مهدى عاكف المرشد السابق. وأشارت إلى أنه لم ينجُ من تلك السقطة غير ثلاثة من الأعضاء، هم: الدكتور عبد الحى حسين الفرماوى لوجوده برأس سدر حينئذ، ومختار نوح نائب منطقة شرق، ومحيى الدين عيسى نائب سمالوط محافظة المنيا.

واستنكرت الجبهة على الجماعة بعد مضى كل هذه السنوات عدم صدور بيان اعتذار من الجماعة عن مبايعتها مبارك، مثل ما يصدر عن العامة الذين يظهرون تباعًا على القنوات معتذرين ومصححين بقولهم «كنت جزءًا من النظام». وكشفت عن أن ذلك جاء على خلاف رأى مكتب نشر الدعوة وقتها الذى اعتبر أن مبارك «سفاك للدماء، مستحلٌّ للحرمات، كاره لشرع الله»، لكن القيادة راسلت الشيخ محمد الغزالى مستفتية عن حكم مبايعتها فكتب إليهم «إن عدم ترشيحكم له سيخْنِقُه عليكم».

وأضافت الجبهة: «عندما علّقنا ومعنا مكتب «نشر الدعوة» على هذا القول بأنه ليس قول فقيه، وأنه لا يصلح أن يكون فتوى يتأسس عليها مستقبل أمة.. أرسلت الإدارة من وراء ظهر المكتب إلى كبيرهم الذى بالكويت واستقدمته ليجَوِّز لهم ما أحبُّوا، ففعل.. ولما قلنا لهم إن الشيخ الكبير ليس بفقيه وإن كان قد عمل موظفًا بالموسوعة الفقهية، وأن رسالته للدكتوراه كانت فى «التاريخ والحضارة الإسلامية»، ما كان منهم إلا أن قالوا لنا: نرحب بالرأى الشرعى، على ألا يكون هذا الرأى ملزمًا للجماعة».

وتابعت الجبهة: رمانا شيخنا هذا سامحه الله بالغرور وبكل نقيصة، وقال لنا باستعلاء غير حميد: «نحن جزء من هذا النظام»، ولا يزال هذا الشيخ مقيمًا على هذا الأمر الذى نراه انحرافًا وميلا عن الجادة، ورأت الجبهة أنه «ما لم تصحح الإدارة موقفها من الله ومن حقيقة الدعوة ﴿فلن يهتدوا إذًا أبدًا﴾.

المسلمون والمسيحيون يد واحدة

شهدت جمعة الرحيل (٤ من فبراير ٢٠١١) مشاركة قوية لآلاف الأقباط حرصوا على المجىء مبكرًا إلى ميدان التحرير جنبًا إلى جنب مع إخوانهم المسلمين، حيث حرصوا على إقامة قداس بمفردهم أثناء صلاة الجمعة فى مشهد رائع لم تعرفه مصر منذ زمن بعيد وأصدروا بيانًا هذا نصه:

«شهد الوطن هذه الأيام انتفاضة شعبية شبابية تقود حركة التغيير، باتجاه تأسيس وتكريس الدولة المدنية على أسس سليمة وديمقراطية، وهى انتفاضة تعيد الحياة للروح المصرية التى شهدت محاولات لقتلها وشهدت محاولات زرع الفتنة بين الشعب الواحد.. لكنها لم تصمد أمام وعى شباب الأقباط والمسلمين. وقد أكد الأقباط دومًا أنهم لا ينفصلون عن هموم الوطن لأنهم فى قلب الوطن يحملون مسئولية المشاركة فى حلها وحماية مقدراته».

وشددوا خلال مشاركاتهم الإيجابية فى انتفاضة ٢٥ من يناير بشخوصهم على أنهم لا يتوانون عن المشاركة الفاعلة فى التحرك الوطنى، ويؤكدون أن التظاهرات والاعتصامات هى آليات مشروعة فى الدولة المدنية وفى إطار الدستور والقانون، وهم إذ يؤكدون تمسكهم

بوحدة الوطن يقفون جنبًا الى جنب مع شركائهم فى الوطن صفًا واحدًا، ويؤكدون مشروعية المشاركة التى تؤكد مصريتها وسلميتها، ويطالبون بالآتى:

• الاستجابة للمطالب الشعبية التى رفعها شباب ٢٥ يناير من أجل استقرار الوطن وحماية مستقبله.

• تشكيل لجنة قومية لوضع دستور جديد يؤكد مدنية الدولة، ويضبط العلاقات بين السلطات الثلاث، ويعيد الحق فى الترشح لموقع رئاسة الجمهورية بغير القيود الواردة فى التعديلات الدستورية الأخيرة، ويحدد مدد حق تولى رئاسة الجمهورية فى مدتين فقط، ووضع الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحليات تحت رقابة جادة داخلية ودولية.. فضلا عن الانتقال بالدستور إلى مصاف الدساتير المدنية الديمقراطية المؤسسة على المواطنة.

• محاكمة كل من تسبب وشارك بالفعل أو التخطيط أو التحريض فى إشاعة الفوضى والتخريب المنظم الذى شهده الوطن يوم الجمعة ٢٨ من يناير، وانسحاب الأمن بشكل مباغت، وملابسات هروب السجناء وإطلاق البلطجية على شباب ٢٥ من يناير.

• إلغاء القيود المكبلة لتشكيل الأحزاب على أسس مدنية، وتقنين قيامها بمجرد الإخطار.

وهكذا.. يومًا بعد يوم يتكشف مزيد من الحقائق التى تولد من رحم ثورة ٢٥ من يناير، وأحدث هذه الحقائق إسهام المسيحيين بدمائهم إلى جانب إخوانهم المسلمين فى أحداث الثورة.

وذكر كامل مجدى صالح -عضو المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس- أنه شارك فى أحداث الثورة منذ بدايتها، ولاحظ اختفاء البعض من المسيحيين ممن قابلهم فى خلالها، وكان هذا بداية الخيط لمحاولة معرفة أسماء هؤلاء المختفين، وبالفعل تبين استشهاد ١٢ منهم خلال أحداث الثورة، من جراء استخدام الشرطة للقوة المتوحشة فى مواجهة الثوار.

وأضاف أن الشهداء الاثنى عشر من بينهم: مريم مكرم نظير، وعمرها ١٦ عامًا، وتدرس فى الصف الأول الثانوى التجارى، وهى بنت وحيدة بين ولدين هى الأصغر. وبين الشهداء: كرستين سيلا (٢٢ سنة) التى حصلت على بكالوريوس ترجمة من معهدها المعادل لكلية

الألسن، وأتمت فترة الأربع سنوات قبل أن تكمل الـ٢١ بتقدير امتياز على مشروع تخرجها الذى كان عن أدب شكسبير. ومايكل وصفى أبادير (٣٢ سنة) وهو حاصل على دبلوم صناعي، ويعمل فنيًا فى إحدى الشركات، وله شقيقان، وقد لقى مصرعه يوم الجمعة ٢٨ من يناير أمام قسم الزاوية الحمراء.

وبين الشهداء أيضًا الطالبة أميرة سمير شحاتة، وعمرها ١٦ سنة، وتسكن بالرمل فى الإسكندرية، وقد قتلها ضابط شرطة بقسم الرمل ثان فى بلكونة بيتها؛ لأنها كانت تصور انتهاكات الشرطة يوم جمعة الغضب.

وتضم القائمة كلا من: جرجس لمعى موسي، وعمره ثلاثون عامًا، ويعمل سائقًا، وهو العائل الوحيد لأسرته، وغير متزوج، علاوة على أبانوب عوض الله نعيم، وعمره ١٨ عامًا، وله ثلاثة إخوة.

كما تضم القائمة كلا من: فايز فهيم السيد، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة.. ومينا نبيل هلال جبرا، وهو من القاهرة.. ومينا اسطفانوس، وهو من بيا ويعمل نجارًا، وعمره ٢٦ سنة، وجرجس صابر، ويوسف فايز أرمانيوس.

أما فؤاد سليمان أسعد عبدالملاك فقد استُشهد إثر تعرضه لثلاث رصاصات فى الصدر، وأسفل الظهر، والقدم اليسري، بحسب صديقه أحمد، الذى أخذ يطوف ميدان الشهداء (أو التحرير سابقًا)، وهو يضع على صدره لافتة تتحدث عن مينا الذى شارك فى الثورة باعتبارها ثورة كل المصريين.

ويوضح كامل مجدى صالح أنه تبين أن مينا ناجى الذى قيل إنه استُشهد فى بداية الثورة مازال حيًّا، ويتلقى العلاج حاليًا من إصاباته الخطرة نتيجة تلقيه أكثر من ثلاثين طلقة من رصاص قوات الأمن التى اعتدت على الثوار فى الميدان.

ويشير إلى أنه بجانب مينا لم يتم وضع إحصاء نهائى لعدد الجرحى المسيحيين الذين أصيبوا برصاص الشرطة خلال الأحداث، فضلا عن المعتقلين والمفقودين. ويبدو أن الأيام المقبلة سوف تكشف المزيد من المفاجآت فيما يتعلق بإسهام المسيحيين فى الثورة المصرية.. سواء على مستوى الشهداء أو المصابين أو المشاركين فى أحداثها.

كما عقد أهالى قرية «صول» مؤتمرًا شعبيًا حاشدًا عقب صلاة الجمعة فى مسجد على ابن أبى طالب وهو من أكبر مساجد القرية، ورددوا هتافات تدعو لنبذ العنف وتأكيد الوحدة الوطنية من بينها «مسلم ومسيحى إيد واحدة .. لا للفتنة الطائفية.. أهل صول إيد واحدة». وقد عاد الهدوء إلى قرية مركز أطفيح بمحافظة حلوان عقب تدخل قيادات شعبية وتنفيذية ورموز المجتمع المصرى لتهدئة الخواطر إثر أعمال الفتنة التى نشبت بين المسلمين والمسيحيين فى القرية مؤخرًا.

وألقى الداعية الإسلامى عمرو خالد خطبة الجمعة فى مسجد على بن أبى طالب، حث خلالها على نبذ الفتنة وإفشاء السلام والوحدة بين المصريين كافة بمختلف انتماءاتهم. وأكد الداعية عمرو خالد أن الرسالة التى جاء بها اليوم لقرية صول مسلمين ومسيحيين هى أن المصريين جميعًا يرفضون الفتنة ويتصدون للفوضى ويرفعون شعار «إما فوضى أو نهضة.. والجميع اختار النهضة لا الفوضى».

وقال خالد: «إن أحدًا لن يحمى الوحدة والتماسك بين أهالى قرية صول وكافة القرى والمدن المصرية الأخرى سوى المصريين أنفسهم، فالجميع جاء إلى هنا وسوف يغادر المكان سواء الجيش أو الوفود التى تأتى يوميًا للقرية وسيبقى أهل القرية الذين يجب أن يحافظوا على وحدتهم بأنفسهم. وشدد الداعية على أن أهالى قرية صول وعدوه وتعاهدوا معه للحفاظ على وحدتهم وتجنب أعمال الإثارة والابتعاد عن مروجى الفتن والشائعات والحفاظ على وحدة وتماسك الجميع مسلمين ومسيحيين.

وقد شارك اللواء عابدين يوسف (مدير أمن حلوان) واللواء على القرشى (من قيادات الجيش) وعديد من المسئولين التنفيذيين والشعبيين بمركز أطفيح ومحافظة حلوان فى اللقاء الجماهيرى بقرية صول.

الأزهر والكنيسة بعد تنحى مبارك

أصيب البابا شنودة الثالث -بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية- بصدمة كبيرة لحظة سماعه نبأ تنحى الرئيس حسنى مبارك عن السلطة مساء الجمعة، حتى إنه انخرط فى نوبة بكاء حزنًا على رحيل الرئيس الذى كان له الفضل فى إعادته إلى الكرسى البابوى، بعد

وصوله إلى الحكم وحافظ على علاقة قوية معه على مدار ٣٠ عامًا هى الفترة التى أمضاها بمنصبه.

وروى أسقف بارز بالمجمع المقدس كان موجودًا إلى جوار البابا شنودة حينما استقبل بيان نائب الرئيس السابق عمر سليمان بحالة من عدم التصديق والصدمة؛ حيث أصيب بنوبة هيستيرية من البكاء المرير مرددًا: «مش ممكن إزاى ده حصل؟ أنا لا أصدق ما يحدث، إنه كابوس بشع»، على حد ما نقل عنه.

وأضاف أن البابا شنودة استشار مقربين منه حول ما يمكن أن يفعله بعد أن هاجم الثورة والثوار وأبدى ولاءه التام لنظام الرئيس مبارك، فنصحوه بأن يعمل على تدارك هذا الأمر عبر الإدء بتصريحات تؤكد وقوفه إلى جانب التغيير، وحتى لا يخسر ولاء الأقباط له، خاصة أن حديثه عن تأييد الرئيس خلّف رفضًا عارمًا فى الأوساط القبطية، وتظاهر الآلاف من الأقباط فى ميدان التحرير بالمخالفة لتعليماته.

وعلّق البابا شنودة على ذلك خلال حديثه فى عظة الأربعاء، حيث برر موقفه المثير للجدل بأنه لم تصله صورة مكتملة عما يحدث، وكان يود أن يخرج الرئيس مبارك بطريقة «أرقى» من تلك التى خرج بها من الحكم. كما أشاد بـ«الثورة البيضاء» والتضحيات التى قام بها الشباب، حتى لا يخسر الشباب الأقباط الذين التفُّوا حول الأنبا موسى أسقف الشباب، ودفعهم للمشاركة الإيجابية فى التظاهرات منذ بدايتها.

وأضافت المصادر أن البابا سيعمل على تحسين «صورته» أمام الرأى العام خلال الفترة المقبلة، عبر التظاهر بأنه لم يكن ضد الثورة، وإنما ضد إشاعة الفوضى وحالة عدم الاستقرار.. فى محاولة لتبرير موقفه. وقال مراقبون إن الهدف من تغيير موقف البابا هو ضمان مشاركة الأقباط فى الحكومة المقبلة حتى لا يخسر النظام الجديد بعد أن راهن على استمرار مبارك.

وفى هذا السياق، كتب الأنبا موسى -أسقف الشباب- مقالا حيا فيه ثوار التحرير تحت عنوان «مصر وُلدت من جديد»، أكد فيه أن مصر عادت شبابًا بسواعد شبابها الذين اختزنوا الغضب النبيل على مظاهر الفساد والإثراء غير المشروع، والاستبداد السياسى، وانفراد «شلة» بالحكم، وقمع، وتعذيب.. إلخ. كان هذا كله أشبه ببركان ثائر، يقبع فى أعماق شبابنا

ينتظر لحظة الانفجار. لذا فقد اجتمع المسلمون مع المسيحيين، والأغنياء مع الفقراء، والمتعلمون مع البسطاء، والشباب مع الأطفال والكبار.. كل «عائلة» مصر اجتمعت على قلب رجل واحد، يطلبون الخلاص، ويتطلعون إلى الحرية. وقد بدا هذا المخزون واضحًا، فى ثورة بيضاء، انتصر فيها الدم على السيف، حين قدم شبابنا حوالى ٣٥٠ من شهداء الوطن، وآلاف المصابين. وقد اتضح هذا المخزون الحضارى فى أمور كثيرة، منها: «الارتفاع من الشخصى إلى الموضوعى، ومن الطائفى إلى الوطنى، ومن الفئوى إلى عموم الشعب، التظاهر السلمى، حيث تظاهروا فاتحين صدورهم للطلقات المطاطية، والقنابل المسيلة للدموع، فسقط منهم قتلى ومصابون».

وأشاد بالتلاحم بين المسلمين والأقباط لسد الفراغ الذى خلَّفه انسحاب الأمن.. مشيرًا إلى «اللجان الشعبية، التى حلَّت محل جهاز الأمن، فحرست البيوت والأفراد، فرأينا إخوتنا المسلمين يحرسون الكنائس، فلم يحدث أدنى اعتداء على أى كنيسة فى أنحاء القطر.. وطنية الجيش المصرى، الذى تعامل مع الشباب والشعب بأسلوب حضارى رائع، وصبر عجيب، وحميمية بالغة.. وها نحن نرى حوارًا وطنيًا شاملا، فى قاعات الدولة، ومقار الأحزاب، وميدان التحرير، وميادين المحافظات، وشاشات التليفزيون، طوال اليوم، وكل يوم، لا يفكرون فى شىء إلا فى مصر، مصر المستقبل، فلم يطلب الشباب سوى:

• الحرية السياسية: التى تتطلب دستورًا جديدًا، يكفل حرية تكوين الأحزاب، والانتخابات الحرة النزيهة، بغية الوصول إلى دولة مدنية حديثة، وجمهورية برلمانية.

• التنمية الاقتصادية: من خلال مكافحة البطالة والفساد، وإيجاد فرص عمل للشباب، تتناسب مع طموحاتهم المشروعة، من أجل حياة كريمة.

• العدالة الاجتماعية: فهناك الآن فرق شاسع بين طبقات ثرية للغاية، وملايين يسكنون العشوائيات.. ونحن نتمنى لو أن كل ملياردير مصرى بنى مجموعة مساكن بسيطة لهؤلاء، وللشباب الراغب فى الزواج، حتى ولو بإيجار بسيط.

وسبق أن كتب الأنبا موسى مقالا يوم ١٠ من فبراير ٢٠١١، بعنوان: «تسونامى الشباب المصرى» حيا فيه الثورة، وهو ما سبَّب حرجًا بالغًا للبابا شنودة الذى يزعم دائمًا أن الأقباط يؤيدون مبارك على طول الخط.

ولعل ذلك كله هو ما أجبر الكنيسة القبطية على إصدار بيان عقب تنحى الرئيس تعلن فيه تأييدها الثورة الشعبية التى أطاحت بنظام حكم الرئيس حسنى مبارك فى ١١ من فبراير، فى أول رد فعل رسمى من قيادة الكنيسة على ما وصفتها بـ«الثورة البيضاء»، التى أطاحت بنظام كان من أشد الداعمين لها ودفاعًا عنها فى الكثير من المواقف والقضايا المثيرة للجدل.

وصدر البيان فى أعقاب اجتماع عقده البابا شنودة الثالث -بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية- مع لجنة مصغرة من أعضاء المجمع المقدس، وتضمن خصوصًا الدعوة إلى أن تكون مصر «دولة مدنية».. ملمحًا إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع فى مصر.

وجاء فى نص البيان: «الكنيسة القبطية تحيي شباب مصر النزيه، شباب ٢٥ يناير، الذى قاد مصر فى ثورة قوية بيضاء، وبذل فى سبيل ذلك دماء غالية.. دماء شهداء الوطن الذين مجَّدتهم مصر قيادة وجيشًا.. بل مجَّدهم الشعب كله، ونحن نعزى أهلهم وأفراد أسرتهم».

وتابع: «الكنيسة القبطية تحيي جيش مصر الباسل والمجلس الأعلى للقوات المسلحة فيما أصدره من بيانات من أجل الحفاظ على مصر فى الدخل والخارج، ونؤيد موقفه فى حل مجلسى الشعب والشورى، وفى دعوته لإقرار الأمن».

وأضاف: «نحن نؤمن بأن تكون مصر دولة مدنية ديمقراطية تختار أعضاء برلمانها فى انتخابات حرة نزيهة تمس جميع فئات الشعب، ونؤيد مصر كلها فى محاربة الفقر والفساد والبطالة ومقاومة الفوضى والتخريب، وفى إرساء الأمن والأمان ومبادئ العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وفى الاقتصاص من المفسدين والخارجين على القانون».

وختم قائلا: «الكنيسة القبطية تصلى لأجل مصر العظيمة لهذا التاريخ المجيد والحضارة العريقة، ونرجو أن يحفظها الرب سالمة وينشر فيها الهدوء والاستقرار والأمن والرخاء».

كما قرر البابا شنودة الثالث (بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية) -بعد مرور أكثر من شهر- نشر نعى للشهداء الأقباط فى إحدى الصحف القومية الكبرى، علاوة على عقد قداس على مدار ٣ أيام فى مصر وفى كنائس المهجر على أرواحهم .

يأتى ذلك بعد نشر موقع «المصريون» تقريرًا من أيام كشفت فيه مصادر كنسية عن أن البابا شنودة الثالث -بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية- رفض عمل تأبين لشهداء ثورة ٢٥ يناير من الأقباط؛ حيث عرضت عليه الأمر لكنه لم يلقَ قبولا.. مؤكدة أنه لا يمكن عمل تأبين فى أى كنيسة دون الرجوع للبابا شنودة وأخذ موافقته الصريحة على الأمر. وأضافت أنه لم يفكر بجدية فى عمل تأبين بالكاتدرائية قبيل سفره إلى الولايات المتحدة للعلاج؛ لذا فقد كان من الصعب تبنى الفكرة دون أن يكون رئيس الطائفة هو صاحبها.. كما حدث مع الطائفتين الإنجيلية والكاثوليكية.

من جهة أخرى، أبدت قيادات كنسية خوفها مما أثير بخصوص علاقة الدكتور عصام شرف بالإخوان المسلمين، وقال مصدر مرافق للبابا شنودة إن الأخير طلب من الأساقفة عدم الإدلاء بتصريحات صحفية بخصوصه حتى يتم إعلان الحكومة الجديدة ودراسة مدى توافق قراراته مع رغبات الكنيسة .

وخرج شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب عن الصمت الذى أحاط بمؤسسة الأزهر خلال فترة المظاهرات والاحتجاجات التى انتهت بالإطاحة بنظام الرئيس السابق حسنى مبارك، وأوضح العديد من النقاط التى تخص موقف الأزهر من تلك الأحداث، وموقفه من الجدل الدائر حول تغيير المادة الثانية من الدستور المصرى، التى تنص على أن الدين الإسلامى هو الدين الرسمى للدولة، ورأيه حول كيفية اختيار شيخ الأزهر.

وأوضح الدكتور الطيب فى حلقة من برنامج «مصر بعد مبارك» بثتها قناة العربية الخميس ٣-٣-٢٠١١، أن الأزهر مؤسسة علمية وتعليمية، وليس مؤسسة سياسية؛ لأن تحويلها لمؤسسة سياسية يعنى خضوعها لسلطةٍ أو جهةٍ ما داخل الدولة، وأن دور الأزهر ليس أن يكون جزءًا من النظام أو ثائرًا عليه.

وقال الدكتور الطيب فى الحديث الذى أجرته معه قناة العربية فى الثالث من مارس ٢٠١١ على نحو ما أسلفنا إن الأزهر كان له دور رائع فى مقاومة الطغيان إذا تعلق الأمر باحتلال أو عدوان خارجى على البلاد، وإنه إذا حدث مثل هذا الأمر فسيكون أول من يتصدى له.. لكن إذا تعلق الأمر بمسألة داخلية فالأمر يكون مختلفًا تمامًا.. نافيًا أن يكون الأزهر قد تملق أو داهن النظام السابق خلال أيام المظاهرات.. مشيرًا إلى أن المتحدث الرسمى باسم

الأزهر كان يشارك فى المظاهرات، ويخطب فى المحتجين فى ميدان التحرير، وأنه رفض الاستقالة التى تقدم بها، ما يعنى أن الأزهر كان مساندًا للثورة وليس للنظام.

وشنَّ الإمام الأكبر د.أحمد الطيب -شيخ الأزهر- هجومًا حادًّا على الممارسات التى يقوم بها النظام الليبى بقيادة العقيد معمر القذافى ضد شعبه.. واصفًا حكم الرئيس الليبى بـ«الغاصب المعتدى المتسلط على الناس ظلمًا وعدوانًا». وطالب شيخ الأزهر فى بيان الجيش الليبى بعدم طاعة القذافى.. موضحًا أنه يتابع الأحداث الجارية فى ليبيا بقلب مثقل بالألم؛ نظرًا للأحداث الدموية فى ليبيا الشقيقة.

وأكد شيخ الأزهر أنه سبق أن أصدر بيانًا صريحًا بأن ثوار ليبيا الأبطال هم شهداء قُتلوا دون حقهم.. مشيرًا إلى أن مواقفه ثابتة؛ حيث أوضح فى جميع تصريحاته أنه لا يجوز لحاكم أن يريق دماء شعبه للحفاظ على سلطان زائل. وقال: «إزاء الجرائم الشنعاء التى ارتكبها ولا يزال معمر القذافى وأعوانه يجد لزامًا عليه دينًا وعروبةً وإنسانيةً أن يصدع بكلمة الحق وبحكم الإسلام الحنيف صريحًا قاطعًا».

وحذر الطيب النظام الليبى من الاستمرار فى استحلال الدماء التى حرَّمها الله تعالى، وضرورة التصدى لتكبر النظام الليبى وعدوانه واعتزازه بالإثم؛ حيث أكد أنه فقد كل شرعية وحكمة، وأصبح الآن حكمه حكم الغاصب المعتدى المتسلط على الناس ظلمًا وعدوانًا.. مضيفا أن الأزهر الشريف يناشد المجتمع الغربى من واقع مسئوليته الأخلاقية أن يكون اهتمامه بالدماء التى تسيل من الشعوب المطالبة بحقها فى الحرية أكثر حرمة من اهتمامه بحقول البترول وكيفية تأمين إمداداتها.

وناشد شيخ الأزهر العرب والمسلمين والشرفاء فى مشارق الأرض ومغاربها أن يهبوا إلى نصرة الشعب الليبى الشقيق بتقديم الدعم الإنسانى والطبى، وكل ما يمكن من أسباب النصرة والدعم.. داعيًا السلطات المصرية المعنية إلى المبادرة بتقديم الغوث الإنسانى، وإلى بذل كل ما يمكن لإجلاء المصريين الذين يعانون ظلم النظام الليبى وعدوانه، وضمان سلامتهم وصيانة حقوقهم.

أكد الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، لـ«اليوم السابع» أن الأزهر الشريف يتابع بقلق بالغ وحزن عميق الأحداث الحالية التى تحدث على أرض ليبيا الشقيقة وتقع بين إخوة

أشقاء.. مؤكدًا أن الأزهر الشريف يعرب عن ألمه وأسفه، ويناشد الجميع ضبط النفس وكظم الغيظ.. موضحًا أنه على الجميع أن يعلم علم اليقين أن إراقة الدماء البريئة التى تسيل رخيصة الآن على أرض ليبيا واليمن وغيرهما، لا تصب إلا فى مصلحة أعداء الأمة العربية الذين يتربصون بهذا الوطن الكبير ويكيدون له من أجل تنفيذ مخططهم الاستعمارى الجديد.

وأضاف: أيها المسلمون.. اذكروا قول نبيكم -صلى الله عليه وسلم-: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه، إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار.. لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض». وأضاف: يا قادة الأمة حكامًا وعلماء وعقلاء.. أوقفوا هذه المذابح البشرية الآن وفورًا، واحقنوا دماء الشعب الأعزل، واستجيبوا لمطالبه المشروعة ولحقه فى الحرية والعدالة والعيش الكريم، ولا تقتلوهم من أجل المطالبة بحقوقهم؛ فمن قُتل دون حقه فهو شهيد كما يقول النبى صلى الله عليه وسلم.

وأضاف: إننى أتمنى من القادة أن يحكِّموا العقل، وألا يتمسكوا بالمصالح الضيقة الزائلة. وأكرر من موقع العلم أن أولى الأمر لو وصلوا إلى مرحلة يتحتم فيها الاختيار بين الحفاظ على الدماء والحفاظ على السلطان، فعليهم أن يحفظوا الدماء ويحقنوها، لأن الدماء لا تعوَّض والسلطان زائل.. اتقوا الله فى الدماء واتقوا الله فى حقوق الشعوب ومصالحها، هذا بلاغ الأزهر للناس، ألا قد بلغت اللهم فاشهد.

وقد احتفل الصوفيون على طريقتهم الخاصة بنجاح الثورة الشعبية التى أسقطت نظام الرئيس حسنى مبارك بعد ٣٠ عامًا من وجوده بالحكم؛ حيث قاموا بتوزيع الشربات وأقاموا وليمة، وقرءوا الفاتحة ترحُّمًا على أرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم ودمائهم فى سبيل تحرير مصر من الظلم والطغيان. وأعرب الشيخ علاء أبو العزائم -الذى استضاف الحفل فى مقر الطريقة العزمية التى يترأسها- عن سعادته الكبيرة بثورة الشباب التى حررت مصر من حكم مبارك، وخلصت الشعب المصرى من ديكتاتوريته. وقال: إن ثورة هؤلاء الشباب «جاءت لتحقيق المطالب التى عجزت عن تحقيقها ثورة يوليو التى جاءت للقضاء على الإقطاع والفقر، والقضاء على سيطرة رأس المال.. فى حين أن الأنظمة المتعاقبة على حكم

مصر لم تفعل شيئًا سوى القضاء على الشعب المصرى وطموحاته فى حياة كريمة وحرة».
وطالب المصريين بمساندة المجلس العسكرى الذى استجاب لمطالب الشعب، وقام بحل البرلمان المزور، وأمر بتعديل الدستور؛ تمهيدًا لإجراء انتخابات نزيهة بدون تزوير من ضباط مباحث أمن الدولة الذين كانوا يتدخلون فى كل شىء.

وأضاف: «إنهم لم يتركوا انتخابات الطرق الصوفية إللى ما يعرفوش حاجة فى السياسة وقاموا بتزويرها لحساب أحد أعضاء الوطنى الذى لا يتمتع بأى كفاءة ومؤهله الوحيد هو انتماؤه للحزب الوطنى».. فى إشارة إلى الشيخ عبد الهادى القصبى- رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية، العضو بالحزب «الوطنى» الحاكم.

التأويل الدينى للثورة

حين علم المعتصمون فى ميدان التحرير بنبإ تنحى الرئيس مبارك يوم ١١ فبراير كان من بين الهتافات العفوية التى انطلقت سريعًا «الله وحده أسقط النظام». وعلى الرغم من أن بعض اليساريين والعلمانيين أبدوا امتعاضًا من الهتاف، وراحوا يهتفون هتافات أخرى، فقد كان ذلك الهتاف تعبيرًا عن إيمان فطرى للمصريين، جعلهم يوقنون بأن الله فعلا هو من أسقط النظام وليس أى شىء آخر؛ إذ إن الثوار -الذين بذلوا كل طاقاتهم اعتصامًا وتظاهرًا وهتافات- لم يجدوا من سبب آخر يتعلقون به لتحقيق النصر النهائى إلا الله سبحانه وتعالى، وقد تجسد ذلك فى لجوئهم إلى الدعاء والقنوت فى الصلوات بصوت جهرى، حتى إن بعض الهتافات كانت بمثابة أدعية جماعية أن يتدخل الله بقدرته لإزاحة الطاغية.

إن نظرة متعمقة على أوضاع الثوار الذين اعتصموا خلال أيام الثورة وفى المليونيات التى تلت ذلك فى ميدان التحرير تكشف عمق تديُّن المصريين واعتدالهم وتسامحهم. والحديث عن تديُّن الثورة المصرية لا يعنى بالضرورة تمييزًا لدور التيار الإسلامى فيها من إخوان وجماعات إسلامية أخرى، ولكنه يؤكد أن غالبية المشاركين فى الثورة كانوا متدينين بالفطرة. كان واضحًا أن خلفيات غالبيتهم الدينية تجمع بين مدارس الإخوان والسلفيين والدعاة الجدد.. ظهر ذلك جليًّا فى أدائهم الصلاة فى جماعات كبرى تغطى مساحات واسعة من الميدان.. ظهر ذلك فى أخلاقهم الحميدة التى كانت محلا للنقد قبل الثورة..

ظهر ذلك فى روح التكافل الاجتماعى القوية بين المعتصمين الذين تقاسموا الطعام والدواء والفراش والغطاء، والذين تنافسوا فى الإيثار فى صورة بدت أقرب إلى مجتمع المدينة المنورة عقب الهجرة مباشرة.

وحين دخل الإسلام إلى مصر أضفى عليه المصريون صبغتهم الخاصة، التى مزجت بين الالتزام بنصوص القرآن والسُّنة، والعادات والأعراف المصرية النبيلة التى تمتد حتى العصر الفرعونى مرورًا بالعصر المسيحى، والتى أضافت للتديُّن التقليدى شكلا فلكلوريًا تظهر معالمه فى الموالد والأعياد. وقد ظهرت هذه الحالة الفلكلورية المميزة للتديُّن المصرى فى ميدان التحرير حين كان المعتصمون فى الأيام الأولى للثورة يؤذنون للصلوات بشكل جماعى وهو مشهد أظن أنه غير مسبوق فى العالم وفى التاريخ، وكان الهدف هو إسماع الأذان لأكبر عدد ممكن، وذلك قبل أن يتم تركيب ميكروفونات تغطى كل نواحى الميدان تنقل الأذان والصلوات إلى جانب خطب الثوار والأغانى الوطنية.

إن تديُّن الثورة المصرية هو الذى كشف الوجه المتسامح والأخوى للمصريين، ظهر ذلك فى عديد من المظاهر الطبيعية غير المتكلفة مثل: مساعدة بعض الشباب المسيحى إخوانهم المسلمين فى الوضوء، ووقوفهم فى سلاسل لحماية المصلين أثناء الصلاة، والوقوف على مداخل الميدان أثناء صلاة الجمعة، وقد بادلهم المسلمون حبًّا بحب حين اكتظوا بعشرات الآلاف للمشاركة فى كل القداسات التى كانت تقام كل يوم جمعة قبل صلاة الجمعة.. كنا نردد مع الإخوة المسيحيين ترانيمهم التى تحولت إلى جزء أصيل من الأغانى الوطنية التى كانت تُبثُّ عبر إذاعات الميدان ومنها ترنيمة «بارك بلادى يا سامع الصلاة من كل البشر».

ولا يفوتنا أن نلفت الانتباه إلى الروح السمحة لخطباء الجمعة والكهنة الذين قادوا القداسات، فقد تميزت الخطب الإسلامية والمواعظ المسيحية بإبراز النصوص الدينية الثورية الرافضة للظلم والطغيان والعدوان على حقوق الناس، والمنصفة للفقراء والمساكين والمقهورين. وكان باهرًا لنا -نحن المسلمين- أن نسمع نصوصًا إنجيلية ثورية تدعو لمواجهة الظلم والفساد، وهى نصوص موجودة منذ القدم، ولكن كهنة النظام أخفوها، وربما أرادوا حذفها أسوة بما فعله نظراؤهم من وعاظ السلطان المسلمين الذين أخفوا الآيات القرآنية التى تحضُّ على الثورة ضد الحاكم الظالم.

وكم كان باهرًا أيضًا أن نرى المشايخ الأزهريين وأصحاب اللحى يقفون فى هذه القداسات دون أى حساسية.. بل إن الداعية الشهير صفوت حجازى كان شديد الحماس -حسبما رأيته وسمعته- لإقامة القداس.. كما كان باهرًا أيضًا أن نرى حوارات عميقة حول هموم الوطن والثورة بين بعض الإسلاميين الملتحين وبعض الشباب والشابات المسيحيات دون أن يتطرق الحديث إلى الشأن الدينى.. جاء المشايخ الأزهريون بلباسهم الأزهرى ضد إرادة شيخ الأزهر وبقية المؤسسة الدينية الرسمية، وجاء الشباب المسيحيون أيضًا رغمًا عن قرار البابا بمنعهم من المشاركة.. وهكذا توحدت إرادة المؤسستين الدينيتين الرسميتين ضد الثورة، فى الوقت الذى توحدت فيه الإرادة الشعبية مع الثورة.

وحين نتحدث عن الروح الإيمانية للثورة فهذا لا يعنى اختزال الثورة فى تيار إسلامى بعينه، وإن كان لهذا التيار مشاركة مقدرة.. لكن المقصد هو إظهار هذه الروح الإيمانية والأخلاقية باعتبارها من مكتسبات الثورة التى ينبغى تعزيزها والحفاظ عليها، بل البناء عليها لوأد الفتن التى كادت تدمر الوطن من قبل، ولبناء مجتمع أكثر تمسكًا بالقيم الدينية والأخلاق القويمة بعيدًا عن التعصب أو التطرف.

وقد أكد الشيخ يوسف القرضاوى -رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين- أن الرئيس حسنى مبارك لم يتنحَّ ولكنه نُحِّىَ عن منصب الرئاسة. وأضاف القرضاوى فى اتصال هاتفى مع وكالة الانباء الألمانية نقلتـه وكالة «مـأرب بـرس»: «إن مثلـه -مبـارك- لا يمكن أن يتنحى لأن رأسه وألف سيف أن يبقى جاثمًا على أنفاس الناس، ولكن يبدو أن الجيش أجبره على التنحى».

وتابع القرضاوى: «على كل حال تنحى أو نُحِّىَ ، أراح الله الأمة منه.. كان عبئًا كبيرًا، وما رأيت الناس فرحوا بشىء كما فرحوا بسقوطه، فالمصريون والعرب جميعهم فرحوا فى كل مكان يمكن التعبير فيه». وأردف قائلا: «هناك بلاد لا يمكن التعبير فيها كسوريا والسعودية وليبيا، ولكن فى كل بلد يمكن التعبير فيه وجدنا الناس يعبرون عن فرحة عارمة بما حدث؛ لأن زوال الظلم نعمة من الله عز وجل».

ووصف القرضاوى «الثورة» المصرية بأنها ثورة لا نظير لها.. معربًا عن سعادته لتعاون الجيش مع الشعب وتأكيده أنه ليس بديلا عن الشرعية التى يرتضيها الشعب الثائر. وأضاف

أن «هذه المرحلة هى مرحلة مؤقتة، فالشعب الثائر يريد حياة جديدة ودستورًا جديدًا وثقافة جديدة بها تقاليد سياسية جديدة، يختفى فيها اللصوص ولصوص المال والأراضى الذين يهرِّبون أموالهم للخارج ويحرم منها الشعب المصرى الذى أصبح مديونًا بما يقرب من ٨٨٠ مليار دولار». وتابع: «لا بد أن نعطى فرصة فى المدة المقبلة كى يتبلور فيها من سيكون الرئيس ومن سيكون أعوانه.. نحن نريد نظامًا لا أشخاصًا فقط؛ لأنه لم يسقط الآن شخص وإنما سقط نظام بكل رموزه».

ورفض المخاوف الموجودة لدى الغرب أو لدى أقباط مصر من احتمالية وصول الإخوان لسدة الحكم بها.. مشددًا على أن الحديث عن تضخيم الإخوان وما بات يُعرف بـ«الإخوانفوبيا» هو حديث غير صحيح؛ لأن «الإخوان صاروا فزاعة تقدَّم للغرب ليتخوف الأخير من الإسلام.. فى حين أن الإخوان مظلومون، وهم جزء من الشعب المصرى».

وشدد القرضاوى على أنه لا يوجد داع لتخوُّف الأقباط من الإخوان.. موضحًا بالقول إن «أهم ما يحمى الأقباط هو الإسلام الحقيقى، فهو يحميهم من الظلم أو من الإجحاف بحقهم، فالمتهم فى تفجير حادث كنيسة القديسين بالإسكندرية الآن هو وزير الداخلية السابق حبيب العادلى، والآن مقدَّم للنائب العام أن هذا الوزير السابق هو من كان يقف خلف هذا الحادث، وأنه ارتكب هذا الجرم حتى يُتَّهم إسلاميون به».

وقد اتفق العديد من أئمة المساجد فى أول خطبة جمعة بعد تنحى الرئيس حسنى مبارك على دعوة المواطنين إلى ضرورة أخذ الاعتبار والعظة مما حدث للنظام السابق ورموزه.. داعين المواطنين إلى عدم الصمت على الظلم والفساد فى جميع المواقع. وطالب أحدهم بضرورة إلغاء قانون الطوارئ وتقديم المجرمين فى حق الشعب المصرى إلى محاكمات عاجلة. تأتى هذه الخطب فى الوقت الذى تجاهل فيه الدكتور إسماعيل الدفتار، إمام مسجد عمرو بن العاص، الإشارة إلى أحداث الثورة، فيما قال إمام مسجد مصطفى محمود لمؤيدى الرئيس السابق حسنى مبارك: «أحسنتم صنعًا؛ لأن رد الجميل من أخلاق المسلمين».

وفى الجامع الأزهر أكد الشيخ صلاح نصار، إمام وخطيب المسجد، أن ثورة ٢٥ يناير تدعونا جميعًا إلى الاعتبار والعظة وأن المناصب لا تدوم لأحد.. مشيرًا إلى أن الأوضاع لن تعود مرة أخرى بأى حال من الأحوال إلى ما قبل حدوث الثورة على الظلم والفساد. ودعا

«نصار» جميع المواطنين فى مختلف وظائفهم إلى عدم الصمت مطلقًا على الفساد والظلم حتى لا يستشرى مرة أخرى.. مطالبًا الجميع بضرورة العمل الجاد لتحقيق التنمية والخير للجميع.. محذرًا من العواقب الوخيمة للظلم وسرقة أموال ومليارات الشعب.

وفى مسجد النور بالعباسية طالب الشيخ أحمد ترك، إمام المسجد، بثلاثة مطالب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أولها: إلغاء العمل بقانون الطوارئ، وتقديم كل من أخطأ أو أساء فى حق الشعب المصرى للمحاكمة فى أسرع وقت، وألا يكتفى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بوعود تجاه مطالب الشعب المصرى، وإنما يقوم بتنفيذها طالما كانت مشروعة حتى تعود حالة الاستقرار للبلاد. وحول انتشار الإضرابات والاعتصامات، دعا «ترك» العمال إلى عدم وقف العمل بالإضراب.. مؤكدًا أنه لا مانع من الاعتصام للمطالبة بالحقوق بالطرق المشروعة. وحول ثورة شباب ٢٥ يناير، قال إمام مسجد النور: إن الكثيرين يقولون إننا خسرنا كثيرًا اقتصاديًا من هذه الثورة، إلا أننى أقول لهم: كسبنا رجالا، والمال يزول.. أما الرجال فتُفتح لهم كنوز الأرض والسماء.

وفى مسجد الاستقامة بميدان الجيزة تحدث خطيب المسجد فى خطبة الجمعة عن قصة النبى موسى، عليه السلام، مع فرعون الذى رفض الإيمان بالله.. مشيرًا إلى أن إيمان فرعون جاء متأخرًا جدًّا عندما أحس بقرب أجله واقترابه من الغرق فى البحر، رغم حدوث معجزة انشقاق البحر أمام عينه، وظنه أنه يستطيع العبور خلف موسى وأتباعه.. مشددًا على أهمية الإيمان بالله والتصديق والأخذ بالأسباب. بينما تناول الدكتور إسماعيل الدفتار، خطيب مسجد عمرو بن العاص، صفات النبى محمد عليه الصلاة والسلام مثل التسامح والكرم.. داعيًا لولاة أمر المسلمين جميعًا بالتوفيق إلى ما يحبه الله، دون الإشارة إلى أى من الأحداث التى شهدتها مصر والدول العربية من ثورات واحتجاجات عارمة.

بالمقابل، حذر الدكتور محمد المنسى، إمام وخطيب مسجد مصطفى محمود، فى خطبته من الأعداء الخارجيين الذين يريدون الشر ويتربصون بالمصريين.. مضيفًا أن الثورة نجحت فى التغيير، فلا داعى إلى الانقسام، ولا توجد مشكلة فى الاختلاف؛ فهذا أمر صحى وديمقراطى. ودعا إمام المسجد -الذى شهد فى السابق مظاهرات مؤيدة للرئيس المخلوع حسنى مبارك- إلى التظاهر بشكل حضارى وعدم الذهاب إلى ميدان التحرير؛ تجنبًا لتكرار

أحداث «الأربعاء الدامى». وأثنى على دور مؤيدى الرئيس السابق مبارك، بالقول: «أحسنتم صنعًا؛ لأن رد الجميل من أخلاق المسلمين».

وقال الدكتور محمد بديع -المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين-: «إن الإخوان عندما اكتووا بنيران الظلم والاستبداد وغُيِّبوا فى السجون والمعتقلات وتعرضوا للتعذيب والتنكيل، كان الله للظالم بالمرصاد، فبعد كل تنكيل بالإخوان كان الانتقام الإلهى شاملا وعامًا، فعقب اعتقالات الإخوان فى ٥٤ كانت هزيمة ٥٦، وعقب اعتقالات ٦٥ للإخوان كانت الهزيمة الساحقة فى ٦٧، وفى عصر مبارك تعرض الإخوان للاعتقالات والسجن والمحاكمات العسكرية الظالمة فكان سقوط النظام بأكمله عقب ثورة ٢٥ يناير». وأضاف، خلال رسالته الأسبوعية: «النصر قادم لا محالة، واسترجاع فلسطين والقدس والجولان وكل الأراضى التى احتلتها إسرائيل لم يعد خيالا جامحًا، بل بات أملا قريب المنال، بعد أن هبَّت الشعوب وعرفت طريقها».

وشنَّ محمد مهدى عاكف، المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين، هجومًا عنيفًا على من أسماهم «النخبة».. مؤكدًا أن لهم «أجندات خاصة لم تتغير سواء قبل الثورة أو بعدها». وقال عاكف -خلال مؤتمر نظمته الجماعة، للاحتفال بعيد العمال فى استاد المنصورة الرياضى-: «هؤلاء ليس لهم همّ إلا الهجوم على الدين وعلى مبادئه العظيمة، وكذلك الهجوم على الإخوان، بمعاونة بعض القنوات الفضائية المدعومة من أناس معروف توجههم ودون أن نكشف أسماء».

وأضاف عاكف: «مَنْ أتحدث عنهم ظهرت نياتهم بوضوح أثناء الاستعداد للتعديلات الدستورية؛ حيث قامت الدنيا ولم تقعد، وحسبى الله فيهم بسبب كل ما فعلوه من هجوم علينا وعلى الدين؛ لأنهم قوى هدامة لا تعرف البناء». وتابع عاكف: «خلال ١٨ يومًا عشناها فى ميدان التحرير وفى كل الميادين مع أبناء هذا الشعب بحب وأخوة وإيثار وإنكار للذات، رأينا نماذج كريمة، لكن هذه النخبة تريد أن تلغى دورنا وأن تلغى وجودنا، فهم يحاولون بشتى الطرق تشويهنا وتشويه الدين الإسلامى»..

وأكد عاكف أن السلطات أفرجت عن معتقلى الإخوان الذين تم اعتقالهم «ظلمًا» من قِبل النظام السابق.. موضحًا أن الجماعة فى انتظار صدور «عفو» أو قرار قانونى بإلغاء الأحكام

الظالمة (حسب وصفه). وقال عاكف: «إن ثورة ٢٥ يناير من صنع الله وليست من صنع البشر، فلما علم الله صدق قلوب هذا الشعب وقوة ثباته على هذا الدين وعلى قيمه ومبادئه، منحهم هذه الثورة المباركة وهذا النصر المبين، وهو الذى سخَّر الجيش لحمايتها».

وقد أكد د.زغلول النجار -رئيس لجنة الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- أن سقوط النظام السابق بهذه السهولة، على الرغم من أنه أرسى قواعده فى البلاد بطرق «شيطانية» يصعب اقتلاعها، يعد آية من آيات الله. وأضاف النجار -فى محاضرة بعنوان «أصل ماء الأرض» التى ألقاها بكلية العلوم جامعة عين شمس- أن الحرية ثمنها غالٍ جدًّا، ومن يرد أن يحيا بحرية عليه أن يقدم هذا الثمن، وقد قدَّم المصريون ثمن الحرية من دماء أبنائهم الشهداء. وشدد على أن الفترة المقبلة تحتاج إلى تضافر جميع الجهود من أجل النهوض بالوطن.. مشيدًا بموقف القيادة العسكرية التى أعلنت بكل وضوح أنها لا تطمع فى الحكم.

وفى سياق آخر، قال الدكتور عبد الفتاح رزق، عضو مجلس نقابة الأطباء، وعدد من اختصاصى الجراحة العامة بالمستشفيات التى تلقت مصابى وشهداء الثورة: إن جثث الشهداء الموجودة بالمشرحة كانت تفوح منها رائحة كـ«المسك».. مشيرين إلى دور نقابة الأطباء فى كفالة أسر الشهداء من خلال: إنشاء صندوق استثمارى لهم بالنقابة، بالإضافة لعمل بطاقات تأمين صحى مدى الحياة.

وقد تناقل عديد من المنتديات والجروبات على الفيس بوك صورًا جديدة لشهيدة ثورة ٢٥ يناير «سالى زهران» ولكن هذه المرة كانت الصور لها بالحجاب بعد أن نشرت وسائل الإعلام صورة قديمة لها وهى سافرة. وحثَّ عديد من رواد الفيس بوك الجميع على نشر صورها بالحجاب بدلا من صورتها الشهيرة التى تناولتها وسائل الإعلام مؤخرًا. وأكدوا أنه يجب نشر هذه الصورة؛ لأن الشهيدة ماتت بالحجاب.

محاولات الوقيعة بين المسلمين والأقباط

رفض الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، المطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور، التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع فى مصر.. محذرًا من

أن الدعوة إلى هذا تفتح الباب للفوضى، وتخلق الفتن بين أبناء الشعب؛ لأن هذه المادة من ثوابت الأمة.

وقال فى مؤتمر صحفى عقده أمس بمقر مشيخة الأزهر: إن وجود تلك المادة بالدستور المصرى ليس بدعة مصرية، فهناك العديد من دول العالم ديانتها موجودة فى الدستور مثل إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية.. معتبرًا مجرد المساس بالمادة الثانية من الدستور بمثابة مصادرة على الديمقراطية والحرية التى ننشدها. واعترف الطيب بمسئولية الأزهر وباقى مؤسسات الدولة المصرية عن فساد النظام الحاكم السابق وذلك بصمته تجاه أخطائه.. لكنه دافع عن موقف الأزهر من الثورة الشعبية التى أطاحت بالرئيس حسنى مبارك.

ونشر موقع «الأقباط الأحرار» أن أفرادًا من الجيش المصرى هاجموا دير الأنبا بيشوى واقتحموه بالدبابات لإزالة سور بناه الرهبان حول أرض أمام الدير تم تشييده لحماية الدير عقب الانفلات الأمنى، وأسفر الاقتحام عن إطلاق الرصاص الحى على رهبان وعمال الدير، مما أدى لإصابة راهبين وستة عمال أقباط يعملون بالدير.

وصرح الراهب اكسيوس افا بيشوى بأنه فى صباح يوم الأربعاء ٢٣ من فبراير اقتحم أفراد من القوات المسلحة بوابة مدخل الدير الرئيسية باستخدام خمس دبابات وعربات مصفحة وبلدوزر لهدم سور قمنا ببنائه عقب الانفلات الأمنى؛ لحماية الدير. وعندما تصدينا لهم أطلق أفراد الجيش الرصاص الحى علينا، مما أدى لإصابة الراهب فلتاؤوس برصاصة فى الساق والراهب برنابا برصاصة بالبطن وإصابة ستة عمال آخرين.. هناك إصابة فى الصدر، والآخرون إصاباتهم متنوعة. وتم نقل المصابين إلى مستشفى السادات، وبعضهم فى حالة خطيرة يتم الاستعداد لنقله الى مستشفيات القاهرة ولاسيما إصابة عاملين بإصابات خطيرة فى الصدر والبطن.

وحول أسباب قيام الجيش بهذا الاعتداء، قال الراهب اكسيوس إن هناك مساحة أرض تبلغ ١٠ أفدنة وتقدمنا للجهات المعنية بشرائها عام ١٩٩٢ وقمنا بدفع رسوم المعاينة وزراعة بعضها بأشجار الزيتون منذ سنوات، وعقب الانفلات الأمنى ومهاجمة الدير من قِبل الخارجين اتصلنا بالشرطة التى قالت لنا «احموا أنفسكم»، فقمنا بتشييد سور حول هذه الأرض من الخارج؛ لمنع دخول أى عناصر خارجية حتى فوجئنا بالجيش يحاصر الدير

ويهدم السور ويطلق النيران على الرهبان قبل إنهاء العملية وانسحاب أفراده تاركين خلفهم مصابين وتدميرًا.. مشيرًا إلى أن الرهبان أبدوا استياءهم من قيام الجيش بهذه الطريقه مع مدنيين عزل من المفترض ان يقوم بحمايتهم، وأنه إذا كان يرى أن هناك خطأً -رغم عدم وجوده- فكان يجب عليه اتخاذ الخطوات القانونية القضائية وليس الهجوم والاعتداء.

وأضاف: إننا قمنا ببناء أرض حق الدير، ولكن الجيش لم يفعل ذلك مع الآلاف من الأراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها والبناء عليها، فلماذا يتعامل بهذه الطريقة مع الرهبان الذين يعمرون الصحراء؟! وقد سبق ذلك التعدى على دير الأنبا بولا بالبحر الأحمر.. فهل هذه وعود الجيش بحمايتنا؟.

وقال ميلاد سمير -شاهد عيان بالدير- إنه فى الصباح فوجئنا بكتيبة من الجيش بالدبابات والعربات المصفحة وقاموا بهدم السور الذى شيَّده الرهبان لحماية الدير، ولم يشفع الجيش للرهبان العزل وقاموا بإطلاق الرصاص من خلال بنادقهم مما أصاب راهبين وعددًا من العمال تم نقلهم للمستشفى ويقف الرهبان الآن فى اعتصام أمام الدير احتجاجا على الاعتداء عليهم باستخدام الرصاص الحى ضد المدنيين.

من ناحية أخرى، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة رسالة جديدة برقم ١٣ على صفحته الرسمية بالفيس بوك قال فيها:

• «لم تقم القوات المسلحة بأى اعتداءات على دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون.

• لا توجد أى نية مطلقًا لهدم الدير؛ إيمانًا منا بحرية وقدسية أماكن العبادة للمصريين.

• إن ما تم التعامل عليه من قِبل القوات المسلحة هو على بعض الأسوار التى بُنيت على الطريق وعلى أراضٍ مملوكة للدولة وبدون سند قانونى.

وتهيب بأبناء هذا الوطن العظيم عدم الاستماع أو ترديد الشائعات التى تضر بأمن ووحدة النسيج الوطنى لهذه الأمة العظيمة فى هذه اللحظات الحاسمة».

وفى الوقت نفسه، دعت إحدى منظمات أقباط المهجر، الأقباط فى مصر إلى الاعتصام داخل مقر الكاتدرائية بهدف الضغط من أجل عزل البابا شنودة الثالث -بابا الإسكندرية

بطريرك الكرازة المرقسية- وأتباعه ممن وصفتهم بـ«كهنة أمن الدولة»، الذين وقفوا فى المعسكر المضاد للثورة وتحريض الأقباط ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة -بحسب زعم البيان- بغرض إحياء النظام السابق الذى أسقطته الاحتجاجات الشعبية.

واتهم بيان أصدره «الاتحاد القبطى الأمريكى» -أرسل إلى «المصريون» نسخة منه- الكنيسة القبطية بالعمل على مساعدة النظام السابق لتحقيق هذا الهدف عبر «تأليب فلول من الأقباط والمستفيدين والمرتبطين بشنودة ضد الثورة والمجلس العسكرى القائم بتسيير الأعمال إلى حين تحقيق الاستقرار السياسى لمصر».

وأضاف: «لقد حان الوقت ليعرف الشعب القبطى من هم أعداؤه ومن هم أصدقاؤه. لقد ثبت بما لا يجعل مجالًا للشك أن شنودة وبيشوى (سكرتير المجمع المقدس) وأتباعهما من كهنة مبارك وأمن الدولة يعملون مع قوى داخلية موالية لنظام مبارك الإرهابى وقوى خارجية تريد استعادة وتقوية النظام البائد بوجه جديد».

ووجه البيان نداءً إلى الأقباط من أجل الزحف والاعتصام داخل البطريركية لإجبار البابا شنودة وأتباعه من أمثال: بيشوى وأرميا ويوأنس على الاستقالة، والإفراج عن المطارنة والأساقفة الشرفاء مثل: الأنبا أمونيوس، والأنبا تكلا، والأنبا متياس الخاضعين للإقامة الجبرية والمعزولين «تعسفيا».. بالإضافة إلى عشرات من الكهنة المخلصين والشرفاء وإرجاعهم إلى أبراشياتهم وكنائسهم وشعبهم.

واعتبر الاتحاد أن ما يقوم به البابا شنودة وأتباعه من «استفزاز المجلس العسكرى والادعاء بالباطل عن هجمات على الأديرة هو افتراء عظيم؛ لأن شنودة وحلفاءه ممن وصفهم بـ «المتأسلمين» يريدون الوقيعة بين الأقباط والجيش».

ودحض البيان الاعتداءات المزعومة على دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون، وقال: إن البابا شنودة استولى على أراضٍ مجاورة للأديرة وقام ببناء أسوار بدون ترخيص أو تخصيص، بالإضافة إلى تواجد مجرمين وهاربين من سجن وادى النطرون، والسجون الأخرى المجاورة لمناطق البحر الأحمر والسويس فى تلك الأديرة فى ظل «حماية مشبوهة من بعض الرهبان التابعين لشنودة»، بحسب البيان.

وحذر من أن هذه الأعمال «الاستفزازية من شأنها أن تُفقد الأقباط الثقة بالجيش وبالثورة وعزل الشعب القبطى كاملا عن مسار الإحداث»، وهو ما قال عنه إن من شأنه إفساح المجال كاملا لما دعاها بـ«الدعوات العنصرية التى تطالب باستمرار فرض الشريعة الإسلامية بالقوة على المسحيين، وهذا هو ما يقوم به شنودة الآن».

وانتهى البيان إلى مناشدة الأقباط عزل شنودة وأتباعه ممن وصفهم بـ«كهنة أمن الدولة»، وإعادة «كل المطارنة والأساقفة والكهنة المعزولين تعسفيًا إلى أماكنهم»، و«تحرير المجلس الملى من سيطرة البابا شنودة»، و«السماح للأسر المسيحية التى خربها شنودة بالطلاق للرجوع إلى الكنيسة والتى يمنعها هذا الرجل بدون وجه حق».

كذلك طالب البيان بالبحث عن «نحو مليار دولار، وهى الخاصة بأموال الكنائس وأوقاف تخص الكنيسة القبطية، واسترجاع هذه الأموال إلى الكنيسة ومستحقيها الفعليين».

الدعاة والثورة

بعد ٣٠ عامًا مُنع خلالها من الإمامة وخطبة الجمعة والعيد فى مصر، أعلن الفقيه البارز الدكتور يوسف القرضاوى أنه سيلقى خطبة الجمعة (١٨ من فبراير) فى ميدان التحرير، أكبر ميادين وسط القاهرة وأشهرها عالميًا بعد أن كان مركزًا للثورة الشعبية التى أطاحت بنظام الرئيس السابق حسنى مبارك. وقالت مصادر لـ«العربية.نت» إن الجيش سيقوم باصطحابه من مكانه إلى ميدان التحرير، وتأمين دخوله وأثناء الخطبة وإمامته للصلاة، ثم خروجه.

وكانت آخر خطبة لصلاة جامعة ألقاها القرضاوى -المقيم حاليًا فى قطر ويحمل جنسيتها- قبل اعتقالات سبتمبر/ أيلول ١٩٨١، وهى خطبة عيد الأضحى فى ميدان عابدين بالقرب من القصر الرئاسى. وبعدها تم منع مجموعة من العلماء المشهورين من الخطابة والإمامة على رأسهم: الشيخ القرضاوى والراحلان عبدالحميد كشك ومحمد الغزالى وأحمد المحلاوى، والأخير عاد لخطبة الجمعة فى مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية أثناء اندلاع ثورة ٢٥ يناير.

وقد شارك أولاد وبنات الدكتور القرضاوى فى مظاهرات ميدان التحرير منذ بدايتها فى ٢٥ من يناير، ومن أبرزهم الناشط عبدالرحمن يوسف، وهشام المرسى زوج ابنته الذى تم

اعتقاله، وأُفرج عنه قبل يومين فقط.. كما شارك فيها أيضًا المهندس حسام خلف زوج ابنته الأخرى.

وقد أمَّ الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى أكثر من مليون مسلم خلال صلاة الجمعة اليوم التى أقيمت بميدان التحرير. وهنأ القرضاوى الشعب المصرى خلال خطبته بنتائج ثورة ٢٥ يناير.. موجهًا عبرها ٥ رسائل؛ الأولى منها إلى الشباب؛ حيث دعاهم إلى الحفاظ على ثورتهم والحفاظ على الأخوة التى جمعت بين أبناء مصر جميعًا.. محذرًا إياهم ممن يدَّعون أنهم من أبناء الثورة وهم ليسوا كذلك.. مضيفًا «أود أن أقبِّل أيدى الشباب؛ لأنهم رفعوا رءوسنا بما صنعوا وضربوا للناس المثل العليا».

أما الرسالة الثانية فهى للشعب المصرى جميعًا.. داعيا إياهم إلى التمسك بالوحدة الوطنية التى حققوها مسلمين وأقباطًا؛ حيث وقف المسيحى بجانب المسلم يدًا واحدة منتصرين على ما حاول السابقون -على حد قوله- الترويج لما وصفه بالطائفية الملعونة.

ودعا أقباط مصر المشاركين فى احتفال التحرير إلى السجود معهم فى سجدة الشكر لنصرتهم على الفساد.. مضيفًا «الفراعنة كانوا يخوفون شعوبهم قديمًا ولا يبالون فرعون ولا بعيرًا ولا جمالا، وأصر الشعب والشباب على أن يستمروا وكان لابد لهم أن ينتصروا، فالشباب أراد وإذا أراد فإرادته من إرادة الله».

أما الرسالة الثالثة فوجهها القرضاوى إلى الجيش الذى أثنى على دوره فى حماية مطالب الثورة المصرية.. داعيًا إياه إلى أن يحرر المصريين من الحكومة الحالية التى ألفها الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، وتشكيل حكومة مدنية جديدة؛ حيث قال: «المصريون عندما يرون الحكومة الحالية يتذكرون القناصة والبغال والباطل». كما طالبه بالإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين.. مثنيًا على اللجنة التى شكلها لتعديل الدستور المصرى برئاسة المستشار طارق البشرى.

أما الرسالة الرابعة فهى للمتظاهرين والمعتصمين فى أنحاء مصر؛ حيث قال لهم: «اصبروا قليلا، وعليكم أن تؤمِّنوا الثورة بالعمل، فلا يجوز لنا تأخير الاقتصاد المصرى.. مطالبًا المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمحاورة المعتصمين وأصحاب المطالب وطمأنتهم، فنحن فى مرحلة البناء ومن حق المصريين أن يحصلوا على حقوقهم كاملة، لكن علينا أن نصبر على إخواننا فى الجيش».

أما الرسالة الخامسة فوجهها القرضاوى إلى الحكام العرب جميعًا؛ حيث قال لهم: لا تكابروا ولا تقفوا أمام التاريخ؛ فالعالم تغير، وحاولوا أن تتفاهموا وتتحاوروا مع شبابكم للعمل البناء.

وأخيرًا أعرب القرضاوى عن رغبته فى أن يصلى بالمسلمين فى المسجد الأقصى.

وقال الشيخ يوسف القرضاوى -رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين- إن جهات حكومية مصرية مارست ضغوطًا لمنع ظهوره على شاشة التليفزيون المصرى مساء الأحد بعد إلقائه خطبة الجمعة بميدان التحرير، فى برنامج «مصر النهاردة» مع المذيع المعروف محمود سعد. وقال القرضاوى: إن سعدًا أجرى اتصالا بأحد أفراد أسرته للاعتذار عن عدم تصوير الحلقة التى كان مقررًا إذاعتها مساء اليوم نفسه.

وأضاف الشيخ القرضاوى لموقع (أون إسلام)، الذى دشنه العاملون السابقون فى موقع (إسلام أون لاين) فى مصر: إن أطرافًا فى الحكومة «اعتبرت أن خطبة الجمعة الماضية كانت قوية، وكانت لديهم مخاوف من أن يكون اللقاء بالقوة نفسها. وقالوا: خبطتان فى الراس توجع».. مضيفا: «بعضهم يتحدثون الآن عن صبغ الثورة بصبغة إسلامية».

وقال مصدر آخر مقرب من أسرة الشيخ إنه لا يعلم تحديدًا الجهة التى تقف وراء منع ظهور الشيخ على التليفزيون الحكومى، لكنه اعتبر عدم ظهوره يحول دون استخدام البعض «فزاعة سيطرة اتجاه معين» على الثورة بعد نجاحها فى إقصاء مبارك. وأضاف: «هناك محاولات من البعض لتلوين الثورة بلون معين، وهذا أمر خطير، والجميع يعرفون أن الشيخ ليس له علاقة بتنظيم الإخوان».. لكن مصدرًا فى فريق إعداد برنامج «مصر النهاردة» رفض ذكر اسمه، قال إن «أسبابًا إجرائية» هى التى حالت دون إجراء اللقاء.

وكان كتَّاب ومفكرون، غالبيتهم كانوا موالين لنظام الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك، قد انتقدوا فى لقاء مع رئيس الوزراء المصرى أحمد شفيق يوم السبت السماح للقرضاوى بإلقاء خطبة «جمعة النصر» أمام نحو أربعة ملايين مصرى فى ميدان التحرير بالقاهرة، وأعربوا عن مخاوفهم من صعود نجم الإخوان بعد الثورة و«محاولتهم السيطرة على مقدرات البلاد». وانتقد بعضهم بشدة اختيار صبحى صالح -النائب السابق عن جماعة الإخوان- عضوًا بلجنة تعديل الدستور التى شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذى يتولى مقاليد السلطة فى البلاد منذ ١١ فبراير الجارى.

ونفى الشيخ القرضاوى ما رددته وسائل إعلام مصرية عن منع حرسه الخاص فى جمعة النصر المدون والناشط الإلكترونى المعروف وائل غنيم من الصعود إلى منصة الاحتفال خلال وجود الشيخ فى ميدان التحرير الجمعة الماضى. وقال لصحيفة الأهرام الرسمية اليوم الإثنين: «كان معى أولادى، وليس لى حرس على الإطلاق، بل لقد طالبنى كثير من العلماء بأن يكون لى حرس، فقلت لهم: الله يحرسنى».

وأضاف: «أحاط بى الشباب وعملوا كردونًا حولى، حتى لا يتم إيذائى بسبب التدافع والزحام الشديد، ولست أنا من نظَّم الاحتفال ولا مسئولا عمن يلقون الكلمات، وكان يسعدنى أن أرى هذا الشاب (وائل غنيم) الذى أكبرته كثيرًا عندما خرج من المعتقل وحيَّاه الشباب بوصفه مفجِّرًا لثورة ٢٥ يناير.. لكنه قال إن الشهداء هم الذين يستحقون التحية». وتابع القرضاوى: «أشدت بوائل غنيم فى برنامج الشريعة والحياة.. فكيف أمنعه؟ ولماذا؟.. إننا ضيوف فى الاحتفال».

من جهة أخرى، أكد القرضاوى أن علاقته بتنظيم الإخوان «انتهت محليًا وعالميًا».. مشيرًا إلى رفضه تولى منصب مرشد الإخوان فى الماضى قائلا: «تركت الإخوان نهائيًا، ورفضت عروضًا كثيرة بأن أتولى منصب المرشد العام لكنى رفضت.. أتمنى أن أظل مرشدًا للأمة كلها وليس لجماعة من الجماعات».

وأشار القرضاوى إلى أن إلقاءه خطبة الجمعة ليس إيذانًا ببدء دولة دينية، «بل على النقيض من هذا الكلام، يأتى توجهى لإقامة دولة مدنية، لكن بمرجعية إسلامية، وهذا لا يعيب دولتنا؛ فكثير من الدول اختارت الاشتراكية مرجعية وأخرى اختارت القومية.. فأنا ضد الدولة الدينية تمامًا، فلسنا دولة مشايخ ولا ملالى».

وأوضح القرضاوى أنه جاء محتفلا بالثورة وموجهًا كلامه لكل المصريين.. داعيًا لإعادة البناء والتوقف عن الاحتجاجات الفئوية والصبر على تلك المشكلات حتى يستطيع الجيش أن يعبر بالبلاد هذه المرحلة الحرجة. وجاء أيضًا يحيى جميع الشهداء، وقال «لا أطمع فى مغنم ولا منصب، جئت مهنئًا وداعيًا للخير فحسب، وليست لى أى مآرب فى مصر ولا أسعى لأى مناصب».

ونفى القرضاوى أنه جاء مصر مثل الخمينى كما رددت بعض الشخصيات فى مصر، وقال: «الخمينى كان صاحب ثورة، أما أنا فكنت مؤيدًا لها فقط». وردًّا على وسائل الإعلام الإسرائيلية التى وجهت الانتقاد للشيخ القرضاوي، ردَّ مبتسمًا: «طبيعى أنهم يكرهوننى وصنفوننى على أننى من العلماء الأشد كرهًا لهم؛ حيث أفتيت بحل العمليات الاستشهادية ضد الاحتلال الصهيوني».

وحول ما يقال عن عودته لمصر بعد تغير النظام، قال إنه لا يفكر فى العودة بشكل نهائي.. متابعًا: «مصر ليست بعيدة عنى، ولم تكن بعيدة حتى فى ظل أسوإ الظروف.. لكننى مرتبط بمشروعات علمية كثيرة فى الدوحة.. وهذا الأمر غير مطروح الآن».

و فى أول رد فعل إسرائيلى على خطبة الشيخ يوسف القرضاوى -رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين- فى ميدان التحرير اليوم، الجمعة، وسط القاهرة، أبدت أوساط سياسية إسرائيلية قلقها البالغ من الخطبة التى ألقاها القرضاوى التى دعا فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية إلى فتح معبر رفح الحدودى مع قطاع غزة بشكل عاجل، لرفع الحصار عن القطاع.

وأوضحت القناة العاشرة من التليفزيون الإسرائيلى أن القرضاوى قال فى خطبته التى حضرها أكثر من مليونَى مصرى: «إن معبر رفح الحدودى سيُفتح».. مضيفًا أن الجيش المصرى الذى خاض الحروب من أجل فلسطين لا يمكن له أن يحاصر إخوانه الفلسطينيين».. معربًا عن أمله فى تحرير المسجد الأقصى.. داعيًا الله أن يهيئ للمسلمين الصلاة فيه قريبًا. ودعا القرضاوى السلطات المصرية إلى تشكيل حكومة جديدة، وإخلاء سبيل جميع السجناء السياسيين.

بينما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية فى مستهلٍّ نشرتها الإخبارية عصر الجمعة أن الثورة المصرية لم تنته بعدُ، بل لا تزال مستمرة؛ حيث إنه بعد مرور حوالى أسبوع على تنحى الرئيس المخلوع حسنى مبارك، احتشد حوالى مليونَى مصرى فى ميدان التحرير؛ احتفالا بالثورة؛ ودعمًا لمطالبها؛ واحتفالا بسقوط النظام. وأشارت الإذاعة العبرية إلى أن الجيش المصرى أبقى على انتشار دباباته فى محيط الميدان، وقام بالتفتيش التدقيق فى هويات المتوافدين إليه بالتعاون مع اللجان الشعبية لمنع دخول أى عناصر من البلطجية.

ولم يستطع الأستاذ محمد حسنين هيكل -فى أول إطلالة له على التليفزيون المصرى مع محمود سعد- أن يخفى تحيزاته الفكرية والسياسية، حين تحدث عن مشهد إمامة الدكتور يوسف القرضاوى لصلاة جمعة النصر فى ميدان التحرير؛ إذ شبَّه هذا المشهد بمشهد عودة الخمينى إلى إيران عقب نجاح ثورتها عام ١٩٧٩. ورغم أن مشهد عودة الخمينى إلى إيران كان أهم مشاهد الثورة الإيرانية بالنسبة للإيرانيين وغيرهم ممن فرحوا لتلك الثورة فى حينها، فإن هيكل قدَّم المقارنة بطريقة سلبية.. مدعيًا أن هذا المشهد يُعد مشهدًا مزعجًا للخارج، ويُعد تجسيدًا لمحاولة قفز الإخوان على الثورة. ولم يكتف هيكل بمشهد القرضاوى للتدليل على هذا القفز، لكنه جاء بمشاهد أخرى مثل: وضع المنصة، وتحكم أحد نواب الإخوان فيها (قاصدًا الدكتور محمد البلتاجى).

وتحدث هيكل بلغة الخصم السياسى رغم أنه أثنى على القرضاوى وخطبته، وأكد حق الإخوان فى البروز. ويبدو أن الأستاذ هيكل، مع تقديم حسن الظن، وقع فريسة النقل غير الأمين لما يدور فى الميدان سواء عبر وسائل الإعلام أو عبر بعض أصدقائه المنحازين فكريًّا أيضًا. استكثر الأستاذ أن يذهب ولو مرة واحدة إلى ميدان التحرير لمعايشة الثوار، ومشاهدة الوضع على الطبيعة ولو لدقائق أو ساعات، وهو الذى كان ينتظره الكثيرون وعلى رأسهم أصدقائى الناصريون الذين كانوا يبدون متلهفين لطلة هيكل على الميدان ولو فى ساعات الفجر حيث يخفُّ الزحام. قد يقول قائل: إن الأستاذ لم يستطع الذهاب إلى التحرير بسبب شيخوخته، ونرد على ذلك بأننا شاهدنا فى الميدان من هم أكبر سنًّا وأضعف صحة منه. لقد كنت أقف كثيرًا فى الميدان إلى جوار الأستاذ الكبير والناصرى المخضرم عبد العظيم مناف لفترات طويلة حتى وقت متأخر من الليل أتعلم منه وأستلهم منه روح المثابرة، وأجمع له الشباب حتى يأخذوا منه القدوة فى النضال، وهو الذى كان يستحيى من ذلك، مرجعًا الفضل لهؤلاء الشباب. ربما كان الأستاذ مناف سبعينى العمر أى أصغر من هيكل، حسنًا، فماذا إذن عن الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة فى السويس فى حرب ١٩٧٣، وهو رمز الثورة الحالية فى السويس، وهو تسعينى العمر؟ لم تكن هناك حجة أو مبرر للأستاذ هيكل أن يتأبى على الحضور إلى ميدان التحرير، وليس من حقه إذن أن يحكم على ما جرى ويجرى فى الميدان وهو متكئ على أريكته أمام شاشات التلفزة.

لو حضر الأستاذ إلى الميدان لعرف منذ اليوم الأول حجم وحقيقة الدور الإخوانى فى الثورة، وهو الدور الذى حرص الإخوان على إخفائه بهدف توفير شرط أساسى لنجاح

الثورة، حتى لا يتمكن النظام من القضاء عليها متحالفًا مع القوى الكبرى بزعم أنها ثورة إخوانية. لقد أنكر الإخوان ذواتهم، وذابوا فى بقية الشعب الثائر، ولم يرفعوا أى شعار يدل على هويتهم، وكانوا هم الذين يتصدون لأى هتاف ذى صبغة إسلامية، وحتى الهتاف الذى رصده الأستاذ هيكل يوم الجمعة الماضى عقب الصلاة وكان عبارة عن تكبيرات العيد، باعتبار أن الناس تعيش فى عيد.. هذا الهتاف تصدى له الإخوان أنفسهم وخرج البلتاجى -الذى انتقد هيكل ظهوره- ليهتف: تحيا مصر، وليوحد الناس مرة أخرى على هتافات جامعة، وهذا يُحسب للإخوان لا عليهم، وهو أمر يستحقون عليه التحية والتقدير، وقد فعل ذلك المنصفون، وسمعت بنفسى فى الميدان إشادات بالغة بأداء الإخوان من أصدقاء ناصريين ويساريين وعلمانيين.

لو أن الأستاذ هيكل ذهب لدقائق إلى ميدان التحرير لعلم أن هذه الإذاعة التى توجس منها كانت موجودة منذ بداية الثورة، أنشأها شباب الإخوان، ولكنهم فتحوها لكل المصريين سواء من الرموز السياسية المختلفة، أو من شباب الثورة، أو حتى شيوخها، ولم يقصروها يومًا على أنفسهم، وهذا ما فعلته أيضًا الإذاعات الأخرى التى أطلقتها بعض التيارات السياسية والشبابية. ولو أن الأستاذ هيكل حضر إلى الميدان لعرف أن الدكتور البلتاجى يقف هذا الموقف منذ بداية الثورة بشهادة الجميع، وهو صاحب الحركة الدائمة على مدار ٢٤ ساعة، وصاحب الهتافات الجامعة المعبرة عن مطالب كل الثوار.

وبالعودة إلى موضوع القرضاوى الذى زعم الأستاذ هيكل أنه لم يشارك فى الثورة، ولم يكن من رموزها، وكان أحرى به أن يبتعد عن مسرحها، نقول له إنه هو الذى لم يتابع جيدًا تطورات الموقف حتى عبر شاشات التلفزة التى كان يرابط أمامها، وأسأل الأستاذ: ألم تشاهد صرخات القرضاوى مستنفرًا الشعب لنجدة إخوانه وأبنائه فى التحرير حين هجم عليهم بلطجية النظام بخيلهم وجمالهم وحميرهم، وهى المعركة التى ندعوه أن يسأل أصدقاءه ومحبيه عمن تصدوا لها وردوها خاسرة؟ وهذا بطبيعة الحال لم يكن الدور الوحيد للقرضاوى، بل إنه كان فى طليعة من مهدوا لهذه الثورة بكتاباته وتصريحاته، وبرنامجه الشهير «الشريعة والحياة»، وهو الذى ظل محفزًا للثوار فى خطبه المنبرية منذ اندلاع الشرارة الأولى لهذه الثورة، وكيف لا وهو من أكثر الذين اكتووا بنار النظام الهالك؟.

وفى مقالها بموقع «اليوم السابع»، ذكرت الكاتبة زينب عبد اللاه أن الدكتور يوسف القرضاوى والدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر كلاهما عالم جليل تتفق أو تختلف مع بعض آرائه ومواقفه، لكن من غير الإنصاف أن تشكك فى علمه وإيمانه وصدق نياته وقناعته بما يقول، وقد كان لكل منهما موقف مختلف خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير. فعلى حين بدا الشيخ القرضاوى متحمسًا ثائرًا يدعو الجماهير للتظاهر ويشجعهم على إسقاط النظام ومقاومة الفساد والظلم ويدعو كل المصريين للانضمام إلى الشباب فى ميدان التحرير، بدا د.أحمد الطيب حذرًا مؤكدًا الحقوق المشروعة للشعب فى العدل والحرية والعيش الكريم، وفى الوقت نفسه قلقًا ورافضًا أى عمل يؤدى إلى إراقة الدماء وإشاعة الفوضى فى البلاد. ولعل هذا ما دفعه لدعوة الشباب للعودة إلى منازلهم والكفِّ عن التظاهر بعد إعلان الرئيس مبارك نقل سلطاته لنائبه عمر سليمان؛ حيث رأى أن مطالب الثورة قد تحققت بهذه القرارات وأن استمرار التظاهر قد يؤدى للفوضى وفقدان الأمان.

كلا الإمامين عبَّر عن خوفه وحبه لمصر وشبابها بطريقته وقناعته وإيمانه، اختلفا فى الأسلوب، ولكن الدافع والهدف واحد. خشى الشيخ القرضاوى على مصر من بقاء الطغيان والظلم والفساد؛ ولذلك دعا لمقاومته، وخشى الشيخ الطيب على أمان مصر ودماء شبابها؛ ولذلك دعا للتوقف عن التظاهر بعد الاستجابة لبعض المطالب. هكذا كان كلاهما يعبر عن اتجاه مخالف للآخر.. اختلفت فيهما آراء المصريين وكل من يحبون مصر ويعشقون ترابها، ورغم ذلك تعرض كلاهما للنقد الذى وصل إلى حد التجريح والاتهام. فاتهم البعض الإمام القرضاوى بأنه يقول ما يرضى النظام القطرى، فى الوقت الذى اتهم فيه آخرون الشيخ الطيب بأنه يحاول استرضاء نظام مبارك. ولم يفكر من يطلقون هذه الاتهامات ويفتشون عن النيات ويدَّعون أنهم يحوزون وحدهم صكوك الوطنية ويوزعونها كيفما شاءوا أن كلا الإمامين عبَّر عن قناعته، وأن اختلاف المواقف والآراء لا يعنى أن أحدهما أكثر وطنية وحبًّا لمصر من الآخر. وهكذا انطلقت محاكم التفتيش لتفسد فرحتنا بنجاح الثورة بإطلاق الاتهامات وتصنيف المصريين فى قوائم بيضاء وسوداء. فهذا مع الثورة، وهذا ضدها. وهذا أعلن خوفه من أن يؤدى استمرار المظاهرات إلى الفوضى، إذن هو ضد الثورة ومن أعدائها. وهذا أعلن رفضه إهانة مبارك أو سبَّه، إذن هو من بقايا النظام البائد وأذناب الحزب الوطنى. وهذا لم يشارك فى مظاهرات التحرير أو شارك فيها متأخرًا، فهو ممن يحاولون اللحاق بركب الثورة وليس من صنَّاعها.

وهكذا الكل يدَّعى أنه هو صانع الثورة ومفجِّرها، وأن غيره متهم بالعداء للثورة. وأصبح على كل منا أن يحلف على المصحف أو يقسم بالله العظيم أو حتى يحلف بالطلاق أنه مع الثورة أو يحول هذه العبارة إلى لافتة يرفعها فى كل مكان وموقف وزمان؛ حتى لا يتم اتهامه بأنه من أعداء الثورة. انشغل الكثيرون بإقامة محاكم التفتيش ونصب ما يمكن أن نطلق عليه مشانق الثورة وتوزيع الاتهامات على البشر وكأنهم احتكروا وحدهم الوطنية وحب مصر، فكرروا أخطاء النظام البائد، وأثبتوا أنهم تربوا فى كنفه وتأثروا بديكتاتوريته. وإن كنا جميعًا نطالب بمحاسبة الفاسدين والمفسدين فى النظام البائد والمحرضين الذين كانوا من أسباب استشهاد المئات بتزييف الحقائق والتحريض على الشباب من أبواق النظام وإعلامه. ولكن يجب ألا يتحول الأمر إلى محاكمة كل من قال رأيًا أو أعلن عن قلقه على مصر وأبنائها بطريقته، ويجب ألا ينشغل كل منا بإلقاء التهم على الآخر وتخوينه بلا دليل؛ لأننا بذلك نضيع منجزات الثورة وأهدافها ولا نعى الدرس الذى وعاه أبناؤنا وفهموه أكثر منا نحن أبناء النظام البائد الذين تربينا فى عهده وتأثرنا به حتى ونحن ثائرون عليه. وكى تعرف الفرق بيننا وبينهم دعنى أسرد بعض ما كتبه أطفالنا الذين لم ينشغلوا بتخوين بعضهم بعضًا ولم يتباهَ أى منهم بعدد المرات التى ذهب فيها إلى ميدان التحرير؛ لأنهم انشغلوا بأمور أخرى. حيث كتب بعضهم لافتات على أبواب بعض العمارات وفى مداخل بعض المنازل تحت عنوان «مش بس ميدان التحرير» ليدعو إلى اجتماع بين أطفال الشارع لتنظيف شارعهم، واجتماعات أخرى تحت عنوان «هنعمل إيه علشان بلدنا؟». وانبرى كل منهم –على صغر أعمارهم– ليكتب على هذه اللافتات «مش هعاكس بنت فى الشارع ولا أغلس عليها.. مش هارمى حاجة فى الشارع.. هاحترم إشارة المرور حتى لو مفيش عسكرى.. هاساعد الناس المحتاجة.. هاعرف حقوقى ومش هتنازل عنها.. هاقول رأيى بصراحة ومن غير خوف بس بأدب واحترام.. مش هكون سلبى وهاقول لأى حد بيعمل غلط انت غلطان». هؤلاء هم زهور الثورة، الورد اللى فتَّح فى جناين مصر الحرة الثائرة على الظلم والفساد، والفرق بيننا وبينهم كبير؛ فهم يزرعون الورد، فى حين ننشغل نحن بإقامة المشانق.

وقد استنكر الدكتور صفوت حجازى –أحد الدعاة المشاركين بقوة فى ثورة ٢٥ يناير– فى خطبة جمعة «المحاكمة والتطهير» (٨ من أبريل ٢٠١١) بميدان التحرير تأخُّر محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته ورموز نظامه الفاسد.. مهددًا بالتوجُّه إلى مقر إقامة

الرئيس المخلوع بمدينة شرم الشيخ للثأر منه والقصاص لدماء الشهداء، فى حالة تباطؤ المجلس العسكرى والنائب العام فى محاكمته ونظامه الفاسد. وهاجم الدكتور صفوت حجازى الإعلام الذى يقدم الأجندة السابقة نفسها للنظام المنهار، قائلا: «عندنا استعداد لاحتلال ماسبيرو، وإدارته من الثوار».. معتبرًا أنه يبث الفتنة الطائفية.

وأكد الدكتور حجازى -خلال الخطبة التى حضرها أكثر من ١٠٠ ألف مواطن بميدان التحرير- أن ثورة ٢٥ يناير مازالت مستمرة، ولن تنتهى إلا عقب تحقيق مطالبها.. مجددًا اتهاماته لنظام مبارك بالمسئولية الكاملة عن إراقة دماء مئات الشهداء وإصابة الآلاف خلال ثورة ٢٥ يناير البيضاء التى شهدتها البلاد. وطالب خطيب الجمعة، الدكتور عصام شرف -رئيس مجلس الوزراء- بإقالة جميع رؤساء الجامعات الذين تدخل جهاز أمن الدولة السابق فى تعيينهم.. لافتًا إلى أن الجهاز مازال يعبث بالأمن الداخلى لمصر ويحاول شنَّ ما يسمى بالثورة المضادة لإجهاض ثورة ٢٥ يناير.

كما طالب حجازى بإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، وكذلك إقالة جميع رؤساء البنوك الذين أهدوا أموال الشعب المصرى على طبق من ذهب إلى رجال الأعمال الفاسدين فى صورة قروض نهبوها وهربوا بها إلى خارج البلاد. ونفى حجازى أن تكون الثورة حكرًا على فئة معينة أو إقصاء لطائفة أخرى.. مؤكدًا ضرورة عدم تقسم الميدان.

وشنَّ الدكتور صفوت حجازى هجومًا على من وصفوهم ببقايا النظام السابق.. بدءًا من المحافظين والمحليات؛ باعتبارهم يمثلون الثورة المضادة.. مرورًا بالنائب العام؛ بسبب بطء إجراءات محاكمة رموز النظام السابق باعتباره من النظام السابق -على حد تعبيره- مشككًا فى إمكانية قيامه بمحاكمتهم.. وصولا إلى تطهير الجامعات؛ حيث إن ميثاق الشرف الأكاديمى يقتضى استقالاتهم الجماعية من مناصبهم الحالية.

وناشد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الداخلية حماية الثورة ومحاكمة الضباط الذين قتلوا الشهداء.

وأعرب حجازى عن أمله فى أن تكون مصر ولاية عربية -أسوة بنموذج الولايات المتحدة- تشارك الدول العربية سبل تدعيم العروبة وأواصر التعاون الوثيق فيما بينها.

وفي نهاية الخطبة، دعا الشيخ محمد جبريل بنصرة ثورة مصر التى دفع شبابها ثمن الحرية ونصرة الإخوة فى ليبيا وسوريا، وبمحاكمة كل رموز الفساد وعلى رأسهم الرئيس السابق مبارك، فضلا عن محاكمة جميع عناصر الحزب الوطنى وأن تكون علنية وسريعة.

وكان آلاف المصريين قد توافدوا منذ صباح الجمعة إلى ميدان التحرير للمشاركة فيما أُطلق عليه (جمعة المحاكمة والتطهير)، التى دعا إليها عدد من القوى والتيارات السياسة المختلفة، من أجل سرعة محاكمة الرئيس السابق وعائلته ورموز نظامه الفاسد.

وطالب المحتشدون المجلس العسكرى والنائب العام بسرعة محاكمة الرئيس السابق وعائلته وجميع رموز نظامه الفاسد، وإنشاء مجلس رئاسى مدني/ عسكرى يدير دفة الحكم بالبلاد لفترة انتقالية يتمكن خلالها من: تحقيق مطالب الشعب، واسترداد الأموال المنهوبة، وحل المجالس المحلية، وإقالة جميع المحافظين، والإفراج عن بقية المعتقلين، واسترداد جميع مقار الحزب الوطنى بالمحافظات، وتطهير المؤسسات النقابية والإعلام من رموز الفساد. وقد دعا ائتلاف شباب الثورة والجمعية الوطنية للتغيير وجماعة الإخوان المسلمين، الشعب المصرى إلى الخروج إلى كل الميادين للمشاركة فى جمعة التطهير.

من جهة أخرى، أعلن الداعية الإسلامى الشيخ محمد حسان أنه لم يكن مؤيدًا لثورة ٢٥ يناير فى بدايتها، كما أكد فى حواره مع الإعلامى عمروالليثى أنه يتبع المنهج السلفى.. داعيًا الجميع إلى عدم محاسبة المنهج السلفى فى ضوء أخطاء بعض المنتسبين إليه. كما برَّأ حسان السلفية وأفكارها من هدم الأضرحة أو استخدام العنف ضد الصوفيين.

أكد الشيخ محمد حسان -فى الحوار الذى بثته قناة دريم- أن التغيير فى مصر يتطلب الوقت الكافى حتى يشعر المواطنون بآثاره، قائلا: «لا يمكن للتغيير أن يحدث فى يوم وليلة، هذا يخالف السنن الكونية، فالله عز وجل خلق الكون فى ستة أيام، فالحياة مبنية على التدرُّج؛ لذلك لا يجوز أن نحمِّل المجلس الأعلى والحكومة فوق طاقتهما، ولا يجوز أن يتهمهما أحد بالتقاعس؛ فليس من العقل والحكمة أن نحمِّل الحكومة والمجلس فوق طاقتهما للحد الذى قد تُشلُّ فيه الحركة تمامًا».

ودعا حسان الشعب المصرى إلى العمل لكى تدور عجلة الإنتاج للنهوض بالاقتصاد الوطنى المصرى. وطالب الجميع بإنهاء الاعتصامات الفئوية التى تُلحق الضرر باقتصاد

الدولة وبمؤسساتها. وأضاف أن المطالب الفئوية ومطالب الثوار «حق»، إلا أنه قال: «يجب أن يعطى الشرفاء مصر فى وقت أزمتها وليس مطالبتها فى وقت الأزمة». وطالب حسان المسئولين باتباع المصداقية والشفافية مع المواطنين، قائلا: «الصدق هو الطريق الأوحد للإصلاح». وأضاف أن المسئول عليه أن يعد بما يستطيع تحقيقه؛ لتجنُّب إثارة المواطنين، الذين يقع على عاتقهم مراعاة الوقت الحالى ومدى حساسيته.

وتحدث الداعية الإسلامى عن الصدامات التى وقعت بين الجيش وشباب التحرير، حيث قال: «تخوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمر خطير جدًّا».. مؤكدًا أن جهات خارجية تريد أن تشعل نيران الفتنة بين الجيش والشعب، خاصة أن حدود مصر باتت مهددة من ثلاث جهات فى الوقت الحالى.

وأوضح حسان أن مصر تتنفس الآن عبير الحرية؛ لذلك يجب أن تبقى حرية مسؤولة وليست حرية «منفلتة»، وهى التى تستغلها الألسنة لإلقاء الاتهامات جزافًا دون أدلة، حسب قوله. وقال: «الحرية يجب أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية والعقلية؛ حتى لا تتفلت ونجنى ثمارًا مُرَّة أشد مرارةً من الحنظل».

وأضاف حسان أن المطلوب هو أن يعى كل فرد واجباته وحقوقه، لذلك على الإنسان أن يؤدى واجبه أولا. وأكد أن الخطوة الأولى للنهوض بالدولة تتمثل فى تطهير الأفكار والمعتقدات والأيديولوجيات.. مشددًا على أن التعديل الدستورى وحده لا يكفى، قائلا: «يجب أن تتحول مواد الدستور فى حياتنا كافة إلى واقع عملى، ويجب أن نطهر أنفسنا من القول الزور ونطهر أيدينا من الرشاوى والظلم».

وعن موقف الداعية محمد حسان من ثورة يناير، أكد أنه لم يكن يؤيد الثورة فى بدايتها؛ حيث كان يظن أنها احتجاجات عادية، ولكن مع تصاعد وتيرتها وخروج أعداد ضخمة من المصريين فى المظاهرات -خاصة التى نُظمت أيام الجمع- تأكد له أن مصر تمر بـ«موقف جديد». وقال: «عندها استشعرت بشىء من الخجل أننى كنت جالسًا فى بيتى، بل كان شعورًا بالخيانة، ونزلت الميدان وشددت على أيدى الشباب وأنا معهم، وكنت أضبط الأقوال على قدر استطاعتى؛ لأن قناعتى أننا لن نقدر على تغيير الباطل إلا بالحق، ولن نغير الظلم إلا بالعدل».

وأضاف حسان: «شاركت فى الثورة لأننى اقتنعت بسيرها فى اتجاه المطالبة بالحق والعدل، وهذا مقصد من أعظم مقاصد الشرع، وهو رفع الظلم وتحقيق العدل». وأستشهد بقول العلامة ابن تيمية: «إن الله تعالى يقيم دولة العدل وإن كانت كافرة، ولا يقيم دولة الظلم وإن كانت مسلمة».

وعن النظام السابق، أكد حسان أنه كان يعادى السلفيين والإسلاميين، خاصة الدعاة منهم؛ حيث منع الكثير منهم من العمل فى مجال الدعوة، بالإضافة إلى منع آخرين من إلقاء الخطب فى المساجد. وأشار حسان إلى أنه مُنع فى السابق بأمر من الأجهزة الأمنية من إلقاء الخطب داخل مساجد القاهرة، بعدما خطب فى مسجد «العزيز بالله» خطبة بعنوان «أزمة أمة»، تناولت ما حدث للمعتقلين فى سجن «أبوغريب» بالعراق.

وتحدث الشيخ محمد حسان عن المنهج السلفى، قائلًا: «أنا مسلم وأتشرف بالانتماء إلى السلفية، فالسلفية ليست جماعة وليست حزبًا، وإنما السلفية منهج لفهم القرآن والسُّنة بفهم سلف الأمة والصحابة والتابعين لهم من سلف الله الصالح». وأضاف: « المنهج فُهم خطأ من الكثير من أتباعه والكثير من أعدائه».. داعيًا الجميع إلى عدم محاسبة المنهج السلفى على ضوء أخطاء بعض السلفيين المنتسبين إليه. وأوضح أن هناك أخطاء وصفها بـ«الوحشية» ارتُكبت وأُلصقت بالسلفيين، كقطع أذن مسيحى فى قنا بدعوى إقامة الحد، وحرق وهدم الأضرحة، وتهديد السياح بالقتل.

واتهم حسان وسائل إعلام -لم يسمها- بمحاولة إشعال فتنة الحرب بين المسلمين والأقباط، وبين السلفيين والصوفيين، وبين الجيش والشعب.. مؤكدًا أن مصر ستبقى آمنة، استنادًا إلى قول الله عز وجل فى القرآن والتوراة.

وشدد على أن السلفيين يتبرءون من هدم الأضرحة، إلا أنه أكد أن الفكر السلفى يرفض وجود الأضرحة، قائلا: «نحن لا نحلل الحرام»، وأضاف: «ولكن يجب ألا يفعل السلفى ما يشاء بدون منهج شرعى».

وذكر علاء الغطريفى فى مقال له بالمصرى اليوم أن «شقيق محمد حسان اتصل بى يطلب مساعدته لتمكين الشيخ من الظهور فى أهم برنامج «توك شو» مصرى بعد اندلاع ثورة يناير، وألحَّ عليَّ فى الطلب كثيرًا بتهافتٍ كنت أظن أن العلماء يترفعون عنه ويبعدون عنه كل

البعد.. لكن خاب ظنى من رغبة الظهور التى طغت على كل شىء، وفى ظل قناعتى بأن رجل الدين يجب ألا يتدخل فى السياسة بخير أو شر.. انتهى الأمر دون تحقيق رغبة الظهور التى أحسبها «غريزة»، ووجد الشيخ ضالته فى فضائيات أخرى ومنها فضائية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن الدولة والحزب الحاكم، وأرغى الشيخ وأزبد وهاج وماج مع حشرجة وصوت مذبوح فى حديث عن السياسة ذكر فيه كلمات بدت لسامعيها تثبيطًا لعزم المتظاهرين فى ميدان التحرير، وبلهجة أبوية فوقية أخذ يبالغ فى دور الفضائيات الدينية متحسرًا على غيابها قائلا «لو كانت القنوات الدينية موجودة لخاطبت هؤلاء الشباب ليبينوا لهم الحكم الشرعى».. وبدا الشيخ كأنه ورقة أخيرة يلقى بها السلطان لإجهاض الثورة وتأليب المواطنيـن عليها. ما سبق تذكرة لعلها تنفع المؤمنين العقلاء، لابد أن نضعها فى إطار التفسير والتمحيص عند قراءة مشهد مسجد النور الذى دخل إليه الشيخ فى حراسة وخرج فى حراسة، بل اضطرت إدارة المسجد إلى نقب المنبر لإخراجه من وسط الجموع.

المشهد الذى بدا مثل حفلات الأوسكار يُدخل إلى النفس مقارنات بين شيخ اللحظة الفائتة وشيخ اللحظة الحالية، وبين مواقف ما قبل ٢٥ يناير وما بعدها، فلم أرَ الشيخ قبل الثورة معارضًا تليدًا للنظام، ولم أجد رسائله الدعوية توجه خطابها الواضح الصريح ضد الظلم والاستبداد والقهر والعدوان على المصريين، فلم أسمع منه سوى «التقية»، والخوض فى العام دون الخاص، والتركيز على أن تأكل بيدك اليمنى وتدخل المراحيض برجلك اليسرى وهكذا؛ للحفاظ على طلَّته الفضائية، ويتحدث إلى الناس بطريقة «لا تقربوا الصلاة»، رغم علمه بأن هناك سبعة يظلُّهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، ومن بينهم رجل قال كلمة حق عند سلطان جائر.

«حسان» -وفقًا لعلاء الغطريفى- الذى طفا على السطح على «حس الثورة» يدفعك إلى تذكُّر الشيخ عبدالحميد كشك -رحمه الله- ومباشرته وصدقه، فلم يخش فى الحق لومة لائم، وتحمَّل تبعات تصديه للظلم دون خوف أو وجل، فلم يهادن أو يمرر أو يتفاهم أو يتواصل أو يضبط مؤشرًا أو يضع بوصلة، وآمن بمبدأ «قل كلمة حق ثم امضِ».

الشيخ «حسان» كان يتضرع للرئيس لكى يعيد فضائية الرحمة، وامتلأت الصحف بمناشداته، مؤكدًا فيها دائمًا أنهم لا يتحدثون فى السياسة وليسوا مسؤولين عن احتقان

طائفى هنا أو هناك.. لكن لما تغير الحال ودانت الأمور وكالغير من نهَّازى الفرص نزل بحر السياسة على طريقة «نحن لا نسعى إليها لكنها تسعى إلينا» ليبدأ أحاديثه بإثارة موضوع المادة الثانية من الدستور، وكأن الأمور استقرت فى مصر وحُلَّت كل المشكلات وبقيت قضية المادة الثانية.

يصنع حسان مع آخرين -منهم عمرو خالد- جسرًا لمصالحهم على حساب دماء الشهداء بانتهازية تعكسها تحركات هنا وهناك ترى فيها السياسة تلبس رداء الدين، وإذا اختلفت معهم أو خالفتهم فأنت حاقد كاره وتنالك اتهامات الكفر والإلحاد وغيرها من تهم الإقصاء والاستبعاد.

«حسان» كان يكرر كلمات الرئيس المخلوع عند نصحه للمتظاهرين فقال: «لقد سمى الرئيس الشباب بالشرفاء فلا تلوثوا ما قمتم به.. لا للتخريب.. لا للتحريق». المتظاهرون لم يخربوا يا شيخ، ومن فعل ذلك عناصر غير مسؤولة نجدها فى كل مجتمع، خاصة مجتمعات الفقر والجوع.. أرجوك لا تدع هواك ينسيك جادة الحق وطريق الصواب؛ فالحضور فى الفضاء العام يضعك فى مرمى النيران، وإذا اشتغلت بالسياسة فعليك تحمُّل مخاطرها، يا شيخ: لم نرشحك للرئاسة حتى تعتذر فى بيان رسمى، وكفاك خوضًا فى لُجَّة السياسة، فمسجدك أولى بك، وبرنامجك الفضائى يسعك ويسع آخرين، فكفَّ عما تفعل، ونستعير التعبير العسكرى «اثبت محلك» لننهرك وننهر أمثالك من رجال الدين الراغبين فى نزول بحر السياسة».

وعاد الداعية الشيخ خالد الجندى-أحد المساهمين فى قناة «أزهري»- للظهور فى المناسبات العامة، بعد فترة توقف دامت أكثر من شهرين منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير. وجاء ظهور الجندى بسيارته الجديدة موديل BMW الفئة السابعة، والتى كان يرفض ركوبها خوفًا من الغضب الشعبى الذى سيلاحقة إذا ما شُوهد يركب هذه السيارة الفارهة، خاصة أنه يدَّعى انتماءه للفئة المطحونة، حيث إن سيارته يصل ثمنها إلى مليون وربع المليون جنيه.

وكان الجندى قد انصاع لنصيحة أحد أصدقائه المقربين بضرورة التوقف عن قيادة سيارته الجديدة؛ حتى لا يكون ذلك سببًا فى إثارة مشاعر الغضب نحوه ويقلل من مصداقيته أمام المشاهدين، ونصحه بقيادة سيارة ماركة «VERNA» زهيدة الثمن ولا يتعدى ثمنها

سبعين ألف جنيه. لكن بعد أن تحقق الهدف من هذه النصيحة، خاصة فى قطاع الشباب الذى يسعى لمقابلة الجندى، عاد لاستعمال السيارة الأغلى.. لكن «عين الحسود» أصابته فوقع له حادث سير، سلّم بعده السيارة للتوكيل وحصل على سيارة «ع الزيرو»..!!.

محاولة إنهاء الثورة بالدين على قناة دريم

«قد يثور المدنيون حتى ينهوا ما يرونه فسادًا، وآفة الثائر من البشر أنه يظل ثائرًا.. لكن الثائر الحق هو الذى يثور ليهدم الفساد، ثم يهدأ ليبنى الأمجاد، ولا يسلط السيف على رقاب الجميع». بهذه الكلمات عاد الشيخ محمد متولى الشعراوى-رحمه الله- ليشارك المصريين أحداث ما بعد سقوط نظام الرئيس مبارك من خلال تسجيل نادر بثّه عديد من القنوات الفضائية خلال الأيام التى شهدت مظاهرات فئوية فى كثير من مؤسسات الدولة.

العالم الجليل -الذى رحل منذ ثلاثة عشر عامًا تقريبًا- تحدث فى ذلك التسجيل وكأنه يعيش حتى تلك اللحظة، عندما يقدم نصائح للثوار ترشدهم إلى الطريق السليم والنهج الأمثل الذى يحافظ على الثورة ويمكنها من تحقيق أهدافها والمحافظة على مبادئها وعلى صورتها التى نالت احترام العالم أجمع.

أصبحت كلمات الشعراوى عن «الثائر الحق» هى الأكثر تداولا فى ظل الأحداث التى يعيشها الوطن العربى؛ فقد وُضع الفيديو الخاص بها على مواقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» وأذاعته القنوات الفضائية.. فلا شك أن هذه الكلمات تؤكد أن الداعية الحق هو الذى تكون دعوته لكل العصور وفى جميع الظروف والأحداث.

ولِمَ لا ودعوته تأتى من خلال القرآن الكريم والسُّنة النبوية؟ أى الرسالة التى جاءت للعالم أجمعين فهى لا تختص بفئة من البشر أو بفترة من الزمن.. لكن نبوغ الداعية هنا يتمثل فى الوقوف عند الأشياء التى قد تغيب عن ذهن الآخرين؛ حيث كان الشيخ الشعراوى يفسر فى الأساس أسباب نزول الرسل بالرسالات السماوية، وكيف أن «الدعوة دليل على أن الرسول كان وجوده ضروريًا حتى يخلص الضعفاء من الفساد، فلابد من ثورة وهذه ثورة السماء على منهج الأرض لتخلصها من الفساد». وذكاء الشعراوى هنا يتمثل فى تطرقه للحديث عن الثوار المدنيين.

وكان للشيخ الشعراوى اهتمامات متعددة، فإلى جانب مشواره فى مجال الدعوة وسفره إلى عديد من الدول مثل أمريكا واليابان وتركيا وبعض الدول الأوربية لتصحيح صورة الإسلام ونشر الثقافة الإسلامية هناك، واهتمامه بتفسير القرآن أو كما يفضل أن يطلق عليها «خواطره حول القرآن» والتى جاءت بأسلوب سلس بسيط؛ حيث اعتمد على الكلام بالعامية وضرب الأمثال والتشبيه والتصوير لتكون وسائله للوصول إلى الإنسان العادى قبل المثقف.. نجده أيضًا أديبًا يحب الأدب وشاعرًا يقول الشعر ويحفظه.

كذلك كانت للشعراوى بصماته الاقتصادية؛ حيث أصدر قرارًا وزاريًّا أثناء توليه منصب وزير الأوقاف بإنشاء أول بنك إسلامى فى مصر بعد أن فوضه د.حامد السايح -وزير الاقتصاد آنذاك- ووافقه مجلس الشعب على ذلك.

للشعراوى مواقف وطنية كثيرة؛ فهو لم يكن داعية أو شيخًا فقط يتحدث عما لا يعمل به، فعندما كان طالبًا بمعهد الزقازيق شارك فى الثورات الوطنية -بحكم منصبه رئيسًا لاتحاد الطلبة- التى قام بها الطلاب ضد الاحتلال الإنجليزى، وكان له الكثير من الخطب المعبرة عن سخط المصريين على الاحتلال. كما شارك فى عام ١٩٣٤ فى حركة طلاب الأزهر التى طالبت بإعادة الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر، وأُودع السجن الانفرادى بتهمة العيب فى الذات الملكية بعد نشره مقالا يهاجم فيه الملك لمواقفه من الأزهر.

كان الشعراوى شيخًا جليلًا، لا يخشى فى الحق لومة لائم، ولا يتخلى عن دوره الأساسى الذى عاهد نفسه عليه، ألا وهو تقديم النصيحة لمن يراهم يستحقونها حتى لو كانوا حكامًا أو رؤساء. وهذا ما بدا واضحًا فى لقائه الأخير مع الرئيس السابق حسنى مبارك الذى يعود لعام ١٩٩٥؛ حيث ذهب مع وفد من علماء الدين الإسلامى والمسيحى لتهنئته على نجاته من محاولة اغتياله فى أديس أبابا.

بدأ الشعراوى كلمته للرئيس السابق بأنه لن يختم حياته بنفاق، وأنه يريد توجيه كلمة موجزة للأمة كلها بحكومتها وشعبها الذى أسف على أن يكون سلبيًّا.. هذه الكلمة مفادها أن المُلك بيد الله يؤتيه من يشاء دون تآمر لأخذه ولا كيد للوصول إليه، وأنه لن يحكم أحد فى ملك الله إلا بمراد الله.. فإن كان عادلا، فقد نفع بعدله.. وإن كان جائرًا ظالمًا، بشّع الظلم وقبّحه فى نفوس كل الناس.. فيكرهون كل ظالم، ولو لم يكن حاكمًا.

وكأنه أراد بذلك أن ينصحه بعدم الظلم وبأن يحكم بالعدل بين الناس ليكون محبوبًا من شعبه وأن ملكه لن يدوم. كما نصح كل من يجول برأسه أن يكون حاكمًا بألا تطلبه.. بل يجب أن تُطلب له؛ فإن رسول الله قال: «من طُلب إلى شيء، أُعين عليه.. ومن طلب شيئًا، وُكّل إليه». أى أن الحاكم لابد أن يكون حكمه بناء على طلب من الشعب، وليس هو من يطلب أن يكون حاكمًا. ثم اختتم نصيحته لمبارك بالدعاء له قائلا: «يا سيادة الرئيس.. آخر ما أحب أن أقوله لك، ولعل هذا يكون آخر لقائى أنا بك: إذا كنت قدرنا فليوفقك الله، وإذا كنا قدرك فليُعِنْكَ الله على ما تتحمل».

إعلان حزب الإخوان ونهاية الجماعة

جماعة الإخوان المسلمين الآن تقف عند لحظة فارقة فى تاريخها منذ تأسيسها عام ١٩٢٨، فإما أن تستفيد من مجريات الأمور بعد ثورة ٢٥ يناير وتستقى من الماضى عبرة التعلُّم من الأخطاء.. وإما أن يعيد تاريخ صدامات الإخوان مع السلطة نفسه، وبعدها تجد الجماعة نفسها خارج الأطر السياسية والاجتماعية الشرعية فى مصر وتبقى فى دائرة «المحظورة».

بعض الشواهد تنطق بمعطيات غير مطمئنة من جانب الإخوان، وربما كان آخرها تلك الشعارات الدينية التى ترددت عقب بعض صلوات الجمعة فى ميدان التحرير، والتى أوحت بمحاولات القفز والسيطرة على المشهد السياسى الذى أفرزته ثورة الشباب، ولكن سرعان ما تم إخمادها فى المهد ورفعُ شعارات عامة موحدة لا تميز بين فصيل أو جماعة سياسية أو أخرى.

ومع إعلان جماعة الإخوان مؤخرًا عزمها على تأسيس حزب سياسى استغلالا للمتغيرات الجديدة التى تشهدها مصر، وتحسُّن المناخ السياسى، وتوافر معطيات مشجعة للإقدام على تلك الخطوة التى يرى فيها البعض تناقضًا مع موقف الإخوان الرافض منذ التأسيس للأحزاب.. فالمكاسب التى حققتها الجماعة من ثورة يناير تغرى بالتفكير الجدى فى الحياة الحزبية والسياسية.. فقد وقع التصالح المعلن مع السلطة الجديدة وبالاعتراف الإعلامى بها؛ حيث انتقلت من خانة المحظورة إلى جماعة الإخوان المسلمين، وشارك

ممثلو الإخوان فى الحوارات التى تمت سواء مع اللواء عمر سليمان أو مع المجلس العسكرى، وتأكد ذلك باختيار عضو أصيل فى الجماعة -هو صبحى صالح- فى لجنة التعديلات الدستورية.

كل تلك المعطيات مغرية بالطبع للجماعة على الاقتراب من -بل الدخول إلى- حظيرة العمل السياسى المباشر وإعلان تشكيل حزب يتسق مع دستور ومقومات المجتمع المدنى ويعترف به.

ورغم ذلك مازالت هناك تخوُّفات من حدوث صدام رابع بين الإخوان والسلطة-مع استثناء فترة حكم الرئيس السادات التى استغل فيها الأخير الإخوان لضرب الحركات السياسية فى الجامعات والنقابات المهنية- وهناك حالة ترقب لما ستسفر عنه الأيام والشهور المقبلة فى تعاطى الإخوان مع الرسائل السياسية للمجلس العسكرى للقوات المسلحة، ومحاولة القفز على الثأر التاريخى بين الطرفين منذ عام ١٩٥٤، وهو الصدام التاريخى بين ثورة يوليو والإخوان الذى أُعلن بعده حل الجماعة، والذى سبقه أيضًا سحب ترخيص الجماعة عام ٤٨ عقب حادثة مقتل النقراشى باشا رئيس الوزراء فى فترة الحكم الملكى قبل ثورة يوليو.

لم تخلُ صدامات الإخوان مع السلطة من محاولات استغلال الأخيرة دائمًا سواء قبل ثورة يوليو فى تنفيذ أغراض أو أجندة سياسية معينة سواء داخلية أو خارجية.. لذلك تميزت علاقة الإخوان مع السلطة فى مراحل كثيرة بالشد والجذب أو الرضا والسخط، وفقًا للأغراض السياسية المرجوة من العلاقة التى لم يدركها الإخوان فى كل مرة، حتى مع النظام السابق للرئيس حسنى مبارك الذى نجح فى تخويف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من المدِّ السياسى للحركات الإسلامية، فى ظل التخوُّف من المدِّ الإيرانى المعادى لسياسات الغرب. واتخذ من انتخابات ٢٠٠٥ الذريعة لفزاعة الإخوان الذين تمكنوا بالفعل فى تلك الفترة من كسب أرضية واسعة وسط الشرائح الاجتماعية البسيطة والفقيرة فى المجتمع المصرى، وساعدهم على ذلك: الفساد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للنظام السابق؛ حيث نجحت جماعة الإخوان فى استثمار تلك الطبقة سياسيًّا، وأثمر ذلك فوز الجماعة بنحو ٨٨ مقعدًا فى البرلمان السابق.

إذن فإعلان جماعة الإخوان المسلمين عزمها على تأسيس حزب سياسى بمجرد رفع القيود التى حالت دون تحقيق ذلك يفرض طرح عدة فرضيات وتساؤلات ضرورية.

فالدول الغربية تترقب ما سوف تسفر عنه نتائج الثورة المصرية فى المشهد السياسى وموقع جماعة الإخوان فى خارطة الحراك السياسى المنتظر عقب الانتقال السلمى للسلطة، وضمان الجيش وتعهده بذلك، والآلية الغربية المستقبلية فى التعامل مع الإخوان.. وسط توقعات بفشل الجماعة فى كسب رضا الدول الغربية، وعلى رأس تلك الدول الإدارة الأمريكية. والواضح أن هناك شبه اتفاق غربى فى التعامل مع الجماعة بحذر.. كما رأى تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى السابق. إضافة إلى التخوف الإسرائيلى من وصول الإخوان إلى الحكم أو سيطرتهم على المشهد السياسى.

داخليًا يطل سؤال ملحٌّ حول المستقبل التنظيمى للجماعة، وهو السؤال عن إمكانية أن تتحول الجماعة كليًّا إلى حزب سياسى، وبالتالى إعلان حل الجماعة. وهذا الطرح يرى فيه القيادى الإخوانى عصام العريان خطوة غير مطروحة للنقاش حاليًا واستباقًا للأحداث. أما البديل الثانى فهو وجود حزب سياسى وجماعة دعوية مستقلان عن بعضهما وتربطهما الاستراتيجية العامة، مثل: النموذج الأردنى والمغربى. ومع الأخذ فى الاعتبار كل الفرضيات والتوقعات، فإن حزب الإخوان سيكون المحطة الأهم فى تاريخ الجماعة وفى أفكارها ومعتقداتها التى تتحول الآن باتجاه الاعتراف بالحياة الحزبية فى دولة مدنية، وهى مرحلة جديدة فى الخطاب الإخوانى الذى عليه أن يحدد برنامجًا واضحًا بعيدًا عن العموميات فى التفسير، والأهم من ذلك أن تعى دروس الماضى فى الصدام مع السلطة؛ لأن النتيجة دائمًا تأتى فى غير صالح الجماعة.

فقرار الإخوان بدخول المرحلة السياسية المنتظرة سوف تكون له تأثيرات وتداعيات فى أوضاع كثيرة فى المنطقة العربية والإسلامية، والحذر والخوف الآن من أن تكون لافتة الحزب سببًا فى حدوث ازدواجية تنظيمية داخل الجماعة، تؤدى إلى وجود جماعة وحزب، وبينهما مساحة فاصلة، مما يؤدى إلى ضرب وحدة الجماعة وتماسكها. فهل يضحى الإخوان بـ«الجماعة» التاريخية من أجل الحزب؟.

وأكد الشيخ القرضاوى أن علاقته بتنظيم الإخوان انتهت محليًّا وعالميًّا.. مشيرًا إلى رفضه تولى منصب مرشد الإخوان قائلا: تركت الإخوان نهائيًا، ورفضت عروضًا كثيرة

بأن أتولى منصب المرشد العام لكنى رفضت.. إننى أتمنى أن أظل مرشدًا للأمة كلها وليس لجماعة من الجماعات. وأشار القرضاوى إلى أن إلقاءه خطبة الجمعة ليس إيذانًا ببدء دولة دينية.. متابعًا: بل على النقيض من هذا الكلام يأتى توجهى لإقامة دولة مدنية، لكن بمرجعية إسلامية، وهذا لا يعيب دولتنا؛ فكثير من الدول اختار الاشتراكية مرجعية، وأخرى اختارت القومية.. فأنا ضد الدولة الدينية تمامًا، فلسنا دولة مشايخ ولا ملالى.

وقد أشاد ٩٠ داعية إسلاميًّا من مختلف العالم الإسلامى بثورتَى تونس ومصر، واعتبروهما بداية حقبة جديدة بعيدًا عن الظلم والاستبداد وقمع الشعوب. وفى ثنايا البيان، انتقد العلماء رئيسَى تونس ومصر، بما وصفوه تبديل الشريعة، وإذلال شعبيهما، وجعلهما من أفقر شعوب الأرض، وتطرق البيان للفساد الإدارى والمالى والسياسى.. إضافة إلى التعذيب فى السجون.

وركّز البيان على انتقاد النظام الديمقراطى الذى تعهّد كل من ثورتى تونس ومصر بتبنيه. وأورد بيان التسعين اعتراضاته قائلا: إن الديمقراطية الوضعية تجعل الحاكم فى كل شىء هو الشعب، فيصوتون حتى على المحرمات فى الإسلام كـ: إقامة دور البغاء، والسماح بالشذوذ، والخمر، والربا، أو منع الأذان، والحجاب، ونحو ذلك.. أما الشورى فى الإسلام فالحكم فيها لله وحده، فما أوجبه الشرع أو نهى عنه لا يملك أحدٌ تغييره، وإنما البحث والتصويت فى كل ما كان داخلا فى دائرة المباح فى جميع مناحى الحياة.

وحذر البيان من دخول أحزاب تتبنى الشيوعية والعلمانية.. مطالبًا بعدم ترشيحها أو الدخول فيها. ووجّه نداءً خاصًا إلى من وصفهن بـ«أخواتنا المؤمنات فى تونس» بالعودة إلى «الجلباب» بعد رحيل الرئيس التونسى السابق الذى بحسب البيان يقف خلف منعه، ومؤكدًا أن الإصرار على المعصية سيؤدى (للأخذ بالذنوب).

يذكر أن البيان ضم ٩٠ عالمًا وداعية معظمهم من السعودية ومن دول عربية مثل: اليمن والسودان والبحرين والكويت ولبنان. وجاء فى موضوعه العام تعليقًا وتفاعلا مع الأحداث التى مرّت بها مصر وتونس على وجه الخصوص، وفقًا لما ورد فى الخطاب من تخصيص فى ذلك.

مصادر الفصل الخامس

• إبراهيم بدوى ومراسل النيويورك تايمز أنطونى شديد، «(اليوم السابع) و(نيويورك تايمز) فى إمبابة «معقل الجماعات الإسلامية».. تراجع نشاط الفكر المتطرف.. وشباب (البصراوى) لا يريدونها (دينية).. والبعض يرى الفساد فى الحكومة لا الرئيس»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• أحمد البحيرى وتيسير قوايد ووليد مجدى وهيثم الشرقاوى وسارة نورالدين، «خطبة ما بعد التنحّى.. أئمة المساجد يدعون إلى «الاعتبار» من مصير النظام السابق»، المصرى اليوم، ١٩ من فبراير ٢٠١١.

• أخبار مصر، «قالت إن القرآن والسنة لم يجيزا الفوضى أو الفساد.. الأوقاف تحذر من إثارة البلبلة وتهيب بالمواطنين الالتزام بمبادئ الإسلام»، ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• أخبار مصر، «الداعية عمرو خالد حثّ على نبذ الفتنة وإفشاء السلام مؤتمر شعبى فى أطفيح شعاره (مسلم ومسيحى إيد واحدة)، ١١ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أخبار مصر، «أمام الحشود الضخمة التى تواجدت بميدان التحرير.. خطيب (جمعة المحاكمة والتطهير) يهدد بالذهاب لشرم الشيخ للقصاص»، ٨ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• البابا شنودة: «ثورة ٢٥ يناير نادت بمبادئ آمن بها الجميع.. ونريد دولة مدنية ديمقراطية»، ٢٤ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.DOSTOR. ORG

• الدستور الأصلى، «مواقع قبطية تؤكد مهاجمة الجيش لدير الأنبا بيشوى بالدبابات والقوات المسلحة تنفى»، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الشروق، «الشروق تنشر قائمة بأسماء المساجد والكنائس المشاركة فى (جمعة إنقاذ الثورة)»، ٣٠ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW. SHOROUKNEWS.COM

• الشروق، «نائبة الوطنى تطلب منع إذاعة خطب الجمعة والعيدين.. والأوقاف ترفض»، ٢٣ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• العربية نت، «تحفُّظ على اختيار شيخ المؤسسة بالانتخاب الطيب.. الأزهر فوق الثورة والسلطة.. والحديث عن المادة الثانية ينذر بـ(فتنة)»، ٣ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• العربية نت، «حذروا من السماح للأحزاب العلمانية والشيوعية.. (٩٠) داعية إسلاميًّا يشيدون بثورتَى تونس ومصر ويرفضون الديمقراطية»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• المصريون، «القرضاوى: استخدام القوة ضد المتظاهرين (حرام)»، ٢١ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALMESRYOON.COM

• المصريون، «دعت الليبيين إلى التأسى بجهاد البطل عمر المختار.. جبهة علماء الأزهر تناشد الأمة نصرة جهاد الشعب الليبى ضد طغيان عصابة القذافى»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• المصريون، «ثمنها مليون و٢٥٠ ألف جنيه.. خالد الجندى يظهر بالـ(بى إم دبليو) بعد أن استجاب لنصيحة صديقه بعدم ركوبها خلال الثورة خوفًا من مهاجمته»، ٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• الوفد، «منع القرضاوى من الظهور مع سعد»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• أمانى ماجد، «القرضاوى: لا علاقة لى بتنظيم الإخوان»، الأهرام، ٢١ من فبراير ٢٠١١.

• إيناس البنا، «اليوم السابع ينشر صورًا لـ(سالى زهران) بالحجاب»، اليوم السابع، ١٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• باهى حسن، «زغلول النجار: سقوط نظام مبارك آية من آيات الله»، الشروق، ١٨ من أبريل ٢٠١١.

• بلال فضل، «اصطباحة: (أبو ذر) يظهر أمام مجلس الشعب»، المصرى اليوم، ٢٢ من يناير ٢٠١١.

• تركى الصهيل، «انتقد المظاهر الاحتجاجية فى تونس ومصر.. مفتى السعودية يحذر من مخطط لتقسيم المنطقة إلى (دول متخلفة)»، الشرق الأوسط، ٥ من فبراير ٢٠١١.

• جمال جرجس المزاحم، «الكاتدرائية تواجه (يوم الغضب) بـ(إجازات رسمية) لجميع موظفيها»، اليوم السابع، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP:// WWW.YOUM7.COM

• جون عبد الملاك، «فى مشهد لم تعرفه مصر منذ زمن بعيد.. الأقباط يشاركون الملايين (جمعة الرحيل) ويقيمون قداسًا بمفردهم أثناء صلاة الجمعة»، المصريون، ٥من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• جون عبد الملاك، «انخرط فى نوبة بكاء لحظة سماعه النبأ.. البابا شنودة بعد تنحى مبارك: مش ممكن.. إزاى ده حصل؟!.. أنا لا أصدق ما يحدث.. إنه كابوس بشع»، المصريون، ١٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• جون عبد الملاك، «كان من أشد المهاجمين لها والمدافعين عن مبارك.. البابا شنودة يحيى (ثورة ٢٥ يناير) وشهداءها ويدعو إلى إقامة دولة مدنية»، المصريون، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• جون عبد الملاك، «بعد كشفِ (المصريون) رفضه عمل تأبين لهم .. شنودة يقرر إقامة قداسات لمدة ٣ أيام فى مصر والمهجر لأرواح شهداء ٢٥ يناير»، المصريون، ٥ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• حسين أحمد وأحمد العدوى، «كشف عن تهديده بالاستقالة بسبب القرضاوى.. الطيب: إلغاء المادة الثانية من الدستور يفتح باب الفوضى ويخلق الفتن بين أبناء الشعب المصرى»، المصريون، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• زينب عبد اللاه، «القرضاوى والطيب.. أيهما يحب مصر أكثر؟»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• سامى بلتاجى، «دعتها إلى تصحيح موقفها كما فعل الآخرون.. (جبهة علماء الأزهر) تطالب جماعة (الإخوان) بالاعتذار عن (التورط) فى مبايعة مبارك قبل ١٥ عامًا»، المصريون، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW. ALMESRYOON.COM

• سحر طلعت وجمال جرجس، «وزير الداخلية يزور المفتى والبابا»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• سى إن إن، «لاريجانى: حركة الأزهر وعلماء السنّة كانت متخلفة»، ٢٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWWCNNARABIC.COM

• صبحى عبد السلام، «يحدث فى جوانتنامو مصر.. ضباط أمن الدولة يدنسون المصحف ويجبرون السجناء الإسلاميين على السجود لصورة مبارك وهم يرددون: لبيك مبارك»، المصريون، ٢٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW. ALMESRYOON.COM

• صبحى عبد السلام، «الصوفيون يحتفلون بسقوط النظام بوليمة (فتة).. شيخ الطريقة العزمية يتهم خصومه من مشايخ ومريدين بأنهم (حشاشين وبتوع نسوان ولصوص وحرامية)»، المصريون، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• عادل السنهورى، «إعلان حزب الإخوان ونهاية (الجماعة)»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• عبد الرحمن سعد، «١٢ مسيحيًا بين شهداء الثورة»، الأهرام، ٢٠ من فبراير ٢٠١١.

• عصام عبد الشافى، «مجمع البحوث الإسلامية.. ارحمونا يرحمكم الله!!»، اليوم السابع، ٢١ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• علاء الغطريفى، «محمد حسان.. اثبت محلك»، المصرى اليوم ، ٢٨ من فبراير ٢٠١١.

• على عليوة، «علماء: المساس بـ(المادة الثانية) خط أحمر.. والمظاهرات ليست حرامًا»، محيط، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET.COM

• عماد خليل، «الكنائس المسيحية الثلاث ترفض مظاهرات ٢٥ يناير.. وتطالب الأقباط بعدم المشاركة»، المصرى اليوم، ٢٤ من يناير ٢٠١١.

• عماد الدين حسين، «خطأ البابا القاتل»، ٢٣ من فبراير ٢٠١١.

• غادة عبد الحافظ، ««عاكف»: ثورة ٢٥ يناير «ليست بشرية».. والله سخّر الجيش لحمايتها بسبب صدق قلوبنا وثباتنا على الدين»، المصرى اليوم، ٨ من مايو ٢٠١١.

• فتحى مجدى، «فيما اعتبره يهدف لإحياء النظام السابق.. الاتحاد القبطى الأمريكى يدعو لإقالة البابا شنودة لتحريضه (فلول الأقباط) ضد المجلس العسكرى»، المصريون، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• فرّاج إسماعيل، «فى أول صلاة جمعة بدون حكم مبارك.. القرضاوى يعود بصحبة الجيش للإمامة والخطابة بمصر بعد ٣٠ عامًا من المنع»، العربية، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.ALARABIYA.NET

• فهمى هويدى، «فتاوى فاسدة»، الشروق، ٢٣ من يناير ٢٠١١.

• قطب العربى، «حين هتف الثوار (الله وحده أسقط النظام)»، المصريون، ٢ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• قطب العربى، «هيكل والقرضاوى والخمينى»، اليوم السابع، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• لوسى نشأت، «متولى الشعراوى.. الداعية الحق فى الزمن الباطل!»، محيط، ٨ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET.COM

• لؤى على، «(الأوقاف): لا حظر لخطب الجمعة ولا غلق للمساجد»، اليوم السابع، ٢٧ من ينـــاير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• لؤى على، «شيخ الأزهر للقادة العرب: اتقوا الله فى دماء شعوبكم»، اليوم السابع، ٢٠ من فبـراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• لؤى على، «فى احتفال الطرق الصوفية بالمولد النبوى (أبو العزائم): هناك مشايخ كانوا من دعاة التوريث.. ويطالب المصريين بمساندة القوات المسلحة والكفّ عن التظاهر»، اليوم السابع، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. YOUM7.COM

• ماجد يحيى، «حسان: لم أكن مع «الثورة» فى بدايتها.. وأفتخر بكونى (سلفيًا)»، محيط، ١٥ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET. /COM

• محمد القماش، «القرضاوى: على القذافى التعلُّم من مبارك وبن على»، الوفد، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• محمد زين العابدين، «شيخ الأزهر فى مؤتمر صحفى: لا نتملق الأنظمة ولا نعمل بالسياسة.. المساس بالمادة الثانية من الدستور يشعل فتنة»، الجمهورية، ١٦من فبراير ٢٠١١.

• محمد كمال الدين، «الطيب: القذافى غاصب ومتسلط»، الوفد، ٢٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• محمود محيى، «إسرائيل تبدى قلقها من خطبة القرضاوى بميدان التحرير»، اليوم السابع، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• محيط، «القرضاوى: من يفتى بتحريم الثورات منافق»، ٩ من أبريل ٢٠٠٤، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.MOHEET.COM

• محيط، «جبهة علماء الأزهر تطالب المصريين باستمرار التظاهر»، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «القرضاوى: السلفية والصوفية اتفقتا على تسفيه الثورات العربية»، ٣ من مارس ٢٠١١.

• محيط، «القرضاوى: زوال الظلم نعمة من الله عز وجل»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «القرضاوى يصدر فتوى بقتل القذافى»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• ملكة حسين، «روبرت فيسك: الثورات العربية مدنية ولا علاقة لها بالدين»، الشروق، ٢٠ من فبراير ٢٠١١.

• نسرين المصرى، «رابطة (مختلين عقليًا) على فيس بوك احتجاجًا على وصم البوعزيزيين بالجنون»، الوفد، ٢١ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• نورا فخرى، «(القرضاوى) فى خطبة الجمعة بميدان التحرير: شباب ٢٥ يناير انتصروا على (الطائفية).. والجيش حمى الثورة وعليه أن يحررها من حكومة (شفيق).. وأمنيتى الأخيرة أن أصلى الجمعة فى القدس المحررة»، اليوم السابع، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• هانى الوزيرى وغادة محمد الشريف، «(بديع): سقوط نظام مبارك انتقام إلهى»، المصرى اليوم، ١٠ من يونية ٢٠١١.

• هيثم الشرقاوى، «الإمام الأكبر: «الأزهر» كان مساندًا للثورة وليس النظام.. و(أنا غير مسيَّس)»، المصرى اليوم، ٥ من مارس ٢٠١١.

• وليد عبد السلام، «أطباء: جثث الشهداء كانت تفوح منها رائحة كـ(المسك)»، اليوم السابع، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• يوسف رامز، «الغضب يصل لمائدة البابا.. وعزبة النخل تنضم إلى (جمعة الشهداء) بعد القداس»، الشروق، ٢٧ من يناير ٢٠١١.

الفصل السادس

الأيقونات اللفظية والمصوَّرة لثورة ٢٥ يناير

حرب التيشيرتات والصور والملصقات

سوف يسجل التاريخ ثورة شباب مصر فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ بحروف من نور.. تلك الثورة التى تحولت إلى ثورة شعبية شارك فيها كل أبناء الوطن.. وهى تعد من أعظم الثورات فى العالم.. فلم يحدث من قبل فى أى ثورة أن تم تحديد موعدها مثلما حدث فى ثورة ميدان التحرير.. كما أنها ثورة سلمية انطلقت عن طريق الروابط والصلات الاجتماعية من وسائل الإعلام الجديدة.. عبر الإنترنت وخلال «الفيس بوك» و«تويتر».. حتى قال وائل غنيم -أحد الشباب الذى أسهم فى- اندلاعها: «إذا أردت تحرير مجتمع فامنحه فقط الإنترنت».. وسوف نرى فيما بعدُ انعكاساتها على مختلف الفنون المصرية.. إلا أنها أفرزت سيلا من الإبداعات اللحظية المتنوعة، لعل أهمها البوستر السياسى الذى كان له دور كبير فى إشعال نار الثورة وحشد الجموع المشاركة.. وقبل أن نتناول تلك المساحة المتوهجة التى أصبحت علامة تعبيرية واضحة، كان لنا أن نعرض للبوستر السياسى الذى صاحب ثورات العالم.

فى البداية يمكن تعريف فن البوستر بأنه مساحة تصميمية تعتمد على مسطح من الورق أو أى مسطح رأسى، يشتمل على مجموعة من العناصر الجرافيكية.. مع عبارة أو عبارات نصيّة. وهو يمثل تعبيرًا عن حدث. وأهم ما يميزه: سرعة التأثير، وجذب النظر بشكل مفاجئ. ويعد أول بوستر فى هذا الاتجاه «إعلان الاستقلال» الذى قام بطبعه «جون دانلاب فى فلادلفيا».. والذى يمثل النسخة الأولى لإعلان استقلال الولايات المتحدة الذى ظهر عام ١٧٧٦.

وقد كانت الثورة الروسية ثورة شعبية غيَّرت مجرى التاريخ.. قامت بها جماهير الشعب الروسى الجائعة.. وهى تمثل مصطلحًا يعبر عن سلسلة من الثورات فى روسيا جرت بدءًا من عام ١٩٠٥، وكانت ذروتها فى أكتوبر ١٩١٧، وقد أنهت الحكم القيصرى وأقامت الاتحاد السوفيتى.. وجسَّدها العديد من الفنانين فى أعمال فنية خاصة فن البوستر، مثلما نرى فى بوستر الفنان ألكسندر إيست «١٨٨٠ـ١٩٢٤»، أضاء فيها على روح المقاومة ومجابهة الفساد.

كما عضَّد الثورة واحتضن فكرها الناهض فى أعمال عديدة الأخوان استنبرج «فيلادمير ١٨٩٩ـ١٩٩٢ وجورجى ١٩٠٠ـ١٩٣٣». ومن بين أعمالهما بوستر أول مايو حول عيد العمال، وهو بوستر رمزى بعناصر واقعية يحتفى بالطبقة العاملة من خلال وجه أمٍّ فى لقطة مقربة «كلوز» وبين عينيها عامل شاب.

ويمثل فن البوستر فى أوربا الشرقية مساحة شديدة التميُّز فى كل اتجاهات الحياة بشكل عام.. كما أن للبوستر البولندى بوجه خاص تاريخًا طويلا مع البوستر السياسى بدءًا من الحرب العالمية الثانية حتى التسعينيات من القرن العشرين.

ومثلما نرى فى أعمال الفنان البولندى رومان سيز لويس «١٩٣٠ـ١٩٩٦» صاحب بوستر «القبضة» المشهرة فى وجهٍ باتساع البوستر، وهو باللونين الأحمر والأسود.. وهناك بوستر بولندى شهير يجسد الغشم والجهالة والتسلُّط القمعى يصوِّر شخصًا تلتفُّ الحبال وتتداخل من أذنيه وعينيه وتتدلى من فمه.. وهناك فيلم تسجيلى بعنوان «الحرية على الجدار» من إنتاج أندريا ماركس يعرض لهذا الفن فى بولندا، ويمتد باللقاءات الشخصية لفنانى البوستر من مختلف الأجيال هناك خلال أكثر من ستين عامًا.

وقد دشَّنت الثورة الثقافية بالصين (١٩٦٦) بزعامة ماو تسى تونج ثورة البروليتاريا «الطبقة العاملة» الثقافية الكبرى.. محذرًا ممن أسماهم بالبرجوازية التى اخترقت الحزب الشيوعى وقد نادى باجتثاثهم.. كما حثَّ الشباب -الذين عُرفوا فيما بعد بالحرس الأحمر- على أن يقوموا بانقلاب على الزعامة الشيوعية فى البلاد. وعلى الرغم من أن تلك الثورة وما شابها من سلبيات فى ذلك الوقت وما حدث لماو فيما بعد.. فإنها تُعَد ثورة جسَّدتها ريشة الإبداع فى أعمال تنتمى لفن البوستر بالحفر على الخشب، وهى أعمال جمعت بين

الواقعية والرمزية صوَّرت اجتثاث الفساد، مثلما نرى أحد الشباب يرفع معول الهدم وتحت أقدامه رموز عديدة للمفسدين مع طغيان الأحمر النارى.

وقد انطلقت ثورة الطلبة التى تفجرت فى أوربا عام ١٩٦٨ من فرنسا.. وهى تُعَدُّ بمثابة حركة احتجاجية ورفض ونقد اجتماعى جاءت ثورة على الممارسات السياسية القائمة فى ذلك الوقت.. كما حذرت من المخاطر التى من الممكن أن تسببها الأسلحة النووية التدميرية والتهديدات المتنامية للحروب.. وطالب الطلبة بالحرية والديمقراطية ومقاومة قهر المجتمع الرأسمالى.. وكانت تلك الثورة انعكاسًا لمعاناة الشباب من حالات القلق والاغتراب.

وهناك بوستر لفنان فرنسى يصوِّر السلطة السياسية بهيئة رجل بقبعة بالأسود الفاحم يحتوى شابًّا بحجم أصغر ويغلق فمه بيده، وجاء التعليق: «كن صغيرًا واقفل فمك».. تأكيدًا على ما كان يحدث من عدم الالتفات لرأى الشباب والسلطة الأبوية وفكرة القمع الديمقراطى.

ويعتبر الفنان الأيرلندى «جيم باتريك» صاحب البوستر الشهير الذى يمثل أيقونة الثورة الفرنسية «بورتريه أرنستو جيفارا» الذى أبدعه عام ١٩٦٨ أثناء تلك الثورة.. وهو يجسِّد الثائر الماركسى الذى ينتمى للثورات التحررية لأمريكا اللاتينية والذى أصبح رمزًا ثوريًّا فى العالم.. والبوستر هنا باللونين الأحمر والأسود.

ولا شك أن ثورة مصر قد تجسَّدت فى مئات البوسترات منذ بداية اندلاعها، وقد جاءت موزعة بين التصميمات اليدوية التى لاحقت تلك التحولات السريعة التى تقتضيها الثورة وبين التصميمات الجرافيكية عن طريق الوسائط الحديثة، مثلما قامت الثورة عن طريق الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت.

وهى تتميز بقوة التعبير، كما يغلب عليها الطابع العفوى والحماس الشديد، ومعظمها يتوهج باللون الأحمر أو يمثل الأحمر شريكًا أساسيًّا.. كما يمثل علم مصر الأيقونة الأساسية للثورة، بما يعكس روح الانتماء الشديدة.. وقد تنوعت البوسترات بين العبارات المنطوقة مع الرسوم والعناصر الجرافيكية، والعبارات الخالصة فقط.. بما يحقق الهدف التحريكى.

فى أحد البوسترات نرى صرخة ثائر، وقد تحول اللسان إلى كلمات تخرج من فمه أشبه بقذيفة تنطق: ثورة الكرامة. وفى بوستر آخر تحوَّل العلم إلى طريق طويل ممتد فى العمق بشكل لانهائى مع كلمة: «مصر حاتفضل غالية عليَّ». وهناك بوستر بلا كلمات بطريقة الفوتومونتاج يجسد جموع المشاركين فى الثورة، وفى أمامية البوستر يد ترفع علامة النصر.. ويتجسد علم مصر ممتزجًا بوجه إنسانى، مع عبارة: «نعم نحن نستطيع» بالإنجليزية.. وهناك بوستر يحمل وجوه شهداء الثورة، وآخر يحمل وجوه أعداء الثورة من الفنانين، ممن كانوا يسخرون منها فى البداية.. وقد جاءت معلقات تحمل عبارات نصيَّة فقط.. لا تخلو من روح الفكاهة، مثل: «ارجع كنا بنهزر معاك»، و«الفيس بوك على كل ظالم» و«مبارك.. متى ينتهى مسلسل الملل؟».

وهناك من الفنانين العرب من شاركت ريشتهم فى فن البوستر فى تجسيد ثورة مصر، كما نرى فى أعمال الفنان السودانى المقيم فى قطر خالد البيه، الذى صمم العديد من الملصقات أو البوسترات بحكمة تعبيرية كبيرة وأناقة فى التصميم وبلاغة فى الأداء.. مثلما نرى كلمة مصر بالأبيض باللغة الإنجليزية على أرضية سوداء ويد تشير بعلامة النصر بديلا عن حرف V.

وبوستر آخر يجسد كتلة من البشر فى تلخيص وتبسيط شديد بالأسود مع ظلال رمادية وكلمة «ارحل» وشخص بمفرده فى جانب يقول «لا»؛ تأكيدًا على قوة تأثير الجماعة.. كما صمم خالد يدًا بالأحمر النارى، والأصابع بهيئة أعلام الدول العربية التى قامت بالثورة؛ تأكيدًا على وحدة المصير. كما شارك أيضًا الفنان العراقى مظهر أحمد -المقيم بالسويد- من خلال بوستر القفل المكسور، الذى يرمز إلى نظم كانت مستحكمة، والبوستر مصحوب بكلمة انتفاضة بالعربية والإنجليزية.

وبعد تزايد حدَّة القلق وتناميها لدى التحركات الشعبية المعارضة للحزب الوطنى وحكومته، خاصة بعد الدعوة التى أطلقها نشطاء على شبكة الإنترنت لانتفاضة شعبية الثلاثاء ٢٥ من يناير، قامت حملة «يوم الوفاء للقائد والزعيم كلنا معاك بقلوبنا»، التى تهدف إلى دعم الرئيس مبارك فى انتخابات ٢٠١١، بطبع ٥٠٠ ألف «بوستر»، للصقها فى الميادين العامة بمختلف محافظات مصر.

وطبع مديرو الحملة ٢٥٠ ألف «تى شيرت» عليها صورة الرئيس مبارك، ليرتديها الأعضاء المشاركون فى الحملة، التى قال مشرفوها إن عددهم وصل إلى ما يزيد على مليون عضو.. مطالبين عبر موقع التواصل الاجتماعى الـ«فيس بوك» الأعضاء الجدد بالانضمام إلى الحملة، بهدف الحفاظ على مصر ومؤسساتها.

وذكر منسقو الحملة أن عددًا كبيرًا من أعضاء مجلسى الشعب والشورى عن الحزب الوطنى وبعضًا من رجال الأعمال قد أسهموا ماليًّا فى الحملة، من أجل طباعة الـ«بوسترات» وشراء الـ«تى شيرتات». وأشار المهندس محمد هيبة -أمين الشباب بالحزب الوطنى- إلى أنه من حق أى مواطن مصرى أن يعبر عن حبِّه وتأييده لرئيسه، طالما ليس هناك مساس بأحد.. لكن ما يدهشه أن هناك أصواتًا تهتف عندما يخرج من ينتقد بعض سياسات الرئيس مبارك من وجهة نظره، وعندما يخرج من يحيى الرئيس على سياساته الحكيمة لا يدع مجالا لهذا، وكأن الوطن خلق من أجل اعتراضاته.

وواصل هيبة القول: من حق المعارضة أن تنتقد الحكومة وغيرها، ولكن بموضوعية، وليس بكلام «حنجورى» من أجل «الشو» الإعلامى؛ فالرئيس مبارك هدفه محدودو الدخل والفقراء، وبرنامجه الانتخابى الذى تحقق خير شاهد على ذلك، وكفانا معارضة من أجل المعارضة، ولا بد أن نرى الأشياء بحجمها الطبيعى. وذكر هيبة أن المواطنين المصريين الذين رأوا أن يوم ٢٥ من يناير هو يوم الرئيس مبارك لا ينتمون للحزب الوطنى ولا يدعمهم، ولكنهم خرجوا من تلقاء أنفسهم، يعبرون عما يجيش فى خاطرهم وشعورهم.. مطالبًا المعارضة -التى قررت هى الأخرى الخروج الثلاثاء ٢٥ من يناير- بأن تتحلى بالهدوء فى انفعالاتها، ولا تعترض على أحد؛ لأن الوطن ملك للجميع وليس لفئة بعينها.

وفى إطار القلق المتنامى من التحركات الشعبية المعارضة للرئيس مبارك والحزب الوطنى -خاصة الدعوة التى أطلقها نشطاء على شبكة الإنترنت لانتفاضة شعبية يوم ٢٥ من يناير المقبل- قامت حملة (يوم الوفاء للقائد والزعيم كلنا معاك ومعاك قلوبنا) التى تهدف إلى دعم ترشُّح الرئيس مبارك للانتخابات المقبلة والتى قررت أن تنطلق يوم ٢٥ من يناير أيضًا بطبع ما يقارب من ٥٠٠ ألف بوستر من الحجم الكبير للصقها فى الميادين العامة فى مختلف محافظات القاهرة. كما قامت بطبع تيشيرتات يفوق عددها الـ٢٥٠ ألف تيشيرت

عليها صور الرئيس مبارك ليرتديها الأعضاء المشاركون فى الحملة التى قال مشرفوها إن عددهم وصل للملايين. وقد بدأت الحملة أولى خطواتها بدعم وتأييد الرئيس مبارك من خلال: الفيس بوك ومطالبة أعضاء موقع التواصل الاجتماعى بالانضمام إلى الحملة بهدف الحفاظ على مصر ومؤسساتها. وأشارت الحملة إلى أنها مستمرة حتى يعلن الرئيس مبارك رغبته فى الترشُّح لفترة رئاسية أخرى.

وأشار الدكتور مصطفى الفقى إلى أن من حق الجميع التعبير عن رأيهم.. لكن بتحضُّر والتزام. فمن يؤيد الرئيس مبارك من حقه أن يعلن ذلك، ومن يرفض عليه احترام رغبة الآخر بدون تهكم أو انفعال. وأضاف أنه يخشى يوم ٢٥ من يناير؛ لأنه من الممكن أن يتم اختراق جموع الشعب المصرى، سواء المؤيدون للرئيس مبارك أو المعارضون له، وينجحوا فى إشعال فتنة ربما تنتهى بأخبار سيئة. فعلى جموع المصريين أن يتحلوا بالحكمة فى تصرفاتهم ويضعوا مصر نصب أعينهم، ولا يتركوا مساحة للخلاف؛ لأنها البوابة التى يدخل منها أعداء الوطن.

وأوضح الدكتور مصطفى الفقى أن الذين يعارضون سياسة الرئيس مبارك يمتلكون صوتهم الانتخابى، وبإمكانهم أن يستخدموه فى الانتخابات المقبلة دون أن يخرجوا على النص؛ فالصوت الانتخابى له وزنه فى أى انتخابات. وإذا أرادوا التظاهر السلمى فهو من حقهم؛ لأن الدستور والقانون يكفلان لهم ذلك.. لكن المهم الحفاظ على أمن البلد، ولا داعى للتجاوزات؛ لأنها ربما تكون الشرارة التى تقسم وحدة الصف.

وبدأت حملة «مبارك أمان لمصر» تكثيف نشاطها، بعد أن علقت ٢٠ ألف بوستر فى محافظتَى القاهرة والإسكندرية، مكتوبًا عليها «يوم الوفاء للقائد والزعيم».. فى حين حددت الحملة ٢٥ من يناير المقبل موعدًا لهذه المناسبة.

وقال أحمد بلال، منسق الحملة: إن يوم ٢٥ من يناير المقبل سيكون معبرًا عن الحب والوفاء الذى يملأ قلوب الشعب المصرى تجاه الرئيس مبارك. ودعا بلال الشعب المصرى إلى الخروج للشارع للمشاركة فى احتفالية الحملة بيوم الوفاء والحب للقائد والزعيم مبارك؛ لكى يثبتوا لمن وصفهم بجميع «الحاقدين الحاسدين على الرئيس» أن الشعب يطالبه بفترة رئاسية جديدة.

من جانبها، قالت منال عبدالوهاب -منسقة الحملة فى الإسكندرية-: إن حملة «مبارك أمان لمصر» طبعت ٢٠ ألف ملصق، وقامت بتوزيعها فى القاهرة والإسكندرية، وستقدم العديد من الخدمات للمواطنين، أهمها: تعليم كبار السن، ومساعدة محدودى الدخل «زى ما قال الرئيس فى برنامجه الانتخابى».. مشيرة إلى أن الحملة ستنظم محاضرات للمواطنين لتوعيتهم بأهمية الحفاظ على نظافة شوارع البلد.

وضعت الحملة على موقعها الإلكترونى صورة كبيرة عليها علامة خطأ، تضم العديد من رموز المعارضة مثل: أيمن نور (مؤسس حزب الغد)، والدكتور محمد البرادعى (المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية)، ومحمد بديع (المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين).

من جهة أخرى، أزالت الأجهزة الأمنية بمحافظة البحيرة الشعارات التى دوَّنتها الجمعية الوطنية للتغيير بالبحيرة على حوائط الشوارع والميادين العامة بعدة مناطق بمدينة دمنهور، مثل: محطة السكة الحديد وأبو الريش لدعوة المواطنين للمشاركة فى يوم ٢٥ من يناير الجارى فى الوقفات والمظاهرات التى دعت إليها القوى السياسية والوطنية على غرار الثورة التونسية؛ حيث كتب عدد من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير بالبحيرة عدة شعارات باللون الأحمر، منها: (ثورة مصر يوم ٢٥ من يناير)، و(إسقاط حسنى مبارك يوم ٢٥ من يناير) و(التغيير هيبدأ من البحيرة)، و(رغيف الخبز هو الحل).. فأزالت أجهزة الأمن بزيت أسود، ولكن لم يدم الزيت طويلا؛ حيث تمت إزالته من تلقاء نفسه، وظهرت الشعارات مرة ثانية بشكلها الطبيعى للمواطنين.

وانتابت محافظة البحيرة حالة من الترقب ليوم ٢٥ من يناير، لا سيما وأن القوى السياسية شاركت بدور كبير فى ٦ من أبريل ٢٠٠٨، وتم على إثرها اعتقال ١٣ من أعضاء أحزاب التجمع والناصرى والغد والجبهة الديمقراطية وحركة كفاية بسجن الغربنيات ببرج العرب بالإسكندرية على خلفية مشاركتهم فى وقفة احتجاجية بميدان الساعة بدمنهور.

وفى سياق موازٍ، وفى محاولة لامتصاص غضب المواطنين، شدد اللواء محمد شعراوى -محافظ البحيرة- على جميع رؤساء الوحدات المحلية بتكثيف المرور الميدانى على مواقع العمل والخدمات التى تؤدى للجماهير والتواجد المستمر بالشارع؛ للالتحام

المباشر مع المواطنين، والعمل على حل مشكلاتهم أولا بأول، وضرورة التواجد المستمر لرؤساء المدن والنواب والمعاونين ورؤساء القرى، وعمل نوبتجيات على مدار اليوم بمواقعهم؛ للعمل على حل قضايا الجماهير؛ والإبلاغ الفورى عن أى حالات تحتاج إلى تدخل المحافظ.

وشدد شعراوى على ضرورة سرعة الرد على شكاوى المواطنين التى تقدم إليهم أو تُنشر بوسائل الإعلام المختلفة، والعمل على حلها أولا بأول.. مؤكدًا أنه سوف يقوم بجولات مفاجئة على المراكز والمدن والقرى للوقوف على مدى تنفيذ تلك التعليمات ومحاسبة المتقاعسين.

وفى القاهرة ، فوجئ محمد أنور -صاحب الكشك الشهير بطلعت حرب، أول من قام علّق لافتة عليها صورة جمال مبارك- بأن تلك اللافتة تمت إزالتها مساء الأربعاء. وقال: «أتيت إلى الكشك صباح الخميس، ولم أجد اللافتة، ولا أعلم الجهة التى أزالتها، وحينما سألت قالوا لى إن الأمن أزالها؛ تحسبًا للمظاهرات التى ستتم يوم ٢٥ من يناير المقبل؛ وخوفًا من أن يقوم المتظاهرون بتمزيقها» .وأضاف أنور: «سأنتظر حتى انتهاء المظاهرات، وأعود لتعليق الصورة مرة أخرى».

وعقب جمعة الغضب، رسم مجموعة من شباب الثورة عددًا من صور شهداء شباب الثورة بالألوان الحية على بعض من جدران منطقه التحرير، وفى عدد من الجدران فى محافظه الإسكندرية؛ وذلك فى لافتة فريدة لتخليد شهداء ثورة ٢٥ يناير. كما كتب الشباب من طلبة كليه الفنون الجميلة جميع بيانات الشهيد بجوار كل صورة: اسمه وتاريخ ميلاده وتاريخ استشهاده، بالإضافه لعمره وتحصيله الدراسى. كما كتبوا بجوار كل صورة عبارة «عمار يا مصر.. فليرحم الله شهداء الثورة».

وفى الوقت الذى كان فيه الميدان يهتز بالهتافات، ويموج بالأعلام، فإن ثمة لافتة ضخمة كانت تخطف الأبصار فى المشهد، لوحة تحمل عنوان «الورد اللى فتَّح فى جناين مصر»، ومعها ١١ صورة لشهداء التحرير فى يوم الأربعاء الدامى. كانت اللوحة نسخة مكبرة لإحدى صفحات «المصرى اليوم»، نشرتها تكريمًا لأرواحهم ودمائهم الطاهرة.

وتحولت لوحة -صفحة- «الورد اللى فتَّح فى جناين مصر»، بمرور الوقت إلى أيقونة

لثورة ٢٥ يناير، يتداولها الثوار بين أياديهم فى الميدان، وعلى صفحاتهم فى مواقع الإنترنت، وعلى زجاج سياراتهم، تحولت إلى ملصق على حوائط المنازل، وبطاقات صغيرة، وعنوان يختصر ثورة الشباب والشعب، وصورة على القمصان.

وكانت تلك اللوحة حلقة من ذلك الالتحام بين الثوار و«المصرى اليوم» منذ انطلاق المظاهرات؛ إذ كان الثوار يرفعون مانشيت الصفحة الأولى غالبًا؛ باعتباره جامعًا لمطالبهم، ابتداءً من المانشيت الأول «إنذار» حتى «الشعب أراد وأسقط النظام». وبقيت «الورد اللى فتح فى جناين مصر»، الشعار الأعظم للثورة وشهدائها، وثيقة يحتفظ بها الشعب، وتبثها وكالات الأنباء والمحطات التليفزيونية العالمية. ١١ وجهًا أصبحت محفوظة ومطبوعة فى قلب كل مصرى، ومعها مفتتح النص الشعرى الفذ لشاعر الشعب أحمد فؤاد نجم.

وعقب تنحى مبارك يوم الجمعة ١١ من فبراير، وفى مشهد لافت، أزال العاملون فى مجلس الوزراء صباح الأحد صورة الرئيس السابق حسنى مبارك من قاعة الاجتماعات فى المجلس؛ إيذانا بنهاية عصر الرجل إلى الأبد بعدما ظلت صورته تعلو كل المؤسسات الحكومية والخاصة واللافتات الانتخابية وقمصان المتطلعين إلى النفاق لأكثر من ثلاثين عامًا.

وكان المثير أن اللوحة التى تم وضعها بدلا من صورة مبارك فى الحجرة التى أجرى فيها أحمد شفيق -رئيس حكومة تسيير الأعمال- أول مؤتمر صحفى له بعد إعادة تكليفه من المجلس العسكرى الأعلى هى لوحة زخرفية تحمل لفظ الجلالة. ولا أحد يعرف هل ستظل لوحة لفظ الجلالة فى مجلس الوزراء، أم ستحلُّ مكانها صورة أخرى لرئيس آخر؟!.

كما انتُزعت رسميًّا، يوم الأحد ١٣ من فبراير، صور الرئيس المصرى السابق، حسنى مبارك، المنتشرة فى أنحاء البلاد من المكاتب الحكومية والشوارع. كما انتُزعت كذلك الصور الكبيرة لمبارك، الذى تخلى عن رئاسة مصر بعد حكم البلاد على مدار ٣٠ عامًا، يوم الجمعة ١٨ من فبراير، وبعد ١٨ يومًا من احتجاجات شعبية، من الأكاديمية العسكرية فى منطقة هليوبوليس بالقاهرة. وطالب المحتجون كذلك بإعادة تسمية أكاديمية مبارك للأمن إلى أكاديمية خالد سعيد للشرطة، فى إشارة إلى الشاب السكندرى الذى تردد أنه تم تعذيبه حتى الموت على أيدى الشرطة، ما أثار احتجاجات شعبية عارمة.

وبعد نجاح احتجاجات دامت ١٨ يومًا وأرغمت الرئيس حسنى مبارك على التنحى مساء الجمعة ١١ من فبراير، والمطالبة بإزالة اسم مبارك من المؤسسات المختلفة، أثير جدل حول نشر صورة سوزان مبارك -زوجة الرئيس المخلوع- على أغلفة مشروع (مكتبة الأسرة) فى مصر. وكانت سوزان مبارك -زوجة مبارك- ترعى مشروع (مكتبة الأسرة) الذى طبعت منه الهيئة المصرية العامة للكتاب مئات العناوين وملايين النسخ بأسعار زهيدة خلال ١٦ عامًا. وكانت كل النسخ تحمل صورة سوزان وكلمة على لسانها. ودعا مثقفون يوم السبت إلى أن تُحذف صورة سوزان ويُستبدل بها العلم المصرى أو صور شهداء ثورة ٢٥ يناير.

وقال محمد صابر عرب -رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب- يوم الأحد فى بيان إن مشروع (مكتبة الأسرة) إنجاز ثقافى يجب أن يستمر، سواء اتفقنا أو اختلفنا على شخص السيدة سوزان مبارك. وأضاف أن نشر صورة سوزان ليس «من مهمتى باعتبار المشروع له لجنة عليا.. هى التى تقرر حذف الصورة أو الإبقاء عليها».

الشعارات والهتافات ولغة شباب الثورة

حين هتف شباب مصر فى أول أيام ثورتهم بالهتاف الذى رددته الملايين من ورائهم: «الشعب يريد إسقاط النظام»، وما يتضمنه من حرص على لغة عربية صحيحة، ثم بعد أن تتابعت نداءاتهم وشعاراتهم على مدى الأسابيع المتصلة، فى لغة سليمة تفجر بها شعورهم الوطنى الفائر وعزمهم المتقد.. وجد الأستاذ فاروق شوشة نفسه يسترجع الشعارات التى رفعها الحزب الوطنى فى مؤتمراته السنوية الأخيرة، التى ادَّعى فيها رجاله التعبير عن فكر جديد ورسالة جديدة إلى الشعب، وكان المثير للحزن والسخرية معًا، اختيار الحزب الحاكم شعارات صاغها مَنْ صاغها من عقول الحزب المفكر فى لهجة عامية سوقية؛ ظنًا منه أن الشعار بهذه الطريقة يكون أكثر قدرة على الذيوع والانتشار ومخاطبة الجماهير، ونسى صاحب هذا الفكر المتخلف أن هؤلاء الجماهير -متعلمين وأميين، مثقفين وغير مثقفين- يفهمون العربية الصحيحة ويتذوقونها، حين يستمعون إلى نشرات الأخبار، وقراءات القرآن الكريم، والبرامج السياسية والثقافية والفنية.

ونسى صاحب هذا العقل المتخلف -ثانيًا- أن كثيرًا ممن لا يقرءون ولا يكتبون، قادرون على الفهم الصحيح والمتابعة الكاملة، وأن الأمية الكتابية والقرائية لم تعد حاجزًا يفصل بين المواطن والمعرفة، التى يستطيع الحصول عليها بالاستماع والمشاهدة، وأن الأمية الحقيقية الآن لم تعد تلك المرتبطة بالقراءة والكتابة.. بل هى البعيدة عن استخدام وسائل الاتصال الحديثة والناتجة عن العزلة والانقطاع عن مؤثرات الحياة والمجتمع.

لكن شعارات شباب الثورة ونداءاتهم ولافتاتهم -التى جاءت فى صورة لغوية صحيحة- لم تجئ هكذا مصادفة، وإنما هى المعادل الموضوعى الحقيقى لما فى أعماقهم من انتماء إلى الوطن ومن هوية قومية، اكتسبت لغتها القومية بصورة عفوية وغير مفتعلة، وهو ما يؤكد أن الفطرة السليمة والنزوع السليم ينتج عنهما لغة سليمة، وأن افتقاد الانتماء الوطنى والحس القومى الذى انتقدناه لدى بعض قطاعات الشباب قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير كان هو المسئول عن انحدار المستوى اللغوى الذى يتخذونه لغة خطاب وتواصل. وفى ظل هذا الافتقاد للهوية والوطنية كانت لغة بعض النصوص الغنائية والمسرحية والسينمائية تمثل هبوطًا إلى قاع المجتمع، وحرصًا على التدنى والإغراق فى السوقية.. فى حين أن استخدام العامية -فى صورتها الفنية الجميلة ومستواها الأرقى- ليس بالأمر الصعب أو المستحيل، وهى العامية التى أبدع بها: أحمد رامى وبيرم التونسى ومرسى جميل عزيز وصلاح جاهين وفؤاد حداد وعبد الرحمن الأبنودى وسيد حجاب وأحمد فؤاد نجم وعبد الرحيم منصور ومجدى نجيب وغيرهم ممن تدين لهم العامية ببلاغتها وعبقريتها، وتنطق من خلال نصوصهم وإبداعاتهم بكل سحرها وبهائها المكافئ والموازى لبلاغة الفصحى وعبقريتها.

وإذا كان شباب الثورة -بما صنعوه من معجزة لم تكن تخطرُ على بال أحد، وما تعرضوا له من صنوف التحدى والمواجهة، والاستشهاد من أجل الوطن، والتضحية بالدماء ثمنًا لحريته وعزته وكرامته- إذا كانوا قد قدموا المثل فى الوطنية، فهم أيضًا القادرون بوطنيتهم وانتمائهم على تحقيق مناخ لغوى جديد، يعاف السوقية ويحارب الابتذال، ويقضى على التدنى، ويصبح مكافئًا لكل ما نطمح إليه من نهضة وتقدُم، ولن تتاح النهضة لشعب لا يحترم لغته، ولا يصونها من الشوائب التى شاعت فى مجتمع ما قبل ثورة الشباب، ولا يجعلها مشعلا يضىء له سبل العلم والمعرفة التى بفضلها قامت حضارات اليوم من حولنا شرقًا وغربًا.

لقد ظلت المؤسسات اللغوية الكسيحة -فى بلادنا- زمنًا طويلًا، عاجزة عن الوصول إلى الإنسان المصرى، بعيدة عن استثارة وعيه وحميته وإرادته، وظلت هذه المؤسسات تقذف بالتوصيات والنصائح والقرارات والمراجعات.. لكن هذا كله كان يصب فى البحر ولا يحقق الآمال المرجوة. الآن، يجد المجتمع فى شباب الثورة، وحملة مشعلها، قاعدة عريضة وقوة ضاربة، تملك أن تنفخ فى روح الأمة، وأن تضخ فى شرايينها كل عناصر الحياة الجديدة، وكل دوافعها وحوافزها وآلياتها. وفى مقدمة هذا كله: اللغة التى بها نتواصل، ونفكر، ونبدع، ونترجم، ونتفاعل مع غيرنا من أصحاب اللغات والثقافات والحضارات، اتفقنا معهم أو لم نتفق. إن ثورة الخامس والعشرين من يناير، جديرة بهذا الدور الوطنى والقومى فى مجال اللغة، جديرة باجتثاث حالة التردى والإسفاف التى سيطرت على الوطن فى عقوده الثلاثة الأخيرة، وزادها سوءًا الفكر المتخلف لقادة الحزب الوطنى البائد الذين رأوا فى ابتذال اللغة وسوقيتها سبيلا إلى استهواء الجماهير والسيطرة عليها وترويج شعاراتها. لكن الجماهير أسقطت -فيما أسقطت- هذا الفكر السوقى، وهذا التوجه الذى يكشف عن خواء العقل، وسيطرة الجهالة والجهلاء.

وبات ميدان التحرير بوسط القاهرة، أشهر مكان فى العالم على مدار الأسبوعين الماضيين، بعدما اندلعت فيه مظاهرات ٢٥ يناير/كانون الثانى، التى عُرفت باسم «ثورة الغضب»، والتى تحدثت عنها كل وسائل الإعلام العالمية، وسقط فيها ١١ قتيلا، ومئات الجرحى، ومازالت مستمرة.

وميدان التحرير، هو أكبر ميادين القاهرة، وسُمى فى البداية باسم «الإسماعيلية»، نسبة إلى الخديو إسماعيل، الذى بنى منطقة وسط القاهرة على الطراز الأوربى، ثم تغير اسمه إلى «التحرير» بعد ثورة ١٩١٩ نسبة إلى التحرر من الاستعمار، ثم ترسخ اسمه بعد ثورة ١٩٥٢.

ويشبه ميدان التحرير فى شكله، ميدان شارل ديجول، الذى يحوى قوس النصر فى العاصمة الفرنسية باريس، ويقع فيه العديد من المعالم الرئيسة فى القاهرة، منها: مبنى جامعة الدول العربية، والجامعة الأمريكية، وجامع عمر مكرم، ومجمع التحرير، ومبنى وزارة الخارجية القديم، قبل نقلها إلى كورنيش النيل بجوار التليفزيون المصرى، وفندق النيل هيلتون، والمتحف المصرى، فهو يعتبر مدخل منطقة وسط المدينة.

ولكن منذ اندلاع مظاهرات الغضب فى ٢٥ يناير/ كانون الثانى، أصبح ميدان التحرير بمثابة قِبلة الغاضبين والمتظاهرين ضد النظام المصرى؛ حيث تمكَّن المتظاهرون من السيطرة على الميدان الأكبر والأشهر فى مصر، وسط تأمين قوات الجيش المصرى المنتشرة على أطرافه. وخلال الثورة، أصبح ميدان التحرير بمثابة «هايد بارك»، ولم يعد مجرد مكان للتظاهر وإبداء الغضب من النظام المصرى فقط؛ إذ تجد فيه كل أطياف وطبقات المجتمع المصرى. وفى ظل تمسُّك المتظاهرين بضرورة رحيل الرئيس المصرى حسنى مبارك، وأمام رفض النظام هذا الطلب.. قرر المتظاهرون البقاء داخل الميدان لحين تنفيذ مطلبهم الرئيسى، قبل الدخول فى أى حوار.

وهكذا، تحول ميدان التحرير إلى قِبلة الجميع، فنُصبت الخيام للمبيت ليلا، وتركت القوات المسلحة المتظاهرين فى المنطقة الواقعة ما بين المتحف المصرى شمالا، ومجمع التحرير جنوبًا، والجامعة الأمريكية شرقًا، ومبنى جامعة الدول العربية غربًا، وهى منطقة شاسعة الأطراف.

ويمر الوافد إلى ميدان التحرير بمنطقتَى تفتيش من قِبل اللجان الشعبية التى تشكلت حول جميع المداخل، الأولى تبدأ قبل الوصول للميدان بحوالى ١٠٠ متر، ثم هناك منطقة تفتيش أخرى على المدخل مباشرة. بمجرد الدخول لميدان التحرير، يشعر المرء بأنه أمام منظر جديد لم يتعود عليه الشارع المصرى على مدار سنوات طويلة.. فالمحتجون ينظمون حلقات، كل منها تختلف عن الأخرى، وهناك من يهتف ضد النظام المصرى بهتافات مختلفة وفكاهية، والبعض ينظم حلقات للخطابة، إضافة إلى تعليق المشرفين على المظاهرات صور من أسموهم بـ«الشهداء» الذين قُتلوا خلال المظاهرات، موضحين تحت كل صورة، الاسم ونبذة قصيرة عنه.

مشهد مثير آخر يُظهر مدى تصميم المتظاهرين على الاستمرار فى احتجاجهم، عندما حاولت دبابات الجيش المصرى التقدُّم لتضييق الميدان بعض الشىء عليهم، وهو ما دفع بعض المحتجين للقفز على جنازير الدبابة والنوم فوقها لمنعها من التقدم، الأمر الذى أثار إعجاب الضابط المسؤول، فأمر الدبابة بالتوقف فورًا.

وامتلأ ميدان التحرير بمئات اللافتات المناهضة للرئيس مبارك، وأغلبها فكاهية، كما تنتشر النكات السياسية المرتبطة بالحدث الأهم فى مصر والمنطقة العربية، وهناك عشرات

الهتافات التى يرددها المتظاهرون، منها «كلموه بالعبرى.. ارحل يعنى امشى» و«مش هنمشى.. هو يمشى».. بخلاف الهتاف الرسمى للمظاهرة «الشعب يريد إسقاط النظام». وفى الأيام التالية، ظهرت اللافتات المطالبة بضرورة استرداد أموال الشعب من ثروة «آل مبارك»، وكبار المسؤولين فى النظام المصرى، بعدما تناقلت تقارير صحفية موضوع ثروة الرئيس، وعدد من الوزراء السابقين.

ويلاحَظ وجود الإخوان المسلمين فى ميدان التحرير، رغم أنهم لا يشكلون العدد الأكبر من المتظاهرين كما يردد البعض.. كما لا توجد لافتة واحدة أو هتافات ذات شعار دينى. ولوحظ أن المتظاهرين مطلعون على الأخبار؛ إذ هتفوا ضد إيران فى اليوم التالى لكلمة خامنئى.. كما هتفوا ضد ما أسموه بالتدخل الأمريكى فى الشؤون الداخلية. كما لوحظ الغضب الشديد تجاه الأحزاب السياسية الرسمية المصرية، التى اتُّهمت بالقفز على الحدث، ومحاولة تحقيق مكاسب من وراء المظاهرات. ووضعوا قائمة بأسماء مجموعة من الإعلاميين «المطلوب محاكمتهم، وعلى رأسهم وزير الإعلام أنس الفقى» على حد قولهم.

ورأى المراقبون، أن كل يوم يمرُّ على مظاهرات التحرير، يرتفع فيه سقف مطالب المتظاهرين؛ حيث بدأت المظاهرات بمطلب محدد، ألا وهو رحيل الرئيس مبارك، ثم بمحاكمته، تلاه القصاص منه بعد سقوط قتلى فى ميدان التحرير وأماكن عدة، ثم المطالبة بضرورة استرداد الأموال، وغيرها من المطالب التى لا تتوقف.

المتواجد داخل ميدان التحرير يلاحظ مدى الحب الذى يجمع المتظاهرين، والتعامل الراقى بينهم. كما شُكلت مجموعة من اللجان الشعبية إحداها مسؤولة عن نظافة المكان، وأخرى عن الإعاشة، وثالثة عن الأمن لتأمين المتظاهرين، ورابعة مسؤولة عن الإصابات؛ حيث يوجد أكثر من مستشِفى لعلاجهم.

وتمثّلت المطالب التى حددتها «الحملة الشعبية لدعم البرادعى» فى: «حد أدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه»، «بدل بطالة ٥٠٠ للخريج»، «إلغاء قانون الطوارئ»، «وقف التعذيب ومحاكمة لصوص الشعب».. ومطالب التغيير «لازم» يوم «انتفاضة الشعب» الموافق ٢٥ من يناير، الذى يوافق يوم عيد الشرطة.

وفى بيان أصدرته الحملة، اختارت الحملة شعار «عيش- حرية- كرامة إنسانية» ليكون شعار يوم الانتفاضة، وحددت الزمان المناسب ليوم الانتفاضة ،الذى يوافق يوم الثلاثاء، على أن يكون الساعة ٢ ظهرًا.. معلنين عن عدد من أماكن التجمع، حيث ستتحرك كل مجموعة مكونة من ١٠ أفراد أو أكثر فى مسيرة صغيرة تبدأ من مكان قريب قبل الحدث بعشر دقائق، وتنضم للتجمع فى المكان المحدد.

وأعلنت الحملة عن مجموعة من التعليمات والإرشادات المهمة لليوم، مطالبة الجميع بالالتزام بها، منها: «منع رفع أى لافتة أو علم لحزب أو حركة، ومنع التجاوز فى الهتاف أو استخدام عبارات تتنافى مع اللياقة، ومنع ممارسة أى نوع من العنف، فنحن دعاة سلام وحرية».

وقالت: «على كل مشارك أن يقوم بطباعة شعار اليوم قبل النزول، وأن يرفع هذه الورقة طوال اليوم، أو يرفع علم مصر».. معتبرين يوم ٢٥ من يناير بداية لصحوة المصريين، لذلك على كل مشارك أن يدعو على الأقل ٣ من أصدقائه للمشاركة.

كما أعلنت عن مجموعة من الهتافات الموحدة، من بينها: «تحيا مصر، وعيش بحرية وكرامة إنسانية، ويا حرية فينك فينك.. الطوارئ بينًا وبينك، ومش هنخاف مش هنطاطى.. إحنا كرهنا الصوت الواطى، وشعب تونس يا حبيب.. شمس الثورة مش هتغيب، وبالروح بالدم.. نفديك يا وطن، وارفع صوتك قول للناس.. إحنا كرهنا الظلم خلاص، واحد اتنين.. إحنا المصريين».

وعن أماكن التجمع فقد حددت الحملة عدة أماكن بالقاهرة، منها: القاهرة «منطقة دوران شبرا، وميدان المطرية، وشارع جامعة الدول العربية، وأمام جامعة القاهرة (تجمع المهنيين من أطباء ومحامين وأساتذة جامعات)، ويضم هذا التجمع كل المهنيين من أطباء ومهندسين ومحامين ومدرسين، وغيرهم من المقيدين فى النقابات المهنية المختلفة، وسيرتدى الأطباء وطلاب كليات القطاع الطبى البالطو الأبيض، وسيرتدى المحامون أرواب المحاماة، وسيرافقهم عدد من أساتذة الجامعات، على رأسهم أساتذة من كليات الطب.

وفى محافظة الإسكندرية لم تعلن الحملة عن الأماكن التى ستنطلق منها المسيرات، مطالبة الراغبين فى المشاركة بالتواصل والتنسيق مع أعضائها تليفونيًا أو عبر شبكة الإنترنت

«فيس بوك»؛ حيث سيتم التنسيق معهم قبل الحدث بوقت كافٍ. وأكدت الحملة فى ختام بيانها أن تركيز الهتاف سيكون على شعار اليوم لتصل الرسالة وهو «عيش.. حرية.. كرامة إنسانية».

«قولوا للتليفزيون المصرى معندناش كنتاكى» بهذه العبارة وجَّه أحد المعتصمين فى ميدان التحرير رسالة إلى التليفزيون المصرى الذى يدَّعى أنه فى ميدان التحرير يتم توزيع أموال ووجبات كنتاكى على المتظاهرين فى مقابل استمرارهم فى الاعتصام.. فى حين رفع معتصم آخر لافتة ساخرة مكتوبًا بها «كنتاكى قافل يا غبى»، وردد عشرات آخرون تعليقات تستنكر ما يقال عنهم فى التليفزيون المصرى وبعض الفضائيات من أجل تشويه صورة الثوار والمعتصمين وأهدافهم النبيلة التى نزلوا من أجلها إلى ميدان التحرير، والتى يأتى على رأسها: إسقاط النظام، وتنحى الرئيس مبارك.. مرددين فى هتافات جماعية «مش هنمشى.. هو يمشى».. عاقدين العزم على الاستمرار فى ثورتهم حتى يتم تحقيق جميع مطالبهم.

وفى جولة «للدستور الأصلى» بميدان التحرير رصدت خلالها «وجبات الكنتاكى» التى يتم توزيعها على المعتصمين والتى هى فى حقيقة الأمر «قُرَص» و«تمر» يجلبها المتظاهرون أنفسهم لأخوانهم فى ميدان التحرير.. فى حين أن الغالبية العظمى من المعتصمين يشترون طعامهم من البائعين الموجودين فى الميدان لبيع السندوتشات والسجائر وعلب الكشرى وحلاوة المولد وحتى المياه.

وتبدلت ملامح الشوارع فى أقل من أسبوعين، فقبل ثورة ٢٥ من يناير كان كل شىء معتادًا لا يلفت أى انتباه: سيارات متراصة فى صفين بجوار أرصفة متهالكة، وشاب يحمل أوراق درسه الخصوصى يتحرك بيأس فى رحلة تتكرر على الدوام، وفتاة تغيِّر لون حوائط منزلها استعدادًا للعرس، ومقهى امتلأ عن آخره بالشباب والكبار، وقد علت همهماتهم وسط خبطات النرد فى الطاولة.. ثم تأتى الثورة فتنطوى تلك الصفحة، ويتبدل المشهد وكأن فنانًا تدخل لتغييره بعد وضع أيقونات بسيطة أضفت على الحياة لونًا جديدًا، فما زالت السيارات متراصة، ولكن أصحابها حرصوا على تزيينها بعلم مصر كلما أمكن.. فى حين يقف شاب يشترى صورة الشهداء ويلصقها على زجاج سيارته الخلفى، وطالب يربط رأسه

بعلم مطاطى، وسائق دراجة بخارية يرفع صوت الراديو، ويتغنى بـ«يا حبيبتى يا مصر»، وسيدة تقف بجوار إحدى الدبابات لتلتقط صورة تذكارية، وأم تبكى أمام تحية القوات المسلحة للشهداء.. وما من بيت يخلو من أيقونات ٢٥ يناير، وحتى لو غاب عنه العلم أو الصور أو الشعارات، فلن يخلو من النكات واللقطات الفكاهية التى ارتبطت بالثورة.

وضع خبراء تصورًا لتلك الأيقونات وحددها الدكتور عماد عبداللطيف -أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بكلية الآداب جامعة القاهرة- حيث ينوون تجميعها فى كتاب لتخليد الثورة.

أيقونات لغوية: تطورت طبقًا للحدث

١ - «ارحل» و«الشعب يريد إسقاط النظام»، و«الجيش والشعب إيد واحدة».. أشهر شعارات رفعها الثوار منذ بداية الثورة، واستمرت لوقت طويل.

٢ -انتقلت بعدها إلى لافتات المطالب السياسية.

٣ -أجمع عدد من الثوار على مبدأ «كرامة- حرية- عدالة اجتماعية».

٤ - «الجيش والشعب إيد واحدة»، والهلال والصليب يحملان نفس الشعار.

أيقونات مرئية: صور ولقطات حية

١ -شاب يصرخ فى وجه قوات الأمن يوم ٢٥ من يناير دليلا على التحدى.

٢- شاب يقف فى وجه سيارة الأمن يوم جمعة الغضب، والسيارة تقذفه بالمياه، ولا يتحرك، والصورة دليل على انتهاء عصر الخوف.

٣ -علم مصر من أكثر الدلالات، التى انتقلت من مجرد رمز يقف أمامه الطلاب لتحيته فى الطابور المدرسى، إلى علاقة حب ربطت الشعب بالوطن.

٤ -وأخيرًا التقاط الصور بجوار الدبابات علامة للنصر تحت حماية الجيش، تأكيدًا لمبدأ «الجيش والشعب إيد واحدة».

الفكاهة: وسيلة الترفيه عن الثوار

١ -لوحات تربط بين رحيل مبارك وتلبية الحاجات الشخصية، مثل: «ارحل مراتى وحشتنى»، و«ارحل إيدى وجعتنى»، و«ارحل عايز أستحمى».

٢ -الربط بين شخصية الرئيس السابق والشخصيات السياسية الدولية مثل: هتلر، أو الأشكال الكرتونية، ومباريات الكرة «كارت أحمر».

٣- كتابة إفيهات مضحكة على الخيام الموجودة بالميدان مثل: منتجع الحرية، أو فيلا التحرير.

الخطب: علامتان فقط فى الثورة

١ - خطاب القوات المسلحة، الذى تضمن اللقطة العالمية بتحية أرواح الشهداء بالسلام العسكرى، فمن المعروف أن هذه التحية لا تؤدَّى إلا لجنود الحرب، وتحية شهداء الثورة بتلك الطريقة باتت وسام شرف على صدر كل مصرى.

٢- خطاب التنحى، وظهر فيه عمر سليمان، وكأنه يعلن نجاح الثورة، وهو من أكثر المشاهد التى تركت أثرًا أكبر من أى خطاب سابق للرئيس مبارك.

وقد رصد «اليوم السابع» أبرز عشرة هتافات للمتظاهرين وسط القاهرة أثناء احتفالهم بتنحى حسنى مبارك عن منصب رئيس الجمهورية. وفى مقدمة هذه الهتافات: «الشعب خلاص أسقط النظام»، «الجيش والشعب هنكمل المشوار». كما علت أصوات المتظاهرين بالهتافات التالية: مصر حرة.. حسنى بره»، و«حرية.. حرية»، «عايزين فلوسنا فى بنوك سويسرا»، و«يا شهيد نام وارتاح.. إحنا كملنا الكفاح»، و«الشعب يريد محاكمة النظام»، «يسقط يسقط وزير الإعلام»، «دلعو يا دلعو.. حسنى الشعب خلعو».

كما تجمع الآلاف من المتظاهرين أمام مقرات الأحزاب المعارضة؛ لأنها خصصت سماعات ضخمة لبث الأغانى الوطنية، وهو الأمر الذى تجاوب معه الشباب، مع تأكيدهم فى الوقت نفسه أن تحركاتهم شبابية شعبية وليست حزبية.

الشعر والأغانى

الأغنية الوطنية فى ذاكرة تاريخ الثورات أغانٍ وترانيم ملهمة لكل ثائر وغيور على وطنه.. ما إن تقع على مسامعك حتى تجذبك حلاوتها كالنداهة التى تغريك لتأتى.. ولا تملك إلا أن تذهب طوعًا وبدون أى تحضيرات خاصة إلى ميدان التحرير أو ميدان الشهداء -كما أطلق عليه ثوار٢٥ من يناير- للاستماع إلى أغانى: «يا حبيبتى يا مصر» لشادية و«مصر تتحدث عن نفسها» لسيدة الغناء العربى أم كلثوم و«أخى.. جاوز الظالمون المدى» للموسيقار محمد عبد الوهاب.

وكان لهذه الأغانى مفعول السحر فى الشد من أزر الثوار المرابطين فى الميدان ودفعهم للاستمرار من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة، حتى أنهم كانوا ينشدونها على طريقتهم الخاصة وبمختلف انتماءاتهم السياسية والدينية والاجتماعية.. حتى أنك لا تكاد تلمس أى فارق اجتماعى بين الجميع، ولو أطلت النظر إليهم لساعات كثيرة.

ففى الماضى كانت الأغانى ترصد الأحداث الضخمة وتعبرعنها، فثورة ١٩١٩ عبَّر عنها سيد درويش وبديع خيرى بأغنيات خالدة.. أما ثورة ١٩٥٢ فكتب لها أعظم الشعراء أمثال: صلاح جاهين وعبد الرحمن الأبنودى، وغنى لها عبد الحليم حافظ وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وغيرهم.. فى حين غنت شادية ووردة وعبد الحليم حافظ وفايزة أحمد وغيرهم لانتصار أكتوبر العظيم.

أما ثورة ٢٥ من يناير فقد خرج من رحمها العديد من الأغانى الجديدة التى صُنعت خصيصًا تعبيرًا عنها.. لكن بريقها الخافت لم تهفُ إليه قلوب المصريين، ولم يزد تأثيرها على مشاهدتها مرة واحدة فى التليفزيون باستثناء أغنية «إزاى» للمطرب محمد منير التى أهداها لكل مواطن مصرى شارك أو لم يشارك فى التظاهرات السلمية.

وقد أوضح المطرب الشاب رامى عصام -مطرب الثورة كما يُطلَق عليه حاليًا- أن الأغانى الوطنية القديمة لها أهمية كبرى، وهى تراث مصرى أصيل لا يمكن نسيانها ولا الاستغناء عنها.. لكن الشباب المعتصمين كانوا فى حاجة إلى فنان شاب منهم يعبر عنهم وعن آرائهم ويشدو بألحان تشبههم.. مؤكدًا أن كلمات الأغانى الوطنية القديمة لم تكن تعبر بشكل كامل عن مضمونها؛ لأن الألحان والموسيقى والكلام مختلف عن الآن وأن الثورة كانت ثورة شباب من الدرجة الأولى.

وأكد أن الأغانى كان لها دور قوى للغاية فى شد همم المعتصمين فى الميدان لكى يستمروا فى تحقيق هدفهم وإسقاط النظام المصرى السابق.. موضحًا أن روعة الأغانى فى الميدان تكمن فى كونها كانت تحمس المعتصمين فى وقت ما، وتخفف أيضًا عنهم لكى يمر الوقت على الثوار دون ملل.

ورأى أن الغناء هو أسهل وسيلة للوصول إلى قلوب الناس، وأنه لحَّن وكتب بعض الأغانى خلال الاعتصامات فى الميدان، وأن هذه الأغانى كانت تمسُّ قلب كل معتصم، وكان لها رد فعل قوى ومؤثر.. مشيرًا إلى أن أغلب أغانيه قبل الثورة كان أغانى سياسية ضد النظام السابق. وقال: من خلال مشاركتى فى الاعتصامات وكتابة بعض الأغانى وتلحينها استطعت أن أبعث برسالة للعالم أجمع هى أن المظاهرات سلمية وأن المصريين متحضرون. وأشار إلى أن أهم ثلاث أغانٍ له قبل الثورة هي: «أنا المواطن نقط نقط» و«الجحش والحمار» و«طاطى طاطى».. موضحًا أن أغنية «اضحكوا يا ثورة" من الأغانى المهمة التى صُنعت فى الميدان.. بالإضافة إلى أغنية تم من خلالها تجميع شعارات الميدان، هي أغنية «كلنا إيد واحدة.. طلبنا حاجة واحدة.. ارحل ارحل.. يسقط يسقط حسنى مبارك.. الشعب يريد إسقاط النظام».

وأوضح أن مختلف الأغانى التى تم إنتاجها فى ثورة ٢٥ يناير عبَّرت عن الثورة المصرية وبيَّنت للعالم كله أن الشعب المصرى شعب حضارى وراقٍ وذلك من خلال اللقطات التى تمت إذاعتها علي «اليوتيوب».. مشيرًا إلى اندهاش العالم من تلك اللقطات؛ لأنه لأول مرة يقف شخص خلال ثورة ويعبر عن كلام المعتصمين بالأغاني. وقال: إن الفترة المقبلة سوف تشهد خروج البوم جديد لى هو «الميدان» يحتوى على أغانى الثورة التى تمت إذاعتها فى ميدان التحرير.. مشيرًا إلى أن الفرق سيظهر فى الأغانى التى سأقوم بتسجيلها فى الاستديو؛ حيث الإمكانات الموسيقية العالية فى الأرتام والتوزيعات الموسيقية المختلفة. وعلى كل حال الأغنية المسجلة فى الاستديو دائمًا ما تخرج بشكل أكثر جودة من الأغانى التى يتم تقديمها بطريقة اللايف على المسارح المفتوحة، وهذا ما كان ينقص الميدان.

وتوقع أن تكون هناك نهضة فنية فى عالم الغناء بعد ثورة ٢٥ يناير لسببين، الأول: أن الفنانين بدءوا يغيرون من أنفسهم، والثانى: أن المجتمع المصرى أصبح لديه وعى إلى حد

ما من خلال ابتعاده عن سماع الأغانى الهابطة ذات الكلمات والألحان الرديئة التى هجرها إلى غير رجعة بفضل ثورة ٢٥ يناير المجيدة.

ومن جانبه اعتبر الموسيقار محمد قابيل أغانى الثورة بمثابة ديوان عام للحياة. فإذا كان الشاعر أيام الجاهلية ديوانًا للحياة، فأيام الثورة كانت الأغنية هى ديوان الحياة. وأوضح أن ثورة ٢٥ يناير اعتمدت على أغانى ثورة ٥٢.. مشيرًا إلى أن أغانى الميدان كلها كانت «باسم الله» لبليغ حمدى و«بلادى بلادي» لسيد درويش و«خللى السلاح صاحى» لكمال الطويل وعبد الحليم حافظ وأغانى الشيخ إمام التى كتبها الكثير منها الشاعر أحمد فؤاد نجم مثل أغنية "بهية يا بهية». وأضاف أنه بعد انتهاء الثورة من الميدان بدأ المطربون الشباب فى التسابق لتقديم الأغانى التى كان أبرز ما فيها أنها أغانٍ للشهيد مع نغمة مختلفة للغاية مقارنة بأغانى الشهيد التى تم تقديمها فى الماضى، مثل أغنية «وقبِّل شهيدًا على أرضها" للموسيقار محمد عبدالوهاب فى قصيدة فلسطين بإيقاع قوى ومعبر، مثلما غنت له المطربة شريفة فاضل عام ٧٣ أغنية «أنا أم البطل». أما أغانى الشهيد التى تم تقديمها حاليًا فكلها بكاء «بكائيات الشهيد». وتابع قائلًا: كنت أتصور أن الورد الذى فتَّح فى جناين مصر «شهداء ثورة ٢٥ يناير» سيكونون نغمة حية وقوية ومختلفة عن كل أغنيات الشهداء التى تم تقديمها من قبل.. لكن جاءت أغانى المطربين الآن مصحوبة بإيقاعات لا تتناسب مع ثورة ٢٥ يناير.. كما أنها لم تعبر عن الشباب الذى أشعل فتيل هذه الثورة، وتميز بقدراته العقلية وتفوقه الذهنى والعقلى والوطنى والحماسى الذى أبهر به العالم كله.

ورأى قابيل أن جميع الأغانى التى تم تقديمها لا ترتقى لمستوى المناسبة، حتى أغنية المطرب محمد منير «إزاى» التى تم تسجيلها قبل الثورة بتسعة أشهر واعتبرها كثيرون أنها أغنية الثورة مع العلم بأنها توجه عتابًا لمصر.. لكن إيقاعها الحى والثورى جعل المصريين يحبونها أكثر من غيرها من الأغانى. وأفاد قابيل أن الأغنية الوطنية الحقيقية اختفت من الساحة منذ أكثر من ربع قرن، ولا يوجد لها أى دور فى حياتنا.. رغم أننا شعب وجدانى يحب الغناء للغاية. وكان من الممكن عمل حملات للأغنية الوطنية لتقود من خلالها معركة التنوير من أجل سلوكيات حضارية نفتقدها منذ فترة طويلة، وعلى كل حال مطلوب ثورة فى كل سلوكياتنا.

وأعرب عن أمله فى أن تغير الثورة النفوس عن طريق الأغاني.. مطالبًا بضرورة وجود أغانٍ جميلة وسهلة تخاطب الوجدان ويحفظها الناس من أجل توعيتهم وتنويرهم وتصحيح سلوكياتهم الخاطئة مثلما عدلت الأغانى فى ثورة يوليو ٥٢ بعض السلوكيات؛ لأن هذه الأغانى كانت سلاحًا مهمًا فى هذه الثورة. واقترح قابيل أن يتبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون -بوصفه جهة رسمية- مبادرة فنية تهدف إلى عودة الأغنية الوطنية إلى سابق عهدها، بدلا من إنفاق الملايين على المسلسلات التليفزيونية التى لا يشاهدها كثيرون.. بعكس الأغنية التى تصل إلى الملايين عبر الإذاعات والشاشات الصغيرة. فمعظم الأغانى التى أنتجت بعد ثورة ٢٥ يناير تعد إنتاجًا فرديًا لبعض المطربين وفقيرة موسيقيًا، بغض النظر عن اللحن والكلمات المكررة المأخوذة من أغانٍ قديمة.

إن الأغانى والأهازيج والشعارات التى تغنت بها جماهير الشعب فى مظاهراتها الحاشدة فى شوارع وميادين القاهرة وباقى مدن الجمهورية الكبرى فى ثورة ٢٥ يناير مطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كانت تعبر عن الإباء ورفض الخضوع لربقة الفساد ووطأة الاستبداد الذى طغى وبغى وحاصر الناس حتى سدّ أمامهم منافذ الأرض والسماء فرفضوا دوامه وأنكروا استمراره بعد أن ثقلت عليهم وطأته تحت دعاوى الاستقرار لدرجة الجمود الذى أشرف بهم على الموت.. هذه الشعارات الملتهبة حماسة وصدقًا وعشقًا لمصر انطلقت بها حناجر الجماهير التى فقدت كل أمل فى سدنة الحزب المتحكم المتحجرين على مقاعدهم من الساسة المتورمين والحكماء المتحذلقين.. هذه الشعارات والأغانى والأهازيج التى ترنم بها الناس هى من الأدب الشعبى، الذى يمثل إبداعه دليلا قاطعًا على أن الشعب قد وجد نفسه واتصل بجذوره واهتدى إلى فطرته فى لحظة من لحظات النشوة الوطنية.

لقد انطلقت صرخات المواطن المصرى وأغانيه وشعاراته من مُركّب التراث الكامن فى أعماقه، ومن موقع الوطن بتياراته المتعددة، وكان ذلك فى حقبة تمثل فى حياة مصر العزيزة أشباهًا من عصر الإحياء الأوربى، فاتجه نظر الناس إلى المجد المصرى القديم واشتعلت فيهم الرغبة فى بعث هذا المجد الضائع رغم أنف زمن الهوان، والتهبت الروح الوطنية مزهوة بمعنى المصرية التى جسدت كيانهم العظيم، وحددت ملامحها الصادقة التى غاب عنًا أكثرها فى رحلة القهر الطويلة حتى طمست معالمها على مدى أكثر من نصف قرن.

هكذا كانت أغانى وشعارات الرجال والنساء فى ميدان التحرير وفى غيره: قمة المهارة فى تحريك الحساسية الفنية والرقة الموسيقية، وكانت أيضًا بكل تأكيد بمثابة البصمات الشخصية لروح المكان.. وبين الحين والحين كان يرتفع صوت فتاة مصرية يشق الفضاء صراخها بلوعة ذبيحة قائلة: «آه يا مصر» فتشتعل جذوة الوطنية فى النفوس التى نفضت عنها أكفان الموتى وعرفت طريقها للحياة الحرة الكريمة.

لقد كان طبيعيًّا أن يلجأ الناس إلى الأدب الشعبى فى أغانيهم وشعاراتهم فى مظاهراتهم العديدة وأشهرها فى ميدان التحرير مركز القلب لثورة يناير المجيدة، وذلك لأسباب، منها:

أولًا: وجود قضايا سياسية وضعها المجتمع المصرى كله فى صدر أولوياته واهتماماته، وهى قضايا: الحرية وضرب الفساد وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.. وهذه القضايا التى اتفق عليها أبناء الشعب جميعًا -على اختلاف انتماءاتهم ورؤاهم- قد اقتضت من نخبة المتظاهرين مخاطبة الجماهير من أقصر سبيل، وطرح القضايا والأفكار بالرمز والإشارة واللمحة الدالة التى تعبر عن مقصد عام اتفقت عليه الجماهير، وهو: «الشعب يريد إسقاط النظام».

ثانيًا: أن الأغانى والأناشيد والمأثورات الشعبية الدالة هى وسيلة الاتصال الجماهيرى الوحيدة الأوسع انتشارًا؛ لاتصالها بوجدان الناس؛ لاستحالة الوسائل البديلة أمام الجماهير مثل الإذاعة والتليفزيون أو حتى الفيس بوك، فكان التعبير الشعبى بالأدوات الشعبية الموروثة .

ثالثًا: لقد خرجت الجماهير إلى الشوارع بعد أن عجزت الأحزاب السياسية القائمة جميعًا عن اجتذاب الأشياع والمؤيدين أو تحقيق تأثير ملموس فى الشارع السياسى، إما بسبب قصور فى برامجها وقياداتها، أو نتيجة نقص فى قدراتها ومشروعاتها، أو محصلة الحصار الدكتاتورى الخانق لها، فلم تجد الجماهير بديلا عن رفع أصواتها بالرفض والسخرية وفضح العوار وسدنته بالوسائل الشعبية.

رابعًا: استندت أغانى المتظاهرين وأناشيدهم وأهازيجهم وشعاراتهم إلى عبقرية وجماليات الأدب الشعبى فى فصاحته وبلاغته وموسيقاه ورمزه المُوحى.. مما جذب إليها

الجماهير فرددتها فى بساطة وسهولة، خاصة أن الثقافة المصرية بعامة تتكئ فى جانب كبير منها على الأغانى والأمثال والأزجال ذات الإيقاع الظاهر والأداء الجماهيرى المشترك.

خامسًا: حاجة الجماهير إلى التعبير عن آمالها وآلامها بغير الطريق السقيم الذى دأبت عليه أجهزة الإعلام الرسمى، وترديده خطابات وتصريحات السياسيين المرفوضين جماهيريًا، فاختار الشعب لغته النابعة من تراثه، وأغانيه وأهازيجه التى يطرب لها، وهى بكل تأكيد مختلفة عن أهازيج أبواق الحزب المتحكم فيهم.

سادسًا: رغبة الشعب فى أن يعلن على الملأ صوته المسموع فى كل القضايا، وليؤكد للدنيا جميعًا أن صوته العالى مختلف تمامًا عن أصوات الموتى فى كل الانتخابات المزورة التى تسلط فيها أزلام الحزب المتحكم وسدنته على رقاب العباد والبلاد لسنوات طويلة، فاختار الشعب نبرة صوته المميزة وإيقاعه الخاص بعد أن اختار لغته الشعبية المميزة.

وهكذا عبَّرت مظاهرات الشعب بلغة الشعب وأدواته الفنية، وهى الأبقى والأقوى، وهى المنتصرة دائمًا ولو كره الكارهون.

وقد أثار مشهد غناء د.يوسف القرضاوى احتفالا بتنحى مبارك على فيديو يتناقله الشباب على يوتيوب مشاعر جياشة لدى كل من شاهدوها، وبالذات الشباب الذى شارك فى الثورة، وحرك أحاسيس بالفرحة العارمة؛ كونهم رأوا شيخًا يجلُّونه كثيرًا يشاركهم الفرحة بتلقائية شديدة تزيد من عظمة القرضاوى فى عيونهم ولا تنتقص من قدره ووقاره كما عبرت تعليقاتهم على الفيديو الذى سارعوا بتناقله على الموقع الاجتماعى «فيس بوك». الفيديو يظهر فيه العالم الجليل يغنى مع مجموعة من الشباب الذين يبدون أنهم تجمع عربى وليس مصريًا فقط يغنون عقب تنحى مبارك. ويذكر أن القرضاوى بكى وأبكى الناس جميعًا فى صلاة التهجد التى أقامها ليلة معركة المتحف المصرى التى تساقط فيها الشهداء تلو الآخرعلى يد البلطجية وقناصة الداخلية .

وأثارت «ثورة ٢٥ يناير» -التى باتت تُعرف باسم ثورة الغضب- شجون بعض المطربين، خاصة ممن تعاطفوا مع متظاهرى ميدان التحرير، وأطلق عدد منهم أغانى جديدة تعبر عن ثورة الشباب، وعلى رأس هؤلاء المطرب النوبى محمد منير الذى أطلق أغنيته الجديدة «إزاى» قبل اندلاع الثورة ويقول مطلعها:

إزاى ترضيلى حبيبتى

اتمعشق فى اسمك وانتى

عمالة تزيدى فى حيرتي

ومنتش حاسة بطيبتى.. إزاى

مش لاقى فى عشقك دافع

ولا صدقى فى حبك شافع

إزاى أنا رافع راسك

وانتى بتحنى فى راسى.. إزاى

أنا أقدم شارع فيكى

وأمالك من اللى ماليكى

أنا طفل اتعلق بيكى

فى نص السكة وتوهتيه

أنا لو عاشقك متخير

كان قلبى زمانه اتغير

وحياتك لفضل أغير فيكى لحد ما ترضى عليه

المثير أن أغنية منير، الجديدة التى لحنها أحمد فرحات، كُتبت قبل اندلاع مظاهرات ٢٥ يناير، كما قال مؤلفها نصر الدين ناجى، كما أنها كانت ممنوعة من الإذاعة فى التليفزيون المصرى حتى يوم ٣ من فبراير؛ لأسباب غير معلومة، خاصة أن منير له موقف سياسى معروف ومعلن منذ سنوات من النظام المصرى. كما مُنعت له من قبل أغنية «مدد» ذات الطابع الدينى. وذكر الفنان محمد منير أنه سبق أن قدَّم العديد من الأغنيات الوطنية المُحرِّضة على الثورة ضد الظلم والطغيان.. مشيرًا إلى أنه ليس مقلدًا، بل محرضًا، وأن الآخرين هم من قلَّدوه وصاروا مجرد معلقين على الأحداث.

وأضاف منير: «أنا أول من قدَّم هذا النوع من الغناء من أبناء جيلي؛ قدمت العديد من الأغنيات التى كانت نوعًا من أنواع التحريض؛ فغنيت للقدس عام ١٩٧٨، ولفلسطين «شجر الليمون» عام ١٩٨١، وغنيت «العمارة العمـارة» فى بداية الانتفاضة عام ١٩٨٦، وغنيت عندما ماتـت سنـاء محيـدلى أغنية «أتحـدى لياليك يا هروب واتوضى بصهجـك يا جنوب»، وغنيت «يا بن العرب ياللا يـا ويـكا اعـرف مين أعاديـك». وكانت أغنيـة «مـدد يا رسول الله» الشهيرة التى قدَّمتها قبل سنوات فى عمق الأحداث ذاتها، وللأهداف الوطنية نفسها».

و قال الشاعر نصر الدين ناجى إن أغنية «إزاى» التى كتبها لمحمد منير وقدمها لثوار ٢٥ يناير كان قد كتبها منذ عام، ولكن تم رفضها من جانب التليفزيون المصرى. وبعد أحداث الثورة غناها منير بعد أن عدَّل آخر مقطع فيها ولاقت نجاحًا غير متوقع حيث تفوقت على ٥٠ أغنية وطنية كُتبت عن الثورة.

وأضاف نصر الدين فى برنامج «صباح الخير يا مصر» بالتليفزيون المصرى الاثنين أن أغنية «إزاى» كانت السبب الرئيسى فى شهرته، خاصة أن منير مطرب له ثقله الفنى وجمهور مثقف وواع.. مشيرًا إلى أن هذه هى التجربة الثالثة معه بعد أغنية «طعم البيوت» و«كان فاضل» وأخيرا «إزاى» التى قرر منير أن تكون عنوانًا لألبومه الجديد.

وتابع أن التليفزيون المصرى اعتبر أن الأغنية تحريضية؛ لذا تم منعها، وهذا لم يغضبه، بل أسعده أن تكون أغنيته ممنوعة فى الإعلام الذى أغضب الملايين قبل الثورة، وهذا وفَّر لها وسائل إعلام إلكترونية هائلة، وتمت إذاعتها على المحطات التليفزيونية الخاصة، وتم تداولها على الإنترنت بشكل واسع، ووصلت إلى الجميع بطريقة مذهلة.

وألمح إلى أنه ليس شاعرًا غنائيًا فقط، وإنما له نشاط سياسى؛ فقد كان عضوًا بالحزب الوطنى، وبعدما أدرك عدم جديته فى حل مشكلات الشباب، تركه وانضم للإخوان المسلمين.. مشيرًا إلى أن الشباب حاليًا يحتاج إلى طريقة خطاب سهلة لعرض أفكارهم ومناقشة مشكلاتهم وتنفيذ أحلامهم على أرض الواقع.

ولم يتوقف الأمر عند محمد منير، بل إن الفنان المصرى، جزائرى الأصل، أحمد مكى، أطلق أغنية جديدة بعنوان «٢٥ يناير»، كتبها بنفسه تعبر عما يحدث فى مصر منذ ٢٥ يناير، ويقول مطلعها:

كرامة المصرى تسوا عنده كتير.. نفسه يرجع كرامته والفساد يطير

شفت يا نادر يوم ٢٥ أعظم تاريخ ثورة مصرية على مر السنين

شباب رفع راس مصر لفوق مش لابس طوق

عاوز حقوقه الشرعية وطلبها بكل ذوق

خدلك لفة واتفرج فى ميدان التحرير

هتلقى وشك ابتسم وقلبك قرب يطير

شباب فهم معنى الوحدة.. اتحد عمل تغيير

ابن مصر النهارده بعد الثورة أكبر بكتير

متخافيش يا بلادى فى وقت المحنة اتحامى فينا

احنا ولادك يا بلادى هنحطك فى عينينا

ولم يبتعد شعراء مصر عن ثورة الغضب، وكتب الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودى قصيدة جديدة كبيرة بعنوان «الميدان» يقول مطلعها:

أيادى مصرية سمرا ليها فى التمييز

ممددة وسط الزئير بتكسر البراويز

سطوع لصوت الجموع شوف مصر تحت الشمس

آن الأوان ترحلى يا دولة العواجيز

عواجيز شداد مسعورين أكلوا بلدنا أكل

ويشبهوا بعضهم نهم وخسة وشكل

طلع الشباب البديع قلبوا خريفها ربيع

وحققوا المعجزة صحوا القتيل من القتل

وعبَّر الشاعر الكبير فاروق جويدة عن مدى الغضب بداخله وكتب قصيدة عنوانها «ارحل» وجهها إلى الرئيس المصرى حسنى مبارك، يقول فيها:

ارحل كزين العابدين وما نراه أضل منك

ارحل وحزبك فى يديك

ارحل فمصر وشعبها وربوعها تدعو عليك

ارحل فإنى ما أرى فى الوطن فردًا واحدًا يهفو إليك

لا تنتظر طفلا يتيمًا بابتسامته البريئة أن يقبِّل وجنتيك

لا تنتظر أمًّا تطاردها هموم الدهر تطلب ساعديك

لا تنتظر صفحًا جميلا؛ فالخراب مع الفساد يرفرفان بقدميك

وفجَّر الشاعر المصرى الشاب هشام الجُخ مشاعر جماهيره بقصيدته الجديدة التى ألقاها فى الإمارات مؤخرًا فى إحدى المسابقات الشعرية هناك بعنوان «مشهد رأسى من ميدان التحرير» يقول مطلعها:

خبئ قصائدك القديمة كلها

مزق دفاترك القديمة كلها

واكتب لمصر اليوم شعرًا مثلها

لا صمت بعد اليوم يفرض خوفه، فاكتب سلام النيل مصر وأهلها

عيناك أجمل طفلتين تقرران بأن هذا الخوف ماضٍ وانتهى

كانت تداعبنا الشوارع بالبرودة والصقيع ولم نفسر وقتها

كنا ندفئ بعضنا فى بعضنا ونراك تبتسمين ننسى بردها

وإذا غضبنا كشفت عن وجهها، وحياؤها يأبى يدنس وجهها

ولقد أحدثت ثورة الغضب نوعًا من التباين بين عديد من الفنانين والجماهير المصرية، حيث طرد المتظاهرون داخل ميدان التحرير المطرب تامر حسنى، من ميدان التحرير، حينما حاول الدخول للتحدث مع المتظاهرين. وتعرض الفنان أحمد السقا للاعتداء عليه من قِبل

بعض المتظاهرين، حينما ظهر فى ميدان التحرير يوم الأربعاء، للتحدث مع المتظاهرين، وجاء اعتداء المتظاهرين على السقا، بعد أن أبدى الممثل المصرى فى وقت سابق موقفًا مناهضًا لثورة الشباب.

على عكس ما حدث مع السقا وحسنى، كان موقف المتظاهرين مختلفًا من عدد آخر من الفنانين المصريين، منهم: خالد الصاوى وخالد أبوالنجا وخالد النبوى والفنانتان محسنة توفيق وشريهان والمخرج خالد يوسف وغيرهم، حيث استقبلهم المتظاهرون بترحاب شديد بعد أن أبدوا تعاطفًا كبيرًا وواضحًا مع المظاهرات.

ولم يتوقع الملحن والمؤلف عزيز الشافعى نجاح أغنيته الجديدة «بحبك يا بلادى» وانتشارها بهذا الشكل وسط الكم الكبير من الأغانى التى عبرت عن الثورة المصرية. الشافعى تحدث لـ«الشروق» فى الوقت نفسه عن الدافع وراء تفكيره فى عمل ألبوم غنائى لأول مرة بعد نجاح هذه التجربة.. التى وضعته على أعتاب مرحلة جديدة من مشواره الفنى الذى كان مقتصرًا فى الماضى على وضع الألحان الشهيرة لبعض نجوم الغناء.

قدَّم الشافعى أغنيتين عن الثورة المصرية: الأولى كانت بعنوان «يارب بلدى»، والثانية «بحبك يا بلادى» التى كتبها ولحنها وغناها وحازت على إعجاب الناس أكثر؛ نظرًا لقربها وإحساسها الزائد بالثورة؛ إلى جانب ولادتها وسط أحداث ثورة ٢٥ يناير؛ حيث عايشت الأجواء إلى جوار الثوار فى ميدان التحرير، فألفها ولحَّنها قبل التنحى بأسبوع. وسعد بانضمام الأغنية إلى قائمة أفضل أغانٍ عبرت عن الثورة؛ حيث تكررت إذاعتها على الفضائيات وبين فواصل برامج «التوك شو»، وهو ما جعله يشعر بسعادة بالغة، وهو ما لم يتوقعه على الإطلاق.

وقد استعان الشافعى بلحن للموسيقار الراحل بليغ حمدى لإضفاء روحه ولحنه المتميز فى جملة «يا بلادى» سعيًا فى أن يكون مشاركًا فى الثورة بتلك الجملة، ونفذها بهذا الشكل؛ لأنها الأغنية الوحيدة التى تغنَّى على لسان الشهيد. وجاء تقديم الأغنية فى شكل «دويتو» بالمصادفة البحتة، فالأغنية فى الأساس كان الشافعى سيغنيها بمفرده وعند تسجيله لها فى الاستديو سمعها الملحن رامى جمال وأُعجب بها وقال له: عايز أشارك معاك فى غنائها، ورحب بذلك على الفور.

«بحبك يا بلدى» هى الأغنية التى غنتها المطربة عايدة الأيوبى، التى أهدتها لشهداء وشباب ثورة ٢٥ يناير، من كلمات وألحان عايدة الأيوبى، توزيع د.علاء صابر، وإخراج كريم نجيب، يقول مطلع الأغنية:

لا هعيش فى الماضى ولا اللى كان.. مكتوبة فى الإنجيل.. مذكورة فى القرآن..

هعيش على أرضى كل زمان..

هعيش فى بلدى راية السلام..

بحبك يا بلدى..

حبك فى قلبى..

ما له تمن ولا حدود..

وقد نظمت دار الاوبرا المصرية حفلا لفرقة شرقيات بقيادة الفنان فتحى سلامة وذلك فى الثامنة مساء الجمعة ١٥ من أبريل على المسرح المكشوف فى إطار احتفالاتها بثورة ٢٥ يناير. تضمن البرنامج فاصلين: الأول تم تخصيصه لمجموعة من الإبداعات التى قدمها بعض شباب شعراء ومطربى الثورة، منهم: عادل حراز، كريم إسماعيل، ومحمود رفعت (الذى يعد من أشهر مؤلفى الموسيقى الإلكترونية فى مصر). أما الثانى فيضم عددًا من المؤلفات والإيقاعات الخاصة بفرقة شرقيات والمستلهمة من موسيقى الشعوب بمختلف دول العالم، وتقدَّم على الآلات المختلفة فى مزيج متميز.

وأكد الملحن عمار الشريعى أنه لم يندم على أغنيتين هما: «اخترناه» و«أول طلعة جوية»، فتوقيت الأولى كان مناسبًا جدًّا بعد الهجمة الإرهابية التى تعرضت لها مصر ومنها مذبحة الأقصر، وشعرت وقتها بأننى والرئيس فى خندق واحد ولابد أن أدافع عن الشرعية ونقف جميعًا ضد الإرهاب .

وأضاف أنه كان مقتنعًا أن الفن لابد أن يلعب دورًا مهمًا فى التقريب بين الرئيس والشعب؛ لذا تحمست للأغنية.

أما الثانية فكنت مؤيدًا لمناخ الحرية الذى بدأ فى ذلك الوقت، وكانت الأغنية تحث على مزيد من الحرية. فيما عدا ذلك، كل ما قدمته كان بمثابة أغنيات لفرح العمدة حسب

تعبير السيد صفوت الشريف الذى قال لى بالحرف الواحد بعد أن رفضت التلحين: «إحنا أصحاب الفرح وعايزين نعمل أغنية للعريس».

وذكر الشريعى أنه قرر الذهاب إلى ميدان التحرير بعد تلقيه اتصالات كثيرة من شباب الميدان طلبوا منه الذهاب إليهم لدعمهم ورفع روحهم المعنوية. وأضاف قائلا: وبالرغم من أن الطبيب المعالج نصحنى بعدم الذهاب وحذرنى من حدوث جلطة، فإننى أصررت وقضيت أحلى ٩٠ دقيقة فى حياتى، وكنت منفعلا جدًّا، ولم أتصور هذا الكم من المشاعر والحب والدفء الذى وجدته بمجرد وصولى للميدان. وقد طلب منى المتظاهرون أن أقول كلمة، وبالرغم من الزحام الشديد وقفت على كرسى وأمسكت بالميكروفون وقلت لهم: شدوا حيلكم يا شباب، النصر ما هو إلا صبر ساعة وفاضل على الحلو دقة. وأثناء خروجى من الميدان فوجئت بعدد كبير من شباب الإخوان المسلمين يصافحوننى ويقبِّلوننى.

وعمار الذى خرج من المستشفى بعد أن أصيب بجلطة فى القلب أكد أنه تلقى تهديدات على هاتفه المحمول بعد أن أبدى رأيه فى الحزب الوطنى وصفوت الشريف، وأنه أصيب بالجلطة أثناء جلوسه داخل حديقة الجامعة العربية فقد شعر ببوادر الجلطة وتذكر تحذيرات الطبيب، وتم نقله إلى المستشفى والحمد لله تحسنت حالته وسوف يسافر إلى فرنسا بعد ثلاثة أسابيع لإجراء جراحة بسيطة وتركيب دعامة تنشط كفاءة المناطق الضعيفة فى القلب.

وأكد الشريعى أنه يثق فى أن شباب ميدان التحرير مثقفون ولديهم وعى أكثر من السياسيين أنفسهم، ومن يتصور أنهم عيال «يبقى ساذج وعبيط»، وهذا ما يجعلنى مطمئنًا بعض الشىء. وقال إن الثورة جعلت منى شخصًا مختلفا؛ فقد تخليت عن دبلوماسيتى وخوفى على ابنى؛ لأن غيره ملايين من الأطفال عاشوا اليتم، والتغير حدث بعد أن شاهدت شباب ٢٥ يناير الذين وقفوا أمام الشرطة والبلطجية والرصاص والمولوتوف والطوب وانتصروا فى النهاية، وهذا جعلنى أعاهد نفسى بألا أخاف مرة أخرى، وأى شىء خطأ سأتحدث عنه، ولن أتجمل أو أقف مكتوف اليدين.

وذكر الشريعى أنه توقع انهيار النظام بعد موقعة الجمل؛ فقد تأكد وقتها أن الموضوع تحول إلى ثأر، وأن هؤلاء الشباب لن يغادروا ميدان التحرير إلا بعد أن يحققوا مطالبهم،

كما تعاطف معهم العالم. وقد أبلغه أصدقاء له فى الميدان أن الإخوان المسلمين كان لهم دور مهم فى هذا اليوم؛ لأنهم منظمون جدًّا وصنعوا قنابل المولوتوف بسرعة شديدة واستطاعوا حماية الميدان من البلطجية.

وحول رأيه فى تحوُّل بعض الفنانين والإعلاميين من مؤيدين للنظام إلى معارضين له قال: إن بعضهم أصابنى بالشلل وخاصة الإعلاميين، فمثلا أسامة سرايا الذى تحدث فى قناة العربية ووصف المتظاهرين بالخارجين على القانون كتب مانشيت الأهرام بعد تنحى الرئيس «وسقط النظام»، ولو أن عبد الله كمال لديه بعض ماء الوجه لكان استقال من منصبه فورًا، وأيضا كل القيادات الإعلامية التى عملت تحت قيادة أنس الفقى والذين تسببوا فيما يسمى «الخراب الإعلامى»، ومن باب الأدب أن يتقدموا باستقالاتهم. أما الفنانون فمنهم من كانت لديه مصالح مع الدولة مثل: أشرف زكى وارتباطه بوزير الإعلام أنس الفقى، والملحن عمرو مصطفى «دلوعة أنس الفقى»، وبعض الفنانين تربطهم علاقة صداقة بأبناء الرئيس مما يوفر لهم حماية وفرصًا لفتح مجال أكبر للعمل. والبعض الآخر أمسك العصا من المنتصف، ومنهم أيضًا من كان مضلَّلًا مثلما قال تامر حسنى فى الفيديو الذى انتشر على مواقع الإنترنت، وأكد أنه فهم الموضوع خطأ واعتذر.

وأصدر الفنان سامى يوسف أغنية بالإنجليزية عن شباب الثورة المصرية بعنوان: «أنا مَنْ تهواه» «I'M YOU HOPE»، تتحدث عن نبل هؤلاء الشباب وتحثُّهم على مواصلة مشوارهم، وتحث الجميع على الاهتمام بهؤلاء الشباب. تقول كلمات الأغنية على لسان هؤلاء الشباب للجميع: «لا تؤذنى.. أنا الحقيقة.. لا تقتلنى.. أنا شبابك.. أنت تستطيع تغيير العالم لعالم أفضل.. بروحك.. أنتم الأمل.. الأمل لهذا الكون.. لا تستلموا أو تيأسوا.. بالعلم والقلم.. يُدفع الألم .. لا تنسنى أنا ضميرك.. لا تؤذنى أنا شبابك.. سلمهم يا رب». يُذكر أن سامى يوسف قد حضر لمصر خصيصًا للمشاركة فى الثورة المصرية، وحضر لمشاركة شباب ثورة ٢٥ يناير فى اعتصامهم بميدان التحرير وأحيا حفلة فى ساقية الصاوى.

ووصل تأثير ثورة الشباب المصرى إلى العالم كله، ومن هؤلاء: الأمريكيون، ومنهم الفنانون الذين عبر كثير منهم عن تأييده ودعمه ثورة شباب ٢٥ يناير على الظلم والاستبداد والديكتاتورية والتعذيب. وقد جاوز مطرب الهيب هوب الأمريكى الشاب «مارسيل كارتييه»

مجرد التعبير عن التعاطف والتأييد غلى كتابة وتلحين أغنية مهداة للثوار؛ دعمًا لكفاحهم فى سبيل الحرية ومقاومة الديكتاتورية، وحملت الأغنية اسم «شوارع القاهرة» STREETS OF CAIRO ، وعبَّر فيها مارسيل عن حق المصريين فى الحرية والديمقراطية ورفض صور القمع الدموى الذى قامت به الشرطة نحو المتظاهرين. وحرص فى أغنيته على مهاجمة الموقف الأمريكى السياسى من دعم الديكتاتور مبارك كما تقول كلمات الأغنية.

الأغنية استُخدم فيها العود آلة رئيسية صوتها يطغى على باقى الآلات، ومن كلماتها: «الكل فى شوارع الإسكندرية والقاهرة يقولون إن مبارك يجب أن يرحل، ومصر يجب أن تكون حرة». مارسيل معروف بأنه مطرب ثورى مناهض للديكتاتورية ومن المؤيدين لمصر والعالم العربى. وقد أقام إحدى حفلاته فى مدينة جنين الإسرائيلية؛ تضامنًا مع الشعب الفلسطينى؛ ورفضًا لمذبحة جنين التى ارتكبها الجيش الإسرائيلى فى عام ٢٠٠٢ أثناء توغله فى المدينة الفلسطينية.

وقامت المغنية الإنجليزية PATRIARCH GHAZI بالتعاون مع مغنى الراب KAOLIN ANNA، بطرح أغنية جديدة على صفحات الإنترنت تحت عنوان: «تحية لمصر TRIBUTE TO EGYPT »؛ وذلك وقوفًا مع الشعب المصرى بعد تحقيق انتصار ثورة ٢٥ يناير، التى تحدث عنها العالم كله. وتعتبر هذه الأغنية هى أول أغنية إنجليزية تتحدث عن ثورة ٢٥ يناير، كما أن كليب الأغنية عبارة عن مجموعة صور التُقطت بالفعل أيام ثورة الغضب من ميدان التحرير.

كما أهدى مغنى الروك الأمريكى «بون جوفى» أغنية إلى الثوار المصريين، كما قدم تهانيه للشعب المصرى بعد نجاح الثورة.. مشيرًا إلى ثقته فى إرادة الشعب المصرى وقدرته على إحداث التغيير والتغير. وقال إن المصريين أدهشوا العالم بما فعلوه.. مؤكدًا أنهم استطاعوا تغيير مجرى التاريخ، وتقول كلمات الأغنية: «لا اعتذارات.. لن نتراجع.. لسنا خائفين، وليس لدينا ذرة شك.. يدًا فى يد وأصواتنا تصرخ .. لا اعتذارات».

وقال الشاعر أمين الديب إنه كان ينتقد أخطاء النظام السابق فى قصائدة، وكان يطلع عليها الرئيس السابق حسنى مبارك.. مشيرًا إلى أنه اعتُقل عام ٢٠٠٦ بسبب قصيدة كشفت عن الفساد والتزوير من أعضاء الحزب الوطنى.

وأوضح الديب فى لقاء لبرنامج صباح الخير يا مصر بالتليفزيون المصرى أن أكثر السلبيات التى ركز عليها فى قصائده قانون الطوارئ والاعتقالات بدون سبب وغيرها، وهى مطالب ثورة ٢٥ يناير.. مشيرًا إلى أنه كان فى بادئ الأمر يظن أن مسئولى الحزب الوطنى المحيطين بمبارك كانوا يسرقون خيرات مصر دون علمه.

وتابع أنه تم اعتقاله عام ٢٠٠٦ بسبب قصيدة كتبها ووزعها فى شرائط كاسيت وأسطوانات مدمجة انتقدت قانون الطوارئ والتزوير والبطالة وهزَّت النظام السابق.. مشيرًا إلى أنه بعدما خرج من المعتقل أصيب باليأس وتوقف فترة عن الكتابة، ولكنه عاد مرة أخرى. وأشار إلى أن أول ما كتبه بعد خروجه قصيدة تقول:

وعهد الله ما هكتب تانى إلا اما أشوف منكم ردود أفعال

واسمع بيها مكتوبة وفى الجرنال ساعتها هبقى أقول تانى قصيدة تتعمل موال

تغنيها نساء ورجال وهشرح فيها للأجيال قصيدة قاسم الشابي

إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر

ولابد لليل أن ينجلى ولابد للقيد أن ينكسر

ومن لم يحب صعود الجبال يعيش أبد الدهر بين الحفر.

ولفت إلى أنه على الرغم من أن عمره ٧٥ عامًا ومصاب بجلطة فى القلب ويتعرض لأزمات قلبية من وقت لآخر فإنه أصر على المشاركة فى ثورة ٢٥ يناير.

ودشَّن محبو الشاعر حاتم إبراهيم صفحة جديدة على الفيس بوك بعنوان «قصائد من التحرير»، يعرضون من خِلالها أهم قصائده التى كتبها عن ثورة ٢٥ يناير؛ حيث عرضوا من خلالها القصائد مدمجة بفيدوهات عن الثورة، وطالب المنضمون للصفحة الشاعر بمزيد من القصائد، وأهم القصائد التى تم عرضها على الصفحة هى قصيدة «بل مكر بالليل والنهار» و«حرية» وقصيدة «٢٥ يناير».

كانت آخر قصائده التى تم عرضها على الصفحة «٣٠ سنة سجن انفرادى» والتى وصفوها بأنها قنبلة من العيار الثقيل؛ حيث تقول كلماتها:

٣٠ سنة سجن انفرادى بهاتى

ليلى نهار مسموم مسمعش غير آهاتى

ورا الحديد مسجون ممنوع من الصرخاتى

أنينى مهما يكون يستمتعوا بنغماتي

شايف بعينى هموم والرقص بالصاجاتى

سجّانى واد مشئوم عامل الخليفة زناتي

هوايته لعب الشوم والدق على الوجناتي

أنا المعتصم ياما ولدك من التحرير

دمى جراح أمة محتاجة للتطهير

إخواتى واللمة واقفك الطوابير

نرفعلك الهمة بالحمد والتكبير

يلا انفضى الغمة ده الصبح ليه تباشير

يلا افتحى الجنة جايلك شهيد بيطير

كما استطاع أحمد فؤاد نجم أن يحفر اسمه كأحد أهم شعراء العامية فى مصر، فقد عبَّر بأشعاره عن قضايا الشعب والجماهير البسيطة الكادحة، واستطاع تطويع الموروث الشعبى ودمجه بالمتغيرات السياسية، فأصبح ملهمًا للثوار والنشطاء السياسيين ودافعًا لهم على مواصلة طريقهم نحو الحرية والديمقراطية.

ارتبطت أشعار نجم بحياة الناس ومعاركهم اليومية مع المشكلات الحياتية، وخرجت فى أحداثٍ هزَّت مصر كـ: هزيمة عام ١٩٦٧ فى عهد الرئيس عبد الناصر، واتفاقية كامب ديفيد فى عهد الرئيس السادات، وبروز ملف التوريث فى عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك. ودفع نجم ثمن مواقفه هذه سنوات طويلة عاشها متنقلا بين السجون.

وتعبير نجم عن البسطاء نابع من كونه واحدًا منهم، عانى معاناتهم وشعر بآلامهم؛ حيث عمل فى بداياته خادمًا فى بيت عمه، ثم فى معسكرات الجيش الإنجليزى متنقلا بين مهن كثيرة: بائع وعامل إنشاءات وبناء وترزى، واشترك مع الآلاف فى المظاهرات التى اجتاحت مصر عام ١٩٤٦ والتى تشكلت خلالها اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال.

وعند خروجه من السجن عام ١٩٦٢ التقى نجم الشيخ إمام عيسى الملحن والمغنى الضرير الذى صار رفيق الطريق، وتلازم مصيرهما فى الفن والنضال والحياة وعبَّرا معًا عن تطلعات قوى التغيير فى المجتمع فى الشوارع والمصانع والجامعات؛ حيث تلازمت أشعار نجم مع غناء إمام لتعبر عن روح الاحتجاج الجماهيرى الذى بدأ بعد نكسة يونية ١٩٦٧.

ووضع الاثنان أولى لبنات مشروعهما المشترك فى تاريخ الأغنية السياسية العربية؛ حيث كانت أغنية «الحمد لله خبطنا تحت بطاطنا»، التى كانت أول أغنية مصرية على الإطلاق تجرؤ على السخرية من الرئيس عبد الناصر أو «عبد الجبار» كما سمته كلمات نجم. وتبعتها أغانى «بقرة حاحا» بنبرتها الحزينة التى تبكى نهب مصر، و«يعيش أهل بلدى» التى تتمسك بالأمل والحماسة، ثم جاءت أغنية «مصر يمّا يا بهية» غزلا وطنيا فى حب مصر.

اعتُقل أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام فى عهد الرئيس المصرى الراحل جمال عبدالناصر لمواقفهما السياسية. كما اعتُقلا فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات أكثر من مرة بعدما أطلقا عليه أكبر حملة سخرية ضد حاكم مصرى، على الرغم من استقبالهما حرب أكتوبر بأغنية «دولا مين ودولا مين».

انتشرت قصائد نجم التى لحَّنها وغنَّاها الشيخ إمام كالنار فى الهشيم داخل وخارج مصر، فكثر عليها الكلام، واختلف حولها الناس بين مؤيدين ومعارضين. فى البداية استوعبت الدولة الشيخ وفرقته وسمحت بتنظيم حفل فى نقابة الصحفيين وفتحت لهم أبواب الإذاعة والتليفزيون.

لكن سرعان ما انقلب الحال بعد هجوم الشيخ إمام فى أغانيه على الأحكام التى برَّأت المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧، فتم القبض عليه هو ونجم ليُحاكما بتهمة تعاطى الحشيش عام ١٩٦٩. لكن القاضى أطلق سراحهما، غير أن الأمن ظل يلاحقهما ويسجل أغانيهما حتى حُكم عليهما بالسجن المؤبد، ليكون الشيخ أول سجين بسبب الغناء فى تاريخ الثقافة

العربية. وقضى الشيخ إمام ونجم الفترة من هزيمة يونية حتى نصر أكتوبر يتنقلان من سجن إلى آخر ومن معتقل إلى آخر ومن قضية إلى أخرى، حتى أُفرج عنهما بعد اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات.

ومن أبرز الأغانى التى سُجن نجم وإمام على خلفيتها أغنية «نيكسون بابا» فى عام ١٩٧٤ التى كتبها نجم أثناء زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون إلى مصر بعد حرب أكتوبر وغناها الشيخ إمام، ثم حُكم على نجم وإمام بالسجن لـمدة سنة كاملة عام ١٩٧٧ بسبب قصيدة «الفول واللحمة» التى تنتمى إلى ما عُرف بـ«قصائد المناهضة للنظام الحاكم». ورغم الاعتقال، فقد انتشرت كلمات نجم وألحان الشيخ إمام فى العالم العربى، وعبَّرت أغانى الثنائى المشتركة عن تظاهرات الطلبة فى السبعينيات وانتفاضة ١٧ يناير ١٩٧٧.

فى منتصف الثمانينيات تقريبًا، بدأت العلاقة الفنية بين إمام ونجم تفتر شيئًا فشيئًا حتى انفصلا تمامًا. قرر وقتها الشيخ إمام أن يعتكف وأصبح يغنى فى مناسبات خاصة جدًّا أو فى بيوت الأصدقاء وذلك حتى وفاته فى عام ١٩٩٥. أما نجم فتحول لكتابة أشعار لمسلسلات التليفزيون والإذاعة، وفى التسعينيات ألَّف فوازير رمضان وأشعارًا لمسرحيات الدولة.

نشر نجم عددًا من قصائده التهكمية الساخرة فى عهد الرئيس حسنى مبارك، خصوصًا خلال الانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٥، وسخر من قضية توريث الحكم لابنه جمال، وقد كان خلال هذه الفترة من أبرز أعضاء حركة كفاية.

وقال الشاعر الأبنودى إن جمال مبارك -نجل الرئيس السابق- عجَّل بالنهاية المأساوية للنظام ، ولم يكن يرى مصر أو يهتم بمحبة الناس، وقد وزع الثروات العامة على أصدقائه بشكل تآمرى، وكان يعتقد أنه يمكنه ببساطة حكم مصر لأن شعبها بلا إرادة.. لكننا اليوم ننظر إليه كمسكين. جاء ذلك خلال لقاء الإعلامى وائل الإبراشى بالشاعر الكبير فى حلقة من برنامج «الحقيقة» على فضائية «دريم ٢».

وقال الأبنودى إنه لم يتوقع قيام الثورة، ولكن المفاجأة أن من قاموا بها منذ بدايتها هم الشباب بمختلف الطبقات وليس أبناء العشوائيات فقط، وقد خلفوا ظن الكبار فيهم، وكانت النظرة لهم أنهم شباب لا يعرف قيمة الوطن ولا يقرأ .

واصل الأبنودى: كتبت فى القصيدة «الناس اللى ماشيين فى الواطى.. حارساهم بدلة ضباطى» وألقيتها وسط الجماهير، ومصر منذ ثورة ١٩١٩ لم تسترد وجهها، فحتى ثورة ٥٢ أقامها الضباط الأحرار ولكنهم تحكموا فى البلد. أما ثورة يناير التى عشناها الآن فلا أحد يدعى نسبتها إليه؛ ولهذا فهى ثورة ملك للشعب. ولو كان شباب الثورة تابعين لأحزاب لضربت الخلافات بينهم ولم تتحد كلمتهم برأى الشاعر، ومعجزة الثورة أنها كسرت تقاليدنا الفرعونية التى تبجل وتؤله الحاكم بشكل ما .يقول الأبنودى: تعلمنا من هؤلاء الشباب معنى الوطن، وأعادوا كلمة «مصر» لمعناها فبهروا سكان العالم، وجعلونا نزيح وجوهًا كرهناها وأجبرنا عليها فى النظام، وكانت تمعن فى الفساد والنهب وتشويه التعليم.

وأكد الأبنودى أنه بالفعل هناك محاولات للسطو على بطولات الشباب من بعض الأحزاب والقوى السياسية والتهام جزء من الكعكة؛ ولهذا لابد من عدم تمكينهم من تنفيذ أغراضهم. وقال الشاعر إنه كان يخشى الموت قبل أن تتحرر مصر، ولكنه الآن يشعر بالاطمئنان عليها بعد الثورة؛ لأنه تيقن أن النظام القديم لن يعود.

ووصف الأبنودى النظام السابق بـ«التعفن» قائلا إنه لم يعد يصلح لأى شىء آخر، وقد كان رئيسه معزولا عن واقع المصريين ولم ير حتى ميدان التحرير الغاضب، وكان من حوله يقولون له إنه رب المصريين وإلههم كما كان يقول الفراعنة. اعتبر الأبنودى أن كل رئيس كان يخفى إنجازات من سبقه، هكذا فعل مبارك مع السادات، والأخير مع عبدالناصر.

ويخاطب الأبنودى الرئيس السابق مبارك: من يحكم مصر كان عليه أن ينظر لحال شعبها لا أن يتركهم للجوع ويكسب وعائلته المليارات من حيث لا نعلم، وقد مات عبدالناصر فقيرًا ولم يسمع بهذه الأرقام، ولم يترك الأموال تهرب للبنوك الخارجية.

ولكنه فى الوقت ذاته لم ينس الجانب الإنسانى لمبارك ، وكان الرئيس يسأل عنه فى محنة مرضه باستمرار، لكن فيما يتعلق بالعلاج على نفقة الدولة وهو قرار وقعه الجنزورى بأمر من الرئيس السابق مبارك، ولكن المستشار الطبى استحوذ على أموال الدولة وأموال الشاعر، وأبلغ الأبنودى وزير الصحة بما جرى، فردَّ بأن أمواله لن تعود وخيَّره أن يحصل بها على دواء ، وكانت تجربة قاسية.

وكتب د. حلمى القاعود: «فؤادة وعتريس .. والتفاوض على الهويس». تحدّت فؤادة

«عتريس»، وفتحت بشجاعةِ الهويس، وارتوت الأرض الشراقى، ووجد الفلاحون أنفسهم من جديد وسط الحقول يروون ويزرعون بعد أن كانت الزراعة لحساب عتريس وحده .

سقط الخوف، وتشجع الفقراء البسطاء، ورفضوا زيجة فؤادة من عتريس التى جاءت قسرًا وكرهًا ، وتقدموا من وراء فؤادة ليهتفوا «الجوازة باطلة»، أو يصفوا الزواج بـ«الباطل»، وليؤكدوا أن عتريس خالف الشرع والعرف والمروءة ، واستطاع بالقوة والذراع والأتباع أن يسيطر على البلد ومن فيها ، وأن يكون هو القانون والعرف والأخلاق ..

بيد أن الفلاحين الفقراء البسطاء استطاعوا أن يحرروا فؤادة، بل يحرروا القرية كلها من عتريس، بعد أن حرقوا قصره، وتخلى عنه أعوانه، وهرب أنصاره وخدامه.

استطاع الشيخ إبراهيم -والد فؤادة- أن يرفع رأسه وسط أقاربه وأهل القرية، وعادت الأصول لتكون أساس العلاقات بين الناس، واستعاد الفلاحون طبيعتهم الإنسانية، وروحهم الريفية .

رحم الله« ثروت أباظة» صاحب رواية «شىء من الخوف»، فقد صاغ حكاية رمزية تتناقلها الأجيال تعبيرًا عن الشجاعة التى تُسقط الجبروت، وعن العزة التى تنشق عن الضعف فتقلب الأمور، بل تعدلها لتستقيم على الطريق الصواب .

لا أعرف الفتاة التى بدأت على الفيس بوك الدعوة إلى الاحتجاج قبل أسابيع، ولكنى سعيد؛ لأنها أعادت فؤادة إلى أرض الواقع، وحرَّكت الجموع المليونية لتخرج فى طول البلاد وعرضها؛ لتفتح الهويس؛ وتنتزع الحرية؛ وتحاسب العتاريس -وما أكثرهم- على ما اقترفوه من زواج باطل قام على القسر والإكراه، والكذب والنفاق، والتدليس والتضليل .

العتارسة اليوم يريدون التفاوض على الهويس، بعد أن احتقروا الشعب طويلا، وسخروا منه ومن دعوته إلى الحوار، وتركوه «يتسلى» و«يخبط راسه فى الحى». إنهم الآن يريدون الاستيلاء على كل شىء، وإرضاء فؤادة وخداعها بكلام لا يسمن ولا يغنى من جوع، وتحويل القضايا الأساسية إلى هامشيات ليبقى الوضع على ما هو عليه، ولينعم العتارسة بالامتيازات التى اغتصبوها وحازوها دون سند من حق أو مسوغ من جهد أو سبب من جهاد!

إن العتارسة أذكياء؛ ولذا يستخدمون «عبده مشتاق» صاحب الحزب الورقى، أو التاريخ النفاقى، أو ركوب الموجة ليبيع فؤادة وأهلها وشعبها بثمن بخس دراهم معدودة، ويجهض الثورة، ويتيح للعتارسة فرصة الانتقام الخسيس بعد أن تهدأ العاصفة ، وتسكن الثورة !

أظن أن فؤادة لن تقبل بالخديعة؛ لأنها تتذكر جيدًا أن دماء الشهداء لم تجف، وأن القتلة مازالوا يدهسون بسياراتهم وجِمَالهم وخيولهم وعصاباتهم وقنابل المولوتوف؛ الأبرياء الشرفاء دون ذنب أو جريرة إلا أنهم أرادوا فتح الهويس، ورى أراضيهم التى قتلها الجفاف، وجنى الثمار القليلة مثل بقية خلق الله .

التفاوض على الهويس خديعة كبرى يجب أن يترفع عن المشاركة فيها بعض من يرفعون راية النضال المزيف والكفاح الحنجورى؛ لأن المسألة ليست بالبساطة التى يتصورها العتارسة، فهناك دماء غالية أريقت، وأموال شعب نُهبت، وكرامة وطن تم سحقها بلا رحمة ولا هوادة، وبقاء العتارسة سيكون دليل إدانة للشعب، وعلامة على سذاجته وهبله.. وشعبنا ليس ساذجًا أو أهبل. هو صبور ومتسامح وحمول، ولكنه لا يباع فى سوق الخديعة مجانًا!

إن فؤادة تنتظر شيئًا واحدًا بسيطًا هو رحيل العتارسة بكل ما يمثلونه من غطرسة وقسوة وصلف وطغيان وجور وظلم ونفاق وكذب وتدليس وتضليل، وبعد ذلك تقوم بترتيب بيتها من الداخل، فتلغى المجالس المزورة، والمسئولين اللصوص، والدستور الذى تم تفصيله على جسم العتارسة، والقوانين التى صيغت ليسرق اللصوص وينهبوا دون محاسبة أو مساءلة، وتقيد الشرفاء والأبرياء وتضعهم تحت مقصلة القضاء الاستثنائى، والأجهزة التى تخصصت فى قمع الشرفاء الذين يقولون ربنا الله، وفتح سلخانات التعذيب فى الغرف المظلمة البعيدة عن القانون والأخلاق والمروءة.

فؤادة لن تتعب، ولن تمل، ولن تشكو قلة الماء والزاد، ولكنها لن تستسلم تحت أى ذريعة من الذرائع التى يطلقها العتارسة والمنافقون من عينة عبده مشتاق وأمثاله؛ لأن «الجوازة باطلة..!».

وقد قررت مجموعة من شباب ثورة «٢٥ يناير» تقديم عرض مسرحى تحت عنوان «حكاوى التحرير»، يوم ٣١ من مارس/ آذار الجارى بمسرح قصر النيل بالقاهرة؛ لسرد وقائع الثورة؛ إيمانًا منهم بأهمية تخليد تفاصيلها حتى يخطَّها التاريخ.

ودعا لهذا العرض مجموعة من شباب الثورة الذين استلهموا فكرته من قصص حقيقية من أحداث ثورة ٢٥ يناير فى مصر، سواء التعرض للقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى، أو موقعة الجمل الشهيرة، والهتافات وانتهاكات الأمن المركزى للمتظاهرين، وما حدث بالسويس والإسكندرية والمحافظات الأخرى، واللجان الشعبية وبلطجية منتصف الليل، واللحظات الأخرى التى عاشها المصريون خلال ١٨ يومًا هى عمر الثورة التى انتهت بتنحى الرئيس مبارك، وذلك من خلال سماع حكايات الناس وتجاربهم أثناء الثورة؛ ليكون عرضًا وافيًا وشاملا لكل ما حدث فى الثورة.

وطلب الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» ومن خلال صفحة «حكاوى التحرير» من كل من يملك وقائع مسجلة بالصوت والصورة لأحداث الثورة، أو كل من يريد أن يسرد تجربته الشخصية خلال الثورة التى عاشها ملايين المصريين، أن يتواصل معهم؛ حتى يتسنى له عرض ما يريد على المسرح من خلال «حكاوى التحرير». كما دعا الشباب كل من له خبرة فى إدارة المسارح وضبط الإضاءة أو هندسة الصوت الاتصال بهم للمساهمة فى هذا العرض التاريخى العظيم.

وباعتباره أول فيلم روائى طويل يتناول أحداث ثورة «٢٥ يناير»، أرسلت الشركة المنتجة لفيلم «صرخة نملة» بطولة عمرو عبدالجليل نسخة الفيلم مترجمة بالفرنسية إلى إدارة مهرجان «كان» السينمائى، بناء على طلب أعضاء لجنة مشاهدة الأعمال المشاركة فى المسابقة الرسمية للمهرجان، الذى سيقام فى مايو المقبل؛ حيث حضر عضوان من لجنة المشاهدة إلى القاهرة قبل ١٠ أيام، وطلبا من المخرج سامح عبد العزيز مشاهدة الفيلم، وبالفعل شاهدا نسخة المونتاج، وطلبا منه إرسال نسخة مترجمة بالفرنسية إلى لجنة المشاهدة فى المهرجان لتقييمه واختيار الفرع الذى سيشارك من خلاله فى هذه الدورة.

وأكد طارق عبدالجليل -مؤلف الفيلم- أن إدارة المهرجان طلبت من الشركة المنتجة تأجيل عرضه تجاريًّا؛ لحين تحديد موقف الفيلم من المشاركة فى المهرجان. وأضاف: «عرض الفيلم فى (كان) يعد نجاحًا كبيرًا لنا جميعًا؛ لأننا بذلنا مجهودًا كبيرًا فى تنفيذه؛ حيث صورناه خلسة من رجال الداخلية؛ لأننا لم نحصل على تصاريح بسبب اعتراض أمن الدولة على العديد من المشاهد وجمل الحوار.

مصادر الفصل السادس

• أخبار مصر، «كتابة جميع بيانات الشهيد بجوار كل صوره.. شباب الثورة يخلدون الشهداء برسم صورهم على جدران التحرير»، ٤ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• أخبار مصر، «تلقى تهديدات بعد أن أبدى رأيه فى الحزب الوطنى.. عمار الشريعى: لم أندم على (اخترناه).. والشريف أقنعنى بالتلحين لمبارك»، ٣ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أخبار مصر، «لحثّهم على مواصلة المشوار.. سامى يوسف يصدر أغنية بالإنجليزية عن شباب ٢٥ يناير»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• إسلام مكى، «المغنى بون جوفى يهدى أغنية لثوار مصر»، الدستور الأصلى، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.DOSTOR.ORG

• الدستور الأصلى، «بالفيديو.. إزالة صور مبارك من مجلس الوزراء ووضع لفظ الجلالة بدلا منها»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• الشروق، «انتزاع صور مبارك من المبانى الحكومية والشوارع»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.SHOROUKNEWS.COM

• الشروق، «محمد منير: أغنياتى كانت محرضة على الثورة ضد الظلم»، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• المصريون، «صورة سوزان مبارك على أغلفة الكتب تثير جدلا»، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• الوفد، «عيش، حرية، كرامة.. شعار انتفاضة ٢٥ يناير»، ٢١ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• اليوم السابع، «(اليوم السابع) ينشر قصيدة عبد الرحمن الأبنودى لثوار التحرير (الميدان) بخط يده»، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. YOUM7.COM

• إيهاب التركى، «(شوارع القاهرة) STREETS OF CAIRO أغنية أمريكية لمارسيل كارتييه تدعم ثورة ٢٥ يناير»، الدستور الأصلى، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.DOSTOR.ORG

• حاتم سالم، «أبرز عشرة هتافات للمتظاهرين احتفالا بتنحى مبارك»، اليوم السابع، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• حسين البربرى، «فى مواجهة دعوة المعارضة الشعبية فى اليوم نفسه.. حملة تأييد مبارك تطبع ٥٠٠ ألف بوستر و٢٥٠ ألف تى شيرت استعدادًا للتظاهر يوم ٢٥ يناير دعمًا للرئيس»، المصريون، ٢١ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW. ALMESRYOON.COM

• حلمى القاعود: «فؤادة وعتريس.. والتفاوض على الهويس»، الدستور الأصلى، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.DOSTOR.ORG

• خالد محمود، «شعارات ثورة الغضب الليبية ذات طابع ساخر.. مع استنساخ نموذجَى مصر وتونس»، الشرق الأوسط، ٢٠ من فبراير ٢٠١١.

• رباب يوسف، «الجمعة ١٥ من أبريل على المسرح المكشوف.. أشعار وأغانى ثورة ٢٥ يناير فى حفل شرقيات بالأوبرا»، أخبار مصر، ١٣ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• رحمة ضياء، «المتظاهرون فى ميدان التحرير يرفعون شعار: كتتاكى قافل يا غبي!»، الدستور الأصلى، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. DOSTOR.ORG

• ريهام محمود، «الأبنودى للإبراشى: جمال مبارك مسكين وسأموت مرتاحًا»، محيط، ٢٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.MOHEET.ORG

• سى إن إن، «(هايد بارك) (التحرير)... ضحك وجد ولعب وحب»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.CNNARABIC.COM

• سى إن إن، «(إزاى) و(ارحل) وأغانى وقصائد لثورة الغضب»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

• شيماء عبد المنعم، «بالفيديو.. أول أغنية أجنبية عن ثورة ٢٥ يناير»، اليوم السابع، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• شيماء المنسى، «(إفيهات).. يوم الغضب»، الوفد، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• صلاح بيصار، «٢٥ يناير و(البوستر) السياسى وثورات العالم»، الشروق، ١١ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.SHOROUKNEWS. COM

• عبد الله سرور، «أغانى مظاهرات الثورة»، اليوم السابع، ٤ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• عصام عامر، «٥٠٠ ألف (بوستر) و٢٥٠ ألف (تى شيرت) لتأييد (مبارك) ٢٥ يناير»، الشروق، ٢٢ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW. SHOROUKNEWS.COM

• عصام الشرقاوى، «صفحة «المصرى اليوم» تحولت إلى أيقونة للثورة»، المصرى اليوم، ٤ من مارس ٢٠١١.

• عماد الدين صابر وريهام فوزى، «الأغنية الوطنية فى تاريخ الثورات»، الأهرام، ٢٢ من مارس ٢٠١١.

• غادة شكرى، «لعرض تفاصيل عاشها المصريون على مدار ١٨ يومًا.. (حكاوى التحرير) أول عرض مسرحى لسرد وقائع ثورة شباب ٢٥ يناير»، العربية نت، ١٠ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• فاروق شوشة، «لغة شباب الثورة»، الأهرام، ٢٧ من مارس ٢٠١١.

• فاروق شوشة، «صورة الشهيد فى إبداع الشعراء (١)»، ١٣ من مارس ٢٠١١.

• فارروق شوشة، «صورة الشهيد فى إبداع الشعراء (٢)»، ٢٠ من مارس ٢٠١١.

• محمد طلعت داود، «(مبارك أمان لمصر) تعلق ٢٠ ألف بوستر فى القاهرة والإسكندرية»، المصرى اليوم، ٢٠ من يناير ٢٠١١.

• محمد عيسوى، «أمن البحيرة يزيل الشعارات التى تدعو للمشاركة فى مظاهرات يوم ٢٥ يناير»، الدستور الأصلى، ٢٠ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: // WWW.DOSTOR.ORG

• محمد البحراوى، «قصائد من التحرير»، اليوم السابع، ١٩ من أبريل ٢٠١١، COM.AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUMv

• محمود بدر، «الأمن يزيل صورًا لجمال مبارك من وسط البلد تحسبًا لمظاهرات ٢٥ يناير»، الدستور الأصلى، ٢٠ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: // WWW.DOSTOR.ORG

• محمود النجار، «القرضاوى يغنى فرحًا بالثورة»، الوفد، ١٥ من فبراير ٢٠١١، /AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• محمود مصطفى، «عزيز الشافعى: (يا بلادى) تحمل روح بليغ حمدى.. و(عالم الفن) خدعتنى وانحازت لمطربها»، الشروق، ٥ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• محيط، «أحمد فؤاد نجم.. شاعر ثائر فى وجه سلطان جائر»، ٤ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.MOHEET.COM

• مها البهنساوى، «أيقونات الثورة.. بدأت بـ«الشعب يريد إسقاط النظام».. وانتهت بـ«الراجل اللى ورا عمر سليمان»»، المصرى اليوم، ٢٨ من فبراير ٢٠١١.

• ناهد إمام، «بحبك يا بلدى..عايدة الأيوبى تغنى للثورة»، الوفد، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• هيام فايز، «قال إن التليفزيون اعتبرها أغنية تحريضية.. مؤلف (إزاى): محمد منير والثورة سبب نجاح الأغنية»، أخبار مصر، ٤ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.EGYNEWS.NET

• هيام فايز، «كان يظن أن مبارك يجهل جرائم الحزب الوطنى.. شاعر: اعتقلنى النظام السابق بسبب قصائدى عن فساده»، أخبار مصر، ١٦ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT:IBID.

الفصل السابع

آليات الحرب النفسية

فى ثورة ٢٥ يناير

قبل بداية أحداث وفعاليات الغضب يوم ٢٥ من يناير، أكدت مصادر بالحزب الوطنى، أن الحزب شكَّل غرفة عمليات مركزية بمقر الأمانة العامة للحزب المطلُّ على كورنيش النيل، لمتابعة المظاهرات التى انطلقت اليوم، الثلاثاء، بمختلف ميادين القاهرة وعدد من المحافظات، والداعية للتغيير وإسقاط النظام. وأوضحت المصادر أن غرفة العمليات المشكلة من عدد من شباب الحزب ترصد المظاهرات التى يقوم بها المواطنون أو المنتمون للأحزاب المختلفة .وأشارت إلى أن هناك تعليمات لكل أمانات الحزب بالمحافظات لتشكيل غرفة عمليات مماثلة، ترسل تقاريرها على مدار الساعة للأمانة المركزية لمتابعة الموقف. وكان عدد من المتظاهرين قارب الألف قد توجهوا لمقر الأمانة العامة منددين النظام، ومطالبين بإسقاطه، تقدمهم الدكتور أيمن نور، وقالت مصادر بالحزب إن الأمن تعامل معهم بشكل حضارى ولم يعترضهم.

والمتابع لمظاهرات يوم الغضب بعين الفاحص والمدقق، والمحلل السياسى، يجد أن مصر كانت غاضبة بسبب الفساد، وغاضبة بسبب انسداد الأفق السياسى، وبسبب الفقر، وبسبب غياب الأمل، وبسبب تعطُّل كل مصاعد التغيير فيها.. وبسبب وجود حكومة هى الأسوأ فى تاريخ مصر، وبسبب وجود حزب حاكم لا يرى سوى نفسه، ولا يسمع سوى صوته. ومن هنا، فإن رسالة الغضب الشعبى كانت قوية وواضحة، وعمَّت كل المحافظات المصرية من القاهرة إلى الدلتا والقناة وسيناء، وشارك فيها مواطنون من جميع الأعمار والطبقات، وإن غلب عليها الشباب.

رسالة الغضب المصرى كانت محترمة وديمقراطية، ولم يتخللها عنف أو سلب أو تدمير، وحرص الغاضبون على التعبير عن غضبهم بمنتهى الحرية والانضباط، والحفاظ

على الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء. وحرصوا على عدم الاحتكاك بقوى الأمن، وعلى عدم تصعيد المواجهات، أو اختطاب التعبير السلمى لصالح أى قوى سياسية مهما كان حجمها.

الحياة فى مصر لم تعد ممكنة، فالفقر ليس هو كل شىء، إنما يترافق معه فساد غير مسبوق، وفى كل القطاعات.. فساد يجعل الفقر نتيجة سوء الإدارة وليس لقلة الإمكانات، ولو كان الفقر بسبب قلة موارد الدولة لتحملناه.. لكن رسالة الأمس تقول إن الفقر فى هذا البلد نتيجة سياسات حكومية فاشلة، واختلال فى توزيع الدخل العام، ودائرة فساد متسعة، تحصد معظم ثمار النمو.. فى حين يموت الشعب من الجوع.

مظاهرات الغضب تقول إن الحزب الوطنى أغلق كل طاقات التغيير فى البلد، واستحوذ ليس فقط على السلطة التنفيذية، وإنما على كل شىء، حتى أصبحت عضوية الحزب الحاكم هى المسوغ الوحيد لعضوية اتحادات الطبة ومجالس إدارات الشركات العامة، ورؤساء الأقسام، وعمداء الكليات، ورؤساء الجامعات، ورؤساء الوحدات القروية والمدن، والمحافظين، وحتى مديرى الإدارات فى أصغر مصلحة حكومية.

يوم الغضب المصرى كان رسالة مهمة مفادها أننا لن نكون غرباء فى وطننا بعد اليوم، رسالة على الحكومة والحزب الوطنى أن يعياها جيدًا، قبل أن يجرفهما تيار التغيير الشعبى الذى انطلق من محطة الثبات التى ظل قابعًا فيها لسنوات.. الرسالة صدرت: تغيروا قبل أن تُغيروا رغمًا عنكم.

عدوى الثورة

بعد ٤٨ ساعة من العنف المتبادل بين قوات الشرطة والمتظاهرين يومى ٢٥ و٢٦ من يناير، كان مشهد الاحتجاجات مرشحًا للاستمرار، فى الوقت الذى تواصل فيه أجهزة الأمن حصارها للشوارع والميادين بمختلف محافظات الجمهورية، ردًا على دعوات تكثيف الاحتجاجات واتفاق القوى السياسية على الخروج من المساجد والكنائس غدًا، الجمعة، فى مظاهرات عارمة، وذلك بعد إعداد صلاة الغائب والقداسات الجنائزية بالكنائس على أرواح الضحايا.. بمن فيهم رجال الشرطة.

فى المقابل، شددت أجهزة الأمن بمختلف محافظات مصر إجراءاتها الأمنية على الشوارع والميادين، وحشدت الآلاف من قوات الأمن المركزى؛ تحسبًا لأى مظاهرات قد تندلع، وذلك بعد قرار وزير الداخلية بأنه لن يسمح بأى تحرك احتجاجى أو تنظيم مسيرات أو تظاهرات، وسوف يتخذ الإجراء القانونى فورًا، وتقديم المشاركين إلى جهات التحقيق.

فى محافظة القاهرة حشدت أجهزة الأمن عشرات الآلاف من قوات الأمن المركزى والسيارات المصفحة فى ميدان التحرير الذى شهد خلال أول يومين من أيام الغضب تجمع ما يقرب من عشرة آلاف متظاهر، وفقًا لبيان أصدرته وزارة الداخلية قالت فيه إن التجمع الأكبر للمتظاهرين كان بميدان التحرير بالقاهرة، ولم يتجاوز عدد المتجمعين به عشرة آلاف، سرعان ما انخفض إلى حوالى خمسة آلاف.

أما عن باقى أنحاء القاهرة فقد شهدت عدة تجمعات متفرقة؛ حيث اندلعت مظاهرة كبرى من منطقة بولاق أبو العلا انطلقت أسفل كوبرى الجلاء وتم خلالها حرق إطارات السيارات، كما اعتُقل خلالها أعداد كبيرة من المشاركين. كما اندلعت مظاهرة كبرى من سلالم نقابة الصحفيين، ردد المتظاهرون خلالها هتافات تطالب برحيل الحكومة، وآخر بعنوان «تغيير.. حرية.. عدالة اجتماعية».. إضافة إلى ترديد الأغانى الوطنية، منها النشيد الوطنى.. كما تم اعتقال عدد من الصحفيين أفرجت عنهم وزارة الداخلية بعدها بساعات.. كما احتجزت الباقين على سلالم النقابة ومنعتهم من الخروج حتى الساعة الثانية عشرة، ومنهم من قرر الاعتصام بمقر نقابته. وبالقرب من مظاهرة نقابة الصحفيين، اندلعت مظاهرة من نقابة المحامين ردد خلالها المشاركون هتافاتهم وبصيحات عالية.. مطالبين برحيل الحكومة، واضطرت أجهزة الأمن لاستخدام القنابل المسيلة للدموع وذلك لفض المظاهرة. كما انطلقت مظاهرة أخرى من ميدان طلعت حرب قاربت الـ٥٠٠٠ متظاهر، فرضت أجهزة الأمن حولهم كردونًا أمنيًا ومنعتهم من استكمال مظاهرتهم، واستخدمت القنابل لتفريقهم.. كما اندلعت مظاهرات أخرى شارك فيها بعض المتظاهرين فى تجمعات بمناطق مختلفة.

أما عن محافظة السويس، فقد شهدت مناوشات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين.. فى حين استغلَّ بعض البلطجية والخارجين على القانون الموقف للقيام بأعمال تخريبية فى حى

فيصل، تضمنت تكسير واجهات بعض المحال التجارية.. فى الوقت الذى عززت أجهزة الأمن من تواجدها فى بعض المناطق، وقامت بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، وطلقات الرصاص المطاطى لتفريق المتظاهرين من أمام المنشآت الحيوية والتجارية، وذلك بعد المظاهرات الكبرى التى اندلعت من أحياء السويس على مدار اليومين الماضيين أسفرت عن وفاة ٥ أفراد.

أما فى محافظة الإسماعيلية فقد عززت قوات الأمن تواجدها فى الشوارع والميادين وأمام الأماكن الحيوية بالمحافظة فى مقدمتها: مبنى المحافظة ومديرية الأمن والمستشفيات والكنائس والمساجد، وأحكمت قوات الأمن قبضتها على مداخل ومخارج المحافظة عبر الكمائن الثابتة والمتحركة على الطرق؛ تحسبًا لاندلاع أحداث عنف وأعمال تخريب مشابهة لما حدث فى محافظة السويس.

وفى محافظة الإسكندرية، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على عشرات النشطاء أثناء توافدهم إلى منطقة المنشية بالمحافظة؛ للمشاركة فى المظاهرة التى دعوا إليها. وقد فرضت أجهزة الأمن حظر تجول على طريق البحر، ومنعت المارة من الوصول لميدان المنشية؛ فى محاولة لإجهاض المظاهرة. وقرر النشطاء نقل مظاهراتهم إلى منطقة محطة الرمل، فتعقبهم الأمن المركزى، فتوجهوا إلى منطقة مسجد القائد إبراهيم. لكن قوات الأمن وضعت لجان تفتيش واعتقلت العشرات. وفى منطقة غبريال بدائرة الرمل، تجمع أهالى الإسكندرية فى مظاهرة سريعة لم يتم الإعلان عنها، وبدأ عدد المشاركين فى المظاهرة يزداد بعدما توافد الأهالى الذين رددوا هتافات تندد بالنظام الحاكم، وفشله فى إدارة البلاد، منها: «ارفع ارفع فى الأسعار.. بكره الدنيا تولع نار، والإصلاح بقى شيء مطلوب.. قبل الشعب ما ياكل طوب، ويا وزراء طفوا التكييف.. مش لاقيين حق الرغيف». وشهدت المظاهرة اعتداء قوات الأمن على المتظاهرين بالهراوات والعصى الكهربائية، فى الشوارع الجانبية و«شارع الترعة المردومة» و«شارع عشرين» وشارع «الخواجة إبراهيم» المتفرع من شارع أحمد أبوسليمان .وأعلن النشطاء استمرار المسيرات الحاشدة.. مؤكدين أنهم سيطوفون جميع شوارع الإسكندرية حتى لو تم اعتقالهم جميعًا.. مشيرين إلى أنهم سيبيتون فى الشارع احتجاجًا على لجوء الشرطة للعنف لفضِّ المسيرات.

أما فى محافظة الغربية فقد شهدت مدينة المحلة مظاهرات ضخمة قاربت الـ١٠ آلاف متظاهر طافوا خلالها شوارع المدينة وأحرقوا الإطارات واعتقلت الشرطة أعدادًا كبيرة منهم .ولعل الأمر لم يختلف كثيرًا فى محافظة الدقهلية وبالتحديد فى مدينة المنصورة؛ حيث تجمع الآلاف من المواطنين وطافوا بالمظاهرات شوارع المدينة.. إلا أن أجهزة الأمن ترصدت تحركاتهم وأجهضوا المظاهرات.. لكنها اشتعلت مرة أخرى، وتم تحويل المعتقلين إلى النيابة التى وجهت لهم تهم: محاولة إثارة الشغب، والاعتداء على قوات الأمن، وإحداث الإصابات بهم، وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، والتجمهر والتظاهر، وتعطيل حركة المرور.

وكان صمود الشباب فى ميدان التحرير هو العنوان المتصدر للأحداث، شباب يسقط مضرجًا بدمائه على أرض الوطن؛ لأنه أبى أن يستسلم لإرادة النظام الظالم الذى بدأ يكشف عن وجهه الحقيقى فى مواجهة الجماهير الغاضبة الرافضة استمراره. كان الأمل معقودًا على استجابة مشرفة، من نظام استمر لسنوات يروِّج لفكرة العمل من أجل الفقراء، والطبقة الكادحة.. لكنه سرعان ما كشَّر عن أنيابه، التى غرزها بكل وحشية فى جسد قضيتهم العادلة، المسالمة، التى لم تمارس -منذ اللحظة الأولى- تخريبًا، ولا تمزيقًا فى وحدة الصف المصرى.. بل اندسَّت قلة مارقة ممن أرادوا لها أن تبدو غوغائية، حاقدة، لا قلب لها، ولا دين، كى تبدو للعالم كما لو كانت فوضى وليست ثورة.

سقط القناع، وتوارت الوعود، وانكشفت النيات، وتعرَّت الوجوه، وسيطرت الشراسة والدموية على أفعال رجال النظام وحاشيته المنتفعة، التى أرهقت الشعب سنوات طويلة، واستنزفت قدراتهم وطاقاتهم الخلاقة، وامتصَّت رحيق شبابهم اليافع، وتركتهم فى أقبية الظلام والقهر، لا يعرفون لهم هدفًا، ولا أفقًا واضحًا لمستقبل قريب.

المشهد يشتد ظلامًا، وانحرف مسار البوصلة، وبدأ يظهر فى الأفق ضباب غائم لسماء حُبلى بالأحداث.. انعدام الثقة أحد عناوينها العريضة.. التشكيك والحذر يبدوان سيدى الموقف.. الخوف من القادم المجهول، والأمل فى حصد نتائج مشروعة، ارتوت الأرض من دماء المنادين بها .مظاهرات سلميَّة تمامًا، بيضاء من غير سوء، شعارها «سلمية .. سلمية»، لكن خفافيش الظلام حوَّلوها إلى «دموية .. دموية».

إن الفوضى الخلاقة التى يروِّج لها الغائبون عن الحقيقة، لم يكن لها وجود فى هذه الثورة الشعبية الباسلة، التى خرجت بعفوية المقهور، تريد تغييرًا شاملا لا لبس فيه، لكل رموز النظام؛ حتى تطمئن القلوب، لشفافية حكم جديد، بدماء جديدة، مستقبل البلاد غير مرهون بقداسة لشخص، فالقداسة لله وحده لا شريك له، له الحمد وله الملك مهما استطال البلاء، ولا يعنى هذا الخروج إهانة لشخص الرئيس، وتذكروا التاريخ الذى بشَّر بثورة يوليو المجيدة التى انتزعت حقوقها المشروعة من النظام الملكى الذى تواطأ على الشعب مع الإنجليز وقوى التحالف، أخرجت الشعب من براثن الطغيان، ولم يكن خروج الملك فاروق حينها خروجًا مهينًا، خاصة أنه استجاب سريعًا دون تأخير؛ انصياعًا لإرادة الشعب، بل خرج خروج الأكرمين.

وإذا كان الخوف من المؤامرات والأجندات الخارجية، فإن الخوف الأعظم يأتى من إسرائيل، التى لا يهمها تنحى الرئيس، بقدر اهتمامها بمن يرعى مصالحها ويبقى حارسًا عليها، حتى لو قتل الشعب بأسره. إسرائيل التى تعلن خشيتها من إيران جديدة فى مصر، لديها من الأحزاب الدينية المتطرفة الكثير، والذين يفوقون فى تطرفهم وعنصريتهم أطياف المجتمعات الإسلامية جميعًا، من العصابات الصهيونية التى مارست كل أشكال الإرهاب العنصرى، وحافظت على ساديتها فى ترويع الشعوب، ونهب أراضيهم وثرواتهم.

حرب الشائعات

من كانوا يروِّجون لمثل هذه الشائعات، هم فى حقيقة الأمر يريدون إجهاض مكاسب ثورة شعبية شريفة، انبثقت من رحم الخوف، وانطلقت معتصمة بحبل الله؛ أملا فى تغيير جذرى يجتث الفساد دون رجعة، فقد آن الأوان لتدفق دماء جديدة فى عروق حياة راكدة، فالشباب الثائر لا يريد إعادة إنتاج النظام الذى ارتكز على ثلاث ركائز أساسية: الحاكم، الحزب، الأجهزة الأمنية.. لكنه يريد مناخًا رحبًا يحقق مطالبهم العادلة بمنتهى الديمقراطية والتحضُّر، دون الالتفاف على إنجازاتهم من أى طرف، أيًا كان.

كل الخشية كان من حجم الشائعات الذى بدأ يتصاعد بوتيرة متلاحقة، أربكت الرأى العام، وتحاول التأثير فيه، فى ظروف مواتية لاحتضان كل ما يرشح عن وسائل الإعلام على

اختلاف توجهاتها ونواياها، سواء كانت موضوعية أو خبيثة.. لكن يبقى الأمل فى نقاء هذه الثورة، ونبل أهدافها، درع وقاية من أى فتنة محتملة.

والحقيقة أن الإعلام الرسمى كان يخوض حربًا حقيقية ويلعب بكل الأوراق ولا ينام.. كل الألعاب يلعبها مهما كانت سخيفة أو ساذجة أو قذرة؛ فهو يؤمن بأنها معركته الأخيرة إن لم يربحها.. والنتيجة بالفعل أنه بدأ يشطر الرأى العام الذى كان موحدًا فى البداية، وقد أجاد اللعب على عواطف ربات البيوت اللاتى كن يقلن منذ أشهر: «ومين تانى ينفع؟.. اللى نعرفه أحسن من اللى ما نعرفوش». فى حين أن الحقيقة يعلنها هيكل بـRوله: «إن أى شعب يعجز عن إيجاد بديل لشخص هو شعب يستحق الفناء».

لعب الإعلام على عواطف الناس وعلى وهن ذاكرتهم. سوف ينسون أن رصاص القناصة أُطلق على رءوس شباب زى الورد، وسوف ينسون أن الشرطة ذابت ليواجه الناس وحدهم عصابات الشبيحة، وسوف ينسون أن خدمات الإنترنت والموبايل والقطارات توقفت، وسوف ينسون أن السجون كلها فُتحت فى لحظة واحدة ليخرج الخطرون بالآلاف، وسوف ينسون أن عربات الشرطة تدهم المتظاهرين كأنهم صراصير فى ستة أفلام على اليوتيوب، وسوف ينسون منظر البلطجية بالسنج والخيول يمزقون الشباب فى ميدان التحرير أمام العالم كله؛ ليرى ما وصل له الشعب الذى علَّم العالم الحضارة..سوف ينسون....

بعدما ملأ الإعلام أذهان الناس بالبلطجية حاملى السيوف (الذين تسببت الحكومة فى وجودهم)، ملأ أذهانهم بالأجندات الخاصة وعملاء الموساد وحزب الله والمخابرات المركزية الذين تحالفوا للمرة الأولى فى التاريخ لإسقاط النظام. لا أعرف كيف يتحالف الموساد مع حزب الله وحماس.. لكن الإعلام مُصِرٌّ على أن هذا حدث. صار الشباب فى ميدان التحرير عملاء أجانب جميعًا، وصار الميدان يعجُّ بالإيرانيين، وللأسباب نفسها رحَّب الإعلام لأول مرة بتقديم خطبة الجمعة التى يلقيها خامنئى؛ لأنه بالتأكيد سيتكلم عن أحداث مصر، وهذا دليل دامغ.. وكما قالت المناضلة نوارة نجم: «لو كانت كل هذه القوى تعمل داخل مصر، فجهاز المخابرات لا يؤدى عمله على الإطلاق إذن..!».

كانت الناس تشاهد القنوات الحكومية فتشعر بمزيج من القرف والسخرية، لكنك كذلك تنبهر بهؤلاء القوم المتحمسين.. هم يعرفون أن الزنَّ على الآذان له مفعول السحر. هناك

نقيب من القوات المسلحة جلس مع المتظاهرين فى مودة، فراحوا يعيدون اللقطة مرارًا مع تعليق (خبير استراتيجى) يؤكد بخبرته العسكرية أن ثياب النقيب مزورة.. مع إهانات لا تنقطع: «الواد ده قاعد على الأرض.. مش ممكن ضابط يقعد على الأرض كده.. الواد ده لازم يتحاكم.. إلخ».

هناك عشرات الاتصالات من مواطنين يؤكدون فى ذكاء أن المتظاهرين يأكلون (الكنتاكى)، وهذا دليل على أن لديهم أجندات خارجية!.. هذا اعتراف ضمنى بأنه لا يمكن لواحد من الشعب المصرى الآن أن يأكل الكنتاكى ما لم يكن عميلا للخارج !!

سمعنا هذه الملاحظة عشرات المرات فى الراديو والتليفزيون حتى تأكدت أن هؤلاء المتظاهرين سوف يطفحون ما أكلوه بالسم .. فهى لقمة (منظورة) فعلا. من قال إن المتظاهرين جياع أصلا، ونحن نعرف أنهم فى معظمهم من شباب الطبقة الوسطى القادرين على التعامل مع الكمبيوتر، ومعظمهم من شباب (وسط البلد) الذين يعلقون صور «جيفارا» ويستمعون لـ«بوب مارلى» و«مارسيل خليفة»؟.. ثم إننى معجب جدًّا بثراء الجهة القادرة على شراء كنتاكى لمليونَى متظاهر.. لابد أنها أنفقت مليارات على إطعام هؤلاء، خاصة أنهم يأكلون كديدان القز.

ويحكى فنان الكاريكاتير أشرف حمدى ما رآه بعينه ليفسر به لغز الكنتاكى: «ما رأيته بعينى وما اشتركنا به هو عملية جمع نقود من أنفسنا، يتطوع شخص ما ويدور حاملا كيسًا من البلاستيك لجمع النقود، وهذا الأمر ليس إلزاميًّا، وغير محدد بمبلغ معين.. يمكنك أن تدفع جنيهًا أو عشرين جنيهًا، ويمكنك ألا تدفع أى شىء.. بعدها نشترى الطعام والشراب، ويتطوع الشخص نفسه أو شخص آخر بعملية توزيعه على مَنْ يريد، وليس بالضرورة على من دفع.. باختصار بنلمّ أى فلوس من أى ناس نجيب بيها أى أكل يتوزع على أى حد عاوز ياكل.. أما المستلزمات الطبية فهى تبرعات من صيادلة مشاركين، وكذلك الأطباء المشاركون فى الثورة متطوعون.. وسواء كانوا مع الثورة أو ضدها أو على الحياد، فإن دور الطبيب لا علاقة له بالسياسة؛ فهو دور إنسانى فى المقام الأول». ثم يقول فى موضع آخر: «أنا بنفسى أكلت من فول وطعمية تطوع بهما شاب فقير، فعرضت عليه سيجارة على سبيل المشاركة.. نحن يد واحدة ولا فرق بين غنى وفقير».

لم يتحدث فنان الكاريكاتير أشرف حمدى عن عميل ملثم يتكلم العبرية ويحمل وجبات كنتاكى مع رزم من الدولارات يوزعها على المتظاهرين على ما أعتقد. هذه سيمفونية جميلة صنعها الشباب فى ميدان التحرير قد غيَّرت كل شيء.. لا أكثر ولا أقل ومن دون فذلكة أمنية، وإن المرء ليشعر بحسرة لأن هذا كله لم يحدث منذ عشر سنوات.. لو حدث هذا مبكرًا جدًّا لتغيَّر الكثير.. ما كانت المليارات لتهرب للخارج، وما كان القطاع العام ليُبدَّد، وما كانت أرض مصر لتباع بملاليم للمستثمرين، وما كان الغاز ليُصدَّر لإسرائيل، وما كنا لنفقد كل هذه الآثار. بل إن الخيال ليجمح أكثر ليتصور أن غرقى العبَّارة كانوا سيكونون بيننا، ومعهم: خالد سعيد وسيد بلال وآخرون. ولربما كان قتلى الدويقة بيننا؛ لأنهم كانوا سيجدون مساكن أفضل.. كان لابد أن يحدث هذا ليعرفوا أن الشعب المصرى ليس مجرد صراصير تطؤها سيارات الأمن المركزى.

لغة التهديد والوعيد

لم تكد تمر ساعات على تصريحات نائب الرئيس المصرى عمر سليمان حول أن الانقلاب هو بديل الحوار إلا وظهرت مؤشرات جديدة تؤكد أن النظام الحاكم مازال يراوح مكانه ولم يفهم بعدُ على ما يبدو حقيقة ما يحدث، وهو أن هناك ثورة شعبية تتحقق على أرض الواقع .

ففى اليوم السادس عشر للثورة (٩ من فبراير)، فوجئ الجميع بتطورات لم تكن بالحسبان. والمقصود هنا: انتشار الاحتجاجات فى أماكن بعيدة جدًّا عن المركز فى ميدان التحرير.. بل انضمام مطالب فئوية إليها أيضًا عبر إضرابات عمالية فى عدد واسع من الشركات.. هذا بجانب الأحداث الدامية فى مدينة الخارجة، التى بعثت برسالة للجميع مفادها أن القمع الأمنى مازال مستمرًّا، وأن كل حديث عن الإصلاح ما هو سوى محاولة لتجميل صورة النظام أمام العالم .

وكان خمسة أشخاص قد لقوا مصرعهم وأصيب حوالى ١٠٠ آخرين بجروح خلال اشتباكات بين مئات المتظاهرين وقوات الشرطة فى مدينة الخارجة عاصمة محافظة الوادى الجديد جنوب غربى القاهرة، والتى لم تكن تشارك منذ البداية فى مظاهرات الثورة.. وفى

الوقت الذى كانت فيه المظاهرة التى انطلقت مساء الثلاثاء الموافق ٨ من فبراير «سلمية»، سبَّ أحدُ ضباط الشرطة المتظاهرين فوقعت اشتباكات استخدم خلالها رجال الأمن الرصاص الحى، مما أدى إلى سقوط خمسة شهداء.. الأمر الذى أثار غضب الأهالى، ودفعهم لإشعال النيران فى عدة مبانٍ حكومية، من بينها: مقر المرور، ومركز الشرطة، ومقر الدفاع المدنى، والمبنى السكنى لأمناء الشرطة، إضافة إلى مقر الحزب الوطنى الحاكم.

ويبدو أن الأسوأ لم يقع بعدُ فى حال واصل النظام الحاكم عناده؛ حيث إنه فى حين تتواصل مظاهرات الاحتجاج لإسقاط النظام، انطلقت مظاهرات موازية أيضًا تطالب بتحسين المعيشة ورفع الأجور. فقد تظاهر ثلاثة آلاف وخمسمائة عامل بشركة الكوك للكيماويات الأساسية بمحافظة حلوان جنوب القاهرة فى اليوم السادس عشر للثورة (٩ من فبراير) للمطالبة بزيادة أجورهم.. كما تظاهر نحو ألف وخمسمائة عامل بشركة الخدمات التجارية البترولية «بتروتريد» التابعة لوزارة البترول بفرع الهرم بمحافظة الجيزة.

ولم يقف الأمر عند ما سبق، فقد خرجت مظاهرة أخرى فى القاهرة نظَّمها العاملون بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.. كما شهدت مدينة نصر مظاهرة عند وزارة القوى العاملة.. وتظاهر أيضًا ألف عامل فى الترسانة البحرية فى السويس لتحسين الأجور.. كما أضرب سائقو ومحصلو هيئة النقل العام فى منطقة الأميرية بالقاهرة.

واللافت للانتباه أن التطورات السابقة جاءت بعد أن خرج مئات الإعلاميين والمذيعين العاملين فى التليفزيون المصرى مساء الثلاثاء الموافق ٨ من فبراير فى مظاهرة نددت بما وصفوه بـ«التغطية السيئة للتليفزيون لثورة الشعب المصرى».. بل أقدم عدد منهم على تقديم استقالاتهم احتجاجًا على «تشويه» وزير الإعلام أنس الفقى صورة الشباب المصرى. فى السياق ذاته، تعرَّضَ نقيب الصحفيين المصريين مكرم محمد أحمد للطرد من مقر النقابة يوم الثلاثاء الموافق ٨ من فبراير بعد اتهامه بالولاء للنظام الحاكم.

ورغم أنه كان من المتوقع أن يخرج النظام الحاكم بخطوات عملية استجابة لمطالب المحتجين ومنع انزلاق الأمور إلى ما لا تُحمد عقباه، فوجئ الجميع بتصريحات من قِبل نائب الرئيس عمر سليمان ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، اعتبرها البعض «مستفزة» بشدة للمعتصمين فى ميدان التحرير.

وكان سليمان قد رفض المطالبات برحيل الرئيس مبارك وعلّق على استمرار المظاهرات في ميدان التحرير، قائلا: «إننا لا نستطيع أن نتحمل وقتا طويلا فى هذا الوضع، ولابد من إنهاء هذه الأزمة فى أقرب وقت ممكن».

وشدد فى لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المصرية مساء الثلاثاء الموافق ٨ من فبراير على أن الطريق الثانى البديل للحوار هو حدوث انقلاب، قائلا: «نحن نريد أن نتجنب الوصول إلى هذا الانقلاب الذى يعنى خطوات غير محسوبة ومتعجلة وبها المزيد من اللاعقلانية، وهو ما لا نريد أن نصل إليه؛ حفاظا على مصر وما تحقق من مكتسبات وإنجازات».

وحذر سليمان أيضًا من خطورة الدعوة إلى العصيان المدنى، قائلا: «هذه الدعوة خطيرة جدًّا على المجتمع، ونحن لا نتحمل ذلك على الإطلاق، ولا نريد أن نتعامل مع المجتمع المصرى بأدوات الشرطة.. وإنما بالحوار والموضوعية».

وتابع: «الرئيس مبارك تجاوب بنسبة كبيرة جدًّا مع مطالب الشباب، ولم يكن لديه مانع من التجاوب معها كلها.. لكن الزمن المتاح لتداول السلطة كان مائتى يوم فقط، وبالحساب تبين عدم إمكانية تنفيذ كل المطالب مثل: حل المجلسين، والتعديلات الدستورية، والاستعداد للانتخابات التى تحتاج شهرًا للإجراءات وشهرًا آخر لإجرائها».

واتهم نائب الرئيس المصرى مجددًا «جهات أجنبية» -لم يسمِّها- بتحريض الشباب.. مشيرًا إلى ظهور موجة جديدة فى مصر لخلق مزيد من الفوضى؛ حيث يتظاهر كل من له مطالب أو لا يعجبه شىء معين.

وبعد ساعات من التصريحات السابقة، فوجئ الجميع بإعلان وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط فى ٩ من فبراير أن الجيش سيتدخل لحماية الأمن القومى إذا ما حاول «مغامرون» انتزاع السلطة.. فى إشارة ضمنية إلى شباب ثورة ٢٥ يناير.

ورغم أنه يسود اعتقاد واسع لدى شباب ثورة ٢٥ يناير أن النظام يريد الالتفاف حول مطالب المتظاهرين، ويسعى إلى كسب مزيد من الوقت للانقضاض على الثورة وإجهاضها بأسلوب غير تقليدى وهو الاحتماء بمظلة الدستور.. فإن تصريحات سليمان وأبو الغيط السابقة تحمل دلالات بالغة الخطورة، ليس فقط لأنها تبدو وكأنها لم تفهم بعدُ ما يحدث

على أرض مصر، وإنما لأنها تتضمن أيضًا تحريضًا للجيش ضد المتظاهرين؛ لإنقاذ النظام الحاكم وبالتالى توريطه فى الأزمة .

فمعروف أن الجيش التزم الحياد منذ البداية وطمأن المتظاهرين أكثر من مرة بأنه لن يستخدم القوة ضدهم.. بل حماهم أيضًا من بطش الشرطة. وبالنظر إلى أن النظام الحاكم استنفد جميع مناوراته، فإنه يحاول -على ما يبدو- استدراج الجيش للقيام بانقلاب ضد الثورة عبر سيناريو كارثى يقوم على فرض الأحكام العرفية.. مما يعنى أنه سيتم قمع كل من هو موجود فى ميدان التحرير.

ويبدو أن شباب ثورة ٢٥ يناير يعى جيدًا حقيقة المؤامرة التى كانت تُحاك وقتئذ وتسعى للإيقاع بين الشعب والجيش؛ لذا فإنه يسارع الخطى لكى يحسم الأمر على أرض الواقع، بما يساعد الجيش على التدخل، ولكن هذه المرة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحى وإنقاذ مصر.

ولعل ما ضاعف من التفاؤل حول أن الجيش سيتدخل فى النهاية لحماية الثورة وليس النظام عدة أمور، من أبرزها: التاريخ الوطنى الحافل بالإنجازات للجيش المصرى، والتزامه الحياد منذ البداية.. هذا بالإضافة إلى أن الثورة فرضت نفسها على أرض الواقع، وبات البعض يتحدث عن خروقات واسعة مارسها النظام ضد الدستور الذى يتمسك بأن شرعيته مستمدة منه.

بل إن هناك من أشار أيضًا إلى أن الشرعية الدستورية الآن أصبحت فى مهب الريح، وحلَّت محلها الشرعية الثورية التى تغطى على ما قبلها من شرعيات، خاصة فى ظل التساؤل الذى يفرض نفسه: «أين كان الدستور واحترام الدستور عندما أطلقت قوات الأمن الرصاص الحى على المظاهرات السلمية وقامت واعتدت على حق التعبير السلمى الذى ينص عليه الدستور؟ لماذا لم يتمسك النظام بالدستور حينها؟».

ولم يقف الأمر عند ما سبق، فقد أشار البعض أيضًا إلى أن الدستور الحالى لا يصلح بأى حال من الأحوال لأن يحكم مصر فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير؛ نظرًا لأنه دستور وُضع فى ظل نظام الحكم الواحد، ومن ثم لا يمكن أن ينظم مرحلة الحكم الديمقراطى الذى يطمح إليه الشباب المصرى.

وبجانب الجدل الواسع حول الشرعية الدستورية التى يستند إليها النظام، فإن اتساع نطاق الاحتجاجات فى ربوع مصر وامتدادها لتشمل مطالب فئوية هو أمر آخر يرجح أن الجيش المصرى سيتدخل لحماية الثورة، باعتبارها تعبيرًا صادقًا عن إرادة أغلبية المصريين.

وبصفة عامة، فإن حسم الأمر يبدو أنه بات قاب قوسين أو أدنى بعد أن تسربت أنباء حول أن ائتلاف شباب الثورة سيردُّ على «انقلاب» سليمان بمفاجأة «جمعة الزحف» التى يتم خلالها تسيير مظاهرات حاشدة من أمام أكبر خمسة مساجد بالقاهرة باتجاه قصر العروبة بمصر الجديدة ومبنى ماسبيرو لإجبار الرئيس مبارك على التنحى. وفى حال تم حسم الأمر يوم الجمعة الموافق ١١ من فبراير، فإن الثورة تكون أجهضت أيضًا ومبكرًا أى مؤامرات أمريكية-إسرائيلية تحاك ضد مصر وتحتاج وقتًا لتنفيذها .

وكان الموقع الإخبارى «تيك دبكا» المقرب من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قد زعم فى ٩ من فبراير أن مصر تتجه نحو إحداث انقلاب عسكرى، وعليه فقد وضعت الإدارة الأمريكية بوارجها الحربية قبالة سواحل محافظة الإسماعيلية. ورجَّح الموقع أن هذا السيناريو قد يتعزز؛ لتعثُّر الحوار بين أقطاب المعارضة ونائب الرئيس عمر سليمان؛ وفشل النظام فى إخماد الثورة؛ واتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية التى تطالب برحيل الرئيس حسنى مبارك.

ونقل الموقع عن مصادر عسكرية إسرائيلية القول إن الإدارة الأمريكية وضعت قبل أيام عدة بوارج من أسطولها الحربى قبالة محافظة الإسماعيلية؛ للحفاظ على انتظام الملاحة فى قناة السويس؛ والتدخل العسكرى فى حال تعطلها أو التشويش عليها، خصوصًا أنه يمر يوميًا عبر القناة قرابة ٤٠٪ من التجارة العالمية.. بالإضافة إلى التدخل العسكرى إذا ما اقتضت الحاجة وفى حال حدوث أى تطورات غير متوقعة داخل مصر.

وعلى الرغم من أن المزاعم السابقة قد يعتبرها البعض من قبيل الحرب النفسية لإجهاض الثورة فى مصر، فإنها كانت تتطلب أيضًا التعامل بحذر بالغ عبر الإسراع بإنهاء الأزمة بالطرق السلمية وبطريقة تحقق أهداف الثورة فى آن واحد.

دماء الشهداء

«ملابس شهداء الثورة» بهذه العبارة التى كُتبت على لافتة صغيرة، تأخذك عيناك فى قلب ميدان التحرير إلى ملابس الشهداء الذين أسقطوا نظام الرئيس مبارك.. مجموعة من الملابس التى تلطخها الدماء وتخترقها طلقات الرصاص، كلها عُلقت على شواهد خشبية؛ لإدانة نظام انتهك آدمية شعبه.

فقد أقام شباب المتظاهرين بميدان التحرير نصبًا تذكاريًا لتكريم شهداء الثورة ممن لقوا حتفهم فى الأيام الأولى منها، معلنين تضامنهم مع أسر هؤلاء الشهداء، ومؤكدين أنهم لن يرحلوا من الميدان حتى تتحقق المطالب التى استُشهدوا من أجلها.

ويقع هذا النصب على بعد أمتار قليلة من النصب التذكارى للشهيد عبدالمنعم رياض الذى يعد رمزًا لشهداء القوات المسلحة المصرية، وهذا ما لم يغب عن ذهن الشباب الذين أقاموا نصب الشهداء؛ دلالة على متانة علاقة الشعب بالجيش.

وقد أقيم هذا النصب بشكل بدائى من خلال بعض الركام فى الميدان بواسطة بعض الأعمدة الخشبية التى عُلقت عليها ملابس الشهداء، وأكد الشباب الذين أقاموه أنه أقل تكريم لهذه الدماء الطاهرة التى غيَّرت تاريخ مصر.

الحرب النفسية فى معركة ميدان التحرير

وفى تحليل ضافٍ نُشر قبل تنحى مبارك عن السلطة فى صحيفة الدستور الأصلى، حلَّل د.محمد المهدى المشهد من الحرب النفسية بالتحرير؛ حيث ذكر أنه لا يوجد أدنى شك فى أن معركة ميدان التحرير التى جرت يوم الأربعاء الثانى من فبراير ٢٠١١ للتنكيل بشباب ثورة ٢٥ يناير قد تم التخطيط لها على أيدى خبراء فى علوم مختلفة أمنية ونفسية، وسأتحدث هنا عن الجانب النفسى فى هذا الحدث، فمثلا بداية الهجوم على الميدان بواسطة الخيول والجمال قد تبدو مشهدًا بدائيًا صادرًا عن مجموعة من سكان العشوائيات والبلطجية، ولكنه من ناحية أخرى مشهد يثير الفزع فى نفوس مستقبليه؛ إذ هو شىء غير معهود وغير متوقع فى مثل تلك الظروف، وهو يُحدث خللا فيما يسمى بالافتراضات الأساسية لدى الإنسان.. تلك الافتراضات التى تعنى أن الحياة تسير وفق منطق معقول،

وأن ثمة تسلسلات مفهومة للأحداث، وأن الحياة الإنسانية والكرامة الإنسانية غالبًا مصونة، وأن هناك حدودًا يقف عندها المعتدى ويصعب عليه تجاوزها لأسباب أخلاقية أو قانونية أو دينية، وأن الإنسان ينظر إلى نفسه نظرة إيجابية ويتوقع من الآخرين النظرة نفسها. تلك هى الافتراضات الأساسية القابعة فى أعماق تكويننا النفسى فى الأحوال العادية. وهذه الافتراضات حين تُنتهك بواسطة أحداث مفاجئة، يحدث ارتباك شديد فى الجهاز النفسى، وتحدث حالة من الهلع لدى الإنسان، وربما يصاب بما يسمى «التفاعل الحاد للصدمة» أو «كرب ما بعد الصدمة»، وهذا ما خطط له المهاجمون للمتظاهرين فى ميدان التحرير.

وتلخص ذلك فى الدخول بالخيول والجمال التى يحمل أصحابها السيوف والخناجر والعصى، ثم تلا ذلك جحافل من البلطجية وأرباب السجون يقذفون المتظاهرين بالحجارة من كل جانب. هذا المشهد المختلف والمفاجئ، وظهور نوعية من البشر لا تعرف أخلاقًا ولا يردعها قانون، وليس لها سقف معروف فى العدوان.. يجعل كل الاحتمالات الخطرة قائمة فى أقصى درجاتها. وهذا ما قصده المخططون، على أمل أن تُحدث حالة رعب شديدة فى صفوف المتظاهرين، على اعتبار أنهم -كلهم أو غالبيتهم- من الطبقات المتعلمة ومن الطبقات الاجتماعية الأرقى ولم يسبق لهم مواجهة مثل هذه النوعية من البلطجية واللصوص وأرباب السوابق، وأنهم سيفرُّون فورًا تاركين الميدان خاليًا للمهاجمين. وهنا ينتصر المخططون فى المعركة دون كلفة سياسية داخلية أو خارجية.. على اعتبار أن ما حدث هو صراع بين فريقين من المتظاهرين: فريق يؤيد النظام وفريق يعارضه، وأن الأمن التزم الحياد حفاظًا على الأرواح. ولا ينكر أحد أن المرابطين فى ميدان التحرير تعرضوا لحالة من الهلع والرعب للحظات (حسب رواية بعض شهود العيان)، ولكنهم استطاعوا استعادة تماسكهم سريعًا ووقفوا يواجهون هذا الهجوم المرعب.. على الرغم من كونهم شبابًا مهذبًا راقيًا ومتحضرًا ولم يتعودوا على حرب الشوارع أو مواجهات البلطجية والعشوائيين والمجرمين.

يبقى السؤال: ما الذى أعطاهم تلك القوة وتلك الجرأة التى مكنتهم من الصمود ساعات طويلة أمام هجمات تأتيهم من كل جانب؟، وما الذى حافظ على كل ذلك.. حتى مع شعورهم بأنهم أصبحوا محاصَرين من كل الجوانب (وهذا مصدر رعب إضافى)، وعلى الرغم من تطوير وسائل الهجوم واستخدام كرات النار وزجاجات المولوتوف، وعدم معرفتهم بحجم

المهاجمين والإمدادات التى تصلهم فى كل لحظة؟، وكان المؤكد أن وتيرة الهجوم تتزايد بلا سقف معروف، وأن الوسائل تتزايد وتتنوع، وأن الحصار يشتد، وأن الهدف هو قتل وجرح أكبر عدد من المتظاهرين والمعتصمين فى ميدان التحرير، وأن الجيش والشرطة لا يتحركان لإنقاذهم على الرغم من وجودهم على مد البصر، وأن سيارات الإسعاف يتم منعها من محاولة إنقاذهم، بل هم يتشككون فى سيارات الإسعاف؛ لأن لديهم تجارب قريبة فى سيارات إسعاف تحمل مسلحين يروعون الناس.

والجواب هو: تلك الروح الجديدة التى سرت فى هؤلاء الشباب وانتقلت للشعب المصرى بدرجات متفاوتة. لقد حدث تحوُّل هائل فى نفوس هؤلاء الشباب، فمنذ عدة أسابيع أو شهور كانت الصورة النمطية أن المصريين تجمعهم صفارة وتفرِّقهم عصا، وكان هذا يتأكد -للأسف- فى مواقف كثيرة، وقد نجح الأمن فعلا فى تفريقهم وإجلائهم من الميدان مؤقتًا بالقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه بعد منتصف ليل الثلاثاء ٢٥ من يناير.. أما الآن فلا لقد تغير الحال، ها هنا شباب تعرض لأقصى درجات الرعب التى تفنن فيها خبراء أمنيون وخبراء نفسيون، ومع ذلك صمدوا وكسروا جحافل المهاجمين، وبقوا فى الميدان يرفعون مطالبهم المشروعة فى وطن آمن وحر وعادل وجميل.. فتحية لهؤلاء الأبطال الذين نفخر بأنهم أبناؤنا ونعتذر لهم عن نظرتنا الخاطئة السابقة لهم على أنهم شباب مترف مرفه لا يتحمل الصعاب أو المسئوليات، وسوف يأتى اليوم الذى يفتح لهم التاريخ صفحاته ليسطِّروا بأنفسهم تلك الملحمة البطولية الرائعة.. وتحية لأرواح الشهداء الذين قضوا قبل أن يروا ذلك اليوم.. وهنيئًا لهم؛ فقد رحلوا عن وطن مخطوف مضطرب إلى دار الأمن والسلام.

حرب الترويع والتجويع

ويواصل د. محمد المهدى تحليله ويقول إنه فى الوقت الذى كانت تدور فيه أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر، كانت هناك عقول -على الجانب الآخر- تدير معركة نفسية ضخمة ومؤثرة تلخصت أدواتها فى التالى:

١- عنصر المفاجأة: حين سُمح للمظاهرات بالخروج تحت حماية الأمن ثم فجأة وبعد منتصف ليل اليوم الأول للحدث يتم هجوم مباغت بعدد هائل من القنابل المسيلة

للدموع وخراطيم المياه العملاقة والرصاص المطاطى والحى، وقد أحدث ذلك صدمة للمتظاهرين الذين كانوا يستعدون للنوم بعد يوم حافل وشاق، وفعلا نجحت الصدمة فى تفريقهم وإخراجهم من الميدان ليعودوا إليه بعد ذلك فى الأيام التالية ويتشبثون بالبقاء فيه مع كل محاولات إخراجهم.

٢- الترويع للشعب: وذلك بالانسحاب المفاجئ لقوات الشرطة بالكامل من كل المدن والقرى على طول مصر وعرضها بشكل يثير الريبة والفزع ويفتح كل الاحتمالات لفقدان الأمان، ومن المعروف أن الأمان هو أحد أهم الاحتياجات النفسية للإنسان، وهو يلى مباشرة حاجته للمأكل والمشرب والمأوى (الاحتياجات الأساسية). وقد زاد من الترويع: فتح السجون المتزامن، وخروج عدد هائل من المجرمين والبلطجية والخارجين على القانون، واستيلاؤهم على عدد كبير من الأسلحة من حراس السجون. وزاد الأمر سوءًا: تدمير وإحراق الكثير من أقسام ومراكز الشرطة، وتسرب أسلحتها للمجرمين الذين شكلوا مجموعات سلب ونهب وسطو مسلح، ولم يوقف ذلك الترويع إلا الخطوة العبقرية السريعة التى تكونت فيها اللجان الشعبية للحفاظ على الأمن وتنظيم شئون الحياة.

٣- التجويع: وذلك من خلال عدم صرف المرتبات والإصرار على إغلاق البنوك (حتى بعد عودة الأمن للشوارع بعد غياب ثلاثة أيام متصلة)، وافتعال أزمة نقص البنزين ونقص المواد الغذائية وغلاء أسعارها.

٤- التهديد بالفوضى والدخول فى المجهول: وهذا يرعب الناس كثيرًا ويجعلهم فى حالة ترقُّب مؤلم؛ حيث لا يعرفون ماذا سيحدث بعد لحظات.

٥- قطع التواصل الإلكترونى من خلال: وقف الإنترنت، وقطع الاتصالات على المحمول، والذى نتج عنه تقطيع أوصال شبكة التواصل الاجتماعى وما يستتبعه من شعور بالوحدة والخوف.

كل هذه الوسائل والخطوات وغيرها كانت تهدف إلى اللعب على احتياجات الإنسان الأساسية، خاصة أن الشعب المصرى كان يعيش على الحافة، وكثيرون منهم يحصلون على أرزاقهم يومًا بيوم، وقد هددهم الجوع فعلا؛ نظرًا لتوقُّف الأعمال وتوقُّف الرواتب، وهو شعب لم يتعود على افتقاد الأمان بهذا الشكل المفاجئ. وكان المخططون لذلك والمنفذون

له يسعون إلى إيجاد جو نفسى مشحون بالقلق والخوف يدفع الناس للبحث عن مصدر الاستقرار الذى يعيد إليهم احتياجاتهم المفقودة من الغذاء والأمن والتواصل الاجتماعى، وأن يكونوا فى لهفة لعودة الحياة الطبيعية التى ألفوها بأى ثمن، وأن يقارنوا بين ما هم فيه من كرب مع الثورة الجديدة مع ما كانوا فيه من ظروف قبلها فيكتشفوا أنهم كانوا أفضل، على الرغم من شكاواهم الكثيرة قبل ذلك.

والإنسان حين يصاب بهلع ويعيش فى المجهول يتولد لديه اشتياق طبيعى للعودة إلى أقرب نقطة استقرار وإشباع كان عليها من قبلُ حتى، ولو لم ترضِ طموحه. وهذا ما حدث فعلا للشعب المصرى أو لطوائف كثيرة فيه، خاصة بعد الخطاب الثانى للرئيس مبارك الذى أعطى فيه بعض الوعود، وألمح فيه إلى العودة للاستقرار والحياة الطبيعية. هنا شعر كثير من الناس بالفرحة وانفراج الأزمة، وشعروا بالأمل فى العودة للحياة الطبيعية مرة أخرى فى ظل وضع ألفوه ثلاثين عامًا حتى ولو تألموا منه أو ضاقوا به أو جاعوا معه. فالجوع النسبى -فى نظرهم- أفضل من الجوع المطلق والدخول فى المجهول؛ لذلك خرج بعض الناس يهتفون لمبارك ويعتذرون له فى اليوم التالى للمظاهرات المليونية التى خرجت فى سائر المدن المصرية تطالب بإسقاط النظام وإسقاط الرئيس. لقد نجح الرئيس فى استمالة الناس إليه من خلال: خطاب يحوى بعض الوعود التى توحى بانفراجة جزئية للموقف وعودة للاستقرار، ومن خلال: بعض العبارات العاطفية مثل رغبته فى أن يموت على أرض مصر التى عاش عليها ودافع عنها.

وقد نجح النظام فعلا فى أن يكسب جولة من خلال الظروف النفسية التى وضع الشعب فيها على مدى أيام الثورة، ثم كلل ذلك بخطاب يراعى جوانب نفسية لدى الشعب المصرى مثل: احترام الكبير، وعدم الرغبة فى إذلال عزيز، وقيمة العرفان بالجميل لمن قدَّم جميلا حتى لو أساء بعد ذلك. وخرجت مظاهرات مؤيدة لمبارك تكونت من عدة طوائف، الطائفة الأولى خرجت تلقائيًّا وعفويًّا مدفوعة بمشاعر طبيعية تجاه الرئيس وراغبة فى عودة الحياة الطبيعية، والطائفة الثانية جيَّشها الحزب الوطنى من عمال المصانع والشركات والهيئات الحكومية.. نقلوهم بوسائل نقل حكومية وأعطوهم مكافآت أو حذروهم من عقوبات، والفريق الثالث كان مجموعة من البلطجية والجياع الذين استُحضروا من المناطق العشوائية ومن السجون ليقوموا بدور مدفوع الأجر لترويع الجانب الآخر من المظاهرات المناوئة

للنظام، وهذا الفريق الثالث يعتبر دائمًا الذراع الأمنية السريَّة للحزب الوطنى، يستخدمه فى الانتخابات لتزويرها، ويستخدمه فى مواجهة المعارضين. وفى وقت محدد، تراجع فريقان ليستكمل فريق البلطجية مشواره فى ميدان التحرير فى أعمال عنف وترويع هائلة ضد الشباب المرابط فى الميدان؛ لتكتمل الحرب النفسية فى كل الاتجاهات. وقد خسر النظام تعاطف الناس معه بالهجمة الشرسة للبلطجية على المرابطين فى ميدان التحرير، وأثبت الحزب الوطنى فشله الدائم فى التعامل مع الأحداث؛ حيث أبطل كل تأثير لخطاب الرئيس مبارك، إذ جاءت الرسالة لتقول بأن الوعود الرئاسية قد تم نسفها فى اليوم التالى مباشرة، وأن النظام مازال يمارس تلك الأساليب غير الشريفة فى التعامل مع المعارضين.

كان هذا هو جانب النظام فى التأثير النفسى فى الأحداث، وعلى المقابل كان الجانب المعارض يحاول مواجهة آثار تلك الضغوط النفسية؛ أملا فى الوصول إلى نقطة النهاية التى يسعى إليها وهى تغيير النظام. وقد نجح هذا الفريق أيضًا فى الصمود، بل استفاد من أخطاء النظام فى محاولاته لإحداث الضغوط النفسية. وعلى الرغم من الصمود الواضح لمجموعة الشباب الذين صنعوا الثورة فإن الصمود الشعبى العام تحوطه بعض الشكوك؛ نظرًا لتفشى الأمية، ونقص الوعى، وقابلية الجماهير للاحتواء والاستهواء والاستلاب. وفى كلمات قليلة نقول بأن الشباب قام بالثورة بعقله ووجدانه وجوارحه، وشاركه قطاع كبير من الشعب.. لكن بعد عدة أيام حدث انقسام على المستوى الشعبى للأسباب التى ذكرناها، ومازال الحدث جاريًا ومفتوحًا لكل الاحتمالات على مسارات القوى المختلفة المؤثرة فى الحدث.

عودة الروح وقليل من الوعى

ويؤكد د.محمد المهدى أن الروح عادت للشعب المصرى بعد طول رقاد ظنه البعض مواتًا، واستيقظ الديناصور الهائل، وبدت حركته فى البداية بطيئة نظرًا لضخامته، ولكنه بدأ يتمدد من ميدان التحرير إلى الإسكندرية والسويس والمنصورة والفيوم والعريش والمنيا وأسيوط. لقد جاءت الصحوة من أكثر الأماكن اخضرارًا ونقاءً وبراءة وتمرُّدًا، من جيل لم يتشبع بعدُ بأخلاق العبيد كما تشبع آباؤه وأجداده، جيل لم يستجب للكهنة حين أمروه بالسجود للفرعون الإله، جيل جلس ساعات على البلاى ستيشن يخوض معارك

كبيرة فتعوَّد على التخطيط والحشد وعشق المغامرة، جيل لم يرتعد من أفلام الرعب بل عشقها واستمتع بها، جيل تواصل مع نفسه ومع غيره عبر الشبكة العنكبوتية العالمية الجبارة فتعوَّد السباحة فى البحار المفتوحة وفى السماوات المفتوحة، جيل خلق لنفسه لغة جديدة مختصرة وسريعة وساخرة ليتمرد بها على المفردات المعلبة التى سممت وعى مجتمعه وخدَّرته. واستجاب الجسد المصرى فى البداية على حذر، ثم أيقن بعد وقت قصير أن الروح عادت فعلا، فاستجاب وتغيَّر وكسر حاجز الخوف، وخرج فى البداية إلى الشارع بالمئات ثم بالآلاف، ثم كسر حاجز الملايين وكسر قبلها شوكة الشرطة التى أرهبته وقمعته لسنوات طويلة، ثم كسر حاجز الخوف من الفوضى الذى طالما هددوه به إن هو ثار أو تحرك؛ فقد تأكد من قدرته على تنظيم المرور بنفسه وحفظ الأمن بنفسه فى غياب الشرطة.

ونبتت زهور جميلة فى ميدان التحرير وفى ميدان المنشية وفى ميدان الشون وفى ميدان المحافظة وفى أغلب ميادين مصر. واستجاب الناس وتدافعوا لرى تلك الزهور، والثورة على الأشواك التى طالما مزقت أجسادهم، وفرح الجميع بأن التغيير أصبح وشيكًا. وهنا دارت آلة التزييف الجهنمية التى تدربت على اللعبة وأجادتها على مدى عقود طويلة، فلعبت على مشاعر الجماهير مستغلة فى ذلك بعض كلمات ووعود فى خطاب رئاسى، ومحركة خلايا نائمة أو مستيقظة على قنوات تليفزيونية حكومية وقنوات أخرى تابعة، وتحرك المزيِّفون بهمَّة ليلعبوا على أوتار ضعيفة لدى الشعب المصرى، ولعبوا على احتياج الأمان، فأثاروا خوفه الدفين من الفوضى بانسحاب الشرطة المقصود من الشارع لمدة ثلاثة أيام، ولعبوا على عنصر الاحتياجات الأساسية فأنهكوه بعدم صرف المرتبات وإغلاق البنوك ونقص البنزين وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأوهموه بأن الثوار ينتمون لجماعات محظورة ويتحركون بأجندة أجنبية وتم تدريبهم على أيدى خبراء يهود، وأن ثمة عناصر أجنبية مندسَّة بين الشباب الثائر. هنا وقع كثير من الناس فى الفخ، ونجح المتلاعبون بالعقول فى تحريك مظاهرات مضادة تهتف باسم النظام وتطالب بعودة الأب الذى صوروه أبًا راعيًا حافظًا رحيمًا. وهنا ظهرت أزمة الوعى التى مازالت قائمة لدى قطاعات كبيرة من المصريين، وظهرت أزمة الذاكرة المصرية الضعيفة التى لا تختزن أحداثًا أو مواقف أو وعودًا، وظهرت أزمة العقل المصرى الذى لا يستطيع أن يفكر باستقلال كافٍ وتغيب عنه كثيرًا الملكة النقدية التى تمكنه من تمحيص ما يرى ويسمع. وافترق المعارضون التقليديون

من رؤساء الأحزاب وقادة الرأى حول جنى مكاسب الثورة التى لم يتعبوا فيها، وراحت نزعات الزعامة والمكاسب الشخصية تسيطر على المشهد.

كل هذه الآفات التى ذكرناها باتت تهدد عودة الروح، خاصة أن هناك عقولا شيطانية تحاول رؤية أى ثغرة فى البناء الثورى والبناء المجتمعى تتسلل منها؛ لتقتل تلك الروح الناشئة وتعيد عجلة الحياة فى مصر إلى الوراء. إذن فبراءة الثورة ونقاؤها، وحماس شبابها لا تضمن وحدها استمرارها، خاصة مع محاولات قوية ومستميتة للالتفاف حولها وتفريغها من مضمونها ومحو آثارها.

ثمة قطاع كبير من الشعب لم يتعلم، وهذه مسئولية الجميع، وحتى المتعلمون منهم تلقوا تعليمًا سطحيًّا مشوَّهًا، وثمة بطون خاوية ترضى بأى شئ مقابل وجبة طعام (وهذه مسئولية الجميع)، وثمة نفوس خائفة من المجهول، وثمة متطلعون للانتفاع بما يجرى وتحقيق ثروات ومكاسب على حساب دم الشهداء، فانتبهوا يا أولى الألباب.

الحرية هى الأصل.. والاستبداد مرض

ويواصل د.محمد المهدى تحليله بقوله: إن الحرية هى الأصل فى الوجود الإنسانى، وقد تفرد الإنسان بها من بين المخلوقات، فقد خلقه الله قادرًا على فعل الخير وفعل الشر ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورًا﴾ [الإنسان: ٣]، ﴿وهديناه النجدين﴾ [البلد: ١٠]، وأعطاه حرية الاختيار كاملة، ومنحه الإرادة لفعل هذا أو ذاك ثم جعله مسئولا عن خياراته فى الدنيا وفى الآخرة. وبهذا التكوين الحر الناضج المسئول استحقَّ الإنسان التكريم على سائر المخلوقات. ولم يضمن الله الحرية للإنسان فقط، بل ضمنها أيضًا لإبليس، فمنحه الفرصة للاعتراض على أمر السجود لآدم، ولم يشأ سبحانه أن يقهره على السجود، ولو أراد لكان؛ فلا رادَّ لأمره. ولم يكتفِ بذلك، بل منحه فرصة إلى يوم القيامة يمارس فيها دوره الذى ارتضاه لنفسه، فأسس حزب الشيطان الذى نضم إليه ملايين من الإنس والجن بكامل حريتهم.

وأرسل الله الرسل تترى إلى البشرية؛ ليبلغوهم كلمة الله؛ وليؤسسوا حزب الرحمن الذى يضم المؤمنين من البشر؛ وليصححوا للناس معتقداتهم؛ ولينشروا الحق والخير

والعدل فى الأرض فى مواجهة حزب الشيطان الذى ينشر الباطل والشر والظلم فى الأرض. ومع هذا، فقد علَّم الله رسله درسًا مهمًا فى الحرية فى أعلى مستوياتها، وهى حرية الاعتقاد الدينى؛ حيث قرر بوضوح لا لبس فيه أنه: ﴿لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وسيدنا نوح -عليه السلام- لم يشأ أن يقهر ابنه على الاعتقاد فيما يعتقده، ولكنه حاوره وحذره ثم تركه يقرر ما يريد.. رغم علمه بأن ما يريده ابنه فيه هلاكه فى الدنيا (الغرق) وهلاكه فى الآخرة (جهنم). لكن نوحًا يعلم مراد الله من البشر، ويعلم قيمة الحرية التى منحها الله الإنسان؛ حتى إذا عبده كان ذلك عن طواعية وحب وليس عن قهر وخوف. والحرية على المستوى النفسى ضرورة للنمو النفسى الطبيعى ولتطور الوظائف النفسية وبالتالى لنمو وتطور الحياة؛ فهى التى تعطى فرصة للتفكير الحر وللإبداع الحر وللعمل الخلاق الذى يثرى الحياة وينميها ويطوِّرها.

ومن هنا يصبح الاستبداد مرضًا إنسانيًا واضطرابًا نفسيًا لكل من المستبِد (بكسر الباء) والمستبَـد (بفتح الباء) به؛ فهو يشوه الطرفين، ويشوه البيئة ويلوثها بكل أنواع الفساد. ولهذا نجد أن الأديان السماوية والحركات الإصلاحية الفلسفية والاجتماعية والسياسية حرصت فى كل مراحل التاريخ على علاج هذا المرض العضال الذى يعصف دائمًا بمكتسبات الحضارة الإنسانية ويُحدث -كما ذكرنا- تشويهًا لفطرة البشر وتلويثًا للبيئة الإنسانية بكل ألوان الانحراف والفساد. فالاستبداد هو مصدر الكثير من المفاسد الفردية والجماعية. وفى التاريخ الإنسانى مآسٍ كثيرة حدثت بسبب الطغاة المستبدين سواء فى فترات حكمهم أو فى لحظات اقتلاعهم.

ويبدو أن المجتمعات العربية والإسلامية -على وجه الخصوص- قد أصابها من هذا المرض العضال الكثير، ومازال حتى الآن. فعلى الرغم من أن المجتمعات البشرية الحديثة قد انتبهت إلى خطر هذا المرض وكافحت كثيرًا حتى وضعت الضمانات والآليات لمنع انتشاره فى صورة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وفى صورة الأنظمة الديمقراطية المختلفة، وقبل هذا كله فى صورة ثقافة الحرية والعدل والمساواة.. على الرغم من كل

هذا الذى حدث فى المجتمعات المتقدمة حولنا، فإننا مازلنا نعانى الكثير من أعراض هذا المرض، لدرجة أن العالم الخارجى (سواء بحسن نية أو بسوء نية) قد أصبح يعتبرنا مرضى نحتاج لتأهيل سياسى واجتماعى ونفسى حتى نرتقى إلى مستوى العالم الحر، من حيث: اعتناق قيم الحرية وحقوق الإنسان، ومن حيث تطبيق الديمقراطية بوصفها آلية لمنع انتشار فيروس الاستبداد الكامن فينا مرة بعد مرة.

وقد حاولت دعوات الإصلاح قديمًا وحديثًا علاج هذا المرض، فقديمًا كتب عبدالرحمن الكواكبى عن « طبائع الاستبداد» فشخَّص المرض ووضع العلاج، ولكن كلماته وصرخاته لم تؤثر بالقدر الكافى فى المجتمعات العربية. وحديثًا حذر المصلحون فى الداخل دون جدوى، ويضغط علينا النظام العالمى الجديد لقبول العلاج؛ حتى لا نصبح بؤرة مرضية فى المجتمع الإنسانى. وفى المقابل تجرى محاولات الإنكار والالتفاف حول جهود الإصلاح ومحاولات العلاج بادعاء أننا لسنا مرضى إلى هذا الحد، وبادعاء أن الديمقراطية نظام غربى لا يصلح لمجتمعاتنا الإسلامية، وبادعاء أن الحرية تعنى الانفلات من القيم والعادات والتقاليد العربية والإسلامية، وبادعاء أن لنا خصوصية تجب المحافظة عليها وأن الحرية والديوقراطية تهددان هذه الخصوصية. وفى الحقيقة، فإن هذه تبريرات يسوقها المستبدون لاستمرار طغيانهم.

ويخطئ من يعتقد أننا نتحدث عن الاستبداد على المستوى السياسى فى أنظمة الحكم فحسب، وإنما نحن نتحدث عن كل مستويات الاستبداد: فى النفس والأسرة والمجتمع؛ حيث يبدو أن لدينا خللا فى منظومتنا الفكرية سمح بتغلغل فيروس الاستبداد فى نفوسنا، وأدى إلى تأخُّر العلاج، وإلى رفض الدواء القادم من الداخل ومن الخارج على حد سواء.. بل أدى إلى فقد البصيرة حيال هذا المرض لدى قطاع كبير منا، فلم يعد يشعر بأعراض المرض أو يشكو منه أصلا. فنحن مجتمع أبوى يقوم على فكرة أن الكبير يعرف كل شىء ويملك كل شئ، والصغير جاهل غرير لا يعرف أى شىء ولا يملك أى شىء (فى بعض المجتمعات العربية يطلقون فعلا على الطفل والمراهق لقب «جاهل» ويتعاملون معه من هذا المنطلق).

وحاليًا نرى صحوة كبرى فى العالم العربى تثور على الاستبداد وتنادى بالحرية، وكانت تونس رأس حربة لهذه الحركة التحررية؛ حيث استطاع شعب تونس البطل أن يخلع الطاغية

من عرشه، ومازال يحاول إرساء قواعد نظام ديمقراطى سليم بعد سنوات طويلة من القهر والاستبداد. ثم تبعه الشباب المصرى بثورة ٢٥ يناير، التى ما زالت تكافح من أجل تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية فى ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد. وبدأ الكثير من الكراسى والعروش فى العالم العربى يهتز تحت أصحابها الذين ربضوا عليها سنين طويلة وورَّثوها لأبنائهم. وكأنما هو بزوغ فجر جديد للحرية فى العالم العربى ينتقل من بلد لآخر مؤذنًا بتغير خريطة المنطقة.

الرئيس الموظف

ويقول د.محمد المهدى إن الرئيس الموظف هو أحد أنماط الرئاسة، وهو يقوم بدور المدير وليس بدور القائد أو الزعيم، وهو قد وصل إلى هذه المكانة بغير ترتيب أو سعى، وإنما لعبت الظروف دورًا مهمًا فى وصوله، فلم تكن طموحاته تصل إلى ذلك، ولم يكن هو معِدًا نفسه للقيام بهذا الدور، فلم يكن له فى حياته أى اهتمام بالسياسة، بل كان يمقتها ويعتبرها من قبيل اللف والدوران والمراوغات. ومع هذا يقبل القيام به كأى موظف يقبل التكليف بعمل فى نطاق وظيفته؛ ولذلك يبدأ متواضعًا بعيدًا عن أبهة الرياسة والحكم، ويقبل بالأوضاع القائمة ويسعى لثباتها وترسيخهان مستفيدًا فى ذلك من اللوائح والقوانين التى وضعها الأسلاف؛ إذ ليست لديه رؤى أو أهداف أو استراتيجيات جديدة. ولذلك فإنه يحاول طول الوقت التركيز على الهياكل الوظيفية والإجراءات الشكلية، ويهتم اهتمامًا وسواسيًا ملحًّا بالإجراءات والضوابط واللوائح التى تضمن الاستقرار والثبات الذى يصل إلى حالة الجمود. وبما أنه موظف فهو يحافظ على «أكل عيشه»؛ لذلك لا يميل إلى المغامرات أو المخاطرات أو الهزات، فالمهم عنده أن تمرَّ الأيام دون مشكلات، وكل حركة لديه مشكلة تهدد الاستقرار وتعكر الصفو العام؛ لذلك فإنه لا يطيق المطالبين بالحركة والتغيير ويعتبرهم أعداءً للاستقرار وأعداءً للوطن وأعداءً له هو شخصيًا؛ لأنهم يكدرُّون صفوه واستقراره واستمراره، وشعاره دائما «استقرار الاستمرار، واستمرار الاستقرار».

والموظف لا يملك رؤى استراتيجية أو تاريخية أو ثقافية أو حضارية، بل إن هذه الكلمات تضايقه وتؤرقه ويعتبرها تقعُّرًا وتفلسفًا من جانب قلة غير واقعية يتحدثون حديثًا

عاطفيًّا غير موضوعى.. أما هو فلا يتحدث إلا عن الواقع اليومى الذى يعيشه بين مرءوسيه للحفاظ على لقمة عيشه وعيشهم. فهو يسعى إلى تثبيت الأمور بكل الوسائل، ويحاول أن يقود السفينة دون أى اهتزازات؛ ولذلك يفضل القيادة بجانب الشاطئ دائمًا. وعلى الرغم من ادعاءاته بالثبات وعدم الخوف وعدم التأثُّر بالأحداث، وطمأنينته السطحية لصواب قراراته، وارتياحه المبالغ فيه لحالة الاستقرار السائدة، واستهانته بكل ما يحيط به من تحركات وأخطار.. فإن هذا كله يعكس حالة عميقة من الخوف الداخلى وانعدام الأمان.. تلك الحالة التى تدفعه بلا وعى إلى التمسُّك بالوضع القائم، والتمسك بالثبات الجامد والمتجمد؛ لأن الحركة تحمل تهديدات لا يحتملها؛ والجديد بالنسبة له يحمل رعبًا لا يطيقه. والموظف يسلك سلوكًا تقليديًّا عسكريًّا فى طلب الطاعة المطلقة من مرءوسيه، فى حين يخضع هو لمن فوقه. وطموحات الموظف ليست كبيرة؛ فهو يرضى دائمًا بالأدنى، وليست له رؤى بعيدة المدى، أو سقف عالٍ يصبو إليه، وليس لديه حلم، ولا يملك أصلا القدرة على الحلم، بل هو يعيش الواقع اليومى بتفاصيله القريبة، أى أنه يعيش فى مستوى الاحتياجات البيولوجية التى وصفها ماسلو، وليس لديه اهتمام بالطبقات الأعلى من الاحتياجات فى هرم ماسلو الشهير مثل: الحب والتقدير الاجتماعى وتحقيق الذات وغيرها، وبالتالى ليس لديه اهتمام بالنواحى الثقافية أو الجمالية أو الحضارية، ويشعر بالمقت تجاه المثقفين والمفكرين والفنانين، ويعتبرهم أقرب إلى مهرجى السيرك، وينظر إليهم على أنهم واهمون حالمون غير واقعيين؛ لأنهم لا يرون الحقيقة وتستغرقهم الأوهام والأحلام الفارغة. أما هو فيهتم باللحظة الحاضرة، ويسعى لتحسين أحوال الناس المعيشية، ويحقق (أو يريد أن يحقق) نتائج ملموسة على أرض الواقع. وهو يتجنب الدخول فى المخاطرات التى يدعوه معارضوه إليها؛ لأنه يدرك ما لا يدركوه من تأثير ذلك على تابعيه، فهو يخطط على المستوى التكتيكى القريب من حياة الناس اليومية واحتياجاتهم القريبة قصيرة الأمد، ويركز على النتائج الملموسة. وهو يسترشد فى قراراته بالأرقام والمعلومات والحسابات، ولا يخرج عن التعاليم واللوائح والتعليمات. ويختار تابعيه على أساس الكفاءة فى التنفيذ وثقته فى ولائهم، ولا يتوقع منهم تخطيطًا أو إبداعًا؛ فهو يمقت الإبداع، ولا يريد من سكرتاريته إلا الاتباع وتنفيذ الأوامر بدقة. وهو يستخدم معايير الثواب والعقاب لضبط مرءوسيه ولتحقيق أهدافه، ولا ينظر إليهم باعتبارهم بشرًا أكفاء لهم القدرة على الإبداع والإضافة والحذف

والتغيير، وأنهم موارد وطاقات بشرية يمكن تنميتها وتطويرها، ولكن ينظر إليهم على أنهم مجرد أشياء لتنفيذ برامج أو احتياجات أو إجراءات معينة، ولذلك لا يهتم بأشخاصهم أو تاريخهم أو مشاعرهم أو مشكلاتهم، ولا يرتبط مع أى منهم بصداقة أو علاقة إنسانية، بل ينساهم فور انتهائهم من أداء مهامهم، فهم فى نظره غير جديرين بالصداقة أو العلاقة الإنسانية، ولذلك تجد علاقاته سطحية ووقتية وفاترة، ولا تجد لـه تاريخًا من البشـر. وهو لا يتحدث عن تاريخه الشخصى بوصفه حياة إنسانية حافلة بالصداقات والعلاقات والمؤثرات الإنسانية، وإنما إذا تحدث عن تاريخه فإنه يتحدث عنه من خلال المهام التى أتم إنجازها طبقًا للأوامر والتعليمات.

والرئيس الموظف يفتقد الكاريزما والحضور، وحيثما وجدته تراه مصطنعًا على نحو كبير، وتفتقد فيه المشاعر الحقيقية والنبض الحيوى الإنسانى، وكأن بينك وبينه طبقات من الزجاج السميك.

والموظف يكره الأحلام والأمنيات ويحتقرها ويحتقر من يتمسك بها ويعتبره ساذجًا غريرًا غافلا؛ لذلك فهو يسعى لتكريس الأمر الواقع والقبول به. وهو إذ يفعل ذلك يثبط الهمم باسم التعقُّل، ويقيد الحركة باسم التروى، ويخنق الأفكار ويقتل الأحلام باسم الموضوعية، ويضحى بالإرادة والكرامة للأقوى باسم الواقعية والحفاظ على الحياة وأكل العيش.

وقد يتسم الموظف ببعض السمات الوسواسية فيصبح مدققًا وعنيدًا لا يقبل رأيًا آخر، ولا يتنازل عن شىء مهما صغر ويتمسك بالشكل دون الجوهر، ويعتقد أن الآخرين ليسوا جديرين بالثقة؛ لأنهم لا يقومون بالتنفيذ كما يجب؛ لذلك نراه حريصًا على عمل كل شىء بنفسه ومتابعة كل شىء بنفسه حتى لو توقفت الأمور وتعطلت مصالح الناس. وعلى الرغم من عدم تعبيره عن مشاعره العدوانية بشكل صريح، فإن عناده يكشف عن عدوانيته الكامنة بداخله.

وهو لا يميل إلى التميُّز أو التجديد، بل يحب أن تسير الأمور فى مسارات عادية، فهو شخصية عادية، بل ومفرط فى عاديته. وأصعب لحظة فى حياة الموظف هى خروجه للمعاش؛ لذلك يحاول بكل الطرق أن يستمر فى منصبه لأطول فترة ممكنة وربما للأبد؛

لأن حياته بدون الوظيفة لا تساوى شيئًا ولا تُطاق، فليس لديه أى اهتمامات أو هوايات أو أى شيء له معنى خارج إطار الوظيفة الرسمية.

وفى الوقت الذى كانت فيه الدراسات والأبحاث الاجتماعية، ترصد غياب الشعب المصرى عن الواقع السياسى، وتؤكد انصرافه نحو الكرة والفن وأشياء أخرى هامشية، كانت هناك تحركات جماعية عبر عالم الإنترنت، تدعو الجميع إلى ترك السلبية والمشاركة فى صنع مستقبله. كان تغييب المواطنين عن القضايا المهمة والفاعلة أمرًا متعمدًا من قِبل الدولة، هكذا فسَّر أساتذة علم الاجتماع التغير الذى طرأ على ميول المواطنين واهتمامهم المفاجئ بالقضايا السياسية، واندفاعهم نحو التغيير بكل ما لديهم من قوة.

من جانبه، قال الدكتور سمير نعيم -رئيس قسم الاجتماع بجامعة عين شمس- إن أى إنسان به سمات إيجابية وسلبية، وإن المواطن المصرى كانت فيه الصفات الإيجابية كامنة بفعل الظروف المحيطة به، وأصبحت الصفات السلبية هى السائدة، فانصرف عن الاهتمام بالشأن العام، وشعر بعدم الانتماء وعدم المشاركة السياسية، واتجهت اهتماماته إلى الشأن العام، وشعر بعدم الانتماء وعدم المشاركة السياسية، واتجهت اهتماماته نحو الكرة والحظ وهى السمات السلبية به. إلى أن شاءت الظروف، وانفجرت كل ملكات الشباب المصرى الكامنة.

أضاف نعيم أن سمات الشخصية عبارة عن مجموعة من المتناقضات، وكل سمة تجد ما يقابلها من الصفة المناقضة لها، فالفساد يقابله الشرف، والشجاعة يقابلها الجبن، والقوة يقابلها الضعف، وبروز صفة عن أخرى يتعلق بالظروف المحيطة بالإنسان.

وأكد د. سمير نعيم أن الثورة التى حدثت، كانت بفعل تغييرات اجتماعية عامة، فالتكنولوجيا و«فيس بوك» والإنترنت قضت على السمات السلبية، وتوارى الشعور بالقمع الشديد، الذى كنا نعيش فيهز فالتغيير الاجتماعى، تسبب فى ظهور نقيض الصفات السلبية بالإنسان، وبرزت أجمل سمات المواطن المصرى الإيجابية. إن الغالبية كانت تظن أن هذه الصفات انعدمت، لكن الواقع التاريخى يؤكد أنها اختفت لفترة متأثرة بالظروف حولها لكنها لم تندثر. وأوضح أن أغلب الدراسات كانت تسعى لتؤكد أن المصريين خانعون وخاضعون وغير متمردين، لكن المشاهد التى شاهدناها من شجاعة للشباب منقطعة

النظير أمام جحافل قوات الشرطة، وسقوط مئات الشهداء أكبر دليل على إيجابيتهم. إن هناك دراسات سلبية، قالت إن الإنسان المصرى متواكل وكسول ولا فائدة منه ولا يحب المغامرة أو العمل وليس له فى السياسة، لكنهم لم يشاهدوا ما حدث فى ثورتَى ١٩ و٥٢ حتى يدركوا أنها ليست سمات أبدية.

وقال الدكتور أحمد زايد -أستاذ علم الاجتماع، عميد كلية الآداب جامعة القاهرة- إن اهتمامات النظام السابق بالقضايا الثانوية، انعكس سلبًا على المجتمع، فمثلا يصبح دخول مصر كأس العالم هدفًا قوميًّا يسعى الجميع لتحقيقه، الأمر الذى جسَّده الخطاب الإعلامى والثقافى، فينصرفون إلى تكريم شخصيات عادية لا تستحق التكريم، وفى المقابل يتم إهمال شخصيات علمية تخدم البلد بتفكيرها وعلمها ودراساتها التى توضع فى الأدراج دون الاهتمام بها.

وأضاف زايد أن الدراسات كانت تهتم بالحديث عن سلبيات الشعب المصرى، فمثلا الدكتور جلال أمين، تحدث فى كتاب «ماذا حدث للمصريين؟» واصفًا المصريين بصورة سلبية وهو ما عكسه الواقع، إلى جانب الدراسات الأخرى، التى تحدثت عن عدم مشاركة الشباب فى الحياة السياسية.

القوائم السوداء

ولعبت «القوائم السوداء» أو «قوائم العار» دورًا لا يُنكَر فى الحرب النفسية ضد من ناصبوا الثورة العداء، سواء بأقوالهم أو أفعالهم؛ حيث أصدر شباب الثورة قائمة سوداء بأسماء شخصيات قالوا إنها وقفت ضد الثورة. وأكد الشباب أن إصدار هذه القائمة لا يعنى تصفية حسابات مع هؤلاء الأشخاص، ولكنها قائمة تم وضعها وتُرك هؤلاء لضمائرهم، وضمت هذه القائمة الأولية الشخصيات التالية:

١- الرئيس المصرى نفسه ونائبه ووزارته السابقة والحالية.

٢- وزير الداخلية السابق حبيب العادلى سفاح القاهرة ومروعها.

٣- أنس الفقى وزير إعلام التضليل.

٤- مجدى الدقاق -رئيس تحرير مجلة أكتوبر- الذى هاجمهم فى كل الفضائيات.

٥- أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام.

٦- عبد الله كمال رئيس تحرير «روزاليوسف».

٧- حسن راتب صاحب قناة المحور التى انحازت للنظام بشكل كامل واستضافت فتاة ادَّعت أنها قائدة الثورة وتلقت تدريبها على يد الموساد.

٨ - سيد على -مذيع برنامج ٤٨ ساعة، الصحفى فى الأهرام- كان ضد شباب مصر.

٩- هناء سمرى مذيعة برنامج ٤٨ ساعة.

١٠- خالد الغندور -لاعب الكرة السابق، مقدم برامج رياضية حالى- الذى شنَّ حربًا شرسة على شباب مصر من أجل العائلة المالكة.

١١- التوءم إبراهيم حسن وحسام حسن اللذان طالبا بمحاصرة الشباب فى ميدان التحرير ومنعهم من الطعام والشراب حتى الموت.

١٢- الفنان حسن يوسف وزوجته شمس البارودى صاحبا نكتة وجبات كنتاكى التى توزَّع على شباب مصر فى التحرير.

١٣- زينة ممثلة مغمورة شوهدت فى مظاهرات تأييد مبارك وتؤكد أن شباب التحرير مأجورون.

١٤- عمرو مصطفى، مغنٍّ وملحن مغمور وصف شباب التحرير بالخونة.

١٥- أشرف زكى -نقيب الممثلين السابق- حاول دفع الجميع رغم أنوفهم لمظاهرات تأييد مبارك.

١٦- عادل إمام أهان شباب الثورة فى بدايتها.

١٧- مرتضى منصور قدَّم حلقة من حلقات التليفزيون ضد الشيخ القرضاوى وشباب ٦ أبريل وشباب ثورة مصر.

١٨ - تامر حسنى أعلن ببساطة تأييده مبارك فى الفضائيات واتهم شباب الثورة بالعمالة، ثم عاد باكيًا محاولا الاعتذار فى التحرير.

١٩- سماح أنور طالبت بحرق شباب الثورة فى ميدان التحرير.

٢٠- طلعت زكريا وصف شباب الثورة بقلة الأدب، وقال إن ميدان التحرير وكر للجنس والمخدرات.

٢١- إلهام شاهين ممثلة إغراء قديمة قالت إن مصر تحتاج إلى قبضة من حديد لتحكمها.

٢٢- نادية الجندى طالبت شباب الثورة بقراءة الكتب لكى يعرفوا أفضال مبارك.

٢٣- إيهاب توفيق وعفاف شعيب ولاعب الكرة السابق هانى رمزى طالبوا برحيل شباب الثورة وبقاء مبارك.

٢٤- يسرا ممثلة اشتهرت بارتباطها بأفلام عادل إمام وطالبت الشباب بالرحيل وقالت إنها لا ترى سلبية واحدة فى نظام مبارك طوال ٣٠ سنة.

٢٥ - مى كساب ادَّعت أن الشباب جهلاء، وطالبت بإخلاء ميدان التحرير.

٢٦- هالة صدقى قالت إن ميدان التحرير أصبح مثل حديقة الحيوان ومزارًا سياحيًّا، والجالسون به يحصلون على نقود مقابل أن يتفرج عليهم الزوار.

٢٧ - أحمد بدير دافع عن مبارك وهاجم شباب الثورة ووصفهم بأن لهم مصالح.

٢٨- غادة عبدالرازق قالت إن شباب الثورة ناكر للجميل وإن مبارك راعى الفن.

٢٩- محمد فؤاد قال: مستعد لتقبيل أقدام شباب التحرير حتى يعودوا إلى بيوتهم ويتركوا الرئيس يكمل مدة الرئاسة.

٣٠- الجهاز الفنى للمنتخب الوطنى بالكامل وأعضاء اتحاد الكرة الفاسدون.

٣١- قناة الفراعين لصاحبها الذى لا يُعرف له اسم أو لون ثابت حتى اليوم.

٣٢- دلال عبدالعزيز وصفت شباب الثورة بالمخنثين.

٣٣- عصام الحضرى قال إن مبارك تعب من أجلنا وإن الثورة فتنة من الجزيرة.

٣٤- صابرين قالت: مبارك حمى المصريين ٣٠ سنة، وحزينة على إهانته.

٣٥- مجموعة قنوات مودرن التى يرأسها وليد دعبس، وأيضًا مدحت شلبى مقدم البرامج بالقناة.

٣٦- هالة فاخر قالت إن كل مصرى لازم يوطى على جزمة مبارك ويبوسها.

٣٧- مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين.

٣٨- مصطفى بكرى.

٣٩- الإعلاميون: تامر أمين وخيرى رمضان وممتاز القط ومعتز الدمرداش.

وتضم القائمة كذلك القنوات الأرضية كافة والفنانين: نبيلة عبيد ووفاء عامر وحكيم وفريدة سيف النصر وأحمد السقا ومحمد عطية وأحمد عز وتامر عبد المنعم ومنى زكى وآخرين.

وهكذا.. وضعت ثورة ٢٥ يناير عددًا من الفنانين المصريين وصحفيين وإعلاميين، ورياضيين، ومشاهير المجتمع ضمن «القائمة السوداء» التى نشرها ناشطو الثورة على الإنترنت، وعُرضت فى جميع وسائل الأعمال؛ نتيجة لمواقفهم المتخاذلة والمناوئة للثورة، وتأييدهم بقاء مبارك ونظامه فى الحكم.

وشملت القائمة السوداء المطرب تامر حسنى، الذى طالب المحتجين فى ميدان التحرير بالعودة إلى منازلهم، مما استفزَّ البعض وانهالوا عليه بالضرب، حين حاول الدخول إلى الميدان. لم يكن لدى حسنى شجاعة رجال البلد وأصر على موقفه، رغم أنه تراجع وبكى، لكن بعد فوات الأوان.. مؤكدًا أنه كان مضغوطًا عليه من بعض الأشخاص ليخرج ويقول هذا الكلام، وعدَّل رأيه فجأة وأيَّد الثورة وطرح لها ألبومًا كاملا، ونسى أنه شاب تخطى الثلاثين ومن عمر شباب الثورة، وكان يمكن أن يصبح مغنيها الأول بامتياز. ذلك الاعتذار المتأخر لم يشفع لحسنى عند الجمهور، حيث يرى الكثيرون أنه لن يستعيد شعبيته من جديد، كما طالب البعض بمقاطعة أعماله.

حال حسنى، ليس بعيدًا عن حال الزعيم عادل إمام، فقد وقف النجمان فى خندق واحد، لكن السؤال الذى يطفو على السطح هو: كيف سيحتفظ الزعيم بلقبه بعد الثورة، بعد إعلانه التضامن والدفاع عن الرئيس المتنحى حسنى مبارك؟. هذا اللقب ناله من الشعب المصرى، الذى أصيب العديد منه بالدهشة، فى حين لم يندهش البعض الآخر؛ حيث يعرف المقربون من عادل إمام أنه من الأصدقاء المقربين للرئيس مبارك فى فترة حكمه، بل على المستوى الأسرى أيضًا.

انضم للقائمة السوداء أيضًا فنانون تضامنوا مع الحكم السابق وقادوا مظاهرات لتأييده، منهم: زينة، ومى كساب، ومحمد هنيدى، وسماح أنور التى طالبت بحرق المحتجين فى ميدان التحرير، وغادة عبد الرازق التى كانت تؤيد بحماسة.

ونجا من القائمة فصيل آخر التزم الصمت، واكتفى بمراقبة تطورات المشهد، بحيادية تنمُّ عن ذكاء منهم، لكن مع ذلك خسارتهم تساوى من أعلنوا تضامنهم مع النظام السابق. على رأس هؤلاء الصامتين: الفنان عمرو دياب؛ فهو لم يصمت فقط، بل هرب إلى لندن. ويفسر البعض عدم إعلان دياب موقفه ليس لعدم تأييده للنظام السابق، لكن خوفًا على خسارة نجوميته.. متناسيًا أن ذلك واجب وطنى؛ حيث أكد مصدر مقرب من دياب فى خضم الأحداث أنه سافر إلى لندن. وأشار المصدر -كنوع من التجميل- إلى أن دياب فى الفترة الماضية كان على خلاف شخصى مع جمال مبارك نجل الرئيس السابق. وأعلن المصدر نفسه أن دياب كان ينوى فى فترة سابقة أن يعيش فى لبنان، لكن لأسباب لا يعرفها أحد تم إلغاء الفكرة.. قوبل دياب من شباب الثورة بهجوم لاذع على موقع «فيس بوك»، وسحبوا منه لقب «الهضبة» وأطلقوا عليه «الهضوبة»، وتم إنشاء صفحات على الموقع تدعو لمقاطعة فن دياب.

وعلى غرار دياب الفنانة منة شلبى التى طبقت نظرية دياب فى الهرب إلى لندن. أما الصامت على غير العادة فكان الفنان محمود ياسين الذى يُعرف عنه أنه ضليع فى السياسة، وأيضًا نور الشريف صاحب أفكار التنوير والتغيير، وكذلك الفنان يحيى الفخرانى.. وانضم إليهم المطرب محمد حماقى فقد اكتفى بالتعليق على «فيس بوك» بعبارات مضببة لا تعرف منها، هل هو مؤيد أم معارض.

أما فصيل الفنانين الذين حاولوا إمساك العصا من الوسط، فكانوا كثيرين أبرزهم: أحمد السقا ومنى زكى وأحمد حلمى، حيث شاركوا فى مظاهرة ٢٥ يناير، إلا أنهم انضموا بعد ذلك لمناهضة الفكرة عبر مشاركتهم فى مداخلات هاتفية بالتليفزيون الحكومى.. كما فعل المطرب محمد فؤاد الذى بكى خوفًا على المحتجين، لكن بكاء فؤاد أصبح بمثابة لازمة قديمة، فقد بكى من قبل أثناء الأزمة الكروية بين مصر والجزائر، كما بكى فى إحدى حلقات عمله الأخير «أغلى من حياتى» ثلاث مرات فى حلقة واحدة كنوع من اجتذاب تعاطف الجمهور.. لكن شتان بين تعاطف الأخير، وتعاطف الشعب.

كما تبرأ صحفيون وإعلاميون وفنانون من الإعلام الرسمي - سواء المقروء أو المسموع أو المرئي - متهمين إياه بالكذب في تناوله أحداث الثورة الشعبية التي تشهدها مصر، وتعمد تشويه صورة الشعب المصري، وجاء في بيان أصدروه «نحن الموقعين على هذا البيان من العاملين في الصحافة والإعلام والفن المصري... نعلن براءتنا إلى الله والشعب المصري العظيم مما يقوم به الإعلام الرسمي (المقروء والمسموع والمرئي) ومن على شاكلتهم من تزوير للحقائق وكذب وافتراء وتشويه متعمد وساذج لصورة هذا الشعب النقي الطاهر، الذي يحرص على حرية وتقدم هذا الوطن أكثر مما يحرص على حياته».

وطالبوا الإعلام الرسمي بالاعتذار عن هذه «الأكاذيب» التي يروِّج لها، وإيقاف المسئولين عنه ومحاكمتهم، وأعلنوا عزمهم إعداد «قائمة سوداء» لمن وصفوهم بأنهم باعوا شرفهم المهني لخدمة النظام وزبانيته، على حد وصف البيان. ووقع على البيان ٣١٤ من الصحفيين والإعلاميين والفنانين، من بينهم عدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وهم: جمال فهمي ويحيى قلاش وعبير سعدي، ومن الفنانين: خالد يوسف وخالد النبوي وعمرو واكد وبسمة.

وطالب مئات العاملين بمؤسسة دار التحرير من صحفيين وإداريين وعمال بمحاسبة قيادات المؤسسة من رئيس مجلس الإدارة وعدد كبير من رؤساء التحرير، وأعدَّ أبناء المؤسسة قائمة بأسماء القيادات التي يطالبون بالتحقيق معها ومحاسبتها على ما أسموه «فقدان المصداقية لدى الشارع المصري والاستيلاء على أموال المؤسسة بدون وجه حق».

وضمت القائمة: علي هاشم، رئيس مجلس الإدارة، وعددًا من رؤساء التحرير هم: محمد علي إبراهيم، وخالد إمام، ومحمد نور، وشفيق السيد، وإبراهيم محمود، وفادية وإبراهيم محمود، وأحمد عبد الخالق، ويسري الصاوي، ومحمد حسن، وعلاء رمضان. وقرر أبناء دار التحرير الاعتصام والمبيت أمام مبنى المؤسسة، وهددوا بمنع علي هاشم رئيس مجلس الإدارة من الدخول، وهو ما أكده جمال عبد الرحيم -عضو مجلس الإدارة- كما اتفقوا على منع أي من قيادات المؤسسة من استخدام السيارات الخاصة بها والخروج منها على أقدامهم. من جانبه، طالب مجدي سالم -رئيس تحرير مجلة عقيدتي- الذي

انضم للمحتجين، بتغيير شكل ملكية المؤسسات القومية بما فيها دار التحرير بحيث يمتلك العاملون بها نسبة ٥١ ٪ من الأسهم، على أن تُطرح النسبة الباقية من الأسهم للبورصة حتى توفر سيولة مالية تساعده على العمل.

وطالب المحتجون بتشكيل مجلس تحرير وإدارة جديد يُنتخب من بين أبناء المؤسسة لإدارتها خلال الفترة المقبلة، بحيث يشمل المجلس وجوهًا جديدة قادرة على كسب ثقة الشعب المصرى فى الفترة المقبلة لإصدارات دار التحرير التى كانت موالية للسلطة. وأكد محمد الشرقاوى -رئيس قطاع التكنولوجيا- أن إبعاد قيادات المؤسسة سيساعد على إعادتها لتصبح معبرة عن مطالب الشعب، وقال: «إعادة إحياء جريدة ميتة أصعب من إصدار جريدة جديدة، لكن يستطيع أبناء المؤسسة إجراء ذلك بسرعة». وردد المحتجون -الذين ضموا عددًا من رؤساء التحرير، ومجدى سالم عقيدتى، وأعضاء مجلس الإدارة منهم: فهمى عنبة وسعد الدين- هتافات «قليل من الذكاء.. ارحل يا أبو الغباء»، و«إحنا مؤقتين ونطالب بالتعيين ونطالب بالتحرير» و«مش هنخاف ولا هنطاطى.. إحنا كرهنا الصوت الواطى».

ويقول د. حلمى محمد القاعود إن الشعب المصرى يسعى إلى نيل حريته واستعادة كرامته، وإسقاط نظام فاسد إرهابى قام على السلب والنهب، فقدَّم ثمنًا غاليًا هو دم الشهداء الأبرار الأطهار، مع الإصرار العظيم على المطالبة برحيل النظام الفاسد المجرم من خلال المظاهرات المليونية التى استمرت خمسة عشر يومًا حتى الآن، تحت وطأة الظروف الجوية القاسية، ومواجهة الرصاص الحى، وعصابات الجمال والخيول والحمير..

وفى خضم هذه الملحمة التاريخية العظمى، يظهر بعض الخونة والانتهازيين الذين لا يجدون غضاضة فى خيانة دم الشهداء، وإهانة الشعب المصرى، والانحياز إلى النظام الفاسد، والإسهام فى تفريغ الثورة المباركة من مضمونها. ويمكن أن نضع هؤلاء فى قائمة سوداء أبرز من فيها:

المثقفون الانتهازيون

وهؤلاء من الذين عاشوا فى الحظيرة الثقافية، وكانوا اليد التى لم تتوضأ، ويكتب بها النظام الفاسد صفحات الكراهية للإسلام، ويؤلف أدبياته الفاسدة المعادية للحرية

والكرامة والعدل، وكانوا يغترفون من أموال الشعب البائس بلا حدود مرتبات وبدلات ومكافآت وامتيازات وجوائز منحوها لأنفسهم ورفاقهم وأتباعهم دون وجه حق، ودون أن يخجلوا من أفعالهم المشينة ضد الشعب وثقافته التى تتناقض مع مقولاتهم عن التنوير والتقدُّم والحداثة، وكان النظام المتهالك يدعوهم إلى حفلاته ولقاءاته ومؤتمراته ومناسباته وترتيباته ضد الأمة، ودينها الإسلامى، وثقافتها العربية الإسلامية، وقيمها وأخلاقها .. هؤلاء الانتهازيون قفزوا فوق دماء الشهداء، ومنهم من تسلم المسئولية متضامنًا مع النظام الإرهابى المتداعى، وراح يحمل حقيبة العار والشنار، مدعيًا أنه ينحاز إلى الشباب والثورة! يا لكم من منافقين وكذبة وأصحاب وجوه صفيقة!!

المفارقة أن بعضهم يركب موجة الثورة، ويمتطى قصيدة أبى القاسم الشابى، ويدَّعى بطولة ليست له، ثم وهو الأخطر يطالب بإلغاء الإسلام! هل هذا هو النضال أيها الخدم المجرمون؟ هل هذه هى البطولة الثورية أن تطالبوا فى غمرة الثورة بإلغاء المادة الثانية من الدستور أيها الكذبة الانتهازيون؟ هل هذه هى الثورية الحقيقية أن تتركوا الجماهير تتصدى بصدورها العارية للرصاص الحى، وتحدثوننا عن الدولة المدنية والدولة الدينية، وتطالبون بإقصاء الإسلام من الحياة والمجتمع، وأنتم تعلمون أن الإسلام هو أول من أقام الدولة المدنية فى التاريخ؟

إننا يجب أن نرفضهم، ونرفض منهجهم الرخيص فى السطو على الثورة، ونرفض أسلوبهم الإجرامى فى الطعن فى إسلامنا وقيمنا وأخلاقنا، ونضعهم فى القائمة السوداء لأعداء الثورة والشعب والإسلام، فكثير منهم ملحد، وكثير منهم ماسونى يخدم الصهيونية، وكثير منهم يبحث عن مصالحه الخاصة، وهم فى كل الأحوال ليسوا من الثورة وكرامتها وطهارتها وشرفها فى شىء، لسبب بسيط هو أنهم انتهازيون مجرمون بالمعنى الكامل للجريمة .

إمبراطورية الإعلام

ويتحدث د. حلمى القاعود عن الإعلام المصرى ويقول: إن هذه الإمبراطورية مصنع الكذب والنفاق والشر، وتشويه الشرفاء والترويج للباطل وقلب الحقائق، وتحريف الكلم عن مواضعه. إن هذه الإمبراطورية التى تضم عشرات القنوات الفضائية والمحلية وقنوات

ملك اليمين المملوكة لرجال القروض والنهب والنصب الإجرامى، وقفت ضد الثورة الشريفة المباركة، وأيدت النظام الفاسد المتهالك، وكذبت على الله والناس، ولم تنقل الحقيقة أبدًا، بل فتحت أبوابها للمنافقين والكذابين والمدلسين، وأعداء الحرية، وعبَّاد الطواغيت.

وما بالك بإعلام يرى أن مصر لا تملك شرف الثورة من أجل كرامتها وعزتها وحريتها، وتنتظر أن يحركها من يستهدفون مصر، وأن الأجندات الخارجية وراء الثورة والدعوة لإسقاط النظام المستبد الفاسد؟.. ثم ما بالك بإعلام يسمح لبعض المأجورين من خدام الأمن الفاشل أن يتهموا الثوار بالعمالة لأمريكا وغيرها؟ أو يسمح لبعضهم الآخر أن يتهم الثوار بالشذوذ والانحراف؟ إن إعلامًا كهذا هو إعلام شيطانى يجب أن يتم إلغاؤه، وأن يكون من بين أهداف الثورة المباركة تفكيك هذه الإمبراطورية الفاسدة؛ كى لا يكون للكذب مكان فى أرض النيل! وأن يتم توفير ميزانيته الضخمة من أجل الفقراء والمساكين والذين طحنهم الفاسدون المفسدون.

ويتحدث القاعود عن فئة (الهِشِّك بِشِّك) معتذرًا عن استخدام هذا المصطلح، الذى لم يجد سواه مناسبًا للدلالة على من نسميهم فى قرانا بالعوالم والغوازى والمشخصاتية والطبالين والزمارين وبتوع الكرة، وهؤلاء يجدون فى أنفسهم الجرأة لتطالب واحدة من العوالم بحرق المتظاهرين فى ميدان التحرير، أو تتكلم غازية عن ضرورة ضرب مائة ألف وإبادتهم بالطيران ليستقر النظام والأمن، أو يدعو «مسخة» مشخصاتى إلى العودة إلى المنازل بدلا من الثورة على النظام الفاسد، ويتهم الثوار بتهم لا تليق!.ثم إن مدرب الكرة أو أمثاله ممن أغدقت عليهم أطراف النظام من أموال الشعب المسكين، حين يهاجم الثورة معتقدًا أن سادته الذين يغدقون عليه سيظلون إلى الأبد يملكون مفاتيح العطاء الذى لا ينقطع، فهو واهم؛ لأن سادته سيذهبون بمشيئة الله إلى حيث يحاسبهم الله والتاريخ والناس!. إن هؤلاء (الهِشِّك بِشِّك) يجب أن يوضعوا فى القائمة السوداء، ليعاملهم الجمهور بما يستحقون!.

علماء السوء

ويقصد بهم علماء السلطة وفقهاء الشرطة الذين يتبرعون بالفتاوى والخطب لإرضاء أهل السلطان الطغاة البغاة، ويستنكرون أن تنهض الشعوب لرد المظالم ومنع البغى

والتسلُّط وانتهاك الحرمات، ويصفون الثورة على القتلة واللصوص بأنها فتنة، وفى الوقت ذاته لا نرى منهم كلمة أو نصيحة للحكام الظالمين ليعدلوا بين الناس، أو يكفُّوا أذاهم عن الأبرياء الأطهار الشرفاء، أو يمتنعوا عن تغييب الأحرار وراء القضبان والأسوار.

إن علماء السلطة وفقهاء الشرطة لا ينتمون إلى العلماء الذين هم ورثة الأنبياء. إنهم أعوان للطغيان والفراعنة ولن يفلتوا من العدالة الإلهية فى الدنيا والآخرة. المفارقة أن بعض هؤلاء المنتمين إلى علماء السوء استعانت بهم إمبراطورية الإعلام الكاذب لتقنع الشباب الثائر بالعدول عن ثورته، وكانت هذه الإمبراطورية قد اتهمتهم قبل أسابيع بأنهم يوقدون فتنًا طائفية واجتماعية، وأغلقت قنواتهم الفضائية، ووصفتهم بأوصاف لا تليق، فإذا بهم لا يجدون فى أنفسهم حرجًا من الاستجابة لإمبراطورية الكذب والأذى، فيقدمون الفتاوى الحرام، ويقفون إلى جانب الظالمين، اللهم سلطهم عليهم وانتقم منهم، جزاء ما قدموا.. وأسأل: هل تصدقهم الجماهير بعد الفتاوى الحرام؟

الأقلام التى لم تتوضأ

بعض كتاب النظام الذين يتولون مناصب رئاسة التحرير أو مجالس الإدارات فى الصحف الحكومية يأخذون جانب النظام الفاسد على طول الخط، ويدافعون عنه بالباطل، وكم أهانوا شرفاء، وآذوا أبرياء، وقلبوا الحقائق، وردحوا للخصوم السياسيين، بل وصل الانحطاط ببعضهم إلى النيل من شرف بعض السيدات لإرضاء النظام الفاسد.

هؤلاء الكتاب الذين يؤمن بعضهم بما يسمى «الدعارة الحلال!» كانوا ضد الثورة، وضد شبابها وشهدائها، مع أنهم يعيشون الآن مرحلة انعدام الوزن خوفًا من ذهاب سادتهم ورحيلهم إلى الأبد إن شاء الله. إن حسابهم آتٍ لا محالة ..!. إن القائمة السوداء كلها ستكون محل حساب لا ريب فى يوم ما، ولن يصح إلا الصحيح، والله غالب على أمره.

وقد أعلنت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عقب تنحى مبارك عن إطلاق موقع إلكترونى جديد مخصص لنشر أسماء الإعلاميين والفنانين والشخصيات العامة المصرية التى تحدت إرادة الشعب المصرى ودعمت نظام حسنى مبارك. وجاء الموقع تحت اسم «قوائم العار»؛ حيث ينشر قوائم لأسماء الشخصيات التى أدلت بتصريحات

ضد الثورة المصرية والمطالبين بالديمقراطية فى كل مدن مصر وخاصة ميدان التحرير، بالإضافة لصفحة تقدم الشكر لكل الشخصيات العامة التى شاركت ودعمت المظاهرات، ووقفت فى صف الشعب المطالب بالديمقراطية.

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان «إننا مع حرية التعبير، ومع حق أى شخص فى تبنى أى موقف.. لكن التحريض والاتهامات بالعمالة، هو إمعان فى قمع آخرين لديهم مواقف ضد الديكتاتورية، وموقع «قوائم العار» يوضح فقط مواقف هؤلاء المحرضين ضد حرية شعب ورغبته فى الديمقراطية التى يسعى لتحقيقها، ونحن لا نحرض على أحد ولا نطالب بمحاكمتهم، باستثناء وزير الإعلام أنس الفقى، الذى خان الأمانة ورهن نفسه لتضليل المصريين والتحريض ضد الشباب المصرى».

وأضافت الشبكة العربية: «بعض هذه الشخصيات ، لم تكن شريفة حتى أن تظل على رأيها فى الدفاع عن نظام مبارك المخلوع، بل سارعت وغيَّرت رأيها مثل الفئران التى تهرب من سفينة غارقة، وهؤلاء هم منعدمو الشرف؛ لأن تبنى البعض آراء مخالفة يبقى فى إطار الرأى المخالف، لكن تبدُّل الآراء بهذه السرعة هو موقف مشين». كما نشرت الشبكة على الموقع نفسه، بعض أسماء من سارع منذ اللحظة الأولى لدعم حق المصريين فى الديمقراطية، تبعًا لقناعتهم، ومبادئهم، تقديرًا لهم ولثباتهم على مواقفهم، فلهم منا كل تقدير.

وأعلنت الشبكة عن ترحيبها باستقبال مزيد من الأسماء، سواء التى دعمت الديمقراطية أو التى دعمت مبارك؛ حتى تكون شهادة للتاريخ وتوثيقًا لمواقف كانت مؤثرة فى تاريخ الشعب المصرى.

وقد تصدر الرياضيون المصريون قائمة العار التى أعلنها موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير .وضمَّت قائمة العار الرياضية كلا من: «حسن شحاته» و«حسام حسن» و«إبراهيم حسن» و«مرتضى منصور» و«أحمد حسام ميدو» و«عصام الحضرى» و«شيكابالا» و«مصطفى يونس» و«خالد الغندور». وذكر الموقع أنه مع حرية التعبير ومع حق كل شخص فى تبنى أى موقف، ولكن التحريض والاتهامات بالعمالة هو إمعان فى قمع آخرين لديهم مواقف ضد الديكتاتورية، وموقع «قوائم العار» يوضح فقط موقف هؤلاء المحرضين ضد حرية شعب ورغبته فى الديمقراطية التى يسعى لتحقيقها.

ورفض عدد كبير من ثوار ٢٥ يناير حذف قناة الفراعين وصاحبها توفيق عكاشة من قوائم أعداء الثورة باعتبارها إحدى القنوات التى كانت تهاجم الثورة، وتستضيف عددًا كبيرًا من أعداء الثورة حتى قبيل سقوط النظام السابق. وأكد عدد من الشباب أن قائمة بأسماء عدد من القنوات والشخصيات التى مارست دورًا ضد الثورة سيتم إعدادها لتكون أحد أهم المراجع التاريخية لأعداء ثورة الشباب، وأن هناك شخصيات وقنوات تم استبعادها من القائمة الأولى.

وأشار الثوار إلى أن تحوُّل بعض القنوات الفضائية بعد نجاح الثورة لا يعنى أن يتم رفع اسمها من قائمة أعداء الثورة، وهو ما حدث مع قناة الفراعين التى لعب صاحبها توفيق عكاشة دورًا غريبًا ومريبًا لضرب ثوره ٢٥ يناير، عن طريق اتهام الثوار بأن لديهم أجندات خاصة ينفذونها فى التحرير.

يُذكر أن صاحب قناة الفراعين هو عضو بالحزب الوطنى ونجح فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، بالتزوير أمام فؤاد بدراوى أحد قيادات حزب الوفد. وكان الثوار قد وضعوا لائحة أسماء ٣٥ شخصية من الشخصيات التى انتقدت الثورة وكالت لها الاتهامات أو التى أعلنت دعمها للرئيس السابق حسنى مبارك.

وجاء على رأس القائمة: وزير الإعلام المصرى السابق أنس الفقى، وقناة الفراعين أيضًا.. كما ضمت القائمة أيضًا خالد الغندور الذى خاض حربًا يومية شرسة من أجل تأييد بقاء الرئيس مبارك فى الحكم، إلى جانب عدد من الفنانين، ونجوم كرة القدم مثل: التوءم حسام وإبراهيم حسن، والممثلين: حسن يوسف، وزينة، وسماح أنور، وعمرو مصطفى، وطلعت زكريا، وهالة صدقى، وأعضاء اتحاد الكرة.

وهكذا.. كانت «القوائم السوداء» سلاحًا فعالا ضد المتحولين المتلونين اللاعبين على كل الحبال، الذين يرفعون الآن شعارات تدعو للتسامح وأن يلعب الجميع فى الحديقة وكأن شيئًا لم يكن، وكأن أحدًا لم يسخر من دم الشهداء، ويقف فوق جثثهم هاتفًا للنظام الساقط. إنهم يمارسون الابتزاز والابتذال حين يقولون: لا لمحاكم التفتيش، وكأن أحدًا يعلق لهم المشانق فى الشوارع وميادين الثورة. إنهم يمارسون اللعبة الوضيعة ذاتها بأكروبات استباقية ويصورون أنفسهم على أنهم ضحايا نزعة انتقامة ومزاج تصفوى أعقب نجاح الثورة، وهذه

قمة الشطارة والفهلوة وأفخر أنواع النصب والتدليس الإعلامى، بحيث يفلتون من المحاسبة على جرائمهم فى حق الثوار والشهداء.

لا أحد ينصب محاكم التفتيش، أو يعلق المشانق، كل المطلوب أن يكون هناك حساب، على الأقل أدبيًا، لكل الذين تطاولوا على ثورة الشعب، وتخرصوا على شبابها، واتهموهم بالعمالة والتكسُّب من النضال. إننا أمام حالات صارخة لا تقبل الشك، فالذين جلبوا فتاة مجهولة ولقّنوها كلامًا ساقطًا عن السفر إلى أمريكا والقبض والعودة بالأجندة يجب ألا تمر فعلتهم الشنيعة بلا حساب، فإما أن الفتاة ارتكبت هذه الجريمة بالفعل وسافرت وعادت بالدولارات والخطط، فتكون بذلك قد أقدمت على جريمة ترتقى إلى الخيانة والجاسوسية.. وإما أن الحلقة كلها كانت مصنوعة ومفبركة والكلام الذى رددته الفتاة كان تلقينًا من القناة التى استضافتها، فنكون أمام جريمة إعلامية كاملة الأركان، لا تقل فى بشاعتها عن جريمة جلب فتيات لتمثيل دور داعرات وفتيات ليل فى مصر، وهى الجريمة التى أطاحت بمذيعة كانت ملء السمع والبصر قبل سنوات.

إن عشرات الآلاف من شباب الثورة يشتعلون بالغضب ويئنون من ألم عمليات النهش الإعلامى فى سمعتهم وشرفهم.. أحد هؤلاء أرسل رسالة للكاتب وائل قنديل تفيض دمعًا يستحلفه بالله والوطن ألا يمر هؤلاء بجرائمهم ويقول فى رسالته «أستحلفكم بالله بدم الشهداء التى أريقت غالية زكية ألا تتركوا هؤلاء المتحولين؛ لأنهم أخطر على ثورتنا من الشيطان نفسه.. فهم بالفعل حاشية فاسدة تستطيع أن تفسد أى نظام مهما كان.. أنتم أنتم وحدكم ومن خلال كتاباتكم ومن خلال ظهوركم فى وسائل الإعلام تستطيعون تحجيم هؤلاء وإجبارهم على أن يجلسوا فى الأماكن الوحيدة الصالحة لهم وهي(...). أستحلفكم بالله ألا تتركوهم. إنها ليست تصفية حساب بقدر الخوف من أن تختطف الثورة من هؤلاء......

من أدرانا أنهم لن يتحولوا ويركبوا موجة الثورة كما بدءوا الآن ثم يزين لهم شياطينهم تملُّق من سيحكم من الجيش لفترة انتقاليه ومن سيأتى من بعدهم ليزين لهم أنهم من أنقذوا البلد من الضياع وأن البلد ستغرق لو تركوها وأساليب حقيرة ملتوية عانيناها لسنوات وسنوات وكنت أنت لها بالمرصاد؟!..آن الأوان أن نتخلص من كل هؤلاء بأن يُجبروا على

الجلوس فى بيوتهم ليكتبوا مذكراتهم التى إن كتبوها بصدق لجنوا منها الملايين؛ لأننا فى تلك الحالة سنعرف فضائحهم جميعًا.

وقد شنَّ مجموعة من شباب ٢٥ يناير العديد من الحملات الشرسة على الفنان طلعت زكريا.. موضحين أنه أحد توابع النظام السابق وتجب مقاطعة أعماله الفنية فى المرحلة المقبلة. وأنشئوا صفحة على «الفيس بوك» من أجل مقاطعة أحدث أفلامه بعنوان «سعيد حركات»، «الفيل فى المنديل». ولم يكتفِ الشباب بذلك، بل أكدوا مقاطعة جميع أعماله التى سيقوم بها خلال هذه المرحلة.

جاء قرار مجموعة الشباب بمقاطعة أعمال الفنان طلعت زكريا بعد أن أدلى بتصريحات تؤكد أن المعتصمين بميدان التحرير كانوا يتعاطون المخدرات، إضافة إلى تأكيده أنهم يقيمون علاقات جنسية، وهو ما أثار غضب شباب ٢٥ تحرير وقرروا مقاطعته بشكل تام.

وبناء على ذلك، أصدر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود قرارًا باستدعاء الفنان طلعت زكريا، وذلك بعد أن تعددت البلاغات التى تتهمه بإهانة ثوار التحرير واتهامهم بممارسة الدعارة داخل الخيام بميدان التحرير وتعاطى المخدرات. لذلك جاء قرار النائب العام باستدعائه يوم ٢٤ من الشهر الجارى لسماع أقواله فيما نُسب إليه من سب وقذف ثوار «٢٥ يناير» الموجودين بميدان التحرير.

وكان قد تقدم مؤخرًا محام مصرى ببلاغ إلى النيابة العامة ضد طلعت زكريا يطالبه برد الأموال التى أُنفقت على علاجه من نقود الشعب قائلا إنه غير مستحق للعلاج على نفقة الدولة، كما طالب بمحاسبته على سب شباب ثورة ٢٥ يناير واتهامهم بممارسة الرذيلة وتعاطى المخدرات بميدان التحرير.

وسخر طلعت زكريا من هذا البلاغ وأكد أنه لا يعلم شيئًا عنه، لكنه سيكلف المحامى الخاص به ببحث الأمر، وقال إن علاجه كان على نفقة رئاسة الجمهورية وليس على نفقة الدولة، ومن ثم فإن من يريد استرداد هذه النقود، فليطلبها من الرئيس السابق حسنى مبارك، على حد قوله.

وأقام مجموعة من شباب الثورة جمعية بعنوان «الجمعية الوطنية لملاحقة أعداء الثورة»، وذلك من أجل تتبع كل من أساء للثورة من الفنانين، حيث تدعو لمقاطعتهم فى

كل المحافل التى يشاركون فيها. وتهدف الجمعية لملاحقة الفنانين، الذين أساءوا للثورة وحاولوا تلطيخ سمعة الثوار، وعلى رأسهم: تامر حسنى، وغادة عبد الرازق، وسماح أنور وطلعت زكريا؛ حيث تتبُّع هؤلاء الفنانين ومحاصرتهم، والتضييق عليهم؛ إذ ستقوم عند عرض أى عمل لهم بتذكير الجمهور بما قالوه عن شهدائهم كى ينصرفوا عنهم، وبذلك تتراجع شعبيتهم وإيرادات أفلامهم، فتُحجم عنهم شركات الإنتاج وينطفئ بريقهم، والأمر نفسه مع المطربين عند إصدار ألبوم أو أغنية أو كليب، والوقوف ضدهم فى حالة خوضهم انتخابات أى نقابة أو تجمع لهم.

وأعربت الفنانة غادة عبد الرازق عن استيائها من انضمامها لقائمة فنانى القائمة السوداء المعارضة لثورة ٢٥ يناير. وأكدت غادة أنها لم تؤيد الرئيس السابق ونظامه من الأساس، وإنما خرجت من أجل الدعوة للاستقرار فقط. كما رفضت وجودها فى القائمة السوداء وقالت إن من حق كل شخص أن يعبر عن رأيه ووجهة نظره، فهذه هى الديمقراطية. وقد اعتبرت غادة عبد الرازق إدراجها فى القائمة السوداء للفنانين معارضى الثورة، غير منطقى؛ لأن من أهم أهداف الثورة هى الديمقراطية والتعبير عن الرأى بحرية، فيما يعنى إدراج اسمها فى هذه القائمة ديكتاتوريةً. يُذكر أن تصريحات غادة عبد الرازق ضد ثورة ٢٥ يناير وتأييدها المطلق للرئيس السابق قد أثارت جدلا واسعًا، وأسهمت فى تراجع شعبيتها بشكل كبير ووضعها على قائمة العار السوداء التى ضمَّت أكثر من فنان هاجموا الثورة.

من جانبها، أبرزت صحيفة «القدس العربى»، التى تصدر أيضًا بالعاصمة البريطانية لندن، عنوانًا يقول: محمد فؤاد وعد بالانتحار حال تنحى مبارك، والجمهور يطالبه بتنفيذ وعده. وكتبت الصحيفة: «بالرغم من المحاولات التى يجريها الفنان محمد فؤاد من أجل تحسين موقفه أمام شباب الثورة، فإن مجموعة من الشباب طالبوه عبر جروبات (مجموعات) على الفيس بوك، بتنفيذ وعده بالانتحار حال تنحى الرئيس مبارك.» وتابعت الصحيفة: «وكان فؤاد قد أكد أثناء حديثه على أحد القنوات الفضائية المصرية، أنه يحب حسنى مبارك، ويحترم قوته وانتصاراته، بل أكد أن المظاهرات التى قام بها الثوار فى ميدان التحرير هى السبب فى أعمال السلب والنهب التى انتشرت فى مصر».

كما قال خلال مكالمته الهاتفية إنه سوف ينتحر إذا تنحى الرئيس المصرى محمد حسنى

مبارك عن الحكم، وبناءً على ذلك، طالبه البعض على موقع التواصل الاجتماعى الفيس بوك بتنفيذ وعده بالانتحار بعد التنحى.

من جهته يسعى فؤاد لمصالحة هؤلاء الشباب عن طريق تسجيل أغنيات عن الثورة؛ إذ قام بتسجيل أغنيتين فى أقل من عشرة أيام، الأولى بعنوان "استرها يارب"، والثانية بعنوان «بشبه عليك»، وإهدائهما لشهداء ثورة الشباب، كما يبحث عن أغنيات أخرى لتقديمها خلال الفترة المقبلة.

كما طالب مجموعة من الشباب رئيس قناة المحور بإيقاف برنامج «صبايا» الذى تقدمه المذيعة ريهام سعيد وذلك بعد أن تعدت على شهداء التحرير وتحدثت عنهم بشكل غير لائق وأقرب إلى التجريح. وقد دشن عدد من النشطاء عبر الفيس بوك دعوات تطالب بإيقاف البرنامج وذلك عقب الحلقة الماضية من البرنامج التى ظهرت فيها ريهام بملابس حمراء احتفالا بعيد الحب، وهو الأمر الذى أثار غضب والدة أحد الشهداء والتى اتصلت بريهام لتلومها على ملابسها واحتفالها فى ظل وجود شهداء، لترد ريهام بأسلوب وصفه النشطاء بالمتعالى والمستفز قائلة: «أنا بلبس ملابسى العادية، وليه أم الشهيد قاعدة أمام التليفزيون لتتابع البرامج ودم ابنها لسه ما بردش؟».

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل عرضت حالات مرضية لأطفال تحتاج إلى مساعدات لإجراء عمليات جراحية دقيقة، وربطت بين هذه الحالات الإنسانية وشهداء الثورة وقالت:» زى ما زعلنا على ٥٠٠ أو ٦٠٠ شهيد راحوا فى الثورة لازم نعرف إن فيه أطفال محتاجة للمساعدة وممكن يتحولوا هم كمان لشهداء، وأنا بناشد الناس للتبرع، وأنا بعمل اللى عليا، مع إن فيه كتير أكدوا ليا إنى محدش هيتبرع فى ظل الظروف اللى إحنا فيها».

وهو الأمر الذى أثار غضب عدد كبير من جمهورها قبل معارضيها؛ حيث انهالت عليها التعليقات التى تطالبها بالاعتذار لأسر الشهداء ولشباب الثورة وإيقاف عرض البرنامج وذلك بعد أن هاجمت الشباب فى ميدان التحرير أثناء الثورة ووصفتهم بأنهم ليسوا مصريين وعملاء وأكدت أنهم « هيخربوا البلد»، وكررت هذه العبارات مرات عديدة خلال حلقاتها السابقة وقبل تنحى الرئيس المصرى.

وقال الفنان حسن يوسف إنه ليس ضد ثورة ٢٥ يناير.. مؤكدًا أنه معها منذ البداية، وأنها حققت مكاسب كثيرة للفن المصرى، منها: قلة عدد المسلسلات التى ستعرض فى رمضان المقبل، وأضاف أنه يقوم حاليًا بتصوير مسلسله الجديد الذى يكشف قضايا فساد فى الدولة.

ودافع يوسف عن رأيه بأنه ضد الإهانات التى يتعرض لها الرئيس السابق حسنى مبارك ووصفه لها بأنها «قلة أدب»، وقال: «للأسف أخذ البعض كلامى بمنطق «لا تقربوا الصلاة»، فقد قلت فى حديث مع قناة فضائية إننى مع الثورة، لكننى ضد الإهانات التى توجَّه إلى شخص الرئيس، فمنهم من وصفه بالخنزير، وآخر وضع الحذاء على صورته، وغيرها من الأفعال والألفاظ المسيئة». وتابع: «وقتها طالبت الثوار بالتوقف عن تلك الممارسات حتى يخرج مبارك بشكل لائق، وسامحه الله عما فعله فى مصر وشعبها، ويجازيه عما صدر منه من خير. ولكنى فوجئت بعدها بوصفى بـ«عدو الثورة»، وهو الأمر الذى أصابنى بالدهشة.

كما أعلنت الفنانة سماح أنور اعتذارها لشباب ثورة ٢٥ يناير عن تصريحاتها السابقة.. مؤكدة أن تصريحاتها تم عمل مونتاج لها لتُبثَّ بشكل يسيء لها ولهؤلاء الشباب. كما رفضت أن يعاد بث تصريحاتها التى دعت فيها لحرق المتظاهرين فى ميدان التحرير.

وأوضحت سماح أنور خلال استضافتها مع قناة «العربية»: «كل ما قاله شباب ٢٥ يناير عنى لهم حق فيه، لكنى لم أكن أقصد هؤلاء الشباب، وأقدم لهم الاعتذار؛ لأننى لم أكن أعلم حقيقة الثورة وماذا يحدث فى ميدان التحرير، وكنت مضلَّلة إعلاميًّا مثل كل المصريين فى المنازل، الذين يشاهدون قنوات التليفزيون المصرية».

وأضافت: «لم أقل أحرقوا شباب ٢٥ يناير، لكنى كنت أقصد بتصريحاتى المخربين، الذين يدمرون البلد، المعتصمين بميدان التحرير، فالإعلام المصرى ضلل كل المصريين من خلال القنوات الرسمية والخاصة، وخاصة أنه كان يقدم شبابًا على أنهم من حركة ٢٥ يناير، ويتحدثون عن وجود «بلطجية» وأشخاص يحملون أجندات خاصة فى الميدان، ويسعون لتخريب البلد». وأشارت إلى أنها تحترم ثورة شباب ٢٥ يناير وسعيدة بها للغاية؛ لأنها حققت ما فشل فيه كل الساسة والمعارضين.. لافتة إلى أنها ستقضى على الفساد فى البلد تمامًا، وهذا ما يهم كل مواطن مصرى.

وأعربت الفنانة علا غانم عن اندهاشها من ترديد أقاويل عن اعتذارها لشباب ثورة ٢٥ يناير بسبب سوء فهمها لهم.. مؤكدة أنها كانت تدعم الثورة وتؤيد مطالبها ولم تسئ إليها. وفى حين أكدت أن مصير الأعمال الفنية التى كانت تنوى تصويرها بات غامضًا بعد اندلاع الثورة، فإنها دعت الأقلام غير الشريفة إلى وقف بث الشائعات عنها. وقالت علا -فى تصريح لـMBC- إنها منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير وهى مؤيدة لمتطلبات الشباب، مثلها مثل أى مصرية عاقلة تهمها مصلحة البلاد، التى كانت فى معاناة وأزمات شديدة لسنوات طويلة. وأوضحت علا غانم أنها غضبت كثيرًا بعد أن نسب البعض لها الاعتذار لشباب ثورة ٢٥ يناير عن سوء فهمها لهم، وأنها لم تكن تعرف أن هناك أشخاصًا «مطحونين» فى مصر.

على الجانب الآخر، أشارت علا إلى أن كل الأعمال التى كان من المفترض أن تدخل تصويرها قريبًا مصيرها غير معلن وغير محدد، ومن أهم هذه الأعمال مسلسل (سلسال الدم) أمام عبلة كامل، ومسلسل (الصفعة) مع شريف منير، والمخرج مجدى أبو عميرة؛ حيث إن معظم الأعمال التى كُتبت قبل الثورة يجرى فيها تعديلات، وإعادة ترتيب أوراق؛ لأنها من المحتمل جدًّا أن تتوقف كل هذه الأعمال، فمصيرها بالنسبة لها غامض.

وبعد صمت طويل أدى إلى تضارب الأقوال حول موقف عمرو دياب غير الواضح من الثورة وغيابه المبالغ فيه وغير المبرَّر بالإضافة إلى الأنباء التى رددها البعض عن هروبه مع أسرته إلى خارج مصر بطائرته الخاصة أثناء الأحداث، وهو الأمر الذى نفاه قائد فرقته يحيى الموجى -فيما بعد- والذى كان مكلفًا بالرد نيابة عنه على الاتهامات الموجهة إليه والإدلاء بالتصريحات لدرجه أن مجموعة من زوار الفيس بوك أسست صفحة بعنوان «وداعًا عمرو دياب.. اقعد فى البيت أحسن»، احتجاجًا على صمته خلال أحداث الثورة، وزادوا عليه أن لقبه البعض بـ«عضومة» بدلا من الهضبة.

ولا نتصور إنسانًا عاش من خير هذا البلد يتركه بهذا الشكل القبيح الذى فعله المطرب عمرو دياب.. أرجو ألا يعود إلى مصر متحججًا بالخوف على نفسه وعائلته.. هذا المطرب الذى ركب طائرته الخاصة وطار إلى الخارج خوفًا من غضبة الجماهير.. الذى فعله هذا الأفاك يجب ألا يمر بدون مساءلة شعبية من تلك الجماهير التى دفعت حياتها فداء لهذا البلد العظيم.. تابعنا الانتفاضة التى حدثت فى نقابة الممثلين ونقابة السينمائيين على مدى

الأيام القليلة الماضية والتى على إثرها استقال د.أشرف زكى نقيب الممثلين.. لقد جاءت هذه الأحداث على خلفية ما حدث فى ميدان التحرير، ولم يهرب أحد من مسئولياته، وأتصور أن نقابة الموسيقيين مطالبة بمحاكمة كل من هرب من مصر خلال ثورة ميدان التحرير، والنقيب منير الوسيمى يجب أن ينهض بدوره ويدعو الموسيقيين إلى شطب عمرو دياب الذى جمع ثروته من مصر وأهلها واشترى طائرته الخاصة التى هرب بها.. هذا المطرب عُرف عنه شراؤه لجائزة الميوزيك وورلد العالمية أكثر من مرة لكي يكتب عنه الإعلام، أو بمعنى آخر أن يقوم (المطبلاتية) ممن اشتراهم بفلوس الشعب بالترويج للمطرب (الهضبة).. عمرو دياب لا يستحق حب هؤلاء الشباب الذين كانوا السبب فيما وصل إليه من ثروة تكفى لإعالة مئات الآلاف من الأسر المصرية التى لا تجد قوت يومها.. من هرب من مصر خوفًا من شبابها وأهلها الطيبين لا يستحق منا أن نحبه أو نسمعه.. فارق كبير بين عمرو دياب ومطرب كبير صاحب موقف مثل محمد منير الذى غنى للوطن منذ ظهر فى السبعينيات.. ولا شك أن هناك فارقًا كبيرًا بين عمرو دياب وكل المطربين الذين لم يتركوا الوطن.. كل من هرب من الوطن إبان الثورة يعرفون بدون شك أنهم فاسدون، وأن الجماهير التى خرجت من بيوتها لإسقاط النظام لن يرحموهم، لذا فضلوا الهروب من مصر ليهربوا بثرواتهم التى كونوها من دماء هذا الشعب العظيم.

وزاد من حالة الغضب من الشباب على دياب أغنية «واحد مننا»، التى غناها عمرو دياب للرئيس السابق مبارك منذ سنوات، وداوم التليفزيون المصرى على إذاعتها خلال الأيام الأولى للثورة ووصل الأمر إلى المطالبة باعتزاله.

ووسط حالة من الترقب والارتياب الشديدين لم يقطع هذا الصمت إلا عودة عمرو دياب بأغنية «مصر قالت» التى أهداها إلى شهداء الثورة استعرض فيها صور بعض شهداء الثورة من الشباب، بالإضافة إلى شهداء الشرطة فى شكل لوحة شرف.

من جهته وصف الناقد الفنى طارق الشناوى صمت عمرو دياب بالذكاء الفنى والعاطفى أيضًا، قائلا: «إنه بالرغم من الصداقة التى كانت تجمعه بجمال مبارك نجل الرئيس السابق فإنه لم يتورط فى الدفاع عن النظام ومعاداة الثورة، بل فضَّل الصمت ووقف على الحياد، وقام بدراسة الموقف جيدا». وأضاف أن النظام كان يسعى دائمًا إلى خلق مثل هذه العلاقات مع الفنانين أمثال عمرو، والسبب ليس بدافع الإحساس بالواجب الذى تفرضه الصداقة، بل

عمدوا إلى ذلك للاستفادة من جماهيريتهم وإظهار البعد الإنسانى للنظام وأبنائه كأنه طبع غلاب وليس اكتساب.

وكشف الفنان الشاب أحمد عز عن رغبته فى تقديم فيلم يخلد «شهداء ٢٥ يناير» مؤكدًا أنه أقل ما يقدمه لهؤلاء الشباب الذى يستحق كل التقدير والاحترام. وأكد عز أنه مع الثورة منذ أول يوم لها.. موضحًا فى الوقت نفسه أن الفنان المصرى يجب ألا ينضم لأى حزب، فحزبه هو مصر وأهل مصر. وأشار إلى أنه يجب أن نسمع للرأى الآخر. وطالب بعدم وجود مزايدات؛ لأننا جميعًا فى النهاية نحب مصر.

بينما أكدت الفنانة يسرا أنها قررت عدم تقديم أى أعمال تليفزيونية أو سينمائية خلال هذا العام، والابتعاد عن الظهور الإعلامى وعدم المشاركة فى مسلسلات رمضان بسبب الهجوم الذى تتعرض له منذ قيام الثورة. وقد فسَّرت يسرا سبب ابتعادها عن الفن برفضها من قِبل حركة شباب ثورة ٢٥ يناير، مفضلة الصمت حتى تهدأ الامور وتستقر الأوضاع. وأخذت يسرا هذا الموقف بعد شعورها بوجود محاولات لإسقاطها والنيل منها، مما جعلها تبتعد عن الظهور فى الوسط الفنى وعن الصحافة والإعلام بعد تنظيم حملات ضدها. فى حين أرجع المقربون منها عدم ظهورها إلى مرورها بأزمة صحية حادة ألزمتها البقاء فى الفراش.

توظيف النجوم

تم توظيف النجوم والمشاهير فى الحرب الإعلامية والنفسية بين الثوار من ناحية وإعلام الدولة من ناحية أخرى، ونجح الشباب مرة أخرى فيما يمكن أن نطلق عليه «حرب النجوم»؛ حيث دعت والدة خالد سعيد، عبر تصوير فيديو تداوله الشباب على موقع الـ«فيس بوك»، إلى النزول يوم الثلاثاء ٢٥ يناير للاحتجاج على الطوارئ والتعذيب. وقالت والدة (شهيد الطوارئ): «أطلب من كل بنت وشاب أن يقوم من مكانه فى بيته، ويترك القعدة فى البيت؛ لأن آخرتها وحشة، فلازم كل واحد فينا ينزل الشارع، ويقف ضد الظلم والتعذيب وقانون الطوارئ، ويدافع عن بيته وأهله، وينزل الشارع يوم ٢٥، لأن كل شوية ياخدوا شاب بيصلى أو بيشترى حاجة ياخدوه يعتقلوه ويرموه».

وفى حديث موجه إلى الشباب قالت: «اللى جرى لابنى صعب جدًّا، مفيش أم تستحمله، لذلك فأنا أدعو الشباب إلى أن يشارك، فاتشجعوا وانزلوا وأنا هنزل معاكم، وكل واحد يقول لمن يعرفه فى عمارته أو بالرسائل أو حتى بالإشارة أو بالتليفون، وهيجرى إيه أكتر من اللى جري؟ العمر واحد والرب واحد». وأضافت: «ابنى لم يُظلم وحده، ولكن تبعه عشرة شبان، منهم: مصطفى شعبان، وسيد بلال، وكلهم اتعذبوا بفظاعة، وقلبى بيوجعنى عليهم، وأدعى طول الليل أن ينصر الله مصر ويحميها من الظلمة المستقويين على الشباب بدل ما يعلِّموهم يموِّتوهم، وحسبى الله ونعم الوكيل فيهم».

كما دعت صفحة «أبو الليف» على الفيس بوك جميع الأعضاء يوم ٢٥ يناير إلى نزول الشارع المصرى وتحديدًا ميدان التحرير، والقيام بوقفة احتجاجية تحت عنوان «٢٥ يناير هرجع حق بلدى.. كلنا فداكى يا مصر». وكتبوا على الصفحة بالفيس بوك أن يوم ٢٥ يناير سوف نكون أكثر من نصف مليون مواطن من أجل مصر ومن أجل حقنا وحق كل مصرى.. موجهًا التهنئة للشعب التونسى برجوع تونس لهم وإعلاء الكلمة للشعب، وتمنى أن يتكرر فى مصر ما حدث فى تونس. جدير بالذكر أن عدد المنضمين إلى صفحة أبو الليف على الفيس بوك بلغ حوالى ٢٨٠,٠٠٠ عضو.

وشارك مجموعة من الفنانين فى مظاهرات يوم الغضب؛ حيث شارك الفنان عمرو واكد المتظاهرين المعتصمين بميدان التحرير بالهتاف والاعتصام داخل الميدان. وأحضر واكد زجاجات مياه وقام بتوزيعها بنفسه على المعتصمين، وكان واكد قد أعلن منذ أيام عن مساندته للشعب المصرى فى يوم الغضب، وكتب رسالة على صفحته الشخصية عبر الفيس بوك التى حملت عنوان «بالنسبة لـ٢٥ يناير». وجاء نصها كما يلى:

«من حقنا أن نحلم بالتغيير الذى يجعلنا دولة متحضرة ومتقدمة؛ التغيير الذى يجعل المواطن ماشى رافع راسه فى بلده وفى أى مكان فى العالم؛ التغيير الذى سيبقى ويستمر، والبقاء زى ما إحنا عارفين للأصلح.

أنا لست خبيرًا سياسيًّا، ولكنى درست الاقتصاد، وأعرض هنا وجهة نظرى الشخصية اللى هى عزيزة عليا، هذا لا يعنى إنها لازم تبقى عزيزة عليكم أو بالضرورة إنى فاهم، أنا بالأحرى بحاول أفهم.

المظاهرات والاعتصامات هي أهم وسائل الضغط الشعبي على الحكومات والأنظمة حين يختلف الطرفان، في أغلب الدول اللي بتحاول تبقى ديمقراطية بيبقى فيه مساهمة فعالة وحيوية من الأحزاب والنقابات والحركات السياسية إلى جانب المجتمع المدني للتضامن في رصد طلبات الشعب، دي المظاهرات والاعتصامات».

كما كتب الفنان خالد الصاوي على صفحته عبر الفيس بوك: «أنا مضرب اليوم عن العمل.. تأييدًا للمطالب الشعبية السلمية والعادلة في الخبز والحرية والكرامة». في حين فضلت الفنانة جيهان فاضل أن توقف نشاطها الفني اليوم، وتشارك في هذه المسيرة. بينما قرر الإعلامي حمدي قنديل أن يشارك المصريين احتجاجهم، ونزل في المظاهرات وطالب بحل الحكومة ، معتبرًا أنه لا حل سوى التغيير.

ورفض الإعلامي محمود سعد الظهور يوم الغضب في برنامج مصر النهاردة؛ احتجاجًا على الأوضاع والتغطية الإعلامية التي تمت بها معالجة «يوم الغضب» أمس، غير أن مصادر أخرى داخل البرنامج أكدت أن سعدًا كان يرغب في استضافة أسماء بعينها في الحلقة التي كان من المفترض تقديمها اليوم، وهو ما قوبل بالرفض من وزير الإعلام. يذكر أن محمود سعد كان قد سجل موقفًا في الحلقة التي أذيعت من البرنامج في أحداث تونس، عندما قالت زميلته منى الشرقاوي «نخرج إلى فاصل»، ففاجأها سعد وقال قبل الفاصل: «أسجل موقفًا مما حدث في تونس، وأحيي الشعب التونسي، وأحترم إرادته»، وهو ما قوبل أيضًا باستياء؛ نظرًا للتعتيم الذي تعمده «مصر النهاردة» في أحداث تونس.

في مقابلة مع برنامج «بلدنا بالمصري» الذي يذاع على قناة «أون تي في» الخاصة، صرح الإعلامي الكبير محمود سعد بأن سبب عدم ظهوره في برنامجه المعتاد بالتليفزيون المصري يرجع إلى حدوث خلاف في وجهات النظر بينه وبين قيادة إعلامية كبيرة في التليفزيون المصري، مما دعاه إلى عدم الظهور ثم فوجئ بصدور قرار بمنحه إجازة مفتوحة، وأكد سعد أنه لا يجوز إقالته أو تقديمه استقالة؛ لأنه ليس موظفًا لدى التليفزيون المصري، ولكن يربط بينهما عقد سنوي يمكن فسخه أو تجديده.

وردًّا على الوزير صفوت الشريف في مداخلة للبرنامج نفسه يوم الأربعاء ٢٦ من يناير، تساءل سعد عن مفهوم الرجولة لدى الوزير.. واصفًا الشباب المصري بأنه «شباب رجالة»؛ لأنهم وقفوا ضد الفساد والمحسوبية والظلم. وعن مظاهرات جمعة الغضب المقرر لها

يوم الجمعة بعد الصلاة، قال سعد إنه يثق في الشباب المصرى ووعيه وقدرته على تنظيم مظاهرات سلمية، وأن هذا الجيل سينجح فيما فشل فيه جيل سعد والأجيال السابقة.

وكشف الإعلامى الشهير لأول مرة عبر برنامج «٤٨ ساعة» عن الأسباب التى منعته من الظهور على التليفزيون المصرى طوال أيام «ثورة الغضب».. مؤكدًا أن أنس الفقى أصدر قرارًا بمنعه من الظهور بالبرنامج بعدما رفض محمود سعد أن يعلن أن هناك عناصر خارجية وراء هؤلاء الشباب بهدف التخريب والتدمير، وهو ما رفضه محمود سعد، وبالتالى صدر قرار بمنعه.

وأعلن الممثل المصرى عادل إمام يوم الخميس ٢٧ من يناير أنه لم يصف إطلاقًا مظاهرات الشباب بأنها عمل غوغائى.. مؤكدًا أن التصريحات التى نُسبت إليه ونُشرت على الإنترنت لا أساس لها من الصحة. وقال عادل إمام: إن كل ما نُسب إليه على مواقع إنترنت مختلفة «ليس حقيقيًا وأنه تم اختلاقه». وأكد الممثل الكوميدى أن «من حق هؤلاء الشباب التعبير عن أنفسهم والمطالبة بما يريدون، على أن يكون ذلك فى إطار سلمى، خصوصًا أن الحرية هى أمانة يجب أن نحسن استخدامها». وشدد على أن «هؤلاء الشباب يجب أن يجدوا من يستمع إليهم ويحاورهم من قيادات الدولة؛ لأن لهم الحق فى أن يعبروا عن آرائهم، وأن تؤخذ هذه الآراء بعين الاعتبار». واعتبر عادل إمام أن «ما يحدث الآن من مظاهرات واحتجاجات مختلفة من الممكن أن يكون درسًا عظيما للدولة والمتظاهرين معًا إذا ما لو تم التعامل معها بشكل إيجابى». وحذر «من التعامل السلبى مع ما يجرى فى الشارع؛ لأنه إذا لم يتم احتواء ما يجرى ضمن تقديرات صحيحة، فقد يتحول الوضع برمته إلى الفوضى».

ويبدو أن الحرب التى نشبت بين مؤيدى الرئيس محمد حسنى مبارك والمطالبين باستمراره فى منصبه والمعارضين للنظام والمنادين برحيله فورًا قد وصلت إليعالم الساحرة المستديرة ونجومها الذين ناصبوا بعضهم بعضًا العداء بسبب الخلاف فى وجهات النظر.

إبراهيم حسن -مدير الكرة بنادى الزمالك، أحد المؤيدين لبقاء الرئيس مبارك- راح يكيل الاتهامات بأسلوبه الساخر والمتهكم على شباب ٢٥ من يناير. ولم يعبر إبراهيم عن رأيه فقط فى مسألة بقاء الرئيس أو رحيله، وإنما ذهب إلى ما هو أبعد بالتهكم على شباب

الثورة. وواصل إبراهيم مسلسل تجاوزاته عندما شنَّ هجومًا ضاريًا على زميله السابق فى المنتخب الوطنى نادرالسيد، ليس لأنه انتقد الزمالك كما اعتاد ابراهيم أن يفعل مع كل منتقدى القلعة البيضاء، وإنما لأنه تجرأ وذهب إلى ميدان التحرير لمساندة الانتفاضة الشعبية وإسقاط النظام بكل عناصره وعلى رأسه الرئيس مبارك.

وألمح إبراهيم حسن إلى اتهام «نادر» بعدم الوطنية ووصلت به شطحاته إلى تخوينه لمجرد أنه شارك فيالمظاهرات المناوئة للرئيس. وأكد أن نادر لديه جواز سفر بلجيكى أثناء رحلة احترافه فى نادى كلوب بروج فى الفترة بين ١٩٩٨ حتي٢٠٠١ ويحتمى وراءه، وهو الأمر الذى يعنى أن نادر السيد افتقد وطنيته وبات نصف مصرى وآخر بلجيكى، وهو ما لم يظهر إلا عندما شارك فى مظاهرات التحرير. وكاد هيما يشطح بخياله ليصور لنا السيد وكأنه جاسوس بفضل جواز سفره الأجنبى.

وعلى الجانب الآخر، هاجم الإعلامى علاء صادق نجوم المنتخب الوطنى المؤيدين للرئيس مبارك، بوصفه أحد المعارضين لبقائه. وشنَّ صادق انتقادات بالجملة على حسن شحاتة -المدير الفنى للمنتخب- وجهازه المعاون لدعمهم مبارك، وسخر منهم بقوله: «كأنهم يلعبون فى منتخب مبارك».. وهو الأمر الذى أثار حفيظة أحمد حسن -قائد المنتخب- الذى اتهم صادق بالتسرع فى مهاجمة الفريق واللاعبين؛ لأنهم يدركون جيدًا أنهم لا يلعبون لدى أشخاص سواء الرئيس مبارك أو حزبه الحاكم، ومن خرجوا فى مظاهرات تأييد لهم آراؤهم الشخصية. وكان واضحًا أن العصبية الزائدة فى ردود فعل الرياضيين باتت تهدد بنشوب حرب أهلية مثل تلك التى قامت بين مؤيدى الرئيس ومعارضيه فى موقعة الجمل بميدان التحرير.

وأدان الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودى استخدام الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين، وما سماه بعمى النظام تجاه انتفاضة الشباب. ووجه كلمة إلى جموع الشباب فى ميادين القاهرة والمحافظات، قائلا: أنتم أمل هذا البلد العظيم، والتجارب أثبتت أن الشباب إذا ما انتفضوا لا يعودون إلى منازلهم إلا ليستريحوا أو ليناموا ساعة ثم يعودون إلى واجبهم الوطنى. ويجب أن تتنبه الدولة إلى أن ما صنعته سابقًا بشعبها وما تصنعه الآن بشباب مصر الطاهرين، الذين حوصروا وضُربوا واعتُقلوا وأصيبوا وماتوا لم يذنبوا فى شيء، وكل همِّهم أن يروا بلدهم فى أحسن حال.

وأضاف الأبنودى: التسلُّط والحكم اللاديمقراطى التعسفى يعمى دائمًا فى اللحظات الحرجة ويفقد البصيرة؛ لأن بصيرته أصلا ضيقة الحدود ولا ترى إلا المصالح البسيطة الخاصة، ولا تستطيع أن تقرأ الواقع جيدًا، فهذه الجولة من الانتفاضات هى بروفة لجولات قادمة اكتشف الشباب فيها أنهم قادرون على المواصلة والاستمرار.

وأشاد الأبنودى بالنهج الجديد الذى اتبعه المتظاهرون لحثِّ الناس على المشاركة، قائلا: نداء المتظاهرين على من فى البلكونات وشعاراتهم الخاصة بالدعوة لانضمام الناس دليل على وعى شديد يتجاوز وعى النظام، ولن تفلح ادعاءات الداخلية التى تحاول إيهام الناس بأن قوّى متسللة أو قلة مندسة هى التى تتظاهر؛ فقد شبع الناس من هذه التبريرات البالية.

ووجَّه الأبنودى كلمة للنظام الحاكم، قائلا: على النظام أن يدرك أن ألاعيبه القديمة لم تعد تصلح لعصر سيطرة الشباب على الشارع، وأتعجب كيف لم تقرأ الدولة روعة الشارع التونسى وما حققه، وكيف حاولت إخفاءه وكأن إخفاء الظاهرة التونسية من الجرائد القومية قادر على إخفائها من عقول الشعوب العربية، ليظل النظام فى توجهاته يحمى مصالحه بالشرطة ويفعل فى الشباب ما رأيناه من قسوة المواجهة وفاشستية القمع.. لكن الشارع فى النهاية لأصحابه، وأصحابه هم شباب مصر الطاهرين.

كما عبَّر المؤلف بشير الديك عن حلمه بتقديم فيلم أو مسلسل عن الشاب خالد سعيد شهيد الإسكندرية الذى راح ضحية التعذيب أثناء إلقاء القبض عليه، حيث قال الديك لـ«اليوم السابع» إنه يتمنى صياغة هذا الحدث فى فيلم أو مسلسل، لكنه يعلم أن الرقابة لن تجيزه. وقال بشير معلقًا على أحداث «يوم الغضب ٢٥ يناير» -المتعلقة بالوقفات الاحتجاجية التى تشهدها الشوارع المصرية- إنه معجب بالنضج الذى يتسم به شباب هذا الجيل، خاصة أنهم يتسمون بالقدرة على الرفض وقول «لأ».. لافتًا إلى أنه عبر عن آراء هؤلاء الشباب فى فيلمه «ضد الحكومة» من خلال جملة «كلنا فاسدون».. مؤكدًا أن ما يحدث اليوم من وقفات احتجاجية «نظيفة» يدل على ثقافة ووعى شبابنا بحقوقه، والحالة المتردية التى وصل إليها حال البلد، والتى لا يمكن لأى شخص إنكارها سواء كان فى الداخل أو الخارج. وأنهى المؤلف بشير الديك حديثه، مشددًا على ضرورة تفعيل سياسة وثقافة «الاعتذار»، بمعنى أنه

ليس عيبًا أن يقول المسئول إنه لا يستطيع القيام بمهامه، وخدمة بلده بالشكل المطلوب، وعندها لابد أن يقول «آسف لا أستطيع استكمال مهامي».

وطالب الفنان عبد العزيز مخيون الشعب المصرى بعدم الاستماع ومتابعة أحداث ثورة الشباب بالقنوات المصرية الحكومية التى تضلل الشعب كعادتها، وكذلك القنوات الخاصة التى يمتلكها رجال أعمال يعملون تحت مظلة النظام الفاسد المستبد الذى يحكم مصر على مدار ٣٠ سنة. جاء ذلك خلال الوقفة الاحتجاجية التى نظمها قرابة ٥ آلاف مواطن مساء السبت أمام مسجد التوبة بدمنهور وشارك فيها: جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الغد، وحركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير.. رافعين فيها اللافتات التى تطالب حسنى مبارك بالرحيل.. كما رددوا هتافات تندد بسياسة مبارك الفاشلة.

كما أكد الفنان المصرى عمرو واكد أن مواقف الفنانين الموالين للنظام السابق دنيئة جدًّا، وأنه لا يشرفه العمل مع أى منهم، ولن يغفر لهم أبدًا تصريحاتهم ضد الثوار والمتظاهرين.. مشددًا على أن الشعوب العربية ضحية إعلام موجه نحو إحداث الفرقة والصراعات بين الشعوب العربية الشقيقة، وأنه مقتنع تمامًا بأهمية التغيير فى العالم العربى. وقال: أعتقد أننا كأفراد عشنا فى الخارج رأينا أننا ضحية إعلام موجه يُحدث «بروباجندا» عايز يفصل ما بين الشعوب، عاوز يثير الضغينة ما بين شعب عربى وشعب عربى آخر. الله أعلم ليه، هل ليستمروا فى السلطة، أم أن تجار السلاح عايزين يبيعوا سلاحًا بسبب المشكلات التى تنتج عن ذلك».

وأشار واكد فى لقاء مع برنامج «ضيف وحدث» على قناة فرانس ٢٤ إلى أن فيلمًا مثل «الأب والغريب» يتحدى هذه البروباجندا؛ لأنه يحكى قصة إنسان عربى غنى يملك من الأموال الكثير، وهو فى الوقت ذاته معتدل جدًّا، ليس إرهابيًّا كما تروِّج ذلك وسائل الإعلام العربية الموجهة.. لكن أثبتنا فى مصر أن الناس لا تقاتل بعضها بعضًا، ولكن كان هناك سلطة تقاتل الناس، ولم يكن هناك ناس تسرق بعضها بعضًا، فى حين كانت هناك سلطة تسرقهم، ولم يكن هناك أى أجندة انتهاكية فى المجتمع المصرى؛ وأعتقد أن هذه الرسالة وصلت إلى الخارج، وسوف «يبدأ الشعب يكلم الشعب».

وأوضح أنه كتب على صفحته على الفيس بوك يوم ٢٣ يناير/ كانون ثانٍ، أننا لابد أن نغيِّر، ومن حقنا أن نغيِّر، ولكن لكى نغيِّر، فلابد أن نتغير أولًا، ولابد أن نسعى للمشاركة

السياسية؛ لأن الحبل المرسوم عندنا أنه ممنوع، وهى فى الوقت ذاته أكثر منطقة فيها قمع للحريات، وإذا استطعنا ذلك، فسوف نحصل على الحرية السياسية التى هى بطبيعة الحال سوف تفرز قيادات تحاسب وقيادات أخرى تقود الشعب بإرادة الشعب».

وفى سؤال حول موقف بعض الفنانين من الثورة، خاصة الموالين للرئيس والنظام السابق، أكد أنها مواقف دنيئة جدًّا، ولا يمكن أن يغفرها لهم أبدًا، وقال: «إذا كنت فنانًا ولا ترى مطالب شعبك، فأنت لا تصلح أن تكون فنانًا، وإذا كنت تعلم أن شعبك يحتاج ذلك وتقف مع السلطة فأنت تتاجر بحرية الناس.. محملًا إياهم موت الكثير من الشباب، وقال: إلى حد كبير أحمِّل هؤلاء الفنانين مسئولية دماء الشهداء». وأضاف: ١٨ يومًا لم يتبين أحد منهم الحقيقة بعد يومين أو ثلاثة أو أكثر، ليعود ويقول: «أنا آسف يا جماعة أنا انضحك عليَّ، وكلهم يرجعوا بعدما تنتصر الثورة ليقولوا تحيا الثورة، دا إيه الكذب ده؟ وإيه الناس دى؟ وإزاى الناس دى أنا أشتغل معاهم؟ مش هشتغل مع أى واحد فيهم».

وشدد واكد على أن الإطاحة بالنظام لم تكتمل لوجود بعض عناصره داخل الحكومة ومواقع اتخاذ القرار، كما أن الإطاحة بالنظام تعتبر بداية الثورة؛ لأنها ثورة تطهير ضد الفساد، وهل كان حسنى مبارك هو الفاسد الوحيد فى المنظومة السلطوية؟! لا، فهناك ما بين ٧٠ و٨٠ شخصية أسهمت فى القضاء على الدولة المصرية، وهؤلاء لابد أن يحاسَبوا كلهم، ساعتها سأقول إن الثورة حققت أولى أهدافها، ولكن تأتى بخمسة وتحاكمهم لتقول هؤلاء هم الفاسدون، فأنت بذلك تصبرنى وتريدنى أن أعود مرة أخرى لعصر الخنوع وعصر القطيع.

وفى سياق حديثه عن المعارض الدكتور محمد البرادعى، أكد عمرو واكد أنه لم يقل عن البرادعى إنه يحمل أجندة أمريكية.. مؤكدًا أنه سعيد باستقطاب مصر لعقول أبنائها الذين نجحوا فى الغرب.. مشددًا على كامل احترامه لشخصيات مثل البرادعى وأحمد زويل. وقال: على الرغم من كامل احترامى لشخصية البرادعى، وأنه رجل وطنى ولا يحمل أى أجندات أجنبية، فإننى لا أعتقد أن البرادعى يصلح رئيسًا لمصر؛ لأنه لم يتقرب إلى الشعب المصرى بما فيه الكفاية، ولو أنه عاش فى مصر ٥ أو ٦ سنوات أخرى ساعتها من الممكن أن يفهم الشعب ويعرفه، وهذا لا أساويه بشخص كافح واعتُقل واضطُهد طوال حياته.

وحول شخصية عمرو موسى، أكد أنه قد يكون مرشحًا مقبولا، لكن لا يعنيه فى هذه الأيام من سيكون رئيسًا، ولم تقم الثورة من أجل أشخاص، ولكننا تعبنا من السلطات «الأجمعية» التى فى يد رئيس الجمهورية، نحن نريد مؤسسات تتقاسم السلطة وتحاسب بعضها البعض، ونريد رئيسًا للجمهورية «شغال عند الشعب، والسلطات التى بجواره تحاسبه ولا تبجله».

ونظّم المخرج خالد يوسف والممثل خالد الصاوى والكاتب الصحفى والسيناريست بلال فضل وقفة احتجاجية يوم الخميس ٢٧ من يناير فى نقابة الممثلين المصريين بشارع البحر الأعظم فى القاهرة ضد نظام الحكم الحالى فى مصر. وحرص على التواجد بالوقفة عدد من الفنانين من أبرزهم: منى زكى، وآسر ياسين، والسيناريست تامر حبيب، والفنانة جيهان فاضل، واتفقوا جميعًا خلالها على التجمُّع فى اليوم التالى بميدان التحرير، فيما عُرف بجمعة الغضب ضد نظام الحكم الحالى، والذى شهد مشاحنات حادة ما بين المتظاهرين وقوات الشرطة المصرية، بالإضافة إلى أعمال سلب ونهب لعدد من المحال التجارية والممتلكات العامة. جدير بالذكر أن المخرج خالد يوسف كان أول من نبه السلطات المصرية عبر القنوات الفضائية بشأن محاولة بعض الغوغاء اقتحام المتحف المصرى وسرقة محتوياته.

وهكذا.. استطاعت ثورة ٢٥ يناير توحيد جميع صفوف الشعب المصرى، فقد شهد حينها ميدان التحرير اصطفاف فئات المجتمع كافة، فقراء وأغنياء ومتوسطى الحال، ولكن الأمر الملحوظ هو مساندة عدد من المشاهير فى مجالات عدة لهذه الثورة من قلب الميدان، من هؤلاء: نادر السيد الحارس السابق لعدة أندية مصرية ومنتخب مصر، والذى أكد خلال استضافته فى برنامج الكرة مع دريم المذاع على فضائية «دريم ٢» أن الثورة فى ميدان التحرير شهدت اتهامات لشبابها بتعطيل مصالح مصر. فى حين لم يلتفت الثوار لهذه الاتهامات، وعكفوا جميعًا على إتمام ثورتهم والخروج بها حتى النصر.. أما الآن فينتظر الجميع خلال الأيام المقبلة بداية للنهضة الحقيقية.

رأى نادر أن الفترة المقبلة لن تسمح للتجاوز من جانب البعض، خاصة أن من يحاول ذلك سوف يلقى عقابه، وعلى من تسول له نفسه ذلك أن يضع نصب عينيه المسئولين

الذين يحاسَبون الآن جراء ما ارتكبوه من أخطاء جسيمة فى حق الشعب مصر خلال الفترة الأخيرة، والآن سقطوا جميعًا وينتظرون توقيع العقوبة اللازمة عليهم.

وعن أسباب مشاركته فى الثورة، قال إن السبب الرئيس هو أننى أحد أبناء الشعب المصرى ومن صنعنى هو هذا الشعب، الأمر الآخر هو تعرضى للقهر مثل جميع مواطنى مصر الذين مُنعوا من التعبير عن آرائهم، إلى جانب ذلك سعيت من أجل الدفاع عن مكانة أفضل لأولادى. وعلى الرغم من مكانتى الجيدة سواء الاجتماعية أو المادية، فإننى أحببت أن أدافع عن الفقراء والمحتاجين الذين وقع عليهم الظلم فى وجود النظام السابق.

وطالب نادر السيد بضرورة التفرقة بين التضليل وحرية الرأى.. مشيرًا إلى ما بثَّه التليفزيون المصرى مظاهرة عن تأييد للرئيس مبارك.. محاولًا أن يظهر عددها القليل فى صورة جموع غفيرة تؤيد النظام. وأبدى نادر استغرابه من وجود حسام بدراوى -أمين سياسات الحزب الوطنى سابقًا- والأمر الأكثر دهشة هو تصريح بدراوى بأنه يهدف الى إنشاء حزب باسم ٢٥ يناير. ووجَّه نادر السيد التحية لشهداء الثورة قائلا: «هؤلاء هم الأبطال الحقيقيون» الذين استُشهدوا فى سبيل هذا الوطن، وليس وائل غنيم أو نادر السيد كما يذكر البعض.

ومثلما شهد الوسط الفنى انقسامًا شديدًا بين المؤيدين لثورة ٢٥ يناير التى قام بها الشباب والمعارضون لها، كانت هناك معركة فى الوسط الرياضى بين الفريقين وصلت إلى حد تبادل الاتهامات بالعمالة وخيانة الوطن. واللافت للانتباه هو أن المدافعين عن نظام الرئيس مبارك كانوا هم الأكثر نشاطًا على وسائل الإعلام وفى المظاهرات، بينما لم يشهد الجانب الآخر نشاطًا ملحوظًا باستثناء ما قام به الدكتور علاء صادق..

فقد هاجم صادق -الذى كان موجودًا بصفة مستمرة مع المحتجين بميدان التحرير- كلا من سمير زاهر (رئيس اتحاد الكرة، عضو مجلس الشورى)، وحسن شحاتة (المدير الفنى لمنتخب مصر لكرة القدم)، واتهمهما بأنهما «أذناب» النظام الحاكم الفاسد فى مصر، على حد قوله.. مطالبًا إياهما بالرحيل الفورى من مصر عقب سقوط نظام مبارك والهروب للخارج؛ حفاظًا على حياتهما. كما اتهم بعض الإعلاميين الرياضيين ووصفهم بالمأجورين الذين يصرون على التطبيل لبقاء مبارك وانتقاد مظاهرات الشباب التى تعد أهم ثورة فى تاريخ مصر الحديث.

وجاءت الانتقادات الشديدة لاعتصام ميدان التحرير وحركة الاحتجاجات على لسان مرتضى منصور -رئيس نادى الزمالك الأسبق- والذى حوكم بعد ذلك بسبب تورطه فى التحريض على المتظاهرين فى موقعة الجمل؛ حيث وصف ما قام به الشباب المصرى بأنه ليس ثورة حقيقية، وفضَّل استخدام مصطلح مجرد انتفاضة طالب فيها الشباب بحقوقهم البسيطة. وأكد أن هناك من يحاولون استغلال الموقف وركوب الموجة من أجل الإطاحة بالنظام. ولم يسلم البرادعى من هجوم مرتضى، والذى وصفه بأنه «وش شؤم» على مصر، وأنه -يقصد البرادعى- لم يحترم أو يقدِّر تكريم الدولة له.

أما حسن شحاتة فقد بكى بحرقة على حال مصر، وعلى ما اعتبره إهانة لرمزها ورئيسها أمام العالم الخارجى.. مقدمًا له الاعتذار عن ذلك، وأمسك المدير الفنى للمنتخب بميكروفون، وقاد هتافات الجماهير أمام مسجد مصطفى محمود مرددًا «لا ترحل.. لا ترحل»، وحمل شحاتة لافتة مكتوبًا عليها «مبارك أمان مصر».

من ناحيته، هاجم المعتز بالله إينو -لاعب الأهلى- المعتصمين بميدان التحرير ووصفهم بأنهم ليسوا مصريين، فلا يقبل -على حد قوله- أى مصرى أن تظل البلاد متوقفة أكثر من ٨ أيام دون عمل، وأن أغلب الموظفين لم يستطيعوا الحصول على مرتباتهم.

وشارك فى قائمة المؤيدين للرئيس مبارك من الوسط الرياضى -بالإضافة للأسماء السابقة- كل من: شادى محمد، وشيكابالا، وأحمد حسام (ميدو)، وحسن مصطفى، وعصام الحضرى، وعمرو زكى، وكريم حسن شحاتة، وشوقى غريب، وأحمد سليمان، وحمادة صدقى، وسمير عدلى، وعزمى مجاهد، ومعظم أعضاء مجلس إدارة اتحاد الكرة المصرى. فى حين ضمَّت قائمة المعارضين بقاء الرئيس مبارك فى الحكم والمؤيدين استمرار التظاهرات والاحتجاجات حتى رحيله كل من: هادى خشبة، ومحمد رمضان، وإسلام عوض، ومجدى طلبة، ومحمد عودة.

أما إبراهيم سعيد -لاعب الأهلى والزمالك والإسماعيلى السابق والاتحاد الحالى- فقد ترددت مشاركته فى المظاهرات المؤيدة للرئيس مبارك، ولكنه تواجد فى ميدان التحرير ليعلن تضامنه مع مطالب الشباب. وهو الأمر الذى تكرر مع إسلام الشاطر -لاعب الأوليمبى والإسماعيلى والأهلى السابق وحرس الحدود الحالى- والذى شارك فى مظاهرات مصطفى محمود، ثم عاد وتراجع وأعلن انضمامه لميدان التحرير بعد مشاهدته

صور الشهداء التى كانت بمثابة النقطة الفاصلة -على حد قوله- والتى جعلته على قناعة بضرورة التواجد فى ميدان التحرير وضرورة مساندة الشباب الموجود هناك؛ لأنه -على حد قوله- شعر بأن هؤلاء الشباب يسعون إلى تغيير البلد بحق ويحاربون الفساد المنتشر فى مصر.

ولم يندهش البعض عندما رأوا حسن شحاتة -المدير الفنى للمنتخب الوطنى لكرة القدم- وجهازه المعاون بالكامل وعددًا كبيرًا من لاعبى المنتخب يتحدون إرادة الشعب ورغبته الشديدة فى الإصلاح والتغيير وينضمون لمظاهرات مصطفى محمود التى ضمَّت مجموعة من المنتفعين والمدافعين عن مصالحهم الخاصة، والتى يهددها ويشكِّل خطرًا كبيرًا عليها رحيل الرئيس مبارك.

وسر عدم الدهشة أن شحاتة يدين بالفضل فى استمراره فى منصبه للرئيس مبارك ونجليه علاء وجمال.. فلا أحد ينسى عندما تولى حسن شحاتة قيادة المنتخب الوطنى «قدرًا» بعد رحيل المدرب الإيطالى ماركو تارديللى وتم اختيار شحاتة ليقود المنتخب فى مهمة انتقالية لحين التعاقد مع مدرب أجنبيجديد، وعندما أراد اتحاد الكرة عزله من قيادة المنتخب، تدخل علاء وجمال مبارك بشكل مباشر للإبقاءعليه، وكلما حاول مسئولو الجبلاية «خلع» شحاتة كرر جمال وعلاء مبارك تدخلهما المباشر لاستمراره فى منصبه!!

ووصل الأمر إلى قيام الرئيس مبارك بتكريم المنتخب وجهازه الفنى ولاعبيه عقب الهزيمة أمام الجزائر فى المباراة الفاصلة فى تصفيات كأس العالم بأم درمان .. وعلى الرغم من الهزيمة وخروجنا من تصفيات كأس العالم وتبخُّر حلم الملايين فى التأهل لمونديال جنوب أفريقيا ٢٠١٠، فإن الرئيس مبارك أصرَّ على صرف مكافأة مالية ضخمة لشحاتة ومعاونيه ولاعبيه فى إطار حالة «العند» مع الجزائريين إبان تلك الأزمة المشهورة!!.

لذلك ليس مستغربًا على شحاتة تأييده مبارك وقيادته للمظاهرات فى ميدان مصطفى محمود ومطالبته باستمرار مبارك رئيسًا مدى الحياة وتحديه السافر لمشاعر المصريين ورغبتهم الجامحة والمشروعة فى التغيير والإصلاح. إن شحاتة كان يرد الجميل بطريقته لرجل كافأه على الهزيمة وكرَّمه على خروجه من تصفيات كأس العالم..!.

وبالطبع.. لاعبو المنتخب أرادوا أن يجاملوا شحاتة ويقدموا له فروض الولاء والطاعة؛

رغبة في استمرارهم في صفوف المنتخب، فخرجوا مع مدربهم في مظاهرات تأييد لمبارك.. والدليل أن معظمهم تراجعوا بعد هدوء العاصفة عن موقفهم وأعلنوا تأييدهم للمتظاهرين في ميدان التحرير الراغبين في أن تنتقل مصر إلى عصر الديمقراطية والمطالبين بمحاكمة الفاسدين.

وقال النجم خالد النبوي لـ«اليوم السابع» إنه سيشارك في جمعة الغضب ٢٨ من يناير ٢٠١١، في المسيرات السلمية التي ستخرج من مسجد مصطفى محمود.. معربًا عن أسفه من الطريقة التي تتعامل بها الأجهزة الأمنية مع المتظاهرين في السويس. وأضاف النبوي: إنه يشعر بحالة الذهول من الحصار الأمني المفروض على محافظة السويس، تلك المحافظة التي تمثل على مدار التاريخ المصري رمزًا للمقاومة المصرية، وكانت أول حصون مصر في كل حروبها، وعانت كثيرًا وتم تهجير أهلها بعد نكسة ١٩٦٧ ولم يعودوا إلا عقب تعميرها بعد حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣. وتساءل النبوي: هل من المعقول أن يحدث ذلك مع السويس التي كانت أول درع بشرية تحمي الشعب المصري؟

كما توجَّه النجمان أحمد حلمي ومنى زكي إلى ميدان التحرير لمشاركة المعتصمين المطالبين برحيل الرئيس المصري حسني مبارك. وتسبب وجودهما وسط المتظاهرين في حدوث تكدس وتزاحم حولهما؛ حيث تهافت حولهما عدد كبير من المتظاهرين، وكاد أحمد حلمي يسقط أرضًا من كثرة التدافع، مما تسبب في شعوره بحالة من الاختناق، ومن ثم غادر المكان بمساعدة مجموعة من الشباب. أما الفنانة منى زكي فتشارك في المظاهرات يوميًّا. وقد عبَّرت عن رأيها منذ انطلاق المظاهرات؛ حيث شاركت في «جمعة الغضب». وطالبت بضرورة تنحية مبارك عن الحكم فورًا؛ حتى لا تعم الفوضى البلاد. وأكدت منى أنها تشارك في المظاهرات بشكل مستمر وستظل تشارك. كما أنها شاركت أيضًا في اللجان الشعبية، وفي حملات تنظيف الشوارع. وشددت منى زكي على أنها لا تخشى من تأثير آرائها السياسية على أعمالها الفنية المقبلة في مصر.. مؤكدة أن عملها في مجال الفن رزق من عند الله، ولا يستطيع أحد التدخل فيه؛ لأنه من عند الخالق وهو المسئول عن توزيع الأرزاق بين عباده. يذكر أن الفنانة منى زكي كانت من ضمن الفنانين المشاركين في المظاهرة الشعبية التي دعا إليها الفنان خالد الصاوي، قبل تطور الأحداث بهذا الشكل. وكانت منى ضمن الفنانين الذين وقعوا على بيان رسمي من فناني مصر بمجموعة من

المطالب، كان من أهمها: العدالة الاجتماعية والسياسية، وتغيير النظام الفاسد، وإلغاء حالة الطوارئ، ومحاسبة المسئولين عن أعمال العنف التى اندلعت فى مظاهرات ٢٥ يناير.

كان عمار الشريعى قد تحدث قبلها بيوم مع الإعلامية الرائعة منى الشاذلى عن ثورة الشباب فى ميدان التحرير. وبكى عمار الشريعى، وبكت منى الشاذلى، وبكى ملايين المشاهدين.. كان عمار قد تحدث عن الشباب من قلبه. وقلب عمار الشريعى غير أى قلب.. ليس بسبب «عمليات» القلب المفتوح التى أجريت له عدة مرات وإنما لأن هذا «قلب عمار» الفنان الموهوب الذى صاغ ويصوغ أجمل ألحانه من نيل وطين وناس شعب مصر. هذا «قلب عمار» الذى قفز فوق جراحه مع فورة وثورة شباب مصر. طوال أيام ميدان التحرير وقلب عمار الشريعى مع الشباب.. شباب مصر الذين عشقوا ألحانه وتغريده.. شباب من كل نوع.. كانوا يتصلون به طوال النهار ومعظم الليل.. يرددون له حكايات ثورتهم وآمالهم وطموحاتهم. وكان كثير منهم يناديه: بابا عمار! وتحدث عمار مع منى الشاذلى عن يوم «الأربعاء الأسود»، وطالب بمحاكمة الذين دبروا للهجوم على الشباب وقتل بعضهم وجرح الآخر! واتفقت مع عمار الشريعى على أن نلتقى مساء السبت الماضى فى بيته.. الذى لا يبعد خطوات عن بيتي! وجاء صباح السبت بخبر سقط على قلبى مثل صخرة مؤلمة.. كان عمار قد زار ميدان التحرير مع عمرو موسى، والتقيا الشباب.. وعاد الاثنان بعدها إلى مكتب عمرو موسى فى جامعة الدول العربية. كان جسد عمار الشريعى غارقًا فى العرق وقلبه يترنح مثل طائر جريح.. وفجأة أصيب عمار بنوبة قلبية وسقط فى غيبوبة على مقعده، وهرعت سيارة إسعاف لتنقله بين الحياة والموت إلى مستشفى السلام بالمهندسين. كان الفجر قد أشرق.

وعندما دخل عليه الصحفى محمود صلاح (الأخبار) حجرة الإنعاش بالمستشفى وكان الأطباء قد نجحوا -بفضل الله- فى إنقاذ عمار الشريعى من الأزمة القلبية. كده برضه يا عمار.. كده يا أبو مراد؟! ابتسم عمار الشريعى فى ضعف.. ورد: كده وأبو كده.. يا أبو صلاح! قلت له: يعنى انت قلبك ناقص؟! دخل الطبيب ليطلب منى الخروج؛ لأن صحة عمار الشريعى تحتاج إلى الهدوء، وهو لم يكن قد نام ثلاثة أيام كاملة. لكن عمارالشريعى قال لى: اوعى تمشى.. قبل ما أقولك! قلت له: قول يا عمار! قال عمار الشريعى: هما حاجتين.. الأولانية أنا ضد أى إساءة للرئيس حسنى مبارك.. ده حسنى مبارك المصرى

والبطل ورئيس مصر.. والحاجة التانية إن الشباب المصرى هم «حبة العين».. هم ماء الوضوء الذى على الجميع أن يتوضأ به.. وهم كمان قلب مصر وروحها.. وبكره اللى عشنا نحلم به. وسكن عمار الشريعى برهة.. وزفر بحرارة على فراش المرض. ليقول لى: وحاجة كمان مهمة جدًا.. لابد من محاكمة كل اللى اعتدوا على الشباب يوم «الأربعاء الأسود».. لابد من محاكمتهم على تلك الجريمة الكبيرة فى حق أولادنا.. وتحيا مصر!.

كما أكد مجموعة من الفنانين والإعلاميين المصريين (١٩١ إعلاميا وفنانًا) تبرؤهم من المحتوى الإعلامى الرسمى الذى يتم تقديمه من خلال التليفزيون المصرى فيما يتصل بتغطية الأحداث والتطورات المختلفة التى تشهدها البلاد. وقالوا فى بيان لهم: نحن العاملين فى الصحافة والإعلام والفن المصرى، نعلن براءتنا إلى الله والشعب المصرى العظيم مما يقوم به الإعلام الرسمى «المقروء والمسموع والمرئى» من تزوير للحقائق وكذب وافتراء وتشويه متعمد وساذج لصورة هذا الشعب النقى الطاهر الذى يحرص على حرية وتقدُّم هذا الوطن أكثر مما يحرص على حياته. وطالبوا بوقف ما أسموه بتلك الأكاذيب فورًا، والاعتذار عنها، وإيقاف كل المسئولين عن ذلك لحين تقديمهم لمحاكمة عاجلة.

واستمرارًا لحملة الهجوم التى تتعرض لها الفنانة غادة عبد الرازق منذ انتقادها ثورة ٢٥ يناير، كشف مجموعة من الشباب عبر «الفيس بوك» عن أن السبب فى تأييد غادة للنظام ومعارضة الثورة، هو تعيين الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء الحالى ابنتها «روتانا» فى منصب كابتن طيران جوى فى شركة «مصر للطيران» التى كانت تابعة له. وهو الأمر الذى زاد من الهجوم على غادة باعتبارها من المنتفعين من النظام السابق؛ لذلك خرجت فى مظاهرات لتأييد بقاء الرئيس السابق، وهاجمت شباب الثورة عبر القنوات الفضائية. وفى الوقت نفسه خرج فريق آخر ليدافع عن غادة.. مؤكدًا أن غادة حاولت تعيين ابنتها بالفعل ولكن الأمر لم يتم، وأن تأييدها نظام مبارك ليس له علاقة بما ذُكر، وأنه نابع من قناعتها الشخصية ووجهة نظرها. وطالب الفريق المدافع عن غادة بالكفِّ عن الهجوم على غادة، وخاصة أنها تعيش حالة نفسية سيئة منذ الثورة. وتجدر الاشارة إلى أن غادة كانت قد احتفلت منذ عدة شهور بتخرُّج ابنتها «روتانا» فى أكاديمية طيران الشرق الأوسط لعلوم الطيران بالأردن.

وأعرب الدكتور فاروق الباز -مدير مركز تطبيقات الاستشعار عن بُعد فى جامعة بوسطن الأمريكية- عن سعادته بنجاح الجيل المصرى فى تحقيق مطالبه بالإطاحة بنظام

الرئيس حسنى مبارك. وقال: إنه جاء إلى مصر قبل الميعاد الذى كان محددًا مسبقًا، وهو شهر مارس؛ لاعتقاده بأن هذا الجيل من الشباب المصرى النشط والفعال يحتاج إلى الدعم والتوجيه.. مناشدًا الشباب الاتزان والالتزام بالعقلانية فى تحديد المطالب والأهداف من الثورة الكبيرة.

وأشار الباز فى حواره مع برنامج «العاشرة مساء» على قناة دريم ٢، إلى أن ثورة ٢٥ يناير تذكره بمشاركته فى ثورة ١٩٥٢، وفى مظاهرات الشباب لطرد الإنجليز من مصر، وقال: إن ثورة ١٩٥٢ انتهت بنزول الجيش وسيطرة مجموعة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على السلطة، وانتهت حالة القلق من عدم الاستقرار فى ذلك الوقت بشكل تدريجى.

وأوضح أن هذا القلق الجارى فى الأوقات الحالية يتطلب حالة من العقلانية لاجتيازه، وتلك العقلانية تتحقق من خلال الاحتفال بهذا الجيل من الشباب بإنجازه باقتلاع النظام، وذلك فى احتفالات مطولة تستمر شهورًا فى جميع المناطق والمحافظات، يجرى فيها تكريم الأفراد المشاركين فى الثورة، وعدم انتظار النتائج الفورية من هذه الأحداث، والاقتصار على إيقاف عملية السرقة فى الثروات. ووصف الباز، الفريق أحمد شفيق -القائم بحكومة تسيير الأعمال- بأنه رئيس وزراء محترم جدًّا ووطنى ومنظم، ويستطيع إدارة شئون البلد. ودعا إلى التفكير فى الخطوات المهدئة لإعادة الانتعاش للاقتصاد، والابتعاد عن التفكير فى الحكومة الحالية أو تغييرها بشكل كلى؛ لكونها ستتغير بالفعل خلال شهور قليلة.. مؤكدًا أن أفراد هذه الحكومة لن يجرؤوا على التفكير سوى فى الإصلاح فقط؛ نظرًا لطبيعة الأوضاع الحالية.

وقد رفض آلاف المعتصمين فى ميدان التحرير استقبال الإعلامى عمرو أديب حينما جاء إلى الميدان بغرض التحدث له، وردد المتظاهرون وهم يحطيون بعمرو أديب «بره بره»، وحاول أديب الوقوف قليلا معهم إلا أن هتافهم تصاعد ضده مرددين «بره بره»، مما دفعه إلى التوجُّه للخروج من قلب الميدان. وكان عمرو أديب قد تحدث عن المتظاهرين فى ميدان التحرير بعد أيام من اندلاع الثورة قائلا بأن منهم من يذهب إلى الميدان بحثًا عن وجبة كنتاكى.

وللمفارقة فإن شركة كنتاكى أكدت فى إعلان مدفوع الأجر فى الصحف أنها أغلقت كل

فروعها على مستوى الجمهورية بدءًا من يوم ٢٨ من يناير، حتى العاشر من فبراير، ولم يتم توزيع أى قطعة من منتجات الشركة على مستوى مصر طوال هذه الفترة.

كما تعرض الفنان تامر حسنى للضرب على يد شباب المتظاهرين الذين حاولوا الفتك به فى ميدان التحرير وذلك أثناء إلقائه كلمة أمام جموع الحضور لتوضيح وجهة نظره بعد تصريحاته الأخيرة التى أبدى فيها تعاطفًا مع النظام الحاكم، الأمر الذى أثار موجة من الغضب ضده. وقد نجحت قوات الجيش فى تخليص «نجم الجيل» -كما يُطلَق عليه- من بين أيدى المتظاهرى. وعقب الاعتداء دخل الفنان تامر حسنى فى نوبة من البكاء الحاد، وقال: أنا اتفهمت غلط.. أنا مش زعلان منهم.. موضحًا أنه اضطر لإلقاء الكلمة ولم يكن فى نيته فعل هذه الخطوة، ولكنه فعلها بعد أن طُلبت منه؛ كى يوضح وجهة نظره.

وكان الفنان تامر حسنى قد خرج بتصريحات يبدى فيها تعاطفه مع الرئيس حسنى مبارك عقب إلقائه البيان الأخير، وذلك فى مداخلة مع برنامج «مباشر مع عمرو أديب» على قناة «الحياة» الفضائية مساء الأحد ٦ من فبراير، وهو الأمر الذى تنافى مع مطالب المتظاهرين بميدان التحرير التى تطالب بإسقاط النظام.

يُذكر أن تامر حسنى قد أطلَّ على جمهوره بأغنية ينعى فيها شهداء ثورة شباب مصر التى فجَّروها يوم ٢٥ من يناير، وذلك بعد أن كان من أشد معارضيها ومؤيدى نظام الرئيس محمد حسنى مبارك، ثم تراجع مبررًا موقفه المتناقض بأنه كان فى هولندا عندما اندلعت الانتفاضة وسمع من أمه أن هناك مخربين يدخلون البيوت ويحتلون البلاد، وأن هناك عملاء أجانب، وهذا ما دعاه لاتخاذ موقف ضد المتظاهرين. وعلل تامر تراجعه عن مطالبته الجموع فى الميدان بالعودة لمنازلهم بأنه جاء درءًا للفتنة. وقال إنه فى البداية لم يكن يعرف الخطأ من الصواب، وأن الأمور عندما استقرت عنده عرف الحقيقة كاملة، وتأكد من أن ثورة الشباب طاهرة.

وعلى الرغم من المحاولات التى يجريها تامر حسنى لتحسين صورته أمام شباب ثورة ٢٥ يناير، فإن هؤلاء الشباب مازالوا مصرِّين على موقفهم منه ومن أعماله، لدرجة أن صحيفة «ديلى نيوز» الأمريكية أكدت فى إحدى مقالاتها أن تامر حسنى فقد لقب «نجم الجيل» بسبب موقفه المتضارب تجاه الثورة.

ويسعى تامر حسنى جاهدًا لكسب رضا هؤلاء الشباب؛ إذ لم يكتفِ بطرح أغنية عن الثورة، بل ينشغل حاليًا بعمل ألبوم كامل عن الثورة المصرية ولكن دون جدوى؛ فقد تعالت الأصوات لمقاطعة تامر حسنى وأعماله.. بل دعا عدد آخر من الصحفيين لمقاطعة كل الفنانين الذين هاجموا الثورة، ويأتى فى مقدمتهم تامر حسنى.

يأتى إصرار تامر حسنى على تحسين صورته بعدما بدأ يشعر بأن شعبيته بدأت تتراجع بالفعل.. ليس فى مصر فقط، بل فى الوطن العربى. ويرجع ذلك لموقفه المتناقض؛ إذ أعلن تأييده الرئيس السابق، بعدها توجه لميدان التحرير.. إلا أنه فوجئ بطرده والاعتداء عليه، وهو ما جعله فى حالة نفسية سيئة، وخاصة بعد أن شنَّت ضده مجموعة من الجروبات عبر الفيس بوك، تؤكد أن تامر حسنى لم يعد نجم الجيل.

ومن نجوم المثقفين الذين اتخذوا مواقف مؤيدة للثورة، الدكتور جابر عصفور -وزير الثقافة فى حكومة أحمد شفيق- الذى تقدم باستقالته من منصبه بعد أقل من عشرة أيام على اختياره خلفًا لفاروق حسنى متعللا بدواعٍ صحية.. لكن استقالته جاءت عقب انتقادات تعرَّض لها فى أوساط المثقفين المصريين بسبب قبوله المنصب فى نظام يواجه ثورة شعبية تطالبه بالرحيل. ودخل عصفور تاريخ الوزراء المصريين باعتباره أقلهم عمرًا بالوزارة. والمفارقة أنه خلف فاروق حسنى الذى أمضى نحو ربع قرن فى منصبه. وكان مثقفون ومفكرون وأدباء قد وجهوا انتقادات حادة إلى عصفور بعد قبوله تولى المنصب، وأصدروا بيانات تستنكر عليه قبوله منصبًا على جثث الشهداء.

وكانت مجموعة أطلقت على نفسها «مثقفو مصر» أعلنت اعتصامها داخل المجلس الاعلى للثقافة حتى تتم الاستجابة لمطالب الثوار، وعلى رأسها: رحيل الرئيس حسنى مبارك.

وأكدت المجموعة عدم الاعتراف بأى ممثل فى الحكومة الحالية يتحايل لبقاء رأس النظام.. معتبرة أن بقاء الرئيس تحت أى مسمى هو دليل على عدم الاعتراف بالثورة.. داعية إلى تحقيق مطالب الثورة الشعبية المصرية كاملة ومن دون التنازل عن أى مطلب. وقالت إن أى «حوار يُغفل المطلب الأساسى للثوار -وهو تنحى الرئيس مبارك الفورى وغير المشروط- باطل؛ حيث إن شرعية توليه الحكم قد انتفت بقيام الثورة». وشددت على «الملاحقة القضائية لكل رموز السلطة الذين تاجروا بدم الشعب ونهبوا ثرواته وخذلوه فى

الداخل والخارج». كما تعهدت بالملاحقة القضائية والقصاص من قتلة الثوار المصريين الأبرياء، ومحاكمتهم محاكمة علنية تكون السلطة فيها للقضاء المصرى وحده. وطالبت بإقصاء جميع رؤساء تحرير الصحف القومية وأتباعهم الذين رسخوا «للنظام البائد»، وضللوا الشعب المصرى عبر سنوات جحيمية وكابوسية. وأدانت كل أشكال القمع وتقييد الحريات والتعدى المشين الذى يتعرض له الثوار المسالمون. وطالبت بالإلغاء الفورى لقانون الطوارئ، والحل الفورى لمجلسى الشعب والشورى «فنحن لن نرضى بمجلس شعب ملاحَق بالشكوك».

وطالبت أيضًا بـ:حلٍّ حكومة الفريق أحمد شفيق؛ نظرًا لأنها تضم وزراء من الحكومة السابقة، وهم جزء من نظام يريد الشعب المصرى تغييره تغييرًا جذريًا وليس جزئيًا، وصياغة الدستور المصرى الجديد، وتعديل كل المواد التى تحوم حولها الشبهات، وإجراء استفتاء عاجل للتصويت على الدستور الجديد.

كما طالبوا فى بيانهم الدكتور جابر عصفور بتقديم استقالته فورًا، ومقاطعة أنشطة وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة حتى يقدم وزير الثقافة استقالته «لأننا لن نضع أيدينا فى يد ملوثة بالسلطة». كما طالبوا بحلٍّ لجان المجلس الأعلى للثقافة.

وأعلن الروائى المصرى البارز بهاء طاهر -الحائز على جائزة مبارك للآداب، أرفع الجوائز المصرية- رفضه الجائزة التى تحمل اسم الرئيس «بعد أن أهدر نظام مبارك دماء المصريين الطاهرة» طوال ثمانية أيام من الاحتجاجات. وقال طاهر يوم الأربعاء لرويترز إنه قبل هذه الجائزة فى ٢٠٠٩ باعتبارها فى المقام الأول جائزة الدولة المصرية «والآن وقد أهدر نظام مبارك دماء المصريين الطاهرة، فإننى أردُّ هذه الجائزة بكل راحة ضمير».

وفى إطار الاحتجاجات المطالبة بإسقاط حكم الرئيس المصرى حسنى مبارك -المستمرة منذ ١٥ يومًا- طالب مثقفون مصريون يوم الثلاثاء بتغيير اسم جائزة مبارك. وجائزة مبارك هى أكبر جائزة فى البلاد وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه مصرى (نحو ٦٨ ألف دولار)، وتمنحها وزارة الثقافة سنويًا منذ عام ١٩٩٩ للشخصيات البارزة فى ثلاثة مجالات، هى: الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. وكان أول الحاصلين عليها فى الآداب: الروائى الراحل نجيب محفوظ، الحائز أيضًا على جائزة نوبل.

وقال الموقعون على البيان «إنهم يطالبون بإلغاء اسم (جائزة مبارك)، وأن يُعاد للجائزة اسمها الأصلى وهو (جائزة النيل).. بما يليق بكرامة شعب مصر العظيم وثورة ٢٥ يناير المباركة، بعد الجرائم التى ارتكبها مبارك بحق الشعب وشباب الثورة.. يوم سحب قوات الأمن من أنحاء الجمهورية، وأطلق السجناء والمجرمين لترويع الأهالى الآمنين فى بيوتهم بـ ائر المحافظات، وخداع الناس بخطاب كاذب فى الوقت الذى أطلق فيه البلطجية على المتظاهرين فى ميدان التحرير».

وانتقد البيان استخدام النظام «العنف بإفراط لإزهاق أرواح مئات الشهداء، وإراقة دماء آلاف الجرحى، ودأب جهازه الإعلامى وقادة الصحف القومية على تضليل الرأى العام ونشر الأخبار الملفقة للثوار فى ميدان التحرير ومدن مصر لإضعاف التأييد الشعبى الواسع للثورة، التى يصر المشاركون فيها على تنحى مبارك الذى يحكم البلاد منذ ٣٠ عامًا». وأشاد البيان بمبادرة الروائى البارز بهاء طاهر ردِّه الجائزة التى فاز بها فى ٢٠٠٩ .

ومن الموقعين على البيان ثلاثة من الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية هم: بهاء طاهر، وإبراهيم عبد المجيد، وأحمد السيد النجار.. إضافة إلى: عبد العليم محمد، ومحمود قرنى، وغادة الحلوانى، وعصام زكريا، وأسامة الرحيمى، وعبد الرازق عيد، وأسامة عفيفى، والسماح عبد الله، ويسرى حسان، وعزة الخميسى.

وقد دشَّن ثوار ميدان التحرير على صفحات «فيس بوك» حملة إلكترونية تحت عنوان «ترشيح شهداء ثورة مصر السلمية لجائزة نوبل للسلام ٢٠١١م» تستهدف تكريم الشهداء محليًّا وعالميًّا وتكريم ذويهم وأصدقائهم. واحتوت صفحة الحملة على صور معظم شهداء ثورة ٢٥ يناير، ومجموعة من الأغانى التى تنعى الشهداء الأبطال. وطالب رواد الحملة بتدشين موقع إلكترونى بكل لغات العالم؛ لتكريم شهداء الثورة، وترشيحهم لكل الجوائز المحلية والعالمية، وتوثيق جميع الفيديوهات والصور التى تم رصدها لهم قبيل وأثناء الثورة، وإنشاء نصب تذكارى لتخليد ذكرى الشهداء. وأكدوا أن شهداء ثورة مصر السلمية منحوا ٨٥ مليون مصرى حياة أفضل، وأن دماءهم هى التى ألهبت ثورتنا وأسهمت فى استثارة النخوة لدى كل طوائف الشعب.. موضحين ضرورة توحيد الأمة العربية ولمِّ شملها، وجمع كل البيانات الخاصة بشهداء الثورة فى كل أرجاء مصر.

ووقع اختيار المخرج «مجدى أحمد على» على قصة جراح القلب الشهير د.طارق حلمى مع ثورة ٢٥ يناير لتحويلها إلى فيلم سينمائى درامى تسجيلى بعنوان «الميدان»، ويشارك فى بطولته الفنان أحمد عبدالعزيز فى دور«د.طارق» مع نهى العمروسى ومنى هلا وأحمد مجدى، وجميعًا كانوا مشاركين فى مظاهرات الثورة بميدان التحرير. أكد المخرج مجدى أحمد على أن اختياره لشخصية د.طارق حلمى ليس لأنه جراح عالمى معروف أجبرته أسرته على الذهاب معهم إلى الميدان للمشاركة الرمزية فى الثورة، ولكن لتركه عمله وعدم مغادرة الميدان مع أسرته والمتظاهرين إلا بعد نجاح الثورة والاحتفال بها مع جميع من شاركوا فيها. وكان المخرج قد بدأ فى تصويره آخر ثلاثة أيام بالثورة؛ لانشغاله فى الأيام السابقة بالمشاركة فى المظاهرات مع الفنانين الذين كان لهم حظ المشاركة فى أهم حدث فى تاريخ الشعب المصرى. وأشار إلى أن اختياره الدراما التسجيلية لرصد الحدث يرجع إلى أنها الأنسب لتنفيذ الفيلم الذى تعمل به على الهواء سواء فى الكتابة التى يشارك فيها د.طارق حلمى أيضًا. بعيدًا عن فيلم «الميدان» اتفق الفنان خالد أبوالنجا مع عدد من المخرجين الشباب على تنفيذ عشرة أفلام وثائقية مدة كل منها عشر دقائق تتضمن أكثر من ٥١ ساعة صوَّرها خالد من داخل الميدان أثناء المظاهرات.. مؤكدًا أن التوثيق للثورة الآن هو الأهم.. أما الدراما فيمكن أن تتناولها بعد مرور سنوات؛ لتكون هناك فرصة جيدة لخروجها فى صورة تليق بها ودون تعجُّل. كما قرر المخرج أحمد ماهر تصوير فيلمين عن الثورة: الأول يكشف عن الأحداث التى أدت إلى قيامها بعنوان «ما يسبق العاصفة»، والثانى عن الشهداء والقتلة.

كما قرر النجمان والزوجان أحمد حلمى ومنى زكى المشاركة فى بطولة فيلم سينمائى جديد يدور حول أحداث ثورة ٢٥ يناير. وقد حظيت فكرة الفيلم هذه بإعجاب الكثيرين، خاصة أن الجماهير لطالما طالبت منى وحلمى بالمشاركة فى عمل يجمعهما معًا. ويتردد خلف الكواليس أن منى ستجسد دور سالى زهران شهيدة الثورة.. أما حلمى فلم يتحدد بعدُ الدور الذى سيلعبه. وكانت منى قد شاركت فى الثورة منذ بدايتها وحتى نهايتها، فى حين زار حلمى ميدان التحرير مرة واحدة فقط، وهى الزيارة التى حدثت فيها مشادة كلامية بينه وبين أحد الثوار كادت تنتهى بالتشابك بالأيدى.

وألهمت ثورة ٢٥ يناير وما أحدثته من تغييرات على جميع المستويات صنَّاع السينما فى هوليوود تقديم فيلم يحمل اسم «EGYPT'S FACEBOOK REVOLUTION» ليكون

أول الأعمال السينمائية التى تتناول الثورة، وقد أعلنت الشركة المنتجة للفيلم «FUNNY OR DIE» -وهى شركة مستقلة صغيرة- عن بدء تصوير الفيلم خلال الأيام القليلة المقبلة؛ حيث سيكون فيلمًا قصيرًا يكتب له السيناريو حاليًا «مايك فراح»، والذى سيتولى إخراجه أيضًا، فى حين يلعب بطولته كل من توم بيشوب وإيمان مورجان، وهو ممثل أمريكى من أصل مصرى.

ويتناول الفيلم (من منظور أمريكى) كما ذكرت صحيفة المصرى اليوم، ثورة الشباب المصرى لإسقاط نظام الحكم من خلال استخدام موقع الـ«فيس بوك» وشحن الطاقات للدعوة لبدء المظاهرات يوم ٢٥ من يناير، واستمرارها رغم انقطاع خدمة الإنترنت عدة أيام عن جميع المصريين، والدعوات الأخيرة لبناء مصر الحديثة عبر الموقع الأشهر فى التواصل الاجتماعى والسياسى حاليًا، لدرجة إطلاق بعض الأمريكيين على ثورة يناير اسم ثورة الـ«فيس بوك» فى مصر، وهو الاسم الذى اتخذه صناع الفيلم عنوانًا له. ومن المقرر استعانة مخرج الفيلم بلقطات تسجيلية لما بثَّته القنوات الفضائية العربية والعالمية لأحداث الثورة طوال الأسابيع الماضية لتضمينها.

النكت والسخرية

ومع تفجُّر ثورة الغضب فى مصر بعد الخامس والعشرين من يناير/كانون الثانى الماضى، تفجَّرت ثورة أخرى مرافقة لها ومحورها «النكتة السياسية»، وأضفت على الثورة الشعبية نكهة خاصة تنبع من رحم المعاناة، وزاد من بريقها الشعارات التى رفعها المتظاهرون والمعتصمون فى ميدان التحرير.

ولعل أحدث ما فى ترسانة المصريين من نكات حول الوضع الراهن، جاء فى غالبيته فى صفحة واحدة علىَ موقع فيس بوك، حملت عنوان «خفة دم الشعب المصرى فى المظاهرات».

وفيما يلى بعض هذه النكات:

فقد افتتح أحد النشطاء يوم «٢٥ من يناير»، على الفيس بوك بـ: «يارب فكَّها بقى ويرحل.. بس والنبى ما تبسطهاش أكتر من تونس».

وبث أحدهم: عاجل.. الثوار يتحركون الآن صوب ميدان الجيزة لتناول الإفطار على عربة فول عم سيد قبل التوجُّه إلى وسط البلد للنضال.

وثالث رأى أن «النسور والنجوم والسيوف مالية الشوارع يا جدعان.. ما فيش عساكر؟، المعارضون أجبروا الشرطة على الاحتفال بعيدها فى الشارع».

فى حين اقترح آخر أن «ندى الحكومة بمبة.. وما نخرجشى نتظاهر».

يوم السبت تسربت شائعة أن بيانًا حكوميًّا صدر أنه تماشيًا مع الأزمة المالية و«ضغطًا للنفقات تم ضم عيد الأم، وعيد الشرطة فى عيد واحد هو عيد أم الشرطة».

يوم الأحد، قبل يوم الغضب بيومين، تناثر إعلان على صفحات الفيس: «أعلنت الحكومة المصرية أن غدًا الإثنين هو المتمم لشهر يناير، وأن بعد غد الثلاثاء هو أول فبراير، وكل عام وأنتم بخير».. يعنى مفيش ٢٥ يناير.

ومن الإفيهات التى سبقت يوم الغضب:

- إذا الشعب يومًا أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب البقر.

- يا نعيش عيشة لوكس.. يا نركب كلنا البوكس.

- فى تونس ثورة ياسمين.. ومصر ثورة لوتس، شكل الرئيس الجاى «جناينى».

- البرادعى نقلوه المستشفى.. ضربوه باتنين «كومنت» فى وشه بعد التويتر الأخير.

- لو المصريين فازوا النهارده على الحكومة.. ح يقابلوا التوانسة فى دور الثمانية واللا النهائي؟

- أمنية واحد مصرى: يا ريت مبارك كان ضربنا إحنا الضربة الجوية، وراح حكم إسرائيل ٣٠ سنة، كان زمانهم بيشحتوا دلوقتي!

- مبارك بعد ما مات قابل السادات وعبد الناصر، سألاه: هاه.. سم واللا منصة؟ رد عليهما بحرقة وقال: فيس بوك!

- الرئيس يعلن فى بيان: وفاءً منى لمصر ورغبةً فى تلبية طلبات الشعب لن أرحل حتى أحقق مطلب الشعب فى القبض على السفاح ومحاكمته.

- بيقولك واحد لقى الفانوس السحرى ودعكه.. طلع له العفريت وقال له: شبيك لبيك تطلب إيه؟ قاله الراجل: أنا عايز كوبرى بين القاهرة وأسوان. العفريت قال له: دى صعبة قوى.. نقى حاجة تانية. الراجل قال له: خلاص خلى حسنى مبارك يسيب الحكم. العفريت قال له: انت عايز الكوبرى رايح جاي؟ واللا رايح بس؟

- بلطجى «لقناة العربية»: العيال بيرموا علينا قنابل «بلوتوث».

- شهود عيان فى أروقة وزارة التربية والتعليم تفيد بأنه قد تم تأجيل امتحانات الدور التانى إلى أجل غير مسمى، معللة هذا بأن النظام سقط وعاوز وقت عشان يلحق يذاكر.

- عقد الريس جلسة مع وزير الداخلية السابق حبيب العدلى قاله محتدًّا: منعت الحشيش يا فالح؟ أهو الشعب صحصح.

- عمر سليمان: حسنى مبارك ده هو أبونا كلنا.. محشش: ده إحنا طلعنا ولاد حرام يا رجالة.

أما عن الشعارات التى حملها المتظاهرون المعتصمون فى ميدان التحرير، فلعل من بين أبرزها:

- نجارو مصر يسألون الأسطى مبارك: «ما نوع الغراء الذى تستخدمه؟».

- ارحل.. الولية عاوزة تولد والولد مش عايز يشوفك.

- ارحل عاوز أتجوز.

- ارحل مراتى وحشتنى.. متجوز من ٢٠ يوم.

- ده لو كان عفريت كان طلع.

- لو ما استحمتش النهاردة فى بيتنا.. هاستحمى يوم الجمعة فى قصر الرياسة.

وتعقيبًا على الاتهامات بوجود أجندة لدى المعتصمين فى ميدان التحرير، ومندَّسين من الخارج بينهم، سخر البعض مما وصفوه بـ«نشيد الأجندة»، الذى يقول:

أنا مندس.. أنا مندس، هاتلى أجندة ووجبة وبس

من هارديز أو من كنتاكى، هاتلى وجبة دينر بوكس

أو سوبر زنجر من غير خس

هاتلى أجندة من الفجالة أعمل بيها ثورة فى مصر

أنا مندس.. أنا مندس، وكل الشعب كمان مندس

كل الناس هنا مش عايزينك، وانت يا حسنى مش بتحس

كل فضايحك، كل جرايمك، كله موجود على ويكيليكس

أنا مندس.. أنا مندس، عندى أجندة مستر إكس

وفوجئ بعض المشاركين فى الموقع الاجتماعى «تويتر» صباح اليوم بشخص يدَّعى أنه رجل الأعمال أحمد عز، وهو يكتب ملاحظات يومية دقيقة عن السجن والزنزانة وعن الوزراء وعن الحالة التى أصبح عليها هو نفسه، وذلك على حساب باسم أحمد عز، وعليه الصورة المتداولة إعلاميًّا لرجل الأعمال وهو يجلس فى إحدى جلسات مجلس الشعب، وذلك على سبيل السخرية.

ولكن ما أثار شكوك العديد من المشاركين فى الموقع أن من المحتمل أن يكون هو بالفعل أحمد عز، هو أن الصيغة المكتوب بها هذه الكلمات من «موبايل ويب»، وهو ما جعل الناس يعتقدون أنه بالفعل يبعث برسائل من داخل زنزانته بسجن طرة عن طريق التليفون المحمول.

وقد كتب هذا الشخص فى بداية حسابه الخاص «رجل أعمال فى محنة فى مكان ما فوق قوس قزح»، وإليكم ما كُتب على حساب هذا الشخص.

"APPARENTLY SOME PEOPLE HERE KNOW NOTHING ABOUT JAN 25. AT TIMES LIKE THESE I WISH WE HAD A JURY SYSTEM LIKE THE US"

«بس تجهيل الناس كانت مهمة هلال وزكى بدر وتضليلهم أنس الفقى، يبقى أنا ذنبى إيه؟ تلاقيهم دلوقتى لسه فى الوزارة بيضحكوا ويشربوا بلودى ميرى».

"TOO BAD. I AM A BUSINESSMAN NOT A SCIENTIST TO MAKE A GOOD WIFE FOR SOMEONE. I'M NOT A PRODUCER OF THE TV SERIES EITHER SO TO SPEAK"

«أكيد حاسس بالظلم ومش راضي. يرضى مين إنهم يقودونى من ياقة القميص للسجن بهذا الشكل بينما جرانة وأبو العينين داخلين كأنهم أهل بيت؟».

«يالصوت هذه الرياح العاتية! لا أستطيع التفكير سوى ببيوت العمال اللى اتقفلت من ساعة ما مشيت. جايز عشان حرقت كشوف الموظفين مع باقى المستندات..».

«مرتضى منصور لسه قافل معايا وأكد ان البراءة مسألة وقت ومعاه أوراق وسيديهات تنهى القضية، الحمد لله، بس معرفش ليه فى آخر المكالمة قال أحمد شوبير».

«وآدى النوم راح. رندا أبو العزم قالتلى برأ نفسك، جمال مش هاينفعك. هيه»...

«استيقظت على صوت مريب ينبعث من زنزانة جرانة! يخرب بيت كدا!».

«العادلى عمال يخبط على الحيطة اللى بينا ويطلق صرخات يقشعر لها البدن. آه كم أنت قاسٍ أيها العالم، زى الشيء اللى بيخبطه العادلى فى الحيطة».

«الحارس جابلى ممسحة وجردل وطلب منى أن أمسح الأرضية من المياه التى أغرقتها علشان الملح هيبوظها. مش هاعيط تانى».

«إمبارح بعد ما فُقت من إغماءة لما قصوا شعرى لقيت نفسى فى الزنزانة تانى لوحدى. أشعر أن جدران الزنزانة تضافرت مع الكون ضدى».

ومع اندلاع المظاهرات فى مصر، ولكون شعبها صاحب نكتة والأخف دمًا بحسب الدراسات والبحوث، انتشرت النكتة السياسية التى تطال الرئيس المصرى بشكل واسع النطاق، وربط العديد من النكات بين مبارك والرئيس التونسى المخلوع زين العابدين بن على.

ففى صفحة بعنوان «نكت على بابا حسنى»، ورد العديد من النكات، لعل أبرزها:

«مبارك يهدد بإحراق نفسه، ويطالب بتغيير الشعب».

وأخرى: «خبر عاجل: حسنى مبارك وعبر أثير إذاعة 'تناحة' يهدى الشعب المصرى أغنية المستورة نانسى عجرم .. «أخاصمك آه .. أسيبك لأ».

كذلك انتشرت على الإنترنت دعوات للتغيير أو الثورة فى العديد من الدول العربية، ففى الأردن، ظهرت صفحة حملت عنوان «الحملة الأردنية للتغيير-جايين». وجاء فى تعريف الصفحة: «مع نشطاء من الحراك الشعبى الأردنى فى مدينة الكرك بتاريخ ٢٢/ ٠١/ ٢٠١٠، من مختلف الفئات الاجتماعية ذات المصلحة بالتغيير، من معلمين وطلاب ومتقاعدين وموظفين وعمال، ومن التيارات الفكرية والسياسية الوطنية واليسارية والقومية، والذين ساهموا فى إطلاق شرارة ذيبان مرورًا بالمشاركة فى تنظيم مظاهرات الاحتجاج كل يوم جمعة»، وأضافت: «وقد أعلن المجتمعون عن قيام الحملة الأردنية للتغيير «جايين»، وهى حملة مفتوحة للنشطاء المعنيين بالحراك الشعبى ضمن أهداف الحملة المستقاة من واقع الأردنيين ومن هتافاتهم»، ومن أهداف الحملة «إقالة حكومة سمير الرفاعى» و«تشكيل حكومة إنقاذ وطنى».

وفى سوريا، صفحة بعنوان «الثورة السورية ضد بشار الأسد»، وصفحة أخرى فى سوريا حملت اسم «نحو حراك شعبى فى سوريا- ٥ شباط»، والصفحتان تدعوان لثورة غضب من أجل التغيير فى سوريا وإلغاء أحكام الطوارئ، وذلك يومى الرابع والخامس من فبراير/ شباط. أما فى السودان، فظهرت صفحة بعنوان «شرارة- شباب من أجل التغيير- السودان»، وفى التعريف بالصفحة جاء ما يلى: من يأهل فى نفسه الكفاءة الانضمام إلى شباب لأجل التغيير «شرارة»: والعمل من أجل تحقيق أهدافها الخمسة: «الدفاع عن وحدة شعب السودان، ومحاربة الفساد بكل أنواعه، ومنع القوانين المقيدة للحريات، ومحاسبة المفسدين، والسلام والعدل فى كل أجزاء السودان».

وفى اليمن صفحة بعنوان «ثورة الياسمين فى اليمن» وحددت الصفحة طبيعتها بجملة قصيرة هى: «ليرحل الحاكم العسكرى»، وكتب أحدهم يقول: «طوبى للمتفضين فى الجزء المغاربي! وعقبال المشرق العربي! أيها المتململون فى هذه الأمة العربية الفاسدة ذات الرسالة الكاسدة: ثوروا.... فإن تكنولوجيا الاتصالات تحميكم!».

وتواصلت نكات المصريين، رغم الأحداث الجسام التى تشهدها الساحة المصرية

فى الوقت الراهن، فبعد ما انتشر المئات من النكات الساخرة والساخنة خلال فترة ثورة «الشباب»، منذ ٢٥ من يناير الماضى، وحتى تنحى الرئيس المصرى السابق، حسنى مبارك، عن الحكم لصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فى ١١ من فبراير، عاد المصريون لعادتهم من جديد، وأطلقوا العديد من النكات على الأحداث التى شهدتها مصر مؤخرًا.

فقد شهدت الأيام التالية لتنحى الرئيس اقتحام عدد من المواطنين المصريين مبانى جهاز «أمن الدولة»، لمنع عبث مسؤوليه بالمستندات الموجودة لديهم، بعد ظهور أدخنة تخرج من بعض مبانيها نتيجة حرق بعض الأوراق، مما استدعى تدخل الجيش. غير أن عددًا من المصريين حصلوا على بعض المستندات المهمة، والتى نُشر بعضها على الإنترنت، وأرسل المجلس العسكرى العديد من الرسائل على الهواتف المحمولة للمواطنين، تطالب كل من يمتلك أى مستندات من داخل أمن الدولة، بضرورة تسليمها للقوات المسلحة، وتكررت هذه الرسائل بصورة كبيرة، وخرجت نكتة تطالب الرئيس مبارك بالعودة للحكم «ارجع يا ريس.. بتوع الجيش هارونا ماسيجات».

ووضع المصريون جدولا لبطولة كأس مصر، على خلفية المواجهات التى حدثت بين النظام السابق والمتظاهرين «فى دور الـ٣٢ الشعب يقابل الرئيس مبارك فى ١١ فبراير، وتخطى الشعب الرئيس، فى دور الـ١٦ الشعب يواجه الحكومة برئاسة أحمد شفيق يوم ٣ مارس، وفى دور الثمانية الشعب يلتقى مع أمن الدولة يوم ٥ مارس، ويصل للدور قبل النهائى ويواجه الفاسدين، ولم يتحدد موعد المواجهة، ويلتقى الشعب فى نهائى البطولة مع فريق الأهلى، وسيفوز الشياطين الحُمر باللقب».

وعلى خلفية خروج بعض مستندات من جهاز أمن الدولة، ووصولها لعدد من المواطنين، فقد أكد أحد المستندات أن أمن الدولة حدد أن يكون «الأهلى بطل الدورى المصرى حتى عام ٢٠٢٥»، على اعتبار أن أمن الدولة هو من يحدد كل شىء فى مصر خلال فترة النظام السابق.

قيام ثورة الشباب هدد بعدم استئناف بطولة الدورى الممتاز المصرى من جديد، وإمكانية إلغائه، فاتهم التوءم حسام وإبراهيم حسن، اللذان يقودان فريق الزمالك، الدكتور محمد البرادعى، وشباب الثورة، بأنهم أهلوية، وسعوا من وراء المظاهرات لإلغاء الدورى؛ لأن

الزمالك كان الأقرب للفوز باللقب بعد غياب ٦ سنوات. ورغم استئناف بطولة الدورى، فإن الزمالك خسر البطولة، وفاز بها الأهلى كالعادة ..!!.

وتندرت جماهير الأهلى على حظ الزمالك، وإمكانية إلغاء بطولة الدورى، بأن الزمالك فريق «نحس»، فعندما اختير الفريق الأبيض للمشاركة فى بطولة كأس العالم للأندية بإسبانيا كأول فريق مصرى، ألغيت البطولة، وعندما كان الفريق قريبًا من الفوز ببطولة الدورى أصبحت البطولة مهددة بالإلغاء، وعندما اختار الزمالك ليبيا للعب مباراته أمام فريق ستارز الكينى لصعوبة إقامتها فى مصر يوم ١٣ من فبراير، اجتاحت المظاهرات المدن الليبية لأول مرة فى تاريخها، وعندما خرج نجوم الزمالك شيكابالا وميدو وحسام وإبراهيم حسن ومرتضى منصور لمساندة الرئيس مبارك، سقط نظامه وتنحى عن الحكم بعد ٣٠ عامًا.

وكتب البعض يحلل شخصية الرئيس قائلا: كان الرئيس حسنى مبارك رجلا ظريفًا لطيفًا ابن نكتة.. العبارة للأستاذ أنيس منصور، ذكرها فى عموده بجريدة الشرق الأوسط يوم الثلاثاء ٢٩ من مارس، ويدلل على ذلك بحكايات، منها: أنهم عندما حاولوا دفع الرئيس مبارك إلى التصريح بأنه سوف يورث ابنه رد بأن الكفن ليس له جيوب.. وأن مبارك قال له أنا عندى مليارات وعندما تتورط الحكومة نفرج عن حبة فلوس، وذلك العمود لأنيس منصور يستطيع أن يتقدم به من يريد إلى اللجنة القضائية المشكلة للوقوف على صحة ما ورد بالبلاغات المقدمة ضد الرئيس السابق، بل أن يطلب أيضًا من اللجنة الاستماع إلى أقوال أنيس منصور حول تلك المليارات التى تحدث بشأنها الرئيس المخلوع.

والحقيقة أن من يتابع أقوال وتصريحات مبارك يكتشف بالفعل أنه ظريف وابن نكتة، بل إنه النكتة ذاتها بين الرؤساء عربًا كانوا أو أجانب؛ لأن أحدًا لم يستهن ويستخفّ بشعبه بالقدر الذى فعله، فى يوم قال له المفكر فرج فودة فى لقاء مفتوح قبل أيام من اغتياله على أيدى الإرهاب: ياريت ياريس نجد طريقة لزيادة مرتبات الشرطة، وعندما ظهر الامتعاض على وجهه أضاف فودة: أقصد ياريس الأفراد القدامى وصف الضباط والصولات؛ لأن منهم عائلو أسر وأجورهم البسيطة لا تكفيهم، وكان رد الرئيس صادمًا وغريبًا وهو: همه يا خويا بيعرفوا إزاى يتصرفوا.. وعايشين كويس قوى، هل هناك ظرف أكثر من هذا؟.. رئيس لدولة مفروض أنها محترمة، يقر مبدأ الرشوة ومد رجال الشرطة أيديهم للمواطنين.. هل هناك رئيس آخر كرئيسنا يبارك إحدى صور الانحراف والفساد فى لقاء ينقله التليفزيون على الهواء؟!.

وفى لقاء مغلق مع مجموعة من الكتاب والصحفيين والإعلاميين فى حفل افتتاح إحدى دورات معرض الكتاب، قال له زميل: ماذا سنفعل يا ريس مع العراق التى تبعث إلينا بأبنائنا مقتولين فى صناديق؟ رد عليه باستخفاف شديد: ما احنا عارفين المصريين بيعملوا إيه بره بلدهم! هذا هو الرئيس المفروض أن يكون محبًا لشعبه وحاميًا لأفراده داخل الوطن وخارجه، ولذلك لم يكن أحد يصدق ما دأب على ترديده خلال السنوات الأخيرة من أنه منحاز للبسطاء ولذوى الدخول المحدودة!.

القصص الإنسانية

كما وُظفت القصص الإنسانية فى الحرب النفسية بين النظام البائد والثوار، ونذكر هنا بعضًا منها، فقد حاول موظف مصرى الانتحار صباح يوم الغضب ٢٥ من يناير بقطع شريان يده أمام دار القضاء العالى. وفوجئ المارة برجل يشكو بصوت عالٍ من خنقة الحياة ثم يقطع شريان يده لتنفجر الدماء منه.

وعلمت بوابة الوفد أن الموظف اسمه أُسامة عبد الشهيد ملاك، يعمل منذ ١٨ عامًا فى إدارة التشجير بوزارة الزراعة ومرتبه ٦٨ جنيهًا، وتم نقله إلى مستشفى الهلال الأحمر.

وبجوار إحدى الدبابات المنتشرة فى شوارع القاهرة أقيم حفل زفاف لشاب وفتاة يبدو أنهما من المتظاهرين.. تم نشر صور هذا الزفاف على موقع تويتر وبجوارها تعليق للعروسين: رغم كل شىء سنتزوج وشهر عسلنا فى الميدان. الصورة تبدو كأنها من الخيال بجوار محل اسمه خيال، وفى أحداث لم نكن نتخيلها، ويبدو أن كل شىء أصبح خيالًا فى خيال.

وهكذا .. شهد ميدان التحرير فى خضم ثورته وأحداثه عدة ظواهر اجتماعية لافتة للانتباه، منها الاحتفال بعقد القران والزواج لعدد ممن قاموا بالثورة من الشباب وغيرهم من جموع الشعب. وتعليقًا على هذه الظاهرة قال الدكتور إيهاب عيد -أستاذ الطب السلوكى- للبوابة الإلكترونية لـ«الوفد»: إن الشعب المصرى له خصائص ومميزات يستأثر بها وينفرد بها دون غيره من الشعوب. ومن أهم هذه المميزات: القدرة على صناعة البهجة وأجواء الفرح والسعادة من أغوار الثورة والغضب، مثلما ظهر فى أكثر من قصة حب تُوجت بالزواج فى قلب ميدان التحرير.

ويضيف أستاذ الطب السلوكي: إن بعض الثوار من الشباب قد عملوا على انتزاع أحاسيس ومشاعر مختلفة من أوج حالة الغضب الثورية، التى كانت تسيطر على جميع المتظاهرين؛ حيث إن الإقدام على مثل تلك الخطوة فى أجواء الثورة والغضب يعتبر بمثابة آلية دفاعية أو حيل دفاعية يلجأ إليها الإنسان بوصفها أسلوبًا من أساليب التكيف مع المشكلة أو الأزمة التى يمر بها وتخفف من حدة التوتر والغضب والضيق المسيطر على الفرد.

ويشير الدكتور إيهاب إلى أن فرصة نجاح مثل هذا الزواج من منظور علم النفس ممكنة إذا كان القرار غير متسرع؛ إذ إن قرار الزواج فى جزء كبير منه يمكن تشبيهه بالقرار الإدارى، الذى لابد لكى يُتخذ أن تتضافر له عدة عوامل مجتمعة حتى يتسنى اتخاذ مثل هذا القرار الحاسم. وبالمثل فإن اتخاذ قرار الزواج ينبغى أن تتضافر له هو الآخر عدة عوامل مجتمعة، منها: التكافؤ العلمى والثقافى والاجتماعى، بحيث لا تكون هناك أحاسيس بالغربة النفسية أو الثقافية أو الاجتماعية من كل طرف تجاه الطرف الآخر.

ويؤكد الدكتور إيهاب أنه يجب التفرقة بين من انطلقت شرارة الحب فى قلبيهما من قلب الميدان، مثلما انطلقت شرارة الثورة أيضًا، وبين من كانت تجمعهما من الأصل قصة حب أو ارتباط عاطفى ووجدا فى الميدان الفرصة لأن يعلنا منه تتويج هذا الارتباط من منطلق نفسى، يؤكد حرصهما على أنه مثلما كانت نقطة الانطلاق لحياتهما الزوجية هى ثورة ضد القمع والظلم والاستبداد، فإن حياتهما الزوجية هى الأخرى ستكون بمثابة ثورة على ذلك كله، وتطبيق الرحمة والمودة والسكينة التى تقوم عليها الحياة الزوجية السوية التى يتوافر بها الرأى والرأى الآخر والقدرة على التعبير الحر المتحضر.. دون إيذاء لمشاعر أحد الطرفين، وعدم فرض رأى دون الآخر لمجرد التشبث بالرأى والديكتاتورية والمركزية.

وبعد عقد عروسين مصريين قرانهما فى ميدان التحرير وسط آلاف المعتصمين فى وسط القاهرة، أصرت إحدى المعتصمات التى تنتظر مولودها على أن تضع مولودها فى الميدان. وعن إمكانية ذلك قال أحد الأطباء لصحيفة «سبق» السعودية: «إن هناك أكثر من مستشفى ميدانى مجهَّز للإسعافات الأولية وخياطة الجروح. أما عملية الولادة فيمكن إتمامها فى العيادة الخاصة الملحقة بمسجد عباد الرحمن الملاصق للميدان من جهة شارع طلعت حرب».. مشيرًا إلى أنه «إن كان هناك ميلاد وحياة فى الميدان، فإن هذا يأتى بفضل الشهداء».

مصادر الفصل السابع

• إحسان السيد، «غرفة عمليات مركزية بـ(الوطنى) لمتابعة مظاهرات (يوم الغضب)، اليوم السابع، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• أحمد خالد توفيق، «إنهم يأكلون الكتاكى»، الدستور الأصلى، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• أحمد سعد، «بعد انتقادات لقبوله التوزير على جثث الشهداء.. جابر عصفور يستقيل من منصب وزير الثقافة بعد أقل من ١٠ أيام على خلافته لفاروق حسنى»، المصريون، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALMESRYOON.COM

• أحمد سعيد، «بشير الديك: أتمنى تقديم فيلم عن خالد سعيد»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• أحمد صبحى، «الباز سعيد بالإطاحة بنظام مبارك»، محيط، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أخبار مصر، «وصفته بأنه من توابع النظام السابق.. حملة على (الفيس بوك) لمقاطعة طلعت زكريا»، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW. EGYNEWS.NET

• أخبار مصر، «لاتهامهم بممارسة الدعارة داخل الخيام وتعاطى المخدرات..

النائب العام يقرر استدعاء طلعت زكريا لإهانته ثوار التحرير»، ١٦ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أخبار مصر، «أكد أنه ضد ما قيل عن الرئيس السابق.. حسن يوسف: لم أهاجم الثورة.. وسامح الله مبارك على ما فعله فى مصر»، ٢ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أخبار مصر، «قالت إنها تتمنى وقف الشائعات التى تطاردها.. علا غانم: لم أسئ للثوار حتى أعتذر.. ومصيرى الفنى غامض»، ٢٧ من فبراير ٢٠١١،AVAILABLE AT: IBID

• أخبار مصر، «بعد تنظيم حملات ضدها.. يسرا تقرر الابتعاد عن الأضواء»، ٢١ من أبريل ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أخبار مصر، «يتناول تأثير موقع الـ(فيس بوك)، فيلم أمريكى عن ثورة الشباب المصرى»، ١٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• أخبار مصر، «تجسد فيه دور الشهيدة سالى زهران.. منى زكى وأحمد حلمى معًا فى فيلم جديد عن ثورة ٢٥ يناير»، ٢٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• الجمهورية، «ترشيح شهداء يناير لنوبل السلام»، ١٥ من فبراير ٢٠١١.

• الدستور الأصلى، «بالفيديو.. المعتصمون فى ميدان التحرير يرفضون استقبال عمرو أديب ويهتفون (بره)»، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.DOSTOR.ORG/

• السيد سالم، «عمرو واكد: مواقف الفنانين الموالين للنظام السابق دنيئة.. ولا يشرفنى العمل معهم»، محيط، ٢١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP:// /WWW.MOHEET.COM

• الشروق، «بالفيديو.. أم خالد سعيد: (هنزل معاكم يوم ٢٥ يناير)»، ٢٢ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP://WWW.SHOROUKNEWS.COM/

• الشروق، «بالفيديو.. عادل إمام يؤكد أن ما نُسب إليه من هجوم على تظاهرات الشباب غير صحيح» ، ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• الشروق، «بالفيديو.. محمود سعد: شباب مصر رجالة.. وهذا الجيل أفضل من جيلنا»، ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• العربية، «يضم متعلقاتهم وملابسهم الملطخة بالدماء.. نصب تذكارى لشهداء ثورة ٢٥ يناير فى قلب ميدان التحرير»، ١٥ من فبراير ٢٠١١، /AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.ALARABIYA.NET

• المصريون، «قائمة سوداء لمن باعوا شرفهم المهنى.. أكثر من ٣٠٠ صحفى وإعلامى وفنان يتبرءون من «أكاذيب» الإعلام الرسمى ويطالبون بمحاكمة مسئوليه»، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALMESRYOON.COM

• المصريون، «بهاء طاهر: أرفض جائزة مبارك بعد أن أهدر دماء المصريين الطاهرة»، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• المصريون، «مثقفون مصريون يطالبون بتغيير اسم (جائزة مبارك)»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• الوفد، «القائمة السوداء لأعداء ثورة التحرير»، ١٢ من فبراير ٢٠١١،AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG/

• الوفد، «كرَّمهم مبارك علىالخروج من المونديال فخرجوا لتأييده.. شحاتة ونجوم المنتخب تحدوا مشاعر المصريين» ، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• أيمن هريدى، «نكت (سى إن إن) نجوم الزمالك (نحس) خرجوا لتأييد مبارك.. اتخلع»، المصرى اليوم، ١٤ من مارس ٢٠١١.

• جيهان فوزى، «فوضى الشائعات.. وإبداعات الثورة»، اليوم السابع، ٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• جيهان مصطفى، «ميدان التحرير يرد على (انقلاب) سليمان بـ(جمعة الزحف)»،

محيط، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.MOHEET.COM

• حلمى محمد القاعود، «القائمة السوداء»، المصريون، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALMESRYOON.COM

• دعاء البادى، «فيديو.. قطع شريانه أمام القضاء العالى»، الوفد، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• رامى نوار، «استمرار وضع قناة الفراعين وصاحبها الوطنى على قوائم أعداء الثورة»، اليوم السابع، ٢٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• روايح سمير، «ذكاء عمرو دياب»، محيط، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.MOHEET.COM

• سارة عزو، «رسائل عز من أعماق طرة على (تويتر)»، الوفد، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.ALWAFD.ORG

• سليمان قناوى، «مصر الثائرة الساخرة»، الأخبار، ٢٥ من فبراير ٢٠١١.

• سها الشرقاوى وعمرو أحمد، «قائمة سوداء لـ(ثورة ٢٥ يناير) تكشف أقنعة فنانين مصريين يتصدرها عادل إمام وتامر حسنى وهنيدى ويسرا وغادة عبد الرازق ومنة شلبى»، الشرق الأوسط، ١٨ من فبراير ٢٠١١.

• سهام الباشا، «العاملون والصحفيون بدار التحرير يعدُّون قائمة سوداء لقيادات المؤسسة»، اليوم السابع، ١٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP://WWW.YOUM7.COM

• سى إن إن، «صحف: أنا وأخويا على القذافى.. وانتحار محمد فؤاد»، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP://WWW.CNNARABIC.COM

• سى إن إن، «أحدث نكات المصريين: ارجع يا ريس هرونا ماسيجات»، الشروق،

١١ من مارس ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS. COM

• سى إن إن، «النكتة السياسية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير»، ١٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.CNNARABIC.COM

• شوطها، «الرياضيون على رأس قوائم العار»، ١٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOOTHA.COM

• صافيناز محمد، «بالصور والفيديو.. تامر حسنى يبكى بعد تعرضه للضرب من قِبل متظاهرى ميدان التحرير»، محيط، ٩ من فبراير ٢٠١١، / AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• صفاء نوار، «زفاف فى ميدان التحرير.. والمعازيم آلاف المتظاهرين!»، الأخبار، ٧ من فبراير ٢٠١١.

• عبد الحليم حزين، «فيس بوك.. نكت (بابا حسنى) ودعوات التغيير العربى»، ٣ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.CNNARABIC.COM

• علا الشافعى، «خالد النبوى يشارك فى مسيرات الغد»، اليوم السابع، ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• علا الشافعى، «عمار الشريعى يتعرض لأزمة قلبية ويمكث فى مستشفى السلام»، اليوم السابع، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• علا الشافعى، «محمود سعد يرفض التسجيل تضامنًا مع المظاهرات»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• على الكشوطى، «فنانون وإعلاميون يتبرءون من محتوى الإعلام الرسمى»، اليوم السابع، ٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• على عبد الودود، «نادر السيد: إحساسى بالقهر سبب مشاركتى فى الثورة»، محيط ، ١٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• علياء ناصف، «زيجات ميدان التحرير ظاهرة إيجابية.. بشروط»، الوفد، ١٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• عماد عبد الرحمن، «(الميدان) أول فيلم روائى تسجيلى عن الثورة» ، الأخبار، ٢٠ من فبراير ٢٠١١.

• محمد حمدى، «رسائل يوم الغضب»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• محمد صالح، «نكتة أبكت مصر»، الأهرام، ٤ من أبريل ٢٠١١.

• محمد طارق، «صفحة (أبو الليف) على الفيس بوك ترفع شعار (٢٥ يناير) كلنا فداكى يا مصر)»، الدستور الأصلى، ٢١ من يناير ٢٠١١،/ AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• محمد عبد الرازق وأسماء نصار، «لليوم الثالث على التوالى.. مصر تحت الحصار الأمنى.. والمتظاهرون يتوعدون بمظاهرات كبرى تندلع من المساجد والكنائس.. وإحالة المعتقلين للنيابة وتوجيه تهمة (إثارة الشغب)»، اليوم السابع ٢٧ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• محمد عيسوى، «مخيون يطالب المصريين بعدم متابعة ٢٥ يناير عبر التليفزيون الحكومى والخاص»، الدستور الأصلى، ٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• محمد فودة، «عار اسمه.. (قائمة العار)..!»، اليوم السابع، ٨ من أبريل ٢٠١١، COM.AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM٧

• محمد اللاهونى، «إبراهيم حسن يتهم نادر السيد بالخيانة لدعمه ثورة الشباب»، الوفد، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT:HTTP: //WWW.ALWAFD.ORG

• محمد المهدى، «د.محمد المهدى يحلل المشهد من الحرب النفسية بالتحرير إلى مواصفات الرئيس القادم»، الدستور الأصلى، ٦ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: HTTP: //WWW.DOSTOR.ORG

• محمود صلاح، «عمار الشريعى فى حجرة الإنعاش: شباب التحرير هم (حبة العين).. أرفض الإساءة إلى الرئيس.. لأنه حسنى مبارك»، الأخبار، ٦ من فبراير ٢٠١١.

• محيط ، «(قوائم العار) موقع جديد للشبكة العربية يوثق أسماء من دعموا نظام مبارك»، ١٤ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.MOHEET. COM

• محيط، «جميعة أعداء الثورة تتوعد غادة عبد الرازق وتامر حسنى وتدعو لمقاطعتهما»، ٢٠ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «غادة عبدالرازق ترفض انضمامها للقائمة السوداء وتتهم شباب الثورة بالديكتاتورية»، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «بعدما دعت لحرقهم : سماح أنور تعتذر لـ شباب ٢٥ يناير»، ٢٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• محيط، «أحمد عز يقدم فيلمًا عن (شهداء ٢٥ يناير)»، ٢٥ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• محيط، «فى يوم الغضب.. عمرو واكد يوزع المياه على المتظاهرين.. والصاوى يُضرب عن العمل»، ٢٥ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• محيط، «أحمد حلمى ومنى زكى يثيران أزمة فى ميدان التحرير»، ٩ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• محيط، «أسرار تعيين أحمد شفيق لابنة غادة عبدالرازق فى مصر للطيران»، ٢٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «تامر حسنى: سامحونى أمى سبب معارضتى للثورة»، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «تامر حسنى لم يعد نجم الجيل »، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID

• محيط، «أبوغازى: أسماء جوائز الدولة تتغير بقرار عسكرى»، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «محمود سعد: (راجع تانى لتليفزيون بلدى بعدما منعنى أنس الفقى)»، ١١ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• محيط، «امرأة حامل تصر على الوضع فى ميدان التحرير»، ٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: IBID.

• مروى ياسين، «(مزاج المصريين): نعم للسياسة.. لا للكرة والفن»، المصرى اليوم، ٢٨ من فبراير ٢٠١١.

• مؤمن خليفة، «ليلة سقوط عمروذياب»، الأخبار، ١٤ من فبراير ٢٠١١.

• هانى رزق، «بعد انقسامهم بين مؤيد لثورة الشباب ومعارض لها.. لاعبون ورياضيون يتبادلون الاتهامات بالعمالة وخيانة الوطن»، محيط، ١١من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.MOHEET.COM

• وائل السمرى، «الأبنودى يدين النظام تجاه انتفاضة الشباب»، اليوم السابع، ٢٦ من يناير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.YOUM7.COM

• وائل قنديل، «قوائم العار ودم الشهداء»، الشروق، ١٧ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.SHOROUKNEWS.COM

• وسام ندا، «لسخريتها من شهداء التحرير.. دعوات لإيقاف برنامج ريهام سعيد»، محيط، ١٨ من فبراير ٢٠١١، AVAILABLE AT: /HTTP: //WWW.MOHEET. COM

Inv: 2013/A/55
Date: 8/4/2013

تصميم الغلاف: المهندس محمد العتر











6 224000 858759



